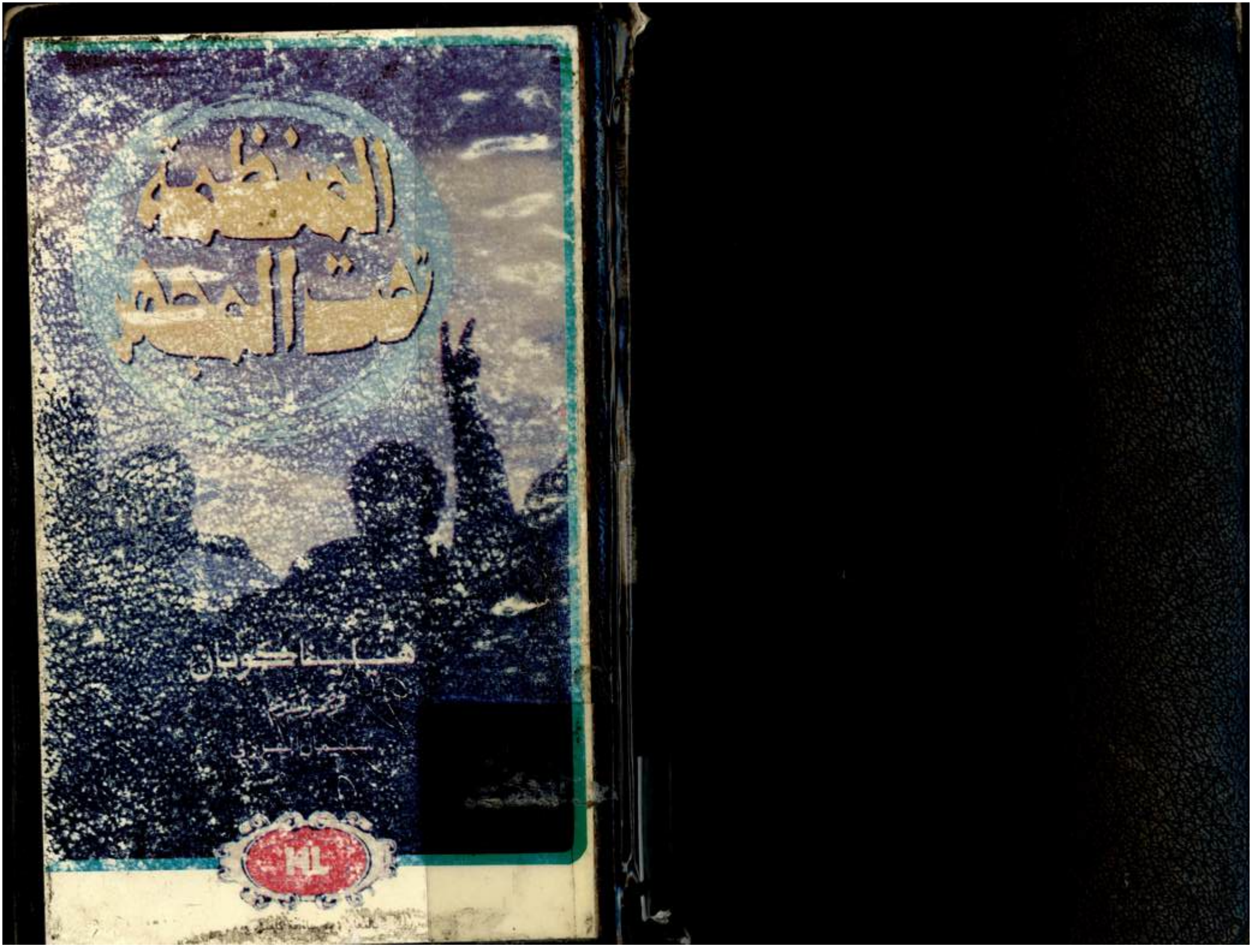
الهضبة
ذات الحجر
هيلينا كوردان
ترجمة
سهام البرزي

c.2.
70137

هيلين اكوبان

المنظمة تحت المجهر

ترجمة وتقديم:

سليمان الفرزلي

DS
119.7
.C612
1984
c.2

مكتبة جامعة بير زيت
37974
BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY

منشورات هاي لايت
HL
HIGH LIGHT PUBLICATIONS LONDON

يشرف على اصدارها فؤاد مطر

الطبعة الأولى
١٩٨٤
لندن

حقوق الطبع والاقتباس والترجمة الى لغات اجنبية محفوظة لدار ، هاي لايث ، للنشر ـ لندن . ولا يجوز لأي مطبوعة او وسيلة اعلامية اخرى مقروءة او مسموعة نقل هذا الكتاب جزئيا او كليا الا بإذن خطي من دار النشر .

طبع بمطابع ، مودي برس انترناشيونال ،
٥٦ تابارد ستريت لندن إس إي ١ ٤ ال جي

كلمة الناشر

كاتبة هذا الكتاب مراسلة صحفية معروفة ، وقد عاشت في بيروت مدة طويلة وانجبت طفليها هناك ، وهي تهدي هذا الكتاب اليهما (احدهما عمره ٥ سنوات والآخر ٦ سنوات) والى كل الاطفال الآخرين في المشرق العربي متمنية ان يعيشوا يوما بسلام وامان .

وهي الآن باحثة زائرة في مركز جامعة جورجتاون للدراسات العربية المعاصرة في واشنطن ، وتعد كتابا آخر عن لبنان لدار نشر بريطانية في لندن . وبالرغم من محبتها للعمل الصحفي ، فقد اضطرت الى التخلي عنه واللجوء الى كتابة الكتب لكي تكون قريبة من طفليها . وقد وضعت هذا الكتاب بعدما ابدى القادة الفلسطينيون تعاونهم معها ، وكذلك تعاون معها اساتذة وباحثون ومسؤولون في بلدان عديدة ، عندما عرضت عليهم الفكرة . لذلك كانت معظم مواد الكتاب أصلية نظرا لمعرفتها الوثيقة بقادة حركة المقاومة الفلسطينية الذين قابلتهم واحدا واحدا اكثر من مرة ، كما هو واضح من الكتاب .

لقد قامت السيدة كوبان بكتابة كتابها هذا من ١٩٨١ الى ١٩٨٣ ، فاكتمل اثناء حركة الانشقاق التي قادها ابو موسى ، لكن قبل ان تبلغ تلك الحركة مداها . وتقول انه لو تأخر الكتاب قليلا لأمكنها اضافة بعض النقاط عليه ، ولو انها تعتقد ان ما خلص اليه الكتاب في سياقه المنشور لايزال صالحا ووافيا بالغرض .

انه أول تحليل سياسي شامل لمنظمة التحرير الفلسطينية يظهر باللغة الانكليزية منذ مطلع السبعينات ، لأن ظروف عمل الكاتبة في بيروت كمراسلة صحفية من ١٩٧٦ الى ١٩٨١ أتاحت لها ان تصل الى مصادر المعلومات والوثائق الأصلية حول الموضوع اكثر مما اتيح لأي باحث غربي آخر للحركة الفلسطينية .

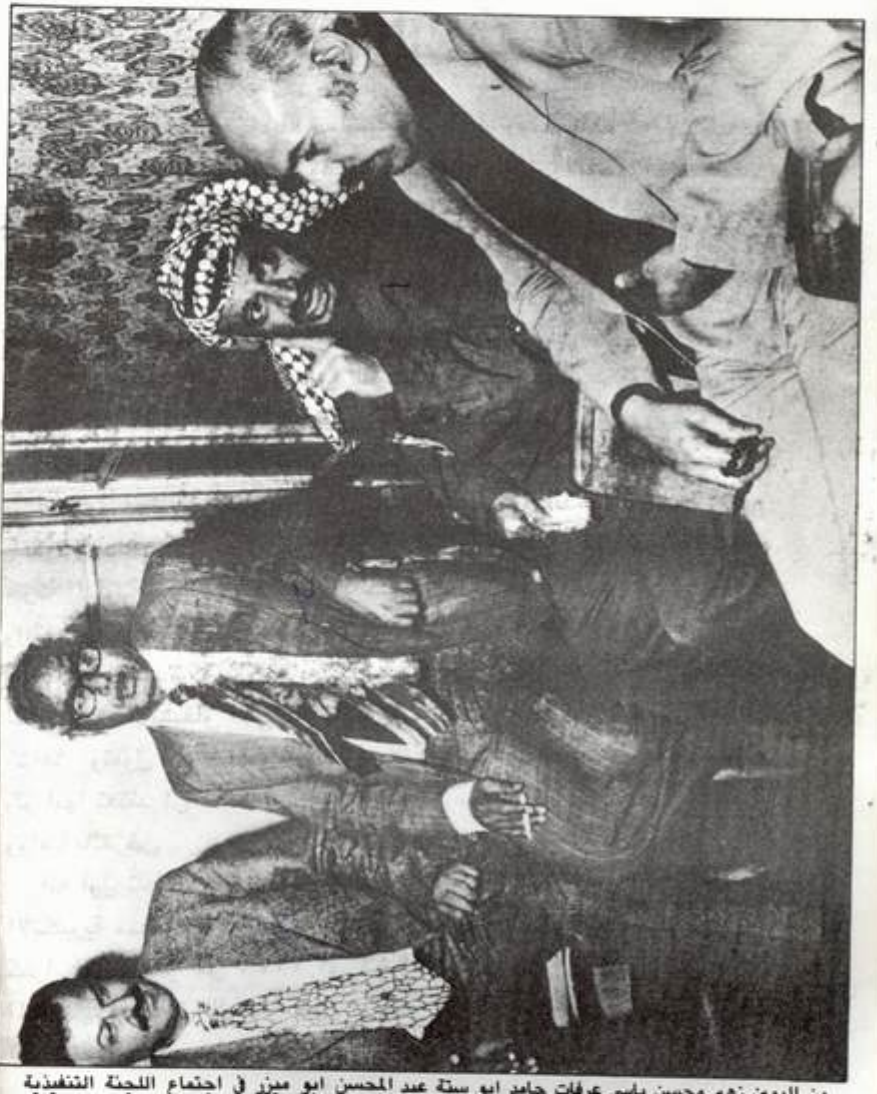

من اليمين زهير محسن ياسر عرفات حامد ابو ستة عبد المحسن ابو ميزر في اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ١٩٧٧/٣/١١

العـرض والتقديـم

عرض هذا الكتاب وقدمه الصحافي والكاتب اللبناني المعروف سليمان الفرزلي الذي رافق عن كثب ايضا الحركة الوطنية الفلسطينية والحركات القومية العربية الآخرى منذ ان كان طالبا في الجامعة الاميركية في بيروت في اواسط الخمسينات حيث تخرج بدرجة بكالوريس في الاقتصاد عام ١٩٦١ بعد انقطاع دام اكثر من سنتين لفصله من الجامعة بسبب اشتراكه في تظاهرات جمعية « العروة الوثقى » ضد حلف بغداد في ١٩٥٥ . ثم تخرج بدرجة ماجستير في إدارة التنمية عام ١٩٦٩ .

وقد مارس سليمان الفرزلي الصحافة منذ مطلع الستينات حيث عمل في جريدة « الانوار » ومجلة « الصياد » ، ثم انقطع عن الصحافة لانضمامه الى البنك المركزي اللبناني فور انشائه في عهد الرئيس فؤاد شهاب وتولي الاستاذ فيليب تقلا حاكمية البنك . وعاد الى الصحافة في عام ١٩٦٩ رئيسا لتحرير مجلة « الأحرار » ، ثم رئيسا لتحرير جريدة « الكفاح » ، ثم رئيسا لتحرير جريدة « بيروت » ، ثم رئيسا لتحرير نشرة « عالم النفط » البترولية قبل انتقاله الى لندن مع بداية الحرب اللبنانية حيث عمل نائبا لرئيس تحرير مجلة « الدستور » ثم محررا رئيسيا في مجلة « الحوادث » . وقد عاد الى بيروت لأول مرة بعد غياب دام ست سنوات وبعد انتخاب الرئيس امين الجميل في خريف ١٩٨٢ حيث عمل رئيسا لتحرير مجلة « الصياد » التي تنضم الى اسرة تحريرها مجددا بعد انتقال صدورها من بيروت الى لندن .

ياسر عرفات ونايف حواتمه في احد اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني في تونس بتاريخ ١٩٨٣/٨/٣

تقديم

عندما طلب الي الزميل العزيز فؤاد مطر صاحب مجلة « التضامن » الغراء ورئيس تحريرها ان استعرض هذا الكتاب واقدم له في مطلع هذه السنة، ترددت في البداية لانشغالي في كتابات اخرى ضاق عليها الوقت. لكن معزة « التضامن » والزميل مطر لدي كبيرة ، فاخذت الكتاب واشتغلت عليه من غير ان اعرف في البداية ان مؤلفته هيلينا كوبان هي نفسها التي عملت في الصحافة في بيروت ، فكتبت لجريدة « دايلي ستار » البيروتية وراسلت كبريات الصحف العالمية مثل « الصنداي تايمز » و « الكريستشين سيانس مونيتور » . وقد كان ذلك سببا إضافيا لاقبالي على هذه المهمة بحماس .

واذا كان لي ان ابدأ بانطباع عام ، فانني اقول ان الانصاف الموضوعي الذي ينضح به الكتاب للقضية الفلسطينية ، ربما لمعاصرة المؤلفة للحركة الفلسطينية في لبنان عن كثب ، يكاد يكون من خلال التوثيق الزمني (الكرونولوجي) الدقيق لمراحل ومحطات النضال الفلسطيني انصافا كاملا ، لولا موازنة غير متكافئة بين التضحيات الهائلة على مر السنين وبين ضآلة النتائج النهائية لسنة خلت . ولهذا في تقديري سبب رئيسي ، هو التناقض القسري بين جوهر القضية العربية البعيدة المدى عموما والحاح الحركة الفلسطينية على هدف قريب المدى ، وقد لامسته الكاتبة في اماكن كثيرة من اطروحتها ، لكن من منظار فلسطيني اختلطت فيه الرؤية بين «الخصوصية الفلسطينية» وبين «عمومية» المشكلة.

ولعل هذا يفتح المجال لمزيد من البحث والتدقيق في المسائل الايديولوجية التي تناولتها الكاتبة بقدر غير كاف ، في رايي ، لكي لا يتحول الانصاف الموضوعي للحركة الفلسطينية من ادانة ، بالضرورة ، للاغتصاب الصهيوني الى إدانة استنتاجية للافكار والعقائد الشمولية العربية ، وعلى الاخص ، لفكرة القومية العربية .

وبصرف النظر عن الاطلالة الايديولوجية الاولى للكاتبة على الحركة

الفلسطينية المعاصرة ، من خلال التناقض بين القائلين بفلسطين اولا ، وبين القائلين بالوحدة العربية اولا ، فان السياق العام لخوض الكاتبة في التاريخ والتوثيق لهذا التناقض ينقل فكرة « الخصوصية » الفلسطينية الى حيز التجريبية الذي لم يسفر في النتيجة ، عدا عن التضحيات اللبنانية والعربية والفلسطينية الكبيرة ، سوى عن تأكيد ما اسمته الكاتبة في خلاصة كتابها « الهوية الفلسطينية » اي محاولة الفلسطينيين مقارعة الصهيونية بسلاحها ، وهو ما حاولت السيدة كوبان إظهاره بصورة غير مباشرة !

لكن هذه التجريبية الفلسطينية المأخوذة على محمل الخصوصية ، كما واضح من الكتاب في معظم فصوله ، نقلت الهدف الفلسطيني من مدار الى مدار بالتوازي مع العمل السياسي البحت والعلاقات الدولية ، بل من اكثر من مدار الى اكثر من مدار .

واذا شئنا ان نطابق هذه المدارات ، بين فصل واخر من الكتاب ، على سبيل المثال ، لوجدنا ان مسلسل التنازل في الهدف الفلسطيني ترافق مع مسلسل اخر في العمل السياسي والعلاقات الدولية . فمن هدف التحرير الكامل لفلسطين ، الى هدف « الدولة الديمقراطية العلمانية في كامل فلسطين التاريخية » ، الى « السلطة الوطنية علي اي ارض فلسطينية يزول عنها الاحتلال » ، الى « الدولة الفلسطينية المستقلة » في الضفة الغربية وغزة ، هناك انتقال موازٍ في العلاقات الدولية من الصين الشعبية الى الاتحاد السوفياتي الى اوروبا الغربية الى الامم المتحدة واخيرا .. الى الولايات المتحدة الاميركية التي لم يستطع الفلسطينيون اختراقها ، فوصفتها الكاتبة في فصلها الاخير بانها « عقبة كأداء لا تتزحزح » .

وهنا تصل الحركة الفلسطينية الى المأزق ، وخاصة بعد الخروج الفلسطيني من لبنان .

كيف الخروج من المأزق الراهن ؟

هل يكون باسترضاء الولايات المتحدة لزحزحتها بالمزيد من التنازل عن الهدف الفلسطيني ، اي بالتنازل عن وحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب

الفلسطيني ، والدخول في ثنائية فلسطينية – اردنية كما تريد واشنطن ؟

هل يكون بمجافاة الولايات المتحدة لزحزحتها بالمقارعة ضد مصالحها في المنطقة ، اي باعادة الاعتبار للنضال القومي ضد الاستعمار ، على اساس ان اميركا هي الاصل واسرائيل هي الفرع ؟

هذان الخياران يبدوان غير ممكنين في الظروف الراهنة لانهما بطبيعتهما يلغيان مبررات وجود الحركة الفلسطينية في شكلها المعروف منذ اواسط الستينات ، وفي شكلها المعترف به عربيا ودوليا منذ اواسط السبعينات ، وعلى وجه التحديد منذ اقرار قمتي الجزائر والرباط في ١٩٧٣ و ١٩٧٤ بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

الكاتبة هيلينا كوبان ترى في نهاية كتابها مخرجا ثالثا هو العمل الفلسطيني من داخل الارض المحتلة ، اي من داخل فلسطين التاريخية كما عرفت حدودها منذ الانتداب البريطاني في العشرينات ، لتغيير اسرائيل من الداخل بالعمل العسكري والعمل السياسي معا من اجل احياء هدف « الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين كلها » لان هدف اقامة دولتين واحدة اسمها « اسرائيل » واخرى اسمها « فلسطين » بات متعذرا ، وهذا يقتضي التسليم بان مركز الثقل في الحركة الفلسطينية قد انتقل من الخارج الى الداخل ، بحيث تتحول الحركة الفلسطينية في الخارج الى مساند وداعم للحركة الفلسطينية في الداخل . هذا الانتقال من فكرة الدولتين الى فكرة الجناحين ، هو الشيء الذي تراه الكاتبة كوبان منطقيا وممكنا مع تحفظ واحد هو رد الفعل الاسرائيلي بالاقدام على عمليات إبعاد وتهجير واسعة النطاق للفلسطينيين من الداخل الى الخارج ، وخاصة بعد عودة الدولة الاسرائيلية الى الاهتمام بنظرية مناحيم ميلسون التي تلفت الانتباه الى خطورة تكاثر الفلسطينيين في اسرائيل ، ولاسيما في الجليل !

واذكر انني في صيف ١٩٨٢ ، اثناء الغزو الاسرائيلي للبنان ، دخلت في مناقشة حول هذا الموضوع بالذات مع المرحوم الدكتور عصام السرطاوي الذي قال انه بامكان الفلسطينيين تحقيق هدفهم على المدى الطويل من خلال

التحكم باللعبة السياسية داخل اسرائيل عن طريق العملية الانتخابية كمواطنين اسرائيليين . والهدف المقصود هنا هو الهدف ذاته الذي خلصت اليه مؤلفة الكتاب ، اي الدولة الديمقراطية العلمانية . واذكر ايضا انني قلت للسرطاوي ان مناحيم بيغن في اول زيارة له لبريطانيا بعد تسلمه الحكم في اسرائيل، حيث تعالت اصوات بريطانية تدعو الى القبض عليه لقيامه بعمليات ارهابية ضد القوات البريطانية في فلسطين ايام الانتداب ، رد على سؤال في التلفزيون البريطاني عن رأيه في دعوة ياسر عرفات الى دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين يعيش فيها اليهود والمسلمون والمسيحيون على قدم المساواة ، بقوله : ان اسرائيل هي هذه الدولة لانها تتسع لليهود والمسلمين والمسيحيين .. وللملحدين ايضا . اشارة الى ان الدولة التي يدعو اليها عرفات لا تتسع لهؤلاء او على الاقل لايستطيع ان ينادي بالاتساع لهم علنا ، ليؤكد على طريقته ان اسرائيل هي الحل الاخير بما هي عليه الان . ومع ذلك اصر السرطاوي على امكانية التغيير من خلال التحالفات الداخلية في اسرائيل !

لكن الخلوص الى هذه النتيجة ، سواء في كتاب كوبان او في الفكر السياسي الفلسطيني السائد ، لا يحل التناقض بين الخصوصية الفلسطينية والشمولية العربية ، وهو تناقض امتد الى الارض المحتلة عام ١٩٤٨ بطبيعة الحال ، كما هو واضح من عرض الكاتبة لحركة « الارض » ثم لحركة « ابناء البلد » تجسيدا لوعي هؤلاء الفلسطينيين الذين تطلق عليهم الكاتبة اسم « عرب اسرائيل » بهويتهم الفلسطينية كنتيجة لاتساع حركة المقاومة الفلسطينية في الخارج من جهة ، وللدور الحاسم الذي لعبه الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح) من جهة ثانية قبل وبعد انفضاض الجبهة الوطنية التي وجد العمل الفلسطيني طريقه من خلالها لاثبات وجوده داخل اسرائيل .

ومن حسن الحظ ان مؤلفة الكتاب عادت بالتفصيل الى بدايات حركة فتح من خلال مجلة « فلسطيننا » الصادرة في بيروت في نهاية الخمسينات ، اي

قبل عشر سنوات تماما على اعلان الحركة عن نفسها بتعيين ياسر عرفات ناطقا رسميا باسمها . في تلك المرحلة كنت لا ازال طالبا في الجامعة الاميركية في بيروت ، وقد التقيت مع الصديق منح بك الصلح حينئذ بعض مؤسسي تلك المجلة ممن لمعت اسماؤهم في الحركة الفلسطينية فيما بعد . وفي ذلك الوقت كانت حركة القومية العربية ، ممثلة بالبعثيين والناصريين واعضاء حركة القوميين العرب ، في عز تألقها ، وكان واضحا ان مؤسسي « فلسطيننا » الذين هم مؤسسو فتح ، يحملون نبرة مختلفة او لهجة ، وربما لغة اخرى .

وقد قلت انه من حسن الحظ ان الكاتبة فتحت ملف «فلسطيننا» لان تلك المرحلة ، في اعتقادي ، طمست الى حد بعيد من حيث مدلولاتها الايديولوجية . وكذلك الامر بالنسبة لنشرة « الثأر » التي كان يصدرها الفلسطينيون في حركة القوميين العرب في الجامعة الاميركية تحت شعار « دم ، نار ، حديد ، » . واذا شئنا ان نبحث عن سبب اساسي لطمس تلك البدايات ، فاننا لا نجد سوى تغير المدار الفلسطيني ، وخاصة بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، كما تؤكد ذلك مؤلفة الكتاب .

وسواء كان الامر يتعلق بتعاظم موجة القومية العربية في ذلك الوقت ، او بالنزعة التكتيكية الواضحة في العمل الفلسطيني ، فان الفكر الاول في الحركة الفلسطينية لم يكن مناقضا تماما للفكر القومي بل ان عددا غير قليل من مؤسسي فتح نشأ بين الحركات والاحزاب القومية ، كما ان حركة القومية العربية لم تكن متجاهلة للخصوصية الفلسطينية او غافلة عن اهميتها في العمل القومي . ففي تقديري ان المنادين بالوحدة العربية والمنادين بفلسطين اولا ، لم يكونوا على تناقض نهائي من حيث الهدف بقدر ما كانوا على اختلاف في الاجتهاد على السلوك السياسي والعسكري . ذلك ان الحركة الفلسطينية منذ البداية ، ومن خلال ما عبرت عنه في مجلة « فلسطيننا » ، اعترفت بان الفلسطينيين لا يستطيعون بلوغ هدفهم وحدهم ، وان الهدف المباشر للكفاح الفلسطيني المسلح هو اقحام الجيوش العربية في الحرب ضد

اسرائيل بصورة فعالة ، لأن الجيوش العربية وحدها قادرة على منازلة اسرائيل ، والحركة الفلسطينية هي طليعة محركة للصراع . لكن الكاتبة تقول على لسان القادة الفلسطينيين انهم ما لبثوا ان ادركوا خطأ هذا التصور بعد هزيمة الجيوش العربية في حرب ١٩٦٧ ، فتراجعوا عنه مؤثرين عليه العمل السياسي والديبلوماسي لنيل هدف أدنى من تحرير فلسطين تحريرا كاملا !

بل ان هزيمة ١٩٦٧ كانت تمثل افتراقا اخر عن التصور القومي الكامن في الحركة الفلسطينية في بداياتها . والكتاب يلحظ ذلك في اكثر من فصل من فصوله . فقد كان التصور الاساسي للحركة الفلسطينية ممارسة العمل العسكري ضد اسرائيل مع اقامة « شبكة » من الدعم الشعبي العربي في جميع البلدان العربية ، لكن هذا لم يتحقق لان طفرة الاقبال على العمل الفدائي بعد هزيمة ١٩٦٧ حالت دون التنظيم السياسي المتقن على الصعيد العربي ، كما تقول المؤلفة .

لكن المرحلة السابقة لحرب ١٩٦٧ لا تجد في الكتاب تفسيرا للعداء الذي استحكم في البداية بين عبد الناصر وبين « العاصفة » قبل الاعلان عن حركة « فتح » صراحة ، الى درجة ان وسائل الاعلام الناصرية اتهمت القائمين بالعمليات الفدائية ضد اسرائيل بانهم « عملاء حلف السنتو » (منظمة المعاهدة المركزية) !

إذ انه من غير المعقول ان تكون هذه الحركة قد وضعت نفسها في وضع الاداة التي يطمح اليها خصوم عبد الناصر لتحطيمه ، ولا من المعقول ان يكون الامر مجرد سباق على الزعامة الفلسطينية بعدما اقام مؤتمر القمة العربي الاول الذي دعا اليه عبد الناصر في ١٩٦٤ منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة احمد الشقيري.

الاقرب الى المعقول هو ان السباق في هذه المرحلة كان على الاولويات، لأن مؤتمر القمة العربي الاول شكل مفترقا اساسيا في العمل العربي . هذا المؤتمر الذي ولدت فيه منظمة التحرير الفلسطينية ربما اثر تأثيرا سلبيا على

الحركة الفلسطينية السرية التي عرفت باسم « العاصفة » ثم « فتح » ، والتي برزت ملامحها النظرية في مجلة « فلسطيننا » قبل خمس سنوات من ذلك ، باستعجال ظهورها الى العلن قبل استكمال ادواتها النظرية والسياسية والعسكرية . هذا الاستعجال هو الذي اعطى الانطباع الخاطىء بان الهم الاول لهذه الحركة هو توريط عبد الناصر والدول العربية في حرب مع اسرائيل قبل الاوان . لكن من الفلسطينيين من يقول ان استعجال الحركة الفلسطينية مرده الى تباطؤ الدول العربية في مواجهة اسرائيل ، وخاصة بعدما ابلغ عبد الناصر اهالي غزة انه ليست لديه خطة لتحرير فلسطين . على ان هذا لا يشكل دليلا قاطعا ، لأن عبد الناصر لم يكن مضطرا الى البوح بخطته اذا كانت لديه مثل هذه الخطة !

والواقع ان مؤتمر القمة العربي الاول ينبىء بتصور ما ان لم يكن ينبىء بخطة كاملة . فقد حقق هذا المؤتمر انجازات مهمة ليس اقلها تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية . فالقيادة العربية الموحدة التي انشئت ايضا بقيادة الفريق علي علي عامر بدعوى حماية المشاريع العربية لتحويل روافد نهر الاردن ردا على المشروع الاسرائيلي بتحويل مياه نهر الاردن ، باشرت فعلا باقامة شبكة دفاعية عسكرية عربية للرد على اي عدوان اسرائيلي . هذا المفترق الذي لم تتناوله مؤلفة الكتاب الا عرضا قد يكون هو المفترق الحاسم الذي ادى في النهاية الى انهيار التصور العربي العام ، من خلال القيادة الموحدة واولويات عبد الناصر ، والى انهيار التصور الفلسطيني الاصلي من خلال استعجال العمل الفدائي ، بفعل التناقض الزمني بين الحركتين .

وعندما اثارت جريدة « الاحرار » البيروتية في ١٩٦٥ ، وكان يرأس تحريرها في ذلك الوقت الاستاذ جان عبيد الذي يعمل الان مستشارا لدى الرئيس امين الجميل لشؤون العلاقات مع سوريا ، قضية مقتل الفدائي المنتمي الى فتح جلال كعوش ، تكشف من خلال تلك القضية ان الدول العربية الحدودية مع اسرائيل كانت مهتمة غاية الاهتمام بمنع التسلل عبر الحدود بأمر من القيادة العربية الموحدة ، لان تلك القيادة لم تكن راغبة في

الدخول بمواجهة عسكرية مع اسرائيل نتيجة لعمليات التسلل غير المسموح بها رسميا ، قبل استكمال استعداداتها الدفاعية .

إن العمل العربي المشترك ، من خلال القيادة العربية الموحدة ، ومن خلال منظمة التحرير الفلسطينية ، كان في الواقع يتجه نحو ملامح خطة للمواجهة السياسية والعسكرية على مدى اطول مما كانت تبتغي القيادات الفلسطينية الجديدة . ويبدو ان ملامح تلك الخطة تقوم على الموقف الهجومي سياسيا تجاه الولايات المتحدة الاميركية ، وعلى الموقف الدفاعي العسكري تجاه اسرائيل . لكن ذلك لم يكن مفهوما في حينه ، بل فهم على انه تأجيل جديد للمعركة مع اسرائيل، فبدا العمل الفدائي الفلسطيني، وكأنه بالفعل خطة مضادة لاجهاض هذا التأجيل باستعجال المعركة .

ومن الادلة على هذا التطور ، وهو ما اغفلت الكاتبة ذكره ، ان الولايات المتحدة في تلك المرحلة بالذات بدأت لاول مرة بالتسليح المباشر لاسرائيل عن طريق المانيا الغربية مما حمل الدول العربية في عام ١٩٦٥ على قطع علاقاتها مع بون .

لكن المصالحة التي تمت بين العمل الفدائي وبين الانظمة العربية بعد هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، والتي ادت الى تسليم منظمة التحرير الى التنظيمات الفدائية ، بقدر ما كانت تمثل تراجعا من الطرفين عن سياساتهما السابقة ، سياسة التأجيل من جانب الانظمة وسياسة التعجيل من قبل العمل الفدائي ، مثلت في الوقت ذاته مظهرا من مظاهر المنافسة الفلسطينية على المنظمة . وقد قلنا سابقا انه من غير المعقول ان يكون السباق على المنظمة هدفا اساسيا للحركة الفدائية الفلسطينية من البداية . ولو ان وصول الحركة الى المنظمة قد تم فعلا ليعطي مثل هذا الانطباع ، فهو نتيجة جانبية للتطورات اكثر مما هو سبب لها بالرغم من صعوبة التفريق بين الاسباب والنتائج في تلك المرحلة المزدحمة بالتناقضات السياسية والفكرية .

والملفت للنظر على صعيد التوجه الدولي ان الحركة الفدائية ومنظمة التحرير كلتيهما اتجهتا نحو الصين الشعبية من البداية . فالحركة الفدائية

ذهبت الى بكين اولا عن طريق الجزائر ، ثم ذهب الشقيري الى هناك على رأس وفد فلسطيني رسمي ، وهو ما وثقته الكاتبة جيدا في كتابها . واذكر انه عندما عاد الشقيري من الصين ، وكنت في حينه اعمل في جريدة « الانوار » البيروتية ، نشرنا في « الانوار » جانبا من محادثات الوفد الفلسطيني مع الصينيين حصلنا عليه من احد اعضاء وفد الشقيري بعنوان رئيسي في الصفحة الاولى : « ماذا قال ماوتسي تونغ للفلسطينيين » . وقد كان من الطبيعي في ذلك الوقت ان يتجه الفلسطينيون الى الصين باعتبارها الجهة الدولية الوحيدة في حينه التي كانت تأخذ من المسألة الفلسطينية والصراع العربي – الاسرائيلي موقفا اكثر جذرية من غيرها واقرب ، بالتالي ، الى المنطلق الاساسي للحركة الفلسطينية الداعية الى تحرير فلسطين . لكن هذا ايضا ظهر على انه من قبيل المنافسة الفلسطينية على زعامة العمل الفلسطيني . وما ساعد على اظهاره بهذا المظهر فيما بعد تغير طبيعة علاقات الصين الدولية بعد انتهاء الثورة الثقافية والذي توافق مع تغير في طبيعة علاقات منظمة التحرير بعد استيلاء الحركة الفدائية عليها .

لكن عنصر المنافسة الفلسطينية الذي اتخذ في احيان كثيرة شكل المزايدة ، لا يمكن اسقاطه من الحساب . وكما ان المزايدة الفدائية على القمة العربية الاولى ومنظمة التحرير تذكر من الاسباب الرئيسية لهزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، كذلك تذكر المزايدة الثورية داخل الحركة الفدائية عام ١٩٧٠ من الاسباب الرئيسية للصراع الاردني – الفلسطيني الذي انتهى بخروج الفدائيين من الاردن . وقد ركزت الكاتبة على الشق الثاني من الموضوع ووثقته جيدا في سياق استعراضها للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، ربما لحصر الموضوع في الاطار الفلسطيني ، وربما لانها عاصرت هذه الحقبة اكثر مما عاصرت الحقبة السابقة .

وفي موضوع الجبهة الشعبية يتراءى لي ان الكاتبة اخفت شيئا من الانحياز المسبق بوضع الجبهة ، نسبة الى اصولها في حركة القوميين العرب على هامش التيار العام للحركة الفلسطينية . فحركة القوميين العرب بشكل

عام ، والدكتور جورج حبش بشكل خاص ، لم يدخلا في السباق لاقتطاع نصيب في الحركة الفلسطينية ، بل كانا فيها من البداية بالرغم من تغير لبوس هذا الفصيل من حركة قومية ، الى حركة يسارية ماركسية ، الى حركة فلسطينية ضمن التوجه الوطني الفلسطيني القطري سواء بوجهها المتطرف المزايد او بوجهها المعتدل المساوم . فقد كان الهم الفلسطيني هو اساس شرعية حركة القوميين العرب ومن ثم الجبهة الشعبية . لكن الحركة ومن ثم الجبهة كانتا دائما مسبوقتين قبل اي سباق . حركة القوميين العرب كانت في العمل القومي مسبوقة من حزب البعث . وفي العمل اليساري الماركسي كانت مسبوقة من شتى اشكال الحركات الشيوعية . وفي العمل الفدائي الفلسطيني كانت مسبوقة من فتح . ولهذا كانت تبدو دائما وكأنها فاقدة لمبرر وجودها مع انها لم تكن يوما خارج التيار العام للحركة الوطنية الفلسطينية حتى من قبل ظهورها كقطب اخر مواز لفتح في العمل الفلسطيني . لكن عدم ارتقاء القوميين العرب السابقين الى المرتبة الاولى سواء في العمل القومي او في العمل اليساري او في العمل الفلسطيني ، لا ينتقص من اساس شرعيتهم الاصلية في العمل الفلسطيني اولا .

والمرة الوحيدة التي حاولت فيها السيدة كوبان وضع حركة القوميين العرب في المرتبة الاولى هي ذكرها لقيادة القوميين العرب لجمعية « العروة الوثقى » في الجامعة الاميركية يوم قادت العروة مظاهرات بيروت ضد حلف بغداد في عام ١٩٥٥ مما ادى الى طرد عدد كبير من طلاب الجامعة كنت انا شخصيا واحدا منهم ، لكن الظروف شاءت ان اكون احد القلائل من الطلاب المفصولين الذين لم يلبوا دعوة الرئيس جمال عبد الناصر للالتحاق بجامعة القاهرة مؤثرا العودة الى الجامعة الاميركية بعد سنتين ، ولم اكن في عداد حركة القوميين العرب . هذه الواقعة التي ركزت عليها مؤلفة الكتاب ، بالرغم من اهميتها ، بالنسبة لي على الاقل ، لا تشكل مركزا قياديا او طليعيا لحركة القوميين العرب خارج الحرم الجامعي او حتى في داخله ، لان المزاج الشعبي العربي العام كان في هذا الاتجاه سواء في لبنان او في سوريا او في

عراق او في مصر او حتى في المملكة العربية السعودية والاردن . لكن طبيعة حياة السياسية في لبنان ، وطبيعة الشارع البيروتي على الخصوص ، من انها ان تعطي لاي حركة عاملة وزنا اكبر من وزنها الحقيقي في بقية لاقطار العربية . فلبنان كان بطبيعته مركز الاستقواء على بقية العرب ، على اسرائيل ايضا ، وربما على الدول الكبرى ، وقد يكون هذا من اهم سباب تدميره لتدمير هذه الخاصية فيه . ويصح هذا على فتح كما يصح على ركة القوميين العرب والجبهة الشعبية ، منذ تأسيس مجلة « فلسطيننا » اواخر الخمسينات الى معركة بيروت في عام ١٩٨٢ . ولعل خسارة فلسطينيين للبنان ولبيروت بالذات لا يمكن تعويضها حتى باقامة دولة سطينية مستقلة في الضفة الغربية او في الاردن .

وحتى في صعود العلاقة الفلسطينية المميزة مع سوريا وهبوطها ، في تلاقي او في التناقض ، كان لبنان هو الذي يعطي الحركة الفلسطينية نصر التكافؤ في هذه العلاقة . فالصورة العربية والعالمية لفتح والحركة فلسطينية ، هي صورة فتح اللبنانية . إذ على الساحة اللبنانية دون غيرها ملقت الحركة الفلسطينية وتحجمت اسرائيل ، مع ان العمليات الفدائية تي شنت من خارج لبنان كانت اشد ضررا باسرائيل ماديا من العمل سكري المنطلق من الاراضي اللبنانية .

ومع ان مرحلة الوجود الفلسطيني في لبنان تحتاج الى اكثر من كتاب بحد تها ، فهذا لا يعفي اي كاتب في الموضوع الفلسطيني ، بمن فيهم مؤلفة زا الكتاب ، من التعمق في فشل الحركة الفلسطينية في فهم الحقيقة لبنانية ، بدلا من تبرير هذا الفشل . ولا يكفي ان يقال ان الحركة فلسطينية لم تكن راغبة في المشاركة في الحرب اللبنانية من ضمن توجهها عام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ، انما اضطرت الى ك اضطرارا ودفعت اليه دفعا . لان شكل الوجود الفلسطيني في لبنان كان ن الاسباب الرئيسية للحرب سواء شاركت فيها الحركة الفلسطينية ام لم شارك . فالموضوع الاساسي ليس في نقطة المشاركة التي ركزت عليها

السيدة كوبان اكثر مما يجب .

لكن الكتاب في مجمله جدير بالقراءة والتمعن لانه بالفعل محاولة جدية لاستيعاب المشكلة الفلسطينية بظروفها الصعبة وتشعباتها المتداخلة ، وخاصة انه يؤرخ لها حتى وقت متأخر جدا يمتد الى ما بعد الخروج الفلسطيني من بيروت . وربما كان موضوع العلاقات الفلسطينية – الاميركية هو الموضوع الاكثر عمقا في تحليل العلاقات الدولية للحركة الفلسطينية ، وخاصة ان السياسة التي رسمها هنري كيسنجر هي التي لا تزال سارية بالرغم من تغير الادارات الاميركية ومعالجتها للموضوع . فهي ترتكز على الحلول الجزئية المنفردة اذا كان لابد من الحلول . وعلى عدم التعاطي مع العرب ككتلة واحدة ، بل مع كل دولة على حدة .

ومما لا شك فيه ايضا ان الكتاب يعطي صورة واضحة عن العمل الفلسطيني المجهول داخل الارض المحتلة في مرحلته الاولى بعد حرب ١٩٤٨ وفي مرحلته الثانية بعد حرب ١٩٦٧ . وقد كانت السيدة كوبان نافذة وشفافة جدا في استقرائها لانتقال مركز الثقل في العمل الفلسطيني بعد لبنان الى الارض المحتلة . فماذا كان يمكن ان تكون عليه الصورة الفلسطينية والعربية والعالمية لو ان هذا التطور كان البداية .. لا النهاية ؟ وحتى هذا السؤال يبقى في اطار التجريبية !

سليمان الفرزلي

لندن – ٧/٤/١٩٨٤

المحتويات

المقدمة

١ ـ منظمة التحرير الفلسطينية في الثمانينات

الاثر السياسي للغزو الاسرائيلي في ١٩٨٢ ■ السوابق والاصول الاولى لفتح ■ ياسر عرفات في شبابه ■ التعريف ببعض قادة فتح الآخرين ■ العلاقة بين فتح ومنظمة التحرير ـ لمحة عن المنظمة ■ العلاقات بين فتح والتنظيمات الاخرى في منظمة التحرير ■ تطور ايديولوجية قادة فتح ومنظمة التحرير واهدافهم السياسية

الجزء الاول: تاريخ التيار الرئيسي في منظمة التحرير

٢ ـ طائر الفينيق يفرخ (١٩٤٨ ـ ٦٧)

مؤسسو فتح: مجموعة القاهرة ■ مؤسسو فتح: مجموعة الخليج ■ تأسيس وتنظيم فتح ■ ايديولوجية فتح الاولى ■ تأثير اقامة منظمة التحرير في ١٩٦٤ ■ فتح تشن كفاحها المسلح في ١٩٦٥ ■ خلاصة: تطور فتح ومنظمة التحرير حتى ١٩٦٧

٣ ـ فرحة التحليق (١٩٦٧ ـ ٧٣)

هزيمة الدول العربية تعطي دفعا جديدا للحركة الفدائية ■ محاولة فتح الفاشلة لاطلاق انتفاضة في الضفة الغربية ١٩٦٧ ـ ٦٨ ■ تدفق الدعم للفدائيين من اللاجئين الفلسطينيين ـ معركة الكرامة ١٩٦٨ ■ استيلاء فتح على منظمة التحرير في ١٩٦٨ ـ ٦٩ ■ العلاقة مع الدول العربية ١٩٦٧ ـ ٧٠ ■ مشكلات وترتيبات في لبنان، ١٩٦٨ ـ ٦٩ ■ مشكلات وانفجار في الاردن، ١٩٦٨ ـ ٧٠ ■ دروس من أحداث الاردن ١٩٧٠ ـ ٧١ ■ بقاء الفدائيين بعد ١٩٧٠ ـ عمليات منظمة ايلول الاسود ■ منظمة التحرير الفلسطينية وحرب الشرق الاوسط لعام ١٩٧٣

السياسية بعد بيروت ـ خطة فاس ـ المجلس الوطني السادس عشر، شباط/ فبراير ١٩٨٣ ■ خلاصة: خسائر في لبنان وارباح في الارض المحتلة

الجزء الثاني: العلاقات الداخلية

٧ ـ التنظيمات الفدائية خارج فتح

مقدمة ■ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: التطور السياسي الى ١٩٧٢ ■ الجبهة الشعبية: «العمليات الخارجية» ■ التطور السياسي للجبهة الشعبية ١٩٧٢ ـ ٨٣ ـ نشوء وسقوط جبهة الرفض ■ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ■ الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة ■ تنظيمات وجماعات اخرى ـ الحركات المنشقة داخل فتح ■ العلاقات داخل التنظيمات ـ المناقشات داخل فتح

٨ ـ الحركة داخل فلسطين التاريخية

مقدمة ■ الضفة الغربية: لمحة عن التطورات السياسية ١٩٤٨ ـ ٨٢ ■ الضفة الغربية: تقويم تاريخي ـ علاقة منظمة التحرير بالضفة الغربية ■ غزة: لمحة عن التطورات السياسية ١٩٤٨ ـ ٨٢ ■ «عرب اسرائيل»: نمو المشاعر الفلسطينية ■ «عرب اسرائيل»: اللون السياسي للحركة الفلسطينية داخل اسرائيل ١٩٤٨ ■ «عرب اسرائيل»: علاقات منظمة التحرير بهذه الحركة

الجزء الثالث: العلاقات الخارجية

٩ ـ العلاقات العربية

خلفية تاريخية وايديولوجية ـ مبدأ فتح في «عدم التدخل» ■ المشكلات التموينية والتنظيمية الأولى: دول المواجهة ودول المساندة ■ كفاح فتح المسلح ودول المواجهة ■ القوة الجديدة للفدائيين بعد ١٩٦٧ ـ مقاييس التفاعل الفلسطيني ـ العربي ■ تدخلات الدول العربية في شؤون منظمة التحرير ■ المنظمة كنقطة لقاء للفدائيين والدول العربية ـ الاستراتيجيات الموازية بعد ١٩٦٧ ■ ودور الدول العربية في قتال ١٩٧٠ في الاردن ■ المنافسة الفلسطينية ـ الاردنية ١٩٧٠ ـ ٧٤ ■ دور الدول العربية في القتال الفلسطيني ـ السوري في ١٩٧٦ ■ دور الدول العربية في معركة بيروت ١٩٨٢ ■ خلاصة: التطورات في العلاقات الفلسطينية العربية حتى شباط/ فبراير ١٩٨٣

١٠ ـ العلاقات الدولية

مقدمة ■ جمهورية الصين الشعبية منذ ١٩٦٤ ■ الاتحاد السوفياتي منذ ١٩٦٨ ■ الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى منذ ١٩٧٠ ■ اوروبا الغربية منذ ١٩٧٤ ■ الولايات المتحدة: مرحلة كيسينجر ■ الولايات المتحدة: مرحلة كارتر ـ تقويم لفاتحات ١٩٧٧ و١٩٧٩ ■ الولايات المتحدة: افكار فلسطينية عن اميركا ■ الولايات المتحدة: خاتمة وتقويم للردود الاولى لمنظمة التحرير على خطة ريغان لعام ١٩٨٢

خاتمة

١١ ـ قوة لا تقاوم وعقبة لا تتزحزح

اعادة تكوين الجسم السياسي الفلسطيني ■ الاستمرارية في قيادة فتح ■ العلاقات الداخلية ضمن قيادة فتح ■ قضية « الوحدة الوطنية » في منظمة التحرير ■ دور العمل العسكري الفلسطيني وفعاليته واهدافه ■ الاستراتيجيات السياسية ■ العقبة الاميركية الكأداء ■ استنتاجات واحتمالات مستقبلية .

الملاحق

١ ـ البرنامج السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني السادس عشر في الجزائر ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٣ ـ مقتطفات .
٢ ـ الميثاق الوطني الفلسطيني كما عدل في المجلس الوطني الفلسطيني الرابع المنعقد في تموز/يوليو ١٩٦٨ ـ مقتطفات
٣ ـ اعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير المنتخبون في شباط/فبراير ١٩٨٣
٤ ـ جدول بالدورات العادية للمجلس الوطني الفلسطيني من ايار/مايو ١٩٦٤ الى شباط/فبراير ١٩٨٣
٥ ـ اللجنة المركزية لفتح المنتخبة في نيسان/ايار/مايو ١٩٨٠

حواشي وملاحظات

● خريطة ١ ـ فلسطين والمناطق المحيطة بها
● شكل ١ ـ الهيكل التنظيمي لمنظمة التحرير الفلسطينية .

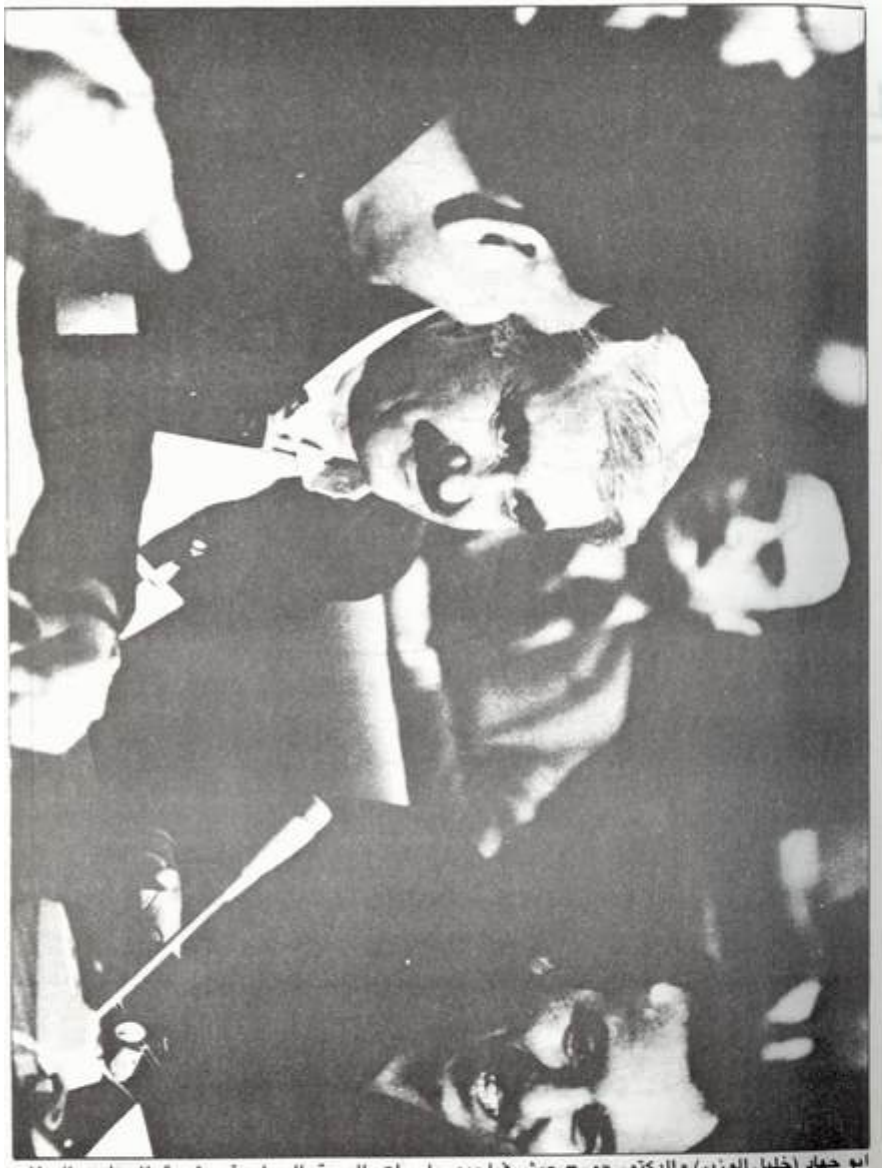

ابو جهاد (خليل الوزير) والدكتور جورج حبش في احدى جلسات الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر شباط (فبراير) ١٩٨٣

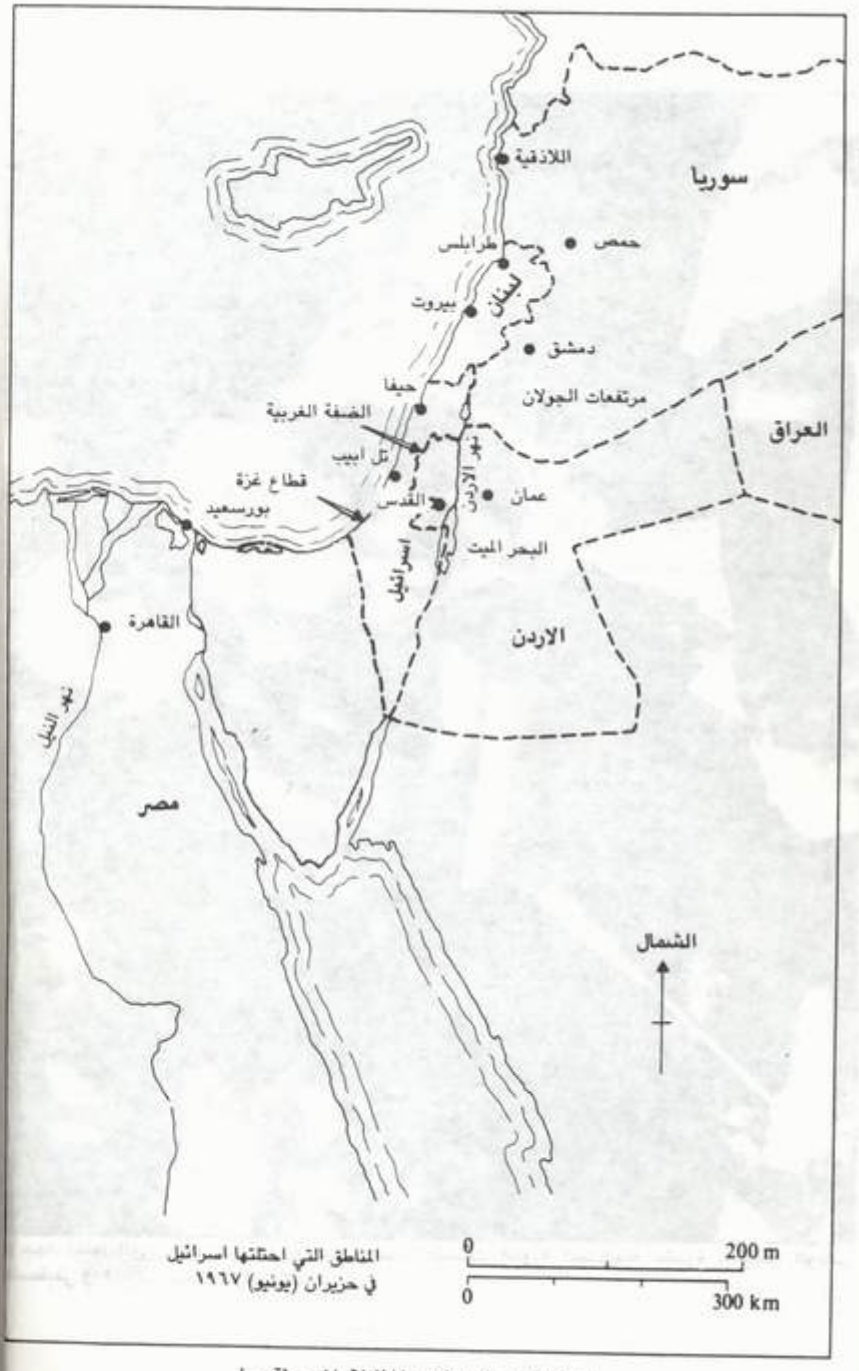

الخريطة - فلسطين والمناطق المحيطة بها

المقدمة

الفصل الأول

منظمة التحرير الفلسطينية في الثمانينات

في حزيران (يونيو) من عام ١٩٨٢، انطلقت اقوى قوة عسكرية في الشرق الاوسط هي الجيش الاسرائيلي، لاجتياح لبنان في عملية اطلق عليها: «سلام الجليل». وفيما كانت الدبابات الاسرائيلية تتقدم شمالا، مجتازة العمق البالغ ٤٠ كيلومترا الذي حددته الحكومة الاسرائيلية للعملية في البداية، ومتجهة نحو العاصمة اللبنانية بيروت، اعلن الزعماء الاسرائيليون، ان هدفهم الاساسي هو تدمير البنية السياسية والعسكرية «لمنظمة التحرير الفلسطينية» التي كان مقرها في بيروت منذ ١٩٧١. وكان تقديرهم ان ازاحة «ارهابيي» «منظمة التحرير» من الطريق، تسهل عليهم فرض تصورهم الخاص والمحدود جدا للتسوية السياسية على الفلسطينيين من اهالي الضفة الغربية وغزة.[٩]

وبحلول منتصف آب (اغسطس)، كان مقاتلو المنظمة في لبنان، وحلفاؤهم اللبنانيون، قد نجحوا في صد عدة محاولات اسرائيلية للاستيلاء على بيروت. لكن احدا من القيادة العليا للمنظمة، لم يجرح او يقتل هناك، ولو ان بعضهم كاد لو لم تخطئه الاصابة[٢]. اما خسائر المدنيين، بفعل الحصار الشامل، الذي فرضوه عليها، فقد كانت عالية جدا بحيث ان قيادة المنظمة وافقت على ان يخلي مقاتلوها المدينة، بعدما تلقت ضمانات شديدة من الحكومتين اللبنانية والاميركية تكفل سلامة المدنيين الباقين.

وبدأ الاخلاء على الفور تحت اشراف قوة متعددة الجنسيات تم تشكيلها على عجل وتضم كتيبة اميركية قوية. وغادر المدينة حوالي ٨٠٠٠ مقاتل فلسطيني، واسلحتهم الشخصية في ايديهم ليتوزعوا على عدد من الدول العربية المتباعدة. وقد انهمك كثيرون منهم على الفور في الدورات التدريبية الجديدة، التي اقامها لهم قادتهم كجزء من اعادة تنظيم النشاط العسكري بعد الرحيل.

ولم يكن الجهاز العسكري للمنظمة، هو الجهاز الوحيد الذي تأثر بمعركة بيروت. فقد اصيبت ايضا التركيبة السياسية، التي كان لها سابقا حضور بارز في المدينة. ذلك ان معظم المكاتب الرئيسية للمنظمة في المدينة قد اصيب اصابات مدمرة في القصف الاسرائيلي المتواصل من حزيران (يونيو) الى آب (اغسطس)، بينما معظم الموظفين، الذين كانوا يعملون في تلك المكاتب،

غادروا بيروت مع القوافل العسكرية.

وقد تلقت التركيبة السياسية للمنظمة ضربة ثانية في اواسط ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢، عندما ثبت ان الضمانات التي وافق قادة المنظمة بموجبها على اخلاء بيروت لم تكن لها قيمة. ففي ١٥ من ايلول (سبتمبر) زحف الجيش الاسرائيلي على بيروت الغربية بحجة حفظ الامن على اثر اغتيال الرئيس اللبناني المنتخب بشير الجميل. وفيما كانت القوات الاسرائيلية تطلق القنابل المضيئة فوق مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في «صبرا» و«شاتيلا»، قام المسيحيون اللبنانيون المتحالفون مع اسرائيل بمجازر ضد الابرياء هناك هزت العالم بأسره. اما بالنسبة الى المقاتلين، والموظفين، الذين رحلوا تاركين عائلاتهم في «صبرا» و«شاتيلا» فقد اثارت فيهم مجازر المخيمات عاصفة من التساؤلات، والتوتر، اطلقت في بعض الحالات موجة من النقد الشديد لقادة المنظمة لقبولهم بالضمانات الاميركية.

على ان رئيس المنظمة، ياسر عرفات، استطاع في محصلة الامر ان يواجه الاشهر التي تلت معركة بيروت مباشرة بنجاح. فبات مركزه في الحركة الفلسطينية اقوى من اي يوم مضى. لكن الفلسطينيين في كل مكان وكثيرين من اشقائهم العرب، نظروا الى المقاتلين الفلسطينيين نظرة بطولية، لانهم صمدوا باسلحة بدائية من مخلفات الحرب العالمية الثانية، في وجه احدث آلة عسكرية تملكها اسرائيل وصدوها عن بيروت الغربية، بمعارك يومية اكثر من شهرين، كما رأوا فيهم نقيض الانظمة العربية الرسمية القائمة، التي اعتبرت رمزا للتخاذل، والضعف. واعتبر عرفات نفسه «رمزا لصمود بيروت»، من زاوية انه هو شخصيا بث في المقاتلين روح الاصرار والمقاومة، فيما تلقى رفاقه في القيادة العسكرية للمنظمة التهاني على حسن التنظيم والتنفيذ للخطة العسكرية الفعالة للدفاع عن المدينة.

وفي شباط (فبراير) ١٩٨٣ عقدت المنظمة الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، حيث وظف عرفات ورفاقه في «فتح» تلك المناسبة ليثبتوا للعالم ان الحركة الوطنية الفلسطينية، التي لعبوا دورا رئيسيا في تكوينها، ودفعها، خلال ربع قرن، مازالت حية نابضة، وان مؤسساتها السياسية والعسكرية مازالت سليمة.

لقد حضر الدورة السادسة عشرة للمجلس ٣٥٠ مندوبا جاءوا من كافة المنافي الفلسطينية، وصوتوا على ادخال ٢٩ عضوا جديدا، (منهم ٢٣ عضوا من لائحة عسكرية جديدة قدمها عرفات)، شاركوا في مداولات، ومناقشات المجلس. واستطاع كبار «فتح»، ان يحبطوا محاولات كثيرة ذكر ان بعض الحكومات العربية قامت بها لتأجيل المجلس، او مقاطعته، او تعطيله. ولم يشهد اجتماع الجزائر تحديات تذكر للدور المهيمن لقادة «فتح» داخل المنظمة، ولا لسلامة الهيكلية التنظيمية لجناحيها السياسي، والعسكري، ولا للتأييد الكاسح للمنظمة من قبل الجاليات الفلسطينية في كل مكان.

وفي غضون ذلك فان فترة «معركة بيروت»، وما بعدها، لم تشهد اي انجاز سياسي يذكر للاسرائيليين على المسرح الرئيسي الاخر للمواجهة الاسرائيلية - الفلسطينية، اي في الضفة الغربية، وقطاع غزة. فالاندفاع الاسرائيلي لتهويد الضفة الغربية بزرع المستوطنات اليهودية فيها، بقي على اعلى زخم، لكن محاولات ايجاد «بيتان» فلسطيني موثوق تتعامل معه اسرائيل، باءت بالفشل لان غالبية قادة ووجهاء المناطق المحتلة، واصلوا اعلان تأييدهم «للجنرال ديغول» الفلسطيني ياسر عرفات. (٣)

وهكذا، وبعد ثمانية اشهر ونصف الشهر على قرار رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن، اشعال حرب «سلام الجليل»، ظهر لدى القيادة الفلسطينية من العزم ما يكفي لكي يثبت للعالم انها حرمت بيغن من تحقيق اي من الاهداف السياسية الرئيسية للحرب.

لكن مع حلول صيف ١٩٨٣، لم تعد الصورة داخل المنظمة مشرقة على هذا النحو. فقد وقع تمرد ضد قيادة ياسر عرفات، لم يقتصر على جهات داخل منظمة التحرير انما تعداها الى الجهاز العسكري لمنظمة «فتح» ذاتها واصدر «المتمردون» من مواقعهم في شرق لبنان، الذي يسيطر عليه السوريون، سلسلة من البيانات انتقدوا فيها سعي عرفات الدائم الى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية، ومنهم من طعن في حقه بالاستمرار على راس المنظمة.

ان هذا التمرد، الذي لم يشمل سوى نسبة ضئيلة من ضباط «فتح»، كان يحظى بالدعم، والتشجيع، من قبل سوريا وليبيا، فعل فعله في احراج عرفات على المسرح العالمي، الذي كان يعتبره ملكا خاصاً له. وكان تورط

الحكومة السورية مع المتمردين، بعيد المدى مما مكنهم من حرمان الموالين لمنظمة التحرير من التواجد، والعبور، الى تلك المناطق من شرق لبنان التي كانت حتى منتصف عام ١٩٨٣ متاخمة للخطوط المتقدمة للجيش الاسرائيلي. ونظرا لان مناطق عربية كثيرة قد اصبحت عبر السنين محظورة حظرا تاما على العمل الفدائي الفلسطيني، ومنها الاردن، ومصر، وغرب لبنان، وسوريا ذاتها، فان الموالين للمنظمة لم يعد لديهم تواجد عسكري في اي منطقة محادة لهدفهم المرتجى اسرائيل.

وعلى الصعيد السياسي، اطلق التمرد سلسلة من الانتقادات المباشرة لقيادة عرفات، كانت تتفاعل في صفوف المنظمة قبل ذلك بأشهر لكنها لم تحسم في الجزائر بوضوح. ولعل الاهم من ذلك انها سلطت الضوء على قضايا لها تأثير استراتيجي اعظم على الحركة الوطنية الفلسطينية. اذ طرحت مجمل الاسئلة حول اقامة التوازن الصحيح بين النشاط السياسي، والنشاط العسكري للحركة، وبين نشاطاتها داخل «فلسطين التاريخية»، وخارجها، (اي الاراضي التي كانت مشمولة بالانتداب البريطاني ما بين الحربين العالميتين والتي هي كلها الان في يد اسرائيل).

وعلينا الان، ونحن في حزيران (يونيو) ١٩٨٣، ان ننتظر لنرى كيف ستحسم هذه المسائل الكبرى. لكن ما هو واضح ان تلك مسائل كان لابد ان تحسم اولا داخل «فتح» ذاتها، وانه على حسمها باتجاه او آخر يتوقف مستقبل تماسك «فتح»، وفعاليتها، باعتبارها الحركة التي قدمت اسهاما حاسما، (وربما الاسهام الحاسم)، في بعث وترسيخ الوطنية الفلسطينية في وقتنا الحاضر. ذلك ان جذور انبعاث الوطنية الفلسطينية، كما ثبت بعد النكسة، التي مني بها مقاتلو منظمة التحرير في بيروت في صيف ١٩٨٢، لاتكمن في تاريخ الجهاز البيروقراطي الفضفاض لمنظمة التحرير بقدر ما يكمن في نشوء «فتح» التي تسيطر على منظمة التحرير خلال ربع القرن السابق.

ان القواعد التنظيمية، والسياسية، التي تستمد منها «فتح» قوتها ليست محصورة، لا في المكاتب الكثيرة المكتظة التي كانت تشكل مقر منظمة التحرير في بيروت، ولا حتى في القواعد العسكرية التي كانت لفدائييها على الارض اللبنانية، انما هي منذ اواخر الخمسينات، في الجاليات الفلسطينية، في

المهاجر المنتشرة في كافة البلاد العربية وغيرها حيث تعشش خلايا «فتح» وشبكاتها. ومما لاشك فيه ان خسارة بيروت الغربية كان نكسة خطيرة لـ «فتح». لكن المجموعة المؤسسة لها كانت دائما تنظر الى لبنان (كما نظرت سابقا الى الاردن)، على انه قاعدة امامية معرضة للخطر، فعمل هؤلاء قصارى جهدهم على ابقاء وسائل استراتيجية كافية خارج البلاد تمكنهم من متابعة عملياتهم حتى ولو نزلت بهم مثل هذه الخسارة.

«فتح» هي اسم مركب لحركة التحرير الفلسطينية، وقد تأسست في اواخر الخمسينات، واوائل الستينات باندماج شبكات مختلفة عاملة في مخيمات اللاجئين وتؤمن بالوطنية الفلسطينية، (كنقيض لتلك المؤمنة بالقومية العربية)، واخرى عاملة بين تجمعات الطلبة الفلسطينيين في المهاجر، وفي الجاليات الفلسطينية النامية في دول الخليج العربي الغنية. ومن بين هؤلاء، المؤسسين رجل اسمه ياسر عرفات.

هذا الرجل، الذي لايكل، ولا يمل، وهو مهندس سابق من بين نشاطاته اللاحقة ان يجوب ثلاثا من القارات بصورة مستديمة، ولد باسم عبد الرحمن عبد الرؤوف عرفات القدوي الحسيني، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٩. وكان يمت بصلة رحم من جهة امه الى عائلة الحسيني، وهي عائلة مرموقة بين العائلات الاسلامية السنية في القدس. فالحاج امين الحسيني، مفتي القدس، تزعم الحركة الوطنية الفلسطينية منذ مطلع هذا القرن حتى «كارثة» ١٩٤٨ المتمثلة بالنسبة الى الفلسطينيين بخلق دولة اسرائيل على حسابهم وتشتتهم.

ولذلك يدعي عرفات ان القدس، هي موطنه الروحي، وان كان غير معروف على وجه التأكيد ما اذا كان قد ولد فعلا هناك، او في غزة، او في القاهرة[٤]. وطوال فترة طفولته، كانت الارض المدعوة «فلسطين»، والواقعة تحت الحكم البريطاني بانتداب من عصبة الامم تئن من الاضطرابات المتلاحقة، التي اثارتها هجرة المستوطنين اليهود اليها، وما ادت اليه تلك الهجرة العنيدة من مقاومة مضادة قام بها اهل البلاد من الفلسطينيين العرب. اذ ان هؤلاء رأوا في المسعى الصهيوني، مشروعا مختلفا عن المغامرات الاستعمارية في انحاء اخرى من العالم، ذلك، انه في البداية، على الاقل، حاول ازاحة اهل البلاد

ازاحة كاملة من عملية الانتاج بخلق اقتصاد «يهودي» بكليته، ويقوم بصورة كاملة وتامة على الايدي العاملة اليهودية. وقاد الحاج امين الحسيني جناحا سياسيا قويا من حركة المقاومة الفلسطينية تلك، بينما قاد ابن عمه عبد القادر، تشكيلاتها العسكرية. وبصفته شابا يافعا من فرع في العائلة اقل وجاهة، كان من الطبيعي في تلك الظروف ان «تتلمذ» الشاب عبد الرحمن، في الكفاح الوطني، على يد عبد القادر، وهناك اتخذ اسم «ياسر» كاسم حركي تيمنا بذكرى فدائي شهيد كان يحمل هذا الاسم. (وفيما بعد اي في الخمسينات، دفعه حرص منظمة «فتح» الوليدة على السرية الى اختيار اسم حركي جديد لنشاطه هو «ابو عمار» وهو اسمه الشائع الان في كافة الاوساط الفلسطينية)[٥].

انهارت حركة المقاومة التي قادها الحاج امين الحسيني بين ١٩٤٧ و ١٩٤٩، وبريطانيا التي انهكتها واستنزفتها الحرب الطويلة مع المانيا النازية، رأت ان تسلم «المشكلة الفلسطينية» بما تحمله من اضطراب متزايد الى هيئة الامم المتحدة المكونة حديثا. والامم المتحدة قررت انه باكتمال الانسحاب البريطاني النهائي، في ايار (مايو) ١٩٤٨ تقسم فلسطين الى دولة يهودية، ودولة عربية. ولم ترفض القيادة اليهودية القائمة في فلسطين هذا المشروع فورا، (وان كانت قد رفضته مجموعة يهودية متطرفة يقودها مناحيم بيغن)، لكن الفلسطينيين العرب رفضوه لانهم رأوا فيه مشروعا لتجزئة الارض التي مازالوا يدعون ملكيتها.

وبانسحاب القوات البريطانية في الاسابيع الاولى من ايار (مايو) ١٩٤٨، زادت حدة المعارك بين اليهود والعرب في البلاد. وهرعت خمسة جيوش عربية بصورة عشوائية لنجدة الفلسطينيين العرب، لكن تدخلها انتهى الى مهزلة. ذلك ان مجموع عدد الجنود الذين حشدتهم تلك الجيوش لم يزد عن ٢٤ الفا وهو رقم اقل كثيرا من عدد المقاتلين الذين جمعتهم التجمعات العسكرية اليهودية في فلسطين. وكانت لكل حكومة من الحكومات العربية المعنية مطامحها الاقليمية الخاصة، وهي مطامح تجري في غالب الاحيان بالتعارض مع الحكومات الاخرى، فكان الارتباط بين الجيوش العربية ومجموعات المقاومة الفلسطينية المحلية في حده الادنى. وبتوقيع اتفاقيات الهدنة المؤقتة

بين اسرائيل وجيرانها العرب في ١٩٤٩ لم تعد هناك دولة عربية فلسطينية. فالمناطق التي اتبعتها خطة الامم المتحدة الى تلك الدولة العربية المقترحة احتلت منها جزءا الدولة اليهودية الوليدة وابقت عليها، («الجليل» و«بئر السبع» وغيرها...)، ووضع جزء آخر تحت حكم عسكري مصري (غزة). وجزء احتله العرش الهاشمي في الاردن، وضمه فيما بعد الى مملكته، (القدس الشرقية وبقية مناطق الضفة الغربية).

وفوق انه لم تعد هناك دولة فلسطينية، كان من شأن احداث ١٩٤٨ انها شتت المجتمع الفلسطيني ايضا من اساساته الريفية، وفي المدن الى اعلى مستويات القيادة. ونزح اكثر من مليون عربي فلسطيني هاربين من بيوتهم في المناطق التي سيطرت عليها القوات اليهودية. وحاول الحاج امين الحسيني، ان يبقي على هيئة قيادية اطلق عليها «حكومة عموم فلسطين»، تعمل من مقره في «غزة»، فعقدت هذه الحكومة مؤتمرا سمي «المجلس الوطني الفلسطيني». وذلك في ايلول (سبتمبر) ١٩٤٨ في «غزة» ايضا. لكن بعد شهرين من انعقاد المجلس تحرك الملك عبد الله، ملك الاردن، ضده باعتباره اخر راية للاستقلال الفلسطيني فدعا من جهته الى مؤتمر اخر في «أريحا» اختار اعضاءه من القادة الفلسطينيين الموالين له، والذين دعوه الى ضم الضفة الغربية الى الاردن. ثم عمدت الحكومة المصرية الى فرض ما يشبه الاقامة الجبرية على الحاج امين في الاسكندرية.[٦]

في ذلك الوقت، لم يكن امام اللاجئين سوى الانتظار. كانوا في تلك الاحوال القاسية وغير الانسانية في مخيماتهم المنتشرة في لبنان، وسوريا، وضفتي الاردن الشرقية والغربية، وفي «غزة» المكتظة بالسكان، او في المساكن المستأجرة في تلك المناطق من قبل الميسورين والمحظوظين منهم الذين يقدرون على دفع ايجاراتهم ينتظرون العودة الى بيوتهم، وارزاقهم، في الوطن كما وعدتهم الامم المتحدة في القرار تلو القرار. وعندما طالت الاشهر الى سنين تحول اللاجئون الى عمود فقري لانبعاث حركة التحرير الفلسطينية، في الزمن الحديث. وكان الشاب ياسر عرفات، من هؤلاء المنتظرين في «غزة»، ينتظر ان يعود الى عائلته، واملاكه في القدس، في اواخر الاربعينات واوائل الخمسينات.

لقد اندلعت ثلاث حروب عبر الحدود العربية ـ الاسرائيلية في ثلاثة عقود من الزمن بعد ١٩٤٨، لكن اللاجئين منذ تلك السنة، وذريتهم بقوا معظمهم

في المخيمات التي رفضوا بعناد واصرار ان يسموها «منازل». وبحلول عام ١٩٨٢، زاد عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة «الغوث الدولية» التابعة للامم المتحدة (الاونروا) من ٩٦٠٠٢١ في سنة ١٩٥٠ الى ما مجموعه ١.٩٢٥.٧٢٦ لاجئا[٧]. وكثيرون من اللاجئين الفلسطينيين، وخصوصا اولئك المنتشرين في كافة الانحاء العربية بعيدا عن اسرائيل، لم يكترثوا لتسجيل اسمائهم لدى وكالة الغوث فلم يظهروا في سجلاتها ابدا. (انظر الجدول ـ ١)

وبعد قيام اسرائيل بوقت قصير، غادر ياسر عرفات «غزة» الى مصر حيث درس الهندسة في جامعة فؤاد الاول، التي اصبحت فيما بعد جامعة القاهرة. وهناك كان في طليعة المؤسسين لاتحاد الطلبة الفلسطينيين، وبهذه الصفة تعرف في ١٩٥١ على طالب آخر اسمه صلاح خلف، وهو ابن بقال سابق في «يافا».

وكان هناك ابن بقال فلسطيني اخر اسمه «خليل الوزير» واصله من «الرملة» ينوي تنظيم حملته الانتقامية الخاصة ضد الاسرائيليين. «فالوزير»، وهو مازال طالبا ثانويا شرع في تنظيم غارات فدائية وراء الخطوط الاسرائيلية انطلاقا من «سيناء». وعندما قبضت عليه المخابرات المصرية، متلبسا بهذا العمل في اواسط الخمسينات طرد من مصر فعمل مدرسا في المملكة العربية السعودية، قبل ان ينتقل الى الكويت، التي كانت في ذلك الوقت محمية بريطانية. وكان قد سبقه الى الكويت عام ١٩٥٢ «خالد الحسن»، النجل الاكبر لملاك فلسطيني من «حيفا» فقضى السنوات السبع عشرة التالية يعمل على تحويل ادارة بلدية مدينة الكويت الوليدة الى بلدية عصرية، ناجحة، وهو يبني تنظيمات للفلسطينيين ومؤيديهم في انحاء الخليج.

هؤلاء هم الرجال الذين قدر لهم ان يشكلوا صلب قيادة «فتح» عند تأسيس الحركة في اواخر الخمسينات، واوائل الستينات. ومع ان بعض المشاركين الاخرين في تأسيس «فتح» قد انفضوا عن الحركة في السنوات التي تلت ذلك مباشرة وقضى ستة اخرون نحبهم قتلا او بالوفاة الطبيعية، فقد استطاع الباقون من المؤسسين الاوائل بناء طبقة فوق طبقة من المنظمين المنضبطين بنجاح منقطع النظير، حتى ان هؤلاء الرجال الاربعة بقوا في مطلع ١٩٨٣ ثابتين في مراكزهم وسط شبكة «فتح» الواسعة. والواقع ان جميع الاعضاء الخمسة عشر المنتخبين في اللجنة المركزية لحركة «فتح» من قبل

المؤتمر العام للحركة في ربيع ١٩٨٠ كانوا عاملين في صفوف الحركة، منذ زمن طويل قبل ان تباشر كفاحها المسلح ضد اسرائيل في عام ١٩٦٥ .[٨]

ان الاستقرار الذي تميز به تركيب قيادة «فتح» عبر السنين يشكل دحضا صارخا للافكار السائدة في الغرب حول «انقسامية» او «تفتتية» الحركة الفلسطينية. ومن اواسط السبعينات، وصاعدا استطاع كبار «فتح» ان يجمعوا ثروة من التجربة السياسية المشتركة، وغيرذلك من الكفاءات السياسية المشتركة، في مهمتهم بحيث انهم قدروا على التعامل مع رؤساء الدول العربية وجها لوجه، بل سمحوا لانفسهم سرا ان يتبنوا وافدين جددا الى المسرح العربي مثل العقيد معمر القذافي، الذي اطاح بالعرش الليبي في ١٩٦٩.

اما منظمة التحرير الفلسطينية، من جهتها، فقد تأسست في عام ١٩٦٤ برعاية عربية رسمية. ففي شهر كانون الثاني (يناير) من تلك السنة عقد رؤساء الدول العربية مؤتمر قمة قرروا فيه انشاء «منظمة التحرير الفلسطينية»، التي ظهرت الى الوجود بعد اربعة اشهر برئاسة ديبلوماسي فلسطيني عريق هو احمد الشقيري، الذي سبق له ان عمل في اكثر من سلك ديبلوماسي عربي.

تجاهل قادة «فتح» تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وعكفوا بدلا من ذلك على الاعداد لشن كفاحهم المسلح ضد اسرائيل، وهي مرحلة بلغوها اخيرا في الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ . لكن «فتح» في عام ١٩٦٩ بالتحالف مع تجمعات فلسطينية اخرى قلدتها في العمل الفدائي شعرت بانها بلغت من القوة ما يسمح لها بالاستيلاء على جهاز المنظمة، وذلك بعد «الهزيمة» التي انزلتها اسرائيل بالدول العربية في حرب الشرق الاوسط عام ١٩٦٧ وما ادت اليه من تزعزع في الثقة بالانظمة العربية. وكان عرفات قبل سنة من ذلك، قد ظهر الى العلن بصفة «ناطق رسمي» بلسان «فتح» فانتخب رئيسا للجنة التنفيذية للمنظمة.

وفي السنوات التي اعقبت عام ١٩٦٩ شددت «فتح» من قبضتها على كافة مجالات جهاز المنظمة ، فانعكس حماس « فتح » الاصلي واصرارها عبر المنظمة ، فاتسعت لتستوعب كافة نواحي الحياة الفلسطينية العامة ، جامعة

شمل الجاليات الفلسطينية المشتتة والمحبطة في تجمع وطني رفيع ومميز بقيادة منظمة التحرير .

وحسب الدستور الاساسي لمنظمة التحرير، كما صيغ في ايار (مايو) ١٩٦٩، تكون السلطة العليا التي تقرر سياسة المنظمة في يد هيئة تدعى «المجلس الوطني الفلسطيني» الذي اخذ منذ ذلك الحين يتصرف ليثبت وجوده كبرلمان فلسطيني في المنفى[٩] وينص الدستور على ان اعضاء المجلس، يجب ان يتمكنوا منتخبين من الشعب الفلسطيني، لكن ذلك كان متعذرا من الناحية العملية[١٠] وبدلا من ذلك، كانت المشاركة في اعمال المجلس تأتي نتيجة مداولات طويلة بين زعماء الفصائل الرئيسية في المنظمة قبل كل دورة. وعلى العموم حافظ الاعضاء الحاليون في المجلس على مقاعدهم من دورة الى اخرى، ما عدا خلال فترة التغيير السريع في تركيب المجلس في دورتيه الرابعة والخامسة المعقودتين في تموز (يوليو) ١٩٦٨ وشباط (فبراير) ١٩٦٩، وما عدا اعضاء قلائل جردوا من عضويتهم علنا بسبب انحراف سياسي فاضح.

وحتى مطلع ١٩٨٣، عقد المجلس الوطني الفلسطيني ١٦ دورة عادية ودورة طارئة واحدة تضم في كل مرة ما بين ١٠٠ و ٤٥٠ مندوبا فلسطينيا. وبلغت العضوية النهائية في الدورة السادسة عشرة المعقودة في الجزائر (١٩٨٣) ٣٨٤ مندوبا بالاضافة الى ١٢٠ عضوا جرت تسميتهم لكنهم لم يتمكنوا من الحضور لانهم يعيشون في مناطق تحتلها اسرائيل. وقد تم توزيع المقاعد في المجلس السادس عشر كما يلي: المنظمات الفدائية ما مجموعه ٩٢ مقعدا منها ٣٦ مقعدا لحركة «فتح» كبرى هذه المنظمات، المنظمات الجماهيرية الفلسطينية، كالطلاب، والعمال، وغيرهم ٦٣ مقعدا منها ١٢ مقعدا خصصت لاتحاد النساء. المجلس العسكري الاعلى، (الذي يربط كافة التشكيلات العسكرية الفلسطينية) ٢٣ مقعدا تم تخصيصها حديثا في هذه الدورة. المستقلون الذين يضمون ممثلين عن مختلف الجاليات الفلسطينية والمناطق الجغرافية ٢٠٦ مقاعد[١١]. وفي الواقع كان كثيرون من ممثلي المنظمات الشعبية، ومن الاعضاء المستقلين متصلين بشكل أو آخر بمنظمة فدائية او اخرى.

ومن المهام الرئيسية للمجلس الوطني، اضافة الى وضع الخطوط العريضة لسياسة منظمة التحرير، انتخاب اللجنة التنفيذية المكونة من ١٥ عضوا[١٢] لكن هذا كان يتم دائما بمفاوضات طويلة بين مختلف تجمعات المنظمة قبل واثناء دورة المجلس الوطني، وكانت حرارة النقاش حول تشكيل كل لجنة تنفيذية جديدة، دليلا على ان التشكيل النهائي لعضوية اللجنة يحدد بصورة عامة خطوط سياسة المنظمة حتى الدورة المقبلة للمجلس. واللائحة النهائية باسماء اعضاء اللجنة الذين يتفق عليهم بالتفاوض تقدم الى المجلس في نهاية الدورة لابرامها، فكان على العموم يقبلها بغير معارضة او بمعارضة رمزية[١٣].

وكان اعضاء اللجنة التنفيذية بعد انتخابهم يتقاسمون فيما بينهم عددا من «الحقائب»، تضع كلا منهم على رأس جهاز شبه وزاري من اجهزة المنظمة. ففي المجلس السادس عشر مثلا اختير فاروق القدومي، ليراس الدائرة السياسية، (وزارة الخارجية)، وعصام القاضي، ليراس الدائرة العسكرية، (وزارة الدفاع)، وياسر عبد ربه، الدائرة الاعلامية. وهكذا دواليك. (هذه التعيينات جميعها هي في الواقع اعادة تعيين في مناصب تقلدوها من قبل)[١٤]. فالسلطة الحقيقية لمختلف دوائر «منظمة التحرير»، كانت محدودة ليس فقط بفعل الشتات الفلسطيني وانما ايضا لان كل فصيل فدائي في المنظمة، كانت لديه دوائر موازية لها. على ان دوائر عدة للمنظمة ضمن هذه الحدود اكتسبت خبرة واسعة عبر السنين في ادارة الوكالات شبه الحكومية.

وفي مطلع ١٩٧٠، انشأت اللجنة التنفيذية هيئة حاكمة ثالثة هي المجلس المركزي لمنظمة التحرير، الذي اعطي مرتبة متوسطة بين اللجنة، وبين المجلس الوطني، بكامل اعضائه. ومن سعي هذا المجلس ان يحسن التنسيق مع المنظمات الفدائية الفلسطينية التي لم يكن لها تمثيل مباشر في اللجنة التنفيذية، في ذلك الوقت. ومنذ ذلك الحين ضمت عضوية المجلس المركزي اعضاء اللجنة التنفيذية، جميعهم الى جانب عدد مساو لهم تقريبا ينتخبون مباشرة من المجلس الوطني

وقد لعب المجلس المركزي منذ انشائه دورا نافعا وراء الكواليس، فكانت اجتماعاته بمثابة مختبر يجري فيه بحث سياسة اللجنة التنفيذية على نطاق اوسع. وخلال الغياب المتتالي لجورج حبش، زعيم «الجبهة الشعبية»

وغيره... من قادة الفصائل الفدائية عن اللجنة التنفيذية. فان حضورهم المستمر في المجلس المركزي كان كفيلا باستمرار المشاركة الفعالة لهذه الفصائل في شؤون منظمة التحرير وفي مؤسساتها.

واضافة الى اجهزتها السياسية، استطاعت المنظمة إنشاء اشكال اخرى من التنظيمات شبه الرسمية. فهي تقود جيشها النظامي الخاص بها، (وهو تشكيل مختلف عن القوات التي اقامها كل فصيل فدائي على حدة ومنها من اخذ تقريبا شكل التشكيلات النظامية)، وبحلول عام ١٩٨٠ كان عدد افراد جيش التحرير الفلسطيني عشرين الفا، موزعين على اربعة فيالق عاملة في ذلك الوقت في لبنان، وسوريا، ومصر، والعراق، والاردن. اما اسلحة «جيش التحرير»، ومصدرها الرئيسي من اوروبا الشرقية، فانها تشمل دبابات «ت ـ ٣٤»، وعربات مدرعة من طراز «صلاح الدين» و «ب. ث. ر ـ ١٥٢» ومدافع ثقيلة وصواريخ أرض ـ جو «سام ـ ٧»[١٥] وفي ١٩٦٩ انتخب المجلس الوطني عرفات ليكون قائدا عاما لجيش التحرير، لكن استخدام وحدات هذا الجيش بقي من الناحية العملية مرهونا بارادة الحكومات المضيفة له على ارضها.

واقامت «منظمة التحرير» ايضا، تنظيما فعالا للشرطة العسكرية بدأ في الاردن في عام ١٩٦٩ باسم «قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني». اما في لبنان فقد كان لها في السبعينات، والثمانينات، دور مزدوج: اذ كانت بمثابة شرطة مدنية في المناطق الواقعة تحت سلطة «منظمة التحرير» بموجب الاتفاقيات المعقودة بين المنظمة والحكومة اللبنانية، (وبصورة رئيسية في مخيمات اللاجئين)، كما كانت تتدخل تدخلا فعالا في فض اي نزاع ينشأ بين الفصائل الفدائية المتخاصمة أو الفئات المسلحة ويهدد بالتصاعد الى تصادم بالسلاح.

وعلى الصعيد المدني البحت، انشأت «منظمة التحرير» مجموعة من المؤسسات غايتها ربط المنظمة بكافة اوجه الحياة الفلسطينية. فجمعية «الهلال الاحمر الفلسطيني» انشأت وادارت شبكة كاملة من المستشفيات العصرية في مناطق من لبنان يكثر فيها السكان الفلسطينيون، (بقيت تعمل على الاقل حتى اوقفتها قوات الاحتلال الاسرائيلي في صيف ١٩٨٢)،

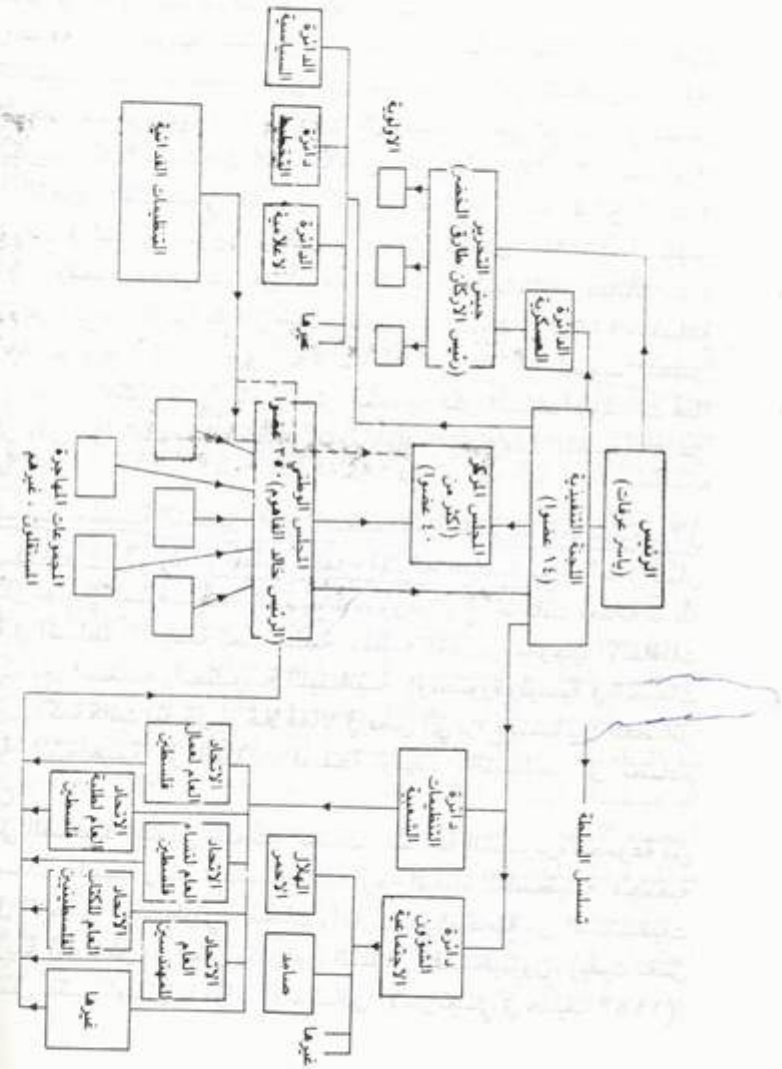

شكل ١. الهيكل التنظيمي لمنظمة التحرير الفلسطينية

بالاضافة الى فتح عيادات، ومستوصفات طبية، في العديد من مخيمات اللاجئين في سوريا ولبنان. وبدأت جمعية ابناء الشهداء، (صامد)، مشروعا لمساعدة الايتام، لكنها نمت نموا سريعا لتصبح مؤسسة صناعية تضم مصانع كبيرة وحديثة في مجالات كثيرة من الصناعة التحويلية كصناعة النسيج، والنجارة، والحدادة، وتحميض الافلام. واقيم معظم هذه المعامل في لبنان، وقد تدمرت اثناء الغزو الاسرائيلي في ١٩٨٢. وذكر ان معامل اخرى قد تم تفكيكها فيما بعد على يد قوات الاحتلال الاسرائيلي. وتبنى مركز التخطيط التابع للمنظمة عدة بحوث اجتماعية، وخصوصا ما يتعلق منها باقامة دولة فلسطينية في المستقبل، وساعد على وضع البرامج المدرسية للمدارس التي اقامتها الجالية الفلسطينية الكبرى العاملة في الكويت. وتمكن مركز الابحاث الفلسطيني الذي انشىء بمرسوم حكومي في ١٩٦٥ من اجراء الكثير من البحوث السياسية الى ان نسف مقره بسيارة مفخخة في مطلع ١٩٨٣. وهناك مؤسسة متقدمة للشؤون الاجتماعية تدير شبكة من مشاريع الرعاية الاجتماعية كان هدفها في مرحلة من المراحل في مطلع الثمانينات ان تقدم في المهاجر الفلسطينية الخدمات التي تقدمها اي دولة عصرية لغير المحظوظين من ابناء المجتمع.

والاموال اللازمة لتمويل تلك الخدمات، والنشاطات، كانت تأتي من الصندوق الوطني الفلسطيني، الذي انشىء مع منظمة التحرير في ١٩٦٤ لهذا الغرض. ومع ان الصندوق الوطني مازال يجبي ضريبة الدخل من الفلسطينيين العاملين في البلدان العربية، وهي مصدر عائداته في الاصل، (بتراوح مستواها العام بين ٥ و٧ بالمائة من الدخل الاجمالي)، الا ان مصدر تمويله الرئيسي منذ اواسط الستينات، هو المعونات المباشرة التي تدفعها الدول العربية الى «منظمة التحرير»، بموجب قرارات مؤتمرات القمة العربية المتعاقبة بعد قمة الخرطوم في اواخر صيف ١٩٦٧. وعلى سبيل المثال، فان قمة بغداد المعقودة في اواخر ١٩٧٨، قررت تخصيص معونة سنوية لمنظمة التحرير قدرها ٢٥٠ مليون دولار اضافة الى ١٥٠ مليون دولار «لدعم الصمود الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة». ويتم التصرف بهذا المبلغ الاخير بصورة مشتركة بين المنظمة وحكومة الاردن. ومن مظاهر السيطرة

المستمرة لحركة «فتح» على منظمة التحرير انه في مطلع الثمانينات كان ثلثا المال المخصص للمنظمة بموجب قمة بغداد يحول مباشرة الى حساب «فتح» الخاص، بينما يوزع الثلث الباقي فقط على كافة الفصائل الاخرى الاعضاء في منظمة التحرير[١٦].

اما الحلفاء الذين دعموا «فتح» في الاستيلاء، على «منظمة التحرير» عام ١٩٦٩، فقد ظلوا يلعبون دورا بارزا لسنوات عدة بعد ذلك التاريخ. ففي عام ١٩٧٤ اعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي اسسها الطبيب الفلسطيني الدكتور جورج حبش، اجرا موقف لها في تحدي هيمنة «فتح» على الحركة الفلسطينية، وذلك، بان كانت طليعة تشكيل «جبهة الرفض» للوقوف في وجه قرار قيادة «فتح» باختيار طريق التسوية السياسية للمشكلة الفلسطينية.

وبعد اربع سنوات تفرقت جبهة الرفض ايدي سبأ، اذ عصفت بها ومزقتها المشادة الداخلية الخطيرة داخل «الجبهة الشعبية» ذاتها، حول دور الجبهة وغايتها، كما فعلت فعلها التأثيرات العربية الخارجية، والضغوط الناشئة من الحرب الاهلية اللبنانية ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦. وفي ١٩٨٠ اصيب جورج حبش، بعارض صحي، اقعده وازال لعدة اشهر نفوذه وسطوته الشخصية الجامعة للشرائح المتباينة في الجبهة الشعبية لولاه. وعندما اصبح قادرا على ممارسة شيء من الحياة السياسية كان رايه محترما كشيخ من شيوخ السياسة الفلسطينية وحكمائها برعاية كبار «فتح» لا بصفة التحدي العلني لدورهم[١٧].

وبحلول عام ١٩٧٨ اصبحت هيمنة كبار «فتح» على الجسم السياسي الفلسطيني كاملة تامة مع الاخذ بالاعتبار ظروف الشتات الفلسطيني، التي فرضت تسوياتها الخاصة المحتومة على الفلسطينيين في تعاملهم مع الحكومات العربية «المضيفة». وكانت هذه الحكومات جميعها تقريبا قد عملت في مرحلة او اخرى على فرض سيطرتها على الحركة الوطنية الفلسطينية، سواء عن طريق منظمات فدائية تتولى دعمها داخل تركيبة منظمة التحرير، او بالتأثير على جهاز «فتح» العريض من الداخل. والواقع ان جميع التجمعات الفلسطينية خارج «فتح» قد توصلت عاجلا او آجلا الى

الاستنتاج القائل بان الطريقة الوحيدة لاحداث تغيير حقيقي في الحركة الوطنية الفلسطينية هي في دفع قرارات قادة «فتح» من داخل تنظيمهم الخاص.

ومن النواحي البارزة في ايديولوجية المؤسسين الاوائل لحركة «فتح» ـ بالمقارنة مع تفكير «الجبهة الشعبية» مثلا ـ مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية الاخرى. لكن في ١٩٧٠ لم يكن زعماء «فتح» على قدر من القوة يكفي للوقوف في وجه الموجة الشعبية الفلسطينية المعارضة للملك حسين في الاردن، فاضطرتهم قاعدتهم الشعبية الخاصة الى المواجهة مع الحسين. ثم في ١٩٧٦ دفعهم ضغط الاحداث في لبنان الى القتال هناك مع انهم حاولوا جاهدين اجتناب ذلك، وقد تمكنوا من البقاء خارج حلبة القتال في الاشهر الستة الاولى من الحرب.

على ان قدرة زعماء «فتح» على السيطرة على قاعدتهم الشعبية كانت تتزايد باستمرار. وقد نجح ذلك في امتحان مر مرورا عابرا في ١٩٧٨ بالنسبة الى قضية لها دلالة اعمق للفلسطينيين من التدخل او عدم التدخل في شؤون الدول العربية. ففي ربيع تلك السنة اثبتت قيادة «فتح» والمنظمة انها قادرة لا على اتخاذ خطوة غير مألوفة بالموافقة الرسمية على وقف اطلاق النار مع اسرائيل، بل ايضا على فرض قبول وقف اطلاق النار على المنشقين داخل صفوف منظمة التحرير. بما في ذلك داخل «فتح» ذاتها.

وفي الاربع سنوات ونصف السنة، التي تلت ذلك، اثبت عرفات ورفاقه في قيادة «فتح» والمنظمة انهم قادرون على الاستمرار في هذا النهج القياسي من السيطرة على كامل الحركة الفلسطينية المسلحة في لبنان، على الرغم من الظروف الصعبة التي رافقت الغارات الجوية الاسرائيلية في تموز (يوليو) ١٩٨١، وثم اثناء حصار بيروت واضطرارهم الى اخلائها.

وفي غضون ذلك كان التفكير السياسي لزعماء «فتح» يتطور عبر السنين تطورا رفيعا. فالعصب الايديولوجي للحركة، منذ ولادتها، المتمثل بمفهوم بسيط وقوي في الوقت ذاته هو مفهوم «العودة» يضرب جذوره عميقا في الجاليات الفلسطينية في المنفى، (بالمقارنة مع الجماعات الفلسطينية التي بقيت على ارضها التاريخية الموروثة في الضفة الغربية وغزة وحتى في اسرائيل

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

١٩٤٨). ولما كانت الحكومة الاسرائيلية هي المانع لهذه العودة فان الحركيين في «فتح»، انما كانوا يعبرون عن مشاعر تلك الجاليات في تبني فكرة «تحرير فلسطين» من مستعمريها الاسرائيليين اليهود.

وكانت فكرة «التحرير»، في تلك الأيام الاولى، مطابقة تماما للفكرة المعتمدة من قبل حركات التحرير الاخرى ضد الاستعمار في القرن العشرين، وهي تقضي بتحرير ارض الوطن من الاستعمار والسيطرة الاجنبية، وليس على حركة التحرير ان تقيم اي اعتبار خاص لمصير المستعمرين زيادة على نظرة الجزائريين الى مصير المستعمرين الفرنسيين او نظرة الصينيين الى مستعمريهم اليابانيين سابقا.

على ان الحقائق المجردة المتمثلة باستمرار الهجرة اليهودية الى اسرائيل، بدأت تفرض نفسها بالتدريج على مؤسسي «فتح». اذ وافقت اللجنة المركزية اخيرا في نهاية ١٩٦٧ على تغيير صيغة الهدف النهائي من «تحرير فلسطين» الى صيغة جديدة تقضي باقامة «دولة علمانية ديمقراطية» في فلسطين يعيش فيها اليهود، والمسيحيون، والمسلمون، من الفلسطينيين جنبا الى جنب على قدم المساواة. وقد اطلقت هذه الخطوة الجديدة الى العلن في الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨. لكن تغيير ميثاق المنظمة لادخال الصيغة الجديدة فيه استغرق سنة مع قادة «فتح». بل ان خالد الحسن، يقول انه استغرق اكثر من ذلك في بعض الحالات لاقناع كافة الفئات الفلسطينية الاخرى والراي العام الفلسطيني بكامله بصحة هذا التغيير.

وبقي كثير من النقاش حول ما اذا كان يجب السماح لجميع السكان اليهود المقيمين في اسرائيل او فلسطين حينئذ بالانضمام الى هذا المشروع، او انه سوف يقتصر على اولئك الذين هاجروا الى فلسطين قبل ١٩٤٨. وظل قادة «فتح» مصرين على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ممتلكاتهم السابقة، (وقد استولى على معظمها المهاجرون اليهود الاسرائيليون بموجب قوانين «املاك الغائبين» التي وضعتها الحكومة الاسرائيلية). لكن في اعقاب الانتصار العسكري المذهل الذي احرزه الجيش الاسرائيلي على الدول العربية في ١٩٦٧، مما اتاح للاسرائيليين السيطرة الكاملة على كافة الاراضي الفلسطينية، التي كانت واقعة تحت الانتداب، بالاضافة الى اجزاء من

سوريا، ومصر، لم تعد الادارة الاسرائيلية في وارد بحث اي تسوية مع الفلسطينيين من شأنها ان تخفف من الطابع اليهودي الخاص لدولة اسرائيل. ولذا فان الخطوة التسووية المتمثلة بتبني الفلسطينيين في ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ لفكرة «الدولة العلمانية الديمقراطية»، لم تلق اذنا صاغية في اسرائيل.

ثم تغير الوضع من جديد في مطلع ١٩٧٤. ذلك ان حرب تشرين الاول (اكتوبر) لعام ١٩٧٣ لم تؤد الى تحرير اي شبر من ارض فلسطين التاريخية، لكنها هزت الصورة الاسرائيلية القوية التي لا تقهر واعطت ابناء الدول العربية واشقاءهم الفلسطينيين مزيدا من الثقة بالتوجه الى التسوية. وبعدما حققت قيادة «فتح» لمنظمة التحرير سيطرة واضحة داخل الحركة الفلسطينية، وشاركت قدر استطاعتها بالمجهود الحربي العربي، وضعت املها في مشاركة الدول العربية بالغنائم الديبلوماسية للحرب.

وفي الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة في تموز (يوليو) ١٩٧٤، تبنت «منظمة التحرير» برنامجا يدعو الى اقامة «سلطة وطنية على اي ارض فلسطينية يتم تحريرها من السيطرة الاسرائيلية». (وقد اعتبر ذلك انه يعني من الناحية الواقعية «الضفة الغربية» و«قطاع غزة»). وعلى اساس هذا البرنامج الجديد كان امل قادة «فتح» ان يتمكنوا من حضور المفاوضات الموعودة من اجل تسوية شاملة في الشرق الاوسط. وكان مفهوم «السلطة الوطنية» اختراقاً جديدا اخر لانه اتاح لاول مرة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، امكانية تقسيم ارض فلسطين، ولو ان البرنامج اجهد للاشارة الى ان ذلك سوف يكون خطوة انتقالية لخلق دولة علمانية ديمقراطية في فلسطين كلها.

وفي ١٩٧٧ درج مفهوم «السلطة الوطنية»، نحو المزيد من الكشف والافصاح حتى اصبح يعني على وجه التحديد ان «منظمة التحرير» تريد خلق «دولة فلسطينية مستقلة» على اي ارض فلسطينية تتحرر من الحكم الاسرائيلي. لكن آمال قادة «فتح» بان تقودهم هذه التنازلات الايديولوجية في ١٩٧٤ و ١٩٧٧ الى طاولة المفاوضات قد خابت. ذلك ان «مؤتمر جنيف» للسلام في الشرق الاوسط بدعوة من مجلس الامن الدولي، اثناء «حرب اكتوبر» لم يعقد سوى جولة واحدة مختصرة قبيل عيد الميلاد عام ١٩٧٣ ولم

ينعقد من بعدها ثانية. وبنهاية ١٩٧٧ وضع الرئيس المصري انور السادات مفاوضات الشرق الاوسط على مسار جديد ومختلف كلية بمبادرة مثيرة قام بها نحو اسرائيل من طرف واحد.

لقد جنحت مبادرة السادات بقيادة «فتح» و«منظمة التحرير» بعيدا عن آمالهم في الوصول الى طاولة المفاوضات، والنصوص المتعلقة بالفلسطينيين في اتفاقيات «كامب دايفيد» التي عقدت في السنة التالية، بين مصر، واسرائيل، والولايات المتحدة، لم تكن مقبولة من قيادة «فتح» والمنظمة، التي تشبثت بدعوتها لانشاء دولة فلسطينية مستقلة في «الضفة الغربية» و«غزة».

وفي السنوات التي اعقبت ١٩٧٧ بدا ان قادة «فتح» مستعدون لاعطاء المزيد من التنازلات الفرعية في برنامجهم لعام ١٩٧٧. فقد ابلغ ياسر عرفات وفدا من زعماء الزنوج الاميركيين زاروه في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ ان رغبة الفلسطينيين في انشاء دولتهم الخاصة ملحة الى درجة انه مستعد لانشاء الدولة العتيدة على اي جزء من فلسطين التاريخية، مهما كان صغيرا، وقال بالحرف الواحد «حتى في «اريحا» اذا كان ذلك كل ما سيعطى لي»[١٨]. وفي شباط (فبراير) ١٩٨٣ قال صلاح خلف انه يؤيد انشاء دولة فلسطينية داخل الاراضي التي تحتلها اسرائيل «حتى ولو حرمت منظمة التحرير من اي دور في قيادتها»[١٩]. وكان معظم قادة «فتح»، ومنظمة التحرير، على استعداد لقبول نظام مؤقت داخل الاراضي المحتلة تحت نوع من الاشراف الدولي، (يفضل ان يكون من الامم المتحدة)، للاشراف على تسليم السلطة الى الحكم الفلسطيني الجديد، والدخول في نوع من الاتحاد مع الاردن، كما دعا الى ذلك الرئيس رونالد ريغان، في خطة السلام للشرق الاوسط التي اعلنها في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢. بعد اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. حتى ان خالد الحسن، ألمح الى امكانية السماح لبعض المستوطنات اليهودية المقامة اثناء سنوات الاحتلال الاسرائيلي في «الضفة الغربية» و«غزة» بالبقاء في ظل السلطة الجديدة «ربما لقاء اعادة تأهيل بعض قرانا داخل اسرائيل ١٩٤٨»[٢٠].

لكن الحد الادنى لهذه التنازلات بقي عند الاصرار على الحاجة الى دولة فلسطينية كملجأ ومدافع عن الفلسطينيين بعد عشرات السنين من العذاب والتشرد. ولم تكن ملامح هذه الدويلة ماثلة في الافق بحلول ١٩٨٣، بل انها

في الواقع استبعدت بوضوح في خطة ريغان للسلام. وفي اية حال فقد شعر قادة «فتح» والمنظمة انه ليس بمستطاعهم تقديم اي تنازلات جديدة على هذا المطلب. وأملهم في التشبث بهذا المطلب والبرنامج السياسي المتصل به، هو انهم على الاقل يستطيعون الحفاظ على سلامة الحركة الوطنية التي يشعرون بانهم مسؤولون عن مصيرها الى ان يأتي وقت يتغير فيه ميزان القوى في المنطقة، والى ان تتاح لهم فرصة افضل في التحدث عن برنامجهم مع القوتين الوحيدتين القادرتين على تحقيقه ـ اميركا واسرائيل.

الجدول ١ - توزع الفلسطينيين حسب تقديرات ١٩٨٢

	تقريرات الخارجية الاميركية	تقديرات منظمة التحرير (بالالاف)
داخل فلسطين التاريخية		
اسرائيل	٥٠٠	٤٣٠
الضفة الغربية	٧٠٠	٨١٨,٣ (أ)
غزة	٤٥٠	٤٧٦,٧
خارج فلسطين التاريخية		
الاردن	٧٠٠٠	١٦٠٨
لبنان	٤٠٠	٣٧٥,٠٠ (ب)
الكويت	٣٢٠	٢٧٨,٨
سوريا	٢٥٠	٢١٥,٥
السعودية	-	٥٧١٩٧ (ج)
العراق	١٢٠	٣٩٠ (د)
مصر	٦٠	٤٨,٥
الامارات	٤٠	٣٤,٧
قطر	٢٠	٢٢,٥
ليبيا	١٥	٢٣
عمان	٠,٥	٣٤٨,٢ (هـ)
اماكن اخرى	٤٢٤,٥	٣٣٨,٣ (و)
المجموع	٤,٣٠٠,٠٠٠	٤,٦٤٢,٩٠٠

(أ) الضفة الغربية . ربما اهملت الخارجية الاميركية سكان القدس من الفلسطينيين البالغ عددهم ٦٠ - ٧٠ الف نسمة والذين يعتبرهم العرب جزءا لا يتجزأ من الضفة الغربية

(ب) الرقم الخاص بلبنان هو دائما رقم تقريبي . وقد تناقص كثيرا بعد الغزو الاسرائيلي عام ١٩٨٢

(ج) من المؤكد ان رقم الخارجية الاميركية هذا مضلل . والارجح ان رقم المنظمة هو الاصح نظرا لان لها حق حماية الصحراء من الفلسطينيين العاملين في السعودية

(د) العراق . من الصعب التأكد من صحة ايهما

(هـ) عمان . من الصعب اعتماد رقم المنظمة

(و) هذا الفرق هو اكثر الفروقات غموضا . فالمنظمة ليس لها مصلحة في تخفيض الرقم . والخارجية الاميركية ليس لها مصلحة في تضخيمه

المرجع : «نيويورك تايمز» ، تموز/يوليو ١٩٨٢

الجزء الأول
تاريخ التيار الرئيسي في منظمة التحرير

الفصل الثاني

طائر الفينق

يفرخ "١٩٤٨-١٩٦٧"

قضيت وزميلي جون كولي ، معظم ذلك اليوم من شهر آب (اغسطس) ١٩٧٩ ، نتفقد آثار الدمار الرهيب الذي تركته الغارات الجوية والمدفعية الاسرائيلية على جنوب لبنان . واذكر ، ان الضحايا والاصابات والخسائر المادية في مدينة « صور » كانت مريعة بشكل خاص .

وفي ذلك اليوم ، كان ياسر عرفات ، أيضا في جنوب لبنان . ولما وصلنا في المساء الى مكتبه في الطابق السادس لاجراء مقابلة مقررة منذ مدة طويلة ، وجدنا انه حمل معه من الجنوب تذكاره الخاص ، هو عبارة عن قذيفة مدفع اميركية الصنع عيار ١٧٥ ملم لم تنفجر .

وفي منتصف المقابلة ، اصر على طرح هذه النقطة ليثبت دعواه بأن الاسرائيليين يستعملون اسلحة اميركية الصنع ، ضد اهداف في الجنوب . وتدخل احد مساعديه طالبا ان يعيد تأكيد هذه النقطة ، فأصر بالقول « نعم ... نعم تلك التي لن تنفجر ... هاتها الى هنا لكن انتبه » !

وبعد دقائق ، دخل شابان باللباس العسكري ، حاملين القذيفة التي طولها متر . وكان العرق يتصبب منهما لثقل القذيفة من جهة ، ومن جهة ثانية لخوفهم الشديد مما قد يحدث لو افلتت قبضتهما عليها . والقائد العام نفسه موجود ايضا .

وحاول القائد العام ان يمد يد المساعدة ، فقال لهما : « لا تحمل على هذا النحو انتبه ... انتبه احملها من هنا على مهلك .. على مهلك » !

وكان هو الوحيد بين الحاضرين ، الذين لم يظهر عليه القلق من نقل القذيفة باتجاهنا ، بين اثاث المكتب ، ومداخلاته حول طريقة نقلها زادت من ارتباك الشابين . وفيما كنا نتفحص القذيفة بحذر ، استدار نحونا مؤكدا ومزهوا : « هذا هو البرهان » ... نعم وعشنا لنرى الرواية .

* * *

اواخر الاربعينات ، واوائل الخمسينات ، هي فترة من التحولات والتغ
الاجتماعية ، والسياسية ، السريعة في الدول العربية المحادة لاسرائيل .
شهدت مصر اضطرابات متواصلة بغية انهاء الوجود العسكري البريطا
وشهدت سقوط الحكم الملكي ، وكذلك الغزو الاسرائيلي ـ الفرنس
البريطاني ، بعد أربع سنوات (عدوان ١٩٥٦) . وشهدت سوريا سلسلة
الانقلابات ، والانقلابات المضادة ، فيما اخذت حكومات عربية قوية تتنا
وتتبارى للسيطرة على دمشق . وكان لبنان يختزن وراء الثراء المتزا
وإتساع طريقة الحياة الغربية أسباب التململ التي ادت الى الحرب الأه
في عام ١٩٥٨ . وفي الاردن اغتيل الملك عبد الله وهو يؤدي صلاة الجمعة
المسجد الاقصى في القدس ، عام ١٩٥١ . وكان على عاتق وريثه المباشر طا
ثم الحسين بن طلال ، ان يتسلما مهمة حكم شعب ، (في الضفتين الشرق
والغربية) ، اكثريته الساحقة من الفلسطينيين .

وفي القاهرة ، خصوصا ، تميزت السنوات التي سبقت انقلاب « الضب
الاحرار » ضد الحكم الملكي مباشرة في ١٩٥٢ بتناقضات ، وتصادمات ، كان
تغلي بين عقائد وافكار « شمولية » ، من الشيوعية الى القومية العربية ا
الحركات الاسلامية الجذرية ، وكل منها يسعى بتبنيه للقضية الفلسطينية ا
يخضعها لقضيته .

ومع ذلك ، وجد ياسر عرفات في عام ١٩٥١ وهو عاكف على تنظيم اتحا
طلبة فلسطين في القاهرة ، ان هناك عددا من زملائه الطلاب يتفق معه عل
شعار « فلسطين اولا » . من بين هؤلاء كان صلاح خلف ، الطالب في الآداب ، وه
يصغر عرفات باربع سنوات . وقد لفحته في مطلع شبابه تجربة النزوح
الجماعي لسكان « يافا » العرب ، من مدينتهم . وتمكنت عائلة خلف من الهروب
في زورق مزدحم نقلهم الى « غزة » ، لكنه يقول ، انه تذكر فيما بعد ، امرأة واحدة
على الاقل تغرق في البحر عندما دبت فوضى الرحيل .(١)

واطل صلاح خلف فيما بعد ، من وراء مظهره المرح ، رئيسا لجهاز امن
« فتح » ، فكان خطيباً مفوهاً ، ومنظماً للحركة بجدارة . ويقول متذكرا مناقشاته
الاولى مع عرفات في القاهرة :

« كنت وعرفات نعرف ماهو مدمر للقضية الفلسطينية . كنا على سبيل

المثال مقتنعين بأنه لايرجى خير للفلسطينيين من الانظمة العربية ، وهي في غالبيتها اما فاسدة ـ اومرتبطة بالامبريالية ، وانه من الخطأ ان يراهنوا على أي من الاحزاب السياسية في المنطقة ، كنا نعتقد انه ليس أمام الفلسطينيين سوى الاتكال على انفسهم».[٢]

وهكذا، كانت مجموعة القاهرة، تحدد بالفعل ماظهر فيما بعد، انه أحد الاسس لأيديولوجية « فتح » . وبالتركيز على قضية فلسطين وحدها، دون غيرها، وعلى كيفية استعادتها لسكانها الاصليين، كان عرفات، وخلف، والمجموعة التي نشأت بالتعاون معهما في القاهرة يتوخون اسقاط كافة الزوائد الفكرية التي تحملها الايديولوجيات الاكثر شمولية، والعودة الى الاساسيات. ونشأت في المهاجر الفلسطينية وفي اماكن اخرى تجمعات مماثلة تتحلق حول الاتجاهات ذاتها تقريبا .

وجاء أول امتحان لمجموعة القاهرة مع انتخابات اتحاد طلبة فلسطين في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢ . وتكمن اهمية هذا الانتخاب في ان الاتحاد، كما وصفه خلف، هو « المنظمة الفلسطينية الوحيدة التي تجرب انتخابات ديمقراطية » . وبذلك برهن « اوائل فلسطين » ، هؤلاء عن براعة سياسية تكتيكية كانت فيما بعد صلب نجاحات « فتح »:

« نجح ياسر عرفات، وأنا معه، في اقامة علاقات طيبة مع الطلاب بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية. ولم نقدم انفسنا على اننا ضد الاحزاب، بل اننا بدلا من ذلك مع اتحاد الطلاب، وهو الاسم الذي اطلقناه على لائحتنا التي ضمت تسعة اسماء مرشحة للجنة التنفيذية بينهم ستة، منهم عرفات وانا، ينتمون الى مجموعتنا، واعطينا ثلاثة مقاعد للاحزاب الاخرى ـ واحد للاخوان المسلمين، وآخر للبعثيين، وثالث للشيوعيين ـ لكي نظهر موقفنا الديمقراطي الوحدوي. وكانت حساباتنا صحيحة، فانتخبت لائحتنا باكثرية ساحقة»[٣].

وبعد أربع سنوات، اي في حرب السويس لعام ١٩٥٦، (العدوان الثلاثي)، اجتاحت الجيوش الاسرائيلية، والبريطانية، والفرنسية، «غزة» و«سيناء» ومنطقة «قناة السويس»، فشكل الطلبة الفلسطينيون الناشطون في القاهرة، كتيبة فدائية فلسطينية لمساعدة مصر في مجهودها الحربي. وبقي

صلاح خلف ان ياسر عرفات، «الذي كان ضابط احتياط في ذلك الوقت» ارسل الى «بورسعيد» ضمن سلاح الهندسة، للمشاركة في عمليات كسح الالغام.[٤]

وفي مطلع ١٩٥٧ بدأ الاعضاء الاصليون في مجموعة طلاب القاهرة يتفرقون، فغادر عرفات الى الكويت، حيث عمل في وزارة الاشغال العامة، ثم ماليث ان تركها ليؤسس شغله الخاص في قطاع المقاولات هناك. وقضى صلاح خلف سنوات عدة في غزة التي كانت تحت الادارة المصرية، يمارس مهنة التدريس قبل الانضمام الى رفاقه القدامى في الكويت. وحصل اعضاء آخرون في مجموعة القاهرة، على وظائف في امارة قطر الواقعة تحت الحكم البريطاني في ذلك الوقت.

وفي الخليج، حصل اتصال مباشر بين اعضاء مجموعة القاهرة، وفلسطينيين آخرين كانوا يعملون هناك منذ مده وتكونت لديهم افكار مماثلة حول الحاجة الى عمل فلسطيني مستقل. وكان خالد الحسن (ابو السعيد) عميد هؤلاء، وقد عمل مديراً تنفيذياً في بلدية الكويت من ١٩٥٢ الى ١٩٦٧[٥]. وقد غادر الحسن «حيفا» في حزيران (يونيو) ١٩٤٨ الى شرق افريقيا ومنها الى مصر حيث سجن لمدة سنة «لمجرد انه فلسطيني» على حد قوله ثم هرب من معسكر الاعتقال المصري ، لينضم الى عائلته في جنوب لبنان، قبل ان يستقر في العاصمة السورية دمشق. وحاول في ١٩٥١ ثم في ١٩٥٢ ان يؤسس منظمات فلسطينية مستقلة هناك، لكنه فشل في المحاولتين، فغادر دمشق عام ١٩٥٢ عندما خيم عليه شبح السجن من جديد، واتجه الى الكويت.

كان الجو السياسي في الكويت، ملائماً اكثر مما هو في مصر او سوريا للعمل على التنظيم السياسي، الذي كان الحسن يفكر فيه، لاسباب عديدة ليس اقلها كثرة الوافدين الى الكويت، والنازحين منها الى مهاجر فلسطينية أخرى، فكانت حرية الانتقال هذه اوسع مدى منها بين الدول المحادة لاسرائيل. وهكذا تمكن خالد الحسن من ان يبني في الكويت أول شبكة تضرب جذوراً عميقة، ودائمة، وتألفت هذه المرة من طبقة نامية من المهنيين ورجال الاعمال في دول الخليج.

وفي السنوات اللاحقة، حدث هذه الالتزامات التي اقامها مؤسسو «فتح» في دول الخليج ببعض اليساريين الفلسطينيين، الى اتهامهم بأنهم صنيعة حكام الخليج، (وهم محافظون على وجه العموم). وقد فسّر صلاح خلف انتقال قادة مجموعة طلاب القاهرة الى الخليج في أواسط وأواخر الخمسينات، وذلك في مقابلة اجرتها معه في عام ١٩٦٩ مجلة مصرية شهرية يسارية، على انه وليد الحاجة الى المال من اجل ان يكون لفتح صندوق حرب كبير[٦] واتخذ خالد الحسن حجة مماثلة عندما قال، ان محاولتيه السابقتين لاقامة تنظيم سياسي فلسطيني قد فشلتا «لأنه لم يكن لدينا فلس واحد ندخره للحركة، لاننا كنا بحاجه الى هذا الفلس لكي نأكل. لقد كنا في ذلك الوقت نتضور جوعاً...»[٧] يضاف الى ذلك، ان جميع الحكومات المحيطة باسرائيل بما في ذلك حكم جمال عبد الناصر القومي العربي، كانت تضع قيوداً صارمة على النشاط السياسي الفلسطيني حتى عام ١٩٦٧، مما أعطى الفلسطينيين حافزاً اضافياً للانتقال الى جو اخف قيوداً توفر لهم في الخليج.

ويحدد صلاح خلف في مذكراته تاريخ تأسيس «فتح» على وجه الدقة بأنه تم في اجتماع عقد في العاشر من تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٥٩، «عندما التقت مجموعة منا في بيت سري في الكويت، لوضع الهيكلية التنظيمية لفتح».[٨] على ان خالد الحسن يحدد تاريخ التوحيد النهائي لنواة «فتح» الاساسية في عام ١٩٦٢ قائلا ان ما نشأ حتى ذلك الوقت كان عبارة عن مجموعات محلية مستقلة:

«لقد اكتشفنا انه في ذلك الوقت، بين ١٩٥٨ و ١٩٦٢ كانت هناك حركة فلسطينية حيثما وجد تجمع فلسطيني. فكان هاني، (هاني الحسن شقيق الأصغر)، مثلا يشكل مع مجموعته حركة في المانيا، وحمدان يشكل حركة في النمسا، وكوكبان، يشكل حركة في اسبانيا، وكان عبد الفتاح، يشكل حركة في المملكة العربية السعودية، وكان ابو مازن، وابو يوسف، يشكلان حركة في قطر. وكنا نحن نشكل حركة في الكويت، وهناك آخرون كانوا يشكلون حركات في العراق وغزة ودمشق.

لكننا نحن في مجموعة الكويت، كنا الوحيدين الذين استطعنا ان نصدر مجلة كان اسمها «فلسطيننا»، قدمها لنا رجل لبناني من طرابلس. وقد

اشتهرنا قبل غيرنا بفضل هذه المجلة التي كان لها صندوق للبريد، اذ بدأ الآخرون يتحدثون إلينا ويكتبون إلينا، فأصبحنا بواسطة صندوق بريد المجلة مركز النشاط، في «فتح». أما الرجل الأول الذي بدأ «فتح» فهو ابو جهاد (خليل الوزير).[٩]

وكان توجه المنظمة الجديدة هو الذي صاغه العاملون في المخيمات من خلال سنوات تجربتهم المريرة في «القاهرة»، و«دمشق»، و«غزة»، والخليج، وأماكن اخرى، وهو توجه بقي كحد أدنى للعاملين في «فتح» حتى مطلع ١٩٨٣، ويقوم على خمسة مبادىء أساسية متفق عليها:

١ ـ الهدف المشترك في تحرير فلسطين.
٢ ـ الحاجة الى الكفاح المسلح لتحقيق هذا الهدف.
٣ ـ الاعتماد على التنظيم الذاتي للفلسطينيين.
٤ ـ التعاون مع القوى العربية الصديقة.
٥ ـ التعاون مع القوى الدولية الصديقة.

وفي السنوات الأولى، التي كانت تتبلور فيها منظمة «فتح» في أواخر الخمسينات، وأوائل الستينات، كان المنظرون في جميع انحاء العالم العربي، ومنهم فلسطينيون عديدون، ما زالوا طاغين بافكارهم على معظم النقاشات السياسية العربية بالقول: «ان الوحدة العربية هي الطريق الى تحرير فلسطين». أما مؤسسو «فتح» فقد كانوا يقولون بدلا من ذلك ان تحرير فلسطين هو بذاته اهم هدف مباشر، وان الوحدة العربية، على اهميتها، لا تتم الا بعدما يكون الفلسطينيون بنضالهم الخاص قد حرروا فلسطين. وفي ذلك يقول خالد الحسن: «لقد قلبنا الشعار، وبذلك قلبنا موجة التفكير كلها. وقد نجحنا في ذلك لأن الكلام عن الوحدة يعني ان علينا ان نعمل ضد الأنظمة. اما عندما نتكلم عن التحرير فعلينا ان نعمل للتحرير».[١٠]

ويعترف خالد الحسن، بان ذلك كان عملا شاقا في البداية:

«كان تأثير عبد الناصر قويا فلم يكن سهلا علينا ان نجند الاعضاء... ففي الكويت، على سبيل المثال، كان البلد في ذلك الوقت يفرغ من الفلسطينيين في الصيف لأن معظم هؤلاء كانوا مدرسين يعودون في اجازاتهم

الصيفية الى حيث يعيش اهاليهم بعد نهاية العام الدراسي . ولما كان
يرجعون الى الكويت بعد ثلاثة اشهر تشعر ان علينا ان نبدأ معهم من جديد
لكن الزيادة الحقيقية ، او الدعم الحقيقي ، الذي يأتي من الشعب وبصو
دائمة انما بدأت في ١٩٦٥ عندما بدأنا العمل العسكري . عندئذ أيقن النا
اننا لسنا مجرد حركة اخرى مثل غيرنا لا نقدم سوى الكلام[١١] .

لقد اثبت الشكل التنظيمي الذي برز من خلال الجهود الاولى لحر
« فتح » انه صامد ، وراسخ ، عبر السنين التي تلت ذلك . وقد شكل مؤسس
« فتح » انفسهم لجنة مركزية كانت مركز السلطة اليومية الكبيرة في الحركة
واتفق على عقد مؤتمر عام ، يمثل اعضاء الحركة بصورة منتظمة على اساس
ان يكون المؤتمر مصدر القرار النهائي ، داخل الحركة . إلا انه حتى مط
١٩٨٣ لم يكن قد انعقد سوى اربعة مؤتمرات ، ومع العلم ان مدة تس
سنوات تفصل بين المؤتمر الثالث في ١٩٧١ والمؤتمر الرابع في ايار (ما
١٩٨٠ . ولذلك . فان الجانب الأكبر من السلطة في الحركة تجمع من النا
العملية في ايدي اللجنة المركزية ، وان كان عليها ان تأخذ بالحسبان ر
المؤتمر ، الذي ينتخب بالفعل أعضاء اللجنة .

وبين هذين المستويين تم انشاء هيئة وسيطة اطلق عليها اسم « المج
الثوري » . لكن المجلس الثوري لم تكن له سلطة دستورية تذكر داخ
الحركة ، ولا تزيد سلطته الفعلية الا قليلا عن سلطة المؤتمر ، فبقي تح
« فتح » منذ ولادتها في يد اللجنة المركزية بصورة مطلقة .

انتخب المؤتمر الرابع لفتح في ١٩٨٠ لجنة مركزية من ١٥ عضو
(اسماؤهم مدرجة في الملحق ٥ . ومنهم اثنان هما ماجد ابو شرار، و
صايل ، اغتيلا في مطلع ١٩٨٣) . ومن هؤلاء الاعضاء الذين يشكلون اللج
الجديدة عشرة شكلوا اللجنة السابقة بينهم عرفات ، والوزير ، والحس
وخلف ، والقدومي . ومن الخمسة الجدد رفيق النتشة ، الذي كان سابق
اللجنة كأحد المشاركين في تأسيس « فتح » ، قبل خروجه من اللجنة فتر
كذلك انتخب المؤتمر الرابع اربعين عضوا من اعضاء المجلس الثوري الى
عددهم ٧٥ عضوا[١٢] . يضاف الى ذلك ان المؤتمر قرر لأول مرة انتخ
« القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية » و « نائب القائد العام » انت

مباشرا ، فتم انتخاب عرفات والوزير على ما ذكر باجماع كاسح من
المشاركين .

ومن البداية تركت ظروف التشتت الفلسطيني والقمع العربي بصماتها
على الهيكلية التنظيمية الداخلية لحركة « فتح » . فالتسلسل السياسي
العامودي المألوف في معظم التنظيمات الحزبية التقليدية الهرمية التشكيل ،
كان على الدوام ضعيفا في « فتح » ، بل هو في رأي البعض غير قائم على
الاطلاق . وما شد الحركة الى بعضها بدلا من ذلك ، هو التوجه العملي
« البراغماتي » المشترك بين اعضائها ، الذين اتفقوا على تجاوز خلافاتهم
الأيديولوجية وغيرها ... مع رفاقهم الفلسطينيين ، من أجل السعي الى
الهدف المشترك . وما ساعد في نجاح هذا التوجه ان الهدف نفسه ، حدد
دائما بعبارات عمومية اجتنبت عن قصد المزالق الايديولوجية . وبالتالي ، فان
الخريطة السياسية الداخلية لـ « فتح » لا تبين في الأساس الخلايا واللجان
المحلية والانتشار الداخلي « لخط الحزب » وتشكل الأجنحة الايديولوجية وما
الى ذلك ، بل هي تقوم بدلا من ذلك على المفهوم الابتدائي ، للجهاز وعلى
المفهوم الثانوي للاقليم .

وبحلول الثمانينات ، غطت أجهزة « فتح » جميع مجالات العمل الوطني
الفلسطيني ، التي تخطر على البال من عسكرية ، وسياسية داخلية ،
واجتماعية داخلية ، وعلاقات مع حركة المقاومة ، في المناطق التي تحتلها
اسرائيل ، والمجالات الاعلامية ، والسيطرة المالية ، وغيرها ... من المجالات
الاقتصادية ، والعلاقات مع الدول والاحزاب العربية ، والديبلوماسية
الدولية ، وما الى ذلك . وفي هذه المجالات ، ربما كان هناك جهازان او ثلاثة
أجهزة ، تعمل بالتوازي في أي منها ، ولكل واحد تركيز على اختصاص معين ،
ولمعظم الاجهزة ، قاعدة وطنية عريضة وراسخة ومجال عمل .

أما التنظيمات الاقليمية ، التي تضم اعضاء الجاليات الفلسطينية
القائمة في كل مركز كبير من مراكز التجمعات السكانية الفلسطينية ، فتعتبر
اساساً فروعا للجهاز السياسي الداخلي العريض ، وان كان يجوز لاعضائها
التعاطي في عمل الاجهزة الاخرى ، اذا ما لزم الأمر . فعلى سبيل المثال ،
احتفظت اجهزة « فتح » بين ١٩٧١ و ١٩٨٠ بوجود مهم في لبنان بحيث

انغمس أعضاء اقليم لبنان في نشاطات هذه الاجهزة مع ان نسبة كبيرة من العاملين في هذه الاجهزة جاءوا من فلسطينيين يقيمون في اماكن اخرى .

ولكل من الأجهزة ، والتنظيمات الاقليمية ، ميزانيته الخاصة ، وهيكليته التنظيمية ، ولا يلتقي تسلسل السلطة الا على مستوى اللجنة المركزية . هذه الهيكلية التنظيمية الفريدة من نوعها ، انشأتها القيادة في الأساس لضمان بناء الحركة في وجه المحاولات العربية المتكررة ، لاختراقها ، او شقها ، او نسفها ، لكنها مكنتهم ايضا من عزل اي تفاعل ايديولوجي محتمل ، لكي يبقى القاسم الأيديولوجي المشترك للحركة على مستوى الشامل المنخفض ، المقصود ، الذي قامت عليه . ويشرح مراقب فلسطيني عليم بـ « فتح » الوضعية الناتجة عن ذلك بقوله :

(اذا كان لواحد من) « فتح » رأي مخالف فلن يستطيع نشره الا في جهاز الخاص ، أو في اقليمه . فاذا ما قال أحدهم : « انا امثل التياو الفلاني داخل فتح » فهو في الواقع يمثله داخل جهاز معين ، داخل اقليم معين . وتستطيع القيادة على العموم التعايش مع هذا الوضع ، والتعبير عن الآراء بهذا الشكل لا يشكل أي تهديد لها على الاطلاق .

وفي داخل اي جهاز بعينه قد تجد اناساً معتقداتهم الشخصية شيوعية أو يمينية متطرفة ، يعملون جنبا الى جنب ، لكنهم يعملون سوية على المهام المشتركة للجهاز من غير ان يخلق ذلك عاصفة ايديولوجية . وقد تجد شخصين بالرأي نفسه يعملان داخل الجهاز ذاته ، لكنهما مع ذلك ، (يستطيعان تنظيم جناح فعال من هناك) .[١٣]

لذا اثبت النمط التنظيمي والايديولوجي ، لـ « فتح » ديمومته السنوات التي تلت تأسيس الحركة . لكن ذلك كان لا يزال في الغيب عندما انسل خليل الوزير بصمت من الكويت تاركا مهنة التدريس ليذهب الى بيروت في ١٩٥٩ لاصدار مجلة « فلسطيننا » . أما ياسر عرفات فقد استبق بروز بعد تسع سنوات كناطق رسمي باسم « فتح » بوضع الأحرف الأولى اسمه على مقال نشر في العدد الاول من المجلة شجب فيه الحياة الذ والمهينة التي يعيشها الفلسطينيون في مخيمات اللاجئين .

واستمرت « فلسطيننا » بالصدور مرة كل ستة أسابيع تقريبا على م

السنوات الخمس التالية ، لكن حولها بدأ التنظيم السري لـ « فتح » يأخذ شكله تدريجياً في مخيمات اللاجئين ، وداخل الجاليات الفلسطينية المنتشرة في العالم العربي . وبالنظر الى استمرارية قيادة « فتح » طوال ربع القرن التالي ، فانه من الأهمية بمكان الرجوع الى ما كانوا يهدفون اليه في أوائل الستينات ، حتى من قبل اعلان « الكفاح المسلح » . ولما لم يبق في مطلع الثمانينات سوى نسخ معدودة من تلك المجلة التي كانت توزع سراً ، فقد اعتمدنا في التلخيص التالي لما كانت تدعو اليه « فلسطيننا » على كتاب صدر في ١٩٦٤ للكاتب الفلسطيني ناجي علوش .[١٤]

ويقول علوش ان محرري « فلسطيننا » رفضوا فكرة « حرب عربية خاطفة » لازالة اسرائيل للاسباب التالية :

١ ـ لان الجيوش العربية غير متحدة ، بل انها لا تدعم بعضها البعض ، ولذا فانه من المتعذر على الجمهورية العربية ، مثلا ان تشن حربا وحدها .

٢ ـ الوضع في الضفة الغربية غير مأمون عسكريا .

٣ ـ الجيش الاسرائيلي ، في حالة تأهب مستمر ، وعلينا ان نأخذ ذلك بالحساب الدقيق . وهذا ينطوي على عجزنا عن فرض أي شيء على اسرائيل عن طريق الحرب الخاطفة ، لاننا سوف نواجه قوات الميليشيا الاسرائيلية في كل قرية ، الى جانب الجيش الاسرائيلي .

٤ ـ اي تأخر في تحقيق النصر في أي هجوم اكثر من عدة ساعات يعرضنا لمشكلتين رئيسيتين : (أ) تدخل الامم المتحدة ... (ب) انكسار قوة العرب...[١٥]

وكتب ناجي علوش ، يقول ان « فلسطيننا » دعت بدلا من ذلك الى « قيام حركة فدائية كاملة في جميع الاراضي العربية » ، مركزة تعليلها على النقاط التالية :

١ ـ ان انشاء مجموعات مختلفة في كل بلد عربي يجعل هذه المجموعات مستقلة عن كل ساحة عربية بعينها ، ولا تجد أي دولة عربية فيهم سبباً لقمعهم بحجة ان عملهم مستوحى به من دولة عربية اخرى .

٢ ـ هناك كثيرون من العرب غير الفلسطينيين ، مدنيون وعسكريون ، على استعداد لمساعدة أي حركة تحرير تنشأ لانقاذ فلسطين ، طالما ان هذه

الحركة تبعد عن جو الخلافات والمهاترات العربية .

٣ ـ ليس لاسرائيل الحق بموجب القانون الدولي في اتخاذ اي اجراء ض
اي دولة عربية لأن حركة ثورية كهذه لن تكون لها في البداية قيادة موحدة، با
هي ستتألف من مجموعات فلسطينية عائدة بالقوة الى وطنها ، لاستعاد
حقها المعترف به دولياً ، وهو حق العودة .

٤ ـ اذا ما نجحت هذه المجموعات في اثبات وجودها ، فانها سوف تتح
عفويا بالضرورة لتولد كيانا فلسطينيا أصيلا ، وحقيقياً ، نابعاً م
فلسطين ، لا مجرد كيان سياسي فارغ مفروض من الخارج ، حتى ولو ك
مفروضا من الدول العربية .

٥ ـ وبعد توحيد الجهود ، يستطيع هذا الكيان طلب المساعدة علناً م
البلدان العربية ، وغير العربية ، ويستطيع ان يعلن حكومة « فلسط
الحرة » ، القائمة عملياً لا بالاسم فقط ، والمقاتلة لعودة فلسطين حقي
بالقوة ، لا بالكلام ، كما هو حال تلك المجموعات التي تحاول الآن فرض
وصايتها على القضية الفلسطينية».(١٦)

وفي الوقت الذي كتبت فيه هذه المقالة ، في مجلة « فلسطيننا » في مط
١٩٦٢ ، كانت فكرة انشاء « كيان فلسطيني » سياسي ، قيد البحث م
مدة ، اذ انها منذ ١٩٥٩ كانت مشروعاً اثيرا ، ومفضلا ، لدى الزع
العراقي عبد الكريم قاسم . وقد قاوم المنظرون العروبيون هذا الكيان
البداية مقاومة شديدة ، على اعتبار انه يرسخ تجزئة الوطن العربي الكبير
دول عربية منفصلة ، بينما هم يسعون الى الغاء هذه التجزئة . ويستدل م
ورد في الكلام المنسوب أعلاه ، ان مفهوم « فتح » للكيان الفلسطيني
يقضي بان يتم انشاء هذا الكيان في البداية من قبل الفلسطينيين انفسه
ومن القاعدة الى القمة . لكن الكيان الفلسطيني الذي ظهر أخيراً في ١٩٦٤
كان مختلفاً عن هذا المفهوم .

في كانون الثاني « يناير » ١٩٦٤ ، قاد الرئيس المصري جمال ع
الناصر ، انقلاباً دبلوماسياً على الساحة العربية ، بدعوة ١٣ ملكاً ورئ
ورئيساً عربيا الى القاهرة، لعقد مؤتمر القمة العربي الأول. وهذا التج
الذي يمكن قياس أهميته من حضور العاهل السعودي الى القاهرة وهو

حربا لا هوادة فيها ضد القوات المصرية في اليمن الشمالية ، في ذلك الوقت .
كان مبرره الأساسي بحث خطط اسرائيل لتحويل المياه ، تلك السلعة النادرة
في الشرق الاوسط ، من بحر الجليل الى صحراء النقب عبر المجاري
والأقنية ، وقد خشي العرب من أن يؤدي ذلك الى توطين اعداد كبيرة من
المهاجرين اليهود الجدد هناك لتشديد قبضتهم على الأراضي الفلسطينية
السابقة . لكن الاسرائيليين ، نجحوا في اتمام المشروع بعد وقت قصير من
تلك القمة . وقرار القمة ، الذي كان له مفعول دائم أشير اليه في التقرير
الرسمي بأحرف بارزة كما يلي : « اتخذت القرارات العملية اللازمة في مجال
تنظيم الشعب الفلسطيني ، وتمكينه من لعب دوره في تحرير بلاده وتقرير
مصيره».(١٨)

وكانت التجمعات العربية الرسمية السابقة ، منذ ١٩٤٩ تشير الى
المشكلة الفلسطينية بالدعوة فقط الى « تطبيق قرارات الأمم المتحدة » ، حول
القضية . لذا فان الصيغة القوية القائلة بتحرير فلسطين ، كما ورد في النص
أعلاه ، كانت افتراقا مهما مارسه رؤساء الدول العربية . وعلى أجنحة هذا
الشعار الجديد ، حلقت المنظمة الجديدة : « منظمة التحرير الفلسطينية » .
وانيط اعطاء مضمون لهذه الفكرة المجردة الصادرة من القمة بالسيد أحمد
الشقيري ، وهو ديبلوماسي مخضرم وخطيب مفوه خدم سنوات طويلة في
السلك الخارجي لكل من سوريا ، والمملكة العربية السعودية ، والجامعة
العربية .

وبقي سؤال حائر لدى كثيرين من الفلسطينيين ، اذا ما كان الملوك ،
والامراء ، والرؤساء ، ينوون أن تكون منظمة الشقيري ، مخلوقهم الجديد ،
بنت حياة . وفيما كان الشقيري منهمكا بالتجوال بين المهاجر الفلسطينية
لحشد الدعم للمؤتمر التأسيسي لمنظمة التحرير الفلسطينية المقرر في آيار
(مايو) ١٩٦٤ ، هبت موجات النقد والتجريح لتلف جهوده . وكان أعلى هذه
الاصوات المضادة صوت الهيئة العربية العليا لفلسطين ، التي كان الحاج
أمين الحسيني ، مازال يقودها في بيروت ، وأياً كانت أسباب عداء الهيئة
العربية العليا وربما كان في جملتها الاتصال المستمر بين الحاج أمين ،
وقريبه الشاب ياسر عرفات ـ فان الهيئة فور اختتام اعمال القمة العربية

الاولى ، كانت تذيع بيانات علنية تتناول بالنقد الشديد منظمة الشقيري المقررة.[١٩]

اما التجمعات الوحدوية العربية ، فقد اختلفت آراؤها في الكيان الجديد . اذ ان معظمها بقي معارضاً لأي بارقة انفصال فلسطينية عن القضية العربية الكبرى . لكن بما ان تأسيس المنظمة قد حظي بدعم اجماعي من الدول العربية وبينها تلك الملتزمة رسمياً بقضية العروبة والوحدة العربية ، (ولا سيما مصر) ، فقد ظهرت في أوساط هذه التجمعات ، تحفظات كثيرة على الرأي القائل بمجابهتها راساً ، ففي ١٥ من آذار (مارس) ١٩٦٤ صدر بلاغ مشترك باسم حركة القوميين العرب ، وجبهة تحرير فلسطين ، (طريق العودة) ، والشباب العربي الفلسطيني في لبنان ، حدد التوقعات المشتركة لهذه الجماعات من الكيان الوليد بالقول انه يجب ان يكون « ثورياً » ، وان يجند الفلسطينيين في كافة البلدان العربية من أجل حرب التحرير ، وان ينطوي على ممارسات ديمقراطية[٢٠] . ولما كانت « حركة القوميين العرب » ، التي أسسها الطبيبان الفلسطينيان الدكتور جورج حبش ، والدكتور وديع حداد ، واحدة من أقوى دعاة الوحدة العربية في ذلك الوقت ، فقد اعتبر دعمها للمنظمة الجديدة بالغ الأهمية .

وكان موقف المجموعة السرية المعروفة باسم « فتح » ، أكثر انتقاداً بالنسبة الى فكرة القمة العربية الاولى المطالبة بانشاء منظمة فلسطينية ويقول خالد الحسن ، ان قيادة « فتح » في مطلع ١٩٦٤ كانت لا تزال ترى ان الطريق طويل أمامها ، قبل ان تتمكن من شن « الكفاح المسلح » الذي نذرت له نفسها ، لكن :

« عندما تأسست منظمة التحرير أراد ان يتركنا حتى أولئك القلائل الذين كانوا معنا ، وخاصة العسكريين ، الذين قالوا لنا : الآن لدينا جيش التحرير الفلسطيني . نريد ان ننضم الى الجيش . والآن هناك « منظمة التحرير الفلسطينية » ، التي تعترف بها جميع الدول العربية ، فلماذا لا نساعدها وندعمها ؟ لماذا نقيم شيئاً جديداً ؟[٢١]

ويقول صلاح خلف انه وياسر عرفات ، عرفا أحمد الشقيري ، منذ ايام الدراسة في القاهرة عام ١٩٥٢ . فقد اعتقل صلاح خلف في القاهرة في شهر

تشرين الثاني (نوفمبر) من تلك السنة لدخوله في مظاهرة احتجاج طلابية لكنه « أخلي سبيله بعد خمسة وثلاثين يوما بناء على تدخل شخصي من أحمد الشقيري في جامعة الدول العربية »[٢٢] لذلك ، فان مجموعة «فتح» على الرغم من تحفظاتها على « الكيان » المقترح ، وافقت على التنسيق مع الزعيم المعين لمنظمة التحرير ، قبل المؤتمر التأسيسي للمنظمة ، ويقول خالد الحسن ، انه وزهير العلمي سافرا الى القاهرة لمقابلة أحمد الشقيري ، ثم أجريت محادثات لاحقة في الكويت :

« لقد عقدنا الكثير من الاتفاقات ، لكنه ، لم يتكمن من تنفيذ أي منها بسبب ارتباطه الشديد بعبد الناصر » .

« كانت الفكرة ، ان يمثل المنظمة السياسية الدولية ، ونكون نحن الذراع العسكري ـ الذراع العسكري الفعال لأن جيش التحرير ، كان مرتبطاً بالحكومات العربية في ذلك الوقت . ثم تكون وراء الستار قيادة سرية مشتركة تسيطر على النشاطات السياسية والعسكرية »[٢٣]

وعلى الرغم من اخفاق أحمد الشقيري في الوفاء بهذه الاتفاقات ، فقد تمكنت مجموعة « فتح » على أية حال من ارسال أكثر من عشرة اعضاء كمندوبين لحضور المؤتمر في ايار (مايو) ١٩٦٤ . ويقول خالد الحسن ، الذي كان من بين هؤلاء المندوبين ، انهم نجحوا في تأمين الأصوات الكافية لاقرار العديد من القرارات التي تبنوها هناك .[٢٤]

عقد المؤتمر في القدس الشرقية ، التي كانت لا تزال تحت الحكم الأردني . وقد حضره ٤٢٢ عضوا من المهاجر الفلسطينية ، كانت غايتهم اقرار وثيقتين تقدم بهما أحمد الشقيري . الأولى ، هي الميثاق الوطني الفلسطيني الصادر في ٢٨ من ايار (مايو) ، الذي لم يطرأ على مواده التسع والعشرين منذ ذلك الوقت سوى تعديل واحد في عام ١٩٦٨ مما جعله موضع جدل ونقاش في البلدان العربية.[٢٥] والوثيقة الثانية، هي الدستور الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الذي باقراره أعلن تدشين المنظمة بكل الأبهة الاحتفالية ، ورسائل الدعم من مختلف الزعماء العرب .

وغرقت المنظمة على الفور في النزاعات الداخلية . ففي ٢ من تموز (يوليو) ١٩٦٤ أطلق أحمد الشقيري ، تصريحا في العاصمة الأردنية عمان ، ادعى

فيه ان جميع اراضي المملكة الأردنية بما في ذلك تلك الواقعة شرقي نهر الاردن ، هي جزء من فلسطين[٢٦] . هذا التصريح لم يغضب فقط الاردنيين مستضيفي أحمد الشقيري ، انما أغضب أيضاً أحد زملاء الشقيري في اللجنة التنفيذية للمنظمة الدكتور فايز صايغ ، الذي تساءل علنا عن حق الشقيري في اطلاق تصريحات من هذا النوع باسم « المنظمة » ، من غير ان تبحث مسبقا في اللجنة .[٢٧]

وكانت المشاحنات بين أحمد الشقيري وفايز الصايغ ، أول خلاف من بين نزاعات عديدة شقت قيادة المنظمة طوال السنوات الثلاث المقبلة . ذلك ، ان اضافة الى القيود المفروضة على عمل المنظمة ، من قبل الدول التي انشأتها جاءت تلك الخلافات لتقعد منظمة أحمد الشقيري ، وتجعلها عاجزة مشلولة الحركة . وانجازها الأساسي في الفترة السابقة لحرب الشرق الأوسط في ١٩٦٧ تنظيم وحدات في تشكيلات جيش التحرير الفلسطيني ، الذي هو أول جيش نظامي فلسطيني . ولم يسمح لوحدات جيش التحرير بالمرابطة في الأردن ، البلد العربي ، الذي يملك أطول حدود مع اسرائيل . لكن العاملين في المجال الفلسطيني أعربوا فيما بعد عن ارتياحهم ، لان وجود جيش التحرير في « غزة » ، مكن الوحدات الفلسطينية من الدفاع عن ذلك القطاع خلال حرب ١٩٦٧ ، وهو ما ثبت انه مهمة مستحيلة في وجه الاجتياح الاسرائيلي ، كما ان ما قدمه جيش التحرير ، من تدريب وكوادر ، كان خزينا نافعا للحركات الفدائية عندما استولت فيما بعد على جهاز منظمة التحرير .

ومن جهته يذكر أحمد الشقيري في السنوات اللاحقة ، حتى على لسان كثيرين من الفلسطينيين بانه « الرجل الذي أعطى الفلسطينيين سمعة سيئة بالتهديد بالقاء اليهود في البحر » .

وقد نفى هو نفسه نفياً قاطعا ان يكون قد قال مثل هذا الكلام ، فعلا عشية حرب ١٩٦٧[٢٨] . لكن الشيء الاهم من أوجه كثيرة ان ذلك ما يأخذ عليه ذكره في دائرته ذاتها .

على أية حال ، لم يكن لنتائج المؤتمر التأسيسي للمنظمة في ١٩٦٤ ، وفق حسن داخل المجموعات الفلسطينية الأخرى العاملة في ذلك الوقت . فقد وصفتها الهيئة العربية العليا بقيادة الحاج أمين الحسيني ، في بيان صدر

بتاريخ ١٠ من حزيران (يونيو) ١٩٦٤ بأنها « مؤامرة صهيونية استعمارية تهدف الى تصفية القضية الفلسطينية ».[٢٩] ووزعت « حركة القوميين العرب » بيانا غاضبا مقتضبا ، ذعت فيه « المنظمة » الوليدة ، على انها « منظمة لا علاقة لها بالجماهير ».[٣٠] أما « فتح » فبعد فشل المحاولات التي بذلها قادتها لجذب أحمد الشقيري الى خططهم الخاصة ، كانت مشغولة ، ومنهمكة ، في اتجاه آخر الآن ، أي في الاعداد المستمر للبدء « بالكفاح المسلح » الموعود ، منذ مدة .

وكانت هذه الاستعدادات تجري منذ نهاية ١٩٦٢ ، على الأقل ، عندما قام وفد كبير من قادة « فتح » ضم ياسر عرفات ، وخليل الوزير ، وفاروق القدومي ، بزيارة الجزائر ، بدعوة من الرئيس أحمد بن بيللا ، بطل « جبهة التحرير الوطني الجزائرية » المنتصرة في ذلك الوقت[٣١] . لكن الرئيس الجزائري ، لم يكن راغبا في التصرف العلني ضد رغبات حليفه الاساسي الرئيس المصري جمال عبد الناصر ، الذي كان يخشى ان يؤدي أي عمل فدائي منسق ضد اسرائيل الى ردود فعل منها مضرة بمصر ، والدول العربية الاخرى ... لذلك ، فقد كان مقدار العون العسكري ، الذي تلقته « فتح » من أحمد بن بيللا ، محدودا جدا . ويتذكر ذلك خلف بقوله : « فقط عندما جاء هواري بومدين الى السلطة في الجزائر عام ١٩٦٥ ، تلقينا أول شحنة سلاح جزائرية ».[٣٢] لكن الجزائريين ، هيأوا الفرصة لأول اتصالات مباشرة قامت بها « فتح » في اتجاه آخر مهم هو « الصين الشعبية » ، و « كوريا الشمالية » و« الفيتكونغ » . وقد استطاع خليل الوزير الذي تخلف في الجزائر بعد مغادرة وفد « فتح » لها ، لاقامة مكتب للمجموعة هناك ، ان يدخل نفسه في وفد جزائري رسمي الى « بكين » في أوائل ١٩٦٤ . وعندما وصل الى هناك قدم نفسه وأفكار جماعته الى مضيفيه الصينيين ، فانتحى جانبا لعقد محادثات طويلة مع الزعماء الصينيين . وهكذا بدأت علاقات « فتح » الطويلة مع « جمهورية الصين الشعبية ».[٣٣]

ولعل أهم من الدور الجزائري من حيث الاسهام المطلوب الملموس في استعدادات « فتح » العسكرية في مطلع الستينات ، هو الدور الذي لعبه النظام السوري في ذلك الوقت . ويقول صلاح خلف ، ان رجلين في المؤسسة

العسكرية السورية ، قدما مساعدات خاصة للفدائيين المستجدين هما حافظ الأسد ، قائد القوات الجوية ، (الذي صعد الى قمة السلطة في انقلاب عسكري عام ١٩٧٠) ، واحمد السويداني ، مدير المخابرات العسكرية ، وكتب خلف يقول : « بسبب هذين الرجلين استطعنا ان نستعمل معسكرين للتدريب في سوريا منذ مطلع ١٩٦٤ . وقد قام فدائيون آخرون بتمارين على اطلاق النار في المناطق الصحراوية وبين البدو احياناً . وأكثر من ذلك تلقى آخرون تدريبهم بالتطوع في « جيش التحرير الفلسطيني » ، من غير ان يكشفوا هويتهم في « فتح » .[٣٤]

بالنسبة الى احمد السويداني ، كانت التكتيكات التي تدعو اليها المجموعة الفلسطينية ، مطابقة لنظريته الخاصة بحرب التحرير الشعبية التي وضعها بنفسه لكي تعتمدها بلاده في المواجهة مع اسرائيل[٣٥] . وربما شعر المسؤولون السوريون ، ايضا ان هناك مكسباً من تبني « فتح » في ١٩٦٤ كقوة موازنة لنفوذ منظمة التحرير في الساحة الفلسطينية ، لأنهم كانوا يحسبون المنظمة قريبة الى النظام المصري . وكان عديدون من مفكري « فتح » ، يرون ان التحالف مع سوريا ، مبدأ استراتيجي مهم ، بل ظل يرون ذلك لسنوات عديدة ، على اعتبار ان لبنان ، والأردن ، مكشوفان انكشافا خطرا للتأثير الاسرائيلي المباشر وغير المباشر ، في حين ان سوريا واقعة استراتيجياً بين هاتين الدولتين ، ولها احتكاك مباشر مع اسرائيل ، فكان ينظر اليها على انها قاعدة خلفية مركزية[٣٦] .

واخيرا اصبح الجهاز العسكري الجديد لـ « فتح » مستعدا للعمل . فهل كان كذلك ؟ في مطلع خريف ١٩٦٤ ، عقدت قيادة « فتح » اجتماعا في الكويت ، استحثها اليه من ناحية قرار لمنظمة التحرير باقامة جناح عسكري . وانشقت المجموعة انشقاقاً واضحاً الى فريقين متساويين حول ما اذا كان الوقت مناسبا لشن عمليات عسكرية . وتقرر عقد اجتماع آخر في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ذاته اتخذ فيه القرار ببدء العمليات بأقل صوت واحد . وتحدد موعد أول عملية فدائية تقوم بها « فتح » ضد اسرائيل في ٣١ من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٤ . لكن مراعاة لخاطر الاتحاد المهزومة ، التي دعت الى الحذر ، والروية ، في القيادة لم تشن العملية بل

« فتح » بل باسم منظمة وهمية اطلق عليها « العاصفة » .

واستهل بيان « العاصفة » رقم ١ ، الصادر في الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ بالكلمات التالية : « الى شعبنا العظيم ... الى امتنا العربية المناضلة ... الى الاحرار في كل مكان » وجاء في البيان :

« من شعبنا الصامد الى النهاية ، ومن ضمير وطننا الجريح ، انطلقت طلائعنا الثورية مؤمنة بالثورة المسلحة طريقاً للعودة ، والحرية ، لتؤكد للمستعمرين وزبانيتهم ، وللصهيونية العالمية ، ومواليها ، ان الشعب الفلسطيني باق في الميدان ، وانه لم يمت ولن يموت » .[٣٧]

والواقع ، ان تلك العملية الاولى ، التي قامت بها «فتح» / «العاصفة» ، كانت على ما يظهر اقل نجاحا مما اعلن . ذلك ، ان مجموعة الفدائيين ، التي كان مقررا ان تنطلق الى اسرائيل من «غزة» ، اعتقلت بكاملها ، قبل اسبوع واحد من الانطلاق ، مع ان قادة «فتح» ادعوا ان مجموعات اخرى قامت بعمليات ناجحة انطلاقا من الضفة الغربية ، ومن لبنان . وفيما بعد قال صلاح خلف ان عملية «العاصفة» الثانية ، كانت اكثر اهمية من الاولى لأنها استهدفت مباشرة المشروع الاسرائيلي لتحويل المياه[٣٨] . وقد وقع حادثان لهما اهمية خاصة للمجموعة خلال العملية الثانية ، اذ ان احد الفدائيين ، ويدعى احمد موسى ، قتل برصاص الجنود الأردنيين وهو عائد الى الأردن ، من اسرائيل بعد اتمام عمليته ، واعتقل الاسرائيليون فدائياً آخر هو محمود حجازي .

وكان قادة «فتح» في مطلع الثمانينات ، يميلون الى الاعتراف بأن بداية عملهم في المجال الفدائي ، كانت بداية متواضعة ، لكنهم مع ذلك ما زالوا يرون فيها مدلولات مهمة . وفي ١٩٨٢ قال خالد الحسن ، انه بين بداية «الكفاح المسلح» وحرب ١٩٦٧ كانت «فتح» تأمل في تحقيق هدفها بتحرير فلسطين :

«من خلال الفعل ورد الفعل . نحن نقوم بالفعل ، ويقوم الاسرائيليون برد الفعل ، والحكومات العربية ، اما ان تؤيدنا ضد الاسرائيليين ، أو تقاتلنا . فاذا ما قاتلونا ، تؤيدنا شعوبهم . وعندما تؤيدنا الشعوب ، فالحكومات تكون مضطرة اما الى تأييدنا أو الى مواجهتنا بشعوبهم ... لقد أردنا ان نخلق مناخاً تسود فيه روح النضال في الامة العربية ، بحيث تكون لديهم ارادة القتال ،

ويؤسفني ان أقول اننا قد فشلنا ». (٣٩)

وطوال ١٩٦٥، ظلت البلاغات العسكرية لـ «العاصفة» تسجل العمليات الفدائية المتتالية، ومجموعها ٣٩ عملية حتى نهاية السنة. لكن قبل ذلك بمدة، شعر قادة «فتح» بالثقة بنجاح مغامرتهم بحيث انهم كشفوا عن ارتباط «فتح» بـ «العاصفة» علناً، وبقي اسم «العاصفة» ملازما لجهاز «فتح» العسكري. وفي ١٧ من حزيران (يونيو) ١٩٦٥ وجهت «فتح» مذكرة مفتوحة باسمها الى «يوثانت»، الأمين العام للامم المتحدة، تطلب فيها اعتبار السجين محمود حجازي، اسير حرب. وجاء في المذكرة: «ان قوات «العاصفة» التي تنتمي الى حركة «فتح»، بدأت عملياتها العسكرية داخل أراضي فلسطين المحتلة بصفتها القوات المسلحة للشعب الفلسطيني ». (٤٠)

وبعد ثلاثة اشهر، أرسلت «فتح» مذكرة عنيفة الى «مؤتمر القمة العربي الثالث»، المنعقد في الدار البيضاء في المغرب، احتجت فيها بشدة على الاجراءات العربية، ضد الفدائيين وقالت:

«جواباً على كل هذه التدابير العدائية، ترى الحركة ضرورة اتخاذ عدد من الخطوات منها: التوقف عن ملاحقة حركة التحرير في مختلف الدول العربية المحادة لفلسطين وغير المحادة لها، واطلاق سراح جميع المعتقلين من دون نقاش، ورفع الحظر الاعلامي المفروض على اخبار حركة التحرير، في العديد من البلدان العربية، وعدم التعرض لرجال الحركة، اثناء اداء عملهم الثوري او عندما تضطر قوات الحركة داخل الأرض المحتلة للجوء الى البلدان العربية المجاورة، وعلى الدول العربية، بشتى الوسائل المعروفة، ان تدافع عن أعضاء "حركة المعتقلين في اسرائيل" ». (٤١)

وبنهاية ١٩٦٥، كانت «فتح» قد وضعت أسس نشاطها للسنوات المقبلة لقد اثبتت قدرتها على الاستمرار في مستوى ثابت من العمليات الفدائية ضد اسرائيل. ومع ان ذلك لم يكن من شأنه ان يجعل الدولة اليهودية تركع على ركبتيها، بين عشية وضحاها... فقد شكل لها ازعاجا مستمرا في الوقت الذي شكل نقطة استقطاب قوية حول «فتح» من قبل الجاليات الفلسطينية في المهاجر، اضافة الى مصدر محتمل لعدم الاستقرار بالنسبة الى العديد من الانظمة العربية، من الصعب السيطرة عليه. وكانت «فتح» ايضاً قد وجهت

أول خطاب لها الى الأمم المتحدة بظهور ياسر عرفات على منبر الجمعية العمومية، بعد تسع سنوات بعلامة النصر، (ولو انه لم يكن منتصراً بعد). لقد قطعت شوطاً بعيداً في تقديم وجهة نظرها للرأي العام الفلسطيني والعربي، وبالنسبة الى الانظمة العربية الرسمية، حددت بوضوح الشروط التي تسعى الى التعاون على أساسها مع الدول العربية.

هذه هي الصورة التي بقيت سائدة الى حد كبير حتى حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بعدما تحددت بوضوح في نهاية ١٩٦٥. وفي خلال تلك المدة، عانت «منظمة التحرير الشقيرية» من الانشقاقات، والانقسامات المتواصلة، وحاولت مجموعات فلسطينية أخرى ان تحذو حذو «فتح» في دخول المعركة مع اسرائيل، لكن من غير ان تحقق القدر ذاته من النجاح.

وفي غضون ذلك كانت «فتح»، بما عرف عنها من هاجس السرية، تنمو نمواً بطيئاً.

وطوال اشهر عام ١٩٦٦، والنصف الاول من ١٩٦٧، كان التوتر بين اسرائيل، والدول العربية، يتراكم تراكما سريعا. وشهدت الحدود السورية ـ الاسرائيلية اضطراباً متواصلا بسبب المحاولات الاسرائيلية لفرض سيطرة واقعية على المنطقة المجردة من السلاح المقررة عام ١٩٤٩، وبسبب رعاية سوريا لعمليات فدائية متقطعة، ضد اسرائيل، بعضها لا كلها كانت تقوم به «فتح». ورد الاسرائيليون بدورهم بسلسلة من الغارات التأديبية ضد أهداف عربية، في الضفة الغربية، الواقعة تحت الحكم الاردني مما حمل أهالي الضفة على مطالبة الملك حسين، والالحاح عليه، بتزويدهم بالسلاح للدفاع عن أنفسهم. كل ذلك كان يشير الى الاحتقان المؤدي الى انفجار حتمي للاشتباك على هاتين الجبهتين على الأقل. لكن عمليات «فتح» العسكرية، هي احد اسباب الاحتقان لا كلها بل ليست هي السبب الرئيسي. (٤٢)

وعندما وقعت الحرب العربية ـ الاسرائيلية في عام ١٩٦٧ كانت بحد افيرها مدمرة، وكاسحة للدول العربية، تماماً كما توقعت مجلة «فلسطيننا»، قبل خمس سنوات من ذلك، ان يكون حال المواجهة بين الجيوش العربية النظامية واسرائيل.

لكن، انهيار النظام القائم سابقا للعلاقات بين الدول العربية، وموازين

القوى في العالم العربي والايديولوجيات المتداخلة، هو الذي اتاح لـ«فتح» فرصـة متفجـرة وميسورة للنمو، وهي الفرصة التي اتاحت لها الاستيلاء على قيادة «منظمة التحرير الفلسطينية».

ياسر عرفات يراس اجتماعا لعدد من المسؤولين الفلسطينيين في تونس بتاريخ ١٩٨٣/٦/٣٠

الفصل الثالث

فرحة التحليق

«١٩٦٧ - ١٩٧٣»

خلال ستة ايام في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، اجتاح الجيش الاسرائيلي جيوش مصر، وسوريا، والاردن. حسم السيطرة على مرتفعات الجولان السورية مهددا بالزحف على دمشق عبر السهل المنبسط الذي وصل الى مشارفه. احتل غزة، وسيناء، كلها وتمكن من شن هجمات في عمق مصر. احتل القدس الشرقية وحاصر معظم الضفة الغربية بسهولة. وبذلك تحقق ما كانت تخشاه «فتح» في البداية من نتائج مواجهة الجيوش النظامية لاسرائيل الامر الذي اصاب العالم العربي برمته بصدمة عنيفة.

في مصر، اضطر جمال عبد الناصر، ان يقدم استقالته، بعدما حاول لمدة طويلة من مركز السلطة والاقتدار ثني الفلسطينيين عن التحرش باسرائيل، فبدا امام شعبه مغلوبا على أمره. ومع ان المصريين رفضوا استقالته بمظاهرات صاخبة، فقد قضى اشهر وسنوات بعد حزيران (يونيو) ١٩٦٧، يعيد تركيب القوات المسلحة المصرية، ودفاعاتها، والالتفاف الشعبي حولها. فلم يكن في وضع يسمح له بفرض اي تكتيك او استراتيجية على احد، وخاصة على الفلسطينيين. كذلك كان الامر في الاردن، حيث انحى على الملك باللائمة «لانه اضاع بقية فلسطين، (اي القدس الشرقية والضفة الغربية)، الى الصهاينة. وكذلك الى حد اقل في سوريا، حيث كانت الحكومة السورية تسمح للفدائيين الفلسطينيين بحرية الحركة اكثر، مما هو مسموح في مصر، والاردن، حتى من قبل حرب الايام الستة. في هذه البلدان العربية جميعها فعلت الهزيمة العسكرية التي منيت بها حكوماتها على يد اسرائيل فعلها في انزال القوة التفاوضية للحكومات ازاء الفدائيين الى الصفر تقريبا.

ولم يكن قادة «فتح»، كما تقول بعض المصادر، يتوقعون وقوع حرب في الشرق الاوسط بهذه السرعة. بل كانوا يتصورون ان يتراكم التوتر باتجاه حرب تقع بعد اكثر من ست سنوات. لكنهم منذ الساعات الاولى لحرب ١٩٦٧، سعوا الى استغلال اي تطورات تحملها لمصلحتهم. ويقول صلاح خلف، ان قادة «فتح» عندما إندلعت الحرب أسرعوا الى دمشق، حيث عقدوا مؤتمرا مهما في ١٢ من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، من قبل ان تتحدد الخطوط النهائية لوقف اطلاق النار بين الجيوش المتواجهة [١]. وطال النقاش، وتشعب، وكان يدور حول نقطة مركزية هي ما اذا كان الوقت قد حان لاطلاق المرحلة

الثانية من حرب التحرير الشعبية الفلسطينية، على ان تكون هذه المرة داخل الاراضي الفلسطينية، التي احتلتها اسرائيل حديثا. ويبدو ان عدداً من القياديين، كانت لهم تحفظاتهم فتم الاتفاق على سلوك نهج مزدوج يتمثل بسعي «فتح» الى توسيع عملياتها العسكرية ضد اسرائيل من جهة وزيادة جهودها السياسية المتصلة بالحكومات العربية من جهة ثانية. وقضى خلف والوزير وغيرهما من قادة «فتح» الشهرين التاليين في جولة عربية ناجحة، حصلوا خلالها على دعم سياسي ومالي من الحكومات والشعوب على السواء، بينما تسلل ياسر عرفات ومجموعة من أهل القدس والضفة الغربية الى الارض المحتلة في شهر تموز (يوليو) للوقوف على امكانية القيام بانتفاضة شعبية مسلحة هناك [٢].

وفي ٢٠ من آب (اغسطس) ١٩٦٧ هرعت القيادة وعرفات من ضمنها من الاراضي المحتلة الى عقد اجتماع ثان لاتخاذ قرار نهائي: فاتفق بناء على تقارير عرفات الحماسية على استئناف العمليات الفدائية هناك ابتداء من نهاية آب (اغسطس).

وطوال الاشهر الخمسة التالية، انصبت جهود «فتح» باتجاه هذه الغاية، لكن لم تكن لديهم قاعدة تنظيمية تذكر للانطلاق منها سواء في الضفة الغربية او في غزة، ذلك ان المخابرات الاردنية في الضفة، والمخابرات المصرية في القطاع، قد نجحت في الحد من نشاطهم كثيراً في الفترة السابقة للحرب، (للمزيد من التفاصيل حول تطور حركة المقاومة في الضفة الغربية وقطاع غزة انظر الفصل الثامن) ، ففي الضفة الغربية ، استطاع الاسرائيليون أن يضعوا يدهم على الملفات السياسية للمخابرات الاردنية كاملة غير منقوصة بالاضافة الى ضابط واحد على الأقل من القادرين على تفسير المعلومات الواردة في الملفات للحكام الجدد في القدس [٣]. ومع ذلك، فقد كان الوصول الى الضفة الغربية عبر مسالك نهر الاردن أسهل كثيراً على الفدائيين في اواخر ١٩٦٧، من قطع الرمال الصحراوية الى غزة، وإن كانت الاحوال الاجتماعية في غزة انضج من الضفة الغربية لهذا النوع من العمليات التي تخطط لها فتح، بالنظر الى كثرة اللاجئين وكثافتهم هناك.

اقام عرفات مقره في الحي القديم من نابلس، وهي مدينة في الضفة الغربية

لها تاريخ طويل من الحماس القومي العربي. ومن نابلس طاف متنكراً في طول الضفة الغربية وعرضها، بل انه اخترق «الخط الاخضر» الفاصل بين اسرائيل ١٩٤٨ والاراضي المحتلة حديثا. (وقد تذكر فيما بعد بانفعال عاطفي المشاعر التي انتابته يوما في مطلع خريف ١٩٦٧ عندما مر امام البيت الذي عاش فيه طفولته في القدس، وكان اخوه واقفا في الباب، لكن القائد الفدائي الملثم، لم يجازف بالقاء التحية عليه او بكشف نفسه له). (٤)

وكان هدف «فتح» اقامة شبكات فدائية في انحاء الضفة الغربية، فتسلل عدد من الفدائيين العاملين الى المنطقة عبر نهر الاردن من بينهم محاربون قدماء امضوا مع «فتح» سنتين ونصف السنة سابقاً في عمليات ضد اسرائيل، بالاضافة الى دفق من المتطوعين الجدد الذين تدربوا على عجل. وفي غضون ذلك حاول القادة الفدائيون في مختلف انحاء الضفة الغربية اعداد السكان المحليين ايضا للمشاركة في الحرب الشعبية، سواء بتنظيم المقاومة السلبية للحكم العسكري الاسرائيلي اوبتقديم تدريب عسكري مبتدئ للمتطوعين من القرى المحلية. ويقول الصحافي الاسرائيلي «إيهود يعاري» «ان عرفات كان يأمل ان يلتقي الاتجاهان اخيرا في حركة واحدة - عمليات «فتح» الارهابية والثورة المحلية - ليشكلا ثورة شعبية مسلحة بقيادة عرفات ورفاقه». (٥)

كان رد فعل الحكم العسكري الاسرائيلي في الضفة الغربية قاسيا وصارما. قام بهدم منازل الاشخاص المشكوك بأنهم متعاطفون مع الفدائيين، وفرض حالات من منع التجول الشديد في القرى المتهمة بايواء الفدائيين مما اضعفها اقتصاديا، وقبض على الشبكة تلو الشبكة من الاشخاص الواقع عليهم الظن بأنهم عاملون مع الفدائيين واودعوا السجون الاسرائيلية. فلم تكد تأتي نهاية ١٩٦٧ حتى كان عدد المعتقلين بغير محاكمة اكثر من الف رجل. وعندما طورد الفدائيون الى خارج القرى قام الجيش بحملات تفتيش منظمة على كافة الكهوف، والمخابىء، في المنطقة مثنى آثارهم، واخيرا في نهاية ١٩٦٧ اوبداية ١٩٦٨ إضطر عرفات، والقسم الباقون الى الاعتراف بأن خطتهم قد فشلت. ويقول يعاري ايضا:

«نقل عرفات مقره من نابلس الى رام الله مقيما في دارة من طابق

يملكها أحد انصاره. وذات ليلة خريفية قامت قوات الامن الاسرائيلية بتطويق الدارة واقتحمتها. وجدوا فيها فراشا دافئا وابريق شاي يغلي لكن عرفات لم يكن هناك. وبعدما انفض المحققون اتجه عرفات شرقا وعبر نهر الاردن للمرة الاخيرة تاركا خلفه ١٠٠٠ فدائي معتقل و ٢٠٠ قتيل». (٦)

اين وقع الخطأ؟ انه لمن السهل القول، عودا على بدء، ان فكرة عرفات باشعال حرب تحرير شعبية في الضفة الغربية عام ١٩٦٧ كانت سابقة لاوانها، وان الاستعدادات اللازمة لهذه المهمة الشاقة لم تتخذ قبل الابتداء. ففي الفترة التي سبقت الحرب لم تنجح «فتح» في بناء شبكات قوية في المناطق الفلسطينية، التي كانت تحت الانتداب وبقيت تحت الحكم العربي بعد ١٩٤٨ - إذ إن ما قامت عليه من قاعدة ايديولوجية، وحوافز تنظيمية كان مازال موجها نحو الفلسطينيين المهاجرين اكثر مما هو موجه نحو الفلسطينيين الذين بقوا في بيوتهم في الضفة الغربية وغزة - مع العلم انه يوجد في هاتين المنطقتين عدد كبير من اللاجئين. وربما كان صحيحاً القول كذلك ان القيادات المحلية الراسخة في الضفة الغربية والمرتبطة بالنظام الاردني لمدة تزيد على ٢٠ سنة والتي بقيت تتلقى الاموال من عمان بعد ١٩٦٧، كانت في اعقاب ١٩٦٧ ماتزال تتوقع تسوية سياسية بين الاردن واسرائيل لانهاء الاحتلال الذي وقع عام ١٩٦٧، كما حدث بالنسبة الى غزة وسيناء قبل ذلك بأحد عشر عاماً. لذلك لم يكن هؤلاء الوجهاء راغبين بعمل طائش كالعمل الفدائي من شأنه ان يبدد احتمالات تسوية كهذه، بل انهم في بعض الحالات، تعاونوا مع الاسرائيليين في اقتلاع عناصر عدم الاستقرار التي كانوا يعتبرونها طارئة عليهم من الخارج.

لكن احتمالات التسوية السياسية تلاشت تدريجيا الى الصفر مع استمرار الاحتلال الاسرائيلي من أشهر الى سنوات، ومع تحول العدد المتزايد من «المواقع العسكرية» الاسرائيلية الأولى في المناطق المحتلة الى مستوطنات مدنية كاملة. وعندما بدأت حركة المقاومة المحلية في الضفة الغربية تنتشر بين السكان في مطلع السبعينات تحولت «الاخفاقات البطولية» التي وقعت في اواخر ١٩٦٧ الى رابطة اضافية بين اهالي الضفة الغربية، والرجال الذين شاركوا في تلك العمليات. (٧)

وفي حالة اليأس، التي عمت العالم العربي في اواخر عام ١٩٦٧ بدا الكثيرين من العرب، بالنسبة الى الوضع خارج الاراضي المحتلة، ان الفئة الوحيدة التي تحاول ان تعمل شيئا له اي قدر من النجاح في الانتقام لكارثة حزيران (يونيو)، هم الفدائيون، الذين يهاجمون اهدافا اسرائيلية داخل الضفة الغربية، ومن جنوب لبنان. ولذلك، استمرت «فتح» وغيرها... من المنظمات الفدائية الصغرى في مطلع ١٩٦٨ في اجتذاب اعداد كبيرة من المتطوعين الفلسطينيين وغير الفلسطينيين من جميع انحاء العالم العربي على الرغم من انهم اضطروا الى نقل قواعد عملياتهم الى الضفة الشرقية من نهر الاردن، (تحت الحكم الاردني)، والى جنوب لبنان على أمل ان يتمكنوا من مواصلة عملياتهم من هناك ضد اسرائيل على قاعدة «اضرب وأهرب».

من هم هؤلاء المتطوعون؟ في غالبيتهم كانوا فلسطينيين بالتأكيد وان كانت مجلة مصرية قد ذكرت في أيار (مايو) ١٩٦٨ ان ١٢٠٠٠ شاب مصري اتصلوا بالمكتب، الذي افتتحته «فتح» في القاهرة، يومها للتطوع في العمل الفدائي، وان ظاهرة مماثلة قد حدثت في معظم البلدان العربية الاخرى [٨]. ومن الفلسطينيين الذين تطوعوا كانت الاغلبية الساحقة التي وجدت طريقها الى «فتح» من سكان المخيمات، التي بقيت بعد عشرين سنة على قيام دولة اسرائيل تشكل «حزام بؤس» حول حدود الدولة اليهودية.

لقد غادر سكان المخيمات بيوتهم، ومزارعهم، في تلك المناطق من فلسطين التي اجتاحتها القوات اليهودية في ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩، وسط انهيار المجهود الحربي العربي هناك، على أمل ان يعودوا اليها سريعاً. ويدعي بعض الرسميين الاسرائيليين ان الجيوش العربية ذاتها، هي التي دعت الفلسطينيين لمغادرة أرضهم. لكن جملة من الادلة المتزايدة، والمقنعة، قد تراكمت عبر السنين ليس اقلها القصص التفصيلية على لسان المقاتلين اليهود الاسرائيليين، وعلى لسان اللاجئين انفسهم، والتي تشير الى ان القوات اليهودية كانت تتبع سياسة متعمدة من الاستفزاز، والترهيب، لدفع الفلسطينيين الى ترك بلادهم [٩]. والبيوت الفارغة التي تركوها استعملت بالتالي إما لايواء الدفعات المتتالية من المهاجرين اليهود الجدد، الآتين الى دولة اسرائيل الوليدة، وإما كانت تدمر وتحرق [١٠]. وفيما كان اللاجئون

يتململون في مخيماتهم طوال السنوات العشر التي تلت ذلك، الا انهم ظلوا يقاومون بعناد المحاولات المتتالية لاعادة توطينهم في اماكن اخرى غير بلادهم توطينا دائما. وعن وعي او غير وعي تشبثوا بفكرة واحدة قوية هي فكرة «العودة» برفضهم اي فكرة اخرى تقول ان اجواء القرى التي تركوها قد تغيرت كثيرا [١١]. تلك الفكرة كانت القوة المركزية المحركة لـ «فتح».

وقد عملت الصحافية السابقة روزماري صايغ، التي درست علم الاجتماع فيما بعد على استعمال ما تتيحه المهنتان من وسائل لتبيان مصير تلك الجماعات الفلاحية السابقة من الفلسطينيين، الذين تعرضوا الى تهجير قسري من قراهم ثم الى العيش عقدين من الزمن في المنفى بين مجتمعات غالبا ما كانت شديدة العداء لهم. هؤلاء احتضنوا فيما بعد العمل الفدائي باجماع لا ينفصم بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وكتبت السيدة صايغ تقول: «اذا ما كان للطبقة المتوسطة من الفلسطينيين ايمان بالعروبة أشد من ايمان الطبقة العاملة الفلسطينية، فذلك لان تجربتهم في الغربة تختلف اختلافا جذريا» [١٢]. فالمهنيون ورجال الاعمال والمثقفون من الفلسطينيين استطاعوا ان يبنوا لانفسهم حياة جديدة في الاوضاع الاقتصادية المزدهرة، في الخليج وسواه، وكان من الطبيعي، ان يتقدم هؤلاء الى طليعة تلك الفئات الداعية للوحدة العربية. اما بالنسبة الى جماهير القرويين السابقين من الفلسطينيين العالقين الان في المخيمات، وحتى بالنسبة الى ابناء الاجيال الجديدة، التي شبت بعد نزوح ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ بقيت فلسطين دائما هي الهدف الوحيد الأهم. وهكذا، أصبح سكان المخيمات مصدر الدعم الذي لا يلين «لاوائل الفلسطينيين الفتحيين» [١٣].

وربما تعطي الشهادة الحرفية الاتية من فلسطيني ولد بعد النزوح بثلاث سنوات لعائلة لاجئة في شمال لبنان تفسيراً للسبب الذي جعل حتى ابناء الجيل الذي لم يعرف فلسطين قط يتدفقون على العمل الفدائي بالالاف:

«عشنا اولا في حالة مزرية ـ في زقاق عار بين جدران عارية ولاشيء غير ذلك. ثم عشنا بالقرب من شاطىء البحر على أرض لامرأة تدعى كريمة بيسان.. وبنينا غرفتين من الحجر والطين. بعدئذ طالبت صاحبة الارض بأرضها. فالى

اين نذهب؟ رفضنا. ثم جاءت جرافات الحكومة اللبنانية لتهدم هذه البيوت الفلسطينية على شاطيء البحر، واعطونا خياما. كان عمري سبع سنوات. حملونا في الشاحنات واعطونا خيمة واحدة لكل عائلة. في ذلك الوقت، لم يكن بعض اخوتي قد ولد: كان عددنا تسعة، اعطونا خيمة وعشنا في «مخيم البداوي». بعد تسعة اشهر في الخيمة، وجدنا انفسنا بين الوحول. عشنا بين الوحول. أعلنا الاضراب، ودخلنا الى المدارس، لان المطركان غزيرا. ماذا تنفعك الخيمة؟ ثم أجبرنا الامم المتحدة على ان تبني لنا بيوتا من الحجر. ومازلنا نعيش في مخيم البداوي». [١٤]

هذا الشاب، وغالبية افراد جيله، من سكان المخيمات، هرعوا الى قواعد التدريب الجديدة المتنامية التي اقامتها «فتح» وغيرها من المنظمات الفدائية بعدما اضطرت الحكومات العربية الى رفع القيود المفروضة على مثل هذه النشاطات. وبحلول عام ١٩٧٠ كان الفدائيون قد دربوا ما يتراوح مجموعه بين ٣٠ الفا و٥٠ الفا من المقاتلين في الاردن حسب بعض المصادر. [١٥]

وفي نهاية ١٩٦٧، اضطرت حتى تلك المجموعات العربية الوحدوية، التي كانت شديدة المعارضة للطموحات الفلسطينية المستقلة الى انشاء منظمات فدائية خاصة بها، حتى لا تفقد مصداقيتها تماما. وفي ١١ من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ ابلغت جريدة «الحرية» الناطقة بلسان حركة القوميين العرب قراءها ان الفرع الفلسطيني للحركة، التقى مع ثلاث منظمات فدائية صغيرة لتشكيل منظمة جديدة تدعى «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين». وقال البيان على نقيض واضح من موقف الحركة السابق «ان الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد الذي يمكن بواسطته ان تصبح بلادنا ميدان المعركة في الصراع الطويل ضد الاحتلالات». [١٦]

وكان هناك فيض من المتطوعين للمنظمات القائمة جميعها وللمنظمات الجديدة الناشئة فامتلأت مخيمات التدريب التي اقيمت على عجل في الاردن وسوريا بما يزيد عن طاقتها. لكن «فتح»، كانت في وضع افضل من التشكيلات الفدائية الاخرى، التي نشأت على عجل فاستطاعت تحمل الضغوط الناشئة من النمو المتسارع للعمل الفدائي في أواخر الستينات

وذلك نظرا للدعم المادي الثابت والمستمر الذي كانت تتلقاه من الجزائريين، والصينيين، والسوريين، ونظراً لخبرتها الطويلة نسبيا في العمل الفدائي ضد الاسرائيليين، والأهم من كل هذه الميزات تركيبة قيادتها المتحفزة والمتجانسة والتي لم تتغير تقريبا منذ انشاء المنظمة رسميا قبل عقد من الزمان.

وشهدت «فتح» أكبر لحظة مجد لها في الاشهر التي تلت حزيران (يونيو) ١٩٦٧ بعد انطفاء شعلة ثورتها القصيرة في الضفة الغربية، يوم ٢١ من آذار (مارس) ١٩٦٨. إذ بعدما طارد الاسرائيليون الفدائيين الى خارج الضفة الغربية في نهاية ١٩٦٧. أخذوا يشنون غارات خاطفة ضد مواقع الفدائيين في الضفة الشرقية، داخل الاراضي الاردنية. وفي اواسط ذلك الشهر، ابلغت المخابرات الاردنية قادة «فتح» معلومات تلقتها من وكالة المخابرات المركزية الامريكية تفيد ان اسرائيل تستعد لهجوم على «الكرامة»، وهي قرية تبعد اربعة اميال الى الشرق من نهر الاردن، حيث كانت تقيم الكوادر القيادية لـ «فتح». [١٧] ويقال ان رئيس الاركان الاردني نصح الفدائيين باخلاء المنطقة. لكن صلاح خلف يقول ان «فتح» ردت بالقول «ان الفلسطينيين والعرب عموما لن يفهمونا بعد اليوم اذا ما اخلينا الساحة مرة ثانية للاسرائيليين، وان واجبنا ان نكون قدوة لنثبت للعرب اننا جديرون بالشجاعة والشرف». [١٨] وفي فجر ٢١ من آذار (مارس) وقع الهجوم المنتظر عندما زحفت أرتال من الدروع الاسرائيلية من وادي الاردن، تدعمها طائرات الهليكوبتر وقوات المشاة. ويقدر عدد الجنود الذين اشتركوا في الحملة بحوالي ١٥ الفا. [١٩] وكان للفدائيين حوالي ٣٠٠ مقاتل يدافعون عن البلدة، لكن بما انهم كانوا مستعدين للهجوم، ولانهم استطاعوا الاستنجاد بالمدفعية الاردنية القريبة، تمكنوا من انزال خسائر جسيمة نسبيا بالغزاة، (بين ٢٠ و٣٠ قتيلا وعدد اكبر من الجرحى)، ولو ان خسائرهم كانت افدح (حوالي ١٢٠ قتيلا).

و«الكرامة» اسم على مسمى باللغة العربية. وحالما اذيعت انباء دفاع «فتح» عن «الكرامة» في وسائل الاعلام العربية، شعر الرأي العام في انحاء العالم العربي، ان تلك المجموعة دافعت عن «الكرامة» نيابة عنهم جميعا.

ويقول صلاح خلف ان ٥٠٠٠ متطوع جديد تقدموا بطلبات الانضمام الى «فتح» خلال ٤٨ ساعة بعد ذلك.

وعلى مدى السنتين التاليتين تعاظمت كثيرا القوة العسكرية للحركات الفدائية وخاصة في الاردن، وكذلك في لبنان. ومع ان تلك التشكيلات الفدائية لم تشكل اي تهديد مباشر لآلة اسرائيل العسكرية الضخمة والحديثة، الا انها استطاعت ان تقوم بغارات سريعة متزايدة الفعالية ضد اهداف في الاراضي التي تسيطر عليها اسرائيل منزلة بالاسرائيليين خسائر جسيمة في الارواح والممتلكات. وقد وصف صحافي بريطاني في اسرائيل الفدائيين في أيار (مايو) ١٩٦٩ بأنهم «عنصر حقيقي وهجومي في الكابوس الاسرائيلي». [٢٠]

وقد سارت جنبا الى جنب مع جهود «فتح» العسكرية بعد هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧ جهودها لكسب الاعتراف السياسي في الساحتين الفلسطينية والعربية، بدور العمل الفدائي عموما ودور «فتح» بوجه خاص. وفي ٩ من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧ تقدمت «فتح» بمذكرة الى مؤتمر وزراء الخارجية العرب المنعقد يومئذ في القاهرة، اعربت فيها عن قلقها للتصريحات «المضللة» التي كان يدلي بها احمد الشقيري، وطالبت باغلاق وسائل الاعلام العربية في وجهه. وبعد ذلك بفترة قصيرة انضمت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» المشكلة حديثاً، الى الاتحاد العام لطلبة فلسطين في المطالبة باستقالته. وفي ١٤ من كانون الاول (ديسمبر) طالب سبعة من اعضاء اللجنة التنفيذية التي يراسها احمد الشقيري باستقالته ايضا «بسبب الطريقة التي يدير بها المنظمة». واخيرا، استقال احمد الشقيري في ٢٤ من كانون الاول (ديسمبر). ويقول خالد الحسن، ان الشقيري اراد «ان يسلم المنظمة الى «فتح»: وكان خالد الحسن نفسه موافقا على هذا الاقتراح، لكن غالبية القادة الاخرين في «فتح» كانوا يفضلون ان يروا منظمة التحرير جبهة شاملة لكافة التجمعات الفلسطينية، اي «ممثلة للشعب الفلسطيني في المنفى». [٢١] ووسط كل تلك المناورات السياسية التي دارت في المنظمة وحولها، في تلك الاشهر، تولى يحيى حموده، رئاسة المنظمة بالوكالة الى حين حل الخلافات الجوهرية حول موازين القوى في داخلها. ويحيى حموده، هو محام سابق كان قبل ١٩٤٨ من مؤيدي «حزب الاستقلال»

الحاج امين الحسيني، ثم نشط بعد ذلك في «الحزب الشيوعي الاردني» بالاضافة الى انه خدم فترة في الجيش السوري.

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ عقدت «فتح» اجتماع تنسيق مع كافة المنظمات الفدائية في القاهرة أيضاً. وكانت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، هي الجبهة الوحيدة التي لم تشارك في الاجتماع، لانها كانت تعتبر ان «منظمة التحرير الفلسطينية»، هي الاطار الوحيد للتنسيق بين المنظمات. وشكلت المنظمات التي حضرت اجتماع كانون الثاني (يناير) هيئة للتنسيق اطلق عليها اسم «المكتب الدائم». وبعد شهرين، ردت «منظمة التحرير» بتشكيل منظمتها الفدائية الخاصة باسم «قوات التحرير الشعبية»، المتفرعة من جيش التحرير الفلسطيني. ولما انعقد المجلس الوطني الفلسطيني الرابع في القاهرة اخيرا في تموز (يوليو) ١٩٦٨، بعد اربعة اشهر تماماً على معركة «الكرامة»، اقر جميع الحاضرين مبدأ الصدارة للعمليات الفدائية ضد اسرائيل. ومن أصل ١٠٠ مقعد في الدورة نال المكتب الدائم ٣٨ مقعدا ونالت الجبهة الشعبية ١٠ مقاعد وتوزع ٣٠ مقعدا بين جيش التحرير، وقوات التحرير الشعبية، وكان الباقي من نصيب اعضاء سابقين في المجلس الوطني. [٢٢]

واستطاع المجلس الوطني الرابع، تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، لاظهار التوجهات الجديدة، فادخلت عليه سبع مواد جديدة منها المادة التاسعة التي نصت على ما يلي:

«الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين، فهو استراتيجية شاملة، وليس مجرد مرحلة تكتيكية. ان الشعب العربي الفلسطيني يؤكد تصميمه المطلق وعزمه على مواصلة الكفاح المسلح، والعمل على اشعال ثورة شعبية مسلحة لتحرير بلاده وعودته اليها. وهو يؤكد ايضا حقه في حياة طبيعية في فلسطين، وفي ممارسة حقه في تقرير المصير وسيادته عليها». [٢٣]

واضيفت ايضا المادة ٢١ التي تقول «ان الشعب العربي الفلسطيني المعبر عن نفسه بالثورة الفلسطينية المسلحة، يرفض كل الحلول البديلة عن التحرير الكامل لفلسطين». وهناك تعديل مهم آخر ربما كان موجها على وجه الخصوص الى «الوحدويين العرب» وهو يقول: «ان الشعب العربي

الفلسطيني يؤكد اصالة واستقلالية ثورته الوطنية ويرفض كافة اشكا
التدخل والوصاية والاخضاع» (المادة ٢٨).

اما المادة السادسة، التي أصبحت محط اهتمام الاسرائيليين في السنوا
اللاحقة، فقد عدلت من النص القائل «ان اليهود الذين هم من أص
فلسطيني يعتبرون فلسطينيين شرط ان يلتزموا بالعيش بأمن وسلام
فلسطين» الى النص الاصلي الموضوع عام ١٩٦٤، والقائل ببساطة «
اليهود الذين اقاموا عادة في فلسطين حتى بداية الغزو الصهيوني يعتبرو
فلسطينيين»، من غير اي شروط اخرى، وبقي النص الموضوع للميثاق الوط
عام ١٩٦٨ دون تغيير حتى مطلع ١٩٨٣، والأمل ضئيل بحتمية تعد
مراعاة للرغبات الاسرائيلية والاميركية، ويقضي الميثاق حسب نصوصه ب
«لايجوز تعديل الميثاق الا باغلبية ثلثي مجموع اعضاء المجلس الوط
لمنظمة التحرير الفلسطينية في دورة خاصة تعقد لهذا الغرض».

كذلك، حدد المجلس الوطني الرابع سلطات رئيس اللجنة التنفيذية الت
كان هناك شعور بأن احمد الشقيري اساء استعمالها بحرية، ووسع سلط
المجلس الوطني ذاته[٢٤]. لكنه لم يتمكن في النهاية من حسم صراعات الف
الناشبة داخل صفوفه: بين بقايا الحرس القديم في منظمة التحرير والمنظ
الممثلة في المكتب الدائم، وبين المنظمات اللاحقة والجبهة الشعبية. ولهذ
اعيدت الى السلطة اللجنة التنفيذية السابقة باضافة وجه جديد واحد
الدكتور يوسف الصايغ، الذي اعطي دائرة التخطيط.

على ان استمرار نمو المنظمات الفدائية سرعان ما فرض منطقه الخاص
على التركيبة العليا للمنظمة. فقد شكلت «فتح» مع منظمة «الصاعقة
الموالية لسوريا، (والتي تأسست في اواخر ١٩٦٦)، و«منظمة التحري
مجلساً للتنسيق العسكري في عمان في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٨، و
المجلس الوطني الخامس، المنعقد في القاهرة، في شهر شباط (فبراير) الت
خصص للمنظمات الفدائية ٥٧ مقعدا توزعتها فيما بينها من أصل ٥
مقاعد، كان من الواضح ان «فتح» المخصص لها رسميا ٣٣ مقعدا،
مؤيديها من المندوبين «المستقلين» قادرة على فرض رئيس للمنظمة وهذا
فعلته باختيار القائد الفدائي المربوع القامة، الاصلع الرأس ياسر عرفا

اختير من «فتح» ايضا خالد الحسن، وفاروق القدومي، ومحمد يوسف
النجار، ليكونوا بين الاعضاء الخمسة عشر في اللجنة التنفيذية حيث ترأس
خالد الحسن الدائرة السياسية (وزارة الخارجية).[٢٥]

لم تدخل الجبهة الشعبية، وبعض المنظمات الفدائية الاخرى، دخولا
كاملا الى منظمة التحرير، الا بعد المجلس الوطني السابع في ايار (مايو)
حزيران (يونيو) ١٩٧٠. وكان يدور في الكواليس تمرد في الرتب العليا لجيش
التحرير حتى تلك السنة، اذ احتج عدد من قادة الجيش على تعيين رئيس
جديد للاركان من قبل رئيس اللجنة التنفيذية. لكن المجلس الوطني الخامس
لم يكن «فتح» من السيطرة التامة على المنظمة، فظلت تقودها للسنوات الاربع
عشرة التالية. لذلك، من المفيد ان نعرف بالضبط ما كان يدور في ذهن قادة
«فتح»، الذين كان لحركتهم دوافعها، ومحركاتها الخاصة، في ذلك الوقت،
بصرف النظر عن منظمة التحرير، عندما قرروا اولا «الدخول» الى المنظمة
التي كانوا يحتقرونها قبل عدة اشهر. وهذه هي وجهة نظر صلاح خلف، كما
ابلغها للكاتب المصري لطفي الخولي في اواسط ١٩٦٩:

(كان ممكنا ان نقيم جبهة وطنية ، تكون فيها منظمة التحرير ، فريقا من
الفرقاء لا الاطار الكلي للجبهة الوطنية كما ينص ميثاقها. ثم تدخل فتح الى
الجبهة الوطنية على قدم المساواة مع منظمة التحرير. هذا الاتجاه، لم يكن
يلقى معارضة من «فتح»، بل على العكس من ذلك كنا مستعدين ان نسير فيه
الى النهاية. لكن كان هناك راي آخر يقول ان المنظمة تمثل لاول مرة التزاما
عربياً رسمياً بالشعب العربي الفلسطيني. واعتبار المنظمة قوة خاصة
ومستقلة من شأنه ان يضعف المنظمة ذاتها ويحل هذا الالتزام).[٢٦]

والواقع ان «فتح» بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ كانت تعمل في
اتجاهين منفصلين لاجل ان تكسب هذا العنصر الحيوي «الالتزام العربي
الرسمي»، الى تفسيرها للقضية الفلسطينية. وفيما كان الفتحيون يواصلون
سعيهم للسيطرة على جهاز «منظمة التحرير» من أجل ان يجيروا لانفسهم كل
«الالتزام العربي الرسمي» الذي تمتعت به المنظمة، بحكم تاريخها، ووضعها
القانوني الرسمي، كانوا في الوقت ذاته، يتوجهون بنداءات مباشرة الى الدول
العربية لتوسيع ذلك النوع من الدعم الرسمي الذي قدمته سوريا والجزائر

الى «فتح» لسنوات عديدة.

ويقول صلاح خلف ان ياسر عرفات في الوقت ذاته، كان يتوجه لأول مر
الى الضفة الغربية في اواخر صيف ١٩٦٧ لاختبار المزاج العام هناك، وأرسل
آخرون من قادة «فتح» الى مختلف رؤساء الدول العربية للاتصا
بحكوماتها. وكتب يقول: «ان الملك فيصل، الذي استقبل ابو جهاد الوزير
«جنيف» كان متعاطفاً مع القضية. وقد علم بوجود «فتح» في اوائل الستينا
من زكي اليماني، وزير النفط الحالي، الذي كان على علاقة طيبة مع اح
رفاقنا»[٢٧]. وفي مطلع ١٩٦٨ نجح خالد الحسن، في اقناع الملك فيصل، بفرض
جباية «ضريبة التحرير» من الفلسطينيين العاملين في المملكة، وهي الضريب
التي درت على الحركة الفلسطينية، فيما بعد ما بين ٥٠ و٦٠ مليون ريال
السنة[٢٨]. وذهب فاروق القدومي وصلاح خلف الى ليبيا، وكان الحكم الملك
فيها مازال قائما، ثم غادراها بعد أيام محملين بالتبرعات لـ «فتح» م
الحكومة ومن الافراد. وذهب فاروق القدومي وخالد الحسن الى مصر، حي
كانت شكوك جمال عبد الناصر القديمة بهم ماتزال ماثلة. وقد استقبلهما وز
الخارجية محمود رياض، والصحافي محمد حسنين هيكل، كاتم اسرار جما
عبد الناصر والذي قال لهما: «لا نعرف عنكم سوى القليل. ملف مخابراتنا ع
«العاصفة» فارغ تماماً. ان سركم يحيرنا، وفي التحليل الاخير فان قدرتكم ع
التكتم هي بلاشك مؤشر على جديتكم»[٢٩].

وبعد نجاح الفدائيين في معركة «الكرامة»، قدرت قيادة «فتح» ان الوقت
قد حان لتجديد اتصالاتهم بالحكومات العربية الرئيسية، فعاد فاروق
القدومي وصلاح خلف الى القاهرة حيث اخذهما هيكل لمقابلة جمال عب
الناصر. واستجوب الرئيس المصري الرجلين «الفتحيين»، استجوابا دقي
ليبدد مخاوفه السابقة من ان هذه الحركة التي ينتميان اليها مرتبطة
«الاخوان المسلمين» خصومه القدامى. وبعدما اقتنع وعد بمساعدة «فتح
بالسلاح وبتقديم مرافق للتدريب. لكنه ابلغهما ان مصر ليست في وضع يتي
لها ان تقدم لهم مساعدات مالية واقترح عليهما ان يرجعا الى الملك فيص
للمساعدة في هذا المجال.

ان هذه العلاقة المستجدة مع مصر، قدمت تعزيزا قويا لنفوذ «فتح

المتنامي خلال هذه السنوات، اذ عندما اقتنع جمال عبد الناصر بصدق
نواياهم، قدم لهم مساعدة في عدد من المجالات الرئيسية حيث تعذر ان
يحصلوا على مثلها من سوريا بحكم صداقتهم المستمرة معها، (والسوريون
من جهتهم عندما رأوا «فتح» تنوع مصادر دعمها بهذه الطريقة راحوا
يشددون على دعم رفاقهم البعثيين الفلسطينيين في منظمة «الصاعقة»
الفدائية)، وهكذا شجع جمال عبد الناصر «فتح» على الدخول في «منظمة
التحرير» بعدما كان يمارس تدخله في شؤون المنظمة من وراء الستار، وعبد
الناصر هو أول من قدم عرفات الى السوفيات.

وكما ذهب خليل الوزير الى بكين، في أول زيارة له ضمن وفد جزائري، (ثم
تبعه عرفات في ١٩٦٤ وفي ١٩٦٦)، كذلك سافر عرفات الى موسكو برفقة عبد
الناصر في تموز (يوليو) ١٩٦٨، مستخدما جواز سفر مصريا باسم محسن
امين[٣٠] وفي موسكو قدمه عبد الناصر الى رئيس الوزراء كوسيغين، وزعيم
الحزب الشيوعي بريجنيف، والرئيس بودغورني، ثم عقد عرفات محادثات
مطولة مع كيريل مازوروف، عضو اللجنة المركزية المسؤول عن العلاقات مع
حركات التحرير الوطني، كما عقد محادثات مماثلة مع اثنين من جنرالات
«الجيش الاحمر»[٣١] وتعاظمت هذه العلاقة التي اقيمت بهذا الشكل في
السنوات التالية الى درجة ان منظمة التحرير بقيادة عرفات أعطت صفة
السفير لممثلها الدائم في موسكو عام ١٩٨١.

وهكذا، فان الفترة التي تلت حرب الشرق الاوسط لعام ١٩٦٧، شهدت
تحولا من قبل معظم قادة الحكومات العربية نحو التحالف مع «فتح» - وهو
تحالف كانوا يأملون في استغلاله الى اي قدر يفيد في تدعيم أوضاعهم
السياسية المزعزعة في اقطارهم - لكن كان هناك قائدان عربيان امتعضا علنا
من تصاعد قوة الفدائيين هما الملك حسين ملك الاردن والرئيس اللبناني
شارل حلو. والبلدان كلاهما كانا يستضيفان جاليات فلسطينية كبيرة، كانت
تشكل في لبنان نسبة ١٢ بالمئة من السكان وفي الاردن ما يزيد على النصف.
وقد الهب العمل الفدائي في هذه الجاليات موجة عارمة من الشعور الوطني
الفلسطيني، مما هدد بقلب موازين القوى السياسية في كل من هذين البلدين
الموالين للغرب. يضاف الى ذلك، ان البلدين كليهما لهما حدود طويلة مشتركة

مع اسرائيل مما جعلهما مواقع مغرية للفلسطينيين لكي يضربوا منها الدولة
اليهودية. كما انهما كلاهما كانا يفتقدان اي دفاع تقريبا ضد الثقل الضاغ
لردود الفعل الاسرائيلية.

وفي ١٩٦٨ و١٩٦٩ بدأت القوة المتنامية للفدائيين تصطدم علنا بقوا
امن الدولة في كل من البلدين. ففي الاردن أدت الاستفزازات التي تبين فيم
بعد انها من صنع مجموعة يرعاها القصر تدعى «كتائب النصر»، الى قيا
قوات الحرس الملكي الاردني في ٤ من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨
بقصف مخيمات الوحدات ، وجبل الحسين ، وشنلر للاجئ
الفلسطينيين .[٣٢] وفي لبنان كان التوتر قد بدأ يخيم على علاقات الفدائيي
مع السلطات اللبنانية : فقد اعتقل الفدائي جلال كعوش المنتمي الى « فتح
على يد الجيش اللبناني في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ . وبعد ذل
اصدرت وزارة الدفاع بيانا يقول بصراحة ان جلال كعوش « القى بنفس
من النافذة اثناء استجوابه » . وفي السنة التالية ، القت قوات الام
اللبنانية القبض على ياسر عرفات نفسه ، لكنها اطلقت سراحه بعد ثلا
اسابيع بتدخل من السوريين وهي ، على ما يبدو ، لم تكن تعرف من هو.[٣٣]

وفيما اكتسبت الحركة الفدائية المزيد من القوة الشعبية، والعسكرية،
لبنان في أواخر الستينات، فانها لامست وترا من العطف من قبل المسلمي
واليسار اللبناني، الذين بالاضافة الى تعاطفهم العقائدي مع الفدائيين، كان
لهم اعتراضاتهم المحلية ضد هيمنة الاقلية المسيحية المارونية
المؤسسات، وأجهزة الدولة. وهكذا فان الاصطدامات المتصاعدة بي
الفدائيين، والسلطات اللبنانية في ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩، قد أقحمت الجس
السياسي اللبناني في مسلسل من الازمات المتزايدة في خطورتها. وبعد ف
قصير من قيام الكوماندوس الاسرائيلي بنسف ١٣ طائرة عربية في مط
بيروت، (ردا على خطف طائرة اسرائيلية لشركة «العال» الى الجزائر في كان
الاول «ديسمبر» ١٩٦٨)، اضطر رئيس الوزراء المسلم عبد الله اليافي
الاستقالة مقحما البلاد في ازمة سياسية استمرت فيما عدا فترات قصي
متقطعة حتى الحرب الأهلية في ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦. وبنزول عشرات الالاف
المواطنين اللبنانيين الى الشارع مرارا وتكرارا عام ١٩٦٩ لدعم الفدائ

اضطرت الحكومة والجيش الى التفاهم معهم. ففي ٢ من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩ توصل الجانبان الى ما سمي «اتفاقية القاهرة» بعد محادثات جرت في العاصمة المصرية بين عرفات وقائد الجيش اللبناني اميل البستاني. ومع ان نص الاتفاقية لم ينشر رسميا، فقد ظهر نص غير رسمي في جريدة «النهار» اليومية اللبنانية بتاريخ ٢٠ من نيسان (ابريل) ١٩٧٠ لم يكذب صحته اي من الجانبين .[٣٤] وما فعلته الاتفاقية في الواقع هو تحديد المبادىء التي تسمح السلطات اللبنانية بموجبها للوجود الفدائي وعملياته وتنظيمه .

وكانت «اتفاقية القاهرة»، تقدما عظيما للمدنيين الفلسطينيين المقيمين في لبنان وعددهم ٣٠٠ الف. فقد رفعت اليد الغليظة «للمكتب الثاني اللبناني» عن مخيمات اللاجئين الستة عشر المخصصة رسمياً من قبل «الاونروا» بعدما كان في العقدين الماضيين يمارس سيطرة قاسية على تفاصيل الحياة اليومية في المخيمات. وتم تسليم الأمن اليومي للمخيمات الى قيادة «الكفاح المسلح الفلسطيني»، ولو أنها مازالت تحت السيادة اللبنانية الشاملة. وهكذا اصبحت مخيمات اللاجئين في لبنان في السنوات التي اعقبت ١٩٦٩ قاعدة شعبية اساسية للحركة الفدائية.

ولم يكن ممكنا اقامة مثل هذا الترتيب في الاردن بين الحكومة والفدائيين، إذ بعد نشوة النجاح في «الكرامة» عندما اعلن الملك «سوف نكون كلنا فدائيين»، عادت الى العاهل الاردني مخاوفه من ان تؤدي قوة الفدائيين في الاردن الى اضعاف حكمه .[٣٥] وكان لهذه المخاوف ما يبررها الى حد ما بالنظر الى الوضع السكاني الدقيق في الاردن والى ضعف مبررات وجوده التاريخية ، فالتوسع الكبير في العمل الفدائي بعد ١٩٦٧ ادى الى تضاعف وتعدد المنظمات الفدائية ، إذ سعى كل تنظيم سياسي في العالم العربي ، (باستثناء الحركات الشيوعية التقليدية الرصينة في العالم العربي والتابعة لموسكو) ، الى اقامة منظمته او فئته في الساحة .

وربما لم تقدر «فتح» حق التقدير باعتبارها اكبر واقوى هذه المنظمات. الاخطار الكامنة في تضاعف وتعدد المنظمات «المنافسة». ذلك ان بعض الاعضاء كانوا يميلون بالتأكيد الى الفكرة القائلة بان المطلوب للحركة

الفدائية في تلك المرحلة هو مجرد تكاثر الاعداد بصرف النظر عن هوية الانتماء، وفتح نفسها «تلبست بجرم» إحداث انشقاق جديد واحد على الاقل في الحركة عندما سهلت لمجموعة نايف حواتمه، الخروج من الجبهة الشعبية وتشكيل منظمته الخاصة باسم «الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين»، التي اصبحت تعرف باختصار باسم «الديمقراطية» فقط في مطلع ١٩٦٩. وفي اية حال كانت قيادة «فتح» الاساسية منهمكة في معالجة مشكلاتها التنظيمية الجسيمة، الخاصة بها، في تلك السنين، وفي سياستها الموازية لكسب ورص الاعتراف العربي الرسمي، فلم يكن لديها متسع من الوقت لمعالجة تفاصيل المشاكل الداخلية في الجسم السياسي الفلسطيني عموما، وبالمعنى الواقعي، وغير المتوقع لفكرتها الاساسية القائلة بالكفاح المسلح، والقوة الذاتية الفلسطينية، في اجتذاب المنتسبين في السنوات السابقة.

وكما رأينا في الفصل الثاني، اشتملت ايديولوجية «فتح» الاساسية على تأكيد بعدم التدخل الفلسطيني في الشؤون الداخلية للدول العربية، لكن هذه الفكرة لم تكن تحظى بتأييد منظمات فدائية فلسطينية كثيرة أخرى كان نفوذها يتعاظم في الأردن في أواخر الستينات[٣٦]. فالجبهة الشعبية كانت لاتزال متمسكة بايديولوجيتها العربية الوحدوية المستقاة من أصولها في حركة القوميين العرب، وعلى الرغم من ان الجبهة الديمقراطية ولدت على يد «فتح»، فقد اخذت تدعو بعد ذلك الى اقامة مجالس للعمال والفلاحين، (على غرار مجالس السوفيات في روسيا)، في بعض المناطق الشمالية من الاردن و«الصاعقة»، و«جبهة التحرير العربية»، كانتا ايضا الذراع الفدائي الفلسطيني لكل من جناحي حزب البعث (العربي الوحدوي) في سوريا والعراق على التوالي.. وهكذا دواليك. وجميع هذه المنظمات، التي ترى على اختلافها ان الملك حسين «رجعي» و«عميل للامبريالية الغربية» و«اداة للصهيونية»، لم تكن تعتبر ان المواجهة مع الملك مستحسنة ومرغوبة فقط، بل كانت تعتبرها ايضا لازمة وضرورية من الناحية العقائدية. وبالتالي، ونقيضا مباشرا للايديولوجية التي تمسكت بها «فتح» طويلا في اواخر الستينات وفي النصف الاول من السبعينات، تضاعفت التحديات الفدائية الفلسطينية

سلطة الملك حسين بالسرعة التي انتشرت فيها حواجز الطرق الفلسطينية في شوارع العاصمة.

وفي غضون ذلك كانت ايديولوجية مؤسسي «فتح» تهزل داخل «فتح» نفسها، تدريجيا الى الافكار الواردة مع الاف المتطوعين الجدد في الحركة، ربما تأثر بعضهم بالشعارات الثورية التي اكتسحت الجاليات الفلسطينية في تلك الايام، فكان هذا البعض ميالا الى السير مع الفئات الاكثر «تخريبا» في دعوتها الى تحويل عمان الى «هانوي» فلسطينية للانطلاق منها الى ضرب تل ابيب، «سايغون» الاسرائيلية. ويتذكر خالد الحسن تلك الفترة بقوله:

«بعد «الكرامة» أخذ الناس ينضمون الى «فتح» بالآلاف. فلم تكن نشأتهم وتربيتهم على مبادىء (فتح) مركزة او مكثفة. لقد اضطررنا بعد «الكرامة» الى ان تكون تعبئتنا وتربيتنا الايديولوجية لأهل المخيمات بالجماعات وبالمحاضرات لا بالخلايا: وهناك فرق كبير بين الطريقتين. في الخلية نتعامل مع الفرد، وفي الحالة الثانية نتعامل مع الجماهير. مئة منهم في كل دفعة بحيث لا نستطيع ان تشرح لهم كل شيء. لا وقت لديك لتشرح كل شيء لان اعداد عضو حقيقي يستغرق سنة كاملة. لكنهم جميعا كانوا يمتثلون للقرار. فاذا قلت شيئا أطاعوه. لكننا لم نفعل واظن اننا ارتكبنا خطأ في ذلك». [٣٧]

وربما لم يكن مفاجئا تماماً أن يكون الملك حسين قد قرر ان يقوم بعمل حاسم ضد الخطر الماثل على نظامه من الفدائيين. لكن التراكم الذي ادى الى ازمة ١٩٧٠ في الاردن كان له بعد دولي مهم. فقد جاء في مذكرات الدكتور هنري كيسينجر، مستشار الامن القومي للرئيس ريتشارد نيكسون انه في ٩ من حزيران (يونيو) ١٩٧٠، نجح الملك حسين في احباط محاولة لاغتياله مما حمله على قيادة جيشه بنفسه لكنه «تردد في الانقضاض على الفلسطينيين الذين حكمهم منذ ١٩٦٧ وكان يأمل في اعادة ضمهم الى مملكته». [٣٨] على ان محاولة الاغتيال المذكورة، اتاحت الفرصة لكيسنجر لكي يخطط دورا حاسما للولايات المتحدة في التطورات المستقبلية في الاردن، ففي ٩ من حزيران (يونيو) دعا «مجموعة واشنطن للعمليات الخاصة» المناط بها معالجة الازمات الى اجتماع وكلفت بالعمل خلال الاسبوعين التاليين على اخلاء المدنيين الاميركيين من الاردن واعادة النظر بالخطط الموضوعية لهذا

الأمن ، بالاضافة الى « خطط أخرى غير معلنة للطوارىء »[٣٩] .

وبعد مناوشات متكررة على الارض في الاردن بين رجال الملك حس
والفدائيين اشتد توتر الوضع من جديد في ٦ من أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠
عند خرق اعضاء « الجبهة الشعبية » السيادة الاردنية خرقا مكشو
بخطف طائرات ركاب عالمية الى مدرج صحراوي في الاردن اشتهر فيما ب
باسم « مطار الثورة » . وفي واشنطن ، بعد ثلاثة ايام حرك هنري كيسين
العمليات الخاصة ، ويقول في مذكراته ان مجموعة واشنطن أجازت عن
خطتين متباينتين للطوارىء بهدف التدخل الدولي لفض الازم
الاردنية :الخطة الاولى وقد اعدها كيسينجر بنفسه وتحت اشرافه تق
بتدخل القوات الاميركية فقط لضمان اخلاء وسلامة المدنيين الاميركيين
الاردن ، بينما تتولى اسرائيل ردع اي تحرك سوري او عراقي لمساع
الفدائيين في الاردن ، وتقضي الخطة الثانية التي أعدت تلبية لرغبة معلنة
الرئيس نيكسون ، بابعاد الاسرائيليين عن الموضوع ، والسماح بالتد
العسكري الاميركي المباشر لانقاذ الملك حسين .[٤٠] واستعدادا لأي
هاتين الخطتين ، وفي الوقت ذاته كانذار للسوفيات ، أمر كيسينجر الق
المسلحة الاميركية باتخاذ خطوات منظورة باتجاه درجة أعلى من الاستع
للقتال في اوروبا وفي شرق المتوسط .[٤١]

واخيرا ، كما يقول كيسينجر « في نهاية الاسبوع الثاني من ايل
(سبتمبر) ، سواء بسبب استعداداتنا التي ربما اعطته دفعا نفسانيا
لأنه بلغ نقطة اليأس ، حزم الملك العنيد القصير القامة ، أمره على مواج
كاملة مع الفدائيين[٤٢] وقامت قوات البدو الموالية للملك بالهجوم على موا
الفدائيين وعلى مخيمات اللاجئين في انحاء العاصمة الاردنية عمان .
القوات التي لم تكن موالية ، اي الذين اخذوا جانب الفلسطينيين في الق
الدائر ، ومعظمهم أصله من الضفة الغربية ، فقد أعادت « فتح » تجمي
في لواء « اليرموك » ، الذي لحق بجيش التحرير الفلسطيني . وكان الند
الذي تلقاه هؤلاء في الجيش الاردني الذي يعتبر أحد أفضل الجي
العربية نافعا جدا في تعزيز القدرات العسكرية للفدائيين في السنو
اللاحقة .

وفي ٩ ايلول (سبتمبر) بعثت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير ببرقية عاجلة
الى الملوك والرؤساء العرب المجتمعين في القاهرة في مؤتمر طارىء لبحث
الازمة في الاردن ، جاء فيها : « ان اللجنة المركزية تدعوكم الى تحمل
مسؤولياتكم التاريخية والقومية حتى لا يتحول الاردن الى انقاض بفعل هذه
المؤامرة الدنيئة » .[٤٣] هذا المؤتمر الذي دعي على عجل قاطعه العراق
وسوريا والجزائر نظرا لدعمهم المعلن للفلسطينيين ، كما قاطعه المغرب
المؤيد للملك حسين .[٤٤] واوفدت القمة لجنة مصالحة الى عمان برئاسة
الرئيس السوداني جعفر نميري ، لكن اتفاقيات وقف اطلاق النار المتعاقبة
التي توصلت اليها اللجنة لم تصمد . ذلك ان التصرفات التي مارسها الملك
حسين وكيسينجر والاسرائيليون ، بالاضافة الى ممارسات الجبهة
الشعبية ، قد اججت التوتر الى درجة لم تترك مجالا للتسوية .

كان للعراق في الاردن في ذلك الوقت قوات قوامها ١٧ الف جندي نظامي
منذ حرب ١٩٦٧ . لكن هذه القوات لم تتدخل الى جانب الفلسطينيين في ازمة
ايلول . وسوريا هي الدولة العربية التي فعلت شيئا على الارض لمساعدة
المواقع الفدائية المحاصرة . ويقول الصحافيان مارفن وبرنارد كالب ان
كيسينجر تلقى في ١٨ ايلول (سبتمبر) اول اشارة في واشنطن تفيد بان
الدبابات السورية تعبر الى الاردن من الشمال .[٤٥] والملفت للنظر ان
كيسينجر تلقى هذه الاشارة عن التطور المستجد من السفير الاردني في
واشنطن ومن السفير الاسرائيلي اسحق رابين . وقال الصحافيان : « تحدث
كيسينجر مع رابين على الهاتف عدة مرات في تلك الليلة بحثا خلالها مختلف
نواحي الازمة الناشئة » .[٤٦]

ولما كان كيسنجر ينظر الى الازمة الاردنية في ضوء اهتمامه بالعلاقات بين
الدولتين الكبريين، فقد اجرى عن قصد المزيد من الاستعدادت العسكرية
الاميركية المنظورة في اوروبا والمتوسط كطريقة «لتحذير» السوفيات «لكبح»
جماعتهم السوريين.

وقد دعم الرئيس نيكسون « هذه التحركات العسكرية مع تحذير صارم

للروس لكبح جماح السوريين ، ومع تأكيد خاص للملك حسين بالا يساو
القلق من الاسرائيليين » .[٤٧] ويقول الصحافيان كالب انه في ساعة متاخ
من ليل ٢٠ ايلول (سبتمبر) تلقى كيسينجر رسالة جديدة مستعجلة
السفير رابين : « كان صوت كيسينجر متشنجا . قال ان الاردنيين طلبوا
ان يوصل رسالة مستعجلة : هل يقدم الاسرائيليون للاردن دعما جويا ض
الدبابات السورية المتقدمة » .[٤٨] ولا يسجل كيسينجر انه اوصل ه
الطلب المباشر في تلك المحادثة مع رابين ، بل اكتفى بالقول في كتابه :

« ابلغت رابين المعلومات التي تلقيناها من الاردن دون تحديد المصد
وبعد البحث مع الرئيس ووزير الخارجية ابلغته انه اذا اكد الاستط
الاسرائيلي وجود اجتياح سوري خطير للاردن ، فاننا ننظر بعين الرض
اي هجوم جوي اسرائيلي . ونحن مستعدون لتعويض اي خسائر مد
تنشأ ، كما اننا سنبذل قصارى جهدنا لمنع التدخل السوفياتي » .[٤٩]

وليس معروفا ما داربين السوفيات والسوريين في تلك الساعات من ل
٢٠ و ٢١ من ايلول (سبتمبر). ما هو معروف، او على الاقل ما هو مسجل
قبل كيسنجر، انه في ساعة متأخرة من يوم ٢١ من ايلول (سبتمبر) ا
القائم بالاعمال السوفياتي في واشنطن وزارة الخارجية عن طريق جو
سيسكو، ان السوفيات يفعلون ما في وسعهم للضغط على سوريا لك
تنسحب. وبحلول الظلام في ذلك اليوم ذاته اوقف السوريون دباباتهم
الزاحفة الى الاردن.

وفي اليوم التالي، فيما الجيش الاسرائيلي ووحدات القوة الجوية كا
يواصلون استعدادهم للتدخل في الاردن، دفع الملك حسين بدروعه وقو
الجوية الى المعركة ضد تجمعات الدبابات السورية قرب «اربد» المدي
الاردنية الشمالية. ولما لم يكن للدبابات السورية غطاء جوي اضطرت
نهاية النهار الى التقهقر الى الجانب السوري من الحدود الدولية.
الفلسطينيون، الذين وجهوا على غير جدوى نداء الى الوحدات العراقية
الاردن يوم ١٧ من ايلول (سبتمبر) لنجدتهم، فقد تركوا اخيرا يواجه
مصيرهم لوحدهم. وبعد هزيمتهم في عمان جمع الفدائيون بعض قواتهم له

مهر في التلال والغابات في شمال البلاد، لكن قوات الملك حسين تمكنت في
صيف التالي من مهاجمة ما تبقى من مواقعهم هناك ايضا.

وفي الوقت الذي قامت فيه القوات الملكية «بتنظيف» الاردن كليا من
وجود الفدائي في تموز (يوليو) ١٩٧١، بلغ عدد الذين قتلوا من الفلسطينيين
سكريين ومدنيين ٣٠٠٠ شخص. وتحول عدد من مخيمات اللاجئين في
لاردن الى انقاض بفعل المدفعية الاردنية.

وعلى الصعيد العسكري، وجد الفدائيون انفسهم عاجزين طوال
سنوات الاثنتي عشرة التي تلت عن ادامة اي وجود في ذلك البلد العربي
ذي له اطول حدود مع اسرائيل، وهو البلد العربي الوحيد الذي يشهد دفقا
ن البشر الى الضفة الغربية المحتلة ومنها. وعلى الصعيد السياسي، بقيت
لعلاقات بين الملك حسين وقيادة منظمة التحرير عدائية للسنوات الست
لتالية، الى ان جرت خطوات مبدئية نحو التقارب في مطلع ١٩٧٧ . وكان الملك
حسين في ١٩٧٢ قد شن هجوما سياسيا جديدا ضد منظمة التحرير باعلانه
خطة لانشاء «المملكة العربية المتحدة»، لربط الضفتين الشرقية والغربية من
الاردن بعرشه. واستطاع قادة المنظمة ان يحدوا من فعالية هذا الهجوم
بالنظر الى انهم كانوا مازالوا يتمتعون بالدعم على الصعيد العربي العام،
وبالنظر الى ان اسرائيل لم تظهر اي بادرة بالاستعداد للتخلي عن الضفة
الغربية في كل حال. لكن مما لاشك فيه ان ما اصابهم في الاردن في ١٩٧٠ -
١٩٧١ قد اخر لسنوات عديدة احتمالات نجاحهم في نضالهم على الصعيدين
العسكري والسياسي سواء بسواء.

ولما اتضحت للفلسطينيين ابعاد هزيمتهم في الاردن خلال ١٩٧١، بقيت
هناك اسئلة كثيرة بحاجة الى اجوبة: حول تكتيكاتهم الخاصة
واستراتيجيتهم في الاردن، وتلك المتعلقة باصدقائهم المفترضين. لماذا تخلى
حكم حزب البعث في سوريا عن حلفائه السابقين وتركهم تحت رحمة قوات
الملك حسين ، بعدما كانت سوريا تدعم العمل الفدائي طويلا ، نظريا وعمليا
هل اقنع الروس السوريين بالانسحاب؟ والاهم من ذلك، ماذا منع القوة
الجوية السورية من تقديم غطاء جوي للدبابات السورية التي دخلت الاردن
وعددها ٣٠٠ دبابة ، وهو امر كان يمكن ان يحول دون تشتيتها ؟ .

الاجـوبـة عن السؤال الاخير متداخلة تداخلا شائكا في الصراع الداخلي الدائر في ذلك الوقت داخل « حزب البعث السوري ».[٥٠] ذلك ان وزير الدفاع وقائد القوات الجوية في سوريا في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ هو شخص واحد ـ حافظ الاسد .

ووسـط النقاشات الحادة والاتهامات المتبادلة التي عصفت بحزب البعث السوري في اعقاب المغامرة الاردنية الفاشلة استولى حافظ الاسد على الحكم في دمشق بانقلاب ابيض في ١٦ من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ .[٥١]

إن من الدروس المريرة التي تعلمها الفدائيون الفلسطينيون في الاردن حينئذ ، حقيقة صارخة وواضحة وهي انه ليس بوسعهم الاتكال على اي نظام عربي مهما كان صديقا في الحالات الاخرى فلا تتعدى التـزامات تجاههم ما يرى أهل النظام من أسباب لـ ـولة اكثر الحاحا .

هذا الدرس اقنع المزيد من الفلسطينيين بصحة ووجاهة المعتقدات التي حملها قادة فتح منذ زمن طويل من حيث الحاجة الى حماية استقلالية القرار الفلسطيني من الوقوع في الاتكال على نظام عربي واحد . لكن في بعض النواحي الاخرى كان من شأن النقاش الفلسطيني الداخلي حول اسباب الهزيمة في الاردن ان عمق من الاختلافات القائمة في التحليل داخل الحركة الوطنيـة . وظلت الفئات « المتـطرفة » مثـل الجبهـة الشعبيـة والجبهة الديمقراطية تقول لفترة طويلة بعد ذلك ان الغلطة الرئيسية التي وقع فيها الفدائيون تكمن في عجزهم عن التحالف الصميمي مع « القوات الشعبية » الاردنية ضد الملك ، بينما قال القادة التاريخيون في فتح عكس ذلك ، اي ان المواجهة كلها كان يمكن اجتنابها لو ان الفدائيين راعوا مبدأ عدم التدخل في الشؤون الاردنية الداخلية . وامتد هذا النقاش وتشعب في صفوف منظمة التحرير حتى عندما اقتضت الحاجة قرارا مماثلا ينزايد الحاحه في لبنان في مطلع السبعينات .

وفي السنوات الثلاث التي تلت ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ بدأ كثيرون من المعلقين الغربيين ينظرون الى الفدائيين وقادتهم على انهم ظاهرة ملفتة للنظر لكنها عابرة ، إذ انها بلغت ذروة قصيرة في الاردن في اواخر الستينات لكنها الان أخذت تهوي وتنحدر .

وعلى سبيل المثال كتب جون كولي المراسل العتيق في الشرق الاوسط (ولو انه تحفظ قليلا في رهاناته) يقول : « ان الظروف ضد ياسر عرفات تبدو ماحقة ، ومن المرجح ان يخلفه شبان صغار السن اقل تأثرا بالاستنزاف السياسي في السنوات الماضية .[٥٢] ومما لا ريب فيه ان الحركة الفدائية اصيبت بخسائر فادحة وجسيمة بشريا وعسكريا وسياسيا خلال « ايلول الاسود » والاشهر التي تلتـه . لكن معين الدعم الشعبي الذي لا ينضب والذي اعطي لها في المجتمعات العربية ، الفلسطينية وغير الفلسطينية ، مكنها مع ذلك من ان تصمد للهزيمة في الاردن ، بل ان تعيد تجميع نفسها بسرعة وكفاءة استطاعت معهما ان تضع عرفات على منبر الامم المتحدة بعد اربع سنوات فقط من أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ .

إن الوضع شبه الرسمي الذي اكتسبه الفدائيون على المستوى العربي بحكم استيلائهم على جهاز منظمة التحرير في السنوات التي سبقت ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ ، كان له ايضا ان يلعب دورا في هذا الصدد . فطوال ازمة الاردن وبعدها استطاع عرفات ان يتعامل مع اجهزة الدول العربية بصفته رئيس منظمة التحرير (التي هي من اختراعهم) ، وهذا ما جعله في وضع اقوى للتعامل معهم مما لو كان قائداً فدائيا مهزوما . ولو انه كانت على رأس منظمة التحرير في ذلك الوقت فئة غير متعاطفة مع اهداف الفدائيين ، لكان من السهل في فترة الضعف العسكري للفدائيين ان تتحول المنظمة الى سلاح اخر ضدهم في ايـدي الدوائر العـربية الرسميـة . لكن استمرار الصلة الفدائية بالانظمة العربية عبر منظمة التحرير كان بمثابة صمام أمان نفعهم في تلك الفترة التي استطاعوا خلالها ان يمتصوا ، على الصعيد السياسي على الأقل ، هزائمهم المتلاحقة على ايدي قوات الملك حسين .

لكن القيادات الاساسيـة في فتح ، ولم تكن بعـد قد غيـرت التزامها الاساسي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ، بقيت متضايقة من الوقوع في دور يظهرها بأنها ربيبة الانظمة العربية فحسب ، وهو ما كانت هي ترمي الشقيري به . لذلك حاولوا بعد هزائمهم في الاردن ان يغطوا بناءهم الجديد الدؤوب الصابر للقوات الفدائية في لبنان هذه المرة بطرق لا تقتصر على الاتصالات الرسمية لمنظمة التحرير مع زعماء الدول العربية . كما انهم أجازوا القيام بحـلات ارهابية انتقامية ضد اهداف اسرائيلية

واردنية على مستوى عالمي ، ولو انه من المشكوك فيه جدا ان يكون
كهذا قد اتخذ بالاجماع داخل قيادة فتح او حتى بالاكثرية . ويقول صا
خلف في كتابه ان بروز « منظمة ايلول الاسود » هو رد فعل عفوي محض
قبل القواعد المتشنجة في عدد من المنظمات الفدائية ، ومنها فتح ، و
احداث الأردن .[٥٣] لكن مصادر اخرى ومنها المصادر الاسرائيلية بو
خاص ربطت « ايلول الاسود » بخلف نفسه وباثنين من رفاقه المسؤولين
الأمن في فتح هما محمد داود عوده وعلي حسن سلامه . ففي اعتراف ادلى
عوده وذاع صيته عندما اذيع على شاشات التلفزيون ، وذلك بعدما اعت
الأردنيون في شباط (فبراير) ١٩٧٣ فذكر انه جاء الى الاردن في مه
فدائية ، قال الرجل « انه ليس هناك شيء اسمه ايلول الاسود . ان فتح
التي أعلنت عن عملياتها تحت هذا الاسم حتى لا تظهر وكأنها المنفذ الم
لتلك العمليات »[٥٤] .

وطوال السنتين اللتين اعقبتا صيف ١٩٧١ اخذ جانب كبير من المواج
بين الاسرائيليين والفلسطينيين شكل « حرب الجواسيس » في أوروبا وآس
وحتى في الولايات المتحدة ، وطبعا في الشرق الأوسط . وكانت انجح عم
قامت بها منظمة ايلول الاسود تلك التي قبضت فيها على ١١ رياضي
اسرائيليا اثناء دورة الالعاب الأولمبية في ميونيخ في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٢
وقد قتل احد هؤلاء الرياضيين عندما حاول ان يقاوم معتقليه . أما البق
بالاضافة الى خمسة من اعضاء ايلول الاسود فقد قتلوا في الانفجار
وتبادل النيران عندما حاول البوليس الالماني نصب كمين للفلسطينيين
مطار عسكري بالقرب من ميونيخ . وفور هذه الحادثة شنت القوات المسلح
الاسرائيلية غارات جوية ضد مخيمات اللاجئين والقرى الحدودية في لبنا
ذهب ضحيتها ١٤ قتيلا من المدنيين ، ثم قامت بعد ذلك بغزو بري للمنط
قتل فيه ١٩ جنديا لبنانيا و ٢٥ مدنيا بالاضافة الى عدد غير معروف م
الفدائيين الفلسطينيين[٥٥] .

وذات يوم من عام ١٩٧٢ (وهناك بعض الدلائل التي تشير الى انه كان
عملية ميونيخ مباشرة) قبل ان قيادة فتح قررت وقف التعاطي الذي كا
يقوم به بعض اعضائها بالاشتراك مع اعضاء ايلول الاسود . وقد اعطي
التعليمات اللازمة عبر أجهزة فتح المختلفة . لكن في حالتين من هذه الحالا
رد الفتحيون الذين ائتمنتهم قيادتهم على الاتصال بالحكومات الداعم

لايلول الاسود على تلك التعليمات بالانحياز الفعلي الى الحكومات التي كانوا
مكلفين بالاتصال بها . هذا ما حدث لأحمد عبد الغفار (ابو محمود) مع
ليبيا ، ولصبري البنا (ابو نضال) مع العراق . وعندما ظهر هذا الانحياز الى
العلن أعلنت قيادة فتح حكما بالاعدام على الرجلين كليهما . (في خريف
١٩٧٤ غامر عبد الغفار بالعودة لمقابلة معارفه القدامى في لبنان فاغتيل في
« ظروف غامضة » في بيروت . أما البنا فقد تمكن من اجتناب حكم الاعدام
وبقي يشكل ازعاجا لرفاقه القدامى طوال السنين العشر التالية)[٥٦] .

وفي نيسان (ابريل) ١٩٧٣ نجح الاسرائيليون في عملية كبيرة عندما نزل
الكوماندوس الاسرائيلي ليلا على شواطيء بيروت وانتقل افراده الى شقق
عدد من قادة فتح ومنظمة التحرير فقتلوا كمال عدوان ومحمد يوسف النجار
(المعروف بأبي يوسف الذي كان « وزير خارجية » منظمة التحرير)
بالاضافة الى الشاعر الفلسطيني كمال ناصر الذي كان في ذلك الوقت الناطق
الرسمي بلسان المنظمة . وقتل ضابط مخابرات اسرائيلي في مدريد ، كما قتل
عدد من اعضاء فتح ومؤيديها في بعض العواصم الأوروبية . وقتل غسان
كنفاني الناطق بلسان الجبهة الشعبية ، وهو كاتب وقصصي معروف ،
بتفجير سيارته فقتلت معه لميس ابنة شقيقته . كما ان عددا من المسؤولين في
منظمة التحرير والمنظمات الفدائية اصيبوا بتشوهات كبيرة بفعل انفجار
رسائل ملغومة .

وفيما كان هذا يحدث كانت المنظمات الفدائية تعيد بناء تشكيلاتها
العسكرية في لبنان بناء متأنيا بعد تحطيمها في الأردن . ويبدو ان المخابرات
الاسرائيلية قد انهمكت في « حرب الجواسيس » ضد الفلسطينيين بحيث
انها غفلت في تلك السنوات عن البناء التدريجي للقوة العسكرية للجيوش
النظامية في كل من مصر وسوريا .

وفي ٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ شنت الجيوش المصرية والسورية
هجوما مشتركا ضد القوات الاسرائيلية التي كانت ماتزال بعد ست سنوات
من حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ مرابطة على خطوط وقف اطلاق النار لعام
١٩٦٧ داخل الاراضي الواقعة تحت سيادة هاتين الدولتين . وكانت تلك
الحرب ، في رأي الرئيس المصري أنور السادات على الأقل ، حربا محدودة
لتحريك الجمود الطويل في عملية السلام في الشرق الأوسط .

ويقول خلف ان السادات قد ألمح له ولزميله القدومي في منتصف آب

(اغسطس) انه لا محالة من عمل حربي تقوم به مصر .[٥٧] ثم في ٩ ايلول (سبتمبر) دعا السادات كلا من عرفات والقدومي وخلف الى اجتماع آخر اطلعهم فيه على خطته بالتفصيل مشددا هذه المرة على مرحلة ما بعد الحرب . وقال لهم السادات انه سوف يدعو بنفسه الى عقد مؤتمر للسلام لكنه لم يحدد ان المؤتمر سينعقد في جنيف مكتفيا بتسمية البلدان التي ستمثل فيه . والاسماء التي عرضها السادات كانت هي نفسها التي اشتركت في المؤتمر فعلا عندما انعقد في كانون الأول (ديسمبر) من تلك السنة ، وهي : الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي واسرائيل ومصر وسوريا والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية[٥٨] .

وهكذا استطاع قادة فتح اعداد بعض وحداتهم الخاصة وبعض وحدات جيش التحرير الفلسطيني للمشاركة في الحرب القادمة . ويقول هيكل « ان عددا من ضباط المقاومة الفلسطينية ومعهم ١٢٠ آخرون من مختلف الرتب وصلوا الى القاهرة يوم الاثنين في الأول من تشرين الأول (اكتوبر) للمشاركة في المعركة »[٥٩] . وقد رابط هؤلاء الى جانب القوات الكويتية التي وصلت الى مصر ايضا خلال الحرب في منطقة القناة بالقرب من بحيرة الدفرسوار التي ذاع صيتها . وكتب خلف يقول انه بالاضافة الى ذلك :

«نقل عدد من وحدات جيش التحرير الفلسطينية بطائرات الهليكوبتر الى ما وراء الخطوط الاسرائيلية في اليوم الأول من القتال واستولوا على أربع تلال في القنيطرة في الجولان . ومن جنوب لبنان عبر الفدائيون الى اسرائيل وهاجموا الخطوط الخلفية للجيش الاسرائيلي في الجليل الأعلى . واعتبارا من ٦ تشرين الاول (اكتوبر) اعلن العمال الفلسطينيون في المشارب الاسرائيلية، وعددهم ٧٠ الفا، الاضراب في الضفة الغربية وغزة»[٦٠]

واستعدت وحدات فدائية اخرى قوامها ١٠٠٠ رجل للتحرك الى الاردن حيث كانوا يأملون في العبور الى منطقة جنوب اسرائيل حول الاغوار ، لكن هيكل يقول ان الملك حسين قد رفض السماح لهم بالعبور ، واعرب السادات عندما طلب اليه ان يتدخل لدى الملك حسين في ١١ تشرين الاول (اكتوبر) « عن شكه في ما اذا كان يستطيع ان يفعل شيئا » . وعندما اتضح بعد اسبوع ان اليد الطولى في القتال مالت الى جانب الاسرائيليين رأى السادات ان الوقت قد حان لكي يقوم هؤلاء الفدائيون الألف « باداء بعض المهام

النافعة كالهجوم على وسائل المواصلات الاسرائيلية » . على ان الرئيس المصري لم يستطع الاتصال بالملك حسين اذ كان مساعدو الملك يردون عليه بالقول انه خارج عمان . وعندما نجح السادات أخيرا في مكالمة الملك ماطل العاهل الاردني طويلا بحيث اصبحت المسألة كلها غير ذات موضوع .[٦١]

ففي حرب ١٩٧٣ لم تحقق الجيوش النظامية للدول العربية شيئا يمكن وصفه بانه نصر عسكري واضح ، لكنها قطعا لم تواجه المصير الذي تكهنت به مجلة « فلسطيننا » في مقالاتها قبل ١١ سنة حول اي جهد تقوم به تلك الجيوش . ذلك ان هدفها عندئذ في عام ١٩٧٣ لم يكن « تحرير فلسطين » بل استعادة بعض اراضيها المحتلة فتكسب على الاقل موقعا للمساومة، وهو هدف تفهمه بدرجة او اخرى شخصيات كثيرة في العالم (الا في اسرائيل)

وبمساهمتهم في حرب ١٩٧٣ كان الفلسطينيون يتوخون الافادة من التحركات الديبلوماسية التي اعقبتها . والواقع ان ذلك الهدف لم يكن بعيد المنال في ضوء وهج الثقة العربية بالنفس في نهاية ١٩٧٣ . فالحركة الفدائية قطعت شوطا بعيدا منذ ١٩٦٧ : لقد تنامت بسرعة ، وكسبت اجماعا شعبيا فلسطينيا ، وكسبت ايضا شرعية عربية ، وخرجت محافظة على معظم تحالفاتها العربية بالرغم من تحجيمها في الاردن . بهذا المقدار من الثقة بالنفس انتقل قادة فتح ومنظمة التحرير لمواجهة مرحلة ما بعد الحرب .

الفصل الرابع

الوقوع في الشرك اللبناني "١٩٧٣ - ١٩٧٦"

في ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) اتخذ مجلس الامن الدولي التابع للا
المتحدة اول قرار له يدعو الى وقف اطلاق النار في حرب الشرق الاوسط الر
مضى عليها ١٦ يوما . لكن وحدات اسرائيلية يقودها الجنرال اريبل شارو
واصلت تحركها في الدفرسوار جنوبا على طول الضفة الغربية لقناة السويس
قاطعة خطوط الامدادات الى الجيش الثالث المصري المحاصر على الضف
الشرقية قطعا كاملا خلال يومين . [١]

وفي ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) توجه اثنان من قادة فتح هما صلا
خلف وفاروق القدومي كانا قد بقيا في القاهرة طوال فترة الحرب لمقا
الرئيس السادات في قصر الطاهرة . والسؤال الذي واجههما به الزعي
المصري في ذلك اللقاء بقي هاجسا مخيما فوق قيادة فتح خلال السنوا
الاربع التالية . ويقول خلف : « وقبل ان نجلس سألنا جهارا : والآن ه
توافقون على المشاركة في مؤتمر جنيف للسلام ؟ » [٢] وشعر الرجلان انهم
غير قادرين على اعطائه جوابا قاطعا في تلك اللحظة . وفي اليوم التالي سافر
الى بيروت حيث عقدا اجتماعا موسعا لقيادة فتح لبحث السؤال الذي طرح
السادات عليهما . ويتذكر خلف بقوله :

« لقد جرى نقاش مطول . لقد وضعنا السادات في موقف صعب ، بل
مستحيل . الجميع كانوا متفقين على عدم رفض مبدأ مؤتمر السلام جملة
وتفصيلا: لكنه كان من الحماقة ايضا ان نرد بالايجاب... فلم يكن من
البساطة ان نتعامى عن حقيقة واقعة وهي ان وقف اطلاق النار قد تم على
اساس القرار ٢٤٢ الذي كما سبق ان قلت ينكر على الفلسطينيين ابسط
حقوقهم . فقررنا الا نرد على السؤال سلبا او ايجابا حتى نتلقى دعوة
رسمية ، إذ حينئذ نكون في وضع يمكن معه ان نحدد موقفنا بصورة
واضحة ودقيقة » . [٣]

وبعد اسبوعين ، وبالتحديد يوم ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ، استقبل
السادات ياسر عرفات الذي اوفد الى القاهرة ليشرح الجواب الذي اتخذته
فتح بشق النفس على سؤال الزعيم المصري . وكتب خلف يقول : « وجد
عرفات موقف السادات مفاجئا : فقد كان يبدو بعيدا غير مبال بالقرار الذي
توصلنا اليه . وخرج عرفات بانطباع واضح مفاده ان السادات لم يعد

مهتما بمشاركتنا في مؤتمر جنيف » . [٤]

وما حدث ليغير موقف السادات في غضون ذلك ان الخصم القديم
للفلسطينيين منذ احداث الاردن عام ١٩٧٠ ، الدكتور هنري كيسينجر ، قد
بدأ ديبلوماسيته المكوكية في الشرق الاوسط بعدما تم ترفيعه الى منصب
وزير الخارجية بالاضافة الى كونه مستشار الامن القومي للرئيس نيكسون
الذي كان قد بدأ في طريق الانزلاق في ما سمي بفضيحة ووترغيت . ففي
الايام الستة بين ٦ و ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) نجح كيسينجر في اتمام
اول اتفاقية ثنائية لفك الاشتباك بين القوات المصرية والاسرائيلية .

ورأى الفلسطينيون خلال السنتين التاليتين خطوات كيسينجر الثنائية في
معالجة ازمة الشرق الاوسط تقطع الطريق على فرص عقد مؤتمر سلام
شامل يضم جميع الاطراف كالمؤتمر الذي وعدهم به السادات سابقا . وفي
٣١ ايار (مايو) ١٩٧٤ نجح كيسينجر في حمل المفاوضين الاسرائيليين
والسوريين على توقيع اتفاقية مؤقتة بشأن الجولان توازي في احكامها ما
اتفق عليه بشأن جبهة سيناء . وفي الاول من ايلول (سبتمبر) وقع
المصريون والاسرائيليون اتفاقية ثانية عرفت باتفاقية سيناء رقم ٢ . وادرك
الفلسطينيون بشيء من المفارقة المريرة ان محاصرة الجيش المصري الثالث
الى الشرق من الدفرسوار كانت الضاغط الاقوى لحمل السادات على تسهيل
عملية الخطوة خطوة في المقام الاول ، وهي ثغرة كانت القوات الفلسطينية
المرابطة في تلك المنطقة قد حذرت القيادة المصرية العليا منها يوم ١٢ تشرين
الاول (اكتوبر) « وهو اليوم الذي بدأ فيه رجال شارون يصلون الى منطقة
الدفرسوار . وكتب خلف حول هذا التحذير يقول : « ولم يرسل المسؤولون
المصريون اي تعزيزات للدفاع عن ذلك الموقع الحاسم . » [٥]

ان من السهل وصف هدف كيسينجر الرئيسي خلال حرب الشرق
الاوسط لعام ١٩٦٧ ، وبعدها ، وان كان مرعبا تصوره تنفيذه : انه استغلال
الفرص التي اتاحتها الحرب من اجل ان تحتكر الولايات المتحدة لنفسها
المبادرة الديبلوماسية الخارجية بشأن المشكلة العربي – الاسرائيلية ،
مستثنية السوفيات ، والاوروبيين اذا امكن ذلك ايضا ، من اي دور
ديبلوماسي ذي معنى في المنطقة . وكان عليه في الوقت ذاته ان يتفادى الى حد

ما سلاح النفط الذي شهرته الدول العربية المنتجة للنفط قبيل انتهاء القتال في تشرين الاول (اكتوبر) . أما موقفه من الفلسطينيين خلال كل هذا فهو محاولة « عزلهم »[٦] . وقد نجح وزير الخارجية نجاحا باهرا في تحقيق كافة اهدافه الرئيسية . فقد ابعد اندريه غروميكو وزير الخارجية السوفياتي عن كافة المفاوضات اللاحقة بعدما كان رئيسا مشاركا للدورة القصيرة اليتيمة التي استمرت يوما واحدا لمؤتمر السلام في جنيف هو اليوم الحادي والعشرون من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ . وكذلك ابعد الاوروبيين . وفي ١٨ آذار (مارس) رفعت الدول العربية المنتجة للنفط الحظر النفطي ضد الولايات المتحدة باستثناء ليبيا وسوريا .

ويتضح من مذكرات كيسينجر عن هذه الفترة ان اسفه الوحيد بشأن سياسته في الشرق الاوسط انه لم يتمكن من انتزاع اي تنازل من الاسرائيليين لحساب صديقه القديم في الاردن « الملك العنيد القصير القامة » حسين .[٧] وكانت مشكلة الملك حسين من جهة انه أبعد عن قصد عن المجهود الحربي لمصر وسوريا أو انه ابعد نفسه عنه عامدا متعمدا فلم يكن قادرا على المطالبة بأي من المغانم الدبلوماسية للحرب ، ومن جهة ثانية لم تكن الحكومة الاسرائيلية راغبة في اعطاء اي تنازل اقليمي أو حتى سياسي في الضفة الغربية التي كانت اقطاعا للهاشميين من ١٩٤٨ الى ١٩٦٧ ، كما كانت راغبة بالنسبة لسيناء او حتى لمرتفعات الجولان الاستراتيجية . وقد سجل كيسينجر مرارا وتكرارا (ولو بشكل غير صريح) انه ابلغ الجميع اثناء دبلوماسيته المكوكية ان دوره يقتصر على نقل وتوضيح افكار كل فريق للفريق الاخر لا اقناع الفرقاء ، بأي خطة اميركية المنشأ . على انه لم تنقصه النصيحة الحسنة ، فهو يسجل على سبيل المثال انه ابلغ جماعة من زعماء اليهود الاميركيين في ٨ شباط (فبراير) ١٩٧٥ قوله :

« اذا لم تقم اسرائيل باجراء ترتيب ما مع الملك حسين بشأن الضفة الغربية في غضون ستة أشهر ، فانني اتوقع ان يحصل عرفات على اعتراف دولي فتعم العالم الفوضى .. ولو كنت مستشارا للحكومة الاسرائيلية لقلت

لرئيس الوزراء : « استحلفك بالله ان تفعل شيئا مع الملك حسين وهو بعد قادر على ان يكون احد اللاعبين »[٨] .

لكن الاسرائيليين ما كانوا ليفعلوا شيئا من هذا القبيل لا من اجل الله ولا من اجل كيسينجر . وقد اخطأ كيسينجر اصابة التوقيت الذي حدده بشهرين ونصف الشهر فقط . ذلك ان مؤتمر القمة العربي السابع المنعقد في الرباط بتاريخ ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤ اتخذ قرارا هادئا اكد فيه « حق الشعب الفلسطيني في اقامة سلطة وطنية مستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على اي ارض فلسطينية يتم تحريرها »[٩] . وهكذا اصبح الملك حسين خارج اللعبة الدبلوماسية رسميا بعدما كان يناشد كيسينجر لكي يحصل له على اي تنازل من اسرائيل في الضفة ولو مجرد انسحاب من مدينة أريحا »[١٠] وراحت منظمة التحرير تسعى الى الدخول في اللعبة .

لقد اعدت قيادة فتح منظمة التحرير اعدادا جيدا للدخول في العملية الدبلوماسية التي كانت تتوقع ان تلي قرار القمة العربية في الرباط . ويقول خلف ان فاروق القدومي كان اول من اقترح على رفاقه في اللجنة المركزية لفتح منذ تموز (يوليو) ١٩٦٧ « ان تتخذ موقفا يؤيد انشاء دويلة في الضفة الغربية في حال انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلتها في ذلك الوقت »[١١] . لكن هذا المشروع اعتبر مبالغة في التنازل في حينه فأودع الرف ، وفي السنة التالية اعلنت فتح بدلا من ذلك عن هدفها في انشاء « دولة علمانية ديمقراطية » في فلسطين . على ان القتال الذي وقع في الاردن في ١٩٧٠ – ١٩٧١ كان حافزا على اعادة النظر في الاهداف الفلسطينية مرة اخرى . وفي هذا الصدد يقول خلف :

« بعد مجازر عمان – وخاصة بعد طرد آخر الفدائيين من الاراضي الهاشمية كان واضحا للعيان ان الثورة الفلسطينية لا تستطيع الاعتماد على اي دولة عربية تعطيها ملجأ او قاعدة للعمليات ضد اسرائيل . ولكي نمضي قدما نحو غايتنا في اقامة المجتمع الديمقراطي اللاطائفي لابد لنا من دولة خاصة بنا ولو على شبر واحد من فلسطين »[١٢] .

ويستذكر خالد الحسن ان الحل القائل بانشاء دويلة فلسطينية قد ر
جديا لأول مرة في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣ عندما استقال من ال
التنفيذية لمنظمة التحرير بعد فشل دعوته الى اعادة النظر في الاستراتي
الفلسطينية . ثم في الاسبوع الاول من حرب تشرين (اكتوبر) عقدت ال
المركزية لفتح اجتماعا في بلدة شتورا في شرق لبنان : وفي الاجتماع
الحسن حجته على عدم مشاركة الملك حسين في الحرب بقوله :

« لا دور الان للملك حسين في الضفة الغربية . ولذا يجب ان تك
الضفة لنا وعلينا ان نبدأ الحديث عن دويلة . علينا ان نغير الاستراتي
العملية الرئيسية لا الاهداف .

وبهذه الطريقة تطورت فكرة انشاء دولة فلسطينية مستقلة في الم
المحررة من اسرائيل بعد حرب ٧٣ . إذ اننا اعتقدنا ان الخطر الاكبر
نضالنا هو كيف نستمر اذا ما حدثت تسوية سلمية . وقد كتبت كتابا ص
عن الموضوع .

قلت فيه ان الخطر الاكبر على النضال الفلسطيني سوف يأتي
انتصار عربي لأنه ليس بعد الحرب سوى الهدنة أو السلام الحقيقي .و
حدث ذلك فليس هناك متسع للنضال الفلسطيني . فما هو انسب
لاستمرار النضال ؟

« وقد خرجنا باستنتاج مؤداه ان افضل شيء لنا هو دولة فلسطيني
الضفة الغربية وغزة . فالطريقة الوحيدة التي تؤمن لنا نوعا من حر
الحركة الان أو بعد ١٠ سنوات هي ان نكون على ارضنا . كذلك اخ
بالحسبان انه بالرغم من القيود على استقلالنا في علاقاتنا مع العرب ،
تبين لنا ايضا اننا طالما ليست لنا أرض لنا فاننا نفقد ٩٠ أو ٨٠٪
استقلالنا عندما نعمل في ارض الآخرين » [١٣]

ويقول خلف ان قادة فتح فكروا بعقد دورة للمجلس الوطني الفلسط
بعد حرب اكتوبر (تشرين الاول) مباشرة ، لكنهم انتظروا كي يحصلوا
اجماع من قبل كافة المنظمات الفدائية حول البرنامج الجديد لكي يبد
على اساسه في العملية الديبلوماسية التي تلت الحرب .

وفي مطلع ١٩٧٤ تبنت الجبهة الديمقراطية علنا فكرة ان تدعو منظمة التحرير الى اقامة « سلطة وطنية » فلسطينية ـ وهو التعبير الذي استحدث في هذه المرحلة لوصف الدويلة الفلسطينية ـ تشمل الضفة الغربية وغزة . وقد واجه نايف حواتمه الامين العام للجبهة الديمقراطية الانتقادات الفلسطينية الداخلية لهذا الموقف بخطاب القاه في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٧٤ بمناسبة الذكرى الخامسة لتأسيس الجبهة وقال فيه :

« اننا نقاتل لانهاء الاحتلال ولنقف بثبات ضد الحلول الامبريالية . اننا نقاتل من اجل حق شعبنا في اقامة سلطته الوطنية على ارضه بعد انتهاء الاحتلال .

ان هذه السلطة الوطنية سوف تتيح لجماهيرنا في لبنان وسوريا ان ترسخ وتنظم وتدعم الكفاح للعودة الى وطنها وتشن ايضا حرب تحرير وطني طويلة مهما استغرق ذلك من وقت » [١٤]

وانتهت المفاوضات التي تلت ذلك بين فتح والجبهة الديمقراطية والحركات الفدائية الاخرى الى صياغة برنامج من عشر نقاط تبناه بحذافيره المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر المنعقد في القاهرة في مطلع ١٩٧٤ . ونص اهم فقرات هذا البرنامج حول الموضوع على ما يلي :

« ٢ ـ ان منظمة التحرير الفلسطينية سوف تناضل بكل الوسائل ، وفي طليعتها الكفاح المسلح ، لتحرير الارض الفلسطينية واقامة السيادة الوطنية المستقلة المقاتلة للشعب على كل جزء يتم تحريره من الارض الفلسطينية . وهذا يقتضي خلق المزيد من التحويلات في ميزان القوى لصالح شعبنا وكفاحه » [١٥]

انه حل وسط بكلام آخر : فالجملة الثانية من الفقرة تشير الى ان الظروف لا تعتبر من الناحية الرسمية مؤاتية لهذه الخطوة ، لكن عندما تحين الفرصة يجب اغتنامها .

على ان الحل الوسط المتمثل في هذه الصياغة الكلامية كان هشا بحيث سقط خلال ثلاثة اشهر ونصف الشهر فقط . ففي ٢٦ ايلول (سبتمبر) اعلن جورج حبش استقالة الجبهة الشعبية من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير .

وفي الاسابيع التي تلت ذلك انضمت ثلاث منظمات فدائية اخرى الى الجبه
الشعبية في موقفها المعارض . وشكل هؤلاء معا « جبهة القوى الفلسطيني
الرافضة للحلول الاستسلامية » ـ أو جبهة الرفض [١٦] التي كانت بمثا
معارضة طليقة للجنة التنفيذية في السنوات الاربع التالية .

ان المعارضة التي رفعتها جبهة الرفض ضد مشروع « السلط
الوطنية » مثلت ظاهرة ممتدة الجذور وخاصة في مخيمات اللاجئين ف
المهاجر الفلسطينية التي تشكل القاعدة السياسية التقليدية لفتح . ان ا
هؤلاء اللاجئين القادمين اصلا من القرى والمدن الواقعة داخل حدو
اسرائيل عام ١٩٤٨ ، بدأوا الان يرون حلم العودة يتأجل الى مرحلة لاحق
من العمل الفدائي ، أو حتى قد بدأ يلفه النسيان بهدوء . لكن قادة فت
والجبهة الديمقراطية لم يملوا من طرح وجهة نظرهم في الموضوع مرار
وتكرارا في اجتماعات حاشدة ومناقشات حامية في كافة المهاجر الفلسطينية

وفي غضون ذلك مضت فتح قدما ومعها التيار الرئيسي في منظمة التحر
بمبادرتها الديبلوماسية بعد حرب اكتوبر : ففي نهاية تشرين الاو
(اكتوبر) ١٩٧٤ ترأس عرفات وفدا كبيرا من منظمة التحرير الى القم
العربية في الرباط ، وهناك حصلت المنظمة على تبني الدول العربية لمطلبه
بأن تكون « الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني » على اساس
البرنامج ذي النقاط العشر الذي اقره المجلس الوطني قبيل ذلك . وفي ١٣
تشرين الثاني (نوفمبر) كان عرفات بمساعدة الجامعة العربية في نيويورك
يلقي خطابه امام الجمعية العامة للامم المتحدة . ومما لاشك فيه ان النق
المستمر لمفهوم « السلطة الوطنية » داخل نطاق حركة المقاومة قد نال من
مضمون خطابه هناك : فهو لم يشر من قريب او بعيد الى مشروع « السلط
الوطنية » على منبر الامم المتحدة ، بل اشار بدلا من ذلك الى « حلمي في ان
اعود وشعبي من المنفى الى فلسطين لنعيش هناك في دولة ديمقراطية واحد
يعيش فيها المسيحيون واليهود والمسلمون بعدل ومساواة واخا
وتقدم »[١٧] . وفي تلك الدورة للامم المتحدة حصلت منظمة التحرير عل
صفتها الفريدة كمراقب لدى الهيئة الدولية وهي صفة لازمتها وتمتعت به

طوال السنوات اللاحقة .

قدم رئيس منظمة التحرير الى الهيئة العالمية رئيس جمهورية لبنان
سليمان فرنجيه الذي مضت اربع سنوات على رئاسته ، وهذه خطوة ارتأتها
دول الجامعة العربية نظرا لما تحمل من معان ورموز. ذلك ان للبنان هوية
عربية لا تنفصم، وقرب رئيس لبنان المسيحي من القضية الفلسطينية يؤكد
الطبيعة غير الطائفية لتلك القضية . وما يساوي ذلك في الاهمية ان لبنان قد
اصبح القاعدة الرئيسية للعمل العسكري الفلسطيني ، مما جعل للبنانيين
مصلحة قومية في المساعدة على ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية يخفف عن
بلادهم الاعباء التي تتحملها في هذا السبيل .

إن اعادة بناء القاعدة العسكرية الفلسطينية في لبنان بعد زوالها تقريبا في
الاردن في ١٩٧٠ – ١٩٧١ ، قد فرض ضغوطا وتوترات شديدة على النظام
السياسي السريع العطب في ذلك البلد الصغير في شرق المتوسط .
فالجمهورية اللبنانية بحدودها المعروفة حاليا (من الناحية الرسمية على
الأقل) هي من صنع فرنسا التي كان لها انتداب على لبنان وسوريا من قبل
عصبة الامم منذ اوائل العشرينات الى ما بعد الحرب العالمية الثانية مواز
للانتداب البريطاني على فلسطين وشرق الاردن والعراق . وبقيت الروابط
وثيقة بين لبنان وسوريا الى ما بعد الاستقلال الذي منحه الفرنسيون للبلدين
في اواسط الاربعينات . لكن الفرنسيين اخذوا يدعمون تدريجيا كل ادارة
على حدة في بيروت ودمشق فاعطوا العاصمة اللبنانية السيادة ليس فقط على
المناطق التقليدية في جبل لبنان ، بل ايضا على مناطق واسعة في الداخل كانت
سابقا تحت ادارة دمشق . [١٨] وهكذا زرعت بذور التفرقة الطائفية التي
استشرت في لبنان حتى الثمانينات : فالداخل معظمه مسلم ، والسكان
المسلمون في لبنان الجديد على اختلاف مذاهبهم كانوا يتكاثرون بمعدل اعلى
كثيرا من تكاثر السكان المسيحيين . إلا ان النظام السياسي الذي تركه
الفرنسيون ينطوي على هيمنة مسيحية . وبموجب « الميثاق الوطني »
المتفق عليه في ١٩٤٣ وافق الزعماء الاقوياء للموارنة والمسلمين السنة على ان
تكون رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش في يد اشخاص من الطائفة

المارونية ، وان تكون رئاسة الحكومة ، وهي اقل سلطة من رئاسة الجمهورية ، للمسلمين السنة ، ووزعت مناصب الدولة الأخرى على ب الطوائف غير المحظوظة المشكلة للفسيفساء اللبنانية .

ونظرا لحساسية المشكلة الطائفية في لبنان لم يجر اي احصاء رس هناك منذ ١٩٣٢ ، بل عمدت كل طائفة الى تقديم تصورها الخاص للتطور السكانية عبر السنين منذ ذلك الوقت . وفي الجدول ، ادناه مجموعة الارقام وضعها مصدر خارجي ويعتقد انها قريبة من الصحة عموما وز حتى عشية الحرب الاهلية في ١٩٧٥ ، وفيها يظهر الميزان السكاني اللبنا كما يلي :

الجدول ٢ - الطوائف المسيحية والاسلامية في لبنان عام ١٩٧٥

مسيحيون /	النسبة المئوية	مسلمون /	النسبة المئوية
موارنة	٢٣	سنة	٢٦
روم ارثوذكس	٧	شيعة	٢٧
روم كاثوليك	٥	دروز	٧
طوائف اخرى	٥		
المجموع	٤٠	المجموع	٦٠
(١,٠٢٠,٠٠٠نسمة)		(١,٥٣٠,٠٠٠ نسمة)	

لقد استوعب لبنان عشرات الالاف من اللاجئين الأرمن بعد المجازر التر ضدهم في العقود الأولى من هذا القرن . والارمن مسيحيون متعصب فكان قدومهم الى لبنان دعما للسيادة المسيحية عليه . اما اللاجئ الفلسطينيون الذين وفدوا الى لبنان بعدهم بثلاثين سنة فكانوا مسلمين غالبيتهم، والمسيحيون منهم كانوا من الروم الارثوذكس لا من الموارنة ومجرد وجود الفلسطينيين، مسلمين وارثوذكس على السواء، ادى تعزيز التيار القومي العربي داخل المجتمع اللبناني . ولذلك فرض ج الامن الداخلي الذي يسيطر عليه الموارنة حصارا محكما على مخيم

اللاجئين الفلسطينيين حتى عام ١٩٦٩ عندما انفك ذلك الحصار بفعل تنامي الاماني الفلسطينية وبحكم اتفاقية القاهرة . [٢١]

وطوال السنوات التي اعقبت تلك الاتفاقية كان لبنان مسرحا لحركتين شعبيتين عارمتين ومتداخلتين . فالفلسطينيون الذين بلغ عددهم هناك في ذلك الوقت ٤٠٠ الف نسمة ، [٢٢] كانوا يتقاطرون بالالاف للدخول في الحركة الوطنية الفلسطينية ، فعززوا مؤسساتهم الاجتماعية بالاضافة الى القوة العسكرية للمنظمات الفدائية . وفي ذلك كتب مايكل هادسون من جامعة جورجتاون يقول : « إن المنظمات الفدائية لم تخترق نخبة وطنية بل شكلتها من جديد الى حد بعيد » . [٢٣] وكانت هذه العملية قد ابتدات في الاردن لكن احداث ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ اجهضتها هناك . وفي لبنان استمرت تضرب جذورها كعملية اجتماعية في السنوات ١٩٦٩ ـ ١٩٨٢ .

وفي الوقت ذاته كان نجم المعارضة اللبنانية يرتفع وهي التي كانت دائما خليطا عجيبا من المسلمين التقليديين (سنة وشيعة) ومن المسلمين المتطرفين (يسارا ويمينا) ومن العلمانيين (يسارا ويمينا) والوحدويين العرب من كل صنف والاشتراكيين والعاملين في الحركة الطلابية والنقابيين وبعض الشلل الماركسية المتناثرة . والشيء الوحيد الذي كانت هذه الاشكال المختلفة من المعارضة تجمع عليه ، بالاضافة الى هجومها على الوضع الراهن الذي يهيمن عليه الموارنة ، هو دعم حركة المقاومة الفلسطينية .

ان هذه التطورات اللبنانية الداخلية كانت فرصة مؤاتية لفتح . لكنها شكلت لها معضلة في الوقت ذاته . ذلك ان ايديولوجية فتح منذ انشاء الحركة تؤكد على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية . على ان ايديولوجية التيار الاساسي في فتح كانت تشدد ايضا ودائما على مطالبة الدول العربية بان تستعمل قوات امنها لحماية الحركة الفدائية من ردود الفعل الاسرائيلية باقل تقدير . وفيما تصاعدت العمليات الاسرائيلية ضد اهداف في لبنان واتسع نطاقها من عام ١٩٦٨ وصاعدا ، مما ادى الى وقوع المزيد من المآسي والنكبات على اللبنانيين والفلسطينيين هناك ، فوجد الفلسطينيون ان مطالبهم من السلطات اللبنانية بهذا الصدد تتوافق

ومطالب المعارضة اللبنانية .

وفي رأي الاستاذ الفلسطيني وليد الخالدي ان القيادة الفلسطينية كانت تحركها « ذكريات التجربة الاردنية » . فالمقاومة الفلسطينية لن تواجه بعد اليوم جيشا نظاميا لوحدها . لقد حدثت كارثة الاردن لان الثورة الفلسطينية التزمت بمبادىء للسلوك كابحة للجماهير الاردنية مما خدم السلطات الاردنية فقط فسهل عليها مهمة التصفية . فاذا كانت المياه الاسلامية واليسارية في لبنان تستصرخ السمكة الفلسطينية لن تكون خجولة حيية » .[٢٤]

والواقع ان هذا لا يصح الا على فئة في القيادة الفلسطينية ، وهو بالقطع لا يصح بالنسبة للقادة التاريخيين في فتح . اذ ان الدرس الذي تعلمه هؤلاء في الاردن كان عكس ذلك تماما ، وهو اجتناب الدخول في الشؤون المحلية ورأي خالد الحسن في القتال الذي دار في لبنان عام ١٩٧٥ ـ ٧٦ ، على سبيل المثال ، وكما عبر عنه في ١٩٨٢ هو انه « ليس لنا شأن بهذه الحرب كلها فقد استعمل رجالنا في هذه المشكلة الاجتماعية المحض في لبنان » .[٢٥] وبـ استمرار القتال برزت اكثر فاكثر بلا ريب الخلافات في داخل قيادة فتح حول مسألة الاستراتيجية في لبنان .

والتاريخ الذي يعطى لبداية الحرب الاهلية في لبنان لعام ١٩٧٥ ـ ٧٦ هـ يوم ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٥ ، وهو اليوم الذي قيل فيه ان مسلحين مجهولين فتحوا النار على بيار الجميل رئيس حزب الكتائب الماروني ، فر المسلحون المسيحيون اليمينيون بكمين لحافلة ملأى بالمدنيين الفلسطينيين كانت مارة في الحي المسيحي من بيروت . وما حدث بعد ذلك من صدامات اختلط في نزاعات لبنانية محض كانت دائرة في ذلك الوقت . ومن هنا النزاعات ما كان بين جماعة صغيرة من صيادي الاسماك في موانىء لبنان الجنوبية (ومعظمهم من المسلمين) والرئيس السابق كميل شمعون حليف الجميل والذي اراد من الحكومة ان تمنح حق احتكار صيد الاسماك لشركة يملكها ، ومنها ايضا التذمر المتفجر في مختلف الفئات الاسلامية من الهيمنة المارونية المستمرة على النظام اللبناني .

في الاشهر الاولى من القتال كانت القوات المسلحة الرئيسية الداخلة فيه مقتصرة على ميليشيا حزب الكتائب التي تقاتل ضد وحدات فلسطينية من جبهة الرفض الديمقراطية ومنظمة الصاعقة الفدائية التي تدعمها سوريا . وحاولت فتح من جهتها عدم توريط قواتها باعداد كبيرة في المعارك المتلاحقة التي دارت في ربيع وصيف ١٩٧٥ ، بل سعت بدلا من ذلك الى الحفاظ على قوة وحداتها المقاتلة في المناطق الجنوبية المتاخمة لاسرائيل ، لكنها في الوقت ذاته خصصت موارد كثيرة لتدريب عناصر المعارضة اللبنانية الراغبة في تشكيل او توسيع ميليشياتها . ولم يكن شمعون المعروف بولائه الشديد للغرب قد شكل بعد ميليشيا تذكر لحزبه ، حزب الوطنيين الاحرار . اما الجيش اللبناني الذي يعاني من ضعف مزمن فقد بقي خارج المعمعة بسبب الاعتراض السياسي الذي وضعه رئيس الوزراء السني رشيد كرامي الذي حذر من انقسام الجيش اذا ما انزل الى الساحة في هذا الوقت ـ وهو ما حدث فعلا في ١٩٧٦ .

وطوال ربيع وصيف ١٩٧٥ كانت اتفاقيات وقف اطلاق النار المتلاحقة تخرق بانتظام رتيب ومخيف ، وانقسمت المدن اللبنانية والمناطق الجبلية في الداخل قسمة حاسمة بين مختلف الفرقاء المتحاربين وبدأ يتصاعد تدريجيا نطاق الاشتباكات وحجمها وكذلك الاسلحة المستخدمة فيها .

وفي خلال ذلك الصيف عاد هنري كيسينجر الى مهمته في الشرق الاوسط بعدما نجا من فضيحة ووترغيت واستمر في خدمة الرئيس الاميركي الجديد جيرالد فورد وزيرا للخارجية . وفي الاول من ايلول (سبتمبر) ١٩٧٥ اعلنت البنود الرسمية لاتفاقية سيناء الثانية ، وهي الاتفاقية المؤقتة الثانية بين مصر واسرائيل . وبعد ذلك بأيام ثلاثة وقعت الاتفاقية في جنيف . وبموجب هذه الاتفاقية تعهد المصريون بالامتناع عن استعمال القوة ضد اسرائيل والسماح للبواخر المحملة بالبضائع الى اسرائيل ان تعبر قناة السويس التي اعيد فتحها حديثا ، لقاء انسحاب اسرائيلي آخر من سيناء شمل هذه المرة

مناطق مهمة منها ممرا ميتلا والجدي وحقول النفط في ابو رديس.

ولعل اهم الضمانات التي حصلت عليها اسرائيل في الاتفاقية تلك التي اعطتها الولايات المتحدة في ملحقين منفصلين بقيت بنودهما سرية الى ان سربتها جريدة « نيويورك تايمس » في اواسط ايلول (سبتمبر) . فقد وعدت الولايات المتحدة في الملحق الاول باعطاء اسرائيل ضمانات اقتصادية وعسكرية مختلفة . اما الملحق الثاني الذي اطلق عليه اسم « مذكرة اتفاق بين الولايات المتحدة واسرائيل فيما يختص بانعقاد مؤتمر جنيف » . فكان يتعلق بالفلسطينيين مباشرة . وجاء في البند الثاني من هذه المذكرة :

« ان الولايات المتحدة سوف تتمسك بسياستها الراهنة بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، إذ انها لن تعترف بالمنظمة او تتفاوض معها طالما ان المنظمة لا تعترف بحق اسرائيل في الوجود ولا تقبل قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ . ان حكومة الولايات المتحدة سوف تتشاور تشاورا كاملا مع حكومة اسرائيل وسوف تنسق موقفها واستراتيجيتها معها حول هذه القضية في مؤتمر جنيف للسلام . ومن المفهوم ان مشاركة اي دولة او جماعة او منظمة اضافية في اعمال المؤتمر في اي مرحلة لاحقة تتطلب موافقة جميع الاطراف المشاركة من البداية » .[٢٧]

لقد حدد هذا النص شروطا مسبقة صعبة على اي حوار مستقبلي بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير . بل انه يعني ضمنا ان الولايات المتحدة لم تعد قادرة على التصرف بحرية كوسيط في النزاع العربي ـ الاسرائيلي . واعطى اسرائيل (بالاضافة طبعا الى المشاركين الآخرين في دورة مؤتمر جنيف المنعقدة في شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣) حق النقض (الفيتو) على اي صيغة تقضي بمشاركة منظمة التحرير في المؤتمر عند عودته الى الانعقاد .

اما في لبنان فان عقد اتفاقية سيناء الثانية عمل على زيادة حدة التوتر ويعطي التقرير الذي كتبته لجريدة « دايلي ستار » البيروتية في مطلع تشرين

الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ صورة عن الجو السائد في العاصمة اللبنانية في الاسابيع التي اعقبت توقيع الاتفاقية :

« بنايتان فقط من بين الفنادق والابنية في منطقة الفنادق من بيروت التي كانت مسرحا لقتال عنيف خلال الاسبوع الفائت، بقيتا في ايدي المسلحين يوم الاربعاء .

كان الكتائبيون ما زالوا مسيطرين على « الهوليداي إن » والمرابطون الناصريون كانوا في برج المر ، وبين المبنيين فاصل لا يزيد على ٣٥٠ مترا .

وقد اختير هذان المبنيان على ما يظهر للمساومة نظرا الى ارتفاعهما الشاهق مما يتيح لكل طرف ان يكون مشرفا على المنطقة بأكملها .. في «الهوليداي إن» مسؤول كتائبي لم يذكر اسمه ويعمل كدليل وهو يحمل في يده طوال الوقت قنبلة يدوية باعصاب متوترة . وقد اكد ان حزبه سوف يستمر في احتلال المبنى الى ان يخلي المرابطون برج المر ، « شرط ان نحصل ايضا على ضمانات مؤكدة » .

« وفي رأيه ان هذه الضمانات تشمل عدم بقاء اي غريب مسلح على الارض اللبنانية وقال ان هذا يشمل الفلسطينيين » .[٢٨]

كان الاعضاء العاديون في حزب الكتائب مقتنعين تماما حتى في هذه المرحلة ان معركتهم ليست فقط ضد معارضيهم اللبنانيين ، لكنها ايضا ضد منظمات المقاومة الفلسطينية بالرغم من الموقف الاكثر دبلوماسية الذي كان يتخذه علنا رئيس الحزب بيار الجميل واخرون من زملائه في الجهاز السياسي للحزب في تلك المرحلة .

وفي تلك الاثناء كانت فتح لاتزال تحاول اجتناب التورط الكامل في القتال اللبناني . وقد لخص هذا الموقف في وقت لاحق في الشهر ذاته صلاح خلف الذي كان يومئذ احد كبار المخططين والمنفذين لسياسة فتح في البلد . فقال :

« اننا منفتحون على كل الاطراف . اذ انه من مصلحتنا ان يقف كل لبنان الى جانبنا . لكن ليس من حق احد الان ان يطلب منا ان نكون ملائكة فلا

نميز بين القوات التي تقف معنا وتلك التي تحاول تصفيتنا . واملنا هو في الحوار وعبر الحوار . وهذه اللغة الوحيدة التي يمكن ان تعم كل لبنان »[٣٩] .

على ان الحوار لم يكن سيد الساحة . ذلك ان وقف اطلاق النار الهش خلال تسجيل المشاهد المذكورة انهار بسرعة وعاد القتال الى اشده . وفي مطلع كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٥ تشددت الميليشيات المسيحية في سياستها الرامية الى الطرد بالقوة لسكان احياء المسلمين والفلسطينيين التي بقيت محاصرة داخل ما بدأ يتشكل كمعقل مسيحي صرف الى الشرق والشمال من بيروت . وكان من الطبيعي ان يقاوم هؤلاء السكان حملة التهجير . لكن الميليشيات المسيحية اليمينية كانت تطوقهم بحيث لم تكن المقاومة مجدية . وفي ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ استطاع اليمينيون اقتحام وتفريغ مخيم صغير للاجئين الفلسطينيين المسيحيين في ضبيه الى الشمال من بيروت . وبعد خمسة ايام سقطت الكرنتينا في ايديهم . وهي ضاحية اسلامية فقيرة مكتظة بالسكان تقع بجوار مرفأ بيروت . والاحياء من سكانها البالغ عددهم سابقا ٣٠ الفا طردوا الى بيروت العربية[٤٠] هذان الحدثان ، بالاضافة الى الحصار المحكم الذي فرضه اليمينيون حول ما تبقى من مخيمات للاجئين الفلسطينيين شرق بيروت في تل الزعتر وجسر الباشا ، وهو حصار بدأ ايضا في مطلع كانون الثاني (يناير) ، كان لهما ثلاث تاثيرات على مجرى الاحداث .

ذلك ان سقوط ضبيه وفرض الحصار حول تل الزعتر وجسر الباشا هما اللذان حزما أمر قيادة فتح اخيرا لكي تحول معظم قواتها المقاتلة في لبنان ويبلغ تعدادها الاجمالي حوالي ٨٠٠٠ مقاتل حسني التدريب ، من قواعدها الامامية قرب الحدود الاسرائيلية شمالا للاشتراك في الحرب اللبنانية . وقد شرح خالد الحسن ذلك بقوله : « عندما حاصروا تل الزعتر لم يعد في وسعنا الا الدخول في الحرب »[٤١] ولما كانت مخيمات اللاجئين هي القاعدة

السياسية الرئيسية لفتح ، فان القيادة لم تكن تستطيع تجاهل الخطر الماثل في ان يلقى المخيمان الباقيان مصير مخيم ضبيه ، خاصة وان مخيم تل الزعتر بسكانه الدائمين الذين يتراوح عددهم بين ٥٠ و ٧٠ الفا (بينهم ايضا كثيرون من فقراء الجنوب اللبناني) كان موقعا مهما للحركة الفدائية لذا انضمت التعزيزات التي استقدمتها فتح من الجنوب في ٢٠ كانون الثاني (يناير) الى الحصار الذي ضربه المعارضون اللبنانيون حول معقل كميل شمعون في الدامور الى الجنوب من بيروت مما مكن المحاصرين من اقتحام البلدة . ومن ذلك الوقت حتى صيف ١٩٨٢ ارتبط مصير قوات فتح ارتباطا وثيقا بمصير المعارضين اللبنانيين بصرف النظر عن « الخط الايديولوجي » الذي حددته فتح لنفسها

اما التطور الثاني الذي انطلقت شرارته من سقوط ضبيه والكرنتينا فهو التمرد الذي قاده في ٢١ كانون الثاني (يناير) ملازم مسلم سني في الجيش اللبناني يدعى احمد الخطيب وشمل حوالي الف ضابط وجندي من الجيش اطلقوا على انفسهم اسم « جيش لبنان العربي » . وقد اتهم هؤلاء الجيش الرسمي المؤلف من ١٤ الف عنصر يهيمن على قيادتهم ضباط موارنة . بالتدخل تدخلا غير مشروع الى جانب المقاتلين اليمينيين خلال معارك الكرنتينا والدامور . وفي الحقيقة فقد حاولت طائرات قديمة العهد من طراز « هوكر هنتر » تابعة لسلاح الجو اللبناني ان تفك حصار الدامور بقصف محاصريها . وقد حمل تمرد الخطيب الى القوات المقاتلة التابعة للمقاومة الفلسطينية والمعارضة اللبنانية اسلحة ثقيلة وخبرات عسكرية . كما ان عملية التفكك التي احدثها جيش لبنان العربي داخل الجيش اللبناني استمرت طوال الاشهر التالية يمينا ويسارا حتى اذا حل صيف ١٩٧٦ لم يكن قد بقي في تركيبة الجيش الاصلي سوى القليل .

والتطور الثالث بعد معركة الكرنتينا هو قدوم بعثة رفيعة المستوى من سوريا الى بيروت في ٢١ كانون الثاني (يناير) ضمت وزير الخارجية عبد

الحليم خدام ورئيس الاركان حكمت الشهابي وقائد القوات الجوية ناجي جميل. وقد باشر هؤلاء المبعوثون الان تدخلا رسميا لبلادهم في الحرب الاهلية اللبنانية كان له تأثير حاسم على مجرى الحرب في الاشهر اللاحقة.

لقد ترك حلفاء سوريا سواء في المقاومة الفلسطينية او في المعارضة اللبنانية مسافة ملحوظة بينهم وبين العمليات العسكرية للاطراف الاخرى في هاتين الحركتين منذ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٥ على الاقل (ولو ان قلة منهم فقط استطاعت مقاومة اغراء الغنائم التي يمكن كسبها من خلال المشاركة في المراحل الاخيرة من معركة الدامور) . كان نظام الرئيس السوري حافظ الاسد يمهد الطريق لمبادرة ديبلوماسية في لبنان تمكنه من الظهور بمظهر الحكم النافذ الصارم بين كافة الفرقاء في الصراع اللبناني وقد بدأ خدام ولفيفه هذا الاحتكام اثناء زيارتهم لبيروت في الشهر التالي ولاح لهم النجاح بسرعة مذهلة : ففي ٢٢ كانون الثاني (يناير) اعلن مكتب الرئيس اللبناني سليمان فرنجية عن « حل شامل للمشكلة اللبنانية » اجرى التفاوض بشأنه بين جميع الاطراف عبد الحليم خدام . لكن وقف اطلاق النار الذي رافق هذا الاعلان انهار في اليوم التالي . ومع ذلك ابقى خدام على اتصالاته وبحلول منتصف شباط (فبراير) خيم على البلاد هدوء نسبي اذ ان الرئيس فرنجية اعلن في ذلك اليوم جملة من الاصلاحات السياسية الداخلية المعتدلة (برعاية السوريين) عرفت باسم « برنامج العمل الوطني » .[٣٢]

والمشكلة في هذا البرنامج بعد اعلان تفاصيله التي حاول السوريون تركيبها على بعضها انه لم يرض احدا من الفرقاء اللبنانيين المعنيين بالامر خاصة وان اتخاذ سوريا لنفسها موقفا جديدا كحكم « محايد » قد ازعج كمال جنبلاط الزعيم الغامض الواسع الشعبية للتحالف اليساري اللبناني وهو زعيم درزي اقطاعي تحول الى رائد اشتراكي جمع بين التعلق بالفلسفات الشرقية الباطنية وبين الاهتمام الأبوي بسكان اقطاعيته الجبلية

بالاضافة الى قدر غير قليل من الطموح السياسي العنيد . وقد افصح خلف عن بعض المشكلات المتأتية للفلسطينيين من الخلاف بين جنبلاط والسوريين بقوله :

« ظن جنبلاط ان سوريا قد تخلت مرة ثانية عن الحركة الوطنية (الجناح اليساري في حركة المعارضة اللبنانية) وقد كانت في رأيه قادرة ان تفرض على الاقل جزءا من برنامجها للاصلاح الاداري والاقتصادي والاجتماعي لو ان دمشق دعمت فترة اطول قليلا استراتيجية اليسار العسكرية. اما الرئيس الاسد فقد ادعى من جهته ان استمرار القتال من شأنه ان يصلب الاحزاب اليمينية ويستدعي تدخلا اجنبيا مكروها وخاصة من قبل اسرائيل . وباختصار وجدت المقاومة الفلسطينية نفسها ممزقة بين الحفاظ على علاقاتها الحسنة مع الحليف السوري وبين التزامها الادبي بالوقوف الى جانب اليسار اللبناني » .[٣٣]

كان ذلك معضلة حقيقية وخاصة بالنسبة لفتح . وقد لخصنا في الفصل الثاني الاهمية الاستراتيجية التي يعلقها قادة فتح على ادامة علاقة حسنة مع سوريا . كما ان دعم جنبلاط لقضيتهم كان من الاهمية بمكان لا على المسرح اللبناني وحده . بل ايضا على الساحة العربية الواسعة لكونه قائدا لتنظيم قومي شارك في تأسيسه هو « الجبهة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية » التي كانت تجمع لفيفا عريضا من التنظيمات والشخصيات السياسية حول حركة المقاومة وخصوصا حول فتح . والواقع ان الاستقطاب في معضلة فتح بين القطبين السوري والجنبلاطي كان قويا الى درجة كاد معها ان يشق قيادة فتح عندما تصاعد الصراع في لبنان .

وفيما كان الفلسطينيون حائرين في هذه المشكلة العويصة ، فان الاطراف المعنية على الصعيد اللبناني ، يمينا ويسارا ، لم يتمكنوا من الوصول الى صيغة لتنفيذ برنامج ١٤ شباط (فبراير) . فانتقلت المبادرة على الصعيد اللبناني الى ضابط سني مغمور في الجيش اللبناني يدعى عبد العزيز

الاحدب . كان الاحدب القائد العسكري لمنطقة بيروت . وفي ١١ آذار (مارس) ١٩٧٦ ظهر فجأة على شاشة التلفزيون اللبناني معلنا نفسه « حاكما عسكريا مؤقتا للبلاد كلها داعيا فرنجية الى الاستقالة » .

ولقيت دعوة الاستقالة تأييدا واسعا لدى كثيرين من اللبنانيين الذين كانوا يرون ان الزعيم العشائري الجبلي العجوز القابع في القصر الجمهوري يشكل عقبة حقيقية في طريق المصالحة الوطنية . وفي ١٣ آذار (مارس) وقع ٦٨ نائبا من اصل ٩٩ يشكلون البرلمان اللبناني عريضة تدعو فرنجية الى الاستقالة ، لكن الرئيس تمسك بمنصبه تمسكا عنيدا . ومن الملفت للنظر ان الاحدب لم يتوجه الى محطة التلفزيون برفقة قوة لبنانية رسمية او غير رسمية ، بل برفقة وحدة فلسطينية يقودها مسؤول الامن في فتح علي حسن سلامة (ابو الحسن) . بهذه الاشارة اوما قادة فتح المسؤولون عن السياسة في لبنان انهم اختاروا دعم جنبلاط على طول الخط ، لان جنبلاط هو الذي كان اول من اطلق الدعوة لاستقالة فرنجية حتى قبل ان يقوم الاحدب بانقلابه .

وفي ٢٧ آذار (مارس) توجه جنبلاط الى دمشق حيث عقد اجتماعا مطولا حاسما مع الاسد أصر فيه على استقالة فرنجية كشرط لانهاء القتال . بعد ان اوقف الاسد جميع امدادات الاسلحة الى الحركة الوطنية اللبنانية (تحالف اليسار اللبناني بقيادة جنبلاط) ، ثم اكد موقفه تجاه جنبلاط بارسال قوات سورية قوامها الف جندي الى المصنع ، نقطة الحدود على الطريق الرئيسي بين بيروت ودمشق ، والى دير العشاير على الطريق الرئيسي الذي يستخدمه الفلسطينيون لارسال امداداتهم الى الجنوب اللبناني . وبعد ثلاثة ايام تقدمت وحدات سورية اخرى لاحتلال الممر الاستراتيجي في ظهر البيدر وسط الجبال المشرفة على بيروت . عندها اصبحت الازمة بين السوريين واليسار اللبناني تستدعي موقفا فلسطينيا سريعا . واسرع ياسر عرفات الى دمشق في ١٥ نيسان (ابريل) ليفاوض على تسوية بين الحركة الوطنية والسوريين ومنظمة التحرير . وبموجب الاتفاق تم على الفور ارسال قوات

سورية بلباس جيش التحرير الفلسطيني لترابط على طول « الخط الاخضر » الذي يفصل بين الجانب المسيحي من بيروت والجانب الذي يسيطر عليه الفلسطينيون واليساريون .

ثم تحول الخلاف بين سوريا والحركة الوطنية لفترة قصيرة الى الاقنية السياسية ، اذ وافق السوريون لا على استعجال استقالة فرنجية بل على تقديم موعد انتخاب خلفه من اواخر الصيف الى ايار (مايو) (ذلك ان مدة ولاية فرنجية لست سنوات كانت ستنتهي في ٢٣ ايلول (سبتمبر) . وفي النهاية لم يتنازل عن يوم واحد من مدته الدستورية قبل هذا التاريخ) .

وفي الانتخابات انزل السوريون « مرشحهم » الياس سركيس حاكم البنك المركزي ضد المحامي ريمون اده الذي دعمته الحركة الوطنية في دورة الاقتراع الاولى في مجلس النواب الذي عقد جلسته يوم ٦ ايار (مايو) في مبنى مؤقت على « الخط الاخضر » بحراسة وحدات سورية . ولم يستطع سركيس ان يحضر سوى ٦٣ نائبا من اصل ٦٦ نائبا لابد من حضورهم لتشكيل النصاب القانوني . عندئذ اعلن كميل شمعون تأييده لسركيس بعدما كانت كتلته النيابية غير متخذة اي موقف . وبعد يومين استطاع سركيس أن يؤمن النصاب وفاز بالعدد المطلوب من الاصوات فقط . في ذلك الوقت كان فرنجية قد تحالف علنا مع « الجبهة اللبنانية » اليمينية التي شكلها الكتائبيون والشمعونيون وبقي رافضا بعناد الاستقالة من الرئاسة .

وفور انتخاب سركيس دخلت الى لبنان قوات سورية اضافية : عبر ٢٠٠٠ جندي الى شمال لبنان في ٣١ ايار (مايو) و ٤٠٠٠ جندي الى سهل البقاع في اليوم التالي . وقالت وسائل الاعلام الرسمية في دمشق ان الغاية من تحريك هذه القوات هي « منع تقسيم لبنان » ، وهو ما قال السوريون انه سوف يحصل اذا تركت لجنبلاط حرية كاملة في الحركة . وعندما بدأت

الزحف السوري من البر

القوات السورية تزحف من البقاع باتجاه بيروت وصيدا . شكلت منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية وجيش لبنان العربي قيادة عسكرية موحدة اطلق عليها اسم « القوات المشتركة » كمحاولة لوقف الزحف السوري . وفي ٦ حزيران (يونيو) شنت هذه القيادة اولى عملياتها الرئيسية بالاستيلاء على كافة المكاتب والقواعد العسكرية التابعة لمنظمة والتنظيمات اللبنانية الموالية لسوريا في المناطق التي يسيطر عليها الفلسطينيون والمعارضون اللبنانيون . ونجحت هذه العملية نجاحا باهرا ذلك ان الاعضاء العاديين في تلك التنظيمات كانوا حائرين في تفسير موقف حلفائهم السوريين القائم على توثيق التحالف مع الشمعونيين والكتائب فارتدوا جماعات جماعات للانضمام الى التنظيمات المتجمعة في القيادة المشتركة . وفي اليوم التالي نجحت القوات المشتركة في وقف زحف القوات السورية على بيروت وصيدا معا . ففي صيدا حاول رتل من ١٨ دبابة سورية دخول المدينة من دون تغطية من قوات المشاة .[٣٤] فدمره الفدائيون بكامله في كمين محكم التخطيط بالقاء القنابل اليدوية عليه من الابنية المجاورة . وفي التلال المشرفة على بيروت استطاعت القوات التي حشدتها القيادة المشتركة إيقاف السوريين في صوفر بالرغم من من القصف السوري المركز على المخيمات الفلسطينية في ضواحي بيروت .

واسفرت معارك حزيران (يونيو) عن مراوحة ترجمت فورا الى مساع دبلوماسية . ففي ٢ حزيران (يونيو) وجهت منظمة التحرير طلبا عاجلا لعقد اجتماع لوزراء الخارجية العرب فتم الاجتماع في القاهرة في ٨و٩ حزيران (يونيو) . وقضى الحل الذي تم التوصل اليه بارسال لجنة المصالحة العربية (التي اصبحت دائمة من الان وصاعدا) على ان تدعمها قوة عربية لحفظ السلام تحل محل القوات السورية في الفصل بين المتحاربين . ولم يكن السوريون في موقف يسمح لهم بالاعتراض على ذلك نظرا لان جيوبا صغيرة في قواتهم المتقدمة كانت محاصرة بشكل محرج بالقرب من مطار بيروت

وحالما تيسر لقوة حفظ السلام العربية اخراج هذه الوحدات السورية المحاصرة ، اكد الاسد انه لن يسحب بقية القوات السورية الا بطلب من الرئيس فرنجية . لكن القوات الليبية والسعودية والسودانية التي وصلت الى بيروت للقيام بمهمة حفظ السلام قضت اربعة اشهر في موقف صعب لم يكن فيه سلام تحافظ عليه .

وحتى منتصف حزيران (يونيو) لم تكن القوات السورية حول صوفر وفي البقاع والشمال قد تقدمت كثيرا لا الى الامام ولا الى الوراء . والتحرك الوحيد المهم الذي قامت به خلال الاشهر الثلاثة التالية هو شق طريق جبلي مباشر بين معقل اليمينيين المسيحيين ودمشق . لكن السوريين نجحوا في ضرب حصار محكم حول معقلين مقفلين للفلسطينيين والمعارضة اللبنانية احدهما يمتد من بيروت جنوبا وثانيهما حول طرابلس في الشمال . وفيما عمل السوريون جزءا كبيرا من قوات القيادة المشتركة على محاور هذين المعقلين ، انطلقت الميليشيات اليمينية في بيروت تقتل وتفتك . (في غضون ذلك استفاد الاسرائيليون من الفرص المتاحة بتحركات خاصة في جنوب لبنان . ففي ٢٤ حزيران (يونيو) ذكرت الصحف اللبنانية انه تم فتح نقطة للعبور على الحدود مع اسرائيل وذلك لاول مرة منذ ١٩٤٩ تحت زعم تسهيل مرور المواطنين اللبنانيين الراغبين في زيارة اسرائيل . كان ذلك بداية متواضعة لعملية ادت في الشهور والسنوات التالية الى ترسيخ كتلة مهمة موالية لاسرائيل في جنوب لبنان الذي كان سابقا مجرد ضحية للهجمات الاسرائيلية .) .

بدأت الميليشيات اليمينية هجومها الكبير ضد ثلاثة جيوب فلسطينية وإسلامية بقيت داخل القطاع المسيحي اللبناني الصرف في شرق بيروت يوم ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٧٦ ، وهي : الحي الشيعي الكبير في النبعه ، ومخيما تل الزعتر وجسر الباشا للاجئين الفلسطينيين . فقد سقط جسر الباشا ، وهو مخيم صغير ، في يد الميليشيات يوم ٢٨ حزيران (يونيو) . لكن

النبعه وتل الزعتر صمدا فترة اطول . سقطت النبعه في يد الميليشيات المسيحية يوم ٦ آب (اغسطس) وانحى المدافعون عن هذا الحي باللائمة في هزيمتهم على ارتداد او خيانة الجماعات التابعة لسوريا في وسطه . وخاصة الفئات الشيعية الموالية للامام موسى الصدر . وبعد ستة ايام استسلم الباقون من سكان تل الزعتر وعددهم ٣٠ الفا بعد حصار وحتى ادى الى موت ما يقدر بحوالي ٣٠٠ من الاطفال والولدان عطشا . بالاضافة الى عدد اكبر من الضحايا العسكرية .

كان حصار تل الزعتر ثم سقوطه تجربة دائمة الاثر في الحركة الفدائية لانها جسدت للاجيال الفلسطينية الجديدة ذلك النوع من الرعب الذي خبره اسلافهم على يد جماعات الارغون التي قادها مناحيم بيغن في الاربعينات لكن القتلة هذه المرة . كما في الاردن قبل ست سنوات . كانوا من اخواننا العرب . وفيما اليمينيون اللبنانيون منغمسون في حفلة القتل الاخيرة . وقد قتل فيها ١٥٠٠ من سكان المخيم في يوم اخلاء المخيم وحده . كان جيش نظام عربي «قومي» يقف على رؤوس التلال القريبة مكتوف الايدي ان لم يكن متواطئا بالفعل .[٣٥] وهذا هو المشهد داخل تل الزعتر في اليوم التالي لسقوطه :

« كانت هناك جثث لنساء واطفال وولدان وشيوخ بالاضافة الى جثث رجال في سن القتال . والعديدون منهم الذين حشروا في طرقات المخيم الضيقة والمتعرجة سحقتهم العربات التي مرت من فوقهم . وواحدة من الجثث لم تبق منها سوى القدم تدل على انها من بقايا جسم بشري .

« وكانت هناك مجموعة نساء واطفال من عائلة واحدة فوق بعضهم البعض وسط باحة صخرية صغيرة وقد بقرت بطونهم . وخارج مستشفى المخيم كانت هناك كومة من جثث الشيوخ مكدسة . وامراة واحدة تم وجهها اثار وشم تقليدي ، ورجل كث اللحية وقد اعتراها الشيب . وفي المنطقة كلها كانت رائحة الجثث المتهرئة التي تفوق الوصف تعشش

وتنساب » .[٣٦]

وفي اليوم التالي لسقوط تل الزعتر وجه عرفات نداء عاجلا الى رؤساء الدول العربية لعقد مؤتمر قمة . وكانت الحكومة المصرية منذ شهر حزيران (يونيو) تمد الفلسطينيين في لبنان ببعض الامدادات[٣٧] . ساعية بواسطة الفلسطينيين الى الحد من التوسع الظاهر في دور سوريا الاقليمي . بالاضافة الى التخفيف من حدة الانتقادات الفلسطينية للاتفاقات المتلاحقة التي كانت تعقدها مع اسرائيل على اساس سياسة الخطوة خطوة . لكن بعد نداء عرفات في شهر اب (اغسطس) تباطا المصريون ١٣ يوما قبل اعطاء جوابهم . وكان جوابهم بعد ذلك انه من الافضل تاجيل القمة الى ما بعد انتهاء القتال في لبنان .

ومع ذلك كان لا بد من بذل جهد ديبلوماسي عربي بعدما استوعبت الانظمة العربية هول الاحداث التي جرت في تل الزعتر . بينما عكف جميع الفرقاء في الصراع اللبناني على تعزيز مواقعهم العسكرية على الارض في الاسابيع التي تلت سقوط المخيم لكي يكون لها افضل موقف تفاوضي في الحادثات المقبلة .

وكان الهم الاول لقيادة فتح ايجاد رد مناسب على الهجوم السوري المرتقب من المواقع التي يسيطر عليها السوريون في صوفر ضد مواقعهم في المناطق الجبلية من المتن الاعلى خلف بيروت . والى جانب الاستعدادات السورية لهذا الهجوم راوا ان نظام دمشق يقوم بالمزيد من الخطوات الكشوفة المشجعة على قيام قيادة بديلة للحركة الفلسطينية موالية لسوريا[٣٨] . وتقول مصادر مقربة من قيادة فتح انه في تلك المرحلة قاربت المفضلة المشار اليها في الاختيار بين جنبلاط والسوريين على تمزيق الروابط التي شدت قيادة فتح الى بعضها البعض طوال ١٧ سنة .

ومنذ « انقلاب » الاحدب كان واضحا ان اعضاء القيادة المحبذين للتحالف مع جنبلاط كانت لهم اليد الطولى على الميالين لسوريا في توجيه

سياسة فتح اللبنانية . وقد اعتمدت هذه السياسة الى حد ما على مساعدة خفية من خصوم سوريا العرب مثل مصر والعراق لتعزيز المواجهة مع دمشق . لكن بحلول نهاية آب (اغسطس) بات واضحا لجميع قادة فتح تقريبا ان هذه المساعدة لن تاتي . وكان تباطؤ السادات في رده على نداء عرفات أخر مؤشر على ذلك . وبدأ قادة فتح الذين عارضوا دعم جنبلاط ضد دمشق يستعدون للسيطرة على سياسة الحركة في لبنان .

وفي نهاية ايلول (سبتمبر) شن السوريون هجومهم المرتقب ضد مواقع القوات المشتركة في جبال المتن الاعلى . وخلال ٧٢ ساعة طردوا وحدات القوات المشتركة من جميع التلال المتعرجة مسافة ١٣ ميلا الى الشمال الشرقي من بلدة بحمدون الجبلية، باتجاه جبل صنين . وكانت هذه المواقع الجبلية مفتاح المساومة الرئيسي لدى جنبلاط في مواجهته لليمين اللبناني ثم ابعد القادة العسكريون في فتح الذين قرنوا « بالهزيمة » في ذلك المعقل الجبلي او نقلوا الى مناصب اخرى . وعندما جيء بخليل الوزير نفسه ليشرف على دفاع القوات المشتركة عن المواقع الجبلية المتبقية في صوفر وبحمدون وعاليه ، بدا واضحا ان سياسة جديدة لفتح في لبنان تلوح في الافق . وقد وصف قادة فتح انفسهم هذه السياسة بانها « انسحاب قتالي »[٣٩] : والمقصود بذلك علميا هو ايجاد طريق لفك ارتباط فتح السياسي مع جنبلاط والعودة الى علاقة متوازنة مع دمشق مع الابقاء على اي قدر من حرية الحركة يمكنهم استخلاصه من السوريين .

لكن يبدو ان السوريين حاولوا استغلال الميزة التي كسبوها في الجبل اكثر من اللزوم . فهاجموا بحمدون في ١٣ تشرين الاول (اكتوبر) . وماتت من المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين الا الافادة بذكاء من الموقع الجغرافي للبلدة فنظموا كمائن للدروع السورية المتقدمة مطبقين الدروس التي تعلموها في صيدا وبيروت في حزيران (يونيو) السابق حول مهاجمة الدبابات غير المدعومة بالمشاة . ونجحوا في ايقاف الزحف السوري وايقاف هجوم

اخر في الوقت ذاته شنته الميليشيات الكتائبية المرابطة في الكحالة تحت عاليه على محور بحمدون ـ عاليه .

وهذا ما اتاح لياسر عرفات الوقت الكافي ليبعث بالمزيد من الرسائل الى رؤساء الدول العربية والى ليونيد بريجنيف هذه المرة. ويقول خلف ان عرفات في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) والقتال مستمر في بحمدون ، تمكن من الوصول الى ولي العهد السعودي الامير فهد الذي قال له في نهاية المحادثة بينهما : « سوف اسوي المشكلة . اعطني مهلة ساعات » . وفي اليوم التالي صدر بلاغ رسمي في الرياض يعلن عن « قمة مصغرة » في العاصمة السعودية يوم ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) . وفي اليوم ذاته قطع الرئيس الاسد هجومه واعلن وقف اطلاق النار على جميع الجبهات . ولم يكن لعرفات في تلك الظروف الا وسيلة واحدة للخروج من لبنان هي قبول عرض الرئيس الاسد ان يقدم له طائرة هليكوبتر سورية تنقله الى مطار سوري ومنه الى الرياض على طائرة سعودية . وخلال ٤٨ ساعة تمكن ستة رجال هم الملك خالد (السعودية) والشيخ صباح (الكويت) والرؤساء الاسد والسادات وسركيس وياسر عرفات ، من وضع حد للحرب الاهلية اللبنانية »[٤٠] .

وقد وضع المشاركون في قمة الرياض المصغرة الشروط التالية للتسوية في لبنان : يسري مفعول وقف اطلاق النار اعتبارا من ٢١ تشرين الاول (اكتوبر) . وقوات الامن العربية العاملة في لبنان والمؤلفة من الوحدات السورية بالاضافة الى الوحدات السيئة الحظ التابعة لقوة حفظ السلام العربية السابقة ، يعاد تشكيلها لتكون قوة ردع عربية تتلقى اوامرها من الرئيس اللبناني . ومن المهام التي انيطت بقوة الردع العربية ، تطبيق اتفاقية القاهرة (لعام ١٩٦٩) وملاحقها ... والاشراف على انسحاب العناصر المسلحة الى المواقع التي كانت فيها قبل ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٥ ... والاشراف على جمع كافة الاسلحة الثقيلة بما في ذلك المدافع والهاونات وقاذفات الصواريخ والعربات المدرعة وما الى ذلك » . وشكلت

لجنة من ممثلين عن مصر والسعودية والكويت ، للتنسيق مع رئيس الجمهورية اللبنانية حول المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاقية القاهرة وملاحقها » . ونصت قرارات الرياض على ان منظمة التحرير الفلسطينية « تؤكد احترامها لسيادة لبنان ووحدته وانها لا تنوي التدخل في شؤونه الداخلية ... وبالمقابل فان السلطات الشرعية اللبنانية تضمن وجود وعمل منظمة التحرير في الاراضي اللبنانية ضمن اطار اتفاقية القاهرة وملاحقها »[٤١] .

وبكلام آخر ، فان ما دعت اليه قمة الرياض المصغرة هو العودة الى الوضع الراهن السابق من حيث العلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية على ان يتم ذلك تحت الاشراف المباشر لقوة الردع العربية المشكلة حديثا . لكن المشاركين في اجتماعات الرياض لم يعلموا بان قوة الردع العربية سوف تكون تحت هيمنة الوحدات السورية فيها الا بعدما جاءوا الى القاهرة في الاسبوع التالي ليحصلوا على موافقة القمة العربية الموسعة (القمة الثامنة) على خطة السلام التي وضعوها . وتذرعت حكومات عربية اخرى ممثلة في القاهرة بانه ليس لديها مزيد من القوات تستغني عنها لتشغيلها في قوة الردع العربية ، وربما كان صحيحا ان عددا منها لم تكن راغبة في رؤية جيوشها تغرق في المستنقع اللبناني الخطر . لكن ما برز بوضوح في القاهرة هو الاجماع العام من قبل الدول العربية على دعم دور سوري اكبر في لبنان وفي النهاية لم ينضم الى الوحدات العربية الاخرى التي كانت موجودة في لبنان سوى وحدات رمزية من اليمن الجنوبية ودولة الامارات العربية . انسحبت جميع الوحدات غير السورية من مهمتها في قوة الردع العربية خلال السنتين التاليتين .

لقد مر دور الحكومة السورية في تغيرات عميقة وسريعة خلال الحرب الاهلية اللبنانية وبعدها منتقلا من تحالفها الاصلي مع الفلسطينيين وحركة المعارضة اللبنانية الى التواطؤ ، او حتى التحالف غير الرسمي مع اليمين

اللبناني . وفي الرياض بدا ان هذا التحول الاول في الموقف السوري قد توقف ، وخلال الاشهر التالية اخذ ينقلب بالرغم من دلائل كثيرة على مظاهر المرارة وعدم الثقة التي كانت باقية بين السوريين ومنظمة التحرير بقيادة فتح . ذلك ان الاوضاع الداخلية في لبنان والتطورات السياسية العالمية خارجه طوال ١٩٧٧ عملت على دفع الحكومة السورية وقيادة المنظمة الى تحالفهما السابق . وما ان اشرفت سنة ١٩٧٧ على نهايتها حتى كانا يعملان معا لقيادة المعارضة ضد مبادرة السلام الوحيدة الجانب التي قام بها الرئيس الاسد في الشرق الاوسط .

لكن الاسد على ما يبدو لم يكن ليغفر لكمال جنبلاط . فظل يتهمه بانه عميل اميركي مستور . وفي ١٦ اذار (مارس) ١٩٧٧ اغتيل زعيم الدروز والاشتراكيين في لبنان في ظروف تشير الى تخطيط سوري للاغتيال على مستوى من المستويات . وفقد تحالف احزاب اليسار الذي كان يقوده جنبلاط الكثير من تماسكه وحيويته منذ ذلك اليوم نظرا لما كان عليه الحضور الجنبلاطي من باطنية وحنكة ودراية وخبرة واسعة . في حين ان اليمينيين بالرغم من بعض النزاعات الداخلية المريرة بينهم تمكنوا من زيادة قواتهم العسكرية ونبرة مطالبهم السياسية خلال السنوات التالية . وهكذا فان «التوازن» في لبنان بين اليسار واليمين فات الاسد وقد كان يدعي طوال الحرب ان ذلك من اهدافه الرئيسية . اما هدفه الرئيسي الآخر المعلن هو منع الفلسطينيين من التعاطي بشؤون لبنان الداخلية . لكن بالرغم من المخاوف التي ساورت العديد من قادة فتح فقد اضطروا ان يلعبوا دورا عسكريا وامنيا مستمرا في لبنان في السنوات التي اعقبت ١٩٧٦ لكي يغطوا ما ظهر من شقوق في تحالف الاحزاب اللبنانية المعادية لاسرائيل فور موت جنبلاط.

كانت الاشهر التسعة عشر من الحرب اللبنانية فترة استنزاف مؤلم لقيادة فتح . فقد حاولوا كل ممكن لكي يجتنبوا الانجرار كليا الى المواجهة هناك . لكن الضغط الهائل للاحداث ذاتها جرهم اخيرا الى الصراع . ولو

انهم لم يلقوا بكل ثقلهم ومواردهم في المعركة ضد اليمين اللبناني بعد سقوط ضبيه والكرنتينا وفرض الحصار الاول على تل الزعتر في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ . لكانت هناك ايد كثيرة في المنظمات الفدائية الاخرى تتحين الفرصة لتسلم دفة القيادة منهم في الحركة الوطنية التي عملوا جاهدين لبنائها . ومع ذلك فان قادة فتح ابقوا على خطوط الاتصال مفتوحة مع القيادة الكتائبية ، ولو بشكل سري خجول ، عن طريق الاتصالات المستمرة بين ابو حسن واخرين من فتح من جهة وبين اسكندر الجميل واخرين من المكتب السياسي الكتائبي من جهة ثانية .

كذلك حاول قادة فتح كل ممكن لاجتناب دفعهم الى مقاتلة السوريين . فقد كانت هناك قوى عربية خارجية تتحين اي فرصة للاصطياد في المياه الفلسطينية العكرة واي فرصة لمهاجمة السوريين . ومع ان بعض الناس في فتح كانوا على شيء من الامتنان لوجود عدة مئات من « المتطوعين » العراقيين الذين قدموا الى لبنان عبر مصر في مطلع صيف ١٩٧٦ ليقاتلوا في معارك الاسواق التجارية في بيروت كجزء من جبهة التحرير العربية ،(٤٢) لكن هذا الحضور في الوقت ذاته ذكر قادة فتح ايضا بانه لا يجوز لهم ان يسمحوا لانفسهم بالظهور امام الفلسطينيين في ذلك الوقت وكانهم يواجهون سوريا عن غير قناعة وبغير حماس .

وفي النهاية استقر القادة الاساسيون في فتح على سياسة دقيقة تكاد لا تستبان معالمها . فقد كان لكل واحد من هؤلاء تقويمه الخاص للوضع في لبنان وله ايضا تفضيل خاص لسياسة معينة . لكن بالنظر الى ان عبء المسؤولية الرئيسية كان يقع عليهم بالتناوب ، فان السياسة التي برزت هي التي على الاقل اتاحت للحركة ان تخرج سليمة من التحدي العسكري ومن المطبات السياسية التي تكاثرت خلال تلك الاشهر .

وهكذا كان الاختيار المفضل لخلف في لبنان بصورة عامة هو ترك جميع الخطوط مفتوحة على ان لا يعرض ذلك الى الخطر في النهاية تحالف الفدائيين

مع المعارضة اللبنانية . فعندما كان جنبلاط متحمسا للاندفاع في الجبل وراء « الحل العسكري » ، فان خلف هو الذي قال « ان طريق فلسطين تمر في جونيه » - وجونيه هي معقل اليمينيين وميناؤهم الرئيسي والتي كان جنبلاط يناقش بانه كان من الممكن الاستيلاء عليها لو ان قوات القيادة المشتركة واصلت حملتها في الجبل . وفي تلك المرحلة كان حلفاء خلف مثل نمر صالح (ابو صالح) وابو موسى وابو خالد العملة مسؤولين عن حملة فتح العسكرية في الجبال . وكان عرفات في غضون ذلك مشغولا بلعب دور سياسي وراء الستار حاول فيه منع انقطاع نهائي في الصلة بين جنبلاط والسوريين .

ولما اتضح في الايام الاولى من شهر حزيران (يونيو) ١٩٧٦ ان هذه الوساطة محكومة بالفشل ، غيب عرفات نفسه عن مسرح العمليات في لبنان بالقيام باحدى جولاته المتكررة في دول الخليج ، تاركا خلف يتخذ القرارات الحاسمة حول ما اذا كان ينبغي مقاومة القوات السورية الزاحفة نحو بيروت وصيدا . وكون خلف هو المسؤول ضمن عمليا ان يكون القرار مقاومة السوريين . لكن الهم الرئيسي لعرفات طوال هذه الفترة هو ، كما يبدو ، الحد من النتائج السلبية المحتملة للمواجهة مع سوريا . واستشارة قادة فتح المقيمين خارج لبنان والذين كانوا ينصحون ضد الانجرار الى معركة مع سوريا . وفي مطلع تشرين الاول (اكتوبر) استطاعت هذه الفئة التي تضم الوزير والحسن ان تفرض سياستها كما رأينا سابقا .

وهكذا قدر لقيادة فتح في النهاية ان تخرج من الحرب الاهلية اللبنانية سالمة ، كما ان السواد الاعظم من قواتها المقاتلة لم تخرج سالمة فحسب ، بل انها تمرست ايضا على مختلف اوضاع المعارك . لقد منح مؤتمر القمة العربي في القاهرة سوريا انتدابا واقعيا للسيطرة على المسرح اللبناني ، لكن فتح انتزعت من دمشق قدرا معينا من حرية الحركة ، ولا سيما بحكم سيطرتها على تلك المناطق الجنوبية التي عملت اسرائيل صراحة على استثناء امكانية مرابطة اي قوات سورية فيها . وتصاعدت قوة المساومة

لدى فتح مع السوريين خلال الاشهر التي اعقبت قمتي الرياض والقاهرة عندما بدأ السوريون يدركون حجم المشكلة التي يمكن لليمين اللبناني ان يواجههم بها (بمساعدة غير قليلة من اسرائيل) ، وكذلك العجز الفاضح لليسار اللبناني في غياب جنبلاط .

زد على ذلك ان اجيج الحرب الاهلية اللبنانية جعل فتح في موقف اقوى نسبيا من المنظمات الفدائية الاخرى في منظمة التحرير . فالصاعقة التي كانت تمثل سابقا فرعا فلسطينيا اصليا من البعث بالاضافة الى الاهمية التي اضفتها عليها دمشق اضعفتها نهائيا الارتدادات الجماعية التي وقعت في مطلع حزيران (يونيو) ١٩٧٦ . وعندما اعيد تركيب البنية التحتية للصاعقة من جديد على يد قائدها المعتدل والمتناقض زهير محسن [٤٣] في اعقاب الحرب ، فانها ولدت هذه المرة مصبوبة بقالب سوري خالص . وقد حرص السوريون على حرمان المنظمة المعاد بناؤها من اي قدر ولو محدود من الحرية التنظيمية التي ادت الى احراجهم في ١٩٧٦ . لكن الضحية الفلسطينية الحقيقية للحرب كانت فعلا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، [٤٤] لانها منذ ولادتها كانت اميل الى المثالية منها الى اي موهبة تنظيمية . ومع ان عديدين من اعضائها قاتلوا (واستشهدوا) بشجاعة طوال الحرب ، فقد تفوق قادة فتح على قادتها في المناورة والبراعة بفعل التغير السريع لنحى القتال ، وخاصة قرار « الانسحاب القتالي » من الجبال .

وفي الدورة الثالثة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني الذي التام في القاهرة في شهر آذار (مارس) ١٩٧٧ ، لم يكن بوسع جبهة الرفض التي تشكل الجبهة الشعبية قاعدتها الاساسية ان تبدي سوى معارضة لفظية لسياسة اللجنة التنفيذية التي تسيطر عليها فتح والتي استطاعت ان تدخل في القرارات الرسمية للمجلس ، ان هدف منظمة التحرير الآن هو اقامة « دولة وطنية مستقلة » على اي جزء يتحرر من فلسطين بدلا من الاختباء وراء التعبير السابق المعروف باسم « السلطة الوطنية » .

إن مجرد بقاء الوجود الفلسطيني المسلح كان مسالة بالغة الاهمية بالنسبة

لقيادة الحركة الفدائية ، ولاسيما انها ، خلافا لما كان عليه الحال بعد احداث الاردن في ١٩٧٠ - ٧١ ، ما كانت لتجد قاعدة اخرى بديلة تعمل منها باي قدر من الحرية . فقيادة فتح كانت لاتزال ترى ان وجود حركة فلسطينية طليقة ومسلحة شرط لازم ، وان لم يكن كافيا بعد ، لكي يمارس الفلسطينيون في النهاية حقوقهم السياسية داخل فلسطين التاريخية .

على ان الموقف الاستراتيجي للحركة الفدائية شهد مع ذلك قدرا من الضعف خلال ١٩ شهرا من القتال . فقد قتل المئات من اعضائها وانصارها . وخرج حلفاؤها في المعارضة اللبنانية من الحرب تعصرهم المرارة والاسى ويلفهم الضياع وهم بلا قيادة . كما كسب الاسرائيليون جسورا مهمة من الدعم العلني في المناطق الوسطى والجنوبية من لبنان . اما الحكومة السورية التي ظلت قيادة فتح ، بالرغم من كل شيء ، ترى فيها حليفا استراتيجيا في القتال ضد اسرائيل ، فقد وجدت ان شرعيتها السياسية قد تزعزت في بلادها وعملياتها العسكرية تجري بعيدا عن مرتفعات الجولان . وحتى الهيمنة السورية الفعلية على لبنان والتي تاق اليها حكام دمشق طويلا منذ قيام لبنان الحديث ، تحولت الى قنبلة موقوتة بطيئة النبضات امتصت ما كانت تتمتع به سوريا تقليديا من قوة وحيوية .

حدث كل ذلك في الوقت الذي كان يفترض فيه ان تطلق منظمة التحرير (وسوريا) مبادرة ديبلوماسية قوية للعودة الى جنيف بعد اوهام سياسة الخطوة خطوة التي مارسها كيسينجر في الشرق الاوسط . وبحلول نهاية ١٩٧٦ تبخر زخم عملية السلام الذي عم الشرق الاوسط في السنة التي تلت حرب تشرين الاول (اكتوبر) . فقد اعادت اسرائيل تسليح وتنظيم قواتها المسلحة فاصبحت اقوى من اي يوم مضى ، وظلت سياسة الاستيطان التي مارستها تشق طريقها الى قلب الاراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وكثيرون من الحكام العرب انهمكوا في انفاق الثروة الجديدة التي هبطت عليهم بعد حظر النفط اكثر من انشغالهم بقضية الفلسطينيين .

لقد استطاعت الحركة الفلسطينية ان تبقى على الاقل . وفي الاشهر التي

اعقبت تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦ سعى قادتها الى الرهان على تصور اجماع عربي اعتقدوا انه لاح لهم في الرياض والقاهرة محاولين اعادة توجيه الزخم السياسي العربي نحو عقد مؤتمر السلام للشرق الاوسط حيث كانوا مازالوا يأملون في الحصول على الدولة الفلسطينية المرجوة .

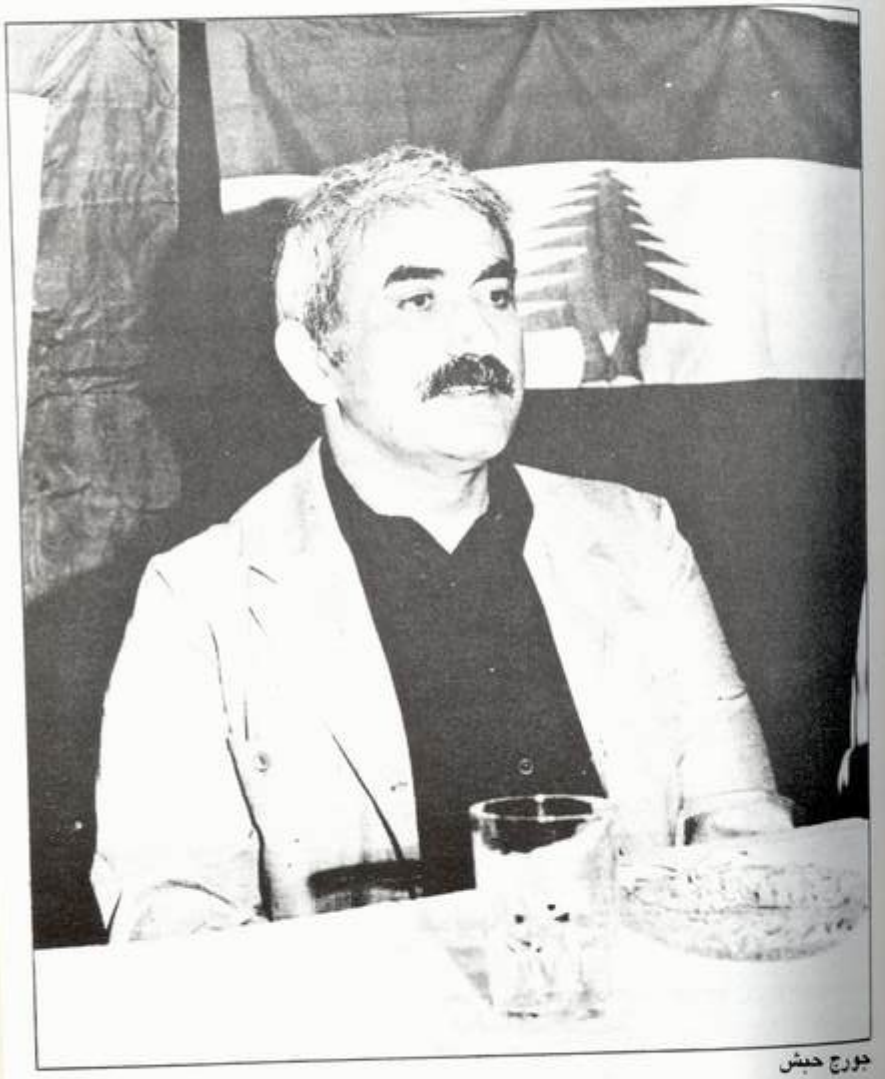

جورج حبش

الفصل الخامس

تضييق الخناق «١٩٧٧ - ١٩٨٠»

اثبتت الحرب اللبنانية خلال ١٩٧٥ ـ ٧٦ انها في النهاية لم تلحق ضررا بالحركة الفدائية الفلسطينية كالذي لحق بها في الاردن خلال ١٩٧٠ ـ ٧١ . وفيما استقبل القادة الفدائيون الآخرون عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في بيروت بالترحاب بعد عودته من القمة العربية في القاهرة في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦ ، كانوا ايضا مرتاحين لأن الحكومات العربية بصورة عامة ، والرئيس اللبناني الجديد الياس سركيس بصورة خاصة ، قد اقروا رسميا تأكيد الالتزام باتفاقية القاهرة المعقودة قبل ثماني سنوات والتي تسمح بالوجود الفدائي في لبنان وتنظمه . ومع ان عرفات قد اخفق في قمة القاهرة في محاولة قام بها في اللحظة الأخيرة للحد من دور الجيش السوري في قوة الردع العربية التي قررت القمة انشاءها للبنان ، الا ان الفدائيين ظلوا يتمتعون بحرية في العمل العسكري والسياسي في قاعدتهم الرئيسية في لبنان اكبر مما كانت الحكومة السورية مستعدة لمنحهم ايام الاقتتال الفلسطيني ـ السوري الصعب في صيف وخريف ١٩٧٦ .

ولعل اهم قرار واجهه قادة فتح في الفترة التي اعقبت وقف اطلاق النار في لبنان هو كيف يمكن على أفضل وجه استغلال حرية المناورة التي مازالوا يتمتعون بها (في لبنان وفي اماكن أخرى) لمتابعة أهدافهم الوطنية التي صرفتهم عنها أشهر القتال التسعة عشر المؤذية . ومما لا ريب فيه ان الحرب اللبنانية كان لها تأثيرها على الميزان السياسي سواء داخل فتح او داخل منظمة التحرير ككل . وبالنظر الى تعقيدات العملية السياسية داخل فتح ، فقد استغرقت هذه التغييرات وقتا ليس بالقصير لتفعل فعلها في النظام الداخلي ، وظلت موضع جدل داخل الحركة طوال السنتين التاليتين . لكن على صعيد منظمة التحرير في إطارها الواسع اتضح منذ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦ ان القتال اللبناني قد أضعف جبهة الرفض كثيرا ، وهي تحالف بين فئات اعضاء في المنظمة انتقدت في ١٩٧٤ تبني المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر للتحرك الديبلوماسي من أجل التسوية . لذا كان من الطبيعي ان يأتي التحرك الاول لقادة فتح والمنظمة بعد قمة القاهرة نحو الاعداد لدورة المجلس الوطني المقبلة لكي يستغلوا هذا التغيير لدعم تفويضهم بالاتجاه الديبلوماسي . وانعقدت الدورة الثالثة عشرة للمجلس

الوطني في موعدها في القاهرة في شهر آذار (مارس) ١٩٧٧ .

على ان وقف اطلاق النار بعد قمتي الرياض والقاهرة لم يحل بأي شكل من الاشكال جميع المشكلات التي واجهت قادة فتح ومنظمة التحرير في لبنان . فقد رأى القادة الفلسطينيون انهم بحاجة ملحة الى ايجاد طريقة جديدة للتفاهم مع القوات السورية التي أصبحت عاملة الآن تحت لواء قوة الردع العربية في جميع انحاء البلاد باستثناء المناطق الواقعة الى جنوب « الخط الأحمر » الذي رسمه الاسرائيليون في جنوب لبنان باعتباره الحد الجنوبي لعمل قوة الردع العربية .[١] وكانت الدلائل الاولى لسياسة اسرائيل الجديدة في لبنان والتي ظهرت في حزيران (يونيو) ١٩٧٦ (انظر الفصل الرابع سابقا) تتلاحق سريعا طوال الاشهر التالية ، بحيث بدا جليا في نهاية تلك السنة ان المواجهة الكبرى التالية للفلسطينيين في لبنان سوف تكون مع اسرائيل لا مع سوريا .

وحتى عندما كان اهتمام معظم الفلسطينيين مازال منصبا على قمتي الرياض والقاهرة ، كان الاسرائيليون وحلفاؤهم المحليون في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦ يتخذون خطوات لاقامة مراكز قوة جديدة في جنوب لبنان . ففي شهر تشرين الاول (اكتوبر) تحركت الميليشيا اللبنانية الموالية لاسرائيل بقيادة سعد حداد ، وهو ضابط لبناني سابق برتبة رائد ، من قرية القليعة الجبلية الفقيرة شمالا لاحتلال ثكنة الجيش في مرجعيون عاصمة القضاء والتي كانت في وقت من الاوقات سوقا داخلية مزدهرة ، وكان سكانها المسيحيون مؤيدين للفلسطينيين تقليديا . وسيطرة حداد على ثكنة مرجعيون مكنته من السيطرة على الطريق الاستراتيجي الذي يمر عبر تلك البلدة بعدما كان لفترة طويلة خط امداد رئيسي للفلسطينيين بين موانىء لبنان الجنوبية وبين قواعد الفدائيين في تلال منطقة العرقوب شرقا [٢] .

وحالما اتضح ان اتفاقيات وقف اطلاق النار برعاية العرب في تشرين الاول (اكتوبر) سوف تصمد الى حد ما في شمال لبنان ووسطه ، لم يأل القادة الفلسطينيون من جهتهم جهدا في محاولة اعادة توزيع قواتهم ومعداتهم للعودة الى مواجهة التحديات الجديدة المتمثلة بعمليات سعد حداد في الجنوب . فمنذ عام ١٩٦٨ اهتمت الوحدات الفدائية الفلسطينية العاملة

في الجنوب اهتماما كبيرا باقامة تحالف وثيق مع السكان هناك ومعظمهم قرويون مسلمون شيعة يعيشون تحت نظام اجتماعي لم يتغير كثيرا من عهود الاقطاع . وقد اثمرت هذه الجهود لسنوات برافد ثابت من الدعم اعطاه الجنوبيون عموما للفلسطينيين. لكن في الوقت ذاته قدر لهؤلاء القرويين الفقراء في الجنوب ان يتحملوا عبء ردود فعل اسرائيل القاسية والمتلاحقة ضد تلك المنطقة منذ ١٩٦٨ . فلما عمدت اسرائيل بدلا من ذلك ، ابتداء من حزيران (يونيو) ١٩٧٦ وصاعدا ، الى مد يد الصداقة الى القرويين ، بدأ بعضهم ينقلب على الفلسطينيين - في البداية تقدم افراد الاقلية المسيحية المارونية الضئيلة في الجنوب ثم تبعهم افراد من الطوائف الاخرى . هذه العملية مقرونة بالتكتيكات القمعية التي انتهجها سعد حداد ، كانت كافية لاطلاق تحول ما شكله القرويون الجنوبيون سابقا من جبهة دعم شبه اجماعي للفدائيين الى انقسام قاتل وقفت فيه قرية ضد قرية والجار ضد الجار .

وهكذا أصبحت المنطقة الواقعة جنوب « الخط الاحمر » الذي رسمه الاسرائيليون خلال الاشهر التي أعقبت النهاية الرسمية للحرب الاهلية اللبنانية ، ساحة نزال مفتوحة بين الاسرائيليين وحلفائهم من جهة ، وبين الفلسطينيين وحلفائهم من جهة ثانية . ولم تكن في تلك المنطقة قوة ردع عربية تسيطر على الوضع ، والجيش اللبناني كان لا يزال ضعيفا نتيجة الانقسامات التي حلت به خلال الحرب الاهلية فلم يستطع حتى التفكير في امكانية التواجد في منطقة متوترة كالجنوب ، وكان وجود الامم المتحدة في جنوب لبنان في تلك المرحلة يقتصر على حفنة من مراكز المراقبة تشرف عليها وحدات من هيئة مراقبي الهدنة التي انشئت في ١٩٤٩ . فالتوترات التي كانت تغلي في جنوب لبنان شكلت انحسارا مستمرا للجهود الديبلوماسية المتعلقة بالشرق الاوسط منذ اواخر ١٩٧٦ وكثيرا ما تداخلت معها وقطعتها .

وكان على الفلسطينيين ايضا ان يواجهوا بعض رواسب النزاعات مع القوات السورية التي تحكم بقية البلاد تحت راية قوة الردع العربية . وعادت المدفعية السورية في اواسط شباط (فبراير) ١٩٧٧ لتقصف من

جديد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بالقرب من بيروت بعد محاولات سورية للدخول الى منطقة الجامعة العربية التي كانت تسيطر عليها قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني منذ اوائل السبعينات . لكن مشكلات كهذه كانت تحل بسرعة عندما تفاقم الوضع في الجنوب وبدا ذلك واضحا لا للفلسطينيين فحسب بل للسوريين كذلك [٣] . وتعين على الفلسطينيين ايضا ان يأخذوا بالحسبان النتائج المحتملة لأي مواجهة مع القوات الموالية لاسرائيل هناك على علاقاتهم التي كانت لا تزال دقيقة وحساسة مع حكم سوري أبعد ما يكون من توطيد نفسه على معركة شاملة ضد الاسرائيليين في لبنان .[٤]

على ان الفلسطينيين ، بالرغم من هذه العوائق ، استطاعوا في الاشهر الاولى من ١٩٧٧ تعزيز وحداتهم في الجنوب الى مستوى القوة التي كانت لهم قبل قرار قيادة فتح في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ ببناء وجودهم العسكري شمالا (بل الى اقوى مما كان في بعض الحالات) .

وطوال ١٩٧٧ أكد قادة منظمة التحرير مرارا وتكرارا استعدادهم للالتزام بجميع نصوص اتفاقية القاهرة بما فيها تلك التي تحد من الوجود العسكري الفلسطيني في جنوب لبنان . لكن الحكم اللبناني برئاسة الياس سركيس كان يعاني من ضعف مزمن ، ولا رجاء للجيش الوطني في ان يصبح من القوة في المستقبل المنظور بحيث يتمكن من فرض حكم القانون سواء على ميليشيات البلاد الثقيلة التسليح والمتمرسة بالقتال ، او على الفدائيين الفلسطينيين . وظل القادة الفلسطينيون ، وقد حزت في نفوسهم المجازر التي ارتكبتها الميليشيات المسيحية اليمينية في تل الزعتر وخشية ان تتكرر في اماكن اخرى ، ينادون بنزع سلاح الميليشيات اللبنانية قبل ان يقوموا هم بتنفيذ بنود اتفاقية القاهرة تنفيذا كاملا . وهذا في اية حال لن يبدأ حتى تكون للحكومة اللبنانية قواتها الخاصة بها والجاهزة في مكانها لتنفيذ التزاماتها هي بموجب اتفاقية القاهرة [٥] . ولما لم يكن اي من هذه الشروط قد توفر في الاشهر والسنوات التي اعقبت قمتي الرياض والقاهرة ، بقيت مسألة تنفيذ اتفاقية القاهرة تظهر على جدول الاعمال الفلسطيني - اللبناني . وعقدت اللجنة الرباعية العربية المنبثقة من القمة اجتماعات

عديدة [٦] ، بعد تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦ ، في محاولة لايجاد صيغة لتنفيذ نصوص اتفاقية وقف اطلاق النار المقررة للبنان في القمة ومنها التأكيد على تنفيذ اتفاقية القاهرة . لكن اللجنة فشلت في تحقيق ذلك نظرا الى استمرار الشكوك بين الفرقاء المتحاربين سابقا في ١٩٧٥ ـ ٧٦ ، والى العنصر الجديد المتمثل بالتدخل الاسرائيلي المتزايد في لبنان .

هذه ، اذا ، بعض الاعتبارات في أذهان ٢٩٣ مندوبا وجدوا طريقهم من لبنان وغيره الى الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في مقر الجامعة العربية على شاطيء النيل في القاهرة والمبني على الطراز الستاليني. وكان مدار النقاش في المجلس، كما في المجلس الذي سبقه قبل ثلاث سنوات ، حول قرار الاتجاه الى التسوية السلمية وافضل الطرق لتحقيقها .

اما الموقف التفاوضي الذي وقفت عنده اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في الفترة التي سبقت مباشرة الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ، فقد لخصه عضو اللجنة فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية للمنظمة (وزارة الخارجية) في مقابلة مع جريدة « الاهرام » المصرية اليومية شبه الرسمية في نهاية شباط (فبراير) ١٩٧٧ ، جاء فيها :

« قلنا اننا نرفض قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، واننا لسنا مستعدين لحضور مؤتمر جنيف على اساس هذين القرارين والسبب في هذا ان القرار ٢٤٢ يعتبر مشكلتنا مشكلة لاجئين لا مشكلة سياسية .. وقد ابلغنا فالدهايم بوضوح موقفنا هذا وهو كما يلي :

١ ـ يجب دعوة منظمة التحرير .
٢ ـ اننا نحضر كوفد مستقل .
٣ ـ اننا نحضر المؤتمر من بدايته .
٤ ـ اننا يجب ان نشارك في جميع أعماله ونشاطاته من دون استثناء .
٥ ـ يجب ان تكون فلسطين موضوعا مستقلا على جدول الاعمال .
٦ ـ اذا قبلنا الدعوة ، فان ذلك سوف يكون على اساس قرار الجمعية العمومية رقم ٣٢٣٦ .

٧ ـ على الدول الكبرى ان تقدم ضمانات جوهرية من أجل اقامة دولة فلسطينية مستقلة في الاراضي التي تنسحب منها اسرائيل .

٨ ـ اننا نعتقد ان الولايات المتحدة تمر على الاقتراحات مرور الكرام ولا تنوي اتخاذ اي اجراء فعلي ، ولسنا نتوقع شيئا من هذه العملية لانها مناورة اميركية .[٧]

لقد أشبع ممثلو الفئات الاساسية في منظمة التحرير درسا ونقاشا مسألة ، ما اذا كان على المجلس الوطني ان يغير هذه السياسة وكيف ، وذلك في الاسابيع التي سبقت دورة المجلس . وقد قال لي ياسر عبد ربه في القاهرة ، وهو شاب يمثل الجبهة الديمقراطية في اللجنة التنفيذية للمنظمة ، ان تلك الاجتماعات التمهيدية التي عقد معظمها في بيروت ، قد ادت الى اتفاق بين فتح والصاعقة المدعومة من سوريا والجبهة الديمقراطية على مواصلة السير في النهج الاساسي ذاته المشار اليه ، وان بعض التجمعات الصغيرة في جبهة الرفض يمكن ان تتبنى هذا الاتفاق ولو ان الجبهة الشعبية قد رفضت دعوة للاشتراك في محادثات بيروت[٨] . وفي النهاية تحقق مضمون ما قاله عبد ربه عندما لم تقدر الجبهة الشعبية على استقطاب اي صوت اخر غير أصواتها الثلاثة عشر في معارضة البرنامج السياسي الذي اقره المجلس .

واستهل هذا البرنامج المؤلف من ١٥ مادة سياسية رئيسية بالشجب العادي للقرار ٢٤٢ . لكن هذه المرة تغيرت دعوة المجلس السابقة الى اقامة «سلطة وطنية مستقلة ومقاتلة » على اي جزء يتحرر من الارض الفلسطينية ، لتصاغ بشكل يقصد منه على وجه التحديد اقامة « دولة وطنية مستقلة على تراب الوطن »[٩] . اما المنطلق الاساسي نحو تسوية سياسية فقد بقي على حاله لم يتغير . ففي أيار (مايو) ١٩٧٧ أجرى قدومي حديثا لمجلة « شؤون فلسطينية » الشهرية الصادرة عن مركز الابحاث الفلسطيني حدد فيه تقريبا النقاط الثمان نفسها المشار اليها سابقا باعتبارها تشكل الدليل السياسي لدبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية .[١٠]

وشهد المجلس الوطني الثالث عشر مناقشتين حاميتين أخريين تركزت احداهما على مسألة اتصالات منظمة التحرير مع الاسرائيليين وغيرهم من اليهود جماعات وافرادا ، بعدما تناهت انباء عن اتصالات بين مبعوثي

المنظمة واعضاء تجمع السلام الاسرائيلي الذي يقوده الجنرال في الاحتياط ماتي بيليد . وفي النهاية نص البرنامج الذي اقره المجلس على ان « المجلس الوطني الفلسطيني يشدد على اهمية العلاقات والتنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية داخل وخارج الوطن المحتل والتي تناضل ضد الصهيونية نظرية وتطبيقا » . لكن يبدو انه تقرر ان مجموعة بيليد لا تستوفي هذا الشرط الاخير [١١] .

أما المناقشة الرئيسية الثانية داخل المجلس فقد اثارت اشجانا عميقة في نفوس كثيرين من المندوبين لأنها تركزت على تحركات ياسر عرفات الاخيرة نحو مصالحة الملك حسين . إذ تواجد الرجلان كلاهما في القاهرة في الايام التي سبقت دورة المجلس الوطني مباشرة لحضور مؤتمر القمة العربي - الافريقي الاول . وقد اغتنما هذه الفرصة لعقد اول لقاء رسمي مسجل بينهما منذ انتصار قوات الحسين على عرفات في معارك الاردن عام ١٩٧٠ - ٧١ . ونقلت وكالة الانباء الفلسطينية « وفا » عن « مصدر مسؤول في الوفد الفلسطيني » الى القمة قوله ان اجتماع عرفات بحسين « تم ضمن اطار العلاقات الوطنية من اجل تنسيق الجهود العربية في هذا المؤتمر »[١٢] . لكن حتى هذه الصياغة المتحفظة للتصريح لا تخفي ضخامة تلك الخطوة التي يعارضها كثيرون من قادة العمل الفلسطيني الذين مازال يحز في نفوسهم سوء المعاملة التي لقوها على أيدي القوات الاردنية .

وفي النهاية لم يأت برنامج المجلس الوطني على اي ذكر للعلاقات مع الاردن ويرى اعضاء الحركة الذين أيدوا التقارب مع الملك حسين ان هذا كان انتصارا نسبيا بالقياس الى ما دعا اليه المجلس السابق علنا من إقامة « نظام وطني ديمقراطي في الاردن » . ومما اكد ان اللجنة التنفيذية الجديدة للمنظمة ، والمنتخبة في المجلس الوطني الثالث عشر ، قد فهمت من ذلك انه تفويض لها بالمضي في مفاتحة الملك حسين بالتقارب ، ما ادلى به القدومي في مقابلته التالية مع « شؤون فلسطينية » عندما قال : « من المؤكد ان العلاقات الحسنة مع الاردن ضرورية لأن الاردن هو عمقنا الاستراتيجي ، ولا يمكننا اقامة دولة فلسطينية مستقلة من غير علاقات حسنة بيننا وبين الاردن »[١٣] .

من الناحية السياسية حقق قادة فتح انتصارا مرموقا في المجلس الوطني الثالث عشر ، وذلك بفصل جميع حلفاء الجبهة الشعبية في جبهة الرفض عن الجبهة الشعبية ، على الاقل من الناحية الرسمية ، واقناعهم بقبول مقاعد على اللائحة الانتخابية للجنة التنفيذية التي تسيطر عليها فتح بشروط سياسية هي أساسا شروط فتح . وقد قلت في تقرير لي في ذلك الوقت :

« لم يخصص اي مقعد للجبهة الشعبية في اللجنة التنفيذية الجديدة للمنظمة والمؤلفة من ١٥ عضوا انتخبهم المجلس الوطني . بينما اعطي مقعد لكل حليف سابق من حلفائها في جبهة الرفض . ويمكن تحديد توزيع مقاعد اللجنة التنفيذية الجديدة على الوجه التالي تقريبا : فتح خمسة مقاعد ، مؤيدو مصر ومؤيدو موسكو الى حد ما ثلاثة مقاعد لكل منهم ، مؤيدو سوريا ومؤيدو العراق مقعدان لكل منهم . واحبطت في اللحظة الاخيرة محاولة قامت بها منظمة الصاعقة الفدائية الموالية لسوريا لزيادة نصيب الموالين لسوريا ، بينما عزز الاعضاء الجدد تمثيل الجانب المؤيد لمصر »[١٤] .

لم يدخل قادة فتح اي تغيير جذري على سياستهم في الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني . وكانت محصلة الدورة هي ما سعى اليه قادة فتح من تعزيز لتفويض اللجنة التنفيذية بمواصلة سياستها الراهنة (وبلورتها اكثر فاكثر) سواء بتفادي المعارضة الداخلية من جبهة الرفض او التأثير الخارجي الذي ارادت الحكومة السورية ان تمارسه داخل الدورة . والثمن السياسي الذي دفعه قادة فتح للحصول على هذه النتيجة هو زيادة روابطهم وارتهانهم لنظام مصري لا يثقون بسياساته الاخيرة تجاه اسرائيل . لكن بما انهم كانوا يعتمدون اعتمادا كبيرا على المصريين لكي يفتحوا لهم باب المشاركة في مفاوضات السلام [١٥] فقد كان هذا الثمن مقبولا لقاء ذلك . فالتحرك نحو المفاوضات السلمية هو المهمة التي نذرت قيادة فتح والمنظمة نفسها لها في الاشهر التي اعقبت دورة المجلس الوطني .

لقد سجل تحول منظمة التحرير الى الديبلوماسية عدة خطوات مهمة الى الامام بين ١٩٧٤ - ١٩٧٧ ، وخاصة عن طريق فتح حوار شبه مباشر مع حكومات اوروبا الغربية وباقامة علاقات مع العديد من دول العالم الثالث . على ان ديبلوماسيي منظمة التحرير ومنهم فاروق القدومي في فتح والمسؤول

عن مجمل الجهود الديبلوماسية للمنظمة خلال هذه الفترة ، كانوا يدركون دائما انه اذا كانت هناك تسوية سلمية للمشكلة الفلسطينية فانها لا تتحقق إلا عندما تستطيع منظمة التحرير التأثير في سياسات الحكومتين الاسرائيلية والاميركية . وفي مطلع ١٩٧٧ حدثت تغييرات في ادارتي هذين البلدين مما كان له تأثير مباشر على آمال قادة فتح ومنظمة التحرير في تحقيق تسوية سلمية . ففي كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ جاء جيمي كارتر الى الرئاسة الاميركية خلفا للرئيس جيرالد فورد ، وبعد اربعة اشهر نجح تحالف الليكود بقيادة زعيم الارغون السابق مناحيم بيغن في الانتخابات ليحل محل التحالف الذي قاده حزب العمل وسيطر فيه على الحكومة الاسرائيلية منذ اقامة الدولة اليهودية قبل ثلاثة عقود من الزمن .

ومنذ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٥ تجمدت الديبلوماسية الاميركية في الشرق الاوسط بحكم الالتزام الذي قطعه وزير الخارجية كيسينجر للاسرائيليين بان الحكومة الاميركية لن تفاوض منظمة التحرير الفلسطينية « ما دامت المنظمة لا تعترف بحق اسرائيل في الوجود ولا تقبل قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ » [١٦] . ولمجرد ان غادر كيسينجر وزارة الخارجية في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ ، حدث شيء من الاهتمام في اوساط الديبلوماسية الفلسطينية . ذلك انه بعد انتخاب جيمي كارتر رئيسا لاميركا مباشرة في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) السابق ، كان الرئيس المنتخب لا يزال شخصا مجهولا بالنسبة لقادة منظمة التحرير كما بالنسبة لكثيرين من الاميركيين . وقد انتعشت امال قادة فتح والمنظمة عندما ايقنوا ان ولاية كيسينجر في وزارة الخارجية سوف تنتهي قريبا ، ثم زيادة على ذلك ، عندما علموا بأن الديبلوماسي العريق سيروس فانس سوف يكون خليفته .

ويقول وليام كوانت الخبير في شؤون الشرق الاوسط والذي كان له منصب في مجلس الامن القومي في عهد كارتر ، ان اعضاء ادارة الرئيس فورد الراحلة أعدوا اوراقا حول الموقف في الشرق الاوسط للادارة القادمة التي راجعت جميع الخيارات المتاحة لاعادة عقد مؤتمر جنيف بما في ذلك فكرة ادخال الفلسطينيين في وفد عربي موحد . واضاف يقول ان النجاح الانتخابي لمناحيم بيغن في اسرائيل في ربيع ١٩٧٧ اعاق الكثير من خطط

الادارة الجديدة ، لكن الجهود استمرت عبر الاقنية السعودية والمصرية والسورية للوصل الى « بيان مقبول » تعلنه منظمة التحرير الفلسطينية ويمكن تفسيره على انه يلبي الشروط اللازمة لمباشرة الحوار الاميركي - الفلسطيني .[١٧]

وفي ١٦ آذار (مارس) ١٩٧٧ أطلق كارتر تصريحا في مدينة كلينتون بولاية ماسا شوستس بدا وكأنه يشكل منطلقا جديدا في التفكير الاميركي بشأن مسألة الصراع العربي ـ الاسرائيلي. قال كارتر في كلينتون:

« لابد من ايجاد وطن للاجئين الفلسطينيين الذين قاسوا لسنوات عديدة . اننا نأمل في وقت لاحق من هذه السنة ، في الجزء الأخير من هذه السنة ان نحمل جميع هؤلاء الفرقاء على اللقاء معا في جنيف لكي يبدأوا التحدث الى بعضهم البعض »[١٨] .

بعد شهرين قام وفد سعودي رسمي برئاسة ولي العهد الامير فهد ضم وزير الخارجية الامير سعود الفيصل بزيارة للولايات المتحدة . وحمل الوفد معه مذكرة تحدد رأي منظمة التحرير الفلسطينية بمفاوضات السلام كتبها خالد الحسن أحد مؤسسي فتح وسلف قدومي في « وزارة خارجية منظمة التحرير » ، وكان مكلفا من فتح بمهمات ديبلوماسية عديدة فيما كان يترأس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني . وفي تلك المرحلة كان هناك وسيطان رئيسيان بين قادة منظمة التحرير والحكومة الاميركية هما مصر والسعودية . وفي النتيجة قال المفاوضون في الطرفين الاميركي والفلسطيني انهم يشعرون بأن هذا الترتيب أحدث الكثير من « التشويش » على الخط الديبلوماسي ، لكن يبدو في ذلك الوقت ان البعثة السعودية الى واشنطن قد حققت شيئا ما .

ويقول الحسن ان الوفد السعودي عاد الى الشرق الاوسط من واشنطن حاملا طلبا اميركيا بأن تستبدل منظمة التحرير « رفضها السلبي » للقرار ٢٤٢ « برفض ايجابي»:

«وهذا يعني ان لا نقول اننا نرفض القرار ٢٤٢ لانه يتعاطى مع المشكلة الفلسطينية كمشكلة لاجئين : انهم يعتبرون ذلك سلبيا . لذا يريدون شيئا إيجابيا كأن نقول اننا نرفض القرار ٢٤٢ لانه لا ينص على كذا وكذا وكيت .

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

لكن ربما لأن المصريين كانوا على الخط ولأن السعوديين كانوا على الخط ، كان هنالك اكثر من تفسير او اكثر من فهم للمطلب الاميركي ..

« وبدأنا نتحدث عن عبارة : كيف نكتب شيئا يرفض القرار ٢٤٢ بطريقة ايجابية ... في ذلك الوقت وضعنا اكثر من عبارة واحدة ، فقلنا على سبيل المثال اننا كنا نقبل القرار ٢٤٢ لو انه ينص على كذا وكذا وكيت . وهذا رفضه الاميركيون . ثم قلنا اننا سوف نقبل القرار ٢٤٢ اذا نص على كذا وكذا وكيت ، وهذا أيضا رفضه الاميركيون . واخيرا طلبنا التزاما اميركيا يتعهد بدولة فلسطينية يعطى اما علانية او خطيا .. فرفضوا كذلك : رفضوا ان يقدموا اي التزام وارادوا قبولا صريحا بالقرار ٢٤٢ »[١٩] .

على انه بالرغم من الصعوبات استمرت المفاوضات غير المباشرة . وفي الاسابيع الاولى من حزيران (يونيو) ١٩٧٧ بدا وكأنها تتقدم تقدما جيدا بحيث ان فانس قال ، على ذمة خالد الحسن ، انه اذا اعطت منظمة التحرير « قبولها الصريح » للقرار ٢٤٢ قبل زيارته المقررة للصين في ١٩ حزيران (يونيو)، فانه سيستقبل مفاوضي المنظمة شخصيا في وزارة الخارجية . « وإلا فسيستقبلنا فيليب حبيب لأنه (اي فانس) سوف يكون في الصين »[٢٠] . وتبين ان قادة منظمة التحرير غير مستعدين على الاطلاق لاعطاء موقف صريح ومقبول من القرار ٢٤٢ ضمن هذه المهلة القصيرة . واستمرت المناقشات حول هذا الموضوع داخل الدوائر الفلسطينية طوال الاشهر الخمسة التالية .

وبدا في بعض المراحل خلال صيف وخريف ١٩٧٧ ان الجانبين اقتربا من الوصول الى صيغة مقبولة تتيح مباشرة الحوار الاميركي ـ الفلسطيني والتقدم نحو اعادة عقد مؤتمر جنيف مع شكل من اشكال التمثيل الفلسطيني . وفي اواسط آب (اغسطس) عقد اجتماع للمجلس المركزي لمنظمة التحرير المؤلف من ٤٠ عضوا للاستماع الى مذكرة قيل ان السفير الاميركي في دمشق سلمها الى خالد الفاهوم رئيس المجلس عبر وسطاء ديبلوماسيين . وجاء في هذه المذكرة ان قبول منظمة التحرير بالقرار ٢٤٢ يضمن لها بالضرورة مقعدا في جنيف ، لكنه يفتح الطريق لاتصالات بين المنظمة ووزارة الخارجية . وذكر ان بعض اعضاء المجلس المركزي ارادوا

السير قدما في هذه الفسحة الاميركية ، لكن العرض بمجمله كما ورد في المذكرة رفض بالاجماع . وكل ما استطاع تحقيقه اولئك الذين ارادوا ابقاء خطوطهم مفتوحة على اميركا هو قرار بأن يعود المجلس الى الانعقاد بعد شهر لبحث التطورات المستجدة[٢١] .

وعندما عاد المجلس المركزي الى الاجتماع في ٢٠ ايلول (سبتمبر) كانت امامه مؤشرات أوضح حول رغبة الادارة الاميركية في معالجة المسألة الفلسطينية ، وهي عبارة عن بيان رسمي من وزارة الخارجية صدر في ١٢ ايلول (سبتمبر) يشتمل على التحليل الرسمي القائل بأنه « يجب اشراك الفلسطينيين في عملية السلام ، وعلى ممثليهم ان يكونوا في جنيف حتى تحل المسألة الفلسطينية »[٢٢] . وجاء في البيان ايضا ان على جميع المشاركين في مؤتمر جنيف ان يقبلوا قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ ، ومع ذلك اعتبر كثيرون من قادة منظمة التحرير ، قيل ان عرفات من بينهم ، انه ليس إيجابيا الى درجة تستدعي الترحيب به عندما التأم المجلس المركزي في دمشق . وقال لي أحد المشاركين في المجلس المركزي بعد ذلك بفترة وجيزة « أراد عرفات التشديد على ما اعتبره خطوة اميركية كبرى باتجاه الفلسطينيين »[٢٣] .

لكن المناقشات التي جرت في تلك الدورة وصفت بانها كانت « طويلة وعاصفة » .. إذ بعد ذلك الاجتماع ظهر عرفات ويده مضمدة نتيجة جرح اصابها من لوح زجاج مكسور على الطاولة ، كما قالت مصادر داخل المجلس المركزي ، عندما ضرب بيده عليه . وفي النتيجة فشل عرفات وحلفاؤه في اقناع المجلس المركزي بالخروج ببادرة سياسية مثيرة ـ اي على الارجح بشكل اوضح من القبول بقرار ٢٤٢ ـ يمكن ان تؤدي الى تقدم ديبلوماسي .

ومن العوامل الرئيسية التي قيل انها في النتيجة حولت اغلبية اعضاء المجلس ضد تبني مثل هذه البادرة ، سلسلة الاحداث التي وقعت حينئذ في جنوب لبنان حيث كانت الديبلوماسية الاميركية قد اخفقت لتوها في اقناع الاسرائيليين بالسماح لوحدات من الجيش اللبناني ان ترابط هناك لتهدئة الوضع الناشيء من الصدامات المتصاعدة . وقالت لي مصادر داخل المجلس : « ومن الحجج التي حسمت نتيجة الاجتماع انه اذا كان

الاميركيون غير قادرين على الضغط على اسرائيل للقبول بمرابطة ٧٠٠ جندي لبناني لحفظ السلام في جنوب لبنان ، فكيف يمكنهم ان يحملوا اسرائيل على الانسحاب من الضفة الغربية وغزة ؟ » (٢٤) .

وفي الاول من تشرين الاول (اكتوبر) اصدر وزير الخارجية فانس ووزير الخارجية السوفياتي اندريه غروميكو بيانا مشتركا في نيويورك اعلنا فيه عن رغبتهما في عقد مؤتمر جنيف في موعد « لا يتعدى شهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧ - اي بعد اربع سنوات تماما من نجاح كيسينجر في مناوراته لتعليق فكرة جنيف وتعطيلها . وحدد البيان المشترك عدة قضايا تتفق الدولتان العظميان ، بصفتهما شريكين في رئاسة المؤتمر ، على حلها في جنيف ، وهي تشمل : « حل المسألة الفلسطينية ، بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني » . ودعا كذلك الى ان يشارك في جنيف « ممثلون عن جميع الفرقاء المعنيين بالنزاع بما في ذلك ممثلو الشعب الفلسطيني » . (٢٥)

تلك الليلة عقدت اللجنة المركزية لفتح اجتماعا طارئا في بيروت . ولم البيان الذي اذاعته في اليوم التالي وكالة الانباء الفلسطينية ، وفا ، يعبر تعبيرا حرفيا عن الاجماع الناتج من تلك المداولات ، اذ اشار الى ان هذه هي المرة الاولى التي تعترف فيها الولايات المتحدة علنا بوجود شعب فلسطيني قائم بذاته . وكما كتبت في ذلك الوقت ان « وفا تعتبر الاشارة الى « الحقوق المشروعة » على انها تنم عن فهم افضل لقضية شعبنا الفلسطيني .. افضل على سبيل الافتراض من التعابير الاميركية السابقة عن « المصالح الفلسطينية المشروعة » . (٢٦)

واذا كان البيان الاميركي - السوفياتي قد لقي ترحيبا واضحا لا لبس فيه من قادة فتح ، فان الاسرائيليين قطعا لم يستقبلوه على هذا النحو وصدف ان موشي دايان وزير خارجية بيغن كان ايضا في نيويورك في ذلك الوقت واطلع على نسخة من بيان الدولتين العظميين في ٢٩ ايلول (سبتمبر) .. وفي اليوم التالي قال لفانس ، كما جاء في مذكراته ، « ان رئيس وزرائنا اعرب عن رفضنا لاي اعلان من الدولتين العظميين ولا سيما لمضمون هذا البيان » . (٢٧)

وفي تشرين الاول (اكتوبر) بدأ دايان ووفده هجومهم المضاد ضد اعلان الدولتين العظميين في جولة مطولة من المحادثات مع الرئيس كارتر . وبعدها ترك الرئيس الاميركي دايان مع فانس لوضع تفاصيل ورقة عمل اميركية - اسرائيلية مشتركة . ونشرت الورقة في اليوم التالي بعنوان « اقتراحات لاستئناف مؤتمر جنيف للسلام » . وهنا اختفت كل اشارة الى « الشعب الفلسطيني » أو « حقوقه المشروعة » ، بل دعت ورقة العمل الاسرائيلية - الاميركية بدلا من ذلك الى تمثيل الفرقاء العرب في جنيف بوفد عربي موحد « يضم عربا فلسطينيين » ، ثم ينقسم المؤتمر الى فرق عمل على أساس جغرافي . وجاء في البنود ٣ الى ٦ من ورقة العمل ما يلي :

٣ - تبحث قضايا الضفة الغربية وغزة في فريق عمل يتألف من اسرائيل والاردن ومصر والعرب الفلسطينيين .

٤ - يبحث حل مشكلة اللاجئين العرب واللاجئين اليهود وفق شروط يتفق عليها .

٥ - الاساس المتفق عليه للمفاوضات في مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الاوسط هو قرار مجلس الامن ٢٤٢ والقرار ٣٣٨ .

٦ - كل الصلاحيات الأولية لمؤتمر جنيف للسلام تبقى سارية المفعول إلا حيث يتفق الفرقاء على غير ذلك . (٢٨)

وبالرغم من جميع المكاسب التي ظن الفلسطينيون ان الاسرائيليين قد سجلوها في نص ورقة العمل هذه ، فان الرئيس كارتر ، على ما يبدو ، كان لايزال يعتبر انه حصل على موافقة بيغن على صيغة - انتقدها دايان بشدة - يكون فيها « العرب الفلسطينيون » المشاركون في جنيف اعضاء في منظمة التحرير من رتب دنيا. (٢٩) وفي غضون ذلك اطلعت الوفود العربية في الامم المتحدة في نيويورك ، كما يقول كوانت ، على بعض النصوص الأولية لافكار اميركية حول التمثيل الفلسطيني في جنيف تعطي منظمة التحرير دورا اكثر وضوحا ، ولو انه مازال دورا محدودا ، وعندما رأوا المقترحات الاميركية التي نشرت أخيرا حول هذه المسألة اعتبروها خطوة الى الوراء . وفي رأي كوانت كانت هذه علامة ظاهرة على سوء النية الاميركية فسرها هو نفسه على انها سوء تفاهم حول صفة المقترحات الأولية ، وباضافة الشروط

الواردة في ورقة العمل الاميركية - الاسرائيلية اليها زهدت منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات مع اميركا اعتبارا من منتصف تشرين الاول (اكتوبر) .[٣٠]

وعقدت اللجنة المركزية لفتح اجتماعا اخر في ١٥ و ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) لكن في غياب عرفات هذه المرة . وقد كتبت حول ذلك في حينه أقول :

« لقد شدد بيان اللجنة المركزية على ان منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ... ولاتقبل بأي مناورة تهدف الى نزع هذا الحق منها او تجاوزه » .

« واكد لي عضو بارز في فتح اليوم ان هذه العبارة تشكل رفضا قاطعا لما اقترحته ورقة العمل من تمثيل لمنظمة التحرير في المجموعة الفلسطينية على اي مستوى يعود مؤتمر جنيف للسلام الى الانعقاد بموجبه باعضاء من رتب دنيا . وترفض كذلك الاقتراح الداعي الى ان يقوم عرفات بتسمية المندوبين الفلسطينيين الذين لايمثلون المنظمة في جنيف » .[٣١]

جاء نشر ورقة العمل الاميركية - الاسرائيلية بمثابة ضربة خطيرة لاعضاء فتح الذين كانوا يعولون على محادثات سريعة مع اميركا تؤدي الى نوع من مشاركة منظمة التحرير في جنيف . ولحقت بآمالهم هذه ضربة جديدة بعد ثلاثة اسابيع فقط عندما اعلن الرئيس المصري انور السادات امام برلمانه في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) انه مستعد للسفر حتى الى الكنيست الاسرائيلي سعيا الى السلام مع اسرائيل . وهكذا انطلقت « مبادرة السادات » الشهيرة التي قطعت بآثارتها كل المداولات الجارية بشأن مسألة الشرق الاوسط فلم يعد من معنى لجميع المناقشات المعقدة التي جرت في الاشهر السابقة بين الفلسطينيين والحكومات العربية والاميركيين والروس والاسرائيليين ، فاقحم عامل مثير جديد على ميزان الشرق الاوسط هو التقارب المباشر بين مصر واسرائيل .

كان الفلسطينيون حتى يوم ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) يظنون ان السادات يجادل الحكومة الاميركية نيابة عنهم من أجل دور لمنظمة التحرير في جنيف .[٣٢] لكن الواقع هو ان السادات منذ اواسط ايلول (سبتمبر

١٩٧٧ استجاب لاقتراح من الملك الحسن ملك المغرب بأن يرسل مبعوثا الى المغرب لكي يبدأ محادثات مباشرة مع الاسرائيليين مثلهم فيها هناك موشي دايان .[٣٣] ولم يكن اعلانه المثير في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) سوى متابعة علنية لهذه العملية . لكن مازاد من مضاضتها على قادة فتح ان عرفات والقدومي كانا حاضرين كضيفين جلسة البرلمان المصري التي اعلن فيها السادات مبادرته . وبالرغم من ان الرجلين ، مثلهما مثل الغالبية العظمى من العرب الآخرين ، لم يعرفا في حينه ما اذا كان عليهما ان يأخذا اعلان السادات بحرفيته ، إلا انهما شعرا بالاستفزاز لمجرد ذكره زيارة القدس تحت الحكم الاسرائيلي فغادرا الجلسة عند هذه النقطة .

لقد طرح السادات مبادرته للرأي العام المصري والعربي على انها اتخذت نيابة عن جميع الفرقاء العرب في صراع الشرق الاوسط . لكنه في زيارته الخاطفة الى سوريا عشية زيارته الى القدس فشل في اقناع الرئيس حافظ الاسد بصحة خطوته . وحالما اتضح ان السادات ماض في مبادرته بصرف النظر عن مخاوف حليفه في حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣ ، كان الاسد في طليعة المعارضين له . وبالرغم من أصوات الغضب الكثيرة التي ارتفعت في الصف الفلسطيني ، كان قادة فتح في تلك الوهلة يشعرون بالذهول غير مصدقين ما يحدث ، وخطرت لبعض اعضائها آمال كاذبة بأن شيئا ما ، اي شيء ، سوف يحول دون قيام السادات بزيارة القدس .[٣٤]

لكن الزيارة تمت في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) . وكتب صلاح خلف يقول : « كانت الدموع تنهمر على خدود بعض رفاقي وهم يشاهدون تغطية حية لزيارة السادات الى اسرائيل . ومما سجله عندما أصبحت خطوة الزعيم المصري حقيقة واقعة ان « اللجنة المركزية لفتح انقسمت الى فريقين . فريق يقول انه لايسعنا ان نقطع علاقتنا بمصر نظرا لدورها الحاسم في العالم العربي ، وانه يتوجب علينا ان نحصر همنا في انتقاد خطوة الرئيس دون ان نذهب الى ابعد من ذلك . أما انا فقد اتخذت الموقف المعاكس . اذ قلت ان مصر هي طبعا عامل كبير في المعادلة ، لكن قوتها لاتنبع إلا من شرعية وشعبية نظامها . وقلت أيضا ان ثمن مسايرتها في هذه الحالة كبير جدا ، ودعوت الى هجوم صدامي ومستمر ضد السادات وضد كل دولة

تؤيده » . (٣٥)

وبجلول يوم ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) حسمت هذه المناقشات الداخلية بأن سافر عرفات الى دمشق حيث أصدر باسم منظمة التحرير بلاغا مشتركا مع الرئيس الاسد اعلن فيه الطرفان « شجبهما الصريح لزيارة السادات واستعدادهما لبذل كل الجهود من اجل ازالة نتائجها » . وافترق عرفات افتراقا صريحا عن ايديولوجية فتح التقليدية الداعية الى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية بأن وافق في هذا البلاغ على دعوة مشتركة مكشوفة « للشعب المصري العظيم وجيشه الباسل .. لمقاومة هذه الخيانة بحق الامة العربية » . (٣٦) وفي اليوم التالي أمر السادات باغلاق مكتب منظمة التحرير في القاهرة وأجهزة البث في اذاعة « صوت فلسطين » التابعة للمنظمة في مصر .

كانت اهمية خطوة السادات بالنسبة للقادة الفلسطينيين ذات شقين . الشق الاول والأهم ان السادات قد وضع اكبر واقوى دولة عربية على طريق السلام المنفصل مع اسرائيل . ذلك ان انفصال مصر عن الميزان الاستراتيجي بين العرب واسرائيل زاد من قوة الموقف العسكري الاسرائيلي ازاء بقية اعدائها العرب مما خلق قلقا استراتيجيا داهما لسوريا ومنظمة التحرير في المقام الاول .(٣٧) والشق الثاني ان مبادرة السادات أجبرت قادة فتح على تغيير كامل الاستراتيجية التي تبنوها منذ ١٩٦٧ والقائلة بموازنة سياستهم بدقة بين سياسات دول المواجهة العربية وخاصة مصر وسوريا . إلا ان خطوة السادات دفعت قادة فتح الى انتهاج سياسة تحيزت فيها منظمة التحرير في الصراعات بين الدول العربية ولو كان ذلك على مضض من بعض قدامى الفتحيين .

وفي ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧ اجتمع رؤساء ليبيا وسوريا والجزائر واليمن الجنوبية ونائب رئيس الوزراء العراقي وياسر عرفات في طرابلس عاصمة ليبيا لتنسيق معارضتهم لمبادرة السادات السملية .(٣٨) وبعد سلسلة من المناقشات التمهيدية في طرابلس مع قادة الفئات الأخرى في منظمة التحرير تمكن عرفات من صياغة موقف سياسي فلسطيني مشترك قدم الى الفرقاء العرب الاخرين الحاضرين في طرابلس فعدلوا بعض

نصوصه قبل تبنيه . ومن ابرز نصوص هذا الاعلان ان الفرقاء الممثلين في طرابلس سوف يشكلون من الان وصاعدا هيئة تسمى « جبهة الصمود والتصدي » .

انتقد العراقيون قرارات طرابلس على انها غير قوية الى درجة كافية ، وما لبثوا ان اعلنوا قرارهم بعدم المشاركة في اعمال الجبهة . لكن اجتماع طرابلس اثار حنق السادات فعمد يوم ٥ كانون الاول (ديسمبر) الى قطع علاقات مصر الدبلوماسية مع جميع الدول الممثلة فيه وأمهل دبلوماسيي تلك الدول مدة ٢٤ ساعة فقط لمغادرة البلاد . ودعواته اللاحقة لجميع المشاركين الممثلين في جنيف لحضور « مؤتمر تمهيدي » في القاهرة لم تلق اذنا صاغية من المدعوين العرب . فلم تتخلف سوريا والمنظمة عن الحضور فقط بل تخلف الاردن ايضا وبقيت مقاعدهم شاغرة . وبرز النمط الدبلوماسي الذي سيطر في السنوات الخمس التالية وترسخ بحضور مصر واسرائيل واميركا فقط اجتماع القاهرة .

وعلى الصعيد العربي العام دفعت مبادرة السادات منظمة التحرير الى تحالف اوثق مع كتلة الدول «المتطرفة» التي تقودها سوريا. وهذا العامل الاقليمي الجديد كانت له مضاعفاته الحتمية على سياسة قادة المنظمة في الاشهر والسنوات اللاحقة في لبنان أخر قاعدة عسكرية لهم . وكما رأينا سابقا كان للتدخلات العنيفة المتصاعدة من قبل اسرائيل وحلفائها على الساحة اللبنانية اثرها القوي في استعجال تصالح قادة المنظمة مع الحكومة السورية . وتعزز هذا الاتجاه في الاشهر الاخيرة من ١٩٧٧ فيما عكف القادة العسكريون التابعون لسوريا ومنظمة التحرير على تنفيذ القرارات العسكرية السرية المتخذة في طرابلس والهادفة الى دعم دفاعاتهم ضد اسرائيل في حال وقوع اي هجوم اسرائيلي في المستقبل . وكان لبنان ايضا المكان الذي وطد فيه قادة فتح انفسهم في الاسابيع الاولى من ١٩٧٨ على اعداد ردهم الخاص والمباشر على مبادرة السادات .

ففي الصباح الباكر من يوم ١١ آذار (مارس) قامت مجموعة من ثمانية فدائيين تابعين لفتح بركوب البحر بقيادة فتاة مقاتلة في الثامنة عشرة من عمرها تدعى دلال المغربي ونزلوا على الطريق الساحلي الرئيسي في اسرائيل

حيث اختطفوا حافلة مليئة بالركاب واقتادوهم الى تل ابيب . وبعد مطاردة طويلة وعنيفة مع قوات الامن الاسرائيلية قتل ٣٧ شخصا بينهم ستة من الفدائيين .

وبعد ثلاثة ايام رد الجيش الاسرائيلي بدفع ٢٥ الف جندي الى اجتياح واسع النطاق لجنوب لبنان اسفر عن تدمير عشرات القرى اللبنانية وعن مقتل ٧٠٠ لبناني وفلسطيني جلهم من المدنيين . ولما كان من البديهي ان يقدر قادة فتح قبل القيام بهذه العملية المدى المحتمل للرد الاسرائيلي ، فانه لابد من التساؤل حول الغاية المرجوة من عملية مجموعة المغربي . ومن الاجابات المحتملة ما اشار اليه عرفات نفسه بعد اربعة اشهر في حديث له مع محرر احدى المجلات ، اذ قال :

« ماذا فعلنا بعد حرب ١٩٦٧ ... ؟ اشتبكنا مع العدو الصهيوني عسكريا ونفسيا حتى تم بناء الجيوش العربية . اننا الان نلعب الدور نفسه . يجب ان نبقي المنطقة ملتهبة الى ان يعوض غياب مصر عن الصف العربي او الى ان تعود مصر الى ساحة الحرب ... او حتى يستقيم الميزان ببناء الجبهة الشرقية » .[٣٩]

ولاشك في ان الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان في عام ١٩٧٨ قد اثار موجة من النقد داخل مصر ضد سياسة السادات السلمية التي كان المعارضون المصريون يرون انها اراحت العسكرية الاسرائيلية من جبهة سيناء الطويلة لتصب جهودها كلها على اهداف عند حدود اسرائيل الشمالية . لكن الحرج الذي واجهه الرئيس المصري بهذا الصدد كان جزئيا وعابرا فقط ، وحتما لم يكن كافيا لصرفه عن مواصلة سياسته السلمية مع اسرائيل . والواقع ان حرج السادات بهذا الشأن ربما كان افضل من حرج الرئيس السوري حافظ الاسد الذي كانت قواته مرابطة فعلا داخل لبنان ، واحيانا على مرأى من القوات الاسرائيلية الغازية ، ولم تشترك في القتال الذي دار في آذار (مارس) ١٩٧٨ بأي شكل من الاشكال من اجل الدفاع عن « ارض لبنان العربية المقدسة » ضد الغزو (باستثناء اشتباك بسيط وقع بالصدفة) . على ان السادات استطاع ان يستغل حرج الأسد بدعوة وزراء الخارجية العرب الى القاهرة ، باستثناء وزراء دول جبهة الصمود والتصدي ، لبحث الازمة

في لبنان .

وفي ١٩ اذار (مارس) اتخذ مجلس الامن القرار ٤٢٥ الذي دعا الى انسحاب القوات الاسرائيلية فورا من الاراضي اللبنانية ، وشكل قوة دولية جديدة لارسالها على وجه السرعة الى جنوب لبنان . وحدد التفويض الرسمي لهذه القوة التي عرفت باسم « يونيفيل » على اساس « التأكد من انسحاب القوات الاسرائيلية ، واستعادة السلام والامن الدوليين ، ومساعدة الحكومة اللبنانية على عودة سلطتها الفعلية الى المنطقة » .[٤٠]

اما رد الفعل الاولى لقيادة منظمة التحرير على القرار ٤٢٥ فقد عبر عنه ناطق بلسان المنظمة قال لي : « ان الأمر لايعنينا طالما انه لايذكر المنظمة بالاسم » . واضاف قائلا : « ان احدا لم يطلب منا وقف اطلاق النار فلماذا ، اذن ، نبحث الموضوع ؟ »[٤١] والاسرائيليون من جانبهم واصلوا عملياتهم في جنوب لبنان لمدة يومين بعد اتخاذ القرار ٤٢٥ ثم امروا بوقف اطلاق النار . لكن قيادة منظمة التحرير لم تأمر بوقف اطلاق النار الى ان اجتمع قائد القوات الدولية الجنرال ايمانويل ارسكين شخصيا الى ياسر عرفات في بيروت يوم ٢٨ آذار (مارس) . وبعد هذا الاجتماع تمكن الامين العام للامم المتحدة كورت فالدهايم من الاعلان ان عرفات قد قبل وقف اطلاق النار بصورة شاملة في جنوب لبنان .

ان قرار عرفات بالتعاون مع قيادة القوات الدولية – وبالتالي تبني القرار ٤٢٥ ضمنا – شكل نقطة تحول في تاريخ حركة المقاومة الفلسطينية لم تعط ما تستحق من اهمية على وجه العموم . فقد كان ذلك اول قبول علني من زعيم منظمة التحرير باتفاقية لوقف اطلاق النار مع اسرائيل ، كما ان جميع الهيئات الرسمية التابعة للمنظمة تبنت بالتالي قراره بالتعاون مع القوات الدولية . إذ إن عرفات انتزع من مفاوضي الامم المتحدة ما اعتبره ثمنا عادلا لقاء هذا التنازل ، وهو الاعتراف العلني من جانبهم ، بحكم قبولهم اللقاء معه علنا ، بمصالح المنظمة واهميتها في عملية فك الاشتباك في جنوب لبنان . وفي البداية لقي قراره بقبول الاتفاق مع الامم المتحدة معارضة من جانب بعض الفئات داخل حركة المقاومة ، ومنها فئات من حركة فتح التي ينتمي اليها هو . لكن مع مرور الاسابيع والاشهر اثبت قدرته على

تنفيذ التزاماته تجاه الامم المتحدة باتخاذ اجراءات صارمة ضد العناصر الفلسطينية ، بمن فيها عناصر فتح ، الذين حاولوا خرق وقف اطلاق النار .

والمنتقدون لقرار عرفات بوقف اطلاق النار في فتح هم في الدرجة الأولى الذين نظمهم قائد من الدرجة الثانية في فتح خرج عنها هو محمد داود عوده (ابو داود) .[٤٢] ففي نيسان (ابريل) ١٩٧٨ نظم عوده خلايا يتراوح مجموعها بين ٧٠ و ٨٠ مقاتلا فلسطينيا قيل ان معظمهم من رجال فتح في جنوب لبنان . وكانت غايتهم نسف وقف اطلاق النار الذي ترعاه الامم المتحدة . لكن القادة الاخرين في فتح سمعوا بهذه الخطة ، فقامت وحدات من شرطة فتح الخاصة المعروفة باسم « المكتب ١٧ » باعتقال كل الذين لهم علاقة بالامر بموجب أوامر من عرفات وخليل الوزير .

وبعد هذا الحادث اتهم عوده بالتخطيط له بالتعاون مع صبري البنا (ابو نضال) المنشق عن فتح والذي كان منذ ١٩٧٤ يدير عمليات ضد قيادة فتح بالتعاون الوثيق مع جهات عراقية . فحتى بداية ١٩٧٨ كان نظام حزب البعث في العراق مازال يعارض بشدة اي تسوية سلمية مع اسرائيل واي تحركات تقوم بها منظمة التحرير في هذا الاتجاه . كذلك كان البعثيون العراقيون يعيشون هاجس الخصومة التي مضى عليها ١٥ سنة مع رفاقهم البعثيين الحاكمين في دمشق ، وكانوا مستعدين ان يفعلوا اي شيء من شأنه اضعاف روابط السوريين مع منظمة التحرير .[٤٣] ففي ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨ قام شخص يعتقد ان له علاقة بصبري البنا باغتيال سعيد حمامي ممثل منظمة التحرير في لندن والذي كان له نفوذه وتأثيره . إذ إن حمامي ، وهو من قدامى الفتحيين ، كان قد شق الطريق نحو اتصالات فلسطينية بالحركات والشخصيات اليهودية والمعارضين الاسرائيليين في اوروبا ، بالاضافة الى نخبة واسعة من التجمعات السياسية البريطانية . وخلال السنوات الاربع التي تلت اغتياله تم اغتيال ما يزيد على عشرة من المع وافعل ديبلوماسيي فتح في اوروبا وآسيا يعتقد ان اغتيالهم كان أيضا من عمل شبكات البنا . وفي مرحلة من المراحل في مطلع الثمانينات حقق البنا الذي طرد من فتح في عام ١٩٧٤ (انظر الفصل الثالث سابقا) انجازه المتم بتمكنه من مواصلة حملته ضد فتح بحصانة الانطلاق من قواعد موازية في

دمشق وبغداد .

على ان قادة فتح تمكنوا في ١٩٧٨ من اجهاض محاولة البنا لتفجير جبهة جنوب لبنان ضد اسرائيل . وقد وقعت في مطلع ايار (مايو) بعض الاشتباكات بين الوحدات الفرنسية في القوات الدولية وبين مقاتلين من « القوات المشتركة » التي تضم فلسطينيين ويساريين لبنانيين . وقد وقعت هذه الاشتباكات التي أدت الى مقتل جنديين فرنسيين وجرح اكثر من عشرة آخرين بينهم قائد الكتيبة الفرنسية كلها فيما كان الجنود الفرنسيون يقومون بالدورية في مدينة صور . لكن عرفات في محادثاته بعد ذلك مع الجنرال ارسكين أوضح له انه طالما ان الجيش الاسرائيلي لم يتمكن من دخول صور ومحيطها المباشر اثناء اجتياح آذار (مارس) وطالما ان مهمة القوات الدولية هي « تأكيد الانسحاب الاسرائيلي » ، فانه لا يحق للقوات الدولية سوى مرافق لتسيير الدوريات في صور لا اقامة وجود مسيطر هناك .

وحالما ابلغ ارسكين هذا لجميع وحدات القوات الدولية لم تقع سوى حوادث متفرقة ومحدودة بين وحدات منظمة التحرير والقوات الدولية . وقد اعطت التقارير الرسمية للقوات الدولية حول التطورات في منطقة عملياتها خلال السنوات الاربع التالية دليلا واضحا على ان وحداتها كانت تلاقي من الصعوبات في تعاملها مع « قوات الامر الواقع » (وهو التعبير الذي استعملته القوات الدولية بالنسبة لرجال سعد حداد) اكثر مما لاقت من « العناصر المسلحة » (وهو التعبير المستعمل بالنسبة لمقاتلي منظمة التحرير و اليساريين اللبنانيين) . وذكر الممثلون الديبلوماسيون لبعض الدول الغربية في بيروت ممن كانت بلدانهم ممثلة في القوات الدولية ، ان تجارب جنودهم مع الاسرائيليين وحلفائهم في جنوب لبنان ساعدت على تحويل الرأي العام داخل بلدانهم عن عواطفهم العامة السابقة الميالة لاسرائيل[٤٤] .

بدأت المرحلة الاولى من الانسحاب الاسرائيلي في جنوب لبنان في ٦ نيسان (ابريل) ١٩٧٨ . وتلت ذلك انسحابات جزئية في ١٤ و٣٠ من الشهر ذاته ، وتقدمت وحدات القوات الدولية الى المواقع التي أخلاها الاسرائيليون . ولم تتم الانسحابات الاخيرة الا بعد جهود ديبلوماسية حثيثة قامت بها الحكومات الغربية بما في ذلك الحكومة الاميركية ، وظل الاسرائيليون طوال

شهر أيار (مايو) يصرون على شروط صلبة لقاء المزيد من الانسحابات . وفي النهاية وافقت حكومة بيغن على انسحاب اخير واحد : ففي ١٣ حزيران (يونيو) سلم الاسرائيليون ١٤ موقعا فقط للقوات الدولية وابقوا شريطا من الارض بعرض يتراوح بين ٥و١٠ كيلومترات على طول الحدود الدولية في يد ميليشيا سعد حداد .

وفي ٣١ تموز (يوليو) ١٩٧٨ كان من المقرر ان يقوم الجيش اللبناني بأول نزول رسمي في جنوب لبنان بناء على احكام القرار ٤٢٥ التي تنص على عودة السلطة الفعلية للحكومة اللبنانية الى منطقة القوات الدولية . وبعد مفاوضات طويلة بدأ ٥٠٠ جندي بقيادة العميد أديب سعد مسيرتهم عبر وادي البقاع ، وكان طريقهم يقضي بالمرور عبر خطوط القوات الدولية في كوكبا وعبر مدينتي الخيام ومرجعيون اللتين يسيطر عليهما حداد قبل المرابطة النهائية في بلدة تبنين التي تسيطر عليها القوات الدولية في القطاع الاوسط .[٤٥] لكن ضباط القوات الدولية ابلغوا الضابط سعد في كوكبا ان رجال حداد قد اقاموا حواجز على الطريق . وفيما توقفت القافلة اللبنانية لمناقشة هذه الاخبار ، اطلق رجال حداد ١٢ طلقة مدفعية في الحقول المجاورة. وقرر الضابط سعد «تأجيل التحرك الى امام من كوكبا».[٤٦] وفي الاشهر اللاحقة استطاعت وحدات رمزية من الجيش اللبناني اخيرا الوصول الى تبنين من الطريق الساحلي الذي تسيطر عليه منظمة التحرير الفلسطينية لكنه لم يسمح للجيش اللبناني ابدا طوال السنوات الاربع التالية بالدخول الى الشريط الحدودي حيث يسيطر حداد بمساعدة الاسرائيليين وفرق متبدلة من ميليشيا الكتائب اللبنانية كانت ترسل من المنطقة المارونية في الشمال لشحذ مهاراتهم العسكرية في الجنوب .

ان الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان في اذار (مارس) ١٩٧٨ فعل فعله واكثر في قلب ميزان القوى في المنطقة المحتلة . كما انه غير بصورة حسية الميزان السياسي والاستراتيجي في البلاد كلها . إذ إنه خلال ذلك الغزو نجح لاول مرة التحدي للسيطرة السورية الكاملة على البلاد بحكم انتشار قوات الردع العربية . في تلك المرحلة لم يفعل الاسرائيليون شيئا لتحدي القوات السورية في لبنان وجها لوجه . لكن حقيقة ان السوريين لم يتحركوا من

مواقعهم شمال الخط الاحمر (الذي رسمته اسرائيل) لمساعدة اللبنانيين في الجنوب على مقاومة اسرائيل كانت ملحوظة في كل البلاد واثبت الاسرائيليون انهم قادرون على مواجهة السوريين في لبنان من غير ان يطلقوا عليهم طلقة واحدة . وكان اعضاء الحكومة اللبنانية والنواب وحتى القائد اللبناني لقوات الردع من بين الذين افصحوا عن المزاج العام الذي احدثه الغزو في الجسم السياسي اللبناني عندما سجلت على لسانهم تصريحات فيها الى حد ما انتقاد علني للسوريين وحلفائهم في منظمة التحرير الفلسطينية[٤٧] . ثم في شهر نيسان (ابريل) شعر التحالف المسيحي اليميني المعروف باسم « الجبهة اللبنانية » بالجراة الكافية للدعوة علنا الى الغاء اتفاقية القاهرة المعقودة بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير .

في ذلك الشهر ذاته ادى نزاع بين وحدات قوات الردع السورية والميليشيا الكتائبية في بيروت الشرقية الى قصف سوري للضواحي المسيحية المعنية . وتكرر الامر على هذا المنوال بشراسة متزايدة من كلا الطرفين في شهر تموز (يوليو) وفي شهر ايلول (سبتمبر) . وبانتهاء اشتباكات ايلول (سبتمبر) استطاع الكتائبيون اعلان بيروت الشرقية والمعقل الماروني الى الشرق والشمال من العاصمة بكامله منطقة مقفلة ركزوا في داخلها ادارة كاملة خاصة بهم خارجة عن سلطة الردع وعن سلطة الحكومة اللبنانية المركزية .

ان القيام الواقعي للدويلة الكتائبية في بيروت الشرقية والمعقل المجاور لها بكامل مستلزماتها من شرطة كتائبية وشرطة عسكرية وخدمات اجتماعية وجباية للضرائب اثر من دون ريب على الميزان السياسي في لبنان كله . اما الرئيس سركيس ، وهو رجل لا لون له سياسيا وشخصيا انتخب بحماية السوريين قبل ١٨ شهرا ، فقد بدأ يميل اكثر فأكثر الى وجهة نظر المتصلبين الموارنة من اواسط ١٩٧٨ وصاعدا ، منذرا بمشكلات سياسية جديدة للفلسطينيين ووجودهم العسكري في لبنان .

كذلك على العصيد السياسي الاوسع أصيبت منظمة التحرير بنكسات خطيرة في عام ١٩٧٨ ، لعل في مقدمتها عقد معاهدة كامب دايفيد بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة في شهر ايلول (سبتمبر) من تلك السنة .

فالعمليات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في لبنان في آذار (مارس) ١٩٧٨ لم تمنع السادات من المضي في مبادرته السلمية مع اسرائيل . والواقع ان «عملية السلام» كانت في حالة ركود في الوقت الذي شنت فيه قيادة فتح عملية المغربي ، بعدما وجه السادات تعليمات الى وزير خارجيته بالانسحاب من اجتماع مع مندوبين اسرائيليين قبل شهرين . لكن في ١٨ تموز (يوليو) ١٩٧٨ عاد البلدان الى مائدة المفاوضات في قلعة ليدز الانكليزية ، واستمرت الاتصالات بينهما منذ ذلك الحين وحتى الاعلان عن اتفاقيات كامب دايفيد في ١٧ ايلول (سبتمبر) والتي تعتبر فخر الانجازات الديبلوماسية للرئيس كارتر .

وتتألف اتفاقيات كامب دايفيد من مقدمة عامة تمهيدية ، ومن اطار مطول لخطة بشأن الضفة الغربية وغزة ، ومن قسم يلزم مصر واسرائيل بالتفاوض لعقد معاهدة سلام خلال ثلاثة أشهر ، ومن بيان مبادىء يشعر الطرفان كلاهما انه يجب ان يحكم العلاقات المستقبلية بين اسرائيل وجيرانها من الدول العربية .[٤٨] ولم تكن هناك علاقة عضوية بين القسم المتعلق بالضفة الغربية وغزة والقسم المتعلق بالعلاقات المصرية ـ الاسرائيلية ، مع انه قيل ان بعض المفاوضين المصريين حاولوا اقامة مثل هذا الرابط لدحض الاتهامات العربية بأن مصر انما تنفذ سلاما منفصلا مع اسرائيل . وقد دعا الاتفاق حول الضفة الغربية وغزة الى اقامة « سلطة حكم ذاتي » في تلك المناطق الفلسطينية المحتلة تسهر على الشؤون الادارية هناك لمدة انتقالية لا تتعدى خمس سنوات . وحال اقامة سلطة الحكم الذاتي « يتم انسحاب للقوات الاسرائيلية المسلحة (لم يحدد حجمه) ويعاد نشر القوات الاسرائيلية المتبقية في مواقع امنية محددة » .

ثم في مرحلة لا تتعدى ثلاث سنوات بعد الفترة الانتقالية « تجري مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتهما بجيرانهما ، ولعقد معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن في نهاية الفترة الانتقالية » .

في ١٨ ايلول (سبتمبر) عقد عرفات دورة طارئة موسعة للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حضرها ممثلون عن جميع التنظيمات الفدائية

الاعضاء في منظمة التحرير (كان هذا اول اجتماع للجنة التنفيذية تشارك فيه الجبهة الشعبية منذ عام ١٩٧٤ .) وقد كتبت في ذلك الوقت أقول :

« تقول مصادر مقربة من المتصلبين في اللجنة التنفيذية ان المزاج السائد في الاجتماع يشير الى اجماع غير معهود في الاشهر القليلة الماضية من الاقتتال الداخلي بين الفلسطينيين ..

« ولاحظت المصادر انه حتى الشخصيات الاكثر اعتدالا في المنظمة والذين كانوا يأملون بدور ما في مبادرة السلام التي اطلقها السادات ، امتنعوا من شروط اتفاقيات كامب دايفيد بأن المبادرة لا تجديهم اي نفع . »[٤٩]

وانتهت دورة اللجنة التنفيذية الى دعوة جميع الفلسطينيين داخل المناطق الواقعة تحت الحكم الاسرائيلي وخارجها للمشاركة في اضراب عام يوم ٢٠ ايلول (سبتمبر) تعبيرا عن « معارضتهم الثابتة » لاتفاقيات كامب دايفيد . وحذر البيان العام المتضمن لهذه الدعوة « تلك الاصوات المشبوهة التي تسعى الى ايجاد مكان لنفسها داخل مؤامرة الحكم الذاتي واعلان دعمها لمؤامرة كامب دايفيد بانها سوف تواجه ارادة شعبنا وعقابه العادل »[٥٠] . فاللهجة القاسية والسرعة التي صدر بهما رد فعل اللجنة التنفيذية على كامب دايفيد بالمقارنة مع التردد الظاهر الذي قابلت به قرار السادات الاصلي بالذهاب الى القدس ، اشارا بوضوح الى ان قيادة فتح هذه المرة مجتمعة في معارضتها لديبلوماسية السادات .

وسرعان ما اتضح ان الفلسطينيين ليسوا الفئة الوحيدة التي تعارض كامب دايفيد في العالم العربي . ذلك ان عملية كامب دايفيد برمتها ، كما تصورها الاميركيون اعتمدت على انضمام الحكومة الاردنية على الاقل ، وانضمام السعوديين ايضا ، الى العملية الديبلوماسية التي بدأها السادات . (والملفت للنظر ان الاتفاقيات لم تتطرق بشيء الى الاراضي السورية المحتلة في الجولان) . لكن بالرغم من ارسال مبعوثين اميركيين على مستوى رفيع لكي يحاولوا « تسويق » كامب دايفيد لدى الحكومات العربية الاخرى ، فانه لم يتقدم أحد لقبولها . ويقال ان الاردنيين استاءوا كثيرا لدور الشرطي الذي اعطي لهم في الضفة الغربية بموجب كامب دايفيد ، من

غير ان يقدم لهم اي عرض تعويضي ينطوي على مكاسب سياسية .

وربما كان حذف اي ذكر للانسحاب الاسرائيلي من القدس عاملا حاسما بالنسبة للسعوديين ، فضلا عن ان كل المساعي الديبلوماسية السعودية في العالم العربي كانت حتى ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ قائمة على اساس المنطق القائل بأن الدول العربية يجب الا تعزل السادات كثيرا للحيلولة دون اقدامه على توقيع اي معاهدة سلام ثنائية مع اسرائيل . أما وقد وطد نفسه على ذلك ، فان هذه الحجة قد سقطت .

وفي النهاية جاء تنسيق معارضة الحكومات العربية لاتفاقيات كامب دايفيد على يد جهة غير منتظرة. فطوال عام ١٩٧٨ كان حكم البعث في العراق يتحول بسرعة الى اليمين في سياساته الداخلية والخارجية على السواء ، معززا علاقاته مع السعودية على وجه الخصوص . وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٨ ، وبعد طفرة من الزيارات بين اعضاء الحكومات العربية المختلفة ، تقدم العراقيون لدعوة رؤساء الدول العربية الى مؤتمر قمة لاتخاذ الخطوات اللازمة لمعارضة عملية كامب دايفيد . لكن قبل انعقاد القمة اخفى العراقيون ورقة في جعبتهم هي عبارة عن مصالحة مفاجئة مع البعثيين السوريين حدثت عندما زار الرئيس السوري بغداد في ٢٤ ـ ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) .

عندما انعقد مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد في بداية تشرين الثاني (نوفمبر) تقدم العراقيون كوسطاء بين سوريا وشركائها في جبهة الصمود والتصدي الذين كانوا يطالبون بفرض عقوبات فورية على مصر ، وبين الدول المحافظة بقيادة السعودية الذين كانوا مازالوا يأملون في ثني السادات عن توقيع معاهدة السلام بالوسائل الديبلوماسية . وفي النهاية حضر المؤتمر الذي انعقد في ٢ ـ ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ، عشرة رؤساء دول بالاضافة الى ياسر عرفات على رأس وفد من منظمة التحرير الفلسطينية ، كما حضره ممثلون عن عشر دول عربية اخرى على مستوى ادنى من رؤساء الدول . مصر وحدها من بين جميع الدول العربية لم تكن ممثلة .

في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) وجه المؤتمر نداء أخيرا الى السادات لكي يغير نهجه ، فارسل بعثة رباعية الى القاهرة برئاسة سليم الحص رئيس

الحكومة اللبنانية ، لكن السادات رفض ان يستقبل البعثة . ولذلك مضى المؤتمرون قدما في الموافقة على سلسلة من التدابير تصبح نافذة تلقائيا ضد مصر لحظة يوقع السادات فعلا معاهدة السلام المقترحة مع اسرائيل . وتشتمل هذه التدابير على طرد مصر رسميا من الجامعة العربية ونقل مقر الجامعة من القاهرة ، ومقاطعة الهيئات المصرية الحكومية او الخاصة التي تقيم علاقات مع اسرائيل .

في ٢٦ أذار « مارس » التالي وقع السادات فعلا معاهدة سلام مع اسرائيل بالرغم من انه لم يحصل تقدم في المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة . وفي اليوم التالي اجتمع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب في بغداد لتنفيذ قرارات القمة . وسميت تونس مقرا لجامعة الدول العربية ، ووجهت الدعوة لمقاطعة مصر سياسيا وديبلوماسيا واوقف منح القروض الحكومية لمصر .واصدر هذا المؤتمر ايضا ادانة لاميركا على دورها في السعي الى المعاهدة الثنائية بين مصر واسرائيل) .

كذلك قررت قمة بغداد انشاء صندوق للدعم يقدم ٣,٥ مليار دولار تقريبا كمساعدة للدول الباقية على خط المواجهة ضد اسرائيل . وخصص معظم هذا المبلغ لسوريا كما خصص مبلغ ٨٠٠ مليون دولار للاردن ، و٢٥٠ مليون دولار لمنظمة التحرير الفلسطينية ، و١٥٠ مليونا « لدعم مقاومة سكان الارض المحتلة » . ولم تفلح منظمة التحرير بعد ذلك في تغيير هذا القرار بعدما احتجت على الترتيبات التي يتضمنها بحجة انه ينتقص من موقف المنظمة بصفتها « الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» . لكن بعض قادة فتح اعتبروا ان ابقاء الملك حسين خارج عملية كامب دايفيد هو بحد ذاته انجاز كان يبرر مثل هذا التنازل في هذه المرحلة .

وفي الاسابيع التي تلت توقيع اتفاقيات كامب دايفيد استحثت الادارة الاميركية جهودها لاقناع اطراف عربية اخرى بالانضمام لعملية السلام ، وكان هناك هذه المرة جهد اميركي محدد لا يجاد اي فلسطينيين يأخذون على عاتقهم دفع الجزء المتعلق بالحكم الذاتي في عملية كامب دايفيد الى الامام . وتوجه هذا الجهد بصفة خاصة الى رؤساء البلديات في الاراضي المحتلة ، وبصورة جزئية ايضا نحو نوع من التبني غير المباشر من قبل قادة منظمة

التحرير وعلى سبيل المثال وردت تقارير عديدة في بيروت في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨ عن اتصالات جديدة رفيعة المستوى بين وزارة الخارجية الاميركية وقيادة منظمة التحرير عن طريق السعودية بوجه خاص.[٢٥] لكن يبدو ان الحكومة الاسرائيلية كانت تبذل كل ما في وسعها لمنع اي اقحام جدي للفلسطينيين في العملية. وفور عقد اتفاقيات كامب دايفيد اعلن رئيس الوزراء بيغن ان تجميد بناء المستوطنات اليهودية الجديدة كما جاء في الاتفاقيات، يسري حسب فهمه له لمدة الاشهر الثلاثة المقررة للمفاوضات المصرية ـ الاسرائيلية لعقد معاهدة السلام، لا لكامل السنوات الخمس المقررة كفترة انتقالية في الاراضي المحتلة، كما ظن الاميركيون والمصريون ذلك.

والحال هذه استؤنف العمل ببرنامج الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية بالسرعة القصوى حالما انتهت فترة الثلاثة اشهر التي ارادها بيغن بالرغم من فشل اطراف كامب دايفيد في الوصول الى اي اتفاق حول مسألة سلطة الحكم الذاتي ، بل زادت سرعته كثيراً ابتداء من مطلع ١٩٧٩ حتى مطلع ١٩٨٣ على الاقل . وكان من شأن عملية الاستيطان هذه ، بالاضافة الى سلسلة التدابير السياسية الصارمة المتخذة ضد فلسطينيي الاراضي المحتلة في السنوات التي اعقبت كامب دايفيد ، ان حملت اي زعيم محلي في الضفة الغربية كان يمكن ان ينضم الى مفاوضات كامب دايفيد على رفض التعاطي معها بأي شكل من الاشكال . وفي شهر آب (اغسطس) ، مثلا ، تحدث رئيس بلدية نابلس بسام الشكعة بأسم الاغلبية في الضفة الغربية عندما قال : « اننا نرفض ١٠٠ بالمئة مشروع الحكم الذاتي . الحكم الذاتي لا يمكن ان نقبله لأنه خرق لحقوقنا » .[٥٣]

وفي مقابلة اجريتها مع صلاح خلف من قادة فتح في اواسط اذار (مارس) ١٩٧٩ ، شرح لي وجهة نظر منظمة التحرير حول مشروع الحكم الذاتي كما يلي :

« ليس الأمر اننا لا نشارك . بل اننا سوف نخرب مشروع الحكم الذاتي وسوف نخرب نتائج كامب دايفيد كلها » .

وقلت لخلف ان مشروع الحكم الذاتي حتى ولو كان مقصرا عن تقرير المصير الذي تطالب به المنظمة ، فانه يعطي الفلسطينيين قدراً من الاستقلال يزيد على ما كان لهم من قبل . فقال :

« المسألة ليست ان هذه اول فرصة تتاح لنا لأدارة شؤوننا بانفسنا ، لأن الفلسطينيين لا يطالبون بهذا النوع من الادارة الذاتية . فانا على سبيل المثال اريد هوية ووطنا وعلما . الحكم الذاتي لا يعطيني هذا الوطن وهذا العلم او اي استقلال او تقرير مصير » .

...« اعتقد ان المظاهرات التي قامت في الاراضي المحتلة اثناء زيارة كارتر تدل على ان الشعب الفلسطيني لا يريد هذا الحكم الذاتي ولا يريدون نتائج كامب دايفيد ، ولا يريدون شيئا سوى منظمة التحرير ودولة فلسطينية مستقلة » .

...وقال انه حتى لو نفذ مشروع الحكم الذاتي « ولا اعتقد انه سينفذ بأي حال لأن الاسرائيليين ، وبيغن بشكل خاص ، لا يوافقون عليه » فانه لا يحل المشكلة الفلسطينية .

« ربما انه من حيث الشكل على الاقل يقول ان للفلسطينيين في الاراضي المحتلة حكما ذاتيا ... لكن ماذا هم فاعلون بالفلسطينيين خارج الاراضي المحتلة » ؟[٥٤]

وفي ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ ، عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الرابعة عشرة . والملفت للنظر ان هذه كانت اول دورة يعقدها المجلس في دمشق . وقد اجمع المندوبون ، وعددهم ٣٠٢ ، على ادانة كامب دايفيد . وتركزت المناقشات بدلا من ذلك على السياسات المحددة التي على قادة منظمة التحرير انتهاجها نحو الاردن ، فظهر اجماع عام يقول ان الاتصال مع الملك حسين يجب ان يستمر طالما بقي خارج عملية كامب دايفيد ، كما ناقش الشؤون السياسية الداخلية مثل قضية تحديد الجهة التي يجب ان تتصرف بالاموال المخصصة للمنظمة في قمة بغداد ، وتوزيع المقاعد في اللجنة التنفيذية الجديدة . وفيما فازت كتلة فتح الى حد ما في القضية الاولى من القضايا الداخلية ، لكن مسألة اللجنة التنفيذية بقيت في طريق مسدود

فأرجعت اللجنة السابقة دون تغيير بانتظار اتفاق حولها في المستقبل . ووصف البيان السياسي الختامي الصادر عن المجلس الوطني اتفاقيات كامب دايفيد بأنها « مؤامرة يجب رفضها ومقاومتها بكل الوسائل » .(٥٥)

وخلال المقابلة المشار اليها سابقا تساءل خلف ما اذا كان من الحكمة ان يربط العرب قضيتهم بالديبلوماسية الاميركية وحدها وبالمصالح الاميركية في الشرق الاوسط ، وبعد السقوط المريع لشاه ايران في مطلع ١٩٧٩ ، وقد وصفه خلف بأنه « قمة وقلعة اميركا في المنطقة » . ولا شك في ان انتصار الثورة الاسلامية في ايران قد غير الميزان الاستراتيجي في الشرق الاوسط كله تغييرا جذريا ولو انه كان من الصعب في ذلك الوقه تحديد ابعاد تلك التغيرات .

كانت للفدائيين الفلسطينيين روابط وثيقة وقديمة مع الايرانيين الذين جاءوا الى الحكم الان . وتعود هذه الروابط في بعض الحالات الى اوائل الستينات عندما بدأ بعض الفلسطينيين العاملين في المانيا الغربية ، وقد دخلوا في فتح في تلك الفترة ، (انظر الفصل الثاني سابقا) اول اتصال لهم باعضاء الجماعات الاسلامية الايرانية المتطرفة والعاملة في المانيا الغربية . وطوال الستينات والسبعينات كان كثيرون من خصوم الشاه ، من المنظمات الاسلامية واليسارية على السواء ، يتلقون تدريبا عسكريا في مخيمات التدريب التابعة للفدائيين الفلسطينيين . وكان الفلسطينيون يرون في الشاه حليفا صريحا لاسرائيل في المنطقة .

احدث انتصار الثورة الايرانية في مطلع ١٩٧٩ كثيراً من الابتهاج في صفوف الفلسطينيين : فقد ازدانت المناطق التي يسيطر عليها الفلسطينيون في مخيمات اللاجئين في لبنان وبالقرب منها بالملصقات الضخمة التي تحمل صورة آية الله روح الله الخميني وكتب على بعضها شعار يقول « اليوم ايران وغداً فلسطين » ! (٥٦) وفي ١٧ شباط (فبراير) كان ياسر عرفات اول زعيم اجنبي يدعى لزيارة طهران من قبل حكام ايران الجدد . وقد لقي استقبالا حاشداً كالابطال خلال الايام الخمسة التي قضاها هناك يخطب في

المهرجانات وجموع المصلين الذين احتشدوا باعداد كتلك التي حملت الخميني الى السلطة . وفي ١٨ شباط (فبراير) دشن المكتب الجديد لمنظمة التحرير في طهران في المبنى الذي كان سابقا مقر البعثة الديبلوماسية الاسرائيلية الى ايران . وكان اول « سفير » بعدها هاني الحسن رئيس « مجموعة فتح الالمانية » .

لكن الفرحة التي حملتها تطورات ايران لم تدم طويلا في صفوف الفلسطينيين . ذلك ان الحقائق الموضوعية للشتات الفلسطيني ربطت مصير الحركة الوطنية الفلسطينية بالتطورات في العالم العربي اكثر منها في طهران البعيدة ، والوضع في العالم العربي سرعان ما تدهور بعد شبه الاجماع الذي ظهر في قمة بغداد .

ومن المفارقات الغريبة ان اول تصدع كبير في اجماع بغداد حدث في العاصمة العربية التاريخية ذاتها . ففي نهاية تموز (يوليو) ١٩٧٩ بدأت ترد اخبار عن تصفيات جديدة في العراق . فقد نحى صدام حسين الرجل القوي في الحكم العراقي الرئيس العراقي احمد حسن البكر الذي كانت سلطته شكلية منذ مدة . كذلك اعدم صدام خمسة من اشد معاونيه في هذه العملية ، اذ اتهم هؤلاء الخمسة واكثر من عشرين آخرين من كبار المسؤولين العراقيين بانهم اخذوا المصالحة التي جرت مع سوريا في الخريف السابق على محمل الجد اكثر مما يجب . وكان من نتيجة ارتقاء صدام الى السلطة العلنية ان توقفت المصالحة ولم يمض وقت طويل حتى عاد النظامان البعثيان المتنافسان الى صورة العداء المشترك التي استمرت لسنوات . وبذلك تحطمت الآمال التي علقها القادة الفلسطينيون على اقامة « جبهة شرقية » قوية ضد اسرائيل (سوريا والاردن والعراق وهم) . وعندما وقعت القطيعة مع سوريا تمكن العراقيون من استمالة الملك حسين الى جانبهم (بعدما كان له تحالف تكتيكي مع دمشق منذ ١٩٧٥) . فوجد الفلسطينيون انفسهم في الاشهر التالية في مواجهة خيارات صعبة بين دمشق وعمان .

وفور انهيار المصالحة العراقية – السورية بدأت العلاقات بين العراق وثوار ايران تتدهور بسرعة . وبحلول ايلول (سبتمبر) ١٩٨٠ كان البلدان في حالة حرب فعلية في صراع دام ومنهك امتص موارد المنطقة كلها واحدث شرخا عميقا في الجبهة المعادية لأسرائيل . واضطر قادة فتح مرة اخرى الى السير في طريق محرج بين الصراعات القاتلة للقوتين اللتين كانوا يأملون ان يحصلوا على دعم اساسي منهما . وبدأت الانقسامات تتضاعف بسرعة في عالم عربي انقطع عن الثقل السياسي الذي كانت مصر بحجمها الكبير تقدمه . وفي مرحلة ما من عام ١٩٨١ حددت ما لا يقل عن ١٦ نزاعا كبيرا تقسم الدول العربية الاعضاء في الجامعة وتفرقهم عن بعضهم البعض .

ويبدو ان الاسرائيليين فهموا ضعف القوى المحتشدة ضدهم في الشرق الاوسط من ١٩٧٩ وصاعداً ، فأخذوا يضغطون ضغطا لا هوادة فيه على الفدائيين الفلسطينيين وحلفائهم في لبنان . فكانت السفن الحربية والطائرات الاسرائيلية تقصف بانتظام مواقع الفدائيين وتجمعات المدنيين الى الجنوب من بيروت ، وهي مناطق كانت تحت سيطرة الفلسطينيين واليسار اللبناني ، وقام المظليون الاسرائيليون بغارات كثيرة ضد المواقع الفلسطينية في جنوب لبنان متسللين عبر خطوط القوات الدولية . كل ذلك كان تنفيذاً للسياسة « الوقائية » الشرسة التي اعلنها وزير الدفاع عيزرا وايزمان ضد حركة الفدائيين الفلسطينيين في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩[٥٧] .

وفي غضون ذلك فان السيطرة الاستراتيجية التي كان السوريون يأملون في ممارستها على لبنان بحكم موقعهم في قوات الردع العربية ، لم تقدم غطاء امنيا يذكر للفلسطينيين وحلفائهم في لبنان . وفي مناسبات كثيرة من ١٩٧٨ وصاعداً حاول الطيارون السوريون الاشتباك مع الطائرات الحربية الاسرائيلية وهي تحلق فوق لبنان ، لكن لم يكن للسوريين دفاع جوي فعال في البلاد بحيث واجه الطيارون السوريون المرة تلو المرة من ١٩٧٧ الى ١٩٨٢ الاذلال – واحيانا الموت – برؤية الاسرائيليين يسقطون لهم

طائراتهم . وفي مطلع ١٩٨٠ اعترفت القيادة السورية ضمنا بضعف موقف قواتها في لبنان عندما سحبتها من منطقة « الخط الأخضر » الذي يقسم بيروت وكذلك من جميع المناطق الساحلية الى الجنوب من ضاحية خلده في بيروت .[٥٨] ثم ما لبث السوريون ان استخدموا وحدات جيش التحرير الفلسطيني التي يسيطرون عليها على طول « الخط الاخضر » ، لكن الشريان الساحلي الرئيسي الى الجنوب ترك خالياً عملياً من اي قوة نارية امام الهجمات التي كانت تقوم بها القوات الاسرائيلية جواً وبحراً ضد « المدافعين » عنه باسلحة خفيفة من الفلسطينيين واليساريين اللبنانيين .

وفيما كان الاسرائيليون يتمخترون في الاجواء والسواحل اللبنانية بحرية ، كان حلفاؤهم في المنطقة المحرمة من بيروت الشرقية يتآمرون من دون كلل او ملل لنسف التحالف الفلسطيني – اليساري . وقد انحت مصادر الأمن الفلسطينية في تلك السنوات باللائمة على « المكتب الحربي » الذي انشأه بشير الجميل قائد ميليشيا الكتائب في منطقة الميناء في بيروت الشرقية وحملته مسؤولية معظم انفجارات السيارات المفخخة التي مزقت احياء بيروت الغربية بين ١٩٧٩ و١٩٨٢ . وبالاضافة الى كل هذه الضغوط ، تجمعت كل النزاعات التي مزقت الشرق الاوسط في تلك السنين وتفاعلت داخل الحركة اليسارية اللبنانية ، فتخاصم الموالون للعراق مع الموالين لايران ، والموالون لسوريا مع الموالين للعراق ، وهكذا دواليك ، الى ان تمزقت الحركة فعلياً الى بقايا تجمعات متخاصمة وهلعة . هذا ايضا اضعف الموقف الاستراتيجي الفلسطيني في لبنان .

بحلول ١٩٨١ ، احدث انهيار الوضع في لبنان والاخطار التي احدقت بسلام المنطقة هلعا انذر بالقلق حتى بالنسبة للادارة الاميركية الجديدة برئاسة رونالد ريغان والتي لم يكن قد مضى عليها في الحكم ثلاثة اشهر . وقد جاء ريغان في الاصل الى البيت الابيض مشاركا اسرائيل الرأي في الكثير من مواضيع الشرق الاوسط (انظر الفصل العاشر لاحقا) . وفي شهر نيسان (ابريل) ابلغني ديبلوماسي اميركي كبير في بيروت قوله « اننا نحاول يائسين

ضبط الوضع هنا ، لكننا غير متأكدين ما اذا كان بوسعنا ان نتدبر الأمر » .
وهكذا لاحت بداية مستوى جديد من القلق الاميركي على لبنان ، لكن الديبلوماسية الاميركية كانت مكبلة اليدين بحكم شعور ادارة ريغان بانها ملزمة بالعهد الذي قطع في ١٩٧٥ والذي يقضي حتى بعدم التحدث الى منظمة التحرير .

كانت السنوات من ١٩٧٧ الى ١٩٨١ سنوات عذاب صعبة للرجال الذين شكلوا القيادة التاريخية داخل فتح ومنظمة التحرير . ففي السنوات التالية راهن بعضهم كثيراً على اقترابهم في ١٩٧٧ من تحقيق الخطوة الحاسمة التي سعوا اليها باتجاه واشنطن . فلو اعطو بعض التنازلات في ذلك الوقت ، فهل كان ممكناً اجتناب كل المآسي التي وقعت في السنوات اللاحقة ؟ لكن في ذلك الوقت لم يكن لهم حظ كبير في الرهان . ذلك ان التحديات التي حملتها مبادرة السادات ومسلسل الاحداث الذي اعقبها داخل العالم العربي شغلتهم جميعاً بشكل لا يصدق . إذ كان همهم الاول طوال الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٨١ ابقاء الحركة على تماسكها والسير بها عبر كل المسالك الخطرة في السياسات العربية المتضاربة . تلك هي الفترة التي كان فيها عرفات مثلا يطير شهرياً ساعات اطول مما هو مسموح به حتى للطيارين ، وهو يخف من مكان الى مكان لسد ما امكنه من الثقوب في الجدار العربي الواقي لمنظمة التحرير . وبقي خليل الوزير وصلاح خلف في لبنان يشرفان على النواحي العسكرية والامنية للدفاع الفلسطيني هناك . وكان خالد الحسن في الخليج يحث الدول العربية هناك على الصمود في معارضة السادات ، وقد حاول هو وفاروق القدومي شدشدة تحالفات المنظمة على صعيد الدعم الديبلوماسي العالمي .

كان عملا شاقا وكان كله دفاعياً . فمنذ ان اطلق السادات مبادرة السلام من طرف واحد مع اسرائيل لم تلح في الافق اي فسحة يمكن للمنظمة ان تدخل منها الى مفاوضات السلام التي وطدت نفسها عليها منذ ١٩٧٤ ، ولم يكن ممكناً على الاطلاق خلق اي خيار عسكري موثوق ضد اسرائيل والدول

العربية متفرقة .

إن ثقل الضغوط العسكرية والسياسية التي كانت الحركة الوطنية الفلسطينية تعمل تحتها ، كان واضحاً بيناً في المؤتمر الرابع لفتح الذي حضره في دمشق في ايار (مايو) ١٩٨٠ حوالي ٣٠٠ شخص من منظمي الحركة . وقد كان البرنامج السياسي الذي اتفقوا عليه رجع صدى للغضب الذي لف الحركة في ايامها الاولى . إذ شدد على ان فتح « حركة وطنية ثورية مستقلة اهدافها التحرير الكامل لفلسطين وتصفية الكيان الصهيوني اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً وعقائدياً » . وكررت الحركة موقفها التقليدي تجاه الدول العربية بالقول : « نحن لا نتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول ولا نسمح لأحد بأن يتدخل في شؤوننا » . على ان القادة التاريخيين في فتح الذي كانوا يسعون الى جعله موقفا سياسيا مرنا نالوا ترضية لا بأس بها بما جاء في البرنامج من انه يعتبر قرارات المجلس الوطني « جزءاً لا يتجزأ من البرنامج »[٥٩] .

والواقع انه بحلول عام ١٩٨٠ كان تنظيم فتح المتسع لا يزال متينا وسليما بشكل مدهش ، بل انه هزم كل المنافسين الذين واجههم من المنظمات الاخرى في اوائل السبعينات ، وخاصة اعضاء جبهة الرفض . ومن ١٩٧٦ وصاعداً أخذت مختلف شرائح الحركة الفلسطينية في المنفى تتقارب اكثر من اي وقت مضى ، وأخذ وجود منظمة التحرير في المهاجر الفلسطينية يقترن كما لم يكن من قبل بالوجود « غير المنظور » ، أي بالفلسطينيين الذين يعيشون تحت الحكم الاسرائيلي . هذا ، على الاقل ، ما حققه كامب دايفيد .

الفصل السادس

الجناح المكسور

"١٩٨١ – شباط/فبراير ١٩٨٣"

بقدوم ربيع ١٩٨١ وجدت الحركة الوطنية الفلسطينية نفسها في وضع معقد من حالات القوة والضعف المتناقضة . ذلك ان اتفاقيات كامب دايفيد بما فيها من نصوص حول الحكم الذاتي في الاراضي المحتلة قد شكلت نكسة شديدة لمنظمة التحرير . لكن ما ابداه الفلسطينيون في الاراضي المحتلة من اجماع في معارضة تلك النصوص اوقف تنفيذها وحمل الى المنظمة قواعد جديدة من الدعم من داخل المناطق المحتلة . والدول الاعضاء في الجامعة العربية وجدت نفسها ضعيفة ومنقسمة كما لم يكن حالها من قبل . وهذا من الناحية العملية الغى امكانية الوصول الى تسوية سلمية مع اسرائيل يمكن ان ترضي الاماني المتقلصة لمنظمة التحرير . لكن ذلك ترك لقادة فتح والمنظمة متسعا للمناورة بين الدول العربية ، وهو امر كان تقليديا طريقهم للبقاء . ذلك ان هذه الهشاشة التي كان بعض الانظمة العربية يعاني منها في قبضته على السلطة ، هي التي جعلت قادة فتح والمنظمة بما لديهم من قاعدة دعم فلسطينية تشبه الاجماع يتعاملون مع تلك الانظمة من مركز قوة نسبيا . وفي غضون ذلك تحول الوضع العسكري في لبنان الى مأزق خانق : فقد كان الاسرائيليون يشنون غارات متكررة ومدمرة من البحر والبر والجو ضد مواقع المنظمة والقوات المشتركة طوال عام ١٩٨١ من غير ان يوهنوها كثيرا في النهاية الا بشن هجوم كبير فعلا .[١]

وبحلول ربيع ١٩٨١ كانت هناك توقعات قوية بأن مثل هذا الهجوم بات حتميا[٢] وقد كتب مراسل فرنسي في بيروت عن تلك التوقعات فوصفها بأنها « خطة اسرائيلية ـ كتائبية يدعوها ياسر عرفات خطة « الاكورديون » وهدفها اصطياد القوات الفلسطينية بحركة كماشة بين الميليشيات المسيحية في بيروت والجيش الاسرائيلي في جنوب لبنان »[٣] .

وفي اواسط نيسان ١٩٨١ توجه ٣١٤ مندوبا فلسطينيا الى دمشق لحضور الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني . وقد كشفت مناقشات المجلس عن تعقيدات الوضع الفلسطيني في لبنان وفي الارض المحتلة وفي اماكن اخرى ، الا انه لم يطرأ تغيير على البرنامج السياسي السابق للمنظمة في ختام الدورة . اذ صدر شجب لكامب دايفيد ولمصر وللولايات المتحدة ، وترحيب بمبادرة حكومات اوروبا الغربية حول ازمة

الشرق الأوسط ، وتأييد لدعوة الرئيس السوفياتي بريجنيف الى العودة الى الاطار الشامل لجهود السلام التي تضم جميع الفرقاء في الشرق الأوسط ، كما صدرت دعوة الى التعاون مع جميع الحكومات التي تعارض كامب دايفيد بما في ذلك الأردن .

ولعل اهم ما حدث في المجلس الوطني الخامس عشر ما يتعلق بالمداولات حول عضوية اللجنة التنفيذية الجديدة لمنظمة التحرير . إذ اتفق هذه المرة على عودة الجبهة الشعبية بقيادة جورج حبش الى اللجنة التنفيذية ، ولذا لم يكن انضمام احمد اليماني بداية ممثل الجبهة الشعبية الى اللجنة مفاجئا لاحد . لكن السوريين الذين استضافوا المجلس حاولوا ايضا ان يأخذوا مقعدا اضافيا لاحد مؤيديهم في اللجنة المؤلفة من ١٤ شخصا . وبعد مناورات قاسية كثيرة تمكن قادة فتح من اسقاط هذا المطلب بل انهم نجحوا في زيادة التمثيل الرسمي لفتح في اللجنة من عضوين الى ثلاثة اعضاء . على ان هذا النجاح لم يكن يعني ان تجمع فتح في المجلس يمكن ان يتفق فورا على تسمية صاحب المقعد الجديد في اللجنة . وفي النهاية سمي محمود عباس ، وهو عضو قديم في اللجنة المركزية لفتح ، اثناء غيابه في موسكو في ذلك الوقت[٤] .

وبعد أقل من اسبوعين على انتهاء دورة المجلس الوطني الفلسطيني اقدمت الحكومة السورية على خطوة جديدة في لبنان جرت الحكومة الاميركية الى تدخل مباشر في شؤون تلك البلاد المضطربة اكثر من اي وقت مضى منذ نزول مشاة البحرية الاميركية هناك عام ١٩٥٨[٥] . ففي نهاية شهر نيسان (ابريل) ١٩٨١ نقل السوريون بطاريات صواريخ للدفاع الجوي من طراز سام ـ ٦ من سوريا الى وادي البقاع في لبنان بعدما فقدوا عددا كبيرا من طائراتهم في المعارك الجوية ضد الاسرائيليين في الاجواء اللبنانية خلال السنتين السابقتين . وقد خطط الاسرائيليون في الأصل ، كما يقول رئيس الوزراء بيغن ، لتدمير بطاريات صواريخ سام فورا بضربات جوية لولا ان اخرتهم رداءة الطقس . وفيما كان الطيارون الاسرائيليون ينتظرون انقشاع الطقس ادركت الادارة الاميركية المخاطر الكامنة في حدوث مواجهة اسرائيلية ـ سورية مباشرة في لبنان ، فتدخلت بسرعة

لضبط الاسرائيليين بوعدها لهم ان الولايات المتحدة سوف تحاول معالجة الخطر الذي يدعي الاسرائيليون ان الصواريخ السورية تشكله ضدهم بالطرق الدبلوماسية . ويوم ٦ ايار (مايو) غادر الدبلوماسي المحترف السابق فيليب حبيب واشنطن الى الشرق الاوسط بادئا مهمته اللبنانية التي كلفه بها الرئيس رونالد ريغان . وهكذا قدر للتدخل الاميركي المباشر الذي بدا على هذا النحو في لبنان ان يلعب دورا كبيرا في التطورات التي جرت هناك خلال السنتين التاليتين ، وبالتالي في شؤون منظمة التحرير ايضا ، باعتبار ان لبنان كان لايزال (حتى آب «اغسطس» ١٩٨٢) يشكل قاعدة عسكرية رئيسية لها .

إن الرجل الذي ارسل حبيب مبعوثا خاصا له الى المشرق كان قد استقر في البيت الابيض منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٨١ فقط وقد انتخب في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) السابق وسط سيل من الاتهامات ضد سلفه جيمي كارتر بانه مثل عجز « القيادة » الاميركية ـ وخاصة في تعامله مع أزمة الرهائن الاميركيين في طهران ـ فجاء رونالد ريغان الى الحكم واعدا بحكومة اميركية قوية وحازمة في مواجهة الشيوعية . أما معرفته بشؤون الشرق الاوسط عندما دخل البيت الابيض فقد كانت ، كما تصورها كثيرون من خبراء السياسة الخارجية في واشنطن في ذلك الوقت ، سطحية الى درجة خطيرة .

وعندما كان ريغان مرشحا للرئاسة كان باستمرار يصف منظمة التحرير الفلسطينية بانها منظمة ارهابية ، وكثيرا ما وسع هذا الوصف ليضعها في شبكة ارهاب دولية يسيطر عليها الاتحاد السوفياتي . ولذلك كان اول ما فعله عندما تسلم الحكم انه اضاف الى الشرط الوحيد المسبق الذي حدده كارتر للبدء بالحوار الاميركي ـ الفلسطيني ، وهو ان تقبل منظمة التحرير قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢[٧] ، شرطين آخرين هما « ان تشجب المنظمة الارهاب »، و« ان تعترف صراحة بحق اسرائيل في الوجود » . وفي مطلع نيسان (ابريل) ١٩٨١ قام وزير خارجية ريغان الكسندر هيغ المعروف بانه من الصقور بجولة لتقصي الحقائق في عدد من عواصم الشرق الاوسط شدد فيها الزعماء العرب الذين التقاهم على ضرورة التخفيف من هذا التطرف

الاميركي . ويقال ان هيغ في لقائه مع ولي العهد السعودي الامير فهد في الرياض يوم ٧ نيسان (ابريل) حدد فقط الشرط المسبق الوحيد الذي وضعه كارتر لاعتراف اميركا بمنظمة التحرير[٨] ، ويبدو ان هذا الاتجاه في مسألة التحدث الى المنظمة بقي مستمرا في السياسة الخارجية الاميركية على الاقل حتى حزيران (يونيو) ١٩٨٢ .

وبالرغم من بوادر الليونة الطفيفة هذه في موقف ادارة ريغان من منظمة التحرير ، فقد اعلنت المنظمة في ٨ ايار (مايو) معارضتها لمهمة حبيب المستجدة . وقال بيان اصدرته وكالة الانباء الفلسطينية ، وفا ، في ذلك اليوم : « ان الولايات المتحدة لا تستطيع ان تكون حكما او وسيطا لأنها طرف متقدم في ازمة الصواريخ بسبب دعمها لاسرائيل »[٩] . غير ان وزارة الخارجية الاميركية كشفت النقاب في ٣١ أيار (مايو) عن اتصالها بالامين العام للامم المتحدة كورت فالدهايم لكي (يبلغ جميع اطراف النزاع « اي ان منظمة التحرير من بينهم » ... الحاجة الى الاعتدال وضبط النفس)[١٠] . ومن بعد ذلك استمرت الاتصالات غير المباشرة بين الجانبين ، ومعظمها متصل بالوضع في لبنان ، وذلك عن طريق الامم المتحدة والسعودية على السواء ، ثم ايضا عن طريق وسطاء مصريين .

وفي ٧ حزيران (يونيو) ١٩٨١ تعرضت مفاوضات حبيب الدقيقة بين اسرائيل ولبنان وسوريا والفرقاء العرب الاخرين الى الخطر عندما حلقت الطائرات الاسرائيلية مسافة ٨٤٠ كيلومترا في عمق الاراضي الاردنية والسعودية والعراقية لتقصف المفاعل النووي العراقي الذي كان يجري تطويره بسرعة الى الشمال من بغداد . على ان الوسيط الاميركي في تلك المناسبة استطاع ان يكمل مهمته لأن العراق لم يكن داخلا بصورة مباشرة في مفاوضات حبيب ـ اما في اسرائيل فقد استفاد بيغن من الشعبية التي حملتها له الغارة العراقية ليعود الى الحكم باغلبية مقعد واحد في الانتخابات العامة التي جرت في نهاية حزيران (يونيو) . لكن مهمة حبيب واجهت امتحانا اقسى في الشهر التالي عندما بلغ مسلسل العنف الاسرائيلي ـ الفلسطيني المستمر احدى ابشع ذراه حتى الآن .

في ١٠ تموز (يوليو) وقعت غارة جوية اسرائيلية ضد جنوب لبنان تركت

قتيلا واحدا وستة جرحى . وردت القوات المشتركة بقصف مستوطنة في شمال اسرائيل جارحة ١٤ شخصا . واخذ عدد الضحايا بفعل الردود الاسرائيلية في لبنان يرتفع يوما بعد يوم ـ ٥ قتلى في ١٢ تموز (يوليو) ، ١٠ قتلى في ١٤ منه ، ٣٥ قتيلا في ١٦ من الشهر ذاته ـ وفي ١٧ تموز (يوليو) قصف الطيران الاسرائيلي مناطق تسيطر عليها القوات المشتركة في بيروت الغربية ذاتها فدمر بناية كاملة في منطقة الفاكهاني مما أسفر عن مقتل اكثر من ٢٠٠ شخص[١١] .

انباء بيروت هذه حملت حبيب الى المشرق على جناح السرعة (وقد كان يبحث ازمة الصواريخ السورية في المملكة السعودية) . وفي ١٩ تموز (يوليو) التقى بيغن في القدس ليسأله عن الشروط الاسرائيلية لوقف اطلاق النار في لبنان . ثم التقى لفترة قصيرة مع المسؤولين اللبنانيين في بيروت قبل العودة الى السعودية ساعيا هذه المرة ، كما ذكرت الانباء ، الى طلب مساعدة سعودية للحصول على التزام منظمة التحرير بوقف اطلاق النار . وهكذا استحثت غارة بيروت ريغان لتوسيع نطاق مهمة حبيب من اطارها الأول المتركز على مسألة الصواريخ السورية في البقاع الى اطار جديد يشمل كامل المسألة الامنية الواسعة في لبنان والتي من اكبر العناصر فيها المواجهة المباشرة والمتزايدة بين الاسرائيليين والفلسطينيين . لكن الوسيط الاميركي بقي غير قادر على القيام بأي اتصال مباشر مع منظمة التحرير ، فقام بدلا من ذلك بزيادة اتصالاته غير المباشرة عن طريق الامم المتحدة والسعودية .

وفي اليوم الذي عاد فيه حبيب الى المشرق عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير اجتماعا في بيروت اذاعت بعده محطة صوت فلسطين التابعة للمنظمة « ان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تعتبر الولايات المتحدة المسؤول الأول عن جرائم بيغن ضد شعبنا والشعب اللبناني الشقيق »[١٢] . لكن بعد ذلك بقليل ترأس ياسر عرفات وخليل الوزير وفدا عسكريا فلسطينيا رفيع المستوى أجرى محادثات في بيروت مع الجنرال وليام كالاهان قائد القوات الدولية . ومع ان تصريح ياسر عرفات بعد خروجه من الاجتماع ، كان بلهجة الادانة السابقة نفسها للولايات المتحدة ولم يأت فيه على ذكر مقترحات وقف اطلاق النار ، إلا ان من المرجح ان يكون البحث

قد دار في الاجتماع حول هذه المقترحات بدليل ان الامين العام للامم المتحدة كورت فالدهايم نفسه ارسل في ٢١ تموز (يوليو) رسالة الى عرفات يطلب فيها من منظمة التحرير الموافقة على وقف اطلاق النار في لبنان فورا . وفي اليوم ذاته بعث ريغان ايضا برسالة « شديدة اللهجة » الى بيغن يطلب فيها الشيء ذاته[١٣] .

وفي ٢٤ تموز (يوليو) بدا وكأن جهود حبيب قد نجحت في احتواء الانفجار المرتقب في لبنان . وقد تحدث حبيب في القدس قائلا : « اليوم ابلغت الرئيس ريغان انه اعتبارا من الساعة ١٣:٣٠ بالتوقيت المحلي (١١:٣٠ بتوقيت غرينتش) من يوم ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٨١ سوف تتوقف العمليات العسكرية العدائية بين الاراضي اللبنانية والاسرائيلية في كلا الاتجاهين » ثم اكد رئيس الوزراء بيغن ان حكومة اسرائيل « تتبنى التصريح الذي ادلى به فيليب حبيب »[١٤] . وبعد خمس دقائق اذاع صوت فلسطين قائلا « تؤكد الثورة موقفها الذي ابلغته الى الامين العام للامم المتحدة ردا على دعوته الى وقف اطلاق النار بأنها تلتزم بهذه الدعوة شرط ان يلتزم بها ايضا الطرف الآخر[١٥] . وبالرغم من استعمال دور الامم المتحدة كغطاء ، اضفي على تلك المفاوضات . فقد بقي واضحا ، ان وقف اطلاق النار الذي تم في تموز (يوليو) ١٩٨١ كان بمثابة حد فاصل آخر بالنسبة للفلسطينيين : فقد كان اوضح قبول لمنظمة التحرير بدور الوساطة الاميركية المباشرة حتى الآن ، وكان بالنسبة للولايات المتحدة في المقابل اوضح اعتراف حتى الآن بضرورة اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في قضايا الحرب والسلام في الشرق الاوسط .

في البداية كانت هناك بعض المخاوف من ان لا يأتي قبول المنظمة لوقف اطلاق النار بالاجماع . إذ في ٢٥ تموز (يوليو) وزعت الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة التي يقودها احمد جبريل بيانا يقول انها غير ملزمة بوقف اطلاق النار ، وخلال الايام القليلة التالية استمرت وحدات القيادة العامة في قصف المناطق التي تسيطر عليها ميليشيا سعد حداد الموالية لاسرائيل في جنوب لبنان . وبعد يومين التقى عرفات مع جبويل بحضور اليساري اللبناني محسن ابراهيم . ووصفت اذاعة صوت فلسطين جو اللقاء بينهما

بأنه « صريح للغاية » لكن خلال الاجتماع « تم التأكيد على قرار وقف اطلاق النار الذي اتخذته القيادة الفلسطينية ـ اللبنانية المشتركة »[١٦] . وتوقف جبريل عن خرق وقف اطلاق النار في ٢٩ تموز (يوليو) بعد صدامات وصفتها اذاعة حزب الكتائب اللبنانية بأنها وقعت بين الجبهة الشعبية (الارجح ان المقصود هو الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة) وبين وحدات من فتح في بلدة النبطية في جنوب لبنان .

وحالما تمت تسوية هذه المشاكل ، وبالرغم من التفسيرات المختلفة لوقف اطلاق النار من قبل المنظمة واسرائيل ـ حيث ادعت المنظمة انه لا يشمل سوى جنوب لبنان بينما ادعت اسرائيل انه يشمل اي عملية ضدها في اي مكان في العالم ـ فقد بقي ساري المفعول عشرة أشهر اخرى حائلا دون وقوع مواجهة اسرائيلية ـ فلسطينية شاملة في جنوب لبنان . وسجلت تقارير الامين العام للامم المتحدة في الفترة من ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٨١ الى ٣ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ ، ٤٧ حادثا قامت بها منظمة التحرير وحلفاؤها من القوات المشتركة « العناصر المسلحة » بلغة الامم المتحدة) باطلاق النار على القوات الدولية أو بالقرب منها خلال تلك الفترة ، بالمقارنة مع ٢٠١ قامت بها قوات الامر الواقع التابعة لحداد (واكثر من ١٧ حادثا قام بها الاسرائيليون) . وفي غضون ذلك قال الامين العام باختصار انه بين آب (اغسطس) ١٩٨١ وايار (مايو) ١٩٨٢ وقع ما لا يقل عن ٢٠٩٦ خرقا اسرائيليا للاجواء اللبنانية ،اضافة الى ٦٥٢ خرقا اسرائيليا للمياه الاقليمية اللبنانية[١٧]. وعلى كل حال فان ما توصل اليه حبيب من وقف لاطلاق النار حال دون تصادم شامل .

وفي الاسابيع التي تلت وقف اطلاق النار في لبنان في تموز (يوليو) ١٩٨١ تحول اهتمام كثيرين من القادة الفلسطينيين الى الساحة العربية . فقد اعلن ولي العهد السعودي فهد بن عبد العزيز في ٧ آب (اغسطس) مقترحات للسلام في الشرق الاوسط مؤلفة من ثماني نقاط تبنتها المملكة . ودعت « خطة فهد » الى انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ ، والى اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة بعد فترة انتقالية قصيرة باشراف الامم المتحدة . وتنص المادة السابعة المثيرة للجدل

على انه يجب « على جميع دول المنطقة ان تعيش بسلام »[١٨] . (وهذه العبارة فهمت عموما على انها تعني الاعتراف باسرائيل). وفو نشر هذه الخطة اوضح السعوديون انهم سوف يتقدمون بها الى القمة العربية المقبلة لاقرارها ، اذ كان من المقرر ان تنعقد القمة يوم ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) في مدينة فاس المغربية .

إختلفت ردود الفعل الفلسطينية على خطة فهد من البداية . ففي ٨ آب (اغسطس) مثلا ، نقل على لسان خليل الوزير من قادة فتح وصفه للخطة بانها « ايجابية » ، بينما قال ناطق بلسان الجبهة الشعبية : « ان المقترحات تشكل اعترافا مباشرا بالكيان الصهيوني وتدعو منظمة التحرير الى الانحراف عن خطها الثوري الاساسي »[١٩] . ثم عقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة اجتماعا في ١١ آب (اغسطس) . وفي غياب الاجماع قررت اللجنة عدم اتخاذ اي موقف رسمي من خطة فهد بانتظار نتائج اللقاء المقرر بين عرفات وولي العهد السعودي[٢٠] .

على انه سرعان ما اتضح ان هناك خلافات حادة حول القضية ليس فقط بين فتح وحلفائها في منظمة التحرير ، لكن ايضا داخل قيادة فتح نفسها . وعلى النقيض من ترحيب الوزير بالخطة اول ما صدرت ، ذكر في ١٣ آب (اغسطس) ان ماجد ابو شرار عضو اللجنة المركزية لفتح « يقف ضد الخطة لانها تربط حل ازمة الشرق الاوسط بالولايات المتحدة »[٢١] . ثم بعد اربعة ايام اعطى ياسر عرفات اول اشارة علنية على تأييده للخطة[٢٢] . اما المواقف النهائية لقيادة فتح حول هذه القضية كما برزت في الاسابيع التالية فقد دلت على ان عرفات والوزير وخالد الحسن واثنين آخرين على الاقل من لجنة فتح المركزية المؤلفة من ١٢ عضوا ايدوا الخطة أساسا ، بينما سجل الاعضاء الاخرون في اللجنة ومنهم فاروق القدومي ونمر صالح وماجد ابو شرار وسميح ابو قويق معارضتهم لها . أما موقف صلاح خلف ، كما يستدل عليه من تصريحاته المعلنة في ذلك الوقت ، فيبدو انه شمل كافة القواعد . وعمد عرفات الى براعات لغوية متعبة لتغليف ترحيبه بالخطة نظرا لهواجسه حول وحدة الحركة . هذا الانشقاق داخل الفريق الاساسي المهيمن على منظمة التحرير هو الذي شل قدرة المنظمة على الاستجابة السياسية

لخطة فهد مما مكن الرئيس السوري حافظ الاسد في النهاية أن يفرض رأيه في الموضوع على المنظمة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ .

وفي ٢٥ ايلول (سبتمبر) عاد عرفات الى بيروت بعد مشاوراته الموعودة مع فهد في السعودية ، وبعد ثلاثة أيام عقد المجلس الثوري لفتح المؤلف من ٧٥ عضوا ، مهمتهم مراجعة السياسة العامة للحركة ، اجتماعا لمناقشة الامر . ويبدو ان نتائج الاجتماع بالنسبة لخطة فهد لم تكن حاسمة بالنظر الى ان البيان الصادر بعد الاجتماع خلا من اي اشارة للخطة على الاطلاق . وعقد المجلس الثوري اجتماعا آخر بعد شهر ، وكانت نتائجه ايضا غير حاسمة . وفيما بعد فسر خالد الحسن موقف فتح من خطة فهد في ١٩٨١ بقوله : « لم يكن هناك رفض للخطة . كان هناك نوع من الفهم للنقاط الايجابية فيها وللنقاط الغائبة عنها »[٢٣]

وعاد عرفات الى السعودية في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) حيث قال لمراسل صحيفة كويتية « مرة ثانية اؤكد ترحيبي بمقترحات الامير فهد »[٢٤] . ثم في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) عقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة اول اجتماع في سلسلة اجتماعات لمناقشة الخطة . وبعد اجتماع ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) حاول عرفات في مقابلة صحفية نشرت يوم ١٢ من الشهر ذاته ان يجد خطا وسطا بين السعوديين وبين قادة فتح والمنظمة الذين يعارضون خطة فهد او يشككون بها . وقال : « لقد رحبت بالخطة وقلت انها تشكل اساسا مهما لحل النزاع في الشرق الاوسط ، لكن لنا تحفظاتنا وقد نقلت الى الامير فهد بعض الملاحظات ... وهذا لا يعني انني لا اعتبرها خطة ايجابية ارحب بها[٢٥] . لكن جهود الوساطة التي قام بها رئيس منظمة التحرير لم تثمر . فقد التأمت اللجنة التنفيذية للمنظمة مرة ثانية يوم ١٣ من تشرين الثاني (نوفمبر) ، وبعد ثلاثة ايام أصدرت كل من الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية بيانات شديدة اللهجة ضد خطة فهد .

عند هذه النقطة استطاع منتقدو خطة فهد في الصف الفلسطيني ان يوجهوا « المدافع العربية الثقيلة » على عرفات ومن يرى رأيه في قيادة فتح ففي اجتماع استثنائي لوزراء خارجية جبهة الصمود والتصدي عقد ذلك اليوم في عدن عاصمة اليمن الجنوبية اتخذ قرار يبدو انه الزم منظمة

التحرير برفض البند السابع من خطة فهد أسوة بالاعضاء الآخرين في جبهة الصمود .

وفي ٢١ من تشرين الثاني (نوفمبر) عقد عرفات اجتماعا عاجلا في دمشق مع الرئيس السوري حافظ الاسد الذي يعتبر منسق جميع اطراف المعارضة الفلسطينية الداخلية لعرفات حول هذه القضية . على ان موقف الاسد لم يكن صريحا مستقيما . وعلى سبيل المثال قال خلف من قادة فتح في مقابلة صحفية في اواسط تشرين الاول (اكتوبر) : « لقد اكد لنا السعوديون ان العراق والاردن وسوريا قد قبلوا مقترحاتهم .[٢٦] وعشية موعد قمة فاس بالذات طار رفعت الاسد شقيق الرئيس الاسد والرجل القوي في سوريا الى السعودية لاجراء مفاوضات مع الحكام السعوديين في اللحظة الاخيرة يوم ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) . وفي غضون ذلك اشار عديدون من مؤيدي الخطة في فتح ، وكذلك فعل السعوديون ، الى ان مضمونها مستمد بكامله تقريبا من قرارات مختلفة للجمعية العامة للامم المتحدة سبق ان قبلتها المنظمة وسوريا على السواء . وايا كان الاساس الفعلي لمعارضة سوريا للخطة بالتالي ـ وهي ما عبر عنه الرئيس الاسد بغيابه عن قمة فاس ـ فانه يبدو انها اعطت حكومة دمشق فرصة ممتازة لزيادة نفوذها داخل منظمة التحرير على حساب قيادتها الشرعية في وقت تفاقمت فيه الخلافات بين سوريا وهذه القيادة .

وبالرغم من ان اجتماع عرفات بالاسد يوم ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) استمر ثلاث ساعات إلا انه لم يصل الى نتيجة . وفي اليوم الثاني عقدت اللجنة التنفيذية للمنظمة اجتماعا آخر تم في دمشق هذه المرة . وتقول تقارير من مصادر فلسطينية معارضة لخطة فهد ان نتائج الاجتماع كانت بوضوح غير مؤاتية لعرفات . فقد صوتت اللجنة التنفيذية في غيابه على رفض خطة فهد . (على ان هناك مصادر فلسطينية اخرى تقول ان الاجتماع اعطى عرفات تفويضا بالمضي قدما في سياسته والقيام بما يراه مناسبا حول المسألة) .[٢٧] وكانت النتيجة انه عندما اعلن الناطق بلسان اللجنة التنفيذية عبد المحسن ابو ميزر بعد ذلك بقليل ان « منظمة التحرير والعراق وسوريا قد رفضوا جميعا خطة فهد » ، قام « مصدر مسؤول » في القيادة

الفلسطينية بابلاغ اذاعة صوت فلسطين « ان عبد المحسن ابو ميزر ليس مخولا من اللجنة التنفيذية بان ينطق باسمها حول خطة فهد »[٢٨] .

ثم انتقل جو الاثارة المحيط بخطة فهد الى مسرح آخر : ففي يوم ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) انعقدت القمة العربية في موعدها في فاس بحضور ياسر عرفات وولي العهد الامير فهد (ممثلا الملك خالد) والملك حسين عاهل الاردن والرئيس اليمني الجنوبي علي ناصر محمد (واخرين) ، وطبعا مستضيف القمة الملك الحسن الثاني ملك المغرب . وكان ابرز الغائبين حافظ الاسد الذي بقيت سيارة رسمية تنتظره في المطار طوال النهار .. وحالما اتضح ان الزعيم السوري سوف يقاطع المؤتمر ، ادرك فهد انه لا مجال لاجماع عربي شامل يتبنى خطته كما كان يريد . لذلك اعلن بعد انعقاد جلسة المؤتمر بقليل انه يسحب الخطة من جدول الاعمال ، وعندها قرر الملك الحسن تأجيل اعمال القمة الى موعد غير محدد[٢٩] .

لقد تحدثت بعض التقارير الصحفية في ذلك الوقت عن وقوع مشاحنة في فاس بين عرفات وفهد[٣٠] ، لكن بعض المشاركين في المؤتمر ومنهم خالد الحسن قالوا فيما بعد ان شيئا من ذلك لم يحصل . إلا ان الحسن قال فعلا انه وقع « سوء تفاهم » في فاس بين عرفات والقدومي ، « وزير خارجيته » . وقد غضب عرفات لان القدومي في المحادثات التمهيدية التي اجراها وزراء الخارجية قبل وصوله هو الى فاس ، قد اخذ علنا جانب خدام والزم منظمة التحرير بمعارضة خطة فهد .[٣١]

وفيما كان الجدل لا يزال محتدما حول خطة فهد في الدوائر الفلسطينية والعربية ، وقع حدث كبير أشبه بسقوط الشاه قبل اكثر من سنتين ، أعطى الفلسطينيين فسحة قصيرة من اليأس الذي كان يحيط بهم على المستوى الاقليمي في الشرق الاوسط . كان يوم ٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١ موعد الذكرى الثامنة لحرب الشرق الاوسط لعام ١٩٧٣ ، وهو يوم صادف حسب التقويم الاسلامي ذكرى احتفال الرئيس السادات عام ١٩٧٧ ، بعيد الاضحى في المسجد الاقصى في القدس المحتلة . ذلك اليوم كان يوما مثقلا بالرموز لدى كثيرين من المصريين . وفي ذلك اليوم بالذات قرر السادات ان يقيم عرضا عسكريا ضخما . وفيما كان السادات على منصة العرض في

مقربة من قبر الجندي المجهول في القاهرة ، قاد ضابط صغير مجموعة من الجنود نزلوا من شاحنتهم المشتركة في العرض وانهالوا بالرصاص على الرئيس والشخصيات الجالسة الى جانبه . وكان نائب الرئيس حسني مبارك الى جانبه لكنه لم يصب بأذى ، بل أبعد بسرعة عن المنصة من قبل رجال الأمن باعتباره خليفة الرئيس لكن السادات نفسه قتل على الفور .

أما المصريون البالغ عددهم ٤٣ مليونا في ذلك الوقت فقد عبروا عن مشاعرهم الحقيقية تجاه الرجل الذي ادعى انه « أبوهم » عندما مر موكب جنازة السادات بعد يومين الى مثواه الاخير تحت حراسة مشددة وسط شوارع خالية ومقفرة تقريبا . وبلفتة مدهشة تشبه الاجماع ادار المصريون ظهورهم للسادات تاركينه يذهب الى القبر بحضور اصدقائه الاجانب فقط مثل مناحيم بيغن وثلاثة من رؤساء اميركا السابقين والامير تشارلز ولي عهد بريطانيا .

وكان المزاج الذي ساد القاهرة في الاسابيع التي تلت مقتل السادات مزاجا من الهدوء العام الذي ربما كان مدروسا . فالمتطرفون المسلمون الذين نظموا الاغتيال استنفدوا قوتهم ولم يكن في وسعهم استغلال الحادث لفرض حكمهم على البلاد . (والواقع ان قوات الامن استطاعت في الايام التالية ان تعتقل جميع الاعضاء النشطين في مختلف الحركات الاسلامية السرية المتطرفة التي نبتت في مصر خلال العقد السابق من الزمن) . ولا استطاعت المعارضة العلمانية ان تفرض على نظام مبارك اراءها هي الاخرى ـ وقد كانت مثلها مثل المتطرفين معارضة لكامب دايفيد بشكل عام ـ ومن القرارات الاولى التي اتخذها مبارك فور تسلمه الحكم تأكيد التزام مصر بكامب دايفيد ، وهذه خطوة ايدها ضمنا كثيرون حتى في المعارضة العلمانية ، نظرا لأن المرحلة النهائية من انسحاب اسرائيل من سيناء يحين موعدها في نيسان (ابريل) . على ان الطريقة التي اغتيل فيها السادات تركت بصماتها على الرئيس مبارك ، فكان تحيزه لكامب دايفيد أقل كثيرا من تحيز السادات .

وعند سماع ياسر عرفات نبأ اغتيال الرجل الذي يضع الفلسطينيون اللوم عليه في المآسي التي تعرضوا لها منذ ١٩٧٧ قال « هذا هو مصير الذين

يخونون القضية الفلسطينية » . وبعد ذلك بفترة قصيرة تساءل علنا بقوله : « لماذا لم يصب مبارك ؟ لماذا كان هو الوحيد الذي لم يصب بأذى ؟ »[٣٢] .

أما في بيروت الغربية التي يسيطر عليها الفلسطينيون فقد كان رد الفعل على اغتيال السادات أقل حذرا واكثر ابتهاجا في العلن . وفيما وصفت الصحف اليسارية في لبنان الاغتيال بأنه « اعدام » اتخذ صلاح خلف من قادة فتح الاتجاه نفسه بقوله « كان الاغتيال تنفيذا لحكم الاعدام بكل ما جلبه السادات علينا وعلى الامة العربية وعلى مصر بصورة خاصة من عار وإذلال ... هذه العملية التي نفذها شعب مصر العظيم بواسطة جيشه الباسل اثبتت ان القضية الفلسطينية تعيش حية في ضمائرهم)[٣٣] .

على ان اغتيال السادات لم يغير شيئا من الوضع العربي العام في المدى القصير . فقد كانت التكهنات طوال شهري تشرين الاول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ تقول بان مبارك قد يستطيع ، خلافا للسادات ، « ان يعيد مصر الى الصف العربي » . لكن مبارك والمحيطين به في ذلك الوقت كان همهم الاول عدم اعطاء اسرائيل اي ذريعة لتأجيل انسحابها المقرر من سيناء . والى ان اكتمل ذلك كليا كما هو مقرر[٣٤] ، بدا الرئيس المصري مبادراته التمهيدية الاولى تجاه الرئيس العراقي صدام حسين على سبيل المثال . وحتى بعد نيسان (ابريل) ١٩٨٢ بقي مبارك متمسكا بحرفية التزامات مصر بموجب اتفاقية كامب دايفيد . وهكذا جاء عام ١٩٨٣ والوزن السياسي والاستراتيجي لمصر مازال بعيد المنال للعرب والفلسطينيين .

وبينما كان حاكم مصر الجديد يصب اهتمامه على انسحاب اسرائيل المقرر من بقية سيناء ، لم يحصل اي تقدم ملموس في ملاحقة الجزء الاخر من اتفاقيات كامب دايفيد المتعلق بالضفة الغربية وغزة . وفي تلك الاثناء اعطيت وزارة الدفاع في حكومة بيغن الجديدة الى شخص اشتهر بقسوته في نظر الفلسطينيين هو اريال شارون الذي بدأ في خريف ١٩٨١ ينفذ سلسلة من السياسات القاسية الجديدة في الضفة الغربية وغزة وفي مرتفعات الجولان المحتلة .

وفي ايلول (سبتمبر) وتشرين الاول (اكتوبر) كشفت الحكومة الاسرائيلية عن خطط جديدة لتحويل الضفة الغربية وغزة الى ما اسمته

« الادارة المدنية » بعدما بقيتا تحت الحكم العسكري منذ حرب ١٩٦٧[٣٥] . وفي الاول من تشرين الثاني (نوفمبر) عين استاذ جامعي يدعى مناحيم ميلسون « حاكما اداريا » جديدا للضفة الغربية . (لم يعثر على « مدني » لحكم غزة فتم اختيار احد اعضاء الادارة العسكرية القائمة الذي خلع زيه العسكري وبدأ يحكم باللباس المدني) . وكان رد الفعل الفلسطيني سواء داخل الاراضي المحتلة او خارجها على هذه البدعة حادا وشديدا ، إذ رأى فيها الفلسطينيون خطوة اخرى نحو تحويل الاحتلال الواقعي لاراضيهم الى اغتصاب واقعي لها . كما ان اختيار ميلسون لم يكن مطمئنا لهم . ذلك انه في مقالين نشرا له وقتذاك تحدث عن وجوب قيام اسرائيل بحملة ضارية ضد الوطنيين الفلسطينيين في المناطق المحتلة[٣٦] .

ثم في ١٤ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨١ اعلنت الحكومة الاسرائيلية من طرف واحد مد حكم القانون الاسرائيلي ليشمل المناطق السورية المحتلة عام ١٩٦٧ في الجولان . وصدرت الاوامر لسكان الجولان (ومعظمهم من الدروز) لكي يحملوا بطائق الهوية الاسرائيلية تبعا لذلك . لكن غالبية هؤلاء السكان رفضت ذلك ، واعلنوا اضرابا عاما في كل الجولان احتجاجا على ذلك ، وبقي قائما لم يفك عدة اسابيع بالرغم من شراسة الاجراءات الاسرائيلية المضادة . وفي ١٦ كانون الاول (ديسمبر) عقد مجلس الامن الدولي اجتماعا طارئا بناء على طلب سوريا واعلن ان الاجراءات الاسرائيلية باتباع الجولان للقانون الاسرائيلي « لاغية وباطلة » ، كما طلب من اسرائيل الالغاء الفوري لهذه الاجراءات . لكن اسرائيل رفضت التقيد والاذعان . وبعد شهرين انفجرت موجة الاحتجاج في الجولان الى العلن من جديد . وبعدما اعتقل الاسرائيليون عددا من قادة الدروز هناك يوم ١٣ شباط (فبراير) اعلن اتباعهم اضرابا عاما جديدا . ومرة ثانية قطع الجيش الاسرائيلي اتصال القرى الدرزية مع العالم الخارجي .

وفي غضون ذلك لم يحمل حكم ميلسون للضفة الغربية شيئا للفلسطينيين اكثر مما كانوا يتوقعون . ومن السياسات الرئيسية التي ركز عليها تشجيع قيام جماعات من المتعاونين مع اسرائيل من الفلسطينيين باسم « روابط القرى » . وكان الهدف من ذلك ابراز قيادة جديدة في الضفة

يمكنها مع الوقت الوقوف في وجه شبكة غير رسمية اطلق عليها « لجنة التوجيه الوطني » نشأت من رؤساء البلديات الوطنيين الذين انتخبوا في عام ١٩٧٦[٣٧] . ومن انفذ الشخصيات الفلسطينية في مشروع ميلسون واحد من الخوارج السياسيين يدعى مصطفى دودين كان في العقود الماضية من السنين يتنقل على مسرح الشرق الاوسط باقنعة مختلفة تارة كناصري متحمس ، وتارة كوزير للزراعة في عمان . اما الان فقد برز كقائد لرابطة القرى في منطقة الخليل .

وفي ٩ آذار (مارس) ١٩٨٢ أصدر المدعي العام الاردني تحذيرا لاعضاء روابط القرى الوليدة بانه سوف يوجه اليهم تهمة الخيانة العظمى بموجب القانون الاردني اذا هم لم ينسحبوا من عضوية الروابط في خلال ٣٠ يوما . وكان سكان الضفة الغربية مازالوا قادرين على السفر بجوازات سفر اردنية فقط اعطيت لهم خلال الحكم الاردني قبل ١٩٦٧ ، ولذلك كان لهذا التحذير الاردني فعله الكبير (وهو يأتي بعد قرار سابق من عمان بتوجيه تهمة الخيانة العظمى لكل من يبيع ارضا للاسرائيليين في الضفة الغربية) . وخلال اسبوعين استجاب لهذه الدعوة ما لا يقل عن ١٨ عضوا في روابط القرى .

ثم سدد الاسرائيليون ضربة مضادة في ١١ آذار (مارس) بأن اعلنوا عدم شرعية لجنة التوجيه الوطني . وبعد اسبوع من ذلك حلوا مجلس بلدية البيرة وصرفوا رئيسها ابراهيم الطويل لأنه رفض التعاون مع الادارة المدنية . وعلى الفور دعت البلديات الاخرى في الضفة الغربية الى اضراب عام لمدة ثلاثة ايام احتجاجا على هذا الاجراء . وقد روعي الاضراب بما يشبه الاجماع في الضفة الغربية بينما هبت عاصفة من المظاهرات الوطنية اطلق عليها الجنود الاسرائيليون النار مما ادى الى مقتل ستة من المتظاهرين في ثلاثة حوادث منفصلة على الاقل . وامتدت المظاهرات والاضرابات الى غزة ابتداء من ٢١ آذار (مارس) ، بل انها في ٢٥ من الشهر ذاته امتدت الى بعض التجمعات الفلسطينية التي بقيت داخل اسرائيل عام ١٩٤٨ (العرب الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية) . وفي ٢٤ آذار (مارس) قدم حزب العمل اقتراحا الى الكنيست بحجب الثقة عن حكومة بيغن بسبب سياساتها في الضفة الغربية ، فأدى الى تعادل في الاصوات . لكن الحكومة التي ذكرت

الانباء وقتها انها تفكر في الاستقالة رفضت القيام بهذه الخطوة .

وفي غضون ذلك تقدمت سوريا والاردن بطلب عاجل لعقد مجلس الامن لبحث الموضوع ، لكن مناقشة الموضوع يوم ٢٤ آذار (مارس) تأجلت . وفي ذلك اليوم نقل على لسان ميلسون قوله في وصف الاضطرابات التي هزت الاراضي المحتلة بأنها « اهم معركة تخوضها اسرائيل سياسيا منذ انشائها في عام ١٩٤٨[٣٨] . وفي اليوم التالي صرف اثنان من رؤساء البلديات الوطنيين هما بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس وكريم خلف رئيس بلدية رام الله (ومنع ستة آخرون من دخول بلدياتهم في الاشهر الاربعة التالية) . وبنهاية الشهر كانت الاجراءات الاسرائيلية المضادة مثل شل الحركة الاقتصادية بمنع التجول ، والاعتقالات الواسعة النطاق ، واطلاق النار على المتظاهرين العزل من السلاح ، قد غلبت سكان الاراضي المحتلة على أمرهم فلعقوا جراحهم بانتظار معارك اخرى قادمة .

على ان المواجهة الاسرائيلية الفلسطينية الكبرى التالية لم تقع في الضفة الغربية . بل وقعت مرة ثانية في لبنان . ففي ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ اعلن السفير الاسرائيلي في الولايات المتحدة موشى ارينز ما كان يخشاه قادة منظمة التحرير جميعهم عندما قال ان الاجتياح الاسرائيلي للبنان هو « مسألة وقت »[٣٩] . وظن البعض ان هذا الوقت قد حان يوم ٣ نيسان (ابريل) عندما اغتيل السكرتير الثاني في السفارة الاسرائيلية في باريس . (فيما بعد اعلنت جماعة تسمي نفسها « منظمة الجيش الثوري اللبناني » مسؤوليتها عن الحادث) . وفي اليوم التالي اجتمعت الحكومة الاسرائيلية لبحث مضاعفات الحادث على دفاع اسرائيل[٤٠] . لكن الاجتياح تأجل . ثم في ٢١ نيسان (ابريل) قتل جندي اسرائيلي بانفجار لغم مزروع داخل الاراضي اللبنانية ، فاعتبرت الحكومة الاسرائيلية ذلك عملا هجوميا فارسلت اسرابا من طائراتها لقصف بلدة الدامور الساحلية التي يسيطر عليها الفلسطينيون مما ادى الى مقتل ٢٣ شخصا هناك[٤١] . ومع ذلك ، وكما في اعقاب الهجمات الاسرائيلية السابقة العديدة ضد مواقع القوات المشتركة والاهداف المدنية في لبنان منذ ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٨١ ، بقي الفلسطينيون عموما ملتزمين من جانبهم بوقف اطلاق النار الذي تم التوصل

اليه قبل ذلك التاريخ .

وفي ٣ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ قام رجل مسلح في لندن باطلاق النار على السفير الاسرائيلي فاصابه بجروح خطرة[٤٣] . وعلى الفور نفت منظمة التحرير اي مسؤولية لها بالحادث ، لكن في اليوم التالي قامت أفواج من الطائرات الاسرائيلية من طراز « ف ـ ١٦» بقصف مخيمات اللاجئين واهداف أخرى في بيروت ، بينما قامت اسراب اخرى من الطائرات بقصف مواقع الفلسطينيين والقوات المشتركة في جنوب لبنان . وقد أحصت التقارير الاولى للحكومة اللبنانية ٤٥ قتيلا و١٥٠ جريحا نتيجة لهذه الغارات ، مع ان هذه الارقام قد عدلت صعودا فيما بعد .

هذه المرة شعرت قيادة منظمة التحرير انها لا تستطيع ضبط النفس اكثر من هذا الحد . وفيما كان يجري سحب الجثث من مبنى المدينة الرياضية الذي قصفه الاسرائيليون في بيروت الغربية ، بدأت وحدات المدفعية الفلسطينية في جنوب لبنان بقصف اهداف في شمال اسرائيل لاول مرة منذ اكثر من عشرة اشهر . وطار عرفات عائدا الى بيروت من السعودية حيث كان يحاول التوسط في الحرب العراقية ـ الايرانية ، وبقي هناك على راس القوات المشتركة الى حين اخلائه من المدينة يوم ٣٠ آب (اغسطس) .

وفي ٦ حزيران (يونيو) قام الجيش الاسرائيلي الذي يقال ان خطته لاجتياح لبنان معدة منذ اكثر من سنة ، بشن عملية عسكرية واسعة النطاق اطلقت عليها الحكومة الاسرائيلية اسم « عملية سلام الجليل»[٤٣] . واظهرت التكتيكات التي اتبعها الاسرائيليون في الحرب التي دفع اليها مئات الالوف من الجنود النظاميين والاحتياطيين خلال الاشهر التالية ، تنسيقا دقيقا بين العمليات الجوية والبحرية والبرية . وفي هذا الاجتياح ، خلافا للاجتياح الذي حدث عام ١٩٧٨ ، لم يقم الاسرائيليون بدفع جبهة كبيرة محمية وثابتة عبر البلاد ، بل انهم استعملوا وحدات سريعة الحركة من الكوماندو والدروع والمدفعية من فوق رؤوس المدافعين عن المنطقة من القوات المشتركة وعلى جوانبهم مستخدمين كل تفوقهم الجوي والبحري . ومن غير ان ينتظروا السيطرة الكاملة على كل نقطة في الجنوب تمكن الاسرائيليون من متابعة زحفهم والدخول في معارك جديدة الى الشمال ،

سواء على طول الساحل او في جبال الشوف في الداخل . ولم يكملوا عمليات التمشيط في بعض المناطق من الجنوب الا بعد الاستيلاء على محاور المواصلات الاستراتيجية على طول الطريق الى ضواحي بيروت . واستغرقت المعارك للسيطرة الارضية على بعض مخيمات اللاجئين (المعزز دفاعها) في الجنوب ، مثلا ، اكثر من اسبوع بعد قطع اتصالها مع بيروت قطعا كاملا . وفي ١٤ حزيران (يونيو) تمكنت الوحدات الاسرائيلية الزاحفة شمالا بمحاذاة المنحدرات الغربية لجبال الشوف من التلاقي مع الميليشيات المسيحية التي تسيطر عليها الكتائب والتي كانت متحالفة مع الاسرائيليين منذ عام ١٩٧٦ . وحوصر الفلسطينيون وحلفاؤهم داخل « الاكورديون » الذي بات ممكنا إحكام ضغطه عليهم بشدة[٤٤] .

وفي الاسابيع والاشهر التالية طرحت اسئلة كثيرة في صفوف الفلسطينيين حول ما حدث لدفاعات القوات المشتركة في جنوب لبنان . والجواب على ذلك معقد ومتشابك . فقد رأينا في الفصل الخامس كيف ان التركيز المستمر للردود الاسرائيلية الانتقامية في جنوب لبنان على مر السنين قد بدأ يصدع ما كان جبهة تحالف صلبة للفدائيين الفلسطينيين مع السكان المحليين منذ اكثر من عشر سنوات على بداية عملياتهم في جنوب لبنان . كذلك فان الصراعات السياسية التي تسربت الى الحركة الوطنية اللبنانية في جميع المناطق الواقعة تحت سيطرتها بعد اغتيال كمال جنبلاط في عام ١٩٧٧ ، كان لها تأثيرها على قوة الحركة الوطنية في الجنوب . ومنيت الغالبية العظمى من القوريين الشيعة بخسارتها الخاصة بها باختفاء قائدها المباشر الامام موسى الصدر في عام ١٩٧٨[٤٥] .

وارتكب الفلسطينيون اخطاء عديدة أيضا اسهمت في اضعاف القوات المشتركة في جنوب لبنان . ذلك ان زهو الفلسطينيين باحياء حركتهم الوطنية عبر السنين (وخاصة اذا ما قورنت بالانقسامات والشكوك السائدة في الحركة الوطنية اللبنانية) قد أدى أحيانا الى ما يصفه بعض الفلسطينيين واللبنانيين ببدايات الشوفينية الفلسطينية في تعامل بعض مستويات الحركة الفدائية مع مضيفيهم وحلفائهم اللبنانيين . ومع ان أيا من الحركة الفلسطينية على اي مستوى لم يخامره أبدا الشعور الذي رماهم به

الكتائبيون باستمرار من انهم ينوون الاقامة الدائمة في لبنان ، إلا ان قوة المؤسسات الاجتماعية والسياسية لمنظمة التحرير في لبنان كانت نقيضا بينا للمؤسسات الموازية التابعة للحركة الوطنية اللبنانية المترددة او التابعة للحكومة اللبنانية التي تعاني من ضعف مزمن .

لقد بدا الرد الفلسطيني على الاجتياح الاسرائيلي الكبير عام ١٩٨٢ مشوشا من الناحية الاستراتيجية . فقد سبق للهجمات البرية الاسرائيلية في تموز (يوليو) ١٩٨١ والتي رافقت القصف الجوي أن جوبهت بوحدات من القوات المشتركة كانت ترد ردا فعالا باعتماد عمليات حرب العصابات كالذوبان في مجموعات صغيرة تعمل وراء الخطوط الاسرائيلية . لكن خلال ايام من معارك ١٩٨٢ دفع الزحف الاسرائيلي السريع القوات المشتركة الى موقف غير مريح لوحدات فدائية من حيث الدفاع عن جبهة ثابتة أساسا حول محيط بيروت . ولعل الفعالية التي اظهروها في ادارة الدفاع عن بيروت قد دلت على المسافة التي قطعوها بعيدا عن مبادىء حرب العصابات الاصلية ، لكن البعض في الحركة مازال يشعر بأن الطرق القديمة كانت افضل واجدى .

وعلى مستوى اخر ايضا اعتبر كثيرون من الفلسطينيين فيما بعد ان انسحاب احد كبار قادتهم في الجنوب ـ الحاج اسماعيل القائد العسكري لمنطقة صيدا الذي كان فراره امام الهجوم الاسرائيلي المتقدم موضع تحقيق داخلي في فتح في وقت لاحق ـ قد ساعد على اسراع الاسرائيليين في الوصول الى بيروت .

ويقول مصدر فلسطيني رفيع المستوى[٤٦] انه حالما وجدت قيادات القوات المشتركة نفسها محاصرة في بيروت من قبل الاسرائيليين ، بدات قيادة منظمة التحرير تبحث في التفاوض لاخلاء قواتها من المدينة . وواقع انه لم تكن لديهم اطماع في بيروت او اي جزء آخر في لبنان يعني انهم نازلون عند رغبة حلفائهم اللبنانيين في هذه المسألة . ولاسيما ان اعصاب كثيرين من هؤلاء الحلفاء قد انهارت تماما على ما يبدو في الايام الاولى للغزو الاسرائيلي .

على ان الاسرائيليين عندما اقتربوا من بيروت وجدوا فجأة ان تقدمهم

بات أصعب . كما اتضح للقيادة العسكرية لمنظمة التحرير منذ الايام الاولى للعمليات الاسرائيلية ان هجوما بهذا الحجم لا بد ان يكون هدفه وصول الاسرائيليين الى بيروت . ولذلك لم يكن أمام المجلس العسكري الاعلى لمنظمة التحرير ، الذي يضم قيادات كافة المنظمات الفدائية بالاضافة الى جيش التحرير الفلسطيني ، سوى وقت قصير لاعداد الدفاعات العسكرية عن المدينة قبل ان يصلها الاسرائيليون . أما على الصعيد السياسي فقد استطاع زعماء الحركة الوطنية في بيروت ايضا حشد مؤيديهم للدفاع بروح عالية عن مناطقهم ضد الاسرائيليين . وعلى سبيل المثال ذكرت الانباء ان شيعة الاوزاعي ، خلافا لابناء دينهم في الجنوب ، قاتلوا قتالا عنيفا لوقف الزحف الاسرائيلي بعيدا عن الموقع الاستراتيجي لضاحيتهم .

إن نجاح القوات المشتركة في الدفاع عن ضواحي بيروت اوضح للقيادة الاسرائيلية انها لا يمكن ان تأخذ المدينة إلا بخسائر اسرائيلية فادحة في الارواح . ولذلك كان الفلسطينيون والاسرائيليون على السواء مستعدين ، ولو بشكل متردد ، للدخول في المفاوضات الصعبة التي تلت ، حول مستقبل المدينة المحاصرة ومئات الالوف من سكانها .

ويذكر المصدر الفلسطيني المشار اليه سابقا ان قادة منظمة التحرير اعتبروا المطالب التي قدمها اريال شارون في اواسط حزيران (يونيو) باخلاء غير مسلح وغير مشروط للفلسطينيين بمثابة دعوة للاستسلام من غير قيد او شرط ، وهذا ما تمسكوا برفضه . والطريقة التي كانوا يأملون ان يعبروا فيها عن ذلك هي محاولة عقد جميع المفاوضات لأي اخلاء من بيروت مع الرئيس اللبناني بدلا من شارون . لكن الرئيس سركيس رفض حتى ان يجلس معهم على مائدة واحدة ، وهو ما كان مفاجئا لقادة المنظمة . ثم بدأوا يشكون فيه من حيث اقامة نوع من التنسيق بينه وبين شارون[٤٧] .

وكان الوسيط الاميركي فيليب حبيب قد عاد في ٨ حزيران (يونيو) لمعالجة موضوع القتال في لبنان . اما خط الاتصال الصعب الذي اقيم للمفاوضات التالية فهو ان يشرح الفلسطينيون موقفهم حول كل قضية تنشأ الى رئيس الحكومة اللبنانية شفيق الوزان الذي لم تكن له سلطة تنفيذية لكنه كان مستعدا للتحدث اليهم ، بل راغبا في ذلك . والوزان ينقل ما يتبلغه منهم الى

سركيس . ثم يقوم سركيس بنقل ما يسمعه الى حبيب من غير ان يتدخل فيه او يعطي رأيه بأي من المواضيع المثارة . « وهكذا اجبر سركيس منظمة التحرير على التعاطي مع حبيب ومع الاسرائيليين بصورة غير مباشرة » على حد تعبير المصدر الفلسطيني المذكور نفسه .

في المرحلة الاولى من المفاوضات غير المباشرة يبدو ان الفلسطينيين قدموا للاميركيين صفقة سياسية مثيرة . فقد قال هاني الحسن عضو اللجنة المركزية « لفتح » في ١٦ حزيران (يونيو) ان الولايات المتحدة تقف أمام خيارين : اما فتح محادثات مع منظمة التحرير او تحمل مسؤولية تدمير بيروت . وقال ان المنظمة مستعدة للتحدث في اي أمر في هذه المحادثات « بما في ذلك القاء السلاح »[٤٨] . وقد صدر تكذيب علني على وجه السرعة لهذا الموقف من قبل مسؤول صغير في المنظمة ، لكن الانباء الاولى التي انتشرت في بيروت يوم ١٧ حزيران (يونيو) تحدثت عن الشروط التي قبل ان قادة منظمة التحرير مستعدون لاخلاء بيروت على اساسها[٤٩] .

ويقول المصدر نفسه الذي رفض الافصاح عن هويته ان التكتيكات التفاوضية التي اتبعها قادة المنظمة طوال ٦٧ يوما من حصار بيروت ، كانت كما يلي :

« عندما بدأنا نفاوض كان لنا سلم اولوياتنا الخاص . كان موقفنا الأول قولنا اننا مستعدون للمغادرة اذا كان هناك فصل للقوات يقضي بانسحاب متوازن للقوات من كلا الجانبين . لكن الاسرائيليين رفضوا التحدث عن هذا الموضوع بتاتا وردوا بقصف عنيف .

« ونزلنا الى موقف اخر في المفاوضات : قلنا اننا نخرج من بيروت الى منطقة اخرى في لبنان ، الى البقاع او طرابلس مثلا . هذه كانت مرحلة اخرى في المفاوضات ، ولم ننجح في ذلك أيضا .

« ثم انتقلنا الى المرحلة الثالثة من المفاوضات عبر المشروع الفرنسي - المصري الذي كان يحاول عن طريق الامم المتحدة الحصول على قرار يعترف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم . وكان الموقف السياسي الفلسطيني ان اذا صدر القرار عن مجلس الامن نعتبره مكسبا سياسيا من معركة بيروت يستحق ان نغادر بيروت من أجله . وبقي المشروع متحركا عدة أيام بفعل

النشاط الفرنسي – المصري لكنه لم ينجح بسبب الفيتو الاميركي[٥٠] .

« وكانت المرحلة الرابعة اصرارنا على الاخلاء برا الى سوريا ، لكن اسرائيل قالت انه لا توجد ضمانة بعدم توقفنا في البقاع .

« اما المرحلة الاخيرة فهي التي قلنا فيها .. حسنا .. نترك ، لكن منظمة التحرير يجب ان تبقي على مكتبها السياسي في بيروت وكتيبة رمزية من جيش التحرير الفلسطيني . وهذا ايضا رفض ، وجاء الرفض في جو من المعارك والقصف بالطائرات وبكل شيء . هذه كانت النقطة الاخيرة التي توقف عندها ياسر عرفات – وابلغ فيليب حبيب بذلك قائلا ان هذه النقطة ليست للمفاوضة ، إما ان تقبلوا بها او نواصل القتال حتى الموت في بيروت – هذه النقطة هي اننا مستعدون ان نغادر بغير شرط لكننا نريد ضمانا اميركيا – دوليا بحماية المدنيين في بيروت .

« ونتيجة لهذه المفاوضات قدم حبيب تعهدا خطيا يضمن أمن المدنيين الفلسطينيين باشراف القوات الدولية ، وعندما وصل هذا الضمان وافق عرفات على المغادرة وبدأ الاخلاء[٥١] .

والضمان المشار اليه هنا ورد في وثيقة وافقت عليها منظمة التحرير والحكومتان اللبنانية والاميركية ونشرتها فيما بعد وزارة الخارجية الاميركية[٥٢] . وقد ارست هذه الوثيقة قواعد إخلاء المقاتلين الفلسطينيين من بيروت ، واستخدام القوة المتعددة الجنسيات التي سيتم الاخلاء تحت اشرافها . واشترك في تشكيل القوة المذكورة كل من الولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا كما نصت الوثيقة ايضا على ما يلي :

« ٤ – ضمانات ... الفلسطينيون الممتثلون للقانون الباقون في بيروت من غير المقاتلين ، بما في ذلك عوائل المقاتلين الذين غادروا ، يخضعون للقوانين والانظمة اللبنانية . وتقدم الحكومتان اللبنانية والاميركية ضمانات مناسبة لسلامتهم بالطرق التالية :

« الحكومة اللبنانية تقدم ضمانتها على اساس تأكيدات ثابتة من الفئات المسلحة المتصلة بها .

« والولايات المتحدة تقدم ضمانتها على اساس تأكيدات تحصل عليها من حكومة اسرائيل ومن بعض الفئات اللبنانية المتصلة بها » .

على اساس هذه الضمانات أبحرت اول دفعة من مقاتلي منظمة التحرير من بيروت متجهة الى قبرص يوم ٢١ آب (اغسطس) ١٩٨٢ ، وكان هؤلاء المقاتلون يحملون معهم اسلحتهم الشخصية للاشارة الى ان الاخلاء ليس هو الاستسلام الذي طلبه شارون . كذلك غادر الاخرون بيروت ، بمن فيهم الوحدات السورية ، الى ان تمت عملية الاخلاء من غير عوائق .

وفي ٣٠ آب (اغسطس) نزل ياسر عرفات الى ميناء بيروت وسط حشد كبير من اللبنانيين والفلسطينيين جاءوا لوداعه ، وقد رافقه رئيس الوزراء اللبناني شفيق الوزان كممثل شخصي عن الرئيس سركيس ووليد جنبلاط زعيم الحركة الوطنية اللبنانية . وبعد تبادل الخطابات على عجل ركب رئيس منظمة التحرير سفينة متجهة الى اثينا واضعا خاتمة مرحلة طويلة استمرت ١١ سنة يسميها العاملون في منظمة التحرير « ايام بيروت » - اي مرحلة بيروت .

إن هذا الوصف لا يعبر سوى عن النزر اليسير من المأساة والرعب في ما يسميه الفلسطينيون « معركة بيروت » ، وهي معركة رمت فيها احدى احدث آلات الحرب العسكرية في العالم كل ما لديها من حيل قذرة في التكنولوجية العسكرية الحديثة ضد مئات الالوف من السكان المدنيين في غالبيتهم والذين لا يملك المدافعون عنهم سوى تكنولوجية بدوية في احسن الاحوال وكمية محدودة من المدفعية المتوسطة وبضع دبابات عتيقة . لقد اعتاد سكان الساحل اللبناني منذ فترة طويلة على العيش تحت سماء تسيطر عليها قوة غربية . لكن الضربات الجوية التي كانت تسددها تلك القوة ضدهم الان دامت اكثر من الدقائق المعدودة التي كانت تستغرقها الهجمات السابقة ، فاستمرت ساعات مرعبة في كل مرة . قطع الاسرائيليون الماء والطعام عن المدينة المحاصرة . اسقطوا من الجو قصاصات تحث السكان على مغادرة المدينة . شنوا حربا نفسية لا تنقطع لاقناع المدافعين عن بيروت بالاستسلام . لكن الذين عاشوا تلك الاسابيع الجهنمية يقولون ان روح المقاومة الشعبية العنيدة انبثقت بسرعة بين سكان بيروت الغربية الذين بقوا في المدينة طول الوقت ، بعد فرض الحصار الكامل . وكانت ضخامة الخطر الاسرائيلي الذي يلوح على مداخل المدينة كافية لتمحو من ذاكرتهم

كل الصراعات والمشكلات الفئوية التي سممت بيروت الغربية منذ ١٩٧٧ .

ومع تقدم المعارك بدأت تتغير طبيعة العلاقة بين قادة منظمة التحرير والحركة الوطنية اللبنانية . ففي بداية الحصار أدت الصدمة التي أذهلت كوادر الحركة الوطنية من سرعة الزحف الاسرائيلي وضخامة عدد الضحايا ، الى قول بعضهم انه لا جدوى من المقاومة . لكن ، كما يقول المصدر الفلسطيني المذكور سابقا : « مع استمرار المعركة ومن جراء خوفهم من الانتقام الكتائبي ضدهم اتخذ العاملون في الحركة الوطنية اللبنانية موقفا آخر مؤداه انه يجب ان نستمر في المفاوضة وهم يؤيدون مطلبنا بأن نخرج بشروطنا لا بشروط شارون[٥٣] .

خلال معركة بيروت ظهرت مهارة منظمة التحرير في عملية صنع القرارات على عدة مستويات مختلفة . على صعيد القادة العسكريين بمفردهم استطاع كل منهم ان يشرح بوضوح كيف تعامل مع اخطار عسكرية محددة او مع استفزازات الاسرائيليين . وعلى سبيل المثال يتذكر قائد جبهة المتحف قائلا :

لقد اقمنا حواجز ترابية عالية بيننا وبين العدو . لكن في كل مرة يتم التوصل الى وقف اطلاق النار ، يأتي الاسرائيليون بالجرافات الى حافة الحواجز محاولين ازالتها من جانبهم والقاءها على رؤوسنا من جانبنا . وهذا طبعا ، عمل له اهمية تكتيكية كبيرة . لكن ذلك ليس عملا عسكريا بالمعنى المجرد يشكل خرقا لوقف اطلاق النار ولو ان سائق الجرافة والحارس المرافق مدججان بالسلاح . لذلك لم يكن في وسعنا ان نطلق النار فورا على الحارس والسائق ، اذ ان ذلك يعني اننا خرقنا وقف اطلاق النار !

بدلا من ذلك كنا نرسل ولدا او ولدين حاملين قاذفة قنابل (بازوكا) لضرب الجرافة لا لضرب الجنود الراكبين فيها . وهذا ليس عملا عسكريا من جانبنا . صحيح اننا فقدنا خيرة شبابنا المقاتلين بهذه الطريقة ، لكننا دمرنا ٢٧ جرافة اسرائيلية في قطاعنا من الجبهة وحده .[٥٤]

كان كل قائد من قادة القطاعات بمفرده كالقائد المذكور قادرا ، كما يبدو ، على ابقاء اتصاله مع غرفة العمليات المركزية مع انها كانت متنقلة دائما حول المدينة خوفا من هجوم عليها . وكانت كل الشؤون العسكرية في

الحصار تحت التوجيه المركزي لقيادة القوات المشتركة ، وعلى المستوى الفلسطيني تحت اشراف المجلس العسكري الاعلى . وفيما اطبق الاسرائيليون حصارهم حول بيروت الغربية انضمت الى وحدات القوات المشتركة الموجودة هناك وحدات اخرى استطاعت ان تعيد تجميع نفسها هناك بعد قدومها من الجنوب ، بالاضافة الى وحدات سورية كانت مرابطة سابقا في بيروت الغربية او اعيد تجميعها هناك . وبلغ تعداد القوات السورية التي شاركت في معركة بيروت ما بين ٤٥٠٠ و ٥٠٠٠ جندي مقسمين كما يلي : ١٥٠٠ من وحدات جيش التحرير الفلسطيني بقيادة سورية سابقا ، ١٥٠٠ من تشكيل للجيش النظامي السوري تراجع الى المدينة ، ١٥٠٠ جندي سوري كانوا سابقا موزعين في انحاء المدينة . وقد شدد بعض الفلسطينيين لاحقا على القول ان هؤلاء السوريين الذين يقولون عنهم انهم قاتلوا وماتوا بشجاعة الى جانب وحدات القوات المشتركة انما فعلوا ذلك تحت قيادة القوات المشتركة لا تحت القيادة السورية .

وطوال الحصار اثبتت قيادة فتح انها قادرة على توزيع الادوار الكثيرة التي يتطلبها الوضع على اعضائها . فالذين كانوا في بيروت ظلوا على اتصال مستمر مع اولئك الذين كانوا يدعمون جهودهم من اماكن أخرى . وداخل بيروت تولى خليل الوزير وسعد صايل[٥] توجيه معظم الجهود العسكرية ، بينما لعب صلاح خلف دورا مهما في رفع المعنويات الشعبية لتعزيز المقاومة ، وساعد هاني الحسن عرفات في الكثير من الاتصالات السياسية . بينما خارج بيروت قضى كل من خالد الحسن وفاروق القدومي كل فترة الحصار في الخارج في مهمات ديبلوماسية مختلفة . لكن في رأي معظم الذين شاركوا في معركة بيروت كان الدور الذي لعبه عرفات هو محور كل هذه الجهود ، اذ كان يزور خطوط القتال بلا انقطاع ويتفقد الافران ومخيمات اللاجئين والمستشفيات بالاضافة الى حضور سلسلة لا تنتهي من الاجتماعات السياسية والعسكرية والديبلوماسية .

وقد عمد عرفات في حصار بيروت ايضا ، كما كان في المجال السياسي المباشر خلال السنوات السابقة ، الى احاطة نفسه بمجموعة من مساعديه في اتخاذ قرارات تتناسب مع ضخامة القرارات السياسية الواجب

اتخاذها . ذلك ان كل القرارات السياسية المهمة المتخذة في بيروت اثناء الحصار انما اتخذت ، على ما يقال من قبل قيادة سياسية موحدة تضم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالاضافة الى الامناء العامين للمنظمات الفدائية الاخرى غير « فتح » ممن بقوا في بيروت . والواقع ان هؤلاء كانوا جميعا حاضرين باستثناء قادة جبهة التحرير العربية والصاعقة ، لكن الصاعقة كانت ممثلة في مجالس عرفات بقائد من الدرجة الثانية . لذلك فان القرار الفلسطيني النهائي بالاخلاء ، وهو القرار الذي كان صلاح خلف اول من اشار اليه علنا يوم ١٤ آب (اغسطس) واكده عرفات في اليوم التالي[٥٦] ، قد اتخذ بالاجماع العام لجميع المنظمات ، فلم يكن اي منهم فيما بعد في موقف يستطيع معه منازعة هذا القرار .

وفي الاول من ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ ، وفيما رئيس منظمة التحرير مازال في عرض البحر ، كشف الرئيس الاميركي عن خطة شاملة للسلام في الشرق الاوسط ، هي اول خطة شاملة للشرق الاوسط تضعها الولايات المتحدة منذ مشروع كامب دايفيد قبل اربع سنوات ، والمرة الاولى على الاطلاق التي يطرح فيها رئيس اميركي نفسه بقوة كزعيم عالمي « بالانفراد » في وضع توجهات بلاده للسلام في تلك المنطقة المزمنة الاضطراب . [٥٧] ان « خطة ريغان » لم تدع الى انسحاب اسرائيلي كامل الى حدود ما قبل ١٩٦٧ ، لكنها دعت الى انسحابات اسرائيلية كبيرة من الاراضي العربية المحتلة في تلك السنة ، واستبعدت اقامة دولة فلسطينية مستقلة ، لكنها دعت الى اقامة « كيان » فلسطيني مرتبط بالاردن ، كذلك وجه الرئيس الاميركي نداء قويا الى الحكومة الاسرائيلية لكي توقف بناء المزيد من المستوطنات في المناطق المحتلة كدليل على حسن نيتها .

وفي ٢ ايلول (سبتمبر) علق فاروق القدومي على ذلك بقوله ان خطة ريغان تشتمل على « عناصر ايجابية » وقال عرفات في اليوم التالي : « نحن لا نرفض مقترحات ريغان ولا ننقدها ، لكننا ندرسها » . [٥٨] وكان اعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في طريقهم الى تونس مقر جامعة الدول العربية منذ ١٩٧٩ والتي عرضت استضافة الجهاز السياسي للمنظمة . وفي تونس عقدت اللجنة اول اجتماع لها في مرحلة ما بعد بيروت .

كان نفوذ عرفات في الحركة قد بلغ شأوا عظيما بفعل قيادته لمعركة بيروت بحيث انه اعطي هذه المرة كل ماطلبه على الصعيد الديبلوماسي ، خلافا لما جرى في سلسلة الاجتماعات العاصفة التي عقدتها اللجنة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ . وهذا ما وصفه احد المشاركين في الاجتماع بانه « تفويض على بياض » . لم يكن هناك متسع من الوقت لمناقشات مستفيضة . كانت هناك ترتيبات كثيرة يجب وضعها بالنسبة للمهاجر الجديدة للمقاتلين الفلسطينيين ، والحكومات العربية كانت قد قطعت شوطا متقدما في الاعداد لمؤتمر القمة المقرر افتتاحه قريبا وفيه يتوجب على منظمة التحرير ان تقدم موقفا موحدا وحاسما حول القضية الرئيسية على المائدة العربية — الا وهي مرة ثانية خطة فهد التي ادخلت عليها تغييرات طفيفة .

وانعقدت القمة في موعدها يوم ٧ ايلول (سبتمبر) . وقد انعقدت ثانية في مدينة فاس المغربية باعتبارها مازالت من الناحية الرسمية مجرد « استئناف » للدورة المؤجلة من السنة السابقة . وقد حضر القمة جميع الدول الاعضاء في الجامعة العربية باستثناء ليبيا ، ولما كانت خطة فهد هي موضوع النقاش فقد ادخلت عليها تعديلات في اثنين من بنودها فقط . فقد اضيف الى البند الرابع ذكر محدد « لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية التي لا تحول وبغير منازع بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد » . اما البند السابع المثير للجدل فقد صيغ من جديد ليقول :« يضمن مجلس الامن الدولي السلام بين جميع دول المنطقة بما في ذلك الدولة الفلسطينية المستقلة » . (٥٩)

هذا النص الجديد اقر باجماع الحاضرين في فاس ومن بينهم عرفات والاسد .

في ١٣ آب (اغسطس) ١٩٧٦ عقد بشير الجميل القائد الشاب لميليشيا الكتائب مؤتمرا صحفيا حاشدا . وكانت قواته وميليشيا « النمور » التابعة لكميل شمعون قد نجحت اخيرا في اقتحام مخيم تل الزعتر للاجئين الفلسطينيين في منطقة بيروت الشرقية . وبعد مؤتمر الجميل الصحفي سمح للصحافيين بدخول المخيم لرؤية النتائج . وقد شدد الجميل على لفت نظرهم الى ما قاله لهم « اننا فخورون بما سوف ترون هناك » . (بعض

المشاهد المقذعة التي استقبلتنا هناك سبق وصفها في الفصل الرابع سابقا) .

ظل بشير الجميل طوال السنوات التالية يزداد قوة بفضل علاقاته مع الاسرائيليين ، وكان يقود ويثقف جيلا كاملا من رجال ميليشيا الكتائب طوال تلك الفترة .

وفي ٢٣ آب (اغسطس) ١٩٨٢ انتخب الجميل رئيسا للجمهورية اللبنانية . فالبرلمان نفسه الذي قدر حجم الوجود السوري في البلاد في انتخابات عام ١٩٧٦ ، استجاب الان بصورة مماثلة الى الحضور الاسرائيلي الفعال . وبعد ٢٢ يوما ، اي في ١٤ ايلول (سبتمبر) قتل بانفجار عبوة ناسفة ضخمة انفجرت في مقره في بيروت الشرقية ، وقتل معه ٢٣ شخصا آخرين كانوا مجتمعين هناك .

كان اول خرق مهم للاتفاقية التي عقدها فيليب حبيب ترتكبه الوحدات الاسرائيلية المطوقة لبيروت الغربية في يوم ٣ ايلول (سبتمبر) عندما تقدمت الى مخيمات اللاجئين في صبرا وشاتيلا (٦٠) لازالة حقول الالغام التي زرعتها القوات المشتركة هناك لحماية المخيمات . ثم في اليوم التالي لمقتل بشير الجميل تحرك الجيش الاسرائيلي بقوة لاحتلال بيروت الغربية كلها . وكانت القوة المتعددة الجنسيات التي تقودها الولايات المتحدة والتي اشرفت على اخلاء مقاتلي منظمة التحرير في المدينة قد غادرت البلاد هي ذاتها في الايام الاولى من ايلول (سبتمبر) . وذلك قبل موعدها المقرر بعدما عبر المسؤولون الاميركيون عن ارتياحهم لانجاز اخلاء المنظمة بنجاح .

ويقول الصحافي الاسرائيلي افنون كابليوك ان الدبابات الاسرائيلية طوقت مخيمي صبرا وشاتيلا منذ منتصف يوم ١٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ وصاعدا . (٦١) وعلى الفور اصيب سكان المخيمات بالتوتر . ويقول كابليوك ان بعضهم اقترب من المواقع الاسرائيلية حول المخيم ليعربوا عن خوفهم من ان تسعى « الجماعات اللبنانية المسلحة » (اي الكتائب او حلفاءهم) الى دخول المخيم . لكن « الجنود طمأنوهم بان شيئا من ذلك لن يحدث لهم لانهم مدنيون وليسوا ارهابيين . وامروهم بالعودة الى منازلهم » . (٦٢)

وكتب كابليوك في اليوم التالي يقول :

« في الساعة الثالثة بعد الظهر التقى قائد القوات الاسرائيلية في بيروت الجنرال عاموس يارون واثنان من ضباطه مع رئيس استخبارات القوات اللبنانية آلياس حبيقه وفادي افرام .[٦٣] واستعان هؤلاء بصور جوية قدمتها اسرائيل ليضعوا معا ترتيبات الدخول الى المخيمات . واكد لهم الجنرال الاسرائيلي ان قواته سوف تقدم كل مساعدة ممكنة « لتنظيف المخيمات من الارهابيين » . بعد ذلك اتصل الجنرال دروري (القائد الاسرائيلي في ذلك القطاع من لبنان) بباريال شارون هاتفيا وقال له « اصدقاؤنا سوف يدخلون الى المخيمات . لقد نسقنا دخولهم » . ورد عليه شارون بقوله : « تهانينا . نوافق على عملية اصدقائنا ».[٦٤]

وفي الساعة الرابعة من بعد ظهر ١٦ ايلول (سبتمبر) الى العاشرة صباحا من ١٨ منه قامت وحدات الجيش الاسرائيلي المحيطة بالمخيمات بالفعل بتقديم المساعدات اللازمة الى مقاتلي الجبهة اللبنانية والى الذين قال الاحياء من اهل المخيمات انهم ينتمون الى وحدات سعد حداد في جنوب لبنان ، ليقوموا بمهمتهم في صبرا وشاتيلا . ويصف كابليوك ، الذي كان أحد اوائل الصحافيين الواصلين الى مسرح المجزرة وأجرى بحثا واسعا بين الجنود الاسرائيليين في بيروت في ذلك الوقت ، ما جرى بقوله :

« من البداية كانت المجزرة هائلة كما يقول الذين نجوا منها . ففي الساعات الاولى قتل المقاتلون الكتائبيون مئات الناس . كانوا يطلقون النار على اي شيء يتحرك في الازقة . خلعوا ابواب البيوت وصفوا عائلات باكملها وهي تتناول طعام العشاء . قتل السكان في أسرتهم وهم يرتدون بيجاماتهم . وفي شقق كثيرة كان المرء يجد اطفالا بسن الثالثة أو الرابعة ببيجاماتهم ايضا وهم يلتفون ببطانيات مبللة بالدم . وكثيراً ما كان القتلة لايكتفون بالقتل فقط . في حالات كثيرة كانوا يقطعون أطراف ضحاياهم قبل قتلهم . كانوا يسحقون رؤوس الولدان والاطفال على الجدران . اغتصبوا النساء وحتى البنات قبل ذبحهن بالفؤوس ... واحيانا كان القتلة يتركون احد افراد العائلة حيا وهم يقتلون بقية الافراد أمام عينيه لكي يروي هذا التعس فيما بعد ماذا رأى وماذا جرى له ».[٦٥]

اما الجنود الاسرائيليون المحيطون بالمخيم فقد صدرت اليهم تعليمات

مشددة بعدم التدخل وبعدم الدخول الى المخيمات . كما انهم سدوا مخارج المخيمات أمام سكانها الذين حاولوا الفرار بأي وسيلة في مرحلة من مراحل المجازر التي استمرت ٤٢ ساعة . ويذكر كابليوك حادثا مذهلا يشهد بذلك عندما صوبت دبابة اسرائيلية مدفعها الكبير على مجموعة من ٥٠٠ شخص حاولوا مغادرة المخيم وأجبروهم على العودة .[٦٦]

وأخيرا في صباح ١٨ ايلول (سبتمبر) أمر الاسرائيليون الكتائب بالخروج من المخيمات . والصحافيون الذين استطاعوا الدخول حينئذ وجدوا مشاهد دمار رهيب . مئات الجثث ملقاة في ازقة المخيمات وداخل بيوتها وشققها الصغيرة المتداخلة . اعداد كثيرة أخرى دفنت على عجل كما هو واضح في مقابر جماعية يدل عليها في أماكن عديدة من المخيمات التراب المحفور والمطمور حديثا . كذلك تحدث السكان عن مئات من الرجال الفلسطينيين نقلوا من المنطقة بالشاحنات الى مصير مجهول . ومن المؤكد ان عدد ضحايا المجازر اكبر كثيرا من الرقم الذي ادعاه الاسرائيليون ، اي ما بين ٧٠٠ و ٨٠٠ . واذا اخذنا بالاعتبار الارقام العالية التي اعتمدها الصليب الاحمر الدولي ، تدل ارقام كابليوك ان المجموع يبلغ « حوالى ٣٠٠٠ قتيل من أصل ٢٠٠٠٠ شخص كانوا يسكنون في المخيمين عشية المجزرة ... ويعتقد ان حوالي ربع الضحايا هم من اللبنانيين (سكان المخيمات) والبقية من الفلسطينيين ».[٦٧]

أدت الضجة التي أعقبت الكشف عن المجازر الى تحرك الولايات المتحدة لتنظيم عودة القوة المتعددة الجنسيات الى بيروت الغربية ، مع أوامر مشددة الى الاسرائيليين بالعودة الى الخطوط التي كانوا عليها يوم توقيع اتفاقية حبيب . وفي اسرائيل ذاتها انطلق الاسرائيليون الذين هزتهم هذه المجازر في مظاهرات واسعة واجبروا الحكومة على فتح تحقيق قضائي بالمجازر أدى نشره في مطلع ١٩٨٣ الى ازاحة شارون من وزارة الدفاع .

كان تأثير مجازر صبرا وشاتيلا على قادة منظمة التحرير وعلى الفلسطينيين في كل مكان تأثيرا مزعجا رضهم رضا . فقد كانوا يعرفون ماذا سيحدث اذا استطاع الجيش الاسرائيلي دخول بيروت . ومع ذلك فان كل الضمانات التي حصلوا عليها – بما فيها الضمانة الاميركية – بأن شيئا

من هذا لن يحدث اثبتت انها عديمة الجدوى لاقيمة لها . ومما لا شك فيه ان الاسابيع اللاحقة للمجازر شهدت مخاضا عسيرا في البحث عن الذات لدى العاملين في منظمة التحرير ، وقلة منهم فقط استطاعت على الفور أن تصنف هذه الغضبة الأخيرة ضد شعبهم في مسلسل المجازر السابقة التي قاسى منها منذ مجزرة دير ياسين في عام ١٩٤٨ وصاعدا .

وفي خطاب القاه صلاح خلف في المجلس الوطني الفلسطيني السادس عشر بعد خمسة أشهر قال انه كانت للمجازر ثلاثة اهداف : ارهاب الاخرين في بيروت الغربية لالقاء سلاحهم أمام الاسرائيليين ، وتجريد مقاتلي المنظمة وقادتها من النصر العسكرى الذي شعروا بانهم سجلوه في معركة بيروت ، وترويع بقية الفلسطينيين في لبنان لحملهم على مغادرة البلاد .[٦٨] وردا على تقارير سابقة للصحافة الغربية من ان اخبار المجازر قد اثارت نقدا حانقا لقادة فتح والمنظمة من قبل مقاتلي المنظمة الذين توزعوا في بلدان عربية أخرى ، اكد خلف قائلا : « اننا نعرف ان من بين أهداف هذه المجزرة ان نفقد ثقتنا ببعضنا البعض » . واتهم الاسرائيليين بعرض صور مجازر صبرا وشاتيلا على المعتقلين الفلسطينيين البالغ عددهم اكثر من ٧٠٠٠ والمحتجزين في معسكر انصار في جنوب لبنان ، وقال : « بعرض هذه الصور عليهم يسجلون عدة نقاط : ان هؤلاء المقاتلين تركوكم في بيروت ، وان القيادة قررت مغادرة بيروت بحيث يمكن ذبح شعبكم . هذا هدف أخر »[٦٩] .

عندما غادر ياسر عرفات بيروت لم يتوجه الى سوريا كما كان يتمنى السوريون ، بل سافر الى اثينا .[٧٠] كانت المشاكل قد بدأت تقع بين قادة فتح والمنظمة وبين الحكومة السورية في أعقاب القتال اللبناني ، ولو ان الجانبين كليهما كانا يدركان ، حتى ربيع ١٩٨٣ على الأقل ، ان الروابط بينهما ماتزال تشكل نوعا من الزواج الكاثوليكي لاتسمح لهما الظروف الموضوعية بالهروب منه . وما اكد هذا التصور استمرار التوتر في لبنان حيث ظل السوريون والفلسطينيون على السواء يخشون لعدة أشهر بعد ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ من قيام اسرائيل بهجمات جديدة على قواتهم المتبقية في البلاد .

ولخص خليل الوزير العلاقات بين الجانبين في مقابلة صحفية في شهر شباط (فبراير) ١٩٨٣ على الشكل التالي :

« قبل ان أحدد بعض نقاط الخلاف بيننا وبين سوريا ، من الضروري ان أؤكد انه لاخيار لنا – ولسوريا – إلا ان نبقى في الخندق ذاته في مواجهة العدو المشترك – الامبريالية والصهيونية .

واستطيع ان الخص الخلافات منذ حصار بيروت بالنقاط التالية :

١ – تقويم الوضع خلال الغزو الصهيوني للبنان ، وبالتالي نطاق المشاركة في المعارك . لا اريد في هذه اللحظة ان اقول من عندي شيئا بل اكتفي بما قاله المسؤولون السوريون انفسهم . قالوا : « قررت سوريا حصر المعركة ببيروت والمشاركة بالقوات التي لها هناك اذا قرر العدو حصرها هناك أيضا » . لكن المسألة كانت مختلفة بالنسبة للثورة الفلسطينية . كنا تحت الحصار وفي وضع صعب . كنا نواقين لفتح جبهات قتال جديدة أخرى مع العدو .

٢ – التحرك السياسي على المستويين العربي والدولي في اعقاب الخروج من بيروت . والفرق هنا ايضا هو نتيجة الفرق بين وضعنا كثورة وبين وضع سوريا كدولة . إذ بغير تحرك سياسي واسع وفعال لدعم دور البندقية ، فاننا ننتهي الى فراغ . هذا لاينطبق على سوريا لانها دولة لها حدودها وقوانينها وعلمها وجيشها وديبلوماسيتها » .[٧١]

إن التحرك السياسي الذي أشار اليه الوزير هو أساسا جهود قادة المنظمة بالاتفاق مع حكام الاردن والسعودية وغيرها من الانظمة العربية للوقوف وقوفا كاملا على النوايا الاميركية بشأن خطة ريغان واختبارها . وقد شكلت قمة فاس في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ لجنة سباعية ضمت منظمة التحرير والسوريين والاردنيين والسعوديين والمغاربة والجزائريين والكويتيين ، وفوضت بزيارة عواصم الدول الخمس الاعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي لتقصي فرص التحرك السياسي على أساس خطة فهد التي اصبح اسمها الان « خطة فاس » . لكن ادخال السوريين في اللجنة لم يبدد مخاوفهم من امكانية تركهم خارج اي صفقة ديبلوماسية يمكن ان تلوح . يضاف الى ذلك ان عديدين من الاعضاء الموالين لسوريا في منظمة التحرير

اعربوا عن خشيتهم من ان يذهب عرفات والقادة الاخرون في المنظمة بعيدا في مفاوضاتهم الجديدة مع الملك حسين بحيث يساومون على المطلب الاساسي للمنظمة بأن تكون « الممثل الشرعي الوحيد » ، او في تقاربهم الاولي الجديد مع النظام المصري بحيث يضعف ذلك معارضة المنظمة لكامب دايفيد .(٧٢)

ويبدو ان الزعيم الليبي معمر القذافي كان يشجع السوريين على انتقاد قادة المنظمة ، إذ انه دعا قيادة المنظمة اثناء معركة بيروت إلى الانتحار ولا مغادرة بيروت ، وكان الحاكم العربي الوحيد الذي قاطع قمة فاس المستأنفة .

لقد أدرك قادة فتح والمنظمة منذ مغادرتهم بيروت ان مقتضيات الهجرة الجديدة التي فرضت عليهم تستدعي في البداية على الأقل اقامة اوثق تنسيق ممكن مع اكبر عدد ممكن من الحكومات العربية . ولكي يقنعوا رفاقهم بهذه الضرورة ، بالاضافة الى اعادة تأكيد السعي الى حل ديبلوماسي ، وهو السياسة الرسمية للمنظمة منذ ١٩٧٤ ، صمموا على عقد الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في اقرب وقت ممكن . وفي شهري تشرين الاول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢ تبلورت خطتهم عن تحديد منتصف شباط (فبراير) موعدا للدورة التي تقرر ان تعقد في الجزائر ، اشارة الى دمشق ان أيام القوة السورية داخل منظمة التحرير قد ولت .

وفي سلسلة من الاجتماعات تلت ذلك عكف السوريون والليبيون على عمل كل شيء ممكن ، عدا الصدام الشامل مع منظمة التحرير ، لاحباط هذه الخطط . فاستطاع القذافي في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ ان يجمع في طرابلس خمس منظمات فدائية باستثناء فتح هي : الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والقيادة العامة والصاعقة وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني ، واصدروا بيانا متطرف اللهجة يدعو الى رفض خطة ريغان رفضا تاما . وهذا بالضبط مالم يكن قادة فتح والمنظمات يريدون ان يسفر عنه الاجتماع القادم للمجلس الوطني .

لكن اللجنة التنفيذية للمنظمة عقدت اجتماعا في عدن عاصمة اليمن الجنوبية بعد عشرة أيام تمكن فيه عرفات من عقد لقاءات جانبية مع جورج

حبش زعيم الجبهة الشعبية ومع نايف حواتمه زعيم الجبهة الديمقراطية ، نجح خلالها في اقناعهما بأهمية « الوحدة الوطنية الفلسطينية » في تلك المرحلة من الصراع .

وبانفكاك الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية عن الجبهة الفلسطينية المتصلبة التي كان يأمل السوريون والليبيون في رعايتها ، حسب السوريون والليبيون ان مقاطعة المجلس من قبل الجبهات الثلاث الاخرى المشاركة في اجتماع طرابلس لن يكون ذا جدوى . ولذلك شعر قادة فتح بالثقة بعد اجتماع عدن بأن امكانية عقد دورة المجلس الوطني بالشكل الذي يريدونه تبدو جيدة .

وفي غضون ذلك استطاع السوريون اقناع أحد مؤسسي فتح نمر صالح الذي كان لايزال عضوا في اللجنة المركزية « لفتح » بوجاهة حجتهم ، فظل طوال الاشهر التي تلت الخروج من بيروت يصدر بيانات دورية من دمشق ينتقد فيها سياسات القادة الاخرين في فتح . ففي ٢١ كانون الثاني (يناير) . مثلا ، اصدر بيانا يتهم فيه عرفات بصورة غير مباشرة « بخرق قرارات المؤسسات الفلسطينية ... وتعريض قضية شعبنا للخطر » .(٧٣)

وبعد ذلك بوقت قصير عقدت اللجنة المركزية اجتماعا في الكويت قررت فيه « تجميد » اوضاع صالح في اللجنة ذاتها وفي هرم قيادة قوات العاصفة .

ويقول مصدر فلسطيني ان السوريين قاموا بمحاولة أخيرة لكي يؤجلوا على الأقل عقد المجلس الوطني السادس عشر عندما حاولوا اعادة حبش وحواتمه الى جانبهم في النزاع مع فتح خلال اجتماعات تمت في دمشق في ٧ و٨ شباط (فبراير) ، لكنهم فشلوا في ذلك وانعقدت الدورة في موعدها كما هو مخطط لها تماما (ما عدا ان الحضور المقدر بحوالي ٧٠٠ بين مندوبين ومراقبين ومدعوين ارتفع الى اكثر من ٤٠٠٠ عند افتتاح الدورة) . ووجد الاعضاء الباقون في الكتلة الموالية لسوريا ـ الصاعقة والقيادة العامة وجبهة النضال ـ انفسهم في وضع يحتم عليهم المشاركة وإلا فقدوا مصداقيتهم امام الفئات الفلسطينية الأخرى . ولذلك قرروا الاشتراك . ولس قادة فتح مدى قوتهم المستمدة من الاجماع في المشاركة في الدورة

بحيث قرروا على ما يبدو المضي في تحديهم للنظام السوري الى درجة دفعه الى التخلي عن محاولة التأثير في القرار الفلسطيني .

وبصفته رئيسا للجنة التنفيذية للمنظمة القى عرفات في دورة المجلس خطابين مثيرين . اما كلمة فتح فقد القاها صلاح خلف في جلسة مسائية متأخرة بعد يومين من المداولات الكثيفة في فتح . ووضح ان أشد تحد لقيادة فتح في المجلس رفعه احمد جبريل . زعيم الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة . وقد تناول خلف في اجزاء عديدة من خطابه الرد على جبريل ومؤيديه من السوريين والليبيين ، اذ قال :

« من قال اننا لا نريد الوحدة او اللقاء الاستراتيجي مع سوريا ؟ ... هل تقبلنا سوريا كما نحن ؟ هل تقبلنا سوريا بقرارنا الوطني المستقل الذي يتناقض مع تفسير أخي احمد جبريل لهذا القرار ؟ انني مستعد للذهاب الى سوريا لأقول : قرارنا الوطني المستقل على المائدة وقراركم على المائدة . قرارنا وقراركم هما لنا كلانا ، لكن قرارنا ليس لكم ..

« في معركة بيروت كان المطلوب من سوريا ان تفعل اكثر مما فعلت . فلو فتحت سوريا الباب للقتال ، لكان القتال أشد واعظم . تركنا بيروت . فماذا نلاقي ؟ نلاقي الجحود والعقوق . اقسم بشرف الثورة انني عندما سمعت بان صوت الجماهيرية الليبية (الحكومي) قد وصف هؤلاء الابطال الذين غادروا بيروت بأنهم غنم وبقر ، كدت افقد ايماني بهذه الامة العربية . هؤلاء الابطال ليسوا غنما أو بقر . انهم رجال بل زينة الرجال . (٧٤)

وهكذا استعمل خلف خطابه لرفض اي وصاية سورية او ليبية على منظمة التحرير . وما دعا اليه من حيث جوهر سياسة فتح حول القضايا الراهنة عبر عنه بما يلي ، فقال عن خطة فاس :

« ان قمة فاس ومقررات فاس تشكل نهاية التنازلات الفلسطينية لا بدايتها . هذا يجب ان يكون مفهوماً من الجميع .. انني على ثقة اننا نشكل قيادة فلسطينية صلبة . كلنا اذكياء . كلنا لنا أصابع في الانظمة العربية . فاذا استعملنا كل ذكائنا في الساحة الفلسطينية وفي الثورة الفلسطينية نستطيع ان نصل الى مبتغانا .. اعتقد اننا نستطيع ان نخرج من هذه

المرحلة وربما في غضون سنة ، اذا عدلنا ميزان القوى ، يمكن ان نحضر دورة اخرى للمجلس لنقول : لا .. فاس ليست كافية .. اننا نريد اكثر . انا واثق من ذلك ، لكن علينا ان نعمل لكي نصل الى تلك المرحلة . (٧٥)

واشار خلف الى ان فتح قد قررت زيادة اتصالها مع الرئيس المصري حسني مبارك ، وهي اتصالات بدأتها القيادة منذ معركة بيروت . وثنى موافقا على كلام زعيم المعارضة المصرية خالد محيي الدين الذي ابلغ تجمع فتح « اذا كان هناك أدنى خرق يمكن من خلاله ازالة اتفاقيات كامب دافيد فاننا نشجع ذلك » . (٧٦) كذلك اشار الى ان فتح تحبذ استمرار الاتصالات الدائرة حديثا والتي ميزت سياسة قادة فتح منذ ايلول (سبتمبر) السابق : الا وهي الاتصالات مع الاردن . ذلك ان هذه العلاقة تحظى باهتمام خاص في التفكير الاميركي بالنظر الى ان خطة ريغان تسعى الى اشراك الاردن في المحادثات حول الضفة الغربية وغزة . وقد حصل بعض التقدم الملموس في الاتصالات من حيث اقرار تنسيق ردود الاردن والمنظمة على خطة ريغان ، وسير المحادثات التمهيدية حول شكل الاتحاد الكونفدرالي الذي يمكن للجانبين ان يتفقا عليه في المستقبل . لكن كثيرين في الكتلة الموالية لسوريا داخل منظمة التحرير مازالوا يخشون ان يكون قادة فتح على استعداد لتخفيف مطلب المنظمة بتمثيل الفلسطينيين . لكن خلف يقول الان « اذا اقيم اي اساس كونفدرالي فيجب ان يكون على اساس دولة فلسطينية مستقلة ، وبصراحة ، ان اي كونفدرالية من غير دولة فلسطينية تعني ريغان وتعني الضم للاردن . (٧٧)

وبالمناسبة ، فان جميع النقاط السياسية التي حددها خلف في خطابه ضمنت عمليا في البرنامج السياسي النهائي الذي اعلن في نهاية دورة المجلس . وقد وضعت نص البرنامج لجنة سداسية تمثل جميع المنظمات الرئيسية ، ومثل فتح في لجنة الصياغة هذه خليل الوزير .

والموضوع الرئيسي الوحيد الذي لم يتطرق اليه خلف مباشرة في خطابه هو موضوع رد منظمة التحرير على خطة ريغان ذاتها . إذ كانت المناقشات حول الموضوع لا تزال دائرة بين فئات داخل تجمع فتح ، وبينهم وبين التنظيمات الاخرى الاعضاء في منظمة التحرير . اما الصيغة التي اعلنت في

البرنامج السياسي حول التعامل مع خطة ريغان فكانت كما يلي :

« ان خطة ريغان ، شكلا ومضمونا ، لا تحترم الحقوق الوطنية الراسخة للشعب الفلسطيني لأنها تنكر حق العودة وتقرير المصير وتنكر اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وايضا منظمة التحرير – الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني – وبالتالي فانها مناقضة للشرعية الدولية . لذلك فان المجلس الوطني الفلسطيني يرفض اعتبار هذه الخطة أساساً صالحاً لحل عادل ودائم لقضية فلسطين وللصراع العربي – الصهيوني » .(٧٨)

لقد عملت معظم التنظيمات الفدائية خارج فتح على تضمين البرنامج رفضا مكشوفا لخطة ريغان (ومن المستغرب ان الجبهة الشعبية لم تكن من بينهم) . وقد عبر بعض الناطقين باسمهم عن رضاهم لادخال كلمة « الرفض » فعلا في هذه الفقرة . لكن معظم قادة فتح اعتبروا ان ادخال كلمة « اعتبار » بين كلمة « الرفض » و« خطة ريغان » يترك لهم مجالا كافيا في الاشهر التالية لاستكشاف قيمة المبادرة الاميركية .

وكانت الفترة من ١٩٨١ الى مطلع ١٩٨٣ مرحلة أخرى مثيرة لقيادة فتح والمنظمة . فقد بدأوا ١٩٨١ بمخاوف كثيرة حول مدى تأثير مجيء رئيس اميركي جديد على سعيهم الى تسوية سياسية لمشكلتهم . لكن بحلول تموز (يوليو) ١٩٨١ خف عداء ريغان الاصلي لمنظمة التحرير بفعل خبرته في الحكم وتحول الى تعاط مباشر مع المنظمة عن طريق وقف اطلاق النار الذي عقده فيليب في ذلك الشهر بين اسرائيل والمنظمة . ومع ان الحكومة الاميركية ظلت ممتنعة رسميا عن الاتصال بالمنظمة ، الا ان سلسلة من الاحداث المتصلة أساسا بالمنظمة اسهمت في صيف السنة التالية في استقالة وزير الخارجية الاميركي الكسندر هيج .

كذلك فان سلسلة من الاحداث المتصلة بالمنظمة في آذار (مارس) ١٩٨٢ ولا سيما في شباط (فبراير) ١٩٨٣ ، اثرت على مصير صانعي القرار في الحكومة الاسرائيلية على أعلى المستويات .

ويمكن القول جدلا ان ايا من هذه الاحداث لم يكن بالمعنى الدقيق نتيجة مباشرة لجهود قادة المنظمة ، لكن رفض الولايات المتحدة او الحكومة الاسرائيلية اي تعامل مباشر مع المنظمة يعني ان عوامل الاسباب والنتائج

في علاقاتهما مع المنظمة لم تكن مستقيمة تماما . والصحيح انه في مطلع ١٩٨٣ اخذت القرارات المتخذة اساسا من قبل قادة فتح والمنظمة تحدث مضاعفات ابعد اثرا من ذي قبل ، واستطاعت ان تحول الاحداث من جهة الى جهة داخل مجالس الوزراء في واشنطن واسرائيل (مثل قرار القتال في لبنان او السعي الى وقف اطلاق النار ، استمرار المقاومة في بيروت او اخلاء المدينة ، الدخول او عدم الدخول في مبادرة ريغان) .

على ان ذلك لم يحدث من غير خسائر وتضحيات فادحة . ان ضحايا مجازر صبرا وشاتيلا هم بمعنى من المعاني ايضا ضحايا العلاقة بين منظمة التحرير واميركا ، لأن القيادة الفلسطينية تركت في بيروت برعاية الضمانات الاميركية . وعلى مستوى أوسع فقدت المنظمة الهيكلية الاجتماعية والسياسية التي بنتها في لبنان عبر السنين بكاملها من غير تعويض ملموس في المستقبل المنظور . ومع ان الجالية الفلسطينية في لبنان كانت خلال ما يزيد على عشر سنوات علم سفينة قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية ، إلا انها لم تكن ابدا السفينة الوحيدة في الاسطول ، وطوال تلك الفترة ، كما في كامل الفترة منذ مطلع السبعينات ، استمر زخم الحركة الوطنية الفلسطينية في التحول عائدا الى الصراع الدائر على أرض الفلسطينيين انفسهم ، داخل الاراضي التي تحتلها اسرائيل .

كان شارون وبيغن وغيرهما من الاسرائيليين يأملون ان تؤدي عملياتهم ضد منظمة التحرير في لبنان الى اخضاع الوطنيين داخل المناطق المحتلة وحملهم على قبول النظام السياسي الجديد الذي حلم به مناحيم ميلسون في الضفة الغربية وغزة . لكن ما ان انتهت معركة بيروت حتى استقال ميلسون نفسه منتقدا ضمنا سياسات شارون الاكثر تطرفا ، والأهم من ذلك ان التعاونين مع اسرائيل في روابط القرى في الضفة الغربية وغزة اصبحوا ابعد ما يكون عن كسب ثقة السكان . وطوال معركة بيروت وفي اعقابها شن الفلسطينيون في الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ ، واولئك الباقون داخل حدود اسرائيل لعام ١٩٤٨ والذين يعيش اقاربهم في مخيمات اللاجئين في لبنان ، اضرابات ومظاهرات مستمرة وغير ذلك من علائم التضامن مع معاناة منظمة التحرير في لبنان .(٧٩)

الجـــزء الثـــاني
العلاقـات الـداخليـة

الفصـل السـابع

التنظيمات الفدائية خارج «فتح»

الارهـابي

« عندما دخلت الى الطائرة ضربني أحدهم من الأمام . حدث احتجاج واسع ودبت الفوضى داخل الطائرة ، ففجرتها بسرعة بقنبلة يدوية . لكن لم يكن لدي الوقت الكافي لازيح من الطريق ، فرماني الانفجار ارضا واصطدم راسي بسلم الطائرة . كان في الطائرة حوالي ١٠٠ شخص .. وعندما عدت امسك بي شخصان . فاخذت بندقيتي ، مع انني كنت اظنها فارغة .. وسددتها الى بطن الشرطي وضغطت الزناد ،ومات الرجل . لقد وجدت بوجود رصاصة في البندقية » .

هذا ما اعترف به « أحمد » العضو السابق في « منظمة ايلول الاسود » واصفا دوره في هجوم ادى الى مقتل ٢٩ راكبا على متن طائرة تابعة لشركة بأن اميركان في مطار فوموتشينو في روما في كانون الاول (ديسمبر ١٩٧٣) .

ولد أحمد في عام ١٩٤٨ ،وقال انه انضم الى فتح في ١٩٦٨ ،لكنه تركها قبل ان ينضم الى « ايلول الاسود » ليقوم بعمليات اكثر اثارة في مطلع السبعينات .

قابلت أحمد مرة في جنوب لبنان عام ١٩٧٩ . ارتشفنا القهوة معا وسط مقاعد مخملية ضخمة وطاولات مزينة بشراشف مخرمة هي مثال لغرفة استقبال مزدحمة بالاثاث في بيت لاجيء فلسطيني حيث حدثني أحمد عن عملية ١٩٧٣ .

وسألته لماذا اختار مخططو العملية طائرة اميركية ، فاجاب : « لأن اميركا هي التي تسلح اسرائيل ... لأن اسرائيل وغيرها من الدول لا يرحمون شعبنا .

وقلت له : « حتى اذا كانت اميركا تسلح اسرائيل ، فان ركاب الطائرة ربما كانوا معارضين لسياسة حكومتهم » .

« هناك اناس في جنوب لبنان ايضا يعارضون سياستنا . لا اقصد الفلسطينيين بل بعض اللبنانيين . لكن اسرائيل تهاجمهم مع ذلك وهم ابرياء .

قلت : كيف شعرت ، اذن ، وانت تفجر الطائرة وعليها اطفال ونساء ؟

قال : في جنوب لبنان ...

قلت : لكن ذلك ميدان معركة

قال : في جنوب لبنان يضربون المدنيين . ويضربون طبعا بعض المقاتلين ،وهذا مفهوم ،لكنهم يضربون المدنيين ايضا ... اليس هذا جريمة كذلك ؟

قلت : لكن الاطفال في الطائرة ربما كانوا حلوين فعلا -

قال : واطفالنا ايضا لا يقلون حلاوة .

* * *

كانت السنتان اللتان اعقبتا هزيمة الدول العربية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، كما رأينا في الفصل الثالث سابقا ، فترة حاسمة بالنسبة للحركة الوطنية الفلسطينية . انها الفترة التي قوبلت بها فكرة العمل الفدائي الفلسطيني المستقل بتأييد عارم من الفلسطينيين وغير الفلسطينيين في كل انحاء العالم العربي ، وخلالها استطاع اصحاب تلك الفكرة - قادة فتح - ان يرفعوا انفسهم الى وضع شبه رسمي بالسيطرة على منظمة التحرير .

لكن حجم الدعم الجديد للفكرة الفدائية كان يعني بحد ذاته في تلك الفترة ان فتح ، بعاداتها المتأصلة من البطء والحذر بحكم العمل السري ، غير قادرة على استيعاب عشرات الالاف من المتطوعين الجدد في العمل الفدائي . وكان يعني من جهة ثانية ان جميع الانظمة والاحزاب العربية الوحدوية سوف تسارع الى اخذ نصيبها داخل الحركة الفدائية المتنامية بسرعة . لذلك شهدت فترة ١٩٦٧ - ٦٩ نمو مجموعة أخرى من التنظيمات الفدائية الفلسطينية كانت تبدو للمراقب الخارجي وكأنها تزاحم فتح على السيطرة على الحركة . ففي ١٩٧٤ ، مثلا ، اتفقت اربعة تنظيمات خارج فتح مع بعضها في جبهة الرفض [1] لتنسق معارضتها لسعي قادة فتح ومنظمة التحرير الى تسوية ديبلوماسية للقضية الوطنية .

اما الواقع فهو ان قيادة فتح للحركة لم تواجه ابدا اي تهديد خطير لها سواء من جبهة الرفض [2] او من اي من التحديات السابقة التي واجهتها منذ تشديد قبضتها على المنظمة في شباط (فبراير) ١٩٦٩ .

وأخيرا اضمحلت جبهة الرفض في عام ١٩٧٨ - وأخذ مكانها في موقع المعارضة الداخلية الرئيسي لقادة فتح والمنظمة تجمع من التنظيمات الفدائية الموالية لسوريا الى حد ما . وهذا التجمع ايضا عجز عن تشكيل تحد علني لسيطرة فتح على الحركة ، ولو ان الحقائق الاستراتيجية لعلاقة المنظمة بسوريا حتى معركة بيروت في عام ١٩٨٢ اعطت الكتلة الموالية لسوريا درجة من الوزن داخل الحركة لا تتناسب مع الدعم الشعبي الذي يمكن ان تركن اليه داخلها. ثم بعدما غادر مقاتلو المنظمة بيروت سعى قادة فتح الى نفض الوصاية التي راوا ان سوريا وحلفاءها الفلسطينيين يحاولون فرضها على الحركة الفلسطينية .

على انه بالرغم من طول مدة سيطرة فتح على منظمة التحرير واستقرارها فيها ،.فان قرار قادتها في عام ١٩٦٨ بـأن يحملوا التنظيمـات الفدائيـة الاخرى معهم الى القيادة ، كان يعني انهم لن يستطيعوا فيما بعد ممارسة الدرجة نفسها من احتكار الحركة الوطنية التي تمتع بها قادة معظم حركات التحرير الوطني الناجحة في العصر الحديث . فكان لزاما عليهم ان يتعلموا التعايش مع ست من الحركات الفدائية الاخرى في الاطار الشامل للمنظمة . ووسط هذا التشابك في العلاقات فان مجرد وزن تنظيم فتح واتساعه كان كفيلا بتمكين قادتها ليس فقط من ادارة المنظمة عمومـا في الاتجاه الذي يريدون ، بل مكنهم ايضا من استمالة كثيرين من قادة التنظيمات الاخرى المعروفين بعقائديتهم المتأججة ، وحتى من بسط نوع من الرعاية الابوية على بعض أشد المنتقدين السابقين لهم في التنظيمات الاخرى ـ مع اصرار هؤلاء على ان فتح هي التي تجسد الهوية الوطنية الفلسطينية .

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

تعـود اصول الجبهـة الشعبيـة الى لقـاء في اواخـر الاربعينـات بـين شخصيتين من القوميين العرب على حرم الجامعة الاميركية في بيروت حيث كانا يتلقيان العلم ، هما جورج حبش وهاني الهندي . والشابان كلاهمـا هزتهما تجربتهما الاولى في « نكبة فلسطين » عام ١٩٤٨ . كان حبش طالب طب ، وقد طرد من منزله في اللد على يد القوات اليهودية ، اما الهندي ، وهو سوري الجنسية ، فقد تطوع للقتال مع الفئات العربية المقاتلة في حـرب ١٩٤٨ . وقد خلص الرجلان الى نتيجة واحدة هي ان الارهاب الصهيوني الذي خبراه لا يقاوم الا بارهاب مضاد ، فتعاونا لفترة قصيرة بين ١٩٤٩ واواسط عام ١٩٥٠ مع مجموعة من الارهابيين المصريين تنطلق من دمشق لمهاجمة اهداف غربية مختلفة هناك وفي بيروت . لكن التنظيم كله انكشف بعدما اكتشف المصـريون وهم يحـاولون اغتيال الرئيس السـوري أديب الشيشكلي . وحسب الرواية التي سجلها الدكتور بـاسل الكبيسي ، قرر حبش والهندي قبل ذلك الانتقال من « السياسات الارهابيـة الى النضال الجماهيري».[٣]

ولمتابعة هذه الفكرة عادا الى الجامعة في بيروت للاتصال بالقوميين العرب الاخرين هناك ، وتقصي الايديولوجيات العديـدة الاخرى التي كـانت تم

الحياة الجامعية آنذاك . على ان المجموعة التي شكلاها بالتالي ظلت متمسكة نسبيا بموقف المعارضة للاشتراكية والشيوعية عـلى السواء ، لان هـاتين الايديولجيتين في رأيهما كانتا مثارا للانقسام في النضال الاولي الذي حددا اهدافه على انه « ازالة الصهيونية والامبريالية من العالم العربي واقامـة دولة عربية موحدة تضم الشعب العـربي من الخليج العـربي الى المحيط الاطلسي . » [٤] . وعلى أساس هذه الافكار خاضا حملة انتخابية فازا بها بعضوية اللجنة التنفيذية لجمعية العروة الوثقى ، وهي جمعية أدبية وطنية رئيسية في الحرم الجامعي ، ثم حولا اللجنة الى نواة لتنظيم قومي سري جديد أطلقا عليه حركة القوميين العرب . وبحلول خريف ١٩٥١ ، سجلت الحركة عدة انتصارات في المواجهة مع ادارة الجامعة والشرطة المحلية ، فوسعا نشاطهما في السنة التالية الى خارج الحرم الجامعي ، وبـالدرجة الاولى الى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين المنتشرة في جميع انحاء لبنان . واخذ حبش يجوب المخيمات مع زميل له في كلية الطب هو طالب فلسطيني مسيحي مثله يدعى وديع حداد ، وفي مطلع ١٩٥٣ استطاعا ان يـوسعا نشاطهما ليشمل مخيمات اللاجئين في سوريا والاردن . وكان اول اتصال لهما في المخيمات بمعلم مدرسة يدعى احمد اليماني الذي عرف بنشـاطه النقابي العمالي في فلسطين قبل ١٩٤٨ ، وقـدر له فيما بعـد ان يصل الى المراتب القيادية العليا في حركة القـوميين العـرب ثم في الجبهة الشعبيـة المتفرعة منها .

في شهر آذار (مارس) ١٩٥٤ نظمت حركة القوميين العرب مظاهرة في حرم الجامعة الاميركية ضد حلف بغداد ، وهو تحالف حاول البريطانيون اقامته ضد الشيوعية في الشرق الاوسط . وفي تلك المظاهرة قتل طالب وجرح ٢٩ عندما تحركت الشرطة ضد المتظاهرين . ثم طردت الجامعة ٢٢ طالبا لمشاركتهم في تنظيم المظاهرة . وقد عرضت جامعة القاهرة مقاعد فيها على الطلاب المطرودين فورا ، ومنهم عدد من كبار اعضاء الحركة ، وذلك بأمر خاص من الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي كان أشد معارضي حلف بغداد في الدوائر العربية الحاكمة . وهكذا قام أساس التنسيق بين الحركة ونظام عبد الناصر واستمر حتى عام ١٩٦٧ .

وبحلول عام ١٩٦٧ كانت حركة القوميين العرب قد أرست نفسها كتجمع

واسع على النطاق العربي باستقطاب عضوية راسخة ومناضلة في معظم اقطار الجزيرة العربية والشرق العربي . وكان معظم اعضائها من الطبقات المهنية الذين اتصلوا بالحركة اثناء متابعة دراستهم الجامعية في بيروت والقاهرة ودمشق . وقد حد من قدراتها على استقطاب اعضاء من الطبقة العاملة ما كانت تتطلبه من درجة عالية في التعاطي السياسي . بينما استطاعت أن تكسب نفوذاً واسعاً في مجال الافكار ، إلا انها لم تنجح في امتلاك القاعدة الشعبية التي حملت البعثيين منافسيها العقائديين ، الى الحكم في سوريا والعراق ، إلا في حالة واحدة . وكان ذلك في اليمن الجنوبية الدولة الفقيرة المتخلفة حيث شاركت الجبهة القومية التي تقودها حركة القوميين العربي في القتال من أجل الاستقلال ضد البريطانيين الذين سلموا الحكم للجبهة في ١٩٦٧ . لكن بحلول ١٩٦٧ بدأ التماسك الداخلي الكبير الذي ميز نشاط حركة القوميين العرب في الخمسينات يتفكك ، اذ تعرضت لضغوط كبيرة من فروعها المترامية الاطراف في شتى الاتجاهات . فالحماس القومي الشديد الذي ابقت عليه الحركة في أيامها الاولى دمغها بطابع محافظ اجتماعيا في بعض الحالات اكثر منه في حالات اخرى ، كما هو حال فرعها في الاردن ازاء حالها في اليمن الجنوبية او فيما بعد على الصعيد الفلسطيني . كذلك فان التماسك الداخلي في الحركة اخذ يتفكك أيضا بفعل صراع الاجيال داخل قيادتها المركزية .

وتدل معظم مصادر الحركة والجبهة الشعبية الى المؤتمر القومي الذي عقدته الحركة في بيروت عام ١٩٦٤ على انه المفترق الاساسي في هذه العملية . (٥) . ومن القضايا الاساسية التي ناقشها الاربعون مندوبا في المؤتمر ، استمرار علاقة الحركة بنظام عبد الناصر . فقد قاد العضو اللبناني محسن ابراهيم رئيس تحرير مجلة « الحرية » الناطقة بلسان حركة القوميين العرب حملة في المؤتمر دعا فيها الى حل الحركة تماما واذابتها في الحركة الناصرية الاوسع . لكن الهندي واليماني اعتبرا ان الناصرية قد منيت بنكسة خطيرة بانفصال سوريا عن مصر من الوحدة بقيادة عبد الناصر في عام ١٩٦١ ، واعربا عن ضرورة المحافظة على سلامة الهيكلية التنظيمية للحركة التي ساعدا في تأسيسها ، بينما يمثل محسن ابراهيم وزميله المفكر

الاردني نايف حواتمه اعضاء الجيل الجديد من العاملين في الحركة ، وبالتالي فانهما اقل التزاما باستمرار الحركة في شكلها الراهن . وفي هذا النقاش ، حسب بعض التقارير ، لعب جورج حبش دورا توفيقيا : وبناء على نصيحته بقيت هيكلية الحركة على ما هي عليه في اركانها الأساسية واختير ابراهيم وحواتمه اعضاء في القيادة القومية للحركة المؤلفة من عشرة اشخاص .

إن العقلية الايديولوجية الوحيدة الجانب التي حفظت الحركة لمدة ١٢ سنة قد بدأت بالانحلال فعلا في ذلك الوقت . ذلك ان ابراهيم قد اخذ يدعو الى افكار ذات طابع اشتراكي متزايد في مجلة « الحرية » منذ تأسيسها في عام ١٩٦٠ ، بالرغم من معارضة كثيرين من مؤسسي الحركة اعضاء الرعيل القديم فيها . وفيما اخذت التجمعات الجغرافية المختلفة داخل الحركة تواجه ظروفا سياسية محلية مختلفة كثيرا ، فان المناقشات التي تلت مؤتمر ١٩٦٤ ادت الى وضع « لم يعد معه تاريخ الحركة منذ ١٩٦٤ يدل على تنظيم قومي مركزي ، بل يسجل النشاط السياسي لفروعها في البلدان العربية المختلفة » كما كتب عضو سابق في الحركة في مطلع السبعينات . (٦) .

تشكل الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب في ١٩٦٤ . وقبل هذا التاريخ كان على الاعضاء الفلسطينيين في الحركة ان يتخلوا عن أي « عواطف قطرية » لديهم ، وان يعملوا ضمن تنظيمات الحركة في اماكن اقامتهم . على ان تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في مطلع ١٩٦٤ ، بالاضافة الى قيام النشاط التنظيمي لفتح ، قد حدا بحبش وحداد الى البدء بتأسيس تجمع فلسطيني مستقل داخل الحركة ، ثم تبنى مؤتمر الحركة هذه الخطوة في ايار (مايو) ١٩٦٤ . وقد اطلق على هذا التجمع اسم « الجبهة القومية لتحرير فلسطين » . واستحدث لها فرع عسكري باسم « شباب الثأر » قام بأول غارة له ضد اسرائيل عبر الحدود في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ .

واستمرت الجبهة القومية في عمليات تخريب متقطعة ضد اهداف اسرائيلية طوال السنتين والنصف التاليتين. ولو ان عملياتها العسكرية كانت اقل في وتيرتها من العمليات التي تمكنت فتح من القيام بها في تلك

الفترة . ثم جاءت حرب ١٩٦٧ وحطمت اسرائيل جيش عبد الناصر . ذلك الرجل الذي ربطت حركة القوميين العرب مصيرها بمصيره وقف عاريا مكشوفا وفاشلا غير قادر على الدفاع حتى عن حدوده ، ناهيك بنصحه للاخرين في كيفية تحرير « فلسطين » : ولذلك كان لابد من اعادة النظر بصورة جذرية في استراتيجية حركة القوميين العرب (والجبهة القومية ايضا) . وبدأت هذه العملية في اوانها واستمرت حتى عام ١٩٧٢ حسب بعض التحليلات الداخلية للجبهة الشعبية . ففي الفترة ١٩٦٧ ـ ٦٩ عندما كانت الحركة الفدائية الفلسطينية تسجل أوسع نمو لها ، كانت حركة القوميين العرب وتنظيماتها في مخاض التحول الداخلي السريع .

على ان كثيرين من اعضاء الحركة كانوا يرون ان الاولوية المطلقة بعد حرب ١٩٦٧ يجب ان تعطى لزيادة العمليات الفدائية ضد اسرائيل . وفي الوقت الذي كان فيه عرفات ورفاقه في فتح يحاولون اقامة قواعد للفدائيين في الضفة الغربية ، استطاع بعض رجال الجبهة القومية ايضا التسلل الى هناك لكنهم لم يصادفوا النجاح ذاته الذي صادفه عرفات . لكن رجال حركة القوميين العرب كانوا انجح في غزة ، ذلك انه عندما كان القطاع تحت حكم عبد الناصر قبل ١٩٦٧ كانت المخابرات المصرية أرفق بهم مما كانت بالنسبة لرجال فتح . لذلك فان شبكاتهم القائمة هناك سابقا تمكنت من شن عمليات مستمرة من المقاومة ضد الوجود العسكري الاسرائيلي في قطاع غزة حتى عام ١٩٧١ (انظر الفصل الثامن لاحقا) .

وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٦٧ وجه حبش ورفاقه نداء الى التنظيمات المقاتلة الاخرى يدعوهم فيه الى الوحدة . ويبدو ان هذه الدعوة قد اثمرت بعد شهرين عندما اعلن ان الجبهة القومية سوف تندمج مع منظمتين فدائيتين اخريين لتشكيل تنظيم جديد يدعى « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين »[٧] والمنظمتان الاخريان هما « ابطال العودة » و « جبهة التحرير الفلسطينية » . ويقول بعض المصادر ان المنظمتين كلتيهما كانتا مرتبطتين بضابط سابق في الجيش السوري يدعى أحمد جبريل ـ الاولى كانت ولية تعاونه مع الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في حينه ، والثانية نتيجة تعاونه مع النظام السوري .[٨] وردد البيان الاول للجبهة الشعبية بعض افكار حبش السابقة من أيام الفترة التي اعقبت نكبة ١٩٤٨ ،

قال : « لم يبق من سلاح في يد الشعب .. سوى العنف الثوري . »[٩] .

الجبهة الشعبية التي تشكلت حديثا قاطعت الاجتماع الذي دعت اليه فتح جميع التنظيمات الفدائية في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ، وكان قادة الجبهة الشعبية في ذلك الوقت يقولون ان منظمة التحرير الفلسطينية هي التي يجب ان تكون المظلة الوحيدة التي تجتمع تحتها الحركة الفلسطينية . لكن في الشهر التالي اجتمع حبش في بيروت مع خليل الوزير أحد قادة فتح ، واتفق الرجلان على برنامج تدريجي لتوحيد عمليات تنظيميهما جميعها في حركة واحدة موحدة[١٠] . إلا ان قادة فتح في آذار (مارس) ١٩٦٨ اتهموا الجبهة الشعبية بسحب مقاتليها من معركة الكرامة الحاسمة ، واثبتت لجنة تحقيق بعد ذلك ان وحدات الجبهة الشعبية في الكرامة قد انسحبت فعلا تمشيا مع نمط عام في معظم انواع حرب العصابات يقضي باجتناب المواجهة هناك . عندئذ تخلت فتح على الفور عن اتفاقية حبش ـ الوزير . فلما بدأت فتح في تلك المرحلة تقيم سيطرتها على جهاز منظمة التحرير في اواخر ١٩٦٨ واوائل ١٩٦٩ ، أصبحت الجبهة خارجا لتمارس دور المعارض الرئيسي لهذه العملية . وفي المفاوضات التي جرت لاختيار اعضاء دورة المجلس الوطني الفلسطيني المقرر عقدها في ١٨ تموز (يوليو) ١٩٦٨ ، استطاع قادة فتح دحر الجبهة الشعبية بأن أمنوا مجيء معظم «المستقلين» وممثلي « المنظمات الشعبية الفلسطينية » (التي كانت في حينه اسمية في معظمها) من مؤيدي فتح .[١١] . وردت الجبهة الشعبية بدعوة العدد القليل من المندوبين المستقلين الى المجلس الميالين الى تأييدها ـ ومعظمهم من المثقفين ـ الى مقاطعة أعمال المجلس احتجاجا . لكن ذلك ساعد فتح على تسجيل نقطة أخرى ضد الجبهة الشعبية بدمغ المثقفين بأنهم بعيدون عن مشاعر التيار الشعبي المؤيد لفتح .[١٢]

وفيما كانت هذه المفاوضات جارية ، فان العلاقات داخل الجبهة الشعبية ذاتها لم تكن على ما يرام . ذلك ان النقاش احتدم داخل الجبهة ، وخاصة بين الاعضاء الذين نشأوا أساسا في حركة القوميين العرب ، حول اسباب هزيمة حليفهم السابق عبد الناصر في حرب ١٩٦٧ . وكان التيار العام داخل الجبهة يقول بتوجيه نقد اشتراكي متطرف للناصرية ، إلا ان قدامى حركة القوميين العرب لم يذهبوا جميعهم الى هذا المدى . وجاءت الاتهامات الى

الناصرية بأنها ظاهرة « برجوازية صغيرة » بأعلى الاصوات من اولئك الذين كانوا سابقا اكثر الجميع حماسا وعبادة لعبد الناصر : وهؤلاء هم الجيل الجديد في حركة القوميين العرب بقيادة محسن ابراهيم ونايف حواتمة . فقد انتقل حواتمه في مطلع ١٩٦٨ الى التنظيم الفلسطيني للحركة (الجبهة الشعبية) مع انه اردني الاصل . ومن هناك استطاع ان يستقطب مجموعة من اعضاء الجبهة الشبان الاصغر سنا ضغطت لعقد مؤتمر في آب (اغسطس) ١٩٦٨ أصدر « بيانا سياسيا اساسيا » يتضمن نقدا قاسيا « لانظمة البرجوازية الصغيرة » (بما في ذلك نظام عبد الناصر) .[١٣] في ذلك الوقت كان حبش في السجن . فقد سجنه السوريون ردا على قيام الجبهة الشعبية بنسف خط « التابلاين » المار عبر الاراضي السورية ، فلم يتمكن من ممارسة سلطته التوفيقية لمنع اليساريين من تمرير برنامجهم في مؤتمر آب (اغسطس) .

وعندما تسرب مضمون « البيان السياسي الاساسي » ، كانت له عدة انعكاسات خطيرة على الجبهة الشعبية الطرية العود . فقد استاء عبد الناصر كثيرا من الانتقادات الموجهة اليه بحيث قطع فجأة كل مساعدة للجبهة . وبعد شهرين اعترض احمد جبريل على استمرار وصاية حركة القوميين العرب على الجبهة التي يفترض ان تكون جبهة مستقلة ، فانفصل عن الجبهة الشعبية ليواصل عملياته العسكرية باسم « الجبهة الشعبية - القيادة العامة (انظر ما يرد عنه في هذا الفصل) .

في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨ استطاع حبش ان يهرب من السجن السوري ، وحاول على الفور تأكيد سيطرة قدامى الحركيين داخل الجبهة الشعبية. لكن الخلاف بين الفريقين من الحركيين سابقا استفحل الى درجة وصلت احيانا الى حد استعمال العنف . وتقرر عقد مؤتمر جديد للجبهة الشعبية في شهر شباط (فبراير) ١٩٦٩ ، انما وسط جو من حملة متصاعدة ضد اتباع حواتمه ، فقرر جماعة حواتمه الانفصال عن الجبهة قبيل افتتاح المؤتمر . واعلن جماعة حواتمه انفسهم حالا باسم « الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين » التي تلقت على الفور حماية جسدية من وحدات فتح في الاردن . (هذا الاسم تغير في اواسط ١٩٧٤ ليصبح « الجبهة

الديمقراطية لتحرير فلسطين » .

ومع ذلك مضى قدامى الحركيين قدما في عقد مؤتمر الجبهة الشعبية . وخطا المؤتمر خطوات واسعة في اتجاه التحليلات الاشتراكية التي دعا اليها جماعة حواتمه ، لكنه تراجع قليلا عن بيان آب (اغسطس) ١٩٦٨ من حيث الادانة المباشرة للانظمة العربية « الوطنية » .[١٤]

ومن ١٩٦٩ الى ١٩٧٢ حدد اعضاء الجبهة الشعبية مهمتهم بأنها « بناء قيادة من الطبقة العاملة في الحركة الفلسطينية » ، وفي ذهنهم نموذج حركة فيدل كاسترو في كوبا التي اعتبرت تجربة ناجحة في تحويل نفسها من تجمع برجوازي صغير الى حزب شيوعي فعال . لكن الجبهة في سياق هذه العملية خسرت العديد من مؤيديها السابقين ذوي النزعة القومية الصرف والذين شعروا بأنهم غير قادرين على مواكبة هذا التحول . وفي آذار (مارس) ١٩٧٢ فقدوا أيضا فئة منظمة اخرى انسلخت لتتبنى اليسار العقائدي للتنظيم الرئيسي . وهذه الفئة كانت تدعو نفسها « الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين » . لكنها تلاشت ولم يبق منها اثر في الاشهر التالية .[١٥]

إن اي عرض لتطور الجبهة الشعبية حتى ١٩٧٢ لا يكون كاملا بغير اشارة الى الخيارات العسكرية التي كانت تحذوها طوال تلك الفترة .. ولاسيما عمليات خطف الطائرات وغيرها من عمليات الارهاب الدولية التي اثبت فيها العاملون في الجبهة مهارتهم وحذقهم . ولم يكن لعمليات الخطف اثرها الكبير على الجبهة وفي داخلها فحسب ، بل تعداها ايضا الى مجمل الحركة الفدائية الفلسطينية - وابرز تلك العمليات اختطاف الجبهة الشعبية لثلاث طائرات غربية الى مطار صحراوي في الاردن في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ ، وهو ما اعطى الملك حسين الذريعة اللازمة للاطباق على التنظيمات الفدائية كلها في الاردن .

قامت الجبهة الشعبية بأول عملية خطف في تموز (يوليو) ١٩٦٨ ، عندما استولى ثلاثة من اعضائها على طائرة « بوينغ » تابعة للخطوط الجوية الاسرائيلية ، العال ، وهي في المجال الجوي الايطالي واجبروا قائدها على الهبوط في الجزائر . وكانت حجة الجبهة الشعبية في تلك المرحلة ان طائرات العال استخدمت خلال حرب ١٩٦٧ لنقل العسكريين والامدادات

العسكرية ، وبالتالي يجب اعتبارها هدفا عسكريا تصح مهاجمته . وان المقاطعة العربية لاسرائيل جعلت الدولة اليهودية تتكل بشكل خاص على مواصلاتها الدولية . وان التجمعات الفلسطينية باتت بحاجة الى اسباب جديدة للانضمام الى صفوف الجبهة بعد الاحراج الذي شكلته لها معركة الكرامة . وبالنسبة لهذا الاعتبار الاخير حققت عمليات الجبهة شيئا من النجاح . (١٦)

كذلك حققت عملية الخطف الاولى للجبهة بعض النجاح في المسائل التكتيكية المباشرة . فقد أحرج الجزائريون بهذه « الهدية » التي حملها لهم فدائيو الجبهة الشعبية ـ وهو أمر ربما تعمدته الجبهة الشعبية . وسرعان ما اعادوا ركاب الطائرة غير الاسرائيليين الى باريس ، وبعدها بوقت قصير اطلقوا سراح النساء والاطفال من الاسرائيليين . وشنت الحكومة الاسرائيلية حملة ديبلوماسية قوية ضد الجزائر أسفر عنها تهديد من قبل جمعيات الاتحاد الدولي للطيارين بمقاطعة الاجواء الجزائرية والطائرات الجزائرية . وتحت هذا الضغط اطلق الجزائريون سراح بقية الاسرائيليين. وبعد يومين اطلق الاسرائيليون سراح ١٦ سجينا عربيا من أصل ١٢٠٠ طالب المختطفون باطلاقهم ، كبادرة حسن نية كما وصف هذا الاجراء في حينه .

وحتى لا يخطر ببال مخططي الجبهة الشعبية بان اطلاق المزيد من السجناء العرب من السجون الاسرائيلية يمكن ان يتم بتكرار مثل هذه العملية ، سارع الاسرائيليون الى تبديد اي وهم من هذا النوع . فقد شددت العال اجراءاتها الامنية على الفور ، وأخذ العسكريون الاسرائيليون يعدون العدة لسياسة الرد السريع . (١٧) وفي كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٨ هاجمت وحدة من الجبهة الشعبية طائرة لشركة العال متوقفة في مطار اثينا ، فما كان من وحدات الكوماندوس الاسرائيلي بعد يومين إلا القيام بانزال في مطار بيروت وتفجير ١٣ طائرة عربية هناك كدرس واضح للحكومات العربية لكي تكف عن السماح للفدائيين بالعمل من اراضيها . (١٨)

ونتيجة لعملية الجبهة الشعبية في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٨ ، ولعملية مماثلة تلتها في زيورخ بعد شهرين ، قتل احد الفدائيين (واثنان من

الاسرائيليين) وأودع خمسة من الدائيين السجون الاوروبية . ويبدو ان مخططي الجبهة الشعبية رأوا ان اجراءات الامن الجديدة لحماية الطائرات الاسرائيلية جعلت من المستحيل تقريبا خطفها والامساك بركابها كرهائن تحتاجهم الجبهة لمبادلتهم بسجنائها . ثم أخذ فرعها الشهير المعروف باسم « العمليات الخارجية » زخما خاصا به وعلى عاتقه القيام بعمليات أصبحت اهميتها بالنسبة للقضية الفلسطينية بحد ذاتها متضائلة جدا في رأي كثيرين من اعضاء الحركة الفدائية .

وفي آب (اغسطس) ١٩٦٩ قام فدائيان اثنان من الجبهة الشعبية باختطاف طائرة اميركية متجهة من روما الى تل ابيب وحولاها الى سوريا . وتلت ذلك موجة اختطاف فلسطينية قامت بها الجبهة الشعبية واحيانا تنظيمات اخرى (باستثناء فتح وجماعة حواتمه) . وربما كان من اهداف هذه العمليات عموما مزيج من عاملين : رغبة في معاقبة الحكومات الغربية التي تعتبر مؤيدة لاسرائيل ، واكتساب قوة للمساومة من أجل اطلاق السجناء ولو اولئك الذين في السجون الاوروبية نتيجة للعملية السابقة التي قامت بها الجبهة الشعبية . وفي تموز (يوليو) ١٩٧٠ اعلن وزير خارجية اسرائيل ان سياسة حكومته هي عدم اطلاق المزيد من السجناء في ظروف كهذه (١٩) ، لكن حكومات اوروبية عديدة كانت راغبة في التخلص من الفدائيين السجناء بأسرع الطرق وأقلها ضررا .

لكن في ٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ قامت الجبهة الشعبية بعملية الخطف المتعددة التي حملت الملك حسين على ضرب الفدائيين في الاردن . فحتى ذلك التاريخ ، كان هناك سبعة من فدائيي الجبهة الشعبية في السجون السويسرية والالمانية : وقد خططت الجبهة لاختطاف طائرة سويسرية واخرى اسرائيلية وثالثة اميركية في وقت واحد تقريبا . لكن حراس الطائرة الاسرائيلية بملابسهم العادية استطاعوا التغلب على الفدائيين الاثنين القائمين بالعملية في الطائرة فيما هي تهبط هبوطا اضطراريا في لندن . وقد اصيب احد المختطفين بجرح قاتل في المعركة ، وسلمت رفيقته الفدائية ليلى خالد الى الشرطة البريطانية . وكان هناك فدائيان آخران كان مقررا ان يصعدا الى الطائرة الاسرائيلية ذاتها في امستردام لكنهما منعا لاشتباه الحراس الاسرائيليين بهما . فقاما بعملية من تلقائهما بركوب طائرة اميركية

في المطار ذاته واختطافها .

هذه الطائرة الاخيرة ، وهي من طراز « جمبوجيت » وثمنها ٢٠ مليون دولار ، انزلت في القاهرة حيث سمح لجميع ركابها بالنزول قبل تفجيرها بالديناميت . اما الطائرة الاميركية الاولى والطائرة السويسرية فقد انزلتا في المطار الصحراوي الاردني الذي أمنت الجبهة الشعبية عدم استيلاء السلطات الاردنية عليه ، واسمته « مطار الثورة » . وبعد ثلاثة ايام اختطف احد فدائيي الجبهة طائرة بريطانية الى المطار ذاته كضغط على الحكومة البريطانية لاطلاق سراح ليلى خالد . وفيما كانت المفاوضات مستمرة بين جميع الفرقاء المعنيين ، قامت الجبهة الشعبية يوم ١٢ ايلول (سبتمبر) بتفجير الطائرات الثلاث في المطار بعد اخلائها من الركاب الذين اطلق جميعهم باستثناء ٣٨ شخصا منهم ٥ نساء اسرائيليات والباقون رجال من اسرائيل وجنسيات أخرى .

إن هذه العملية برمتها كانت مقصودة لاحراج العاهل الاردني احراجا شديدا في اعين شعبه وأمام اصدقائه الغربيين . [٣٠] وفي ١٦ ايلول (سبتمبر) اعلن الملك حسين تشكيل حكومة عسكرية جديدة ، وفي فجر اليوم التالي بدأ جيشه بتطويق ومهاجمة مواقع الفدائيين حول عاصمته عمان .

وعندما هدأت الجولة الاولى من القتال العنيف في ذلك الشهر ، اطلقت الجبهة الشعبية بقية الرهائن الذين احتجزوا في « بيوت أمينة » في عمان طوال الوقت دون ان يصاب احدهم بأذى . وبعد ذلك مباشرة اطلق سراح فدائيي الجبهة الشعبية المعتقلين في السجون الاوروبية ونقلوا الى القاهرة يوم ٣٠ ايلول (سبتمبر) . ومع ان كثيرين داخل الحركة الفلسطينية احتجوا فيما بعد بأن اسلوب الخطف الذي اعتمدته الجبهة الشعبية قد ارتد عليها بأثارة غضب الملك حسين على الفدائيين في الاردن ، الا ان رأيا قويا داخل الجبهة بقي مصراً على الدفاع عن هذا الاسلوب . واحتدم النقاش حول هذا الموضوع داخل الجبهة الشعبية وداخل الحركة الفدائية بمجملها . اما بالنسبة لفتح فان الكارثة التي حلت بهم في الاردن بحلول منتصف عام ١٩٧١ ، كانت كافية لاقناع بعض قادة فتح بأنه من المفيد اللجوء الى قدر محدود من « العمليات الخارجية » للتغطية على بناء قاعدتهم العسكرية في

لبنان خلال الاشهر التالية . وهكذا اعتمدت فروع من فتح التعاون مع خبراء الجبهة الشعبية في هذا المجال خلال ١٩٧١ ـ ٧٢ : وهي فترة ظاهرة الارهاب القصيرة التي عرفت باسم « ايلول الاسود » (انظر الفصل الثالث سابقا) .

أما داخل الجبهة الشعبية ذاتها فقد بدأ يتكون بعد ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ رأي يقول ان « العلميات الخارجية » لا تشكل اسلوبا ماركسيا ـ لينينيا ، بل ربما تكون قد أعاقت بناء « تنظيم بروليتاري اشتراكي » . وبحلول موعد انعقاد مؤتمر الجبهة في ١٩٧٢ انتصرت وجهة النظر هذه انتصارا حاسماً . وفور ذلك اعلن حبش رسميا ان الجبهة قد قررت التوقف عن عمليات الخطف ، وقال ان تاريخ هذا القرار يعود الى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ . [٣١]

على ان هذا الموقف الجديد الذي اعلنه حبش لم يكن يحظى بتأييد اجماعي داخل صفوف الجبهة ، بل فصله فصلا نهائيا عن رفيقه القديم في الحركة والجبهة لمدة ٢٠ سنة الدكتور وديع حداد الذي كان المرشد والمنظم لفرع العمليات الخارجية في الجبهة الشعبية بأكمله . ثم ترك حداد اطار الجبهة الشعبية ليواصل العمليات على مسؤوليته الخاصة وببعض الدعم من العراق وانظمة عربية اخرى . لكن عندما دفن في بغداد في شهر آذار (مارس) ١٩٧٨ بعدما مات بمرض سرطان الدم في المانيا الشرقية ، كان حبش على رأس جمهور المشيعين.

كانت النتائج السياسية لمؤتمر الجبهة الشعبية في ١٩٧٢ ان الجبهة ضاعفت جهودها لبناء قاعدة دعم جماهيرية ، وخلال سنة ونصف السنة بعد ذلك شاركت في عدة حملات سياسية في اطار « جبهة موحدة » مع فتح وغيرها من التنظيمات الفدائية في الاراضي المحتلة وفي مخيمات اللاجئين في لبنان . وبعدما قاطعت الجبهة الدورتين الخامسة والسادسة للمجلس الوطني الفلسطيني (شباط/ فبراير وايلول/ سبتمبر ١٩٦٩) عادت الى المشاركة في دورات المجلس من شباط (فبراير) ١٩٧٥ وصاعدا . ثم بعد معارك الاردن ، كان من شأن الخسائر التي منيت بها جميع التنظيمات الفدائية بالشراكة ان شكلت اساسا ثابتا معقولا للتعاون السياسي في

السنين المقبلة .

كل ذلك غيرته حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣ . ذلك ان جميع التنظيمات الفلسطينية المختلفة كان لديها شعور مشترك وقوي بأن مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الاوسط سوف ينعقد سريعا بعد سكوت مدافع اكتوبر فانشغلت فتح وحلفاؤها بتمهيد الطريق للمشاركة في هذا المؤتمر . بينما عارضت الجبهة الشعبية بشدة اي مشاركة على الاطلاق في وضع رأت ان ميزان القوة فيه مازال مائلا ضد القضية الفلسطينية .

وكما ذكرنا في الفصل الرابع سابقا ، اعتبر جميع الاطراف ان برنامج النقاط العشر الصادر عن المجلس الوطني الثاني عشر في حزيران (يونيو) ١٩٧٤ ، يمثل وسطا بين موقف فتح وموقف الجبهة الشعبية . لكن الخط الوسط سقط بعد ثلاثة أشهر ، وبالتحديد يوم ٢٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٤ عندما استقالت الجبهة الشعبية من عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، حتى لا تعتبر مسؤولة عن الانحراف التاريخي الذي تورطت فيه قيادة المنظمة ، وحتى تواصل النضال في صفوف الجماهير لتصحيح هذا الانحراف » . [٢٢]

وقال البيان الذي يعلن هذا القرار :

« ان الجبهة وافقت على النقاط العشر التي هي في الواقع حل وسط وحد ادنى للوحدة الوطنية ، بعدما سجلت في محاضر الدورة انها فهمت تلك النقاط بأنها تنطوي على رفض مؤتمر جنيف ... وفي نهاية الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني اتضحت مقاصد القيادة الاستسلامية من قبولها برنامج النقاط العشر . فقد اعتبرتها إجازة بشرعية سعيها في طريق الانحراف والاستسلام » . [٢٣]

كذلك اتهم البيان قيادة منظمة التحرير بانها دخلت في اتصالات سرية مع اميركا « العدو الامبريالي » . [٢٤]

وفي مطلع تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤ سافر حبش الى العراق على رأس وفد يمثل الجبهة الشعبية والقيادة العامة التي يرأسها احمد جبريل ، وجبهة التحرير العربية الموالية للعراق ، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني ، حيث اصدر الضيوف الفلسطينيون ومضيفوهم العراقيين باسم القيادة القومية لحزب البعث الحاكم بيانا مشتركا جاء فيه ان

الجانبين ،

« يشجبان الاتجاهات الانحرافية على الساحة الفلسطينية بغية جر الفلسطينيين الى المشاركة في التسويات التصفوية ، واتفقا على معارضة ومقاومة هذه المقترحات وعدم السماح بتمريرها . كما اتفقا ان ذلك يقتضي اقامة جبهة موحدة على أسس علمية تضم قطاعات المقاومة وجميع الهيئات والتنظيمات الشعبية والشخصيات الوطنية الرافضة للحلول الاستسلامية » . [٢٥]

وهكذا شهدت العاصمة العراقية يوم ١٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤ ولادة « جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية [٢٦] المعروفة بجبهة الرفض .

وسرعان ما واجه تنظيم جبهة الرفض امتحانا لقوته . ففي ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٥ تعرضت حافلة تحمل مؤيدين لجبهة الرفض كانوا يحضرون مهرجانا في بيروت الغربية لكمين في ضاحية عين الرمانة المسيحية مما اسفر عن مقتل ٢٧ شخصا منهم . واعتمد هذا التاريخ فيما بعد من قبل معظم المعلقين الغربيين على انه يسجل بداية الحرب الاهلية اللبنانية.

إن نقاط التحول المتتالية في القتال الذي دار في لبنان في ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ حمل الى السطح ، على المستوى الفلسطيني الصرف ، اختلافات أساسية بين المواقف الايديولوجية لفتح والجبهة الشعبية . ذلك ان القضية الفلسطينية بالنسبة الى فتح كانت هي الشيء الأهم ، ولذا كان حدس قيادة فتح اجتناب التورط في القتال اللبناني اطول مدة ممكنة ، والسعي الى ابقائه في حدوده الدنيا اللازمة للحفاظ على منظمة التحرير اذا أصبح لابد منه ، ومحاولة الالتفات دائما باتجاه العملية الديبلوماسية.اما بالنسبة للجبهة الشعبية من جهة ثانية فان سياستها ازاء الحرب اللبنانية تقررت اولا في اطار منظارها القومي ، اذ كانت ترى ان اليسار اللبناني هو جزء أساسي في حركة التحرير الوطني العربية ولا بد من دعمه ، اذن ، على طول الخط . وفي اية حال فان هجوم ١٣ نيسان (ابريل) على مؤيديهم قد ضمن عمليا مشاركة جميع تنظيمات جبهة الرفض في المواجهة اللبنانية منذ ذلك اليوم .

وفي بداية ١٩٧٦ رأى قادة فتح ، كما سلف القول ، انه لا مفر من اشراك قواتهم في الحرب ، لكن الاستراتيجيات المختلفة للفريقين ضمنت سير كل

منهما في اولويات مختلفة عند كل نقطة من نقاط الازمات المتلاحقة . وكانت الازمة الحاسمة تلك التي نشأت بفعل معارك الجبل في ايلول (سبتمبر) وتشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦ . اذ قررت قيادة فتح انه لم يعد في وسعها دعم الزعيم اليساري اللبناني كمال جنبلاط اكثر من ذلك ، وانه لابد لها من عقد اتفاق مع السوريين ، بينما ارادت الجبهة الشعبية وجبهة الرفض مواصلة تحالفهم مع جنبلاط . ثم نفذت قوات فتح « انسحابها القتالي » من منطقة المتن الاعلى اما الرافضون واليساريون اللبنانيون الذي ارادوا البقاء هناك ، فلم يفلحوا في مواجهة الزحف السوري وارتدوا خائبين . وخرجت جبهة الرفض من هذه الازمة ضعيفة جدا ، ليس فقط من جراء الخسائر التي تكبدتها في القتال ، بل من الناحية السياسية ايضا عبر التأكيد الشديد على الايديولوجية القائلة « فلسطين اولا » المتمثلة بخطوات فتح . ومن التأثيرات الجانبية الطويلة الامد للتجربة اللبنانية كلها اقتناع اعداد متزايدة من الرافضين سابقا بأن اقامة اي « كيان فلسطيني » ، مهما كان مجتزأ ، هو خيار افضل من حصول المزيد من المآسي كالتي عاشها الفلسطينيون في كل من الاردن ولبنان . هذا ايضا اضعف بريق قضية الرافضين .

إذن كانت جبهة الرفض التي جاءت الى المجلس الوطني الثالث عشر في آذار (مارس) ١٩٧٧ منهكة ومروضة . اما قيادة فتح فقد استطاعت الآن ان تفسر « الحل الوسط » المتضمن في برنامج المجلس السابق لمصلحتها . ولم يكن بمقدور جبهة الرفض جمع اكثر من ١٣ صوتا في المجلس ضد ١٩٤ صوتوا لصالح الصيغة التي ارادها قادة فتح .

وحدثت تطورات اخرى تالية عجلت في انهيار جبهة الرفض . ففي نيسان (ابريل) ١٩٧٧ شهدت الجبهة الشعبية-القيادة العامة التي كانت لا تزال اسميا (لكن بشيء من المشاكسة) في جبهة الرفض انقساما عنيفا بين امينها العام احمد جبريل ورفيق له سابق يدعى ابو العباس . وانشق هذا الاخير ليشكل تنظيمه الفدائي الخاص مستعملا الاسم الذي اختاره جبريل لتنظيمه الاسبق وهو « جبهة التحرير الفلسطينية » . ونجح ابو العباس في التحالف مع جبهة الرفض منهيا علاقة جبريل بها . لكن مجموعة ابو العباس

كانت اضعف من مجموعة جبريل وكانت في الوقت ذاته حليفا صعب المراس على الجبهة الشعبية وواجهها بمشاكل داخل جبهة الرفض اكثر مما كان بفعل جبريل . وعملت الخصومات المستمرة بين جبريل وابو العباس على زيادة انعدام الثقة بنشاط « المعارضين » الفلسطينيين عموما (انظر ما يرد لاحقا في هذا الفصل) .

وحدث تطور اخر في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ كان حاسما في انحلال جبهة الرفض في نهاية المطاف ، هو زيارة الرئيس السادات الى القدس . ظل الرافضون فترة من الوقت بعد ذلك يتهمون فتح بمحاولة ايجاد طريقة لاقحام انفسهم في عملية السلام التي اطلقها السادات ، لكن سرعان ما اتضح ان السادات لن يدخلهم في هذه العملية . لن يكون هناك ، اذن ، مؤتمر للسلام في جنيف ، ولن تفاتح منظمة التحرير بالانضمام الى المفاوضات الجديدة التي اعقبت فكرة جنيف ، ففقد الرفض مبرر وجوده الفلسطيني . يضاف الى ذلك ان النظام العراقي الذي ولدت جبهة الرفض على يديه في ١٩٧٤ كان طوال عام ١٩٧٨ يتحرك بسرعة نحو التصالح مع الانظمة العربية المحافظة مبتعدا عن ميوله الرفضية السابقة ، وفي آب (اغسطس) ١٩٧٨ كانت الجبهة الشعبية تنسحب انسحابا ملموسا من موقفها السابق المؤيد للعراق.[٢٧] وهكذا اخذ الدعم العربي الخارجي لجبهة الرفض ينهار هو الاخر .

وجاء اعلان اتفاقيات كامب دايفيد في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ بمثابة رصاصة الرحمة لجبهة الرفض . ففي ١٩ ايلول (سبتمبر) اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لبحث رد المنظمة على الاتفاقيات . وتمثلت الجبهة الشعبية في ذلك الاجتماع لاول مرة منذ اربع سنوات تقريبا . وفي الشهر التالي عاد اعضاء الرفض في المجلس المركزي للمنظمة الى حضور اجتماع للمجلس في دمشق ، وقد امتنعوا عن حضور اجتماعاته منذ ١٩٧٤ وان لم يستقيلوا منه رسميا ، حيث تبنى المجلس اقتراحا بتعديل البرنامج السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني التالث عشر تعديلا جوهريا . فلم تعد الدعوة الى اقامة دولة فلسطينية مستقلة مشروطة بشروط اخرى فقد قرر المجلس المركزي ان تكون هذه الدعوة من الان وصاعدا غير مشروطة . ويقال ان

اعضاء جبهة الرفض الذين حضروا الاجتماع قبلوا حتى هذه الصيغة
وبات متفقا عليه عموما من ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ انه بامكان
جبهة الرفض ان يعودوا الى اللجنة التنفيذية . على ان استمرار
فتح في المجلس الرابع عشر في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ حول
داخل اللجنة التنفيذية قد ابقى الجبهة الشعبية خارج المجلس حتى
القادم في نيسان (ابريل) ١٩٨١ عندما ادخل احمد اليماني في
المنتخبة للجنة والتي تسيطر عليها فتح .

وبانحسار جبهة الرفض بين ١٩٧٤ و١٩٧٨ اكتسبت التكتلات
داخل الحركة الفدائية اهمية خاصة ، ولاسيما تلك المتعلقة بالموقف
سوريا. ويبدو ان جورج حبش قد تقبل فشل تحديه لفتح بروح
فأخذ منذ اواخر ١٩٧٨ يظهر الى جانب عرفات في المناسبات العامة
سياسي محترم في الحركة الفلسطينية. (هذه العلاقة برزت بشكل
اثناء معركة بيروت وبعدها ، انظر الفصل الاول سابقا) . والواقع
قالت مصادر من داخل الجبهة الشعبية فيما بعد ، لم يكن في داخل
الجبهة اتفاق تام حول ما اذا كان على جبهة الرفض ان تتحدى قيادة
للحركة ، او تشكل فقط عامل ضغط للتأثير على قرار فتح . ويقال انه في
الجبهة الشعبية عام ١٩٨١ حدث نقد داخلي لعملية اللجوء الى اسلوب
الرفض الذي قال كثيرون من الاعضاء عنه انه مناقض لفكرة الجبهة
القائلة بأن تكون منظمة التحرير هي « الجبهة الموحدة » .[٢٩]

في عام ١٩٨٠ أصيب حبش بنوبة قلبية كبيرة الزمته الفراش عدة
اشهر. وعندما تواترت الانباء انه اذا لم يكن قد فارق الحياة ، فقد أصبح
عاجزا في اي حال ، نشأ صراع مرير على الخلافة في الجبهة الشعبية. لكن
حبش استعاد عافيته في اواسط ١٩٨١ الى درجة مكنته من اعادة سيطرته
الشخصية على المتخاصمين من رفاقه ، الا انه بقي ضعيفا من الناحية
الجسدية وفعلت الخلافات الفئوية طوال الاشهر السابقة فعلها في اضعاف
التنظيم .

وبحلول ١٩٨٣ كانت الجبهة الشعبية قد قادت تحديين كبيرين لسيطرة
فتح على الحركة الفدائية، واحد في «فترة النمو» ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠ وواحد
في فترة جبهة الرفض ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ . وفي كل فترة من هاتين الفترتين كان

الاتجاه المعارض داخل الحركة الفدائية يضعف بفعل ازمات خارجية حادة
كان على الحركة الفدائية ان تواجهها فور اطلاق الجبهة الشعبية لتحدياتها
(على سبيل المثال في الاردن ١٩٧٠ ـ ٧١ وفي لبنان ١٩٧٥ ـ ٧٦) ، مما
اثبت ان فتح تتمتع بتفوق تنظيمي وايديولوجي وسياسي يكفي لتعطيل
التحديات السياسية التي قادتها الجبهة الشعبية ـ وان كانت لم تتخل ابدا
عن المعارضة الفلسطينية لحساب القوى الخارجية الراغبة في تحطيمها .
لكن الجبهة الشعبية ، بالرغم من اخفاقاتها السياسية المتلاحقة ، كان
لها اثر دائم على الحركة الفدائية من حيث افكارها . فكان تأكيدها على
الحاجة الى حركة تحرير عربية شاملة هو القطب الاخر دائما سواء داخل
الحركة الفلسطينية او بالنسبة لايديولوجية قيادة فتح القائلة بان فلسطين
اولا . ومع ان الجبهة لم تستطع ابدا فرض افكارها على الحركة بمجملها ،
إلا ان المناقشات التي اطلقتها عبر السنين اغنت كثيرا العديد من انماط
التفكير في الحركة .

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

ولدت الجبهة الديمقراطية في انشقاق وقع داخل الجبهة في شهر شباط
(فبراير) ١٩٦٩.[٣٠] في ذلك الوقت تعرض عديدون من اليساريين في الجبهة
الشعبية الذين شكلوا العمود الفقري للتنظيم الجديد ، ولاسيما العاملون
منهم في الاردن ، الى مضايقات شديدة استمرت عدة أشهر من قبل مؤيدي
الخط الاساسي للجبهة الشعبية ، بل يقال ان تلك المضايقات تطورت الى
عمليات خطف وضرب . وأخيرا استطاع اليساريون بقيادة نايف حواتمه
تدبير انسحابهم من التنظيم الأم بشيء من الانتظام ، وما كان ذلك ممكنا لولا
تدخل قيادة فتح . ويقضي الاتفاق الذي توسطت بشأنه فتح بين القادة
التقليديين للجبهة الشعبية وبين جماعة حواتمه ، بأن تكف الجبهة عن
هجماتها على جماعة حواتمه مقابل تخلي هذه الجماعة عن الادعاء بانهم
يمثلون الخط الصحيح في الجبهة الشعبية . (وقد تبينت على الفور مصلحة
فتح في هذه العملية عندما اتضح ان الجبهة الديمقراطية سوف تشارك في
هيئات منظمة التحرير التى تسيطر عليها فتح والتي كانت الجبهة الشعبية
مازالت تقاطعها) .

ولد حواتمه في عام ١٩٣٥ في عائلة عربية مسيحية رقيقة الحال بالقرب

من مدينة السلط الاردنية . ومنذ اواخر الخمسينات دخل في صفوف حركة القوميين العرب ، وهي الحركة الام للجبهة الشعبية ، ومعه مناضل لبناني من جيله يدعى محسن ابراهيم الذي ترأس تحرير المجلة الرسمية للحركة مجلة « الحرية » ، من ١٩٦٠ وصاعدا . وبعد انشقاق ١٩٦٩ استطاعت مجموعة حواتمه الابقاء على سيطرتها على المجلة بالشراكة مع تنظيم لبناني مواز يقوده ابراهيم ويدعى « منظمة العمل الشيوعي في لبنان » . واستمرت هذه الشراكة حتى اواسط ١٩٨١ . وفي غضون ذلك اضطرت الجبهة الشعبية الى اصدار مجلة جديدة هي مجلة « الهدف » .

وكان مع حواتمه في قيادة الجبهة الديمقراطية الوليدة مجموعة من الاعضاء السابقين في حركة القوميين العرب والجبهة الشعبية ، اصغرهم بعشر سنوات في معدل أعمارهم . وفي البداية حاول هؤلاء ان يشكلوا من جماعتهم « حزبا بروليتاريا ثوريا » . وفي الايام العصيبة التي عاشتها التنظيمات الفدائية في الاردن قبل المواجهة الشاملة في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ ، حاولوا حتى اقامة نواة « مجالس عمالية وفلاحية » على النمط السوفياتي في المناطق الشمالية من البلاد . وطوال هذه الفترة وحتى خلال مرحلة متقدمة من السبعينات ، كان من المبادىء الاساسية للجبهة الديمقراطية ان تقسيم بريطانيا لفلسطين « التاريخية » الى دولتين تحد انتدابها هما فلسطين والاردن هو تقسيم غير طبيعي للمنطقة ، وبالتالي فان على الحركات الشعبية الاردنية والفلسطينية ان تتحد في نضال واحد .

وعلى الصعيد الفلسطيني الصرف ، جاء أوضح تعبير عن اهداف الجبهة الديمقراطية في مشروع قرار تقدمت به الى المجلس الوطني السادس في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٩ ، وناظرت فيه دعوة فتح لسنة خلت الى اقامة دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين ، اذ دعا مشروع الجبهة الديمقراطية الى اقامة « دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية » للعرب واليهود على السواء تحترم فيها حقوق العرب واليهود في ممارسة وتطوير ثقافاتهم الخاصة بهم .[٣١] لكن المجلس الوطني رفض هذه الصيغة ، انما شكلت الدعوة بحد ذاتها الدلائل الاولى على النزوع الجذري المبتكر في تفكير الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة ، اي قبول شكل من اشكال الخصوصية الوطنية

الثقافية لليهود او الاسرائيليين . ان قدرة الجبهة الديمقراطية في التفكير على هذا المنوال هي التي جعلتها بعد اربع سنوات ، اي في اواسط ١٩٧٣ ، في طليعة التنظيمات الفلسطينية التي تدعو علنا الى اقامة كيان فلسطيني في الضفة الغربية وغزة الى جانب دولة اسرائيل القائمة – وهو الموقف الذي تبناه المجلس الوطني في ١٩٧٤ .

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٩ سئل حواتمه من احد الاوروبيين المتعاطفين معه ان يحدد رؤية الجبهة الديمقراطية الى المجتمع الاسرائيلي ، فقال :

« في رأي الجبهة ، من حيث الاعتبارات الايديولوجية ، ان اليهودية هي بكل بساطة دين من الاديان . لكن الجبهة تعترف بشرعية « الصفة اليهودية » كثقافة للمجتمعات اليهودية ، ولاسيما في حالة المجتمع اليهودي الموجود الان على أرض فلسطين ، مع تركيز خاص على جيل ما بعد ١٩٤٨ الذي ولد وتربى على أرض فلسطين . اننا نؤمن ان لهذا الجيل حقا كاملا في العيش جنبا الى جنب مع العرب وان يتمتع بكامل الحقوق والمسؤوليات » .[٣٢]

وفي المقابلة ذاتها اعلن حواتمه أيضا ان الجبهة قد باشرت اتصالات في اوروبا مع ممثلي التنظيم اليساري الاسرائيلي « ماتزبن » من أجل تطوير استراتيجية مشتركة . ومن هذه الناحية ايضا كانت الجبهة الديمقراطية سباقة في سياسة البحث عن حلفاء في اليسار الاسرائيلي ، وهو ما تبنته فيما بعد تنظيمات فدائية أخرى ثم منظمة التحرير ككل بصورة مبدئية .

من ولادتها في ١٩٦٩ رفضت الجبهة الديمقراطية اسلوب الجبهة الشعبية في القيام بعمليات باهرة خارج حدود اسرائيل ، بل كان توكيدها على بناء قاعدة شعبية لمنطلقاتها اليسارية ، وخصوصا بين السكان الاردنيين والفلسطينيين في الاردن والضفة الغربية . وعندما تصاعدت الاشتباكات بين التنظيمات الفدائية والحكومة الاردنية خلال صيف ١٩٧٠ ، زادت جرأة الجبهة الديمقراطية في الدعوة الى امكانية استيلاء الفدائيين على السلطة في عمان . كانت القوة العددية للجبهة الديمقراطية لاتزال محدودة جدا ، لكن الشعار الذي طرحته بقولها « كل السلطة

للمقاومة » كان له صداه الواسع في نفوس كثيرين من الفلسطينيين الذين يشكلون اغلبية واضحة من سكان الاردن . وعندما عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورة طارئة في عمان في اواخر آب (اغسطس) ١٩٧٠ ، كان لتلك الموجة الشعبية اثرها في دفع المجلس الى تبني برنامج يماشي الى حد بعيد رأي الجبهة الديمقراطية . فقد جاء فيه : « ان جميع العوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية تؤكد وحدة الشعب على الساحة الاردنية – الفلسطينية ... ويرفض شعبنا قبول تقسيم البلاد الى دويلات صغيرة واحدة فلسطينية وأخرى اردنية » . [٣٣] لكن بعد انقشاع ابعاد الهزيمة التي لحقت بالفلسطينيين في الاردن ، قامت الجبهة الديمقراطية بنقد ذاتي مبدئي للتكتيكات التي اتبعتها في الفترة السابقة لايلول (سبتمبر) ١٩٧٠، ووصفتها بانها «مثالية سياسية». وفي ١٩٧١ وصاعدا لجأت بدلا من ذلك الى السلوك الواقعي في تقوية علاقاتها مع فتح وبعض الانظمة العربية وبلدان الكتلة الاشتراكية .

في ايامها الأولى كتنظيم مستقل كانت الجبهة الديمقراطية ماوية الميول (ذلك ان الاتحاد السوفياتي لم يعترف بصحة عمل الحركة الفدائية الفلسطينية حتى عام ١٩٧٠) . لكن في السنوات التي تلت ١٩٧٠ اخذ الدعم السوفياتي للفدائيين يتزايد ، فتحولت قيادة الجبهة الديمقراطية الى موقف مؤيد للسوفيات الى درجة انها ، عندما انفجرت الحرب الاهلية اللبنانية ، حاولت طرح نفسها على السوفيات على انها حليف بديل داخل الحركة الفدائية اكثر جدارة بالثقة من فتح من الناحية العقائدية . وعلى هذا الاساس استطاعت الجبهة اقامة علاقات مباشرة مع عدد من بلدان الكتلة الاشتراكية بالاضافة الى علاقاتها معهم عبر عضويتها في منظمة التحرير الفلسطينية . لكن فتح كانت لها ايضا علاقات مباشرة مع تلك البلدان ، وقد اوضح قادة فتح ان بلدان الكتلة الاشتراكية كانت تصر دائما على ان يكون ممثلو منظمة التحرير لديها من اعضاء فتح لا من اي تنظيم آخر . [٣٤]

وحتى بعد طرد التنظيمات الفدائية من الاردن ظلت الجبهة الديمقراطية تؤكد اهمية الوضع هناك داعية الى ضرورة مواجهة الملك حسين بأي وسيلة ممكنة ، وخاصة بالنسبة للطموح الذي ظل يعبر عنه حتى ١٩٧٤ من حيث توكيد سيطرته السابقة على الضفة الغربية . ففي آذار (مارس) ١٩٧٢

اعلن الملك حسين خطة لاقامة « مملكة عربية متحدة » تضم الضفتين الشرقية والغربية من الاردن . ونادت الجبهة الديمقراطية بوجوب ان تقدم منظمة التحرير بديلا لهذا المشروع ، وفي شهر آب (اغسطس) ١٩٧٣ اعدت اقتراحها الخاص بهذا المعنى ، وهو يقضي بقبول فكرة « مرحلة وسيطة » في النضال لتحرير فلسطين كلها ، مؤداها اقامة « دولة وطنية ديمقراطية على ضفتي الاردن » ، لا تشمل الاراضي التي سيطرت عليها اسرائيل قبل ١٩٦٧ . ومع ان الجبهة الديمقراطية قدمت هذا الاقتراح كخطوة اولى نحو التحرير الكامل لفلسطين ، إلا انه اثار نقمة التنظيمات الفدائية الاخرى في ذلك الوقت .

وفي الجو الجديد السائد بعد حرب تشرين (اكتوبر) اقترحت الجبهة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ ان تقوم منظمة التحرير الفلسطينية ، كخطوة اولى حتى قبل تنفيذ فكرة « الدولة الديمقراطية في الضفتين » ، بالتركيز على الحاجة الى اقامة « سلطة وطنية » فلسطينية في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ، اي في الضفة الغربية وغزة . ولقيت هذه الصيغة دعما لدى التنظيمات الفدائية الاخرى (التي توصلت اليها على اية حال لاسباب اخرى) ، وفي وقت مبكر من ١٩٧٤ تقدمت بها بصورة مشتركة كل من فتح والصاعقة والجبهة الديمقراطية كمشروع قرار الى المجلس المركزي لمنظمة التحرير . [٣٥] واصبح هذا الاقتراح اساس البرنامج الذي تبناه المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر في تموز (يوليو) ١٩٧٤ ، وبالتالي أصبح اساس المبادرة الديبلوماسية لمنظمة التحرير برمتها منذ ذلك الحين وصاعدا .

وفي آذار (مارس) ١٩٧٤ سجل حواتمه سبقا آخر في الصفوف الفلسطينية باعطاء تصريح للكاتب الاميركي بول جاكوبس بغرض نشره في جريدة اسرائيلية هي « يديحوت احرونوت » . [٣٦] وقد نطق في هذا التصريح بتفكير الجبهة الديمقراطية حول مفهوم « السلطة الوطنية » مشيرا بشكل خاص الى اقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة – وهي خطوة لم تكرس في السياسة الرسمية لمنظمة التحرير حتى عام ١٩٧٧ .

وقيل ان بعض اليساريين الاسرائيليين قد تشجعوا برغبة حواتمه في

التحدث الى صحيفة اسرائيلية ، وحتى بالاشارة فيها الى مفهوم « شعب اسرائيلي » ، بحيث ظنوا ان الجبهة الديمقراطية قد تكون اقتنعت ، تبعا لذلك ، باتباع أساليب سلمية في نضالها . لكنهم فوجئوا بعد شهرين عندما قامت الجبهة الديمقراطية بعملية انتحارية في بلدة معالوت في شمال اسرائيل قتل من جرائها ٢٤ اسرائيليا معظمهم من تلامذة المدرسة الثانوية في البلدة ، خلال تبادل اطلاق النار بين الفدائيين الثلاثة التابعين للجبهة الديمقراطية والمظليين الاسرائيليين . وشنت الجبهة في الاشهر التالية عمليتين انتحاريتين كبيرتين اخريين ، وظلت تقول بانه يتوجب على الفلسطينيين الاستمرار في الكفاح المسلح طالما ان اسرائيل ترفض الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني . (٣٧)

أما موقف الجبهة الديمقراطية في النزاع اللبناني لعام ١٩٧٥ - ٧٦ فقد كان مختلفا عن الموقف الذي تبنته في الاردن قبل خمس سنوات . ففي الاشهر الاولى من النزاع في لبنان اشتركت الجبهة اشتراكا كثيفا الى الجانب اليساري والفلسطيني ، مخطئة موقف فتح الحيادي طوال معظم عام ١٩٧٥ ، لكن عندما بدا الزعيم اليساري اللبناني كمال جنبلاط يدعو في مطلع ١٩٧٦ الى استغلال الميزة العسكرية التي اكتسبها اليساريون والفلسطينيون من أجل فرض حل عسكري للنزاع ، وقفت الجبهة الديمقراطية في البداية موقفا اقرب الى السوريين من فتح في اعتبار هذا الطريق غير سليم . هذا الموقف ادى الى توتر شديد في علاقات الجبهة مع كثيرين من حلفائها السابقين في اليسار اللبناني ومنهم جماعة محسن ابراهيم . وفي القتال الذي وقع بعد ذلك من حزيران (يونيو) الى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦ بين اليساريين والفلسطينيين من جهة وبين السوريين من جهة ثانية ، دفعت الجبهة الديمقراطية بقواتها الى المعركة الى جانب اليساريين والفلسطينيين ، لكنها ظلت تنادي طوال الوقت بالتقارب مع السوريين في اسرع وقت ممكن .

وتمكنت الجبهة الديمقراطية من تسجيل نصر معنوي في المجلس الوطني الفلسطيني الثالث عشر في آذار (مارس) ١٩٧٧ ، عندما تبنى المجلس بأغلبية كبيرة مطلب الدولة الفلسطينية ، وفي الاشهر التالية بدت متحمسة

لدخول منظمة التحرير في مؤتمر السلام للشرق الاوسط كشريك كامل . لكن بعد زيارة السادات للقدس كانت الجبهة الديمقراطية من بين التنظيمات الفلسطينية التي اكدت من البداية ان مبادرة السادات لن تجدي المنظمة اي نفع .

وفي السنوات الخمس التي تلت رحلة السادات ، أخذت الجبهة الديمقراطية موقف المعارض بولاء لقيادة فتح في المنظمة . وكان الناطقون باسمها كثيرا ما يرددون الانتقادات نفسها التي كانت تنبعث من دمشق ضد سياسات فتح في تلك الفترة ، لكنها كانت تفعل ذلك من منطلقات الولاء اساسا ، لأن الخط الاساسي للجبهة الديمقراطية بقي قائما على تأييد اقامة دولة فلسطينية مستقلة في الاراضي التي تحتلها اسرائيل . ولذلك بقي ياسر عبدربه ممثل الجبهة الديمقراطية في مقعده في اللجنة التنفيذية طوال الوقت .

طلائع حرب التحرير الشعبية - الصاعقة

تشكلت منظمة « الطلائع » - المعروفة بالاسم الشائع لجناحها العسكري « الصاعقة » - لتكون الجناح الفلسطيني لحزب البعث الموالي لسوريا ، (٣٨) بنفس الشكل الذي كانت فيه الجبهة الشعبية الجناح الفلسطيني لحركة القوميين العرب . وفي كلتا الحالتين كان ذلك يشكل حلا وسطا بين العقيدة العربية الوحدوية الراسخة للتنظيم الأم ، وبين خصوصية النهضة الفلسطينية التي بدأت تكتسح المجتمعات الفلسطينية في مهاجرها في اواسط الستينات . لكن في حين ذوى التنظيم الام للجبهة الشعبية وتلاشى بدءا اشتد عود فرعه الفلسطيني وامتص كل قواه ، فان الفرع في حالة « الصاعقة » بقي يعيش تحت السيطرة المحكمة للتنظيم الأم الذي كان له اهتمام خاص مباشر بالمسألة الفلسطينية طوال عشرين سنة من السيطرة على جهاز الدولة في سوريا منذ ١٩٦٣ الى اليوم . لذلك لم يكن سهلا او مريحا بشكل خاص وضع البعثيين الفلسطينيين في « الصاعقة » .

اتخذ القرار الأصلي باقامة تنظيم بعثي فلسطيني بحت في المؤتمر القومي التاسع لحزب البعث المنعقد في دمشق في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٦٦ . (٣٩) ولم يكن لدى التنظيم الجديد متسع من الوقت ليضم عددا كبيرا من

العاملين قبل الهزيمة التي منيت بها الدول العربية في حرب حزيران (يونيو) في السنة التالية . ومع ذلك فان الاطار التنظيمي للبعثيين الفلسطينيين كان موجودا في حينه للافادة من الطفرة في الشعور الوطني الفلسطيني خلال الاشهر التي اعقبت الحرب ، كما ان الدعم المادي الكبير الذي قدمه النظام السوري للصاعقة مكنها من استيعاب اعداد كبيرة من المتطوعين في برامج التجنيد التي قامت بها خلال تلك الشهور . في تلك المرحلة كان يقود الصاعقة ضافي جمعاني ومحمود المعايطه ، وكلاهما من كبار وقدامى البعثيين .

اشترك قادة الصاعقة في مؤتمر ممثلي الحركات الفدائية المنعقد في القاهرة في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨ ، ومن ذلك الوقت تحالفوا مع فتح في السعي الى سيطرة الحركة الفدائية على منظمة التحرير الفلسطينية وعندما تسنى للفدائيين اخيرا ان يحققوا ذلك في شباط (فبراير) ١٩٦٩ ، كان نصيب الصاعقة ١٢ مقعدا في المجلس الوطني الفلسطيني بينما كان لفتح ٣٣ مقعدا . (٤٠)

لكن الصاعقة ظلت مرتبطة بالشؤون الداخلية السورية بغير انفكاك . ومن البداية كانت نسبة عالية من المجندين في صفوفها من سكان مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الواسعة القريبة من دمشق وغيرها من المدن السورية . ولم يكن لهذا التجمع البشري الكبير المدرب عسكريا اي خطوة مباشرة على العملية السياسية في البلد الذي يقوم فيه ، فكان بالضرورة وبصورة دائمة يعتمد اعتمادا كبيرا على رغبات الحكم المركزي للنظام القائم في دمشق . وفي اواخر الستينات كان هذا النظام يخوض معارك داخلية مع الجناح « العسكري » المعارض في حزب البعث (كان الحكام في تلك الفترة من الجناح « المدني » في الحزب) . ولما احتدم الصراع بين جناحي الحزب في صيف ١٩٧٠ ، قام الجناح العسكري بقطع قاعدة الدعم التي شكلتها الصاعقة للجناح المدني الحاكم باغلاق كافة فروع الحركة خارج دمشق . (٤١) ومن ذلك الوقت وصاعدا ، وطوال فترة الاحداث الدامية في الاردن خلال الاسابيع التالية ، وجدت الصاعقة نفسها مشلولة تقريبا بفعل التطورات والاضطرابات في قاعدتها الاصلية .

وفي ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ انتهت تلك التطورات بسيطرة

الجناح العسكري البعثي فجاء الى السلطة قائد القوة الجوية حافظ الأسد . وقام الاسد على الفور بحملة تطهير في قيادة الصاعقة ، فاعتقل جمعاني والمعايطة وغيرهما من قادة الصاعقة ، ووضع الحركة كلها تحت السيطرة الكاملة للجيش . وقد لخصت تابيتا بتران اهداف الأسد في ذلك بما يلي :

« اعتبر الفريق الاسد الصاعقة اداة من أدوات القيادة السياسية السابقة ، إلا انه كان لديه سبب آخر لهذا العمل . ذلك ان قواعد الحركات الفدائية خلال القتال الذي دار في الاردن في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ ، اكتسبت وحدة جديدة ، وبدأت تضغط على قيادتها من أجل انشاء حركة موحدة . واندفعت الصاعقة في هذا الخط في سوريا مقترحة روابط اوثق مع فتح . والذين اعتقلوا هم قادة هذا الاتجاه ، لأن الأسد لا يطيق وجود حركة فلسطينية مستقلة عن سيطرته » . (٤٢)

والرجل الذي جاء به الاسد ليرأس المنظمة الفدائية بعد تطهيرها هو زهير محسن ، وهو ايضا من قدامى البعثيين ، ويأتي أصلا من بلدة طول كرم في الضفة الغربية . وعمل محسن قصارى جهده خلال السنوات القليلة التالية لاسترجاع معنويات اعضاء الصاعقة بعد الانهيارات التي حدثت في ١٩٧٠ ، وكذلك لاقامة توازن بين نشاط الصاعقة في منظمة التحرير الفلسطينية (حيث كان عضوا في لجنتها التنفيذية مسؤولا عن الدائرة العسكرية) وبين سياسات الدولة التي تدعم بعثيي الصاعقة في دمشق . وكان ذلك صعبا في احيان كثيرة . وعلى سبيل المثال كان محسن في مطلع نيسان (ابريل) ١٩٧٤ يؤكد لمراسل صحفي بقوله : « ان المستقبل سوف يكشف لبعض الحكام العرب الخطأ الذي ارتكبوه بالتوجه الى كيسينجر » ، (٤٣) لكن في نهاية الشهر التالي كان الرئيس الأسد يتوجه الى كيسينجر فعلا ! ومع ذلك بقي محسن حتى اواخر ١٩٧٥ قادرا على سلوك طريق معقول بين مطالب التيار العام الذي تسيطر عليه فتح في منظمة التحرير وبين مطالب دمشق .

وفي الاشهر الاولى من الحرب اللبنانية ، حاولت الصاعقة (شأنها شأن فتح) اجتناب المشاركة المباشرة بالجزء الاعظم من قواتها النظامية الدائمة في القتال ، (٤٤) لكن يبدو ان بعض الوحدات الخاصة في الصاعقة قد شاركت فعلا في جانب من القتال حتى في هذه الفترة . لكن عندما زجت فتح

بقواتها الكاملة في الصراع في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ ، بدأ ضغط الأحداث (وربما اغراءات النهب) يدفع بقوات الصاعقة الى القتال ايضا لفترة قصيرة ، وخاصة في حصار الدامور . وتمشيا مع السياسة المستجدة آنذاك في دمشق ، عملت قيادة الصاعقة بسرعة على الحد من دورها في اي قتال بعد ذلك . أما الخط الجديد الذي فرض في دمشق على تنظيم الصاعقة بنهاية آذار (مارس) ١٩٧٦ فكان يقول : « انطلاقا من موقع عربي وفلسطيني تعارض الصاعقة اي محاولة لتقسيم لبنان بصرف النظر عن مصدر هذه المحاولة » . (٤٥)

وتقول مصادر فلسطينية ان النظام السوري طوال تلك الاشهر كان يعزز وجود الصاعقة في لبنان بالتوازي مع الفئات الموالية لسوريا داخل الوضع اللبناني الصرف . لكن ذلك لم يجد فتيلا ، إذ عندما حانت المواجهة النهائية اخيرا بين السوريين وبين اعضاء التحالف الفلسطيني اليساري في لبنان في مطلع حزيران (يونيو) ١٩٧٦ ، حدث في التنظيم الموسع للصاعقة في لبنان ارتداد جماعي بالانضمام الى التنظيمات الفدائية الاخرى بدل مساعدة الجيش السوري الزاحف . (٤٦)

واستطاع زهير محسن ان يهرب الى دمشق . أما نائبه في بيروت حنا بطحيش فقد اختفى من صفوف الحركة الفدائية بكميات كبيرةمن غنائم الحرب التي اشتهر بجمعها ، وكان لابد من اعادة بناء الصاعقة من الاساس . هذه المرة ، وخلافا لما جرى في ١٩٧٠ ، لم تبدل القيادة ، لكن مع تلطخ الهوية « الفلسطينية » للتنظيم في صفوف القواعد ، فتحت عضويتها لاي مجند سوري او فلسطيني . وبحلول ١٩٨٢ قدرت مصادر فلسطينية خارج الصاعقة ان ٧٠ بالمئة من اعضاء الصاعقة كانوا سوريين فعلا .

واعتبارا من يوم ٧ حزيران (يونيو) ١٩٧٦ لم يعد للصاعقة اي وجود في بيروت الغربية . وقد بقيت وحدات من الصاعقة في مخيم اللاجئين في تل الزعتر المحاصر من قبل الكتائب منذ كانون الثاني (يناير) السابق ، وقد لعب بعض هذه الوحدات دورا في المعارك الدامية التي دارت هناك في تموز (يوليو) وآب (اغسطس) ، وهو دور يعتبره المدافعون الآخرون عن المخيم انه كان أقرب الى الخيانة . (٤٧) ولذلك عمدت غالبية التنظيمات

الفدائية الأخرى الى معارضة السماح للصاعقة باستئناف نشاطها في المناطق التي يسيطرون عليها في مطلع ١٩٧٧ وهم يصلحون ذات البين بينهم وبين الحكومة السورية . لكن السوريين استطاعوا اجبار قادة فتح ومنظمة التحرير على السماح بذلك . ثم في آذار (مارس) ١٩٧٧ ، تمكن محسن وسط تدابير أمن مشددة من قيادة وفد الصاعقة الى المجلس الوطني الفلسطيني الثالث عشر . وهناك اعطى الدلائل الأولى على الاتجاه الجديد المتشدد في سياسة الصاعقة عندما قال في مقابلة صحفية : « لن يكون هناك مؤتمر جنيف ، ولن تكون هناك تسوية محدودة للصراع في الشرق الاوسط يتوجب اتخاذ قرار بشأنها » . (٤٨)

وبعد زيارة السادات الى القدس في وقت لاحق من تلك السنة ، اضطرت سوريا وقيادة فتح الى تنسيق مواقفهما بصورة اوثق من السابق ، ولو ان شكوكا كبيرة بقيت ملازمة للفريقين . ولذا كانت الاشهر التي تلت اطلاق السادات لمبادرته السلمية فترة مريحة نسبيا لقادة الصاعقة . لكن يبدو ان محسن اطمأن اكثر من اللزوم عندما اراد ان يأخذ الامر بالروية والهدوء ، فقتل في تموز (يوليو) ١٩٧٩ على يد قاتل مجهول وهو عائد من ناد للعب القمار الى شقته بالقرب من بلدة كان الفرنسية . (٤٩) وكان هذا الحادث محرجا بعض الشيء للقادة الاخرين في منظمة التحرير ، نظرا لأن محسن كان لايزال رئيس الدائرة العسكرية للمنظمة وعضو لجنتها التنفيذية . وبعد مقتله قسمت مهماته داخل الصاعقة بين ثلاثة على الاقل من قادة الصف الثاني في التنظيم : فحل عصام القاضي محله كأمين عام للصاعقة ، وسمي محمد الخليفة مندوبا جديدا للصاعقة في اللجنة التنفيذية والدائرة العسكرية لمنظمة التحرير ، وتولى ماجد محسن ، شقيق زهير ، عمليات الصاعقة في لبنان .

وعندما استقرت العلاقات في غضون ذلك بين الجبهة الشعبية وقيادة فتح طوال فترة ١٩٧٧ – ٧٩ ، ظهرت الصاعقة لتمثل القطب الجديد للمعارضة السياسية لفتح داخل منظمة التحرير ، واستطاعت جذب بعض التنظيمات الاخرى لدعمها ، ومن بينهم القيادة العامة التابعة لأحمد جبريل ، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني (وهي تنظيم اسمي الى حد كبير) ، والجبهة

الديمقراطية (الى حدما) . وتركزت انتقادات الصاعقة الرئيسية لفتح من ١٩٧٩ وصاعدا على علاقات فتح مع المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول العربية المعتدلة بالرغم من عضوية منظمة التحرير في جبهة الصمود والتصدي ، وعلى المفاتحات التي يجريها قادة فتح والمنظمة مع الادارة والولايات المتحدة . وقد نشطت الصاعقة مع الجبهة الديمقراطية نشاطا ناجحا في اوساط اعضاء فتح لاقناع منظمة التحرير بالانضمام الى سوريا في مقاطعة القمة العربية في عمان في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠ ، ثم في منعها من دعم خطة فهد في السنة التالية .

لكن قدرة الصاعقة على التأثير في قرارات قادة فتح تأثيرا حاسما كانت مرتبطة دائما بصورة داعميها السوريين في أعين التجمعات الفلسطينية . ولما كانت هذه النظرة الى المواقف السورية سيئة بفعل التصرفات السورية في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ وحزيران (يونيو) ١٩٧٦ ، فقد ساءت تلك النظرة اكثر فاكثر بانسحاب الجيش السوري من مواقع رئيسية في لبنان اثناء الغزو الاسرائيلي في صيف ١٩٨٢ . وكما رأينا في الفصل السادس سابقا ، شعر قادة فتح في الفترة التي اعقبت معركة بيروت انهم قادرون على احباط اي تحد من كتلة الصاعقة الموالية لسوريا داخل منظمة التحرير . ويبدو ان امين عام الصاعقة عصام القاضي كان يدرك ذلك بدليل اللهجة الخافتة في الخطاب الذي القاه امام المجلس الوطني السادس عشر في شباط (فبراير) ١٩٨٣ .

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة

نشأت القيادة العامة وسط مجموعة من اللاجئين الفلسطينيين خدموا في الجيش السوري في الخمسينات ، وكان قائدهم طوال الوقت ضابط فلسطيني سابق في الجيش السوري يدعى أحمد جبريل . وتقول رواية القيادة العامة ذاتها ان هؤلاء عملوا معا منذ ١٩٥٩ بغية شن « حرب عصابات » ضد اسرائيل .[٥٠] ولذلك شكلوا انفسهم في البداية في تشكيل يدعى « جبهة التحرير الفلسطينية » . لكن بعدما اطلقت فتح اسلوبها في الكفاح المسلح ضد اسرائيل في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ ، سعت مجموعة جبريل الى الاتحاد مع فتح . وفي رواية اخرى للقصة ذاتها ان

دخول مجموعة جبريل (المتحالفة تحالفا وثيقا مع النظام السوري) في فتح ، بما في ذلك لجنة فتح المركزية التي اصبح فيها جبريل عضوا لفترة قصيرة ، كان شرطا فرضه السوريون على فتح لقاء تزويدها بدعم لوجستي من دمشق من اجل عملياتها العسكرية الأولى .

وايا كانت ظروف دخول جبريل الى فتح ، فان علاقته معها لم تدم طويلا . ويبدو ان جبريل كان حاذقا عندما رأى ان قادة فتح غير مرتاحين لعلاقتهم مع السوريين ، فوجد لنفسه عذرا ليغادر فتح بسرعة . (هناك شخص آخر زرعه السوريون في قيادة فتح الى جانب جبريل ويدعى يوسف العرابي الذي كان اقل حظا : ففي شهر شباط (فبراير) ١٩٦٦ وجدت جثته ممزقة بالرصاص في ظروف تشير الى رد انتقامي من فتح) . واستطاعت مجموعة جبريل في غضون ذلك ان تستأنف نشاطها تحت مظلة جبهة التحرير الفلسطينية حتى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٧ عندما استجابت للنداء الذي اطلقه مجموعة جورج حبش من أجل وحدة العمل الفدائي ، فأصبح جبريل احد العناصر المؤسسة للجبهة الشعبية .

على ان علاقة جبريل مع حبش لم تكن بالتالي أحسن حالا من علاقته السابقة مع فتح . فبعدما أصدر مؤتمر الجبهة الشعبية في آب (اغسطس) ١٩٦٨ بيانه الذي ينتقد فيه عبد الناصر ، وقع اختيار قيادة الجبهة على جبريل ليكون مبعوثها المتوسل الى عبد الناصر من اجل ان تستأنف مصر مساعدتها الى التنظيم . وعندما رفض عبد الناصر ذلك عاد جبريل الى بيروت مصمما على تغيير سياسة الجبهة الشعبية . وقد ظن انه حقق ذلك عندما قرر مؤتمر الجبهة الشعبية في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٨ حل الجناح الفلسطيني لحركة القوميين العرب التي يتزعمها حبش حلا كاملا ودمجه في الجبهة . لكن ذلك المؤتمر كان في النهاية نقطة الأفتراق بين مجموعة حركة القوميين العرب في الجبهة ومجموعة جبريل . ثم اطلق جبريل على المجموعة المنطقة حوله اسم « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة » وأصدر لها مجلة ناطقة بأسمها تدعى « الى الأمام » !

أما التحالف الرئيسي التالي الذي دخلت فيه القيادة العامة فهو جبهة الرفض ، التي كانت من اعضائها المؤسسين في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤ . لكن في المراحل المتأخرة من الحرب الأهلية اللبنانية ظهرت الى

السطح بعض الخلافات داخل القيادة العامة حول علاقاتها مع سوريا وانفجر هذا الخلاف الى العلن انفجارا عنيفا في نيسان (ابريل) ١٩٧٧ مما أدى الى انفصال ركن قديم من اركان جبريل يدعي ابوالعباس . وكان الاعتقاد السائد في البداية ان « ابو العباس » يحظى بدعم عراقي ضد خط جبريل الموالي لسوريا ، لكن في مرحلة من المراحل أخذته فتح تحت جناحها ثم أخذ لنفسه الاسم التاريخي لمجموعة جبريل وهو « جبهة التحرير الفلسطينية » . واستمرت المنافسة بين الفريقين حتى آب (اغسطس) ١٩٧٨ ، عندما وقع انفجار رهيب في مبنى من ثمانية طوابق يضم مقر ابوالعباس في بيروت ، فانهار المبنى بكامله ومات فيه ما لايقل عن ٢٠٠ شخص من سكانه . ومن هول هذا الحادث الذي انحي فيه باللائمة على جبريل ، سارع جميع اعضاء الحركة الفلسطينية بما في ذلك القيادة العامة وجبهة التحرير الفلسطينية ، الى التأكيد على ضرورة الامتناع عن استخدام القوة كوسيلة لحل الخلافات الفلسطينية الداخلية .

بعد انفجار ١٩٧٨ ابقت القيادة العامة على اسمها متداولا بادخال وسائل تكنولوجية مستحدثة ومبتكرة في مجال العمل الفدائي – ولعل اهم تلك الوسائل محاولة اعضائها عبور الحدود الى اسرائيل باستعمال المناطيد التي تعمل بالهواء الساخن او بالطائرات الشراعية . لكن القيادة العامة كانت تخفي وراء الاعيبها البهلوانية قدرا من الكفاءة العسكرية المشهودة ، مما مكنها ، على سبيل المثال ، من أسر جندي اسرائيلي في لبنان بعد اجتياح اسرائيل للجنوب في عام ١٩٧٨ . وعندما اطلق الجندي الاسير لقاء اطلاق ٨٣ سجينا فلسطينيا محتجزين لدى اسرائيل ينتمي كثيرون منهم الى فتح والتنظيمات الأخرى ، ارتفعت اسهم جبريل لدى هذه التنظيمات .

إلا ان عمليات جبريل كان لها ايضا جانب سلبي في نظر قادة فتح ومنظمة التحرير . ففي تموز (يوليو) ١٩٨١ قام بمحاولة قصيرة الأجل لتخريب اتفاقية وقف اطلاق النار التي توصلوا إليها في جنوب لبنان ، لكن عرفات تمكن خلال أيام من اجبار جبريل على التقيد بها . [٥١] واثناء الاجتياح الاسرائيلي للبنان في السنة التالية اظهر كثيرون من فتح امتعاضا شديدا من عجز حفنة من مقاتلي القيادة العامة الذين شاركوا في القتال فعلا ، عن حماية

المخزونات العسكرية المكدسة بالقرب من الدامور . ويقول خالد الحسن ان القيادة العامة كانت تملك في مخازنها حتى صواريخ « سام – ٩ » (اعطيت لها من ليبيا) ، لكن الاسرائيليين « أخذوا كل شيء فلم نستفد منها بشيء » .! [٥٢] والامتعاض الذي شعر به جماعة فتح حول هذه المسألة تحول الى عداء اعربوا عنه بالنسبة لدور جبريل في المجلس الوطني السادس عشر في شهر شباط (فبراير) التالي (انظر الفصل السادس سابقا) .

التنظيمات الاخرى

مثلما تشكلت الصاعقة بقرار من المؤتمر القومي لحزب البعث الموالي لسوريا ، كذلك انشئت جبهة التحرير العربية بقرار من المؤتمر القومي لحزب البعث الموالي للعراق . [٥٣] انتظر الحزب الموالي للعراق طويلا قبل اتخاذ هذه الخطوة : فقد اتخذت في نيسان (ابريل) ١٩٦٩ ، وهي السنة التالية لوصول البعثيين الى الحكم في بغداد . واستمرت جبهة التحرير العربية منذ ذلك الحين ، واصبح امينها العام عبدالرحيم أحمد في ١٩٨٣ عضوا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير .

لم يكن لجبهة التحرير العربية اطلاقا نفس سهولة التجنيد التي تمتعت بها الصاعقة . إذ ليس في العراق مخيمات للاجئين الفلسطينيين ، ومع ان العدد الكبير من السكان الفلسطينيين في العراق كانوا في ظل الحكم البعثي كغيرهم من سكان البلاد ، إلا ان ما كانوا عليه من مستوى عال من المهارة عموما اتاح لهم فرصا مهنية أوسع من تلك التي اتيحت لكثيرين من مواطنيهم في سوريا . وبسبب محدودية دائرتها الفلسطينية لم يكن في وسع جبهة التحرير العربية ان تكسب الدرجة نفسها من النفوذ التي اكتسبتها الصاعقة في الحركة الفلسطينية غير مرة . ولذلك اكتفى قادة جبهة التحرير العربية عموما ان ينظر اليهم كممثلين للبعثيين العراقيين اساسا ، من غير ان يستطيعوا تشكيل بعد فلسطيني يذكر خاص بهم . وفي حين حد ذلك من نفوذهم وتأثيرهم ، إلا انه انقذهم الى حد بعيد من الصراعات الداخلية الناشبة باستمرار كتلك التي شهدتها الصاعقة (بين البعثية

والفلسطينية) ، ولو ان الجبهة العربية تعرضت الى درجة من استنزاف كادرها نتيجة للصراع السابق داخل الحزب الام .

ولم يكن مستغربا على المستوى السياسي ان جبهة التحرير العربية مثلت دائما خطا موواليا للعراق في منظمة التحرير الفلسطينية . ومن ذلك على سبيل المثال ان الجبهة كانت عضوا مؤسسا في جبهة الرفض عام ١٩٧٤ ، مع ان عبدالوهاب الكيالي ممثلها في اللجنة التنفيذية للمنظمة في ذلك الوقت لم يستقل فورا من االلجنة ، بل « جمد » عضويته فيها بدلا من ذلك . (٥٤) وفي المجلسين الوطنيين الثالث عشرة والرابع عشر (١٩٧٧ و ١٩٧٩) بقيت هذه النافذة في اللجنة مفتوحة لجبهة التحرير العربية ليدخل منها هذه المرة عبدالرحيم أحمد بدلا من الكيالي .

كان حضور جبهة التحرير العربية داخل الحركة الفلسطينية خلال الحرب الأهلية اللبنانية في ١٩٧٥ - ٧٦ وسيلة نافعة للطرفين عندما سعوا الى تعزيز المعارضة ضد السوريين . ذلك ان المتطوعين العراقيين البالغ عددهم عدة مئات والذين ارسلوا للمساهمة في الدفاع عن بيروت الغربية في صيف ١٩٧٦ ، انما خدموا تحت غطاء جبهة التحرير العربية .

وكما كان الحال بالنسبة للصاعقة دائما ، فان النفوذ الحقيقي لجبهة التحرير العربية داخل الحركة الفلسطينية كان دائما يعتمد الى حدما على صورة النظام الأم في اعين المجتمعات الفلسطينية . ولذلك بقي هذا النفوذ متدنيا على وجه العموم بالنظر الى بعد بغداد عن مسرح المعارك مع اسرائيل بالاضافة الى بعض هموم الحكم العراقي . ومع ان المواقف الايديولوجية المعلنة من قبل الحكم العراقي منذ ١٩٦٨ (القومية العربية ، و« الاشتراكية » والعلمانية) كان لها اتباع كثيرون في الصفوف الفلسطينية، إلا ان الفلسطينيين المؤيدين لهذه الافكار كانوا يميلون الى الارتباط بالجبهة الشعبية بدلا من جبهة التحرير العربية .

الى جانب التنظيمات المدعومة عربيا التي سبق ذكرها ، ظهر على المسرح لفترات قصيرة الكثير من التنظيمات الفلسطينية الأصيلة ، ولاسيما في الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٠ قبل ان تتبلور هيكلية حركة المقاومة في الشكل الذي عرفت به بعد ذلك . ومن أطول تلك التنظيمات عمرا ، ولو انها لم تمارس إلا الحد الادنى من النشاط ، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني

التي اسسها بهجت ابوغربية في الضفة الغربية قبل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ . (٥٥) وبعد احتلال الضفة الغربية اتصل هذا التنظيم بتنظيمات فدائية اخرى ووسع نشاطه ليشمل انحاء اخرى من المهاجر الفلسطينية . وطوال السبعينات ابقى على مكتب متواضع في بيروت ، وكان من الاعضاء المؤسسين لجبهة الرفض في عام ١٩٧٤ . ثم لفه النسيان بعد ذلك ليعود الى الظهور في اواخر ١٩٨٢ ضمن الكتلة المدعومة من سوريا ضد فتح .

اما معظم التنظيمات الصغرى الكثيرة الاخرى التي نبتت في اواخر الستينات ، فاما انها اختفت جملة وتفصيلا (مثل تنظيم « انصار الثورة » الذي أوجده الشيوعيون)، او ذابت في التنظيمات الكبرى، وفي فتح عادة (مثل الهيئة العامة لتحرير فلسطين التي اسسها عصام السرطاوي لفترة قصيرة) . لكن بعد ١٩٧١ ، وهو التاريخ الذي انتظمت فيه دائرة العمل الفلسطيني بين التنظيمات القائمة ، لم تظهر تنظيمات جديدة سوى تلك المدعومة عربيا والتي سبق ذكرها ، او « الواجهات » التي استخدمت اسماءها واحدة او اكثر من المنظمات القائمة لسبب او لآخر (مثل نسور الثورة الفلسطينية ، ومنظمة ايلول الاسود ، ومنظمة الشباب القومي العربي لتحرير فلسطين) .

كذلك جرت خلال تاريخ الحركة الفدائية الفلسطينية عدة محاولات فاشلة من قبل انظمة عربية مختلفة لخلق بدائل مباشرة لفتح داخل الحركة ، منها « كتائب النصر » التي اقامها الاردنيون في ١٩٦٩ - ٧٠ ، والمحاولة الفاشلة للسوريين في اقامة ما يدعى « فتح الثورة » في ١٩٧٦ ، ودعمهم لنمر صالح (ابوصالح) ضد بقية اللجنة المركزية لفتح في اواخر ١٩٨٢ ومطلع ١٩٨٣ ، ثم المحاولة العراقية من ١٩٧٤ وصاعدا بدعم صبري البنا (ابونضال) المنشق عن فتح ، والذي كان كثيراً ما يدعي العمل باسم فتح في السنوات التي تلت اصدار حكم بالاعدام بحقه من قبل فتح في ١٩٧٤ (انظر الفصلين الثالث و الخامس سابقا) .

وبحلول ١٩٨٣ ، كان من شأن فشل هذه المحاولات المختلفة لشق فتح من الداخل انه عزز ثقة قادة فتح بسلامة ووحدة حركتهم . وقد عبر خالد الحسن عن ذلك بقوله :

« كل اولئك الذين حاولوا شق فتح وجدوا انفسهم معزولين لوحدهم . ولا

اقصد انه لم يكن لديهم اي مؤيدين : ربما كان يؤيدهم ١٠ اشخاص او ١٥ شخصا ، لكنهم غير قادرين ابدا على شق جسم فتح ، ولا يستطيعون التأثير في قراراتها على الاطلاق ...

« وحتى اذا تذكرنا ابونضال عندما كان يؤيده كثيرون من الناس في حين وقد كان يدعمه العراقيون عندما اراد شن عمليات عسكرية ضد قوة حفظ السلام الدولية (في آذار مارس ١٩٧٨) . نجد ان فتح استطاعت السيطرة العسكرية الكاملة في غضون ١٢ ساعة فقط » . (٥٦)

العلاقات بين التنظيمات

إن المفاوضات المتتالية التي جرت بين التنظيمات في عز العمل الفدائي الفلسطيني في ١٩٦٨ ومطلع ١٩٦٩ ، قد حددت الخطوط التنظيمية العريضة للحركة الفدائية في المهاجر الفلسطينية بالشكل الذي استقرت عليه حتى مطلع ١٩٨٣ على الاقل . ومع ذلك تبقى هنالك علامة استفهام محيرة على قرار قيادة فتح في تلك الاشهر المضطربة دفاعا عن نظريتها الخاصة ، بحمل التنظيمات الفدائية الصغرى الاخرى معها الى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية : إذ ان ذلك القرار كان له اثر كبير خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة لا على العلاقات داخل الحركة الفلسطينية فحسب ، بل ايضا على علاقات القيادة الفلسطينية مع الانظمة العربية ، وفي الواقع على كامل قدرتها في القيام باعباء نضالها الوطني بصورة فعالة .

ولم يكن جميع قادة فتح موافقين على ذلك القرار . خالد الحسن من الجملة كان يقول بصوت عال في ذلك الوقت بان فتح قادرة ان تأخذ منظمة التحرير على عاتقها وحدها وانه يجب عليها ان تفعل ذلك من غير اي اشراك للتنظيمات الاخرى على الاطلاق . ويقول في ذلك فيما بعد :

« عندما قرر عبدالناصر التخلص من الشقيري ، طلب الشقيري منا في فتح ان نستولي على منظمة التحرير . وكان المفاوض بهذا الخصوص هاني الحسن . واخيرا استقال الشقيري وسلم المسؤولية الى اللجنة التنفيذية التي انتخبت يحيى حموده ...

« ثم جاءت اللجنة التنفيذية الجديدة وقالت لنا : « انظروا ... اننا سوف

نستقيل ونسلمكم كل شيء ، لكننا ننصحكم بعدم السماح للتنظيمات الاخرى بدخول المجلس الوطني كتنظيمات . وبما اننا الان في السلطة ، اعطونا الاسماء التي تريدونها من فتح ونحن نختار الاخرين من المستقلين ونسيطرون من غير اي حديث عن التنظيمات » . (٥٧)

وفي راي الحسن ان فتح كانت من القوة في ١٩٦٨ ، سواء على المستوى الفلسطيني او على المستوى العربي ، بحيث انها كانت قادرة على اخذ جهاز منظمة التحرير لوحدها . وفي تقديره ان هذا في ذلك الوقت لم يكن يستدعي التصفية الجسدية لاعضاء التنظيمات الأخرى خارج فتح :

« لانهم في ذلك الوقت كانوا ضعفاء جدا ، وطالما ابقيناهم بعيدين عن منظمة التحرير فانهم سوف ينتهون . لن يكونوا شرعيين . نحن اعطيناهم الشرعية ... في ذلك الوقت كان يمكننا اجتناب التصفية الشاملة للتنظيمات الأخرى ، اما الان فلا نستطيع . ففي ذلك الوقت كنا اقوى من الانظمة العربية ، وكانت الانظمة العربية – في سوريا والاردن والعراق – بحاجة الينا اكثر مما كنا بحاجة اليها » . (٥٨)

وقال الحسن انه تلقى ايضا وعودا مؤكدة بالدعم لخطته القاضية باستيلاء فتح على المنظمة من الدول الرئيسية التي تمول المنظمة وهي : المملكة العربية السعودية والكويت وقطر ، بالاضافة الى مصر التي تأتي في طليعة داعميها .

وقال ان الانظمة العربية كانت في الواقع تطلب من فتح ان تحتكر المنظمة لوحدها من دون شريك :

« وضع اقتراح في مؤتمر القمة العربي في الرباط عام ١٩٦٩ يقضي بالاعتراف بفتح على انها هي منظمة التحرير ، لكن عرفات رفض ذلك . عرضوا الاعتراف الكامل . انا رتبت الموضوع من قبل ... الحقيقة ان الملك فيصل (ملك السعودية) هو الذي اقترح ذلك » . (٥٩)

اما الحجج التي احتجت بها اغلبية قيادة فتح المعارضة للحسن حول هذه النقطة ، فقد شرحها صلاح خلف كما يلي :

« كنا مستجدين في الساحة . كنا خائفين من منظمة التحرير لانها بنت الانظمة العربية ... ولذلك قلنا فلتأت تنظيمات أخرى معنا . ولاننسى اننا

لسنا على أرضنا . لو كنا على أرضنا لكنا حققنا الوحدة بالقوة كما فعل الجزائريون ... لكن فتح مازالت هي المسيطرة » . (٦٠)

هذا التفكير لدى الاغلبية في فتح قد عرض أيضا في وثيقة تنظيمية داخلية لفتح نشرت في ١٩٦٩ ، وجاء فيها « في حال تعرض الثورة لصعوبات تستدعي التراجع الى مواقع اقل تطورا ، فانه يتوجب عليها ان تقيم علاقات مع قوى وتنظيمات مختلفة لكي تكون في موقع افضل لحماية نفسها وهي تعد لهجوم مضاد » . (٦١)

وفي السنوات التي تلت قرار مجموعة عرفات بأدخال التنظيمات الاخرى مع فتح الى منظمة التحرير ، استطاعت انظمة « دول المواجهة » العربية كما رأينا ، اعادة بناء شرعيتها وتماسكها الداخلي الذي مزقته حرب ١٩٦٧ . وحالما تم لهم ذلك ، لم تعد هناك اي امكانية لدى فتح في مواجهة التنظيمات التي تحت حمايتها في الحركة الفلسطينية - او على الاقل لايكون ذلك إلا بحمام دم واسع ربما كانت آثاره مدمرة على الحركة . ولذلك قرروا ان يعيشوا مع القرار الذي اتخذوه في ١٩٦٨ ، ومع حضور دائم لمعارضة داخلية منظمة وما يستتبع ذلك من معارك صغيرة داخل الصف الفلسطيني .

بحلول ١٩٧٨ ، كانت قدرة قادة فتح على الاحتفاظ بلونها الفلسطيني الخالص في سيطرتها السياسية داخل الحركة ، واضحة ، بل لعل اوضح وادق دليل على ذلك تخصيص الاعتمادات المالية التي تتلقاها المنظمة بموجب قرارات قمة بغداد بين مختلف التنظيمات : فقد خصص لفتح ثلثا تلك الاموال . (٦٢) لكن بعدما تعزز موقف فتح داخل الحركة بفعل معركة بيروت لعام ١٩٨٢ ، جدد خالد الحسن وآخرون من قيادة فتح حجتهم بأن تتخذ القرارات في منظمة التحرير على اساس الاكثرية لا على اساس الاجماع : اي ان فتح تستطيع بذلك الفوز على بقية التنظيمات الصغرى . ومع ذلك بقي ياسر عرفات ، الرمز المرموق لقوة فتح النسبية المستجدة ، على موقف الشهامة الذي افصح لي به في اواخر ١٩٧٩ عندما قال : « صحيح ان فتح هي كبرى التنظيمات ، لكننا كلنا منظمة تحرير » . (٦٣)

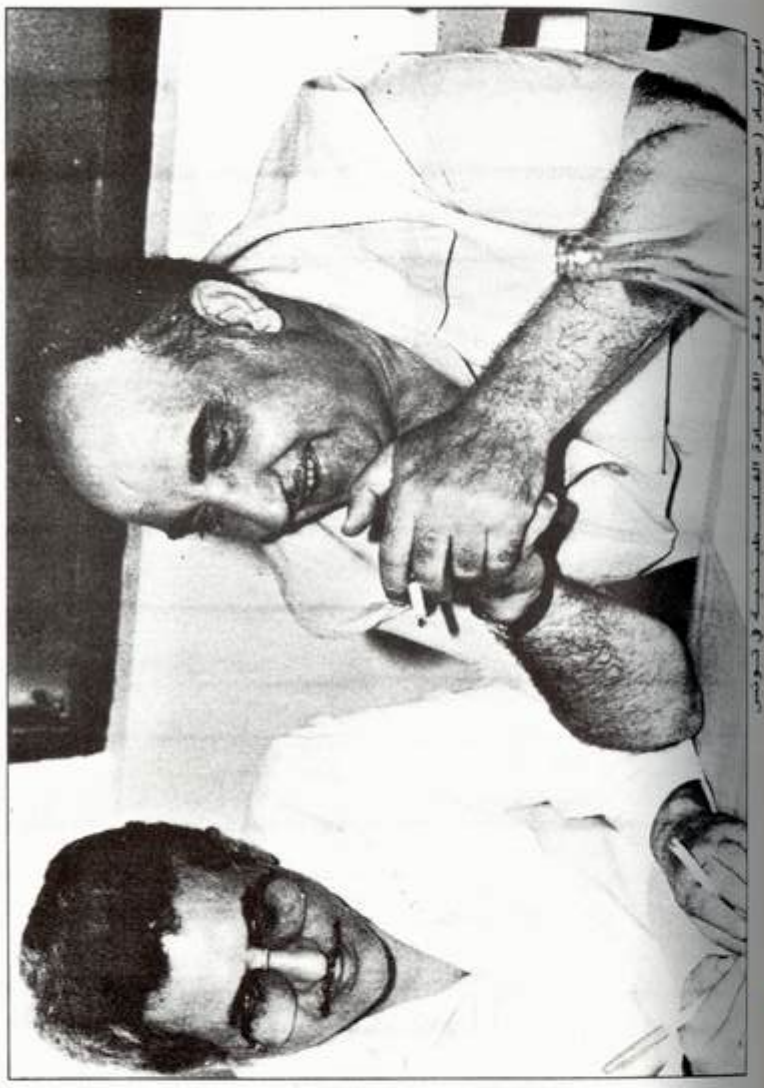

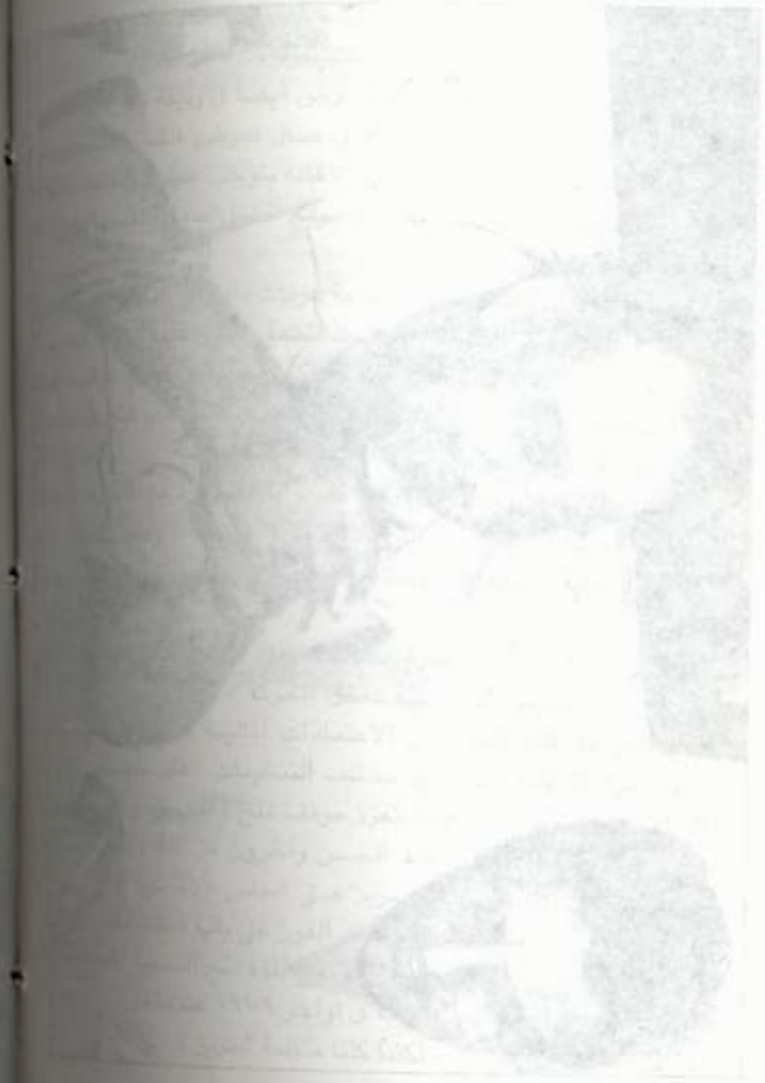

الفصل الثامن

الحركة داخل فلسطين التاريخية

لقد وثقت هذه الدراسة مطولا مدى ما شكلته الهزيمة العربية عام ١٩٦٧ من نقطة تحول في السياسات الفلسطينية في المهاجر : فالى اي مدى كان هذا التطور حاسما بالنسبة للفلسطينيين الذين بقوا داخل حدود فلسطين القائمة ايام الانتداب ! والآن اصبح ٨٠٠ الف فلسطيني من سكان القدس الشرقية والضفة الغربية و٤٠٠ الف من سكان غزة ، تحت الحكم العسكري الاسرائيلي المباشر . هذه الارقام تشمل السكان الفلسطينيين التقليديين في المنطقتين بالاضافة الى العدد الكبير من اللاجئين الذين جاءوا من داخل الحدود التي انتزعتها اسرائيل في ١٩٤٨ - ٤٩ . وبين عشية وضحاها في ١٩٦٧ تحولت علاقة هؤلاء الفلسطينيين باسرائيل من علاقة بعيدة او نظرية الى حد ما بمواجهة غير مباشرة عموما ، الى مسألة عيش يومي تحت قوة محتلة . وبالنسبة للفلسطينيين الذين بقوا في منازلهم داخل اسرائيل عام ١٩٤٨ (أي « عرب اسرائيل » الذين يبلغون الآن حوالي نصف مليون نسمة) ، كان الاحتلال الاسرائيلي للمناطق الجديدة ذا نتائج بعيدة الاثر في السنوات اللاحقة . ولأول مرة خلال عقدين من الزمن خرج هؤلاء من العزلة الاجتماعية والسياسية التي فرضتها عليهم مواطنيتهم في اسرائيل ، للاتصال بمجتمعات عربية خالصة في الضفة الغربية وغزة (وفي حد اقل) في الجولان وسيناء .

تلك النتائج الجانبية للانتصار العسكري الساحق الذي حققته اسرائيل في ١٩٦٧ ، كانت لها تأثيرات بالغة في السنوات الخمس عشرة التالية على اهداف الحركة الوطنية الفلسطينية وعلى خططها وتركيبتها السياسية وهي التي في فترة انبعاثها في اواخر الخمسينات قامت اساسا على نضال اللاجئين الفلسطينيين من اجل العودة الى بيوتهم . لذلك فان مدخلا مهما الى فهم نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية في فترة ما بعد ١٩٦٧ ، يكمن في رؤية مدى نجاح اللاجئين والمقيمين في التحرك نحو التنسيق الفعال لنشاطهم واهدافهم في وضع يرفض فيه الاسرائيليون التخلي عن المناطق المحتلة ويعملون قصارى جهدهم لاحباط هذا التنسيق .

عندما احتل الاسرائيليون الضفة الغربية في ١٩٦٧ وجدوا السكان هناك مستائين ومغلوبين على أمرهم طوال اكثر من عشر سنوات من حكم المخابرات الاردنية في مملكة الحسين الموالية للغرب . وكان الاردن قد ضم الضفة الغربية رسميا في نيسان (ابريل) ١٩٥٠ ، وعملت الادارة الاردنية في عمان قصارى جهدها طوال ١٧ سنة لدمجها بالضفة الشرقية الاردنية وعائلية سكانها ايضا من الفلسطينيين) . وفي ١٩٥٥ - ٥٦ حاول الملك حسين ان يرحرح الحياة الاردنية العامة قليلا ، فسمح للاحزاب السياسية ان تمارس نشاطها لفترة قصيرة ، وجرت انتخابات عامة اعادت الى الحكم رئيس الوزراء سليمان النابلسي وهو قومي عربي معتدل . وكانت غالبية عالية من العاملين في جميع الاحزاب تقريبا في التشكيلة السياسية الاردنية خلال فترة الانفتاح القصيرة تلك ، تقيم في الضفة الغربية . لكن في ١٩٥٧ عاد الملك الى التشدد ، فأقال حكومة النابلسي واغلق مكاتب الاحزاب . والحزبيون الذين ارادوا مواصلة عملهم اضطروا الى العمل سرا ، لكن الوحيدين الذين كان لهم حس تنظيمي كاف للحفاظ على هيكلهم السياسية سليمة خلال السنوات العشر التالية هم الشيوعيون الذين لا يتجاوزون عدة مئات .[١]

وفي غضون ذلك كانت لشرطة الملك حسين عين ساهرة سواء على الحدود الغربية المتعرجة للضفة الغربية مع اسرائيل ، او على اي تجمع بشري في داخل الضفة الغربية - وخاصة في مخيمات اللاجئين الواسعة - يمكن ان يفكر بخرق تلك الحدود . ولا ينسى قادة فتح ان اول « شهيد » للكفاح المسلح ضد اسرائيل سقط برصاص اردني في ١٩٦٥ .

ان تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر عقد عندهم في القدس الشرقية في شهر ايار (مايو) ١٩٦٤ ، أثار اهتمام وجهاء الضفة الغربية . وقد كان منهم على ما يظهر خطر لها في ذلك الوقت ان المنظمة الجديدة يمكن ان تشكل بديلا واقعيا للحكم في عمان . وثبت انهم كانوا على حق بعد سنة عندما حظر الملك حسين حتى النشاط السياسي المحدود الذي كان قد سمح

به اصلا لمكتب منظمة التحرير في القدس . ثم في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٦ ، شن الجيش الاسرائيلي غارة انتقامية شرسة ضد قرية السموع في الضفة الغربية تاركا عشرات القتلى والجرحى من المدنيين . وهبت الضفة الغربية في مظاهرات عارمة طالب فيها السكان النظام الاردني بالاسلحة والحماية . وارسل الملك حسين قوات البادية من الضفة الغربية محاولا سحق المظاهرات ، بينما اعتقلت شرطته مئات الوجهاء في المنطقة .

وفي حزيران (يونيو) ١٩٦٧ استطاع الاسرائيليون الاستيلاء على الضفة الغربية من غير ان يواجهوا اي معركة قاسية كالتي صادفوها في دخولهم الى غزة والجولان. فقد دافعت بعض وحدات جيش الملك حسين دفاعا مستميتا عن بعض النقاط الحيوية في الضفة الغربية ، لكن قادتهم لم تكن لديهم خطة استراتيجية للمشاركة في الحرب ، وما اشتهر به الاردنيون من تدريب وانضباط عاليين لم يكن يضاهي على الاطلاق التفوق في السلاح الاسرائيلي . وفي اعقاب القتال ، شعر الحكام العسكريون الاسرائيليون الجدد للمنطقة انه بالامكان استئناف الادارة « العادية » للخدمات العامة في الضفة الغربية . ورفض عدد من الوجهاء ، وخاصة في القدس ، اطاعة هذه الاوامر ، واعلن معلمو المدارس في الضفة الغربية اضرابا استمر عدة اسابيع . لكن الاسرائيليين رحلوا اولئك الاشخاص في ادارة القدس الذين راوا انهم يعرقلون خططهم ، ومن هؤلاء المرحلين رئيس البلدية ورئيس المجلس الاسلامي ، واستطاعوا اجتراح حل لمشكلة التعليم اعاد المعلمين والتلامذة من الشوارع الى الصفوف .

اما « الكفاح المسلح » الذي حمله ياسر عرفات ورفاقه في فتح الى الضفة الغربية في الاسابيع التي تلت حرب حزيران (يونيو) ، فقد ابعد عن المدن والقرى – وبالمناسبة ، تم ذلك بمساعدة الوجهاء . وبدا اهالي الضفة الغربية في حينه قابلين الى حد ما بأن يتقرر مصيرهم بالمفاوضات بين الاسرائيليين والملك حسين .

هذا الوضع بدأ يتغير اثر معركة الكرامة في آذار (مارس) ١٩٦٨ . فقد رأى محمد ملحم الذي انتخب فيما بعد رئيسا لبلدية حلحول في الضفة الغربية ان الكرامة « كانت تعزيزا ضخما لأهالي الضفة الغربية . لقد

اظهرت ان الفلسطينيين قادرون على الصمود امام الجيش الاسرائيلي الذي هزم ثلاثة جيوش عربية » .[٣]

كما ان هناك عوامل اخرى لعبت دورها في زعزعة ما انتاب أهالي الضفة الغربية من استسلام لقدرهم في الفترة التي تلت حرب حزيران (يونيو) مباشرة . ذلك ان مرور الزمن نفسه من غير اي تقدم ملموس نحو اي مفاوضات سلمية ، كان مؤشرا على ان الركون الى « التحرير » بالتفاوض قد يكون ضربا من الوهم ، واثبتت الشهور والسنوات الاولى من الاحتلال نذرا كثيرة بأن للاسرائيليين اطماعا دائمة في المنطقة . وفي ١٩٦٨ تم رسميا « توحيد » القدس الشرقية مع القدس الغربية، اي بكلام آخر، ضمها الى اسرائيل .[٤] وفي وادي الاردن واماكن اخرى من الضفة الغربية بدأ الاسرائيليون يسيجون اراضي واسعة لاقامة مواقع عسكرية عليها ، ولكي يقيموا بصورة متزايدة تعاونيات شبه عسكرية ومستوطنات مدنية .

على انه مضى ردح من الوقت قبل ان يبدأ أهالي الضفة الغربية تنظيم مقاومتهم الخاصة للحكم الاسرائيلي . ومن الاسباب الرئيسية التي ادت الى تلك الممارسات الاسرائيلية بابعاد اي من وجهاء البلاد يرفع راسه (او في حالات عديدة راسها) لمقاومة الحكم العسكري الاسرائيلي – وذلك يناقض بصورة مباشرة ميثاق جنيف الرابع حول معاملة السكان المدنيين في المناطق المحتلة زمن الحرب . وقد حصر احد الباحثين ٦٧١ حالة لافراد من سكان الضفة الغربية ، وقبيلتين كاملتين ، ابعدوا الى الاردن او لبنان خلال الفترة ١٩٦٧ – ٧٨[٤] . وتبين من استقصاء عينة من المبعدين المدرجين ان ٢٥ بالمائة منهم من المدرسي،و٢٢ بالمائة من الطلاب ، و١٥ بالمائة من المهنيين في غير قطاع التدريس[٥] . وباضافة ذلك الى تطبيق الاسرائيليين الواسع لقوانين الطوارىء التي تمكنهم من اعتقال اي شخص في الاراضي المحتلة لمدة ستة اشهر من غير محاكمة ، تكون عمليات الابعاد هذه قد شكلت استنزافا مستمرا للقيادات الفلسطينية في الضفة الغربية . على ان عمليات الابعاد اتت عبر السنين بنفع غير مقصود لقادة منظمة التحرير العاملين من خارج المناطق التي يحكمها الاسرائيليون : إذ إن معظم المبعدين بدأوا عملهم مع المنظمة فور وصولهم الى الاردن او لبنان . كما انهم حملوا معهم

عمليات مختلف تنظيمات المقاومة هناك . وفي آب (اغسطس) ١٩٧٣ ، اذاعت « الجبهة الوطنية الفلسطينية في الارض المحتلة » بلاغها الاول الذي اكد ان الجبهة « جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية الفلسطينية ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية » [٩] . كذلك رفض البلاغ رفضا صريحا قاطعا اي ادعاء للاردن بتمثيل الشعب الفلسطيني .

ولقيت الجبهة الوطنية على الفور تعزيزا كبيرا لزخمها التنظيمي من جراء الارتفاع الكبير في الروح المعنوية التي حلت بالفلسطينيين والعرب في كل مكان خلال حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣ . وتعززت شعبية الجبهة الوطنية ونشاطاتها داخل الضفة الغربية اكثر فاكثر بعد الحرب بفعل تحول منظمة التحرير نحو التسوية السلمية . والواقع ان القائمين على الجبهة الوطنية بامكانهم ان يغبطوا انفسهم لانهم اسهموا بعض الشيء في قرار المجلس الوطني الثاني عشر في تموز (يوليو) ١٩٧٤ باتباع الخيار السياسي القائم على الدعوة الى اقامة « سلطة وطنية فلسطينية » على اي جزء من فلسطين تنسحب منه اسرائيل . وقد بعثت الجبهة الوطنية برسالة خاصة الى المجلس الوطني جاء فيها : « ان المرحلة الراهنة تتطلب اتفاقا على برنامج مؤقت للعمل يؤكد سلطة الثورة ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية ، على كل شبر من الارض ينزاح عنه الوجود الصهيوني » [١٠] .

وقد اثبتت الجبهة الوطنية قوتها المتزايدة داخل الضفة الغربية في مطلع كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ عندما تمكنت من اقناع المجلس الاسلامي الاعلى في القدس ، وهو تقليديا موال للاردن ، باعلان دعمه لاعتراف القمة العربية في الجزائر بمنظمة التحرير الفلسطينية . [١١] وفي الاسبوع التالي ابعد الاسرائيليون ثمانية من اعضاء الجبهة الوطنية الى الاردن . وكان من بين المبعدين رئيس بلدية البيره وعضو المجلس الاسلامي الذي رتب بيان التأييد لمنظمة التحرير . لكن هذا الابعاد اطلق المزيد من المظاهرات والاحتجاجات .

وبلغ اتجاه منظمة التحرير الى الحل الدبلوماسي ذروته في تلك المرحلة بظهور ياسر عرفات في الامم المتحدة في نيويورك في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ ، الامر الذي اطلق عاصفة من الدعم له في الضفة الغربية

وقد وصفت « ان ليش » ذلك بقولها :

« نزل الطلاب الى الشوارع في المدن الرئيسية يوم ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) : فقد تظاهر ٢٠٠٠ طالب في جنين ، وعندما قتل الاسرائيليون فتاة فلسطينية في مقتبل العمر مشى آلاف من سكان جنين في جنازتها . واستمرت الاعتصامات والمظاهرات في الانتشار حتى وصلت الى القرى الصغيرة .. وابعد خمسة رجال الى لبنان بينهم الدكتور حنا ناصر عضو غرفة تجارة رام الله ورئيس كلية بير زيت .. وهكذا اكتسبت المظاهرات التي اطلقها في الاصل خطاب عرفات زخمها الخاص بها في الاسابيع التالية » .[١٢]

هذا الزخم للحركة الجماهيرية في الضفة الغربية نقل حركة المقاومة المؤيدة لمنظمة التحرير الى ذروة جديدة في نيسان (ابريل) ١٩٧٦ ، عندما شاركت الشخصيات المؤيدة للمنظمة في الانتخابات البلدية وحلت تقريبا محل جميع المجالس الموالية للاردن .

وكان الاسرائيليون قد نظموا جولة سابقة من الانتخابات المحلية في الضفة الغربية عام ١٩٧٢ . في تلك المرحلة دعت المنظمة الى مقاطعة الانتخابات ، ولما تبين ان معظم اهالي الضفة الغربية سوف يشتركون في التصويت ، اخذت المنظمة تدعو الى اعادة المجالس المحلية القائمة ككتلة حتى لا تحدث تغييرات « تحت الاشراف الاسرائيلي » . لكن في ١٩٧٦ نسق الوجهاء الموالون للمنظمة داخل الضفة بموقفهم الداعي الى المشاركة بشروطهم الخاصة ، واستطاعوا اقناع قادة المنظمة في الخارج بهذا الاتجاه . ويقول استاذ علم الاجتماع في الضفة الغربية سليم تماري ان اهداف منظمة التحرير في المشاركة هي « خلق مواقع مركزية للسلطة السياسية تدعم المطالب السياسية للمنظمة من اجل الاستقلال ، وتكون بمثابة حواجز ضد « حكم ذاتي » يبقي الضفة الغربية وغزة تحت السيادة الاسرائيلية » .[١٣] وعلى اي حال ، كانت لنتائج الانتخابات اهمية بعيدة المدى سواء من الناحية الاجتماعية او من الناحية السياسية ، ذلك لان اعضاء المجالس المنتخبة هم رجال ينتمون الى جيل الشباب ويرتكزون الى خلفية مهنية صلبة ، وقد حلوا محل التقليديين القدامى الموالين للاردن .

على ان سنة ١٩٧٦ كانت سنة اضطراب وقلق للحركة الفلسطينية خارج

الارض المحتلة ، بما تلقته من ضربات متتالية في القتال اللبناني . ولم يكن حتى نهاية تلك السنة ان اخذت العلاقات بين جناحي الحركة في داخل الارض المحتلة وخارجها تنم عن نضج جديد . فقد ارسل خمسة من كبار رؤساء البلديات في الضفة الغربية برسالة عاجلة الى القمة العربية المصغرة في الرياض في اواخر ايلول (سبتمبر) يدعون فيها الزعماء العرب المشاركين في القمة الى « الوقوف ضد المؤامرة الرهيبة في لبنان » [١٤] ولاول مرة الان راح القادة داخل الاراضي المحتلة يحاولون بسط حمايتهم السياسية على القادة في الخارج ، لا العكس . وحملت السنة التالية حدثين انزلا ضربة حاسمة بآمال اهل الضفة الغربية بتسوية محتومة لمشكلتهم عن طريق تحالفهم مع منظمة التحرير . ففي ربيع تلك السنة جاء الى الحكم في اسرائيل مناحيم بيغن الذي ما فتىء يكرر دعواه بان « اليهودية والسامرة » جزء لا يتجزأ من ارض اسرائيل ، وبعد ستة اشهر فقط انشق الرئيس السادات عن الصف العربي بزيارة القدس .

ويقول بعض مراقبي الاحداث في الضفة الغربية عام ١٩٧٧ ، ان رد الفعل على زيارة السادات الى القدس اظهر ان التطور السياسي لدى الجيل الجديد من قادة الحركة الوطنية كان سريعا الى درجة انه جعلهم يسبقون وسطهم الشعبي ، إذ ان معارضة رؤساء البلديات لخطوة السادات لم تلق الصدى الاجتماعي من حيث الادانة الشعبية الكاملة . وفي ذلك يقول استاذ علم السياسية و . ف . عبوشي الذي كان في حينه يدرس في كلية بير زيت « من حيث السكان ، كان رؤساء البلديات يمثلون غالبية اهالي الضفة الغربية .. لكن في مسألة زيارة السادات لم يكن رؤساء البلديات يمثلون الاغلبية . ان المشاعر العامة في مدنهم وقراهم وبين سكان الارياف ايضا كانت ميالة الى مبادرة السادات » .[١٥] ثم عاد عبوشي فكتب ان نشر الشروط النهائية في اتفاقيات كامب دايفيد في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ ، قد قلب اتجاه السكان فعادوا الى تأييد رؤساء البلديات من جديد .

« بعد نقاش حام للاتفاقيتين بات واضحا ان اهالي الضفة الغربية لن يقبلوا الاتفاقية التي تخص الضفة الغربية وغزة . فقد رأوا ان غموضا كثيفا يكتنف تلك الاتفاقية ، وحملت الظنون الى الاعتقاد بان ذلك ما هو الا

غموض مقصود ومتعمد .

« هناك عاملان لم يسعفا الوضع الجديد . اولا ، ما اطلقه بيغن من تصريحات علنية قد اوضح انه لا ينوي الانسحاب من الاراضي المحتلة ، ولا التوقف عن بناء المستوطنات اليهودية ، ناهيك بالمستوطنات القائمة التي لا ينوي تفكيكها . ثانيا ، لقد اقنعت معارضة الملك حسين للاتفاقية كثيرين من الناس بان الاتفاقية سيئة الى درجة لم يكن بالامكان معها ان يقبلها حتى اوثق اصدقاء اميركا في المنطقة » .[١٦]

وقف رؤساء بلديات الضفة الغربية بقوة ضد مشروع الحكم الذاتي المقترح في اتفاقيات كامب دايفيد . وقال بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس : « رفض مشروع الحكم الذاتي رفضا باتا . ان فكرته لم تنشأ من الشعب الفلسطيني او الشعب العربي .. الحكم الذاتي لن يكون مقبولا منا لانه خرق كامل لحقوقنا » . وقال محمد ملحم رئيس بلدية حلحول : « الحكم الذاتي بالمعنى السياسي هو وضع معين لاقلية ضمن الدولة . ولذلك لا يؤدي الى انشاء دولة لهذه الاقلية . ان الحكم الذاتي لا يقودنا الى دولة فلسطينية مستقلة » . وقال فهد القواسمه رئيس بلدية الخليل : « اذا كانت اسرائيل واميركا تريدان دولة فلسطينية مستقلة ، فلماذا لا تعلنان ذلك الان ؟ اننا مستعدون الان . نحن لا نقبل بان يكون مستقبلنا مطروحا للبحث بعد خمس سنوات من الآن » .[١٧] ولعل ابلغ تعليق يمثل التصور الشعبي لتأثير اتفاقيات كامب على الحياة في الضفة الغربية ما قاله ملحم : « بعد كامب دايفيد شعر الاسرائيليون انه بامكانهم استعمال الذخيرة الحية ضد المتظاهرين من ابنائنا » .[١٨]

ولم يبدأ رؤساء بلديات الضفة الغربية ووجهاؤها بتنظيم انفسهم في تجمع غير رسمي اطلق عليه « لجنة التوجيه الوطني » الا بعد اطلاق السادات لمبادرته السلمية . وقد سعت اللجنة التي قامت كشبكة دعم بين مختلف مدن الضفة الغربية الى اجتناب الاخطاء التي ارتكبتها الجبهة الوطنية الفلسطينية المؤسسة عام ١٩٧٣ ، وقد حلت محلها الآن الى حد كبير . اولا ، اتفق اعضاؤها على ابقاء عمل اللجنة على مستوى منخفض مقصود لحماية اعضائها من الابعاد الذي تعرض له المنظمون الاصليون

للجبهة الوطنية فور تشكيلها . ثانيا ، اتفقوا على حصر اهدافهم الرئيسية في اللجنة بمعارضة كامب دايفيد ودعم منظمة التحرير اجتنابا للمنافسة والجدل بين الايديولوجيات المتنافسة التي امتصت قوة الجبهة الوطنية ويبدو ان الاسرائيليين – الذين كانت لهم اعتراضاتهم الخاصة على خطة الحكم الذاتي كما اتفق عليها في كامب دايفيد – قد اتسع صدرهم للجنة التوجيه الوطني لفترة قصيرة . فقد سمحوا لها في اواخر ١٩٧٨ بتنظيم عدد من المهرجانات الكبرى التي اقيمت احتجاجا على اتفاقية الحكم الذاتي لكنهم ما لبثوا ان ضاقوا ذرعا بتركيزها المستمر على ضرورة تمثيل منظمة التحرير . وفي ايار (مايو) ١٩٨٠ ابعدوا ملحم والقواسمه من الضفة الغربية . (وفي الشهر التالي فقد الشكعة ساقيه بانفجار قنبلة لم يقدم زارعوها للمحاكمة اطلاقا) ، وفي اواخر ١٩٨١ اعلنوا عدم شرعية اللجنة وطردوا جميع رؤساء البلديات الباقين من مناصبهم (انظر الفصل السادس) .

لم يستطع رعاة كامب دايفيد من الاميركيين والاسرائيليين والمصريين اقناع اي شخصية من شخصيات الضفة الغربية وغزة بالمشاركة في « محادثات الحكم الذاتي » . هذا الى جانب تصميم الاسرائيليين على عدم اعطاء اي تنازل في ما يخص رغبتهم بالابقاء على سيطرتهم المطلقة في الاراضي المحتلة ، اكد ان المحادثات لن تسفر عن اي نتيجة . وبعد توقف عن بناء المستعمرات الجديدة في الضفة الغربية لمدة ثلاثة اشهر ، عادت حكومة بيغن الى تسريع برنامج الاستيطان تسريعا حادا ، الى درجة ان ميرون بنفنيستي العضو السابق في الادارة الاسرائيلية للقدس تكهن في نهاية ١٩٨٢ ، بان السير في هذا البرنامج على المعدل الراهن من شأنه ان يرفع عدد المستوطنين الاسرائيليين في الضفة الغربية بحلول عام ١٩٨٧ الى ١٠٠ الف شخص .[١٩] (هذا الرقم يستثنى القدس الشرقية التي زاد عدد المستوطنين فيها في مطلع ١٩٨٢ على ٦٠ الفا) .

وفي خريف ١٩٨١ اكدت حكومة بيغن انها سوف تبدأ تطبيق مفهومها الخاص لما يسمى « الادارة المدنية » في الضفة الغربية وغزة بدل انتظار نتائج محادثات الحكم الذاتي بموجب كامب دايفيد . وفي الاول من تشرين

الثاني (نوفمبر) اعلن عن تسمية مناحيم ميلسون حاكما اداريا جديدا للضفة الغربية ، وهو استاذ للادب العربي في الجامعة العبرية في القدس . وكان ميلسون قبل ذلك قد افصح ، في مقالتين له في مطلع تلك السنة ، عن تحليله الخاص لسوء الوضع في الاراضي المحتلة . وقد قال في احداهما :

« ان الهيمنة السياسية التي تتمتع بها منظمة التحرير في تلك الاراضي ليست تطورا « طبيعيا » ، بل هي في جزء منها على الاقل نتيجة تصرفات معينة من الاعمال والاتكال قام بها المسؤولون الاسرائيليون والاميركيون على السواء ، فقد استطاعت منظمة التحرير ان تمارس ضغطا مزدوجا على سكان الاراضي المحتلة ، كما يقول ميلسون « عبر تقديم المساعدات المالية من جهة ، وعبر الارهاب والتهديد الجسدي من جهة ثانية » . وقال ان ما يتوجب على اسرائيل واميركا القيام به هو « خلق ظروف يستطيع معها السكان في الاراضي المحتلة التعبير عن آرائهم علنا وصراحة » . وفي رأيه ايضا انه من غير ظهور شيء من الشرعية من داخل الاراضي المحتلة ، فان ذلك حسبن لن يخرق الاجماع العربي المعارض لمحادثات الحكم الذاتي بموجب كامب دايفيد .

« كيف يمكن خلق هذه الشرعية ؟ بتحرير سكان الاراضي المحتلة من قبضة منظمة التحرير الفلسطينية . هذا يجب ان تحققه اسرائيل بدعم من اميركا وبالتعاون معها ..

« ان استمرار الهيمنة السياسية للمنظمة في الاراضي المحتلة من شأنه ان يضمن استمرار شرعية تلك المنظمة داخل العالم العربي ، ناهيك بقدرتها على رفض اي خطوة عربية باتجاه كامب ديفيد .[٢٠]

وحالما تسلم مهام منصبه تحرك ميلسون على الفور ليصد ما كان يعتقد انه مصادر نفوذ منظمة التحرير في الضفة الغربية . فقد جمد الاموال المخصصة من قبل اللجنة المشتركة بين المنظمة والاردن ، والتي كانت تتدفق الى الضفة خلال السنوات الثلاث السابقة ، واتبع تكتيكا جديدا متشددا بالاصرار على ان يتعامل رؤساء البلديات معه بشروطه هو . والذين رفضوا ذلك طردهم على الفور . وفي غضون ذلك بدأ يعمل بسرعة على اقامة « روابط القرى » تمشيا مع فكرته برعاية وحماية « المعتدلين » وذلك لكي تكون تلك

الروابط مراكز بديلة للسلطة والرعاية التي كانت متمثلة سابقا في البلديات وقد وصف احد المراسلين نتائج هذه السياسة بقوله :

« بوجود اكثر من عشرة جنود اسرائيليين في سيارتين مصفحتين يحرسون منزله ، كان بشارة قمصية آمنا مطمئنا . تحدث عن مساعدة اخوانه الفلسطينيين ، وعن اعجابه بانور السادات وعن الحاجة الى الجلوس والتفاوض مع اسرائيل حول الحكم الذاتي .

« وفي اعين الوطنيين الفلسطينيين المطالبين بالاستقلال يعتبر قمصية خائنا مرفوضا من شعبه يساعد اسرائيل على اضفاء الشرعية على احتلالها . ويوم الثلاثاء الماضي ادعت منظمة التحرير الفلسطينية مسؤوليتها عن اغتيال نظير لقمصية في رام الله وحذرت بانه قد يلقى المصير نفسه » .(٢١)

وليس هناك ادنى شك ايضا ، استنادا الى لهجة الزعماء الاسرائيليين في بياناتهم عندما كان جيشهم يزحف الى بيروت في صيف ١٩٨٢ ، في ان فكرة قطع العلاقة بين الحركة الوطنية في الخارج والحركة في داخل الاراضي المحتلة كانت من الاهداف الرئيسية للاجتياح الاسرائيلي للبنان في ذلك الصيف . لكن الضفة الغربية شهدت طوال ذلك الصيف مظاهرات متكررة دعما لقادة منظمة التحرير ومقاتليها المحاصرين في بيروت . وقد قتل شخصان في نابلس اثناء مظاهرة جرت يوم ٥ تموز (يوليو) ، كما قتلت فتاة في الثامنة عشرة من العمر في مظاهرة اخرى جرت في القدس يوم ٢٨ ايلول (سبتمبر) .(٢٢)

وكما في عام ١٩٧٦ لم تؤد المصاعب التي شهدتها الحركة في الخارج عام ١٩٨٢ الى اي ضعف مباشر في التزام العاملين في الحركة والمؤيدين لها في داخل الاراضي المحتلة . والواقع ان العكس هو الصحيح ، نظرا لان جناحي الحركة يشتركان في تحمل اعباء المواجهة المباشرة مع الجيش الاسرائيلي وفي الاعتزاز بمقاومته .

وبنهاية ١٩٨٢ خطط الاسرائيليون لاستكمال تحطيمهم « هيئة » منظمة التحرير في الضفة الغربية بتنظيم اجتماع عام لجميع اعضاء روابط القرى الذين حشدوهم وسلحوهم في حالات عديدة . لكن رغم عمليات

الاقناع الواسعة لم يستطيعوا اجتذاب اكثر من ٥٠٠ شخص الى الاجتماع الذي عقد في الخليل . وهذا الرقم الهزيل اثبت فشل المحاولة الاسرائيلية لخلق الدعم من حول منظمة التحرير ، وكما قال محمد ملحم من منفاه في لندن : « ان قادة روابط القرى هم عملاء استعماريون لانهم قبلوا التعاون مع المستعمرين .. ومع ذلك لم يفد الى اجتماع الخليل ما نسبته واحد في المئة من سكني الضفة الغربية ، وهذا يثبت ان شعبنا هو انظف من اي شعب في العالم واقل تلطخا بالخيانة » .(٢٣)

لقد تميزت الاعوام الخمسة عشر الاولى من الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية بتحول هائل في الميزان السياسي الداخلي للمنطقة . ففي ١٩٦٧ كان معظم الضفة الغربية هادئين عموما ، بل مترددين احيانا في ابراز فلسطينيتهم الى الحد الذي يمكن ان يقلل من حظوظهم في التحرر من الاحتلال عن طريق التفاهم اسرائيل مع الاردن ، لكنهم في ١٩٨٢ – ٨٣ انتقلوا الى موقع المشاركة الفعالة في قيادة الانبعاث الوطني الفلسطيني .

طبعا ، بقي هنالك شيء من التوتر في العلاقة بين جناحي الحركة نتيجة للاختلاف في الجو الذي كان يعمل فيه كل منهما ، ونتيجة للتباينات في خبرات التجربة السياسية . وقد عبر سليم تماري الاستاذ في كلية بير زيت وصاحب الميول اليسارية عن بعض الملامح التي تقع فيها اوجه هذا التوتر بقوله :

« من البداية ، وحتى الآن نوعا ما ، قدمت المقاومة (اي الحركة خارج ارض المحتلة) العمل العسكري برفع شعار الكفاح المسلح ... وبعد ١٩٧١ ، وخاصة بعد ١٩٧٦ ، شهدنا تغيرا ملحوظا في استراتيجية جميع تنظيمات المقاومة تقريبا . فقد بدأوا ينظرون بجدية الى التعبئة السياسية كشكل من اشكال النضال ، كما بدأوا يتفهمون القيود الشديدة على العمليات داخل الاراضي المحتلة ...

« ومن نقاط الضعف الاخرى الاتكال على افراد تقليديين وعلى جماعات نخبوية بدل تنظيم الشعب في القواعد التحتية – وهذا يأتي اولا من اليمين وان كانت التنظيمات اليسارية قد وقعت فريسة له هي الاخرى » . (٢٤)

وزيادة على تعليقات تماري انتقد محمد ملحم ايضا قادة منظمة التحرير

لعدم وجود اطار شامل لديهم للتنسيق بين شتى تجمعات المقاومة المختلفة داخل الضفة الغربية . (٢٥)

اما بعض قادة فتح فقد كانوا يعتبرون من جهتهم ان دورهم على « راس القبيلة » يلغي اي انتقاد مفضوح للاخرين « من افراد القبيلة » ومع ذلك كانوا احيانا في اواسط السبعينات يضيقون ذرعا بما اعتبروا انه سذاجة سياسية من جانب بعض مؤيديهم في الضفة الغربية . لكنهم اعربوا عن تفهمهم لهذا الوضع على اساس انه نتيجة لعمليات الابعاد المتكررة التي مارسها الاسرائيليون في الضفة . ومع اقتراب السبعينات من نهايتها بدأوا يظهرون اعجابهم بالسرعة التي تعلم فيها من تبقى من قادة الضفة اتقان اساليب المقاومة الشعبية التي كانت جديدة على الحركة ككل ، كما اخذوا يعطون اهمية جديدة لنضال المقاومة داخل الضفة في نظرتهم الاستراتيجية .

وداخل التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية ذاتها انطلقت ايضا مناقشات كالتي استمرت داخل التجمعات الفلسطينية في المهاجر ، ولو بشكل مختلف ، فالذين في داخل الضفة كانوا يقولون بتسوية غير مشروطة مع اسرائيل لا تزيد نسبتهم الا قليلا عن القائلين بذلك في الخارج . وفي الحالتين لا يشكل دعاة هذا الرأي سوى نسبة ضئيلة من المجموع . وكان هؤلاء في منظور الحركة الوطنية يعتبرون دائما خارج اطار النقاش الموضوعي . اما نسبة السكان الذين يؤيدون فكرة انشاء دولة فلسطينية مستقلة في الاراضي المحتلة ، فقد كانت في الضفة الغربية اعلى منها بين فلسطينيي المهاجر : « فالرفض » في الضفة الغربية كان ظاهرة نادرة نسبيا . لكن القطب المعارض ايديولوجيا لاستراتيجية قادة فتح القائلة بفلسطين اولا في الضفة الغربية لم يتمثل بذلك النوع من الرفض العربي الوحدوي ، بل بالحزب الشيوعي المحكم التنظيم وبحلفائه اليساريين المعارضين للاردن معارضة شديدة – وجميعهم كانوا مؤيدين لفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة . هذا التنافس بين الجناح المؤيد لفتح والجناح المؤيد للشيوعيين في الحركة هو الذي اصاب الجبهة الوطنية بالعجز بعد انتصارها

السابق في الانتخابات المحلية عام ١٩٧٦ . وقد عاد هذا التنافس الى الظهور نوعا ما في اواخر ١٩٨٢ بعدما اتضح ان رد قيادة فتح على خطة السلام التي اعلنها الرئيس ريغان للشرق الاوسط يتطلع الى امكانية استعادة الاراضي المحتلة لاصحابها العرب بنوع من التوفيق مع الاردن .

على ان هناك عاملين متصلين عملا طوال السنوات التي تلت ١٩٧٤ على دعم لحمة العلاقة بين حركة الضفة الغربية وقادة فتح في الخارج ، اولهما ذكرى النكبات حول ما فعله بالفلسطينيين في الاردن عام ١٩٧٠ – ٧١ ، والتنقل المستمر لاهالي الضفة الذين سافر كثيرون منهم للعمل في الخليج وفي اماكن اخرى فظلوا على اتصال وثيق مع اخوتهم وابناء عمومتهم واصدقائهم في الخارج . والعامل الثاني الذي شد اواصر اللحمة بين جناحي الحركة هو الهدف السياسي المشترك في اقامة دولة فلسطينية مستقلة في الاراضي المحتلة . هذه الحقائق الاجتماعية – السياسية الثابتة كانت تعني بعد ١٩٧٤ ان الاغلبية الساحقة من اهالي الضفة الغربية لا تنظر الى منظمة التحرير كما ينظر اليها « الخبراء الاسرائيليون » امثال صاحبيم ميلسون ، على انها مجرد طرف آخر في صراع مثلث الاطراف للتأثير فيها (اسرائيل والاردن والمنظمة) . فالمنظمة بالنسبة اليهم كانت شريكهم ، وكما ظل يردد رؤساء البلديات المنتخبون في ١٩٧٦ دون كلل او ملل ، هي ممثلهم الشرعي الوحيد » .

قطاع غزة

نفيت وحدات الجيش المصري في غزة بعدما اشتركت في القتال البائس في فلسطين عام ١٩٤٨ ، فابقت سيطرة مصرية محكمة على القطاع الذي تبلغ مساحته ٨٠ كيلومترا مربعا ، وباغلبية من اللاجئين قدموا من داخل اسرائيل عام ١٩٤٨ ، وبمدنه المكتظة بالسكان ، ومخيمات اللاجئين الشاذة والمنتشرة وبما فيه من بساتين البرتقال والحمضيات . وفي جو غزة

المشبع باليأس بعد حرب ١٩٤٨ نشأ كثيرون من قادة فتح الاوائل والعاملين فيها ، وخاصة اولئك الذين لهم علاقة باتحاد الطلاب الفلسطينيين في القاهرة في مطلع الخمسينات ، ومنهم الوزير وخلف وكمال عدوان وسليم الزعنون . كما انه كانت لياسر عرفات علاقات عائلية واسعة هناك .[٢٧]

ومن البداية مارس المصريون سيطرة شديدة على سكان غزة . فقد سمح للحاج امين الحسيني ان يدير لفترة قصيرة من هناك « حكومة عموم فلسطين » ، لكنه نقل الى مصر في عام ١٩٤٩ ووضع تحت الاقامة الجبرية في الاسكندرية . اما الجيش المصري والمخابرات المصرية فقد فعلوا كل ما في وسعهم لمنع « التسلل الى اسرائيل » (وهذا في حالات كثيرة يعني العودة الى بيوتهم ومزارعهم) من قبل اعداد كبيرة من الفلسطينيين الذين اقتلعوا من اماكنهم الى مخيمات اللاجئين في غزة ، لئلا يشكل ذلك تهديدا لاتفاقية الهدنة الموقعة مع اسرائيل في رودس عام ١٩٤٩ . ولم يرفع هذا الحظر إلا لفترة وجيزة في ١٩٥٥ - ٥٦ ، وحتى ذلك كان تحت السيطرة المصرية المحكمة (انظر الفصل التاسع لاحقا) .

كان اهالي غزة ، خلافا لأهالي الضفة الغربية ، قد خبروا الاحتلال الاسرائيلي المباشر لمدة أربعة اشهر كاملة اثناء العدوان الاسرائيلي - الفرنسي - البريطاني على مصر في ١٩٥٦ . وعندما وقع العدوان ، كان بعض زعماء الطلاب السابقين في القاهرة قد عادوا الى غزة للعمل ، فاسسوا تنظيما سريا لمقاومة الاحتلال يدعى « المقاومة الشعبية » . وكما قال سليم الزعنون احد قادة المقاومة الشعبية فيما بعد ، انه كان في غزة عام ١٩٥٦ تنظيمان رئيسيان للمقاومة : المقاومة الشعبية وشبكة اخرى تدعى « الجبهة الوطنية » التي قادها حيدر عبدالشافي . وفي حين كانت الجبهة الوطنية ذات ميول يسارية ، على حد قوله ، كانت المقاومة الشعبية في البداية تعبيرا عن ميول اخوانية (الاخوان المسلمون) وبعثية ، لكن « تجربة المقاومة في غزة عام ١٩٥٦ نفت الحاجة الى الاحزاب : طالما ان الارض محتلة فلن تكون هناك احزاب » الاخ المسلم يجب ان يصبح فلسطينيا ، والبعثي يجب ان يصبح فلسطينيا ، والقومي العربي يجب ان يصبح فلسطينيا .[٢٨]

ان تجربة المقاومة الشعبية في غزة تحت ظروف بالغة القسوة من النضال
يومي ضد الاحتلال الاسرائيلي ، قد عملت على تأكيد الافكار التي
اتحاد الطلاب يقول بها على الصعيد النظري خلال السنوات القليلة
سابقة .

كانت الاحوال تحت الاحتلال الاسرائيلي لغزة عام ١٩٥٦ قاسية فعلا .
صحفي غربي غطى حرب ١٩٥٦ ان « ما لا يقل عن ٢٧٥ فلسطينيا
في عملية تمشيط اسرائيلية في بلدة خان يونس ، الغزاوية ، و ١١١
اخر قتلوا في مخيمات اللاجئين بالقرب من غزة » .[٢٩] ويقول
عن الحادث الاول :

« اول ما جاءوا قتلوا ١٢٠٠ شاب في خان يونس . أخذوهم الى الشوارع
امام ابائهم وامهاتهم لأن خان يونس قاومتهم . مدينة غزة لم
لاحداث كهذه لأن مراقبي الأمم المتحدة كانوا هناك ، ولأن بلدية
سلمتها الى الاسرائيليين » .[٣٠]

في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ كتب رئيس مراقبي الامم
في غزة الكولونيل الاميركي ر .ف . بايارد تقريرا يقول فيه : ان
الاسرائيليين حاولوا منع رجاله من مشاهدة العمليات التي قاموا بها ضد
المدنيين . وقال ايضا :

« قام عديدون من الجنود الاسرائيليين بنهب المدنيين ، فاخذوا من
ساعاتهم وخواتمهم واقلامهم وماشابه ذلك ، إما في بيوتهم او في
. صادروا كل سيارة وكل دراجة . المشاغل والكاراجات الخاصة
من كل اداة ميكانيكية . أخذوا البغال والخيول وأخذوا القماش من
[٣١]

الاجتياح الاسرائيلي في عام ١٩٥٦ لم تتح الفرصة لتنظيمات المقاومة
ان تعد نفسها للمقاومة او ان تخزن الاسلحة وما الى ذلك ، فكان
على متكافء في البداية ، ولذلك كان ارتياحهم عظيما عندما نجحت
المصرية والاميركية في ازاحة الاحتلال عن كاهلهم . لكن
سرعان ما اطبق على اعضاء المقاومة السابقة مرة أخرى بهدف
اتفاقية وقف اطلاق النار مع اسرائيل . ويقول الزعنون ان

كثيرين من القادة السابقين للمقاومة الشعبية عندئذ ، ذهبوا الى الخليج حيث اشتركوا في تأسيس فتح . لكنهم ابقوا على اتصالهم مع رفاقهم القدامى في غزة عندما كانوا يعودون الى هناك في العطلة الصيفية ." [٣٢]

وفي ضوء ذكرياتهم لعام ١٩٥٦ ، ومع تزايد احتمالات وقوع مواجهة مصرية – اسرائيلية جديدة في اواسط الستينات ، بدأ سكان غزة استعداداتهم الخاصة للمقاومة . وكان جيش التحرير الفلسطيني قد ارسل وحدات منه الى غزة ، ووحداته المرابطة في العراق وسوريا في مطلع ١٩٦٧ نقلت الى غزة لأنها المكان الفلسطيني الوحيد الذي سمح لها بالمرابطة فيه وبحلول حزيران (يونيو) من تلك السنة بلغ عدد قوات جيش التحرير هناك ٥٠٠٠ رجل . ويعتبر تدريب هذه القوات جيدا ، لكن مستوى ونوعية تسليحها حدّا من قدرتها على التصرف كجيش نظامي . وبالاضافة الى جيش التحرير ، بدأ سواد السكان يتسلحون في الاشهر السابقة لحزيران (يونيو) بشراء المسدسات والبنادق والرشاشات ، واخذوا يقومون بتدريبات اولية في مراكز الميليشيات التي كانت تنتشر كالفطر في انحاء القطاع . وكانت السلطات المصرية تستعد بدورها للمجهود الحربي فسمحت لأهالي غزة بالاعداد للمقاومة .

خلال الحرب قاتل جيش التحرير الفلسطيني مع الوحدات المصرية المتبقية في غزة قتالا عنيداً . فقد حالوا طوال يومين دون سيطرة الاسرائيليين على القطاع كله . وحالما تمكن الاسرائيليون من السيطرة ، راحوا يحاولون تهدئة السكان بالانتقام ، لكنهم كانوا حذرين من اعتماد الاساليب ذاتها التي استعملوها في ١٩٥٦ ، نظراً لأن عموم السكان هذه المرة كانوا مسلحين ولديهم مخزون من السلاح . وبدلا من ذلك ، لجأوا خلال الاسابيع التي اعقبت دخولهم الى غزة الى اعتقال الاف الذكور من اهالي غزة بين سن السادسة عشرة والاربعين ، وحملوهم بالشاحنات ونفوهم الى مصر . ويقول أحد هؤلاء المنفيين ان عددهم زاد على ١٥٠٠٠ رجل . لكن المقاومة المسلحة للاحتلال ظلت مستمرة طوال السنوات الاربع التالية في كل بلدة وفي كل مخيم للاجئين . إن جانباً كبيراً من هذه المقاومة نظمه ما تبقى من حركة القوميين العرب الذين كانت السلطات المصرية قد

سجنت لهم قبل ١٩٦٧ بالعمل والانتشار في غزة ، فكان لهم ، بالتالي ، ... كثيرون . وفي ١٩٦٨ أصبح هؤلاء عنصراً مهماً في الجبهة الشعبية ... من حركة القوميين العرب .

... من ١٩٧١ صمم الاسرائيليون على وضع حد نهائي ، مرة والى ... في صيف ١٩٧١ ظلت تجيش في غزة . ويتضمن النظام العسكري ... المقاومة التي ... الذي وضعه آريال شارون القائد العسكري للمنطقة ، اتباع نهج ... بقفي ، باطلاق النار أولا ، على اي شخص حتى ولو لم يكن هناك ... اي شبهة بعلاقته مع المقاومة المسلحة ، والنفي القسري لحوالي ... لاجيء من اكبر ثلاثة مخيمات للاجئين . ثم دمرت منازلهم لكي ... المجال لشق شوارع عريضة جديدة لغاية أمنية قسمت المخيمات ... الى وحدات اكثر قابلية للسيطرة عليها . وفيما بعد قال المفوض ... لوكالة غوث اللاجئين (الاونروا) في تقرير خاص :

... وصل الجنود الاسرائيليون الى المخيم (وفي بعض الحالات على الاقل ... يصلون في الليل) ووضعوا علامات على المساكن المؤهلة للنسف ، ... السكان مهلة تتراوح من ساعتين الى ٤٨ ساعة لمغادرتها مع كامل ... . وابلغ اللاجئون ان منازل لائقة قد أعدت لهم في العريش (في ... سيناء) لكنهم يستطيعون اذا ارادوا الانتقال الى الضفة الغربية او ... في غزة اذا كان بامكانهم ان يجدوا مساكن غير مأهولة هناك ." [٣٣]

... التركيب الاداري الذي تركه المصريون في غزة يختلف عن ذلك الذي ... الاردنيون في الضفة الغربية . فلم تكن في غزة بلديات منتخبة . بل كان ... رؤساء بلديات يعينون تعييناً في المدن الاربع وفي طليعتها مدينة غزة . ... عمليات التهدئة ، في صيف ١٩٧١ ، حاول الاسرائيليون اعادة ... بلدية غزة ، فاستدعوا رجل أعمال معروفاً هو رشاد الشوا ليكون ... الجديد للبلدية . وحاول الشوا اعادة شيء من النظام الى الحياة ... للغزاويين بافتتاح خط للتصدير الى الاردن لتنشيط تجارة ... والتجارات الأخرى ، وشجب علناً التصريحات التي كان ... الاسرائيليون في ذلك الوقت بأنهم لن يغادروا غزة أبداً . لكنه مع ذلك ... مطالب الاسرائيليين الكثيرة والمتشددة وبين مطالب أهالي بلدته

الذين انبرى كثيرون منهم لانتقاده لأنه قبل هذا المنصب في المقام الاول . وعادوا الى انتقاده في مطلع ١٩٧٢ عندما اظهر شيئا من الحماس لخطة « المملكة العربية المتحدة » التي اعلنها الملك حسين في ذلك الوقت والتي تقضي بوضع الضفة الغربية وغزة تحت نوع من الحكم الاردني في عمان . هذه المرة لم يكن النقد ضد الشوا صادراً عن الوطنيين في القطاع فقط ، بل صدر ايضاً من اولئك المقربين الى الادارة التقليدية الموالية للمصريين هناك . ثم في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٢ طلب الاسرائيليون من الشوا ان يوسع الخدمات البلدية لتشمل مخيم شتي القريب للاجئين في السنة التالية ، فرفض لأنه رأى في ذلك تمهيداً لتصفية حق اللاجئين في العودة الى بيوتهم الأصلية . عندئذ طرده الاسرائيليون فجأة وأعادوا المدينة الى الحكم العسكري المباشر .

وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٥ اعاد الاسرائيليون تشكيل الادارة المدنية في غزة برئاسة الشوا ايضا . وقد قدر له في السنوات السبع التالية أن يلعب دورا مركزيا في سياسة قطاع غزة الداخلية وفي التحركات الديبلوماسية حول مصير القطاع . ويتضح تقدير الشوا نفسه لطبيعة هذا الدور من كثرة اسفاره وتجواله بين غزة والقاهرة وعمان وبيروت للتشاور مع شعبه ومع المصريين والاردنيين ومنظمة التحرير – ومع الاسرائيليين طبعا – قبل اتخاذ اي خطوة رئيسية .

وكانت ردود الفعل الشعبية في غزة على زيارة السادات الى القدس في ١٩٧٧ موازية بشكل عام لردود فعل الضفة الغربية . وما كان من اجماع بين المؤيدين للزيارة والمعارضين لها هو حول موقف التروي والانتظار . على ان ما اعلن من شروط في اتفاقيات كامب دايفيد قوبل بالعداء من سكان غزة كما هو الحال في الضفة الغربية . فقد عقد اجتماعان كبيران في غزة لبحث الرد على كامب دايفيد ترأس الشوا نفسه أحدهما .

ثم بعد ذلك بقليل بدأ السادات يروج لفكرة « حل يبدأ في غزة » يتم بموجبه تطبيق بنود الحكم الذاتي الواردة في اتفاقيات كامب دايفيد في غزة أولا ، ثم في الضفة الغربية من بعد . لكن أن ليش تقول « ان الاسرائيليين لم يكن لديهم اهتمام بالخيار القائل بغزة أولا إلا اذا كان يعني فصل غزة عن

الضفة الغربية » . (٣٤) ويبدو ان السادات قد اسقط الفكرة فيما بعد .
والشخصية الغزاوية الوحيدة الذي اعتنق الفكرة علنا هو الامام الشيخ هاشم الخازندار ، وهو من الشخصيات التقليدية المحسوبة على القاهرة . وفي الاول من حزيران (يونيو) ١٩٧٩ اغتيل الخازندار على يد فريق الاعدام تابع للجبهة الشعبية كما يبدو .

وبحلول ١٩٨٣ بقيت غزة كما كانت قبل عشر سنين قنبلة موقوتة من البغضاء للاسرائيليين ، وقد عبر الشوا رئيس البلدية عن ذلك بدقة من خلال معارضته المستمرة لكامب دايفيد وتردد بيانات التأييد لمنظمة التحرير – والتي تعدلت قليلا بفعل علاقاته المستمرة مع الملك حسين .

إن الفترة الطويلة التي شن فيها الغزاويون مقاومة مسلحة واسعة النطاق ضد الاحتلال في السنوات التي اعقبت حرب ١٩٦٧ ، قد ضعفت وبرت بفعل التدابير المضادة القاسية التي اعتمدها شارون ، لكن حركة المقاومة في غزة اثبتت انها قادرة بعد على القيام بعمليات مسلحة محدودة ومحددة الهدف بدقة خلال السنوات العشر التالية ، ومنها اغتيال الخازندار الذي شجبته فتح على انه عمل لالزوم له) على سبيل المثال لا الحصر . كذلك اتخذت مقاومة الغزاويين كثيراً من ملامح النضال السياسي الشعبي الذي نشأ في الوقت ذاته في الضفة الغربية .

في السنوات الاولى للاحتلال حققت الجبهة الشعبية نجاحا كبيرا في محاولتها لمنع الغزاويين من العمل داخل اسرائيل . لكن هذا النجاح تلاشى تدريجيا كبيراً على مر السنين ، ولاسيما بعد ١٩٧١ . وفي غزة ، كما في الضفة الغربية ، لم يفلح الانفتاح المباشر على المجتمع الاسرائيلي والاغراءات المتمثلة بالاقتصاد النقدي على شكل أجور متأتية من العمل في اسرائيل ، في التخفيف من كراهية السكان للاحتلال الاسرائيلي ، كما كان يحدث احيانا الاسرائيليون الاكثر تحرراً . ففي المنطقتين كلتيهما لم تكن الاغراءات المالية ناتجة فقط من مداخيل الاجور المتأتية من اسرائيل ، بل كانت ناتجة كذلك وبصورة متزايدة طوال السبعينات من تحويلات افراد العائلات العاملين في الخارج وخاصة في بلدان الخليج .

لقد بدأ الغزاويون حياتهم تحت الاحتلال منذ ١٩٦٧ بتراث غني من

المقاومة لاسرائيل وبثقافة شعبية في المجابهة المباشرة استطاعوا ان ينهلوا من معينها ، خلافا لحال الضفة الغربية . كما ان تركيب مجتمع غزة الذي يشكل اللاجئون جزءا كثيفا منه ، يعني انه لم تكن للغزاويين مصالح ثابتة لهم معرضة للخطر من جراء المواجهة مع اسرائيل . لكن العقوبات الشديدة التي انزلت بهم خلال اربع سنوات في بداية الاحتلال أصابتهم بأذى شديد ، كما ان من العوامل التي فتت في عضد مقاومتهم عزلتهم الجغرافية والاجتماعية عن البلدان العربية بعد ١٩٦٧ . وحتى بعدما سمح للطلاب الغزاويين في ١٩٧١ بالسفر الى البلدان العربية الأخرى لأكمال دراستهم ، اضافة الى السماح لهم بزيارات أخرى محدودة ، ظل السكان عموما يفتقرون الى الاتصال اليومي بالاصدقاء والاقارب في العالم العربي ، وهو ما كان متاحا لأهل الضفة الغربية عبر النافذة الاردنية .

وطوال سنوات الاحتلال الاسرائيلي شعر سكان غزة ، شأنهم شأن اهالي الضفة الغربية ، بضغوط اقتصادية ثقيلة من اسرائيل لحملهم على الهجرة . لكن بالرغم من ان المستوى العام للمؤسسات المحلية من ثقافية واجتماعية وادارية كان ادنى من مستوى مؤسسات الضفة ، إلا انهم اثبتوا قدرة أعلى من قدرة أهالي الضفة على مقاومة تلك الضغوط . ولم يكن هذا بحد ذاته انجازا قليل الشأن في معايير الحركة الوطنية الفلسطينية عموما .

الفلسطينيون في اسرائيل ١٩٤٨ :

« العرب الاسرائيليون »

كان نزوح العرب الفلسطينيين من المناطق التي وقعت تحت السيطرة الاسرائيلية اليهودية في ١٩٤٨ ظاهرة واسعة الانتشار ، لكن عندما أرست الدولة اليهودية جذورها بدا واضحا ان ما يقرب من ١٥٠ الفا من العرب سيظلون داخل حدودها . وقد زاد عدد هؤلاء الفلسطينيين بمعدل يعتبر من أعلى معدلات الزيادة في العالم حتى زادوا على ٥٠٠ الف نسمة بحلول الثمانينات .

وقد كان وضع مجتمع « عرب اسرائيل » فريدا من نوعه وصعبا من البداية . فذلك الجزء الصغير من السكان العرب الاصليين في المنطقة الذين اثروا البقاء بعد نزوح ١٩٤٨ وجدوا انفسهم وقد تحولوا بين ليلة وضحاها من كونهم جزءا من اكثرية السكان المحليين الى مجرد اقلية متهمة ومعرضة للشكوك أبدا . كما انها جردت تقريبا من جميع أعيانها ووجهائها المهمين .

وعند الاعلان الرسمي لدولة اسرائيل في ١٩٤٨ وعد المواطنون العرب في الدولة الجديدة بأن يعاملوا على قدم المساواة مع المواطنين اليهود ، لكن المناطق الاسرائيلية التي كان عدد العرب فيها كبيرا وضعت تحت الحكم العسكري طوال السنوات الثماني عشرة التالية . فالحكم العسكري الكيفي والتعسفي الذي طبق في الجليل والمثلث الصغير والنقب مارس سيطرة دقيقة على كل ناحية من نواحي حياة العرب الاسرائيليين . وعلى المستوى السياسي شمل ذلك تدخلا مباشرا من الحكم العسكري (ومن خلفائه) في ما يفترض ان يكون عملية ديمقراطية في المناطق العربية . وكتب الباحث الاميركي ايان لوستيك انه خلال انتخابات اعضاء الكنيست ، أعلى مؤسسة ديمقراطية اسرائيلية ، أصبح من عادة الادارة العسكرية توزيع اوراق اقتراع مطبوعة على الحمولات المختلفة ، واستمر هذا بعد الغاء الادارة العسكرية وحلول بيئات أخرى محلها مسؤولة عن القطاع العربي . ولما كان شيوخ الحمولات يعرفون ان النتائج سوف تكون مسجلة ومصنفة بدقة ، فقد كانوا يعملون جهدهم للتأكد من ان افراد حمولاتهم قد صوتوا بدقة حسب التعليمات » .(٣٥)

كذلك طبع لوستيك عينة لثلاث من اوراق الاقتراع المميزة هذه ، وكلها لائحة نفسها الموالية لحزب العمل ، صدرت لانتخابات الكنيست حتى عام ١٩٧٢ .(٣٦)

على ان الحكم العسكري كان اكثر من مجرد أداة للسياسة الحزبية الاسرائيلية . إذ واصل حكام اسرائيل تحت اشرافه وبأقصى سرعة المهمة الصهيونية التقليدية في تهويد الارض . فقد وضعت أراضي جميع الفلسطينيين الذين نزحوا تحت ادارة هيئة انشأتها الدولة الجديدة باسم « رعاية املاك الغائبين » ، ثم وزعتها هذه الهيئة على المهاجرين اليهود

الذين استجلبتهم موجة اثر موجة .[٣٧] كما ان اراضي الفلسطينيين الذين اثروا البقاء لم تسلم هي الأخرى . فبحجة « أمن الدولة » ، وهو الشعار الذي استخدم فيما بعد لعمليات الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية ، اخذت دولة اسرائيل منذ ١٩٤٨ تسيج اراضي مواطنيها العرب وتستولي عليها وتستوطنها . وبقيت هذه الممارسات سارية حتى مطلع الثمانينات . ففي آذار (مارس) ١٩٨٣ ، مثلا ، ابلغ مدير مدرسة قرية الطيبة في المثلث الصغير مراسل جريدة « واشنطن بوست » ان مجموع مساحة الاراضي التابعة لقريته تناقص الى ٣٠٠٠ فدان من أصل ما مجموعه ١٧٠٠٠ فدان كانت لها في ١٩٤٨ ، بينما تزايد عدد سكان القرية من ٤٠٠٠ الى ٢٠٠٠٠ .[٣٨]

لقد انقلب الوضع السياسي للمجتمع العربي في اسرائيل بفعل أحداث ١٩٤٨ ، وأحدث تحوله من مجتمع فلاحي أساسا الى طبقة شعبية بروليتارية في اقتصاد الاجور الاسرائيلي ، تغيرات واسعة في تركيبته الاجتماعية خلال السنوات التالية . وعلى المستوى الثقافي قامت الدولة اليهودية الوليدة في غضون ذلك بحملة واسعة لصهر جميع مواطنيها في بوتقة ثقافية واحدة ذات هيمنة يهودية طاغية . ففي ١٩٦٦ ، على سبيل المثال ، كتب العربي الاسرائيلي صبري جريس حينئذ يقول ان البرامج التي تشرف عليها الحكومة في المدارس العربية الاسرائيلية كانت « طوال السنوات الاربع من مرحلة التعليم الثانوي تعطي ٣٢ حصة في تاريخ العرب والفتح العربي لاسبانيا والحضارة العربية التي اشعت في تلك البلاد مدة ٧٠٠ سنة من الحكم العربي ، مقابل ٣٨٤ ساعة مكرسة لتدريس التاريخ اليهودي » .[٣٩] ونقل جريس عن لسان مستشار سابق لرئيس الحكومة الاسرائيلية في الشؤون العربية قوله في ١٩٦١ : « لو انه ليس هناك تلاميذ لكان الوضع أفضل واكثر استقراراً . لو بقي العرب حطابين في الغابات لكان أسهل علينا ان نسيطر عليهم . لكن هناك أشياء معينة خارج سيطرتنا » .[٤٠]

على أن نتائج سياسات الحكومة الاسرائيلية تجاه العرب الاسرائيليين بدت في اواسط الستينات وكأنها تعطي بصيص أمل لبعض المعلقين

الاسرائيليين بأن العرب قد استسلموا لقدرهم . والعامل الرئيسي الذي قلب هذا الاتجاه – هذا اذا كان موجوداً بالفعل – هو الاتصال المفاجيء لعرب اسرائيل بالمجتمعات العربية الخالصة في الضفة الغربية وغزة بعد ١٩٦٧ . ففي حالات كثيرة ، وخاصة في الجبل والمثلث الصغير المتاخمين لشمال الضفة الغربية ، كان التأثير على طرق تفكير عرب اسرائيل مذهلا . وقد قام عالم اجتماع اميركي في ١٩٧٤ – ٧٥ بتحقيق عن مواقف العرب في « شمال اسرائيل » – اي في الجليل والمثلث الصغير – فسألهم عن تحديدهم لهويتهم . ٦٣ بالمئة من الذين اجابوا عن اسئلته قالوا ان كلمة « فلسطيني » تناسبهم جيداً ، بينما ١٤ بالمئة فقط وصفوا انفسهم بكلمة « اسرائيلي » .[٤١] ولا شك ان اجراء مثل هذا البحث قبل عشر سنوات كان سيعطي نتائج مختلفة تماما .

ولم يكن نمو الوعي الوطني لدى عرب اسرائيل العامل الوحيد المثير لقلق السلطات الاسرائيلية ، بل ان مجرد نمو عددهم في اواسط السبعينات كان من اسباب القلق الذي يعبر عنه الاسرائيليون بين حين وآخر . يضاف الى ذلك ان الزيادة في عدد عرب اسرائيل كانت ملموسة اكثر في الجزئين الشماليين المذكورين من البلاد ، وهما لا يشكلان جزءاً من الدولة اليهودية بموجب خطة الامم المتحدة لتقسيم فلسطين . فقد أعرب عديدون من المعلقين الاسرائيليين عن مخاوفهم من ان تسعى الاكثرية العربية في تلك المناطق الى الانفصال في المستقبل عن الدولة اليهودية والانضمام الى دولة عربية فلسطينية اذا ما اقيمت مثل هذه الدولة . ونظرة واحدة على الخريطة التي تظهر المناطق الادارية في شمال اسرائيل حيث توجد حاليا اكثرية عربية ، تشير الى ان تلك المناطق تشكل تقريبا سلسلة غير منقطعة بين الضفة الغربية وجنوب لبنان .[٤٢]

ولعل أوضح تعبير رسمي عن هذا الخوف السكاني الاسرائيلي هو الذي كشف عنه تقرير كتبه اسرائيل كونيغ حاكم المنطقة الشمالية ونشر في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٦ . وإشارة الى الخوف من ان يصبح عرب اسرائيل قريبا قضية واضحة في الجليل دعت « مذكرة كونيغ » الى حملة نشطة لتهويد المنطقة ، كتخصيص استثمارات كبيرة لانشاء مستوطنات يهودية جديدة

هناك ، والتمييز في الحوافز الحكومية للمواطنين اليهود والعرب بخصوص العائلات الكبيرة . ووضع سياسات هادفة الى تشجيع هجرة العرب .[٤٣] وقد انكرت الحكومة العمالية التي كانت في السلطة في اسرائيل آنذاك المذكرة . لكن بعد نشرها أخذت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة تجدد اهتمامها بالتركيز على تشجيع المستوطنات اليهودية في الجليل . وفي مطلع ١٩٨٣ كانت حكومة مناحيم بيغن تبحث في ذلك النوع من العلاوات التمييزية للاطفال الذي دعا اليه كونيغ في مذكرته .

في ١٩٤٨ هرب معظم الوجهاء والقادة العرب من تلك الاجزاء في فلسطين التي اجتاحتها الوحدات اليهودية . والوحيدون الذين تدبروا أمر عودتهم هم بعض قادة الحزب الشيوعي الذين تيسر لهم ذلك بحكم علاقاتهم مع الشيوعيين اليهود ، وعلى أساس الاعتراف المبكر للاتحاد السوفياتي بدولة اسرائيل ، فعادوا الى بيوتهم في حيفا والناصرة . وقد قدر لهم ، عبر العقود التالية من الزمن ، ومن داخل اطار حزب ظل على اعتراف مستمر بدولة اسرائيل ، ان يلعبوا دوراً مهماً في الابقاء على شيء من تأجج روح ومشاعر الثقافة الوطنية للعرب في اسرائيل . ولم يكن في اسرائيل لسنوات عديدة اي منبر ثقافي باللغة العربية سوى جريدة « الاتحاد » الشيوعية . وكان كثيرون من الزعماء الشيوعيين العرب ، بمن فيهم عضوا الكنيست اميل حبيبي وتوفيق زياد ، شعراء هم انفسهم ، ذاعت اعمالهم الشعرية واشتهرت في انحاء العالم العربي .[٤٤] على ان هناك عوامل عديدة اسهمت في إضعاف دعم عرب اسرائيل للشيوعيين في الانتخابات المتعاقبة خلال العقد الأول من وجود دولة اسرائيل . وأول هذه العوامل القيود الشديدة التي فرضها الحكم العسكري على الحياة السياسية . وربما كان عرب اسرائيل ، في محاولاتهم للتشبث بما تبقى لهم من تقاليد ثقافية واجتماعية معروفة ، عرضة للمواقف الثابتة المعادية للشيوعية لدى الحزب الحاكم . وهكذا انحسرت نسبة أصوات العرب المقترعة للحزب الشيوعي في الانتخابات العامة من ٢٢٪ في ١٩٤٩ الى ١٥,٦٪ في ١٩٥٥ .[٤٥]

وفي عز تحالف الرئيس المصري عبدالناصر مع الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٥٦ ، دخل الحزب الشيوعي الاسرائيلي في ما سمي « الجبهة الشعبية »

مع بعض القوميين العرب المؤيدين لعبدالناصر في اسرائيل . لكن الخلافات بين الفريقين أدت الى انفراط الجبهة بعد سنتين . ثم حاول القوميون العرب مواصلة نشاطهم تحت اسم « الارض » التي كان صبري جريس من مؤسسيها مع حبيب القهوجي الذي غادر اسرائيل بالتالي ليأخذ مقعداً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ومع مدرس يدعى صالح برانصي .

ويقول برانصي ان انقلاب عبدالناصر في مصر عام ١٩٥٢ قد ايقظ عرب اسرائيل من « حالة الصدمة والذهول » التي شعروا بها عام ١٩٤٨ . وبعد ١٩٥٢ « أخذوا يتتبعون الاحداث في مصر وفي انحاء العالم العربي بحدوهم شعور كبير بالأمل » .[٤٦] لكن حتى تأسيس الجبهة الشعبية في ١٩٥٦ ، « كان نضالنا نضالا فرديا . لم تكن هناك قيادة . والاشخاص الذين كانوا مستعدين ومؤهلين للقيادة لم يكونوا يعرفون بعضهم البعض ، واذا عرفوا بعضهم لا يستطيعون الاتصال فيما بينهم . كنا معزولين جداً . كل قرية وكل بلدة كانت منطقة مقفلة . لا يسمح لأحد بالدخول او بالخروج من غير اذن » .[٤٧] واشاد برانصي بدور الشيوعيين في رفع الوعي السياسي لدى عرب اسرائيل : « لولا الشيوعيين لاستغرق ذلك وقتا طويلا . لقد علمونا الكثير » . لكنه قال ان الفرق الاساسي بين الشيوعيين وبين القوميين العرب داخل اسرائيل « كان يتعلق دائما بالقضية الفلسطينية » .[٤٨]

وعندما أسس القوميون تنظيم « الأرض » في ١٩٥٨ ، فان الدستور الذي وضعوه لم يصف نضال العرب في اسرائيل على انه نضال من أجل الحقوق المدنية والانسانية على غرار ما فعل الشيوعيون . ويقول البرانصي : « وضعنا التركيز الاساسي على النضال من أجل حقوقنا الوطنية كشعب . وتقول المادة الأولى من دستور التنظيم اننا جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني الذي هو جزء لا يتجزأ من الامة العربية ، التي هي جزء لا يتجزأ من حركة التحرير العالمية . وكان هذا أكبر من ان يقبل به الشيوعيون والصهاينة المتحررون الذين تعاونوا معنا في الجبهة الشعبية » .[٤٩]

وكان ذلك أكبر من ان تقبل به دولة اسرائيل أيضا . ودخل تنظيم

« الأرض » في عدة معارك قانونية لترسيخ وجوده عبر السنوات التالية . وعندما منعوا من تأسيس حزب حاولوا تنظيم انفسهم كشركة تجارية . وحين حظر ذلك ايضا حاولوا تقديم لوائح خاصة بالمرشحين لانتخابات ١٩٦٥ . واعتبر ذلك غير قانوني كذلك ، فنفي البرانصي من قريته .

على انه في السنة ذاتها التي انهار فيها تنظيم « الأرض » ، حدث انشقاق في الحزب الشيوعي حول القضايا نفسها التي اثارها تنظيم « الأرض » . ويقول اوري ستاندل الذي كان حتى ١٩٧١ نائب مستشار الشؤون العربية في اسرائيل : « ان القادة اليهود في الحزب الشيوعي شعروا بأنهم « لم يعودوا قادرين على اجتناب المسؤولية عن البيانات الحادة المعادية لاسرائيل التي تظهر في جريدة « الاتحاد » او في البيانات الموزعة بين المستوطنات العربية » .[٥٠] وتعمق الخلاف بين القادة اليهود واولئك العرب واليهود المؤيدين لخط « الاتحاد » ، وفي النهاية انفصلت مجموعة « الاتحاد » لتشكل « اللائحة الشيوعية الجديدة » ، راكاح .

ونظرا لأن انفصال راكاح مكن اعضاءه من حل بعض المشكلات العقائدية التي كانوا يواجهونها من داخل الحزب الأم ، استطاع الحزب الجديد ان يحتل مكانة اقوى في الجسم السياسي العربي من المكانة التي كانت سابقا لحزب ماكي (الحزب الشيوعي التقليدي) . وعمل اعضاء راكاح اكثر مما عمل اعضاء ماكي دفاعا عن الحقوق المدنية والانسانية للعرب داخل اسرائيل ، حتى ان محاميي راكاح من اليهود ، امثال فيليسيا لانغر وليا تسيمبل ، اصبحوا ابطالا وبطلات بالنسبة للوطنيين الفلسطينيين داخل وخارج المناطق التي تحكمها اسرائيل ، بسبب دفاعهم عن السجناء الوطنيين في المحاكم الاسرائيلية . وفي ١٩٧٥ حلت اللائحة التي يقودها راكاح في المرتبة الاولى في الانتخابات البلدية في المدينة العربية الرئيسية الناصرة ، وأصبح توفيق زياد رئيسا للبلدية .

على ان المطالب السياسية لراكاح فيما يخص القضية الفلسطينية ، بقيت ضمن الحدود المتفقة مع الوجود المستمر للدولة اليهودية . وقد عرض زياد موقف راكاح هذا في خطاب له عام ١٩٧٦ ، قال فيه :

« يجب وقف مصادرة الاراضي ، والاراضي العربية المصادرة يجب ان

تعود الى اصحابها الشرعيين . واضافة الى ذلك يجب الاعتراف بحق العرب في الوجود وفي التطور على أرضهم وفي وطنهم . ويجب ان يكون للعرب الحق في احترام ثقافتهم وكرامتهم الوطنية ، والحق في التمثيل الكامل في مختلف المؤسسات الرسمية والعامة والحق في المشاركة في اعادة صياغة السياسة العامة للدولة والعلاقات المستقبلية مع الشعب اليهودي التي يريدون ان تقوم على التفاهم والتعاون والاحترام المتبادل »[٥١] .

هذا الموقف لم يكن وطنيا الى درجة كافية في نظر جيل الشباب العربي في اسرائيل الذين حاولوا في السنوات التي اعقبت ١٩٦٧ تنظيم انفسهم حول مطالب وطنية اكثر وضوحا وصفاء كما فعل تنظيم « الأرض » من قبل . وقد تعلم الجيل الجديد بعض الدروس من تجارب واخطاء تنظيم « الأرض » . ومن ابرز هذه الدروس انه من الحكمة عدم تشكيل تجمع وطني مركزي واحد على الفور ، بل اقامة المزيد من التجمعات غير الرسمية على قاعدة جغرافية واجتماعية اوسع . وأشهر تلك التجمعات الجديدة « ابناء البلد » الذي تأسس في ١٩٧٠ في قرية ام الفحم الكبيرة في المثلث ، لكن تجمعات موازية انتشرت ايضا في معظم المجتمعات العربية الكبيرة في اسرائيل طوال السبعينات .[٥٢]

ويقول محمد كيوان أحد مؤسسي « ابناء البلد » ان تنظيمه هذا يختلف عن « الأرض » ان تنظيم « الأرض » قد ركز برنامجه على مسألة الوحدة العربية ، « لكن المشكلة بالنسبة لنا ليست كيفية اقامة الوحدة العربية ، بل في مسألة الشعب الفلسطيني . ولذا فان الشيء الأهم بالنسبة لنا في « ابناء البلد » هو هويتنا الفلسطينية » .[٥٣] وتجدر الاشارة هنا الى ان هذه الصيغة تشبه تماما الفكرة الايديولوجية الاولى التي ابتكرتها فتح ، ويستدل على ان « ابناء البلد » قد خرجوا بالاستنتاج نفسه الذي خرجت به فتح في البداية من تأكيدهم (على لسان كيوان) بالقول :

« اننا نقول ان الممثل الشرعي الحقيقي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني هو منظمة التحرير الفلسطينية ... هذا المبدأ الأول . ثانيا ، ان الشعب الفلسطيني كله واينما وجد يشكل هوية واحدة » .[٥٤]

والواقع انه على الرغم من الخلافات الايديولوجية المتبقية ، كان الاتجاه

العام في السبعينات ومطلع الثمانينات ان شيوعيي راكاح والتجمعات الوطنية غير الرسمية وجدوا انه بأمكانهم العمل معا بصورة فعالة حول مجموعة كاملة من القضايا المتعلقة بالعرب في اسرائيل . ومن الرموز الاساسية لهذا التعاون من ١٩٧٦ وصاعدا الاحتفال السنوي الذي يجريه العرب في اسرائيل باسم « يوم الأرض » احتجاجا على مصادرة الاراضي . وقد اقيم اول احتفال بيوم الارض في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٧٦ ، فانطلقت المهرجانات والمظاهرات برعاية توفيق زياد المنتخب حديثا رئيسا لبلدية الناصرة . وفي ذلك اليوم قتل ستة من المشاركين في المظاهرات على يد الشرطة الاسرائيلية ، لكن ذلك لم يردع العرب الاسرائيليين عن القيام بالمزيد من العمل الوطني ، بل على العكس من ذلك ، شكلت عملية القتل هذه نوعا من « عمادة النار » للالاف من العرب الاسرئيليين العائدين الى التيار المعاصر للحركة الوطنية الفلسطينية . والاحتفالات بيوم الارض في السنوات التالية التي اعقبت ١٩٧٦ لم تكن فقط مراكز استقطاب للمقاومة الوطنية الخاصة بعرب اسرائيل ، بل شكلت ايضا صلة وصل مهمة بين عرب اسرائيل وبين سكان الارض المحتلة عام ١٩٦٧ الذين أخذوا يحتفلون بالذكرى ذاتها في السنوات التالية . وعلى سبيل المثال ، قتل فلسطيني واحد في الخليل يوم ٣٠ آذار (مارس) ١٩٨٣ اثناء الاحتفال بيوم الارض في تلك المدينة على الرغم من منع التجول الصارم الذي فرضته السلطات الاسرائيلية .[٥٥]

وكانت ردود فعل عرب اسرائيل على المجازر التي ارتكبت في مخيمين للاجئين في بيروت في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ ، دليلا آخر على انبعاث الشعور الوطني الفلسطيني بين عرب اسرائيل . ففي يوم ٢٢ ايلول (سبتمبر) دعي في الناصرة الى اضراب عام ادانة لمجازر بيروت ، وادت الصدامات بين الشرطة وسكان المدينة الى جرح ٤٢ شخصا واعتقال ٦٠ من السكان .[٥٦] وشاركت في الاضراب ذلك اليوم كل التجمعات العربية في اسرائيل ، وفي العديد من المظاهرات التي رافقت الاضراب في اليوم ذاته كانت الشعارات التي نادى بها عرب اسرائيل تحمل لهجة غير مألوفة في العلن من قبل . ففي حيفا كان المتظاهرون يهتفون : « يا شهيد نم قرير

العين سوف نكمل النضال » . وهتفوا في شفا عمرو : « من دمائكم يا ابناء صبرا ستقوم دولة حرة » . وفي قرية كابول هتفوا : « لا مفاوضات إلا مع ياسر عرفات » . وفي سخنين هتفوا : « لا بديل لمنظمة التحرير » .[٥٧]

ولعله كان من الاسهل لعرب اسرائيل ، على مستويات معينة ، ان يشعروا بالتعاطف المباشر مع الحركة الوطنية الفلسطينية خارج المناطق التي تحكمها اسرائيل ، مما كان الامر بالنسبة لبعض سكان الضفة الغربية . فاللاجئون في لبنان وسوريا الذين شكلوا دائرة أساسية للتنظيمات الفدائية هم في النتيجة جيران سابقون لعرب اسرائيل ، أو اقرباء في حالات كثيرة . لكن على المستوى السياسي ربما كانت المسافة الفاصلة بين مصالحهم المباشرة ومصالح منظمة التحرير ، من ١٩٧٤ وصاعدا ، اكبر منها بالنسبة لأهالي الضفة الغربية وغزة . والسؤال الذي يسأل على سبيل المثال هو : في حال اقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة ، فأي اثر سيكون لها على وضع عرب اسرائيل ؟ (أحد الاجوبة عن هذا السؤال ورد في البحث المذكور سابقا والذي جرى في ١٩٧٤ - ٧٥ وتبين منه ان نسبة مذهلة من عرب اسرائيل قوامها ٢٩٪ أجابوا بانهم ينتقلون حتما الى تلك الدولة ، بينما ٣٣٪ فقط قالوا انهم حتما لن ينتقلوا .)[٥٨]

وعلى الرغم من اي خلافات تكتيكية من هذا النوع يمكن ان تنشأ ، فان قوة اليقظة الفلسطينية التي اطلقتها الحركة الوطنية خارج المناطق التي تحكمها اسرائيل ، كانت كافية كما يبدو لاجتذاب الحركة الذاتية لعرب اسرائيل الى مدارها . وفي رأي صالح برانصي :

« في المرحلة الأولى (بعد ١٩٤٨) كان العرب الذين آثروا البقاء في اسرائيل القوة الرئيسية لأنهم كانوا رمزا لوجود الفلسطينيين في بلادنا أو في بلادهم . لكن بعد اقامة منظمة التحرير ، وخاصة بعد انطلاقة الثورة الفلسطينية في ١٩٦٧ ، اعتقد ان القوة الرئيسية اصبحت متمثلة بالفلسطينيين الذين يعيشون في الخارج ، في العالم العربي » .[٥٩]

وقادة فتح من جهتهم سعوا ايضا في مطلع ١٩٨٣ الى ايجاد طريقة للافادة من تعابير الولاء هذه لمصلحة الطرفين . فقد عرض على المجلس

الوطني الفلسطيني السادس عشر المنعقد في آذار (مارس) ١٩٨٣ تقرير تبناه خليل الوزير من قادة فتح ويقول فيه كاتبه :

« يجب علينا ان نطرح سؤالين ، واحد على انفسنا وعلى الامة العربية مفاده : الى متى نتجاهل نضال اكثر من ٥٠٠,٠٠٠ فلسطيني فرضت عليهم الجنسية الاسرائيلية ؟ ...

« اننا لا نطلب من هؤلاء المواطنين تحدي الدولة العنصرية ، لأن ذلك ليس في مقدورهم . لكنهم قادرون على لعب دور سياسي فعال في خدمة القضية الفلسطينية » .(٦٠)

إن المصاعب المرتقبة أمام الحركة الوطنية الفلسطينية وهي تواجه المشكلات التي ينطوي عليها دمج الفلسطينيين المقيمين في اسرائيل منذ ١٩٤٨ في حركة أوسع ، قد أشار اليها ايان لوستيك (بصورة غير مباشرة) عندما كتب يقول في ١٩٧٩ : « لقد شهد النظام تناقصا حقيقيا في قدرته على استغلال السكان العرب في اسرائيل » . وبعدما استعرض السياسات المتشددة التي دعا اليها علنا رجال مثل وزير الدفاع السابق اريال شارون والرئيس السابق للدائرة العربية في حزب العمل أمنون لين ، حذر لوستيك بقوله :

« اذا انهارت السيطرة على الاقلية (اي عرب اسرائيل) ... فلا بد من مراجعة جذرية لوضع العرب في اسرائيل . وفي ظروف كهذه يمكن أن يلوح مستقبل قائم على التعددية او الاتحاد المذهبي . وقد تلوح كذلك الامكانية التي تبحث علنا في الدوائر الاسرائيلية المتطرفة والقائلة بالغاء المشكلة عن طريق الطرد الجماعي » .(٦١)

وفي حين ينطوي المستقبل « التعددي او الاتحادي » المشار اليه هنا على الصيغة التي دعت اليها « فتح » ومنظمة التحرير باقامة « دولة علمانية ديمقراطية واحدة » ، فان البديل الآخر الذي طرحه لوستيك يبدو ايضا امكانية واضحة .

الجزء الثالث
العلاقات الخارجية

الفصل التاسع
العلاقات العربية

القاعدة السياسية

كانت ليلة عاصفة بالريح في مطلع ١٩٨٣ في ذلك الفندق الفاخر على شاطىء البحر في الكويت . كان الفرع المحلي للاتحاد العام لنساء فلسطين ، يقيم مأدبة لجمع التبرعات قيمة العشاء فيها للشخص الواحد ثمانون دولارا ، وذلك لتمويل البرنامج التربوي الذي يرعاه الاتحاد في لبنان وسوريا ، وقد غصت القاعة بالحضور ، فلم يعد هناك مقعد خال . في تلك السهرة تأخرت فرقة الرقص الشعبي عن اداء رقصاتها ، فتشعبت الاحاديث على الموائد وبين الموائد فيما المدعوون ينتظرون . وقد دار معظم الحديث حول انباء من الضفة الغربية عن مرض غامض اصاب المئات من الفتيات الفلسطينيات . والذين لهم اقارب في الضفة تجمعوا لتبادل المعلومات .

حضر الحفلة عدد قليل من الوجوه المألوفة في بيروت . لكننا انتهينا على مائدة مع غرباء هم مهاجرون فلسطينيون عادوا اخيرا الى العالم العربي بعد سبعة عشر عاما من الهجرة في البرازيل ، وكانوا يتحدثون فيما بينهم بالبرتغالية . الفتيات من افراد تلك العائلة كن ككثيرات غيرهن في الحفلة ، يرتدين اللباس الاسلامي المحتشم . ثم قالت واحدة من الصغيرات مرحبة بهم : « لقد سررنا بعودتكم ... اقصد عودتكم الى العالم العربي » !

وبعد شيء من الحركة ، والاهتمام ، من قبل سيدة وقورة في الاتحاد ، (هي في اغلب الظن معلمة مدرسة) ، نهضت فرقة الرقص الشعبي اخيرا ومعظم افرادها من الشبان ، والشابات اليافعين يرتدون جميعهم البزات العسكرية ، واخذوا يؤدون مجموعة من الاغاني ، والرقصات الحماسية ، ذات المضمون الوطني ، منها لوحة مثيرة عن معركة بيروت . وكان هناك من يسجل وقائع تلك الحفلة على ما لا يقل عن ثلاث كاميرات « فيديو » لتوزيعها فيما بعد .

في ذلك الاسبوع ، كانت اللجنة المركزية « لفتح » ، تعقد اجتماعاتها هناك . وعند بداية العرض ، دخل عضو اللجنة صلاح خلف ، وفاروق القدومي ، وجلسا على مائدة أمامية ، وكان يجلس وراءهما نايف حواتمة ،

ويامر عبد ربه ، من « الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين » .وتبادل الحضور الكثير من التحيات والسلامات ، بينما كانت تلك السيدة من الاتحاد ، تبدو مزهوة ، فخورة بحضورهم . ونهضت على مائدتنا احدى الفتيات المحجبات وقدمت باقة ورد الى صلاح خلف ، ثم عادت يورد وجهها الحياء .

بعد العرض بدأ الشغل : وقد تولاه رجل هذه المرة . لقد حان وقت التبرعات . كانت الاسماء ، والارقام ، تقدم على قصاصات صغيرة من الورق معظمها التزامات من فئة المئة دينار (٤٠٠ دولار) . كان هناك عدد من الالتزامات من فئة الالف دينار . وقد اعلن اسم مصرفي بارز تبرع بخمسة الاف . وانتهى المجموع الى ما يزيد على ٢٥ الف دينار (١٠٠ الف دولار) .

ثم اعلن عريف الحفلة ان القدومي ، قد تبرع بسبحته لمزاد علني بدأ بمائتي دينارا ، واخذ السعر يرتفع بسرعة في مزايدة بين اثنين من المقاولين الفلسطينيين الى ان رسا على ٧٢٠٠ دينار . سبحة واحدة ثمنها ٣٠ الف دولار ، واقترح احدهم ان يعطى الخاسر الذي اوقف المزايدة على ٧١٥٠ دينار سبحة صلاح خلف ترضية له !

بعد ذلك ، انسحب خلف ، والقدومي ، على عجل ، (بينما بقي حواتمه وعبدربه) . أما اللجنة المركزية فكانت ماتزال في مأزق حول المرحلة الاخيرة من مبادرة رونالد ريغان السلمية ، لكن حضورهم العشاء كان له اهمية خاصة بالنسبة اليهم على مايبدو . انه لسهر على القاعدة .

* * *

منذ التقاء قادة فتح مع بعضهم البعض في البداية وهم يرفضون صراحة اي فكرة تقضي بتبني ايديولوجية قومية عربية ، او اي ايديولوجية اخرى « عالمية » . لكن منذ نشوء حركة المقاومة الفلسطينية كان تطورها مرتبطا ومتداخلا بالتكافل مع مجرى الاحداث في الدول العربية . ولهذا اسبابه الموضوعية والذاتية الكثيرة . اولا ، بعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ لم يكن في مقدور الوطنيين الفلسطينيين العمل من اي « منطقة محررة » داخل بلادهم . فما بقي من فلسطين تحت الانتداب خارج السيطرة الاسرائيلية بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ كان تحت سيطرة محكمة من الاردنيين والمصريين طوال تلك الفترة . ولذلك كان على اللاجئين الفلسطينيين الحالمين بالعودة ان يعملوا على تحقيق حلمهم تحت عين حكومة عربية ساهرة (اي حتى ١٩٦٧ عندما اصبح اللاجئون في مخيمات الضفة الغربية وغزة تحت الحكم الاسرائيلي المباشر) . وكانت للحكومات العربية ، وخاصة في الدول الاربع المحادة لاسرائيل والتي تضم اكبر عدد من اللاجئين ، اسبابها الخاصة لتأخذها في الاعتبار عند معالجة مسألة اسرائيل ، وبالتالي اهداف الفلسطينيين تجاه اسرائيل .

يضاف إلى ذلك ان «المسألة الفلسطينية» كانت دائما عامل اهتزاز في السياسات الداخلية للدول العربية . وهذا ايضا كان مهما بشكل خاص في الدول الاربع المحادة لاسرائيل ، مع انه كان ايضا عاملا لا تنكر اهميته في السياسات الداخلية لكافة الدول الأخرى التي تعتبر نفسها عربية «من المحيط إلى الخليج» ، على حد وصف القوميين العرب لأرضهم .

إن فلسطين المعروفة ضمن الحدود التي يعترف بها الفلسطينيون والدول العربية الاخرى ، اقتطعها البريطانيون من الامبراطورية العثمانية في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، ثم كرست تلك الحدود في معاهدة سان ريمو لعام ١٩٢٠ التي بموجبها اناطت عصبة الامم الانتداب عليها بالحكومة البريطانية . والحدود الوحيدة التي تعتبر مشروعة وسارية لفلسطين الانتداب قبل ١٩٢٠ هي حدودها مع مصر – وحتى في ذلك الوقت لم تكن هذه حدوداً دولية بالمعنى الدقيق للكلمة ، بل كانت بين جزئين من الامبراطورية العثمانية تحت ادارتين مختلفتين . وقد رسمت تلك الحدود في

اتفاق بين العثمانيين والبريطانيين في النصف الأول من القرن التاسع عشر . اما في الاتجاهات الأخرى فان العلاقات بين الفلسطينيين وجيرانهم في الفترة السابقة للحرب العالمية الاولى وحتى نهاية تلك الحرب ، كانت مجرد علاقة بين نفس رعايا الامبراطورية العثمانية. إذ سنجق القدس يمتد إلى الضفة الشرقية للاردن مثلا ، وكانت ولاية عكا تمتد إلى جزء كبير من جنوب لبنان الحالي . وكانت العائلات المعروفة في المدن الكبرى ترتبط بعلاقات التجارة والثقافة والزواج مع العائلات المعروفة الاخرى في الهلال الخصيب وحتى في مصر . فآل سلام وسرسق في بيروت كانوا يملكون اراضي واسعة في فلسطين ، بينما كان لآل الخالدي والنشاشيبي في القدس نفوذ ادبي وفكري يمتد ابعد من حدود فلسطين الانتداب . وفي القرون الأخيرة من الحكم العثماني كانت غالبية السكان في البلدان التي سماها الانتداب عام ١٩٢٠ لبنان وسوريا والاردن وفلسطين يصفون انفسهم بانهم «مسلمون» او «مسيحيون» ، وفيما بعد اصبحوا يقولون انهم «عرب» مع ان اسم «فلسطين» كان مستعملا في المطبوعات العربية قبل ١٩١٤ بزمن طويل .

وفي ١٩٢٠ وجد سكان فلسطين انفسهم محشورين داخل الحدود التي رسمها البريطانيون ، وقد حشروا ، فوق ذلك ، مع جميع المشاكل الناجمة من تدفق المستوطنين اليهود الذين قدموا تنفيذاً لوعد الحكومة البريطانية المعروف بوعد بلفور لعام ١٩١٧ .(اعترفت عصبة الامم بوعد بلفور عندما منحت البريطانيين انتدابهم). وقد علمت خصوصية المشكلات التي احدثتها الهجرة اليهودية للفلسطينيين خلال العقود المتتالية ، على تسريع تشكيل شريحة فلسطينية خاصة لهويتهم العربية العامة . فكان ذلك اسرع مثلا ، من تكون شعور معظم الاردنيين في تلك الفترة بأنهم اردنيون لا عرب ، ومن شعور معظم اللبنانيين بأنهم لبنانيون بدل ان يكونوا سوريين أو عربا. والمأساة الوطنية لعام ١٩٤٨ انما وطدت هذا التحول. بينت ر. صايغ بيانا وثائقيا لاذعا ما انتاب اللاجئين الفلسطينيين الذين تدفقوا على لبنان في ١٩٤٨ من شعور حاد بالغربة عن الثقافة المحيطة بهم ، وما ادى اليه ذلك من تأكيد على هويتهم الفلسطينية بدل ان يسموا انفسهم عربا .[١]

وقد وضع الفلسطينيون قسطا كبيرا من اللوم في هزيمتهم ومأساتهم على

زعماء الدول العربية والذين وعدوهم بالنجدة مما اضعف اتكالهم على انفسهم ، وكان لمواطني مصر وسوريا والاردن الحكم نفسه على حكامهم ، فكان ذلك في طليعة الاسباب لقلب انظمة ١٩٤٨ في تلك الاقطار خلال السنوات الاربع التي تلت النكبة . لكن الطبقة الحاكمة في الفلسطينيين كانت متردية المعنويات وضعيفة ومنقسمة بفعل الهزيمة ، وبنيانها الاجتماعي الدقيق الذي تزعمته في فلسطين تحطم بفعل تشتت الفلسطينيين . فكانت عاجزة عن الاحتجاج الفعال على عدم كفاءة الانظمة العربية اثناء هزيمة ١٩٤٨ ، او حتى ، في السنوات التالية ، عن حماية جماعاتها من المعاملة السيئة التي قوبلوا بها من مضيفيهم غير الراغبين في استضافتهم – ناهيك بأي أمل في انصاف القضية الفلسطينية بمجملها .

في فراغ الزعامة هذا الذي شهده المجتمع الفلسطيني المهاجر من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ ، تركت الجماعات الفلسطينية المتناثرة ثمرة ناضجة لظهور الحركات المتطرفة من جهة ، لكنها من جهة ثانية مهضومة الحقوق وتحت رحمة الحكومات المضيفة بصورة كاملة . وقد حاول المتطرفون الفلسطينيون من كل لون عقائدي محاولات متعاقبة لاستقطاب الاوساط الفلسطينية الفاقدة الزمام حول قضيتهم ، فلم يسفر ذلك إلا عن تعميق مخاوف الانظمة المضيفة من الجماعات الفلسطينية المقيمة لديها . لكن حتى عام ١٩٦٧ ، وحتى بعد ذلك ، كانت الحكومات المضيفة قادرة دائما على حصر التطرف الفلسطيني ضمن حدود يمكن السيطرة عليها باستغلال ما يعاني منه اللاجئون الفلسطينيون من ضعف اجتماعي وسياسي واقتصادي استغلالا كاملا : هذا الوضع الحرج الناشىء وصفته الصايغ وصفا ذكيا بقولها:

« غالبا ما كان يرمى الفلسطينيون بانهم «خطر» على حكومات مقلقلة ، لكنه لم يلاحظ بالمقدار نفسه انهم كانوا يجندون باعداد كبيرة لدعم الانظمة . فما كانوا عليه من حقوق مهضومة بالاضافة إلى حاجتهم المستميتة لحل أزمتهم ، جعلهم إلى حين أسهل موقع للاستغلال لدى السياسيين العرب » .

لقد تناولنا في هذا الصدد دور فلسطينيي الصاعقة في دعم نظام صلاح

جديد في سوريا حتى عام ١٩٧٠ ، في الفصل السابع سابقا ، لكن ما ابتغت الصايغ وصفه كان واضحا في بلدان عربية اخرى أيضا .

والابتكار الخاص الذي استحدثته فتح في هذا النمط انها رفضت كلا النوعين في رد الفعل الذي لجأ اليه الحركيون الفلسطينيون حتى ذلك الوقت . فقد رفض مؤسسو فتح من جهة ، فكرة ربط المصير الفلسطيني بأي نظام من الانظمة القائمة . ولخص خالد الحسن اسباب هذا القرار بقوله : « لقد عانينا من الملوك ومن الجمهوريات ومن اليسار واليمين والتقدميين والرجعيين – لقد عانينا منهم جميعا » .[٣] ومن جهة ثانية ، ابتعدوا قصداً عن الايديولوجيات العالمية الموجهة غالبا ضد الانظمة والتي ازدهرت بين الفلسطينيين طوال الخمسينات . وقد وصف الحسن ايضا هذه الخطوة بقوله :

« هذا شيء قررناه لاجتناب الكثير من المشاكل . ولا ننسى ان معظمنا كنا سابقا اعضاء في احزاب سياسية . ولذلك كنا نعرف اي نوع من الصدامات سيقع ويؤدي أخيراً إلى وضع نضطر فيه إلى الدفاع عن انفسنا او الحاق الهزيمة بالآخرين بدل ان نعمل لقضيتنا . لقد اردنا اجتناب مثل هذا الوضع » .[٤]

أما فاروق القدومي الذي شق مسيرته الشخصية عبر القومية العربية الاشتراكية الصريحة لحزب البعث ، فقد دافع عن ايديولوجية فتح «المعادية للايديولوجية» بقوله :

اذا قيل عن الثورة الفلسطينية ممثلة بفتح انها برجوازية ، فهذا يتضمن وجود معامل ورأسماليين وعمال ، او بكلام آخر ، طبقات محدودة . اننا لا نستطيع ان نقول ان هناك طبقة برجوازية ما لم تكن هناك طبقة عاملة . ما هي هذه الطبقة ؟ بسبب اخلاء الفلسطينيين ، تمثل فتح اللاجئين . انها الحركة الثورية الوحيدة التي تجاوزت الحركات العربية والحركات الاقليمية الفلسطينية ، وقد فعلت ذلك لانها اعتمدت على طبقة اللاجئين » .[٥]

وفي السنوات التي تلت ١٩٤٨ فرضت الدول العربية المحادة لاسرائيل جميعها قيوداً مشددة على اللاجئين لمنع اي تسلل إلى المناطق التي تسيطر عليها اسرائيل ، لئلا يجرها ذلك إلى حرب ليسوا مستعدين لها وذلك نتيجة

الردود الانتقامية المحتملة من الاسرائيليين . والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة كان في غزة حيث يسيطر المصريون ولفترة اشهر معدودة فقط في ١٩٥٥ - ٥٦ . ففي شباط (فبراير) ١٩٥٥ شن الاسرائيليون غارة وحشية للغاية ضد مخفر للشرطة المصرية في غزة ادت إلى مقتل اكثر من ثلاثين مصريا ، فسمحت الحكومة المصرية بعدها بتشكيل وحدات فلسطينية للتسلل تحت سيطرة مصرية صارمة . لكن ذلك عجل في جر مصر إلى الحرب مع اسرائيل في السنة التالية ، وبعد الحرب عاد المصريون إلى حظر عمليات التسلل . (٦)

إن القيود الشديدة التي فرضتها جميع دول المواجهة المحادة لاسرائيل على العمل التنظيمي الفلسطيني المستقل ، ساعدت على اقناع كثيرين من العاملين في مصر وغزة ومناطق المواجهة الأخرى في اواخر الخمسينات ، بالانتقال إلى دول الخليج العربي المزدهرة اقتصاديا . فكانت الفرص المتاحة هناك لتمويل العمل التنظيمي دافعا قويا اخر في هذا الاتجاه . إذ وجد العاملون في المجال الفلسطيني في الكويت وقطر ، وإلى حد اقل في المملكة العربية السعودية ، الكثير من الحريات والتسهيلات التي يبحثون عنها . والواقع ان تلك البلدان قدمت ، من وجهة نظر التنظيم الأساسي (في مقابل القتال الفعلي) بعض المزايا المهمة على دول المواجهة. وكان الانتقال المستمر للعمال والمهنيين المهاجرين بين الدول النفطية الجديدة وبين بيوتهم في دول المواجهة ، يعني ان هذا الاتصال عبر الحدود كان أسهل من عبور الحدود الواقعة تحت السيطرة المشددة بين معظم دول المواجهة في ذلك الوقت .

يضاف إلى ذلك ان بعض النافذين من مؤسسي فتح وجدوا ان المناخ السياسي في دول الخليج مؤات اكثر مما هو في دول المواجهة . وفي ذلك يقول خالد الحسن ، مثلا :

« هناك نوعان من الانظمة العربية . هناك اولئك الذين يعتقدون انهم يمثلون قيادة العالم العربي كله - بما في ذلك كل الناس وحتى كل الحيوانات ! - وهذا النوع من التفكير الاحتكاري يعني انهم يعتقدون ان لهم الحق في اتخاذ القرار وليس لأي أحد آخر الحق في اتخاذ القرار -

اولئك الذين راوا في فتح منافسا حقيقيا لهم سواء كانظمة او كاحزاب سياسية . اولئك هم المصدر الرئيسي لمتاعبنا . حتى اولئك الذين دعمناهم لمجيء إلى السلطة انقلبوا ضدنا بعدما جاءوا إلى السلطة . كالبعثيين العراقيين

« والشيء نفسه مع حركة القوميين العرب . ومع الشيوعيين . هؤلاء قرروا دائما التسلل الينا للسيطرة علينا .

« اما الانظمة الاخرى فلا تؤمن إلا ببلدانها الصغيرة ، فلا يريدون التدخل في شؤون احد ولايريدون احدا ان يتدخل في شؤونهم . مثل المغاربة والتونسة والجزائريين والسودانيين والخليج - السعوديين . (٧)

ويبقى صحيحا ان سنوات التكوين التي اندمجت فيها فتح كحركة موحدة قضاها معظم كبار قادة الحركة في دول الخليج . هذه الدول شكلت دائما قاعدة خلفية مستقرة لفتح نظرا للعدد الكبير من سكانها الفلسطينيين الذين لم ينتقص من توقهم إلى العودة انتقالهم - الذي كانوا جميعا يرون انه مؤقت - إلى تلك الدول الصغيرة السريعة النمو . وقد لخص الحسن رأيه في الكويت وجيرانها بما يلي

« لم تكن لنا مشكلة مع الكويتيين . والواقع انني حصلت على موافقة الحكومة على السماح لنا (فتح) بأن نفتح مكتبا رسميا هنا في ١٩٦٣ . وقبيل اعتزامنا على فتح المكتب أعلن عن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية . تطلب الينا ان يكون مكتبنا سريا لانهم لا يستطيعون السماح بمكتبين رسميين في الوقت ذاته . لكن التعاون معنا كان دائما اكبر مما هو مع المنظمة . وحتى بالنسبة الى المال فقد جمعناه من الشيوخ قبل ان نبدأ بجمعه من الشعب .

« هذا لم يكن مفاجئا لي . هؤلاء الناس (اي الشيوخ) ليسوا على قدر عال من الثقافة وربما ليسوا «تقدميين» كثيراً بالمعنى العصري للكلمة . لكنهم وطنيون مخلصون . انه ليس من السهل اقناعهم . لكن عندما يقتنعون فانهم مخلصون جداً ويحفظون العهد وكلمة الشرف اكثر منا بالنسبة للكويتيين . مثلا . او بالنسبة للسعوديين او القطريين . لم نكن بحاجة إلى تذكيرهم بارسال ما وعدوا به . (٨)

وفيما كانت قاعدتهم الخلفية في دول الخليج تلتف خلفهم ، فان قادة فتح لم ينسوا ايضا حتمية تنظيم اللاجئين الفلسطينيين في مناطق تجمعهم الكثيف ، اي في المخيمات المحيطة بحدود اسرائيل . وقد أملت عليهم هذه الخطوة اتصالاتهم الشخصية الخاصة مع سكان المخيمات بالاضافة إلى حسهم السياسي المرهف . لكنهم كانوا يدركون دائما المشكلات التي ينطوي عليها هذا المشروع . كانوا يرون ضرورة التنسيق مع الانظمة الدكتاتورية ، والتي هي في الوقت ذاته وطنية صريحة ، كما في مصر وسوريا ، لكنهم كانوا على حذر من المحاولات التي تبذلها هذه الانظمة لسلبهم حرية الحركة . وفي حين ان النظام الفعلي في الاردن ولبنان ربما لا يكون على هذا القدر من التشدد ، إلا ان قادة فتح كانوا يرون دائما ان اجهزة الامن في هذين البلدين مخترقة اختراقا خطيرا من قبل الاسرائيليين .

في ١٩٦١ انهارت الوحدة بين مصر وسوريا بانفصال سوريا منها بعدما اعلنها عبدالناصر خلال ثلاث سنوات من وجودها فخر انجازاته في مجال الوحدة العربية .

وبذلك تحطمت الركائز الايديولوجية للناصرية بتركيزها على الوحدة العربية . وبات واضحا لقادة فتح بشكل خاص وحاسم اكثر من اي وقت مضى ان المنطلق الناصري لن يستطيع تقديم اي امكانية قريبة في ان تحرر الجيوش العربية النظامية ارضهم . وقد اكد ذلك عبد الناصر نفسه في ١٩٦٢ عندما ابلغ تجمعا للاجئين في غزة انه ليست لدى جيشه «خطة» لانصافهم ضد اسرائيل ، ولذلك استطاع جماعة فتح اكتساب مزيد من المصداقية عن اي وقت مضى في جدوى التنظيم الذاتي الفلسطيني الذي كانوا يعدون له عن طريق مجلة «فلسطيننا» في بيروت .

في ١٩٦٤ شعر قادة فتح بالثقة بالنفس إلى درجة انهم فاتحوا حكام دولة من دول المواجهة – وهي ليست مصر الدولة القوية التي كانوا يخشون ان تطغى عليهم مخابراتها ، بل سوريا – من اجل مساعدتهم على شن كفاحهم المسلح ضد اسرائيل . ذلك ان حكام سوريا كانوا قبل ١٩٦٧ ، كما رأينا سابقا، يتبنون نظرية عسكرية تقول «بحرب التحرير الشعبية» ضد

اسرائيل ، وفوق ذلك كانوا متضايقين من النفوذ المصري داخل منظمة التحرير منذ تأسيسها في عام ١٩٦٤ . ولهذا استجابوا لمفاتحات قادة فتح ، وبمساعدة السوريين استطاعت فتح البدء بالكفاح المسلح ضد اسرائيل في مطلع ١٩٦٥ .

وكانت مجلة «فلسطيننا» في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٤ قد لخصت في مقال لها العلاقة بين هذا الكفاح المسلح وبين اي مساهمة لدول المواجهة العربية ، بالرغم من اكتمال استعدادات فتح للكفاح المسلح تقريبا ، بما يلي :

« – يجب عدم معارضة طلائع الثورة الفلسطينية ، وان يفتح لهم الطريق للنمو والاستعداد للثورة الفلسطينية المسلحة داخل الاراضي المحتلة على اساس استقلال الشخصية الفلسطينية . ويجب الا تبيع نفسها لأحد . وعلى اساس حرية قيادتها في العمل وتحديد ساعة الصفر » .

« – فتح الطريق أمام طلائع الثورة الفلسطينية للعمل وسط الجماهير العربية ليكونوا دعامة لها » .

« – استمرار الاستعدادات العسكرية العربية الرسمية للدفاع عن الارض العربية ومقاومة اي محاولة يهودية لمهاجمة الارض المجاورة للاراضي المحتلة » .

« – استمرار الاستعدادات العربية لحرب عربية نظامية هجومية ضد اسرائيل اذا دعت الظروف إلى ذلك . وفي هذه الحالة لاتتعلق الظروف المعنية بأسرائيل وحدها ، بل بالقوى الاستعمارية العالمية ايضا . ولذلك على العالم العربي كله ان يقف متحدا للقيام بمعركته الحاسمة للتحرير الكامل من جميع قوى الاستعمار وادواته » . (٩)

بعد سنة ونصف السنة على شن قادة فتح كفاحهم المسلح ، بلغت علاقتهم مع سوريا نقطة الأزمة عندما اصطدم أحمد جبريل الذي زرعه السوريون في قيادة فتح العسكرية كجزء من صفقة التعاون ، مع ياسر عرفات.(١٠) وقتل في الاصطدام الذي تلا ذلك الضابط الموالي لسوريا يوسف العرابي وقائد في فتح يدعى الرائد حشمي، والقى السوريون عرفات في السجن.(١١) لكن السلطات السورية اطلقت سراحه بسرعة وخرجت فتح

بمجملها من هذا الصدام سليمة غير مجرحة مما اكد التقويم الاصلي لقادتها بانهم الان اقوياء الى درجة تسمح لهم بالعمل مع دمشق من غير ان يضحوا كلية بحريتهم الخاصة في العمل.

وفي غضون ذلك استطاع قادة فتح توثيق روابطهم التي بدأوا اقامتها مع الحكومة الجزائرية في ١٩٦٢ . وعلى مر العقود القادمة اثبتت هذه العلاقة انها اكثر استقراراً وعوناً للفدائيين من اي علاقة لهم بالانظمة العربية . لكن الدعم الجزائري القوي (والايجابي جداً) ودعم حكام الخليج (الاكثر سلبية) من بعيد لم يحجب حقيقة واقعة وهي ان قادة فتح في السنوات السابقة لعام ١٩٦٧ كانوا يشعرون بانهم معرضون للاعمال العدوانية ضدهم من قبل انظمة المواجهة العربية ، كما هم معرضون لمثلها من اسرائيل .

وانقلب ميزان القوة فجأة بين الانظمة والفدائيين الفلسطينيين في فتح بعد الهزيمة التي منيت بها انظمة المواجهة في ١٩٦٧ ، الامر الذي كانت له نتائج بعيدة الاثر والمدى على المستويات الاجتماعية والسياسية والعسكرية داخل مجتمعات تلك الانظمة . وعلى حين غرة باتت الحركة الفلسطينية قادرة على النمو بعيداً عن تدخل الانظمة المنهكة في دول المواجهة ، وكان هذا النمو بحدود بالغة الاتساع . وكانت الانظمة في غضون ذلك تبحث مستعينة عن اي موقف سياسي يمكن ان يعزز الشرعية المتساقطة لحكامها في الداخل ، فتمسكت لهذه الغاية في البداية بالتزام لفظي إلى حد بعيد بدعم حركة المقاومة الفلسطينية . واستقبل قادة فتح بالترحاب في القاهرة ودمشق والعواصم العربية الاخرى ، وعندما دخلوا إلى القصور الجمهورية والدواوين الملكية اثبتوا انهم مفاوضون بارعون ، فاستطاعوا تحويل الدعم اللفظي من مضيفيهم إلى دعم مادي فعلي كانت حركتهم المتفتحة سريعاً بامس الحاجة اليه . (١٢)

إذا كانت التطورات التي تلت حزيران (يونيو) ١٩٦٧ قد بدت وكأنها مصالحة بين الحركة الفدائية وانظمة المواجهة العربية – حيث قال الملك حسين «كلنا الان فدائيون» ، وساعد عبدالناصر فتح على اعتلاء صهوة منظمة التحرير ، واضطرت الحكومة اللبنانية الى اعطاء سلطات كبيرة

للفدائيين في لبنان – فان ذلك مالبث ان ظهر كهدنة مؤقتة ليس إلا في علاقة تنطوي في اعماقها على التناقضات كما تنطوي على التوافق في المصالح .

ولم تكن تعقيدات التعاطي المتداخل بين فتح والانظمة العربية المختلفة ناشئة فقط من التباين بين المؤثرات المؤدية إلى عدم الاستقرار والكامنة في العمل الفدائي وبين الحذر الذي تبديه الدول العربية لأسباب رسمية تتعلق بالدولة ، لكنها نشأت ايضاً من مختلف الوسائل الكثيرة التي يمكن ان تستخدمها الانظمة من جهة والقادة الفدائيون من جهة ثانية في تدخل كل منهما في السياسات الداخلية للطرف الآخر .

لقد التزمت فتح منذ نشأتها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ، وحاول قادتها دائماً تطبيق هذا المبدأ عملياً ، ولو ان جهودهم في هذا الصدد لم تكن ناجحة تماماً . ففي عام ١٩٧٠ في الاردن وجدوا انهم غير قادرين على حصر موجة العداء للنظام التي اجتاحت حتى اعضاء منظمتهم . وفي مطلع ١٩٧٦ في لبنان شعروا انه لابد لهم في النهاية من الدخول في القتال اذا كان لهم ان ينقذوا مصداقيتهم في المجتمعات الفلسطينية . على انه لابد من التذكير ايضاً ان فتح طوال مسيرتها كانت تتلقى اللوم من اعضاء اليسار العربي (ولو في السر) لانها لا تعاملهم بالمثل وترد جميل الدعم الذي اغدقه اليسار على الحركة الفلسطينية . (١٣)

لكن حتى هذا الالتزام العمومي بعدم التدخل لم يعدم فتح الوسائل المؤثرة في ميزان القوى بين مختلف البلدان العربية بقدر ما هي مؤثرة في قضيتهم الفلسطينية . ذلك ان مجرد وجود منظمة فلسطينية مستقلة من شانه ان يكون شاهداً يشغل ضمير الانظمة لعجزها عن حشد مواردها الهائلة حشداً فعالاً ضد اسرائيل – على الأقل حتى يستطيع الفلسطينيون اقامة دولتهم الخاصة بهم . يضاف إلى ذلك ، كما اشرنا سابقاً ، ان مؤسسي فتح ادركوا من البداية انهم بحاجة الى مساعدة ودعم الشعوب العربية الاخرى . بل ومن المستحسن ايضاً مساعدة الدول العربية الأخرى (وخاصة جيوشها) اذا كان لهم ان يصلوا إلى اهدافهم .

وما اتكل عليه قادة فتح في تعاملهم مع العالم العربي هو ذلك الارتباط القوي المكون من وشائج قومية وثقافية ودينية والذي كان يشد مواطني

مختلف البلدان العربية إلى القضية الفلسطينية . (١٤) وفي حين كان قادة فتح قادرين على الزام انفسهم بعدم التحدث إلى المواطنين العرب عن السياسات الداخلية لدولهم ، لكن تلك الدول بصورة عامة وجدت انه من الصعب ان تمنعهم من التحدث اليهم عن فلسطين . فكان قادة فتح قادرين دائما على استعمال المشاعر الشعبية المتأججة تجاه القضية الفلسطينية للضغط على الانظمة من اجل اعطائهم قدرا اكبر من الدعم الرسمي الذي يحتاجون اليه . فلا حاجة إلى تذكير اي حاكم عربي بأن الملك عبدالله ملك الاردن قد قتل في ١٩٥١ بدعوى انه خان الفلسطينيين ، او ان الملك فاروق ملك مصر قد قلب بعد ثلاث سنوات على يد ضباط جيشه لأن تخاذله في حرب ١٩٤٨ مع اسرائيل كان في راس قائمة الاتهامات ضده ، او ، في الايام الاخيرة ، كيف لقي انور السادات مصيرا قاسيا على يد رجال جيشه انفسهم لانه الحاكم العربي الوحيد الذي اقام سلاما رسميا مع اسرائيل .

كان تصور فتح الاصلي عند التنام قادتها في مطلع الستينات ان عملهم التنظيمي سوف يؤدي إلى تشكيل مجلس وطني فلسطيني للتجمعات الفلسطينية (ومفهوم فتح الاصلي لهذا المجلس يختلف عن المجلس الذي اصبح الهيئة الحاكمة في منظمة التحرير عام ١٩٦٤) . وإلى مجلس قومي عربي في التجمعات العربية غير الفلسطينية . ثم يصبح المجلسان تحت قيادة واحدة . وهدف المجلس القومي العربي ، كما شرحه خالد الحسن هو « تعبئة الجماهير العربية لدعم تحرير فلسطين .

فاما ان يتناقضوا مع انظمتهم وتقوم ثورة وياتي قادة عرب لديهم ارادة حقيقية للقتال ، او يغير الزعماء العرب مواقفهم ويدخلون في القتال » . (١٥)

على ان هذا لم يكن في النهاية الخط الذي اتبعته الحركة ، وما ازاح فتح عن الخط الاصلي الذي اختطه قادتها هو بالتحديد انفجار التاييد الشعبي لايديولوجيتها الفدائية في اعقاب حرب ١٩٦٧ . هذا التصاعد في الدعم ادى بقادة فتح الى الصدارة الاقليمية في قيادة منظمة التحرير ، فلم يكن لديهم الوقت الكافي لبناء التنظيمات الجماهيرية القاعدية الثنائية التي خططوا لها اصلا . وقد اشرنا في الفصل الثالث سابقا الى ما ادى اليه ذلك من تخلف لفاعلية قادة فتح على المستوى الفلسطيني ، وخاصة خلال ازمة الاردن في

١٩٧٠ . اما على المستوى العربي فان انحراف قادة فتح عن استراتيجيتهم الاصلية قد انتهى بهم الى التعامل مع الحكومات العربية من غير ان يكونوا قادرين على استخدام شبكة الدعم العربية المنضبطة التي تصوروها في الاصل . (١٦) .

وهكذا نشأ التجاذب الداخلي في قيادة فتح بين القائلين بنوع من «البرغماتية المبدئية» في التعامل مع الحكومات العربية مثل الحسن وكمال عدوان ، وبين القائلين باتباع نهج شعبي في العلاقات الفلسطينية – العربية ، مثل نمر صالح وصلاح خلف . وقد شرح كمال عدوان ذلك في ١٩٧٢ ، على سبيل المثال ، بقوله : « انت تتعامل مع هذا النظام او ذاك وانت تعرف جيدا ان موقفه خاطىء لكنك تراهن على قدرتك على تغيير هذا الموقف من خلال الحقائق الجديدة التي تخلقها ... فهناك فرق بين الخطأ والخيانة . الخيانة بالنسبة لنا هي عندما يستعصي موقف خاطىء على العلاج » . (١٧) اما خلف فقد قال من جهته في مقدمة الكتاب الذي اصدره مع اريك رولو في اواخر السبعينات ، ان هذا المنطق الذي دعا اليه عدوان ادى الى وضع ينظر الينا فيه « كسياسيين اكثر منا ثوريين . ومن نافل القول ان هذا التبدل في صورتنا قد اساء الينا بين الجماهير العربية التي تتوقع منا اكثر من ذلك » . (١٨)

واذا كان الحكام العرب حساسين دائما لقدرة الفلسطينيين على استثارة المشاعر المؤيدة للقضية الفلسطينية في شعوبهم ، فهم من جهتهم لم يرف لهم جفن عند « التدخل » في الشؤون الفلسطينية الداخلية . وقد حاولوا تحقيق ذلك اما بوسائل تقليدية عن طريق الوصاية السياسية والمالية ، او بتنبيههم لتنظيمات فدائية تابعة لهم ، والى احد اقل عن طريق تبني الحركات المنشقة ضمن فتح نفسها والمؤاتية لسياستهم (انظر الفصل السابع سابقا) .

هذا النوع الاخير من التدخل تقدم كثيرا طوال السبعينات في حالتين . لقد حدث ذلك في كل مرة اقتنع فيها الممثل الذي توفده فتح الى عاصمة عربية معينة بمقولات مضيفيه الى درجة « تحويله » ضد رؤسائه السابقين . هذا ما حدث لاحمد عبد الغفار في ليبيا ، وما حدث لصبري البنا في العراق ،

وكلاهما انشق عن فتح في اوائل السبعينات . لكن احدا من هذين الرجلين لم يأت من المراتب العليا للاطار التنظيمي في فتح . فالبنا قبل ارتداده كان عضوا في اللجنة الثورية لفتح التي تضم ٥٠ شخصا . اما عبد الغفار لم يصل حتى الى هذا المستوى . على ان القادة التاريخيين للحركة (اي الاشخاص الذين وجهوها منذ اول التئام لهم في الستينات) كانوا متحدين بحكم تجاربهم المشتركة على ايدي الانظمة العربية المختلفة ، الى درجة كافية لتحصينهم ضد اغراءات ومداهنات اي منها . فلم يقعوا فيها ابدا كما وقع هذان الرجلان على ما يبدو . وفي الحالتين المشار اليهما اعلاه استطاع القادة التاريخيون بسهولة حصر الضرر الناجم من هذا الارتداد في الجهاز التنظيمي ضمن حدود معقولة .

واول صيغة تم التوصل اليها للتوسط وتنظيم العلاقات المعقدة والمتشابكة بين الحركة الفدائية الفلسطينية وعلى راسها فتح وبين اجهاز شتى انواع الانظمة العربية ، كانت في ١٩٦٨ ومطلع ١٩٦٩ . وتحوي الصيغة تسليم الانظمة السلطة الفعلية داخل منظمة التحرير الفلسطينية التي هي من صنعهم ، الى الفدائيين . وقد اثبت هذا الحل جدواه ودوامه طوال السنوات الاربع عشرة التي تل . وطوال تلك الفترة كان لمنظمة التحرير وجهان : فقد مثلت من جهة التزامهم المستمر بقضية الفدائيين عن طريق الدعم المادي والسياسي الذي استمرت الدول العربية محضه لها ومثلت من جهة ثانية التزام التيار الاساسي في الحركة الفدائية على الاقل - ومن ١٩٧٠ وصاعدا التزام الفدائيين ، المعارضين ، ايضا - بالعمل في اطار التوافق مع الانظمة العربية الرسمية بدلا من التعارض معها . وبعد خمس سنوات من ارساء هذه القواعد الاساسية توج هذا التفاهم في ١٩٧٣ - ٧٤ بموافقة الدول العربية في قمتي الجزائر والرباط على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية (وقيادتها مازالت في يد فتح) ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني .

وجاء استيلاء التنظيمات الفدائية على منظمة التحرير في ١٩٦٩ مصادفا ومتوافقا تماما مع تحول كبير في تفكير فتح في ذلك الوقت . ذلك ان حجم الكارثة التي حلت بالبلدان العربية على يد الجيش الاسرائيلي في ١٩٦٧ ،

دفعت قادة فتح الى الاعتقاد بان استراتيجية « الفعل ورد الفعل » التي اتبعوها حتى ذلك الوقت كانت استراتيجية متهورة الى حد ما ، بالنظر الى التفوق الاستراتيجي الاسرائيلي والى عدم استعداد المجتمعات العربية لاتخاذ التدابير اللازمة لتعديل هذا الميزان كما كان قادة فتح يأملون ان يحدث . وقد شرح خالد الحسن هذا التحول في سياسة فتح بقوله :

« بعد ١٩٦٧ كان علينا ان نغير الاستراتيجية ... لان سوريا معنية بالامر على اية حال (من خلال المشكلة المباشرة الناشئة من احتلال اسرائيل لجزء من اراضيها) والاردن معني على اية حال ، ومصر معنية على اية حال . وعندما تكون هذه الدول الثلاث معنية ، يكون جميع العرب الآخرين معنيين . ولذا فان مواصلة عملياتنا العسكرية يعني اننا مع هذه الدول الثلاث لانه يتوجب عليها ان تقاتل لاسترداد ارضها على الاقل » .

« وهكذا واصلنا العمل باستراتيجية اخرى : استراتيجية تكثيف مناخ العمل بفعل قتالنا لتمكين عبد الناصر من اعادة بناء قوته العسكرية ، ولتمكين العرب من اعادة بناء القوة السورية والاردنية » .(١٩)

ففي الفترة السابقة لعام ١٩٦٧ كان قادة فتح ينظرون الى العمل الفدائي على انه يشكل تحديا للدول العربية بقدر التحدي الذي يشكله لاسرائيل . لكنهم في الاشهر التي تلت حرب حزيران (يونيو) رأوا ان الحاجة تقضي بربط استراتيجيتهم ، بما في ذلك استراتيجيتهم العسكرية ، ربطا وثيقا بالتحالف مع الاستراتيجية العسكرية للانظمة العربية . وكان بعض قادة فتح يرون ان هذا التوافق مع الانظمة العربية غير مستحسن من الناحية الايديولوجية ، لكنهم مع ذلك رأوا فيه تراجعا تكتيكيا لازما بالنظر الى ضعف الاستراتيجي الذي تعاني منه كافة الاطراف العربية في ذلك الوقت ، بمن فيهم الفلسطينيون .(٢٠)

وكان الزعماء العرب ، حتى في دول المواجهة ، صادقين من جهتهم في مبادلة الرغبة الفلسطينية المستجدة في التحالف مبادلة كاملة . فالرئيس عبد الناصر الذي كان يقود اهم نظام في دول المواجهة ، تحول عن كونه « عدو رقم الاول » الى « مؤيدها الاول في العمل السياسي والدعم العسكري والتدريب » .(٢١) ، بعدما تبددت مخاوفه الاصلية منها في لقاء له مع قادتها

وجها لوجه في ١٩٦٨ . ويقول محمد حسنين هيكل كاتم اسرار عبد الناصر ، وقد لعب دورا رئيسيا في التقريب بين عبد الناصر وقادة فتح ، ان من شروط هذا التحالف ان يكون الفدائيون الفلسطينيون بمثابة « عصابة شتون او الارغون » في العالم العربي – على افتراض ان تكون مصر والدول العربية الاخرى بمثابة الوكالة اليهودية .

واذا كان بعض اعضاء الحركة الفدائية قد اعتقدوا بان تحالف ما بعد ١٩٦٧ مع انظمة المواجهة العربية يسمح لهم باملاء استراتيجية تلك الانظمة ، فقد تلقوا في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ صدمة عنيفة عندما تحركت انظمة المواجهة ، وفي طليعتها الاردن ، لضربهم من دون شفقة للحد من قوة الحركة الفدائية . وتعتبر مواقف كافة الانظمة العربية المختلفة من القتال الذي دار في الاردن في ١٩٧٠ – ٧١ حالة نموذجية للفروقات في العلاقات الفلسطينية – العربية والتي ظلت قائمة عمليا طوال السنوات الاثنتي عشرة التالية بالرغم من التحولات الواسعة التي حدثت في ميزان القوى في الشرق الاوسط خلال تلك الفترة .

وفيما كانت قوات البدو التابعة للملك حسين في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ تتحرك لتطبق على القاعدة العسكرية المستقلة للفدائيين في الاردن ، فان القوات العراقية المرابطة هناك لم تحرك ساكنا لمساعدة الفدائيين ، بينما شلت فعالية القوات السورية التي تدخلت الى جانب الفلسطينيين لفترة قصيرة برفض حافظ الاسد ، الرجل الذي اصبح بعد فترة وجيزة رئيسا لسوريا، ان يقحم القوات الجوية في هذا التدخل. اما الرئيس المصري عبد الناصر فيبدو انه كان راغبا في تحجيم الحركة الفدائية . او على الاقل ، كما قال الرئيس السادات فيما بعد في تحديد الهدف المصري في تموز (يوليو) ١٩٧١ « اعطاء الفرصة للعناصر الفدائية النظيفة مثل فتح .. وكشف العناصر المشبوهة » .[٢٢] ففي الاسابيع التي سبقت ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ اعلن عبد الناصر قبول خطة روجرز الاميركية . وعندما واصلت اذاعة منظمة التحرير في القاهرة انتقاد الخطة اغلق عبد الناصر الاذاعة ، فكانت بداية الازمة في علاقاته مع قادة فتح والمنظمة .

ومع ذلك فان عبد الناصر هو الذي استضاف مؤتمر الملوك والرؤساء

العرب عندما اشتد التوتر في الاردن في الايام الاولى من ايلول (سبتمبر) ، وكان الموضوع الاول على جدول القمة العربية هذه الوضع في الاردن . وفيما كان عرفات وخلف والقدومي ومعظم الاعضاء الاخرين في اللجنة المركزية لفتح منهمكين في الاردن بالحد من اضرار الانهيار هناك ، كان خالد الحسن يعمل في القاهرة محاولا كسب دعم فعال من قبل المؤتمرين . وفي رايه انه في الوقت الذي كان فيه العراق وسوريا ومصر سعداء بدرجة او اخرى ، لتلقين الفلسطينيين درسا ، في الاردن ، فان مواقف رؤساء الدول العربية الاخرى كانت مختلفا .

« في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ ، كان لنا دعم عربي على ما اعتقد ، بطريقة سلبية ، بطريقتهم ...

« السعوديون كانوا يدعموننا بطريقتهم . تعرفون ان السعوديين لا يتخذون المبادرات ...

« المغاربة ، مثلا ، كذلك كانوا واضحين مع الملك حسين . قالوا له « من المستحيل ان تحكم الفلسطينيين المثقفين باخرين غير مثقفين . فاما ان يحكمهم معك، او من الافضل لك ان تتنحى حيا بارادتك، وهذا افضل كثيرا من ان تطرد او تقتل » .. التوانسة كانوا ضد تصرفات الملك حسين في المئة .»[٢٣]

هذا الثقل من الدعم العربي للفلسطينيين الذي عبرت عنه في القاهرة مجموعة من الدول العربية بينها الدول الرئيسية التي تقدم مساعدات سنوية مصر (والاردن) ، يشير الى ان الاجماع في القمة كان مؤيدا للفلسطينيين اساسا في الوساطات الدبلوماسية بين المتحاربين في الاردن . في ١٩ ايلول (سبتمبر) ارسل الرئيس عبد الناصر رئيس اركانه محمد صادق الى عمان للاشراف على وقف اطلاق النار لكي يستطيع على الاقل الاتصال بياسر عرفات. في ذلك اليوم وفي اليومين التاليين وجه عبد الناصر نداءات مستعجلة الى الملك حسين داعيا الى التنفيذ الفوري لوقف اطلاق النار. ففي برقيته يوم ٢١ ايلول (سبتمبر) شدد على القول:

« ان الجمهورية العربية المتحدة (اي مصر) تؤمن باهمية دور المقاومة الفلسطينية وبشرعيتها وبفاعليتها في النضال المستمر ضد العدو ...

« واقول لك صادقا انه لا يجوز لنا ان نسمح بتصفية المقاومة الفلسطينية » (٢٤)

وفي اليوم التالي اوفدت القمة الى عمان لجنة وساطة مؤلفة من صادق والرئيس السوداني جعفر نميري ورئيس الوزراء التونسي ووزير الدفاع الكويتي وممثلين ادنى رتبة للسعودية ومصر . وكانت الايام التي قضاها اعضاء اللجنة البارزون في عمان محفوفة بالمخاطر ، اذ اطلقت عليهم القوات الاردنية النار . وكانوا شهود عيان على جانب من المعارك الرهيبة في عمان وقد وصف النميري ذلك في مؤتمر صحافي بقوله :

« في طريق عودتنا من قصر الحمر الى سفارة الجمهورية العربية المتحدة في عمان بعد هذا الاجتماع مع الملك حسين وبعد الاعلان عن وقف اطلاق النار من الاذاعة ، كان القصف مستمرا والمدافع تطلق نيرانها في مختلف احياء عمان . وقد كانت رهيبة بشكل خاص في المناطق الفلسطينية ... وقد قصف مستشفى الاشرفية واخرج مئات من الاطفال والنساء والمعاقين الى الشوارع حيث سيرت العربات المدرعة لسحقهم . خطفوا الاطباء والممرضات وهددوا بقتلهم مالم يخل الفدائيون الفلسطينيون المنطقة كلها » . (٢٥)

وختم النميري تقريره بالقول :

« خرجنا من عمان باعتقاد جماعي هو ان هناك خطة كاملة لابادة جميع رجال المقاومة الفلسطينية الباسلة وجميع الفلسطينيين في عمان . ويتم تنفيذ هذه الخطة بالرغم من كافة الوعود والاتفاقات .. وقد لجأت السلطة الاردنية ، ومازالت ، الى التضليل والخداع لكسب الوقت من اجل ان تستكمل تنفيذ هذه الخطة » (٢٦)

ومنذ ان لقي هذا التقرير تغطية واسعة في اذاعة الحكومة المصرية وفي وسائل الاعلام العربية الاخرى ، اتضح مدى ضآلة الدعم السياسي العربي للملك حسين بسبب عمليات جيشه . لكن الدعم السياسي العام الذي محضه المؤتمرون في القمة للفلسطينيين لم يترجم الى دعم عسكري ومادي ملموس لانقاذ قواتهم من الزوال في الاردن . ويقال ان عبد الناصر قد برر ذلك لعرفات في ٢٧ ايلول (سبتمبر) بقوله :

« قلت لك من اللحظة الاولى اننا لا نستطيع مساعدتك بالتدخل العسكري المباشر الى جانبك لان ذلك خطأ ، اذ يعني اننا تخلينا عن القتال مع اسرائيل لنخوض الحرب في الاردن . كما انه يفتح الباب للتدخل الاجنبي المتوقع في اي لحظة » .

« انني احاول كسب الوقت لكي ازيد من طاقتك على المقاومة وصولا الى حل معقول » . (٢٧)

في ذلك اليوم ذاته توصل المؤتمرون في القمة الى اتفاق لوقف اطلاق النار بين الملك حسين ومنظمة التحرير ، كان نافذا اكثر من الاتفاقات السابقة . لكن الدعم السياسي الذي عبرت عنه القمة تجاه الفلسطينيين لم يكن كافيا ليحول في الاشهر القادمة دون مضي الملك حسين في استكمال حملته ضد من تبقى من الفدائيين في مملكته .

وبعد مضي سنة ونصف السنة على ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ ، وفي اطار التنافس الاردني – الفلسطيني المستمر على النفوذ في داخل الضفة الغربية ، وايضا في اطار العمليات الارهابية التي قامت بها منظمة ايلول الاسود ضد اهداف اردنية ، اطلق الملك حسين مشروع المملكة العربية المتحدة لتوحيد الضفتين الشرقية والغربية تحت عرشه . وفيما اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لوضع ردها الرسمي على المشروع ، وكان المجلس الثوري لفتح يتدارس الموضوع ذاته . ونتيجة لهذه الاجتماعات اصدرت فتح في ١٧ آذار (مارس) ١٩٧٢ بلاغا شجبت فيه المشروع الاردني وقالت : « لا الملك ولا اي جهة خارجية اخرى لها اي حق في ان تتكلم باسم هذا الشعب (اي الشعب الفلسطيني) » . بل ذهب بلاغ فتح الى ابعد من ذلك حين قال : « ان قلب النظام الملكي في الاردن يفرض نفسه الان كهدف مرحلي لاعادة الامور الى نصابها الطبيعي ، ويضع العلاقات بين الشعبين الفلسطيني والاردني في اطارها الصحيح » . (٢٨)

وهذه هي اول مرة على الاطلاق تلزم فيها فتح نفسها بقلب النظام الاردني – او اي نظام عربي آخر – وتجدر الاشارة الى ان هذه الخطوة لم تتخذ ردا على الهجمات العسكرية الشرسة التي تعرض لها الفدائيون وانصارهم طوال ١٨ شهرا في الاردن ، انما ردا على الخطر السياسي

المكشوف والمائل من جراء ادعاء الملك حسين بتمثيل جانب كبير من الوسط الفلسطيني . وبقي التوتر الناجم من مشروع المملكة العربية المتحدة مستمرا حتى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤ عندما امتثل الملك حسين مترددا لقراري القمتين العربيتين في ١٩٧٣ و ١٩٧٤ بان تكون منظمة التحرير « الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني » . ولم يلتق الملك حسين مع عرفات وجها لوجه حتى كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ .

والجدير بالملاحظة انه طوال سنوات التنافس الاردني – الفلسطيني بعد ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ ، لم تخفف الانظمة العربية الاخرى من دعمها الموعود للفلسطينيين الا في مناسبة واحدة – بعد العملية الدموية في الخرطوم ، عاصمة السودان عام ١٩٧٢ وقتل فيها ديبلوماسي سعودي والسفير الاميركي ، واصيب الكبرياء الوطني للرئيس السوداني جعفر نميري بطعنة موجعة . وبصرف النظر عن الانتقادات التي اثيرت بفعل تلك العملية التي ادت الى قيام قادة فتح بفرض قيود مشددة على منظمة ايلول الاسود ، فان الدعم السياسي العربي الرسمي لمنظمة التحرير بقي ثابتا راسخا . وقد رأينا في الفصل الثالث سابقا كيف ان مصر وسوريا شنتا الحرب ضد اسرائيل في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ بالتعاون مع قادة فتح ومنظمة التحرير لا مع الملك حسين .

وفي اواسط ١٩٧٦ وجدت الحركة الفدائية الفلسطينية نفسها على خلاف مع نظام عربي اخر هو نظام حافظ الاسد في سوريا . وقد كان موقف الدول العربية الاخرى معقدا لان اثنتين منها – مصر والعراق – شجعتا على ما يبدو الاطراف الفلسطينية الميالة الى دفع المواجهة مع سوريا الى نهايتها . ولهذا كان للتنافس السوري – الفلسطيني في لبنان مضاعفات عربية عميقة الجذور . وفي حين ان الدور الذي لعبته المداخلات غير العربية ، او التهديد بالتدخل ، كان ضئيلا هذه المرة ، خلافا لما كان عليه في ١٩٧٠ ، والديبلوماسية العربية مؤهلة لكي تكون انفذ من ١٩٧٠ ، غير ان العقبات امام التوصل الى اجماع عربي كانت في المقابل اكبر هذه المرة .

وهذه المرة ايضا حدث « تقسيم للادوار » بين قادة فتح ، فبقي خلف والى حد ما عرفات يديران المعركة في لبنان ، بينما كان الحسن ينظم حملة الدعم

في قاعدة فتح العربية الخلفية في الخليج . لكن « تقسيم الادوار » هذه المرة كان يخفي خلافات حقيقية قطباها خلف والحسن ، بينما اتخذ بقية كبار القادة في فتح مواقف مختلفة بين هذين الموقفين . بل ان الحسن سجل اعتراضه على السياسات التي ينتهجها امثال خلف وصالح وغيرهما في لبنان ، الى درجة انه استقال رسميا من اللجنة المركزية لفتح (انظر الفصل الرابع سابقا) . لكن مع انتقال الوضع في لبنان من سيء الى اسوأ خلال خريف ١٩٧٦ ، واستجابة لنداء خاص من خليل الوزير بعد تسلمه القيادة العسكرية في جبل لبنان ، عاد الحسن الى تنشيط اتصالاته العربية باتجاه الحل الوحيد الذي كان يراه مجديا في تلك الظروف : وهو المصالحة بين رئيسي مصر وسوريا .

« بدأت اعمل من جديد لترتيب اجتماع بين الاسد والسادات . وفي ذلك الوقت (اواسط تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٧٦) كان هناك اجتماع للجامعة العربية لبحث المسألة اللبنانية، وجاء بن سوده (المستشار الخاص للحسن الثاني ملك المغرب) الى الكويت حاملا رسائل من الملك للغاية نفسها ، وبدأنا ننسق معا . ثم لم نسمع سوى كلمة « لا » . واقنعت السادات بان يقول « نعم » ، لكنني لم استطع ان اقنع الاسد بان يقول « نعم » .

« ثم ذهبنا الى ولي العهد السعودي الامير فهد والى الملك خالد . واخيرا وانا في الطائرة ، متجها من الكويت الى القاهرة لحضور اجتماع الجامعة العربية – وهي الطائرة الخاصة لامير الكويت – تلقيت برقية مفادها ان فهد قد نجح اخيرا في اخذ موافقة الاسد ، واصبح السادات والاسد جاهزين للقاء ...

« وفي اليوم التالي بدأت القمة . جرت محادثات طويلة بين الامير فهد والسادات ، وبين فهد والاسد . واخيرا تم الاتفاق على اللقاء بينهما ولم يدم ذلك اكثر من عشر دقائق خرجا بعدها من الغرفة يدا بيد مبتسمين ، وبدأت الدورة الاولى للمؤتمر على الفور . وبدل ان نتناقش بدأنا صياغة اتفاقية وقف اطلاق النار فورا : لقد كتبتها انا بخط يدي .

« وعندما انتهينا تمت الموافقة ... وفي اليوم التالي توقفت الحرب » .[٢٩] بكلام آخر ، تمكن قادة فتح في ١٩٧٦ ، كما فعلوا قبل ست سنوات ، من

توظيف علاقتهم الخاصة مع انظمة عربية « مساندة في الخلف » كالسعودية والكويت والمغرب للضغط على نظام عربي من دول المواجهة يقاتل انصارهم عند حدود خط المواجهة مع اسرائيل . ونظرا لان نتائج ١٩٧٦ لم تشمل هزيمة كاملة للقوات الفلسطينية في لبنان ، فقد كانت انجح من نتائج ١٩٧٠ .

غير ان القوة الاستراتيجية الشاملة للدول العربية ، كما بينا في الفصلين الخامس والسادس سابقا ، كانت تتدهور بسرعة من الذروة التي بلغتها في اواخر ١٩٧٣ عندما تعززت الوحدة المصرية ـ السورية في ارض المعركة بالجبهة الاقتصادية الصلبة ممثلة بالحظر الذي فرضته دول المساندة في الخليج على الدول الغربية المؤيدة لاسرائيل . ولم يكن « الارتداد » الفعلي لمصر من الصف العربي نتيجة المسعى المنفرد الذي اتخذه السادات في مبادرة السلام مع اسرائيل سوى الخطب الافدح في مسلسل من التطورات اضعفت الموقف الاستراتيجي للدول العربية بين ١٩٧٤ و١٩٨٢ . ومن التطورات الاخرى النزاعات المتزايدة بين الدول العربية ، والتغيرات التي طرأت على تركيب وتنظيم سوق النفط العالمي ، ونجاح استراتيجية كيسينجر في فصم عرى الروابط السابقة للانظمة العربية « القومية » مع السوفيات .

وبحلول ١٩٨٢ وجد الفدائيون الفلسطينيون انفسهم مرة ثانية امام مواجهة شاملة . ومرة ثانية كانت العناصر الاساسية للمعركة متغيرة : هذه المرة لم يكن الخصم دولة عربية بل اسرائيل ذاتها ، ولو انها كانت تنسق مع حلفاء لبنانيين محليين . وفي مثل هذا الوضع من المواجهة ، لم يكن امام الحكام العرب ، بمن فيهم الملك حسين ، سوى التعبير عن دعمهم السياسي العام للفلسطينيين ، لكن دخول اسرائيل المباشر في المعركة حرمهم من اي امكانية للتوسط الهادىء المباشر بين الفريقين المتحاربين كالجهود التي بذلوها في ١٩٧٠ و١٩٧٦ . واذا كان هناك من مجال للدول العربية ترمي فيه بثقلها السياسي وراء منظمة التحرير ، فان مثل هذا المجال لم يكن متاحا سوى عبر الولايات المتحدة ، وهذا ما فعلته وخاصة عن طريق الزيارة الخاطفة التي قام بها وزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل الى القمة الغربية في فرساي ، والزيارة التي قام بها الامير سعود ونظيره

السوري عبد الحليم خدام الى واشنطن في اواخر تموز (يوليو) . وقد رافقهما في هذه الزيارة خالد الحسن الذي بقي في غرفته في فندق مجاور بينما كان الوزيران مجتمعين مع الرئيس ريغان ، لكن عند نقطة معينة من المباحثات اراد الامير سعود ان يستوضحه شيئا فاتصل به تلفونيا من البيت الابيض .

على انه لم يحدث في اي وقت خلال اكثر من شهرين من القتال الاسرائيلي ـ الفلسطيني في لبنان ان نبست الدول العربية او ممثلوها ببنت شفة حول القاء الثقل الكبير لمواردها الاقتصادية الواسعة وراء مبادراتها الدبلوماسية في لبنان . ولذلك لم تر الادارة الاميركية حقيقة انه من مصلحتها ممارسة اكثر من ضغط شكلي على الحكومة الاسرائيلية في مرحلة كان من المناسب فيها ، بالمنظار الاميركي ، ان تبدو وكأنها « تفعل شيئا » بعد اشمئزاز الرأي العام الاميركي من التجاوزات الاسرائيلية الفظيعة في لبنان . وطالما ان محاولات الدول العربية ، ومنها مصر ، للتوسط لصالح الفلسطينيين لدى الادارة الاميركية كانت محصورة في النداء اللفظي المحض ، فان اقصى ما يمكنها تحقيقه هو التعهد بان تبدأ الحكومة الاميركية معالجة القضايا الاشمل في سلام الشرق الاوسط ، بعد اخلاء منظمة التحرير من بيروت . ووفت الحكومة الاميركية بهذا التعهد في مبادرة الرئيس ريغان للسلام الشامل في مطلع ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ ، لكن المبادرة قوبلت برفض اسرائيلي قاطع ، وفي الاشهر التي تلت بدا ان ادارة ريغان غير راغبة في الاندفاع نحو مواجهة مكشوفة مع اسرائيل حول هذه القضية .

وهناك طريقة ثانية (وثانوية) كان بوسع الدول العربية ان تلجأ اليها سياسيا للتأثير في الميزان اللبناني عام ١٩٨٢ ، وهي ممارسة اي نفوذ لها لدى حلفاء اسرائيل الاساسيين في لبنان ممثلين بميليشيات الكتائب بقيادة بشير الجميل . وحاولت الدول العربية ان تلعب هذه الورقة خلال اجتماع ستة من وزراء الخارجية العرب في الطائف ، عاصمة السعودية الصيفية ، في نهاية تموز (يوليو) ١٩٨٢ . ويقول خالد الحسن ان المجتمعين في الطائف اصطدموا بجدار مانع عندما حاولوا التفاوض مع جوزف سكاف ممثل

الحكومة اللبنانية في المحادثات ، اذ ظل يؤكد انه غير مخول اطلاقا بالتفاوض حول نص البيان الذي حمله معه . ثم حاول المجتمعون الاتصال بالرئيس سركيس فقيل لهم انه « مريض » وغير قادر ان يتحدث اليهم ، وعند الاتصال بوزير الخارجية اللبنانية فؤاد بطرس قال لهم ايضا انه لا يستطيع التفاوض « من دون موافقة جميع الفرقاء » .

عند هذا الحد قرر المؤتمرون دعوة بشير الجميل شخصيا الى الطائف ليفاوضهم . وحال وصوله التقى ممثلي الكويت والسعودية . وقد ابلغ هؤلاء المؤتمر بعد ذلك نتيجة المحادثات بقولهم :

« كان موقف بشير الجميل ايجابيا جدا بالنسبة لاقتراحاتنا ... غادر يوم الاحد ووردت انباء لاحقة تفيد بان شارون ينتظره في بيروت وقال له « انظر يابشير ، اذا اردت ان تماشي الجامعة العربية ، فانت واحد من سبعة في المكتب السياسي لحزب الكتائب فما عليك الا ان تتعامل معنا » . وكان هذا نوعا من التهديد بانه لن يكون رئيسا للجمهورية .[٣٠]

خلال شهر واحد انتخب الجميل فعلا رئيسا لبلاده ، وكان رد الفعل الاسرائيلي الاول على هذا النبأ الترحيب الحار .[٣١]

وهكذا ، لم يفلح اي من الاسلوبين الرئيسيين اللذين اعتمدتهما دول « المساندة » العربية للتدخل السياسي في ازمة منظمة التحرير عام ١٩٨٢ . وجاء عام ١٩٨٣ دون ان يحققا شيئا يذكر بينما انحى الفلسطينيون باللائمة على التدخل العسكري السوري في معارك ١٩٨٢ لانه اسهم في الكثير من مصائبهم .

غير ان فشل دول « المساندة » العربية في القيام بعمل فعال لانقاذ موقف مقاتلي منظمة التحرير في لبنان ، لم يترجم الى تخل عن الدعم السياسي العام لقادة فتح ومنظمة التحرير كما كان يامل بعض المعلقين الاميركيين . والواقع انه في هذا التشابك الدقيق من العلاقات التي تربط قادة فتح والمنظمة الى الدول العربية ، عمل فشل الدول العربية على تقوية الفلسطينيين في تعاطيهم السياسي مع الحكومات العربية طوال الاشهر التي تلت خروجهم من بيروت ، وخاصة ان هذا الفشل يشكل نقيضا صارخا لنجاح منظمة التحرير وحلفائها اللبنانيين في الدفاع الفعال عن بيروت طوال عشرة اسابيع ضد

الجيش الاسرائيلي بكامل قوته وجبروته . وتسري هذه النتيجة على الفئتين الرئيسيتين من الانظمة العربية : انظمة « المواجهة » وانظمة « المساندة » على السواء .

وبات واضحا في الاشهر التي تلت اخلاء منظمة التحرير من بيروت ان تغيرات عديدة قد حدثت في موازين القوى الدقيقة بين انماط التفاعل هذه ، بالرغم من ان الانماط الاساسية لتفاعل قادة فتح مع الحكومات العربية بقيت على حالها لم تتغير .

فعلى مستوى قدرة الانظمة العربية على التدخل في الجسم السياسي الفلسطيني ، كان واضحا ان تشتت الجسم المقاتل الرئيسي للحركة الوطنية الفلسطينية بعيدا عن مركز التجمع الذي تمتع به في لبنان (وقبل ذلك في الاردن) قد انقص من قدرة قيادة فتح على الدفاع عن هيمنتها على الحركة الفلسطينية . وابرز تهديد داخلي اتاحه ذلك بالنسبة لقيادة فتح والمنظمة هو التهديد المدعوم من سوريا وليبيا في الاشهر الاخيرة من ١٩٨٢ والاشهر الاولى من ١٩٨٣ .

ولم يقتصر هذا التهديد على محاولة النظامين الحليفين تشكيل جبهة معارضة جديدة من التنظيمات الاخرى غير فتح في المنظمة ، بل تعداه الى تبني حركة انشقاقية داخل فتح نفسها على مستوى اعلى بكثير من اي محاولة سابقة من هذا النوع . فعندما بدا نمر صالح تمرده من دمشق ضد القادة الاساسيين في فتح في الاشهر الاخيرة من ١٩٨٢ ، انما فعل ذلك من موقعه في اللجنة المركزية لفتح ، ومن تاريخه الذي يستند اليه كواحد من الجيل الاول من مؤسسي فتح .

في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ ، جمد « زملاء صالح في اللجنة المركزية عضويته فيها وجردوه من جميع المسؤوليات التي كانت له في الجهاز العسكري لفتح . وفي الشهر التالي عند انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني السادس عشر ، بدوا وكأنهم يحتفلون بانتصار محاولاتهم لاحباط التحديات المدعومة من سوريا وليبيا سواء تلك الاتية من صالح او من شخصيات غير فتحية مثل احمد جبريل . لكن حتى مناخ الوحدة الوطنية الفلسطينية الذي حظي به في دورة المجلس الوطني كان يحمل في طياته مخاوف من المستقبل

الذي ربما يخبىء المزيد من التحديات لموقف القادة التاريخيين في فتح ، ولا سيما من قبل اي من نظامي المواجهة الباقيين في الصف العربي - سوريا والاردن .[٣٢]

وتغير ايضا في الفترة السابقة لمعركة بيروت عام ١٩٨٢ وبعدها، مدى قدرة القادة الفلسطينيين على توظيف المشاعر المؤيدة للفلسطينيين في الدول العربية عند التعامل مع الحكومات العربية المختلفة . وقد اعرب بعض قادة فتح في مطلع ١٩٨٣ عن خيبة املهم لان « الجماهير العربية » لم تتحرك كما يجب بفعل ما قاساه الفلسطينيون في بيروت .[٣٣]

وتعليقا على ذلك لاحظ احد الفلسطينيين ان المظاهرة الوحيدة التي حدثت في العالم العربي خلال معركة بيروت هي الاستعراض الذي قام به انصار كرة القدم احتفاء بفوز باهر للفريق الوطني في الجزائر . وفي هذا شيء من المبالغة لان مظاهرات لدعم الفلسطينيين قامت في مصر وفي الكويت في ذلك الوقت . صحيح ان اي مجتمع عربي لم يوغل فعلا في العداء للفلسطينيين كالموارنة في لبنان الذين رفضوا وجود الفلسطينيين بينهم، لكن شرائح كثيرة من « الجماهير العربية » اذهلتها احداث محلية كالهجوم الواسع النطاق الذي شنته الحكومة السورية على مواطنيها في حماه في مطلع ١٩٨٢ ، او سفك الدماء المستمر في حرب الخليج او في حرب الصحراء ، بحيث لم يعد لديها مشاعر تدخرها للفلسطينيين .

ويبدو ان الاستثناء الرئيسي لهذا الاتجاه اعتبارا من مطلع ١٩٨٣ كان الوضع الداخلي في مصر ، اكبر مجتمع في العالم العربي والموئل القديم لقادة فتح . وقد حاول الرئيس السادات ، انسجاما مع مبادرته السلمية تجاه اسرائيل في ١٩٧٧ ، وربما ردا على عزلته اللاحقة عن الدول العربية الاخرى ، ان يحول المصريين البالغ عددهم ٤٣ مليون نسمة عن الجو العربي الطاغي في زمن عبد الناصر ، وباتجاه التركيز على الوطنية المصرية الصرف. وترافقت هذه الخطوة مع انتقادات علنية للفلسطينيين سمح بها رسميا ومشابهة تماما لتلك الموجهة ضد اليهود في مصر في مرحلة سابقة (كالقول بانهم يملكون جميع العقارات ويدفعون للآخرين لكي يقوموا بالعمل القذر وما الى ذلك) . لكن الغالبية العظمى من اهل الرأي في مصر استطاعوا

خلال الازمة السياسية التي مرت بها البلاد في ١٩٨١ ان يثبتوا رفضهم للخط الثقافي الجديد الذي رسمه السادات ، وبدا واضحا من اللحظة الاولى لخلافته في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١ ، ان الرئيس حسني مبارك يشعر بضغط داخلي كبير لابقاء مصر ضمن المناخ الثقافي العام للعروبة وتأييد الفلسطينيين . ولهذا اخذ قادة من فتح مثل نبيل شعث عضو المجلس الثوري يعبرون في مطلع ١٩٨٣ عن تفاؤلهم بامكانية توظيف هذا الضغط الداخلي المصري لاعادة الحكومة المصرية الى مواقع اكثر تأييدا للفلسطينيين .

وفي غضون ذلك ، بقي الدعم المقدم للحركة الفلسطينية في دول المساندة التقليدية ثابتا حسن النوايا سواء على الصعيد الرسمي او على الصعيد الشعبي . وقد لعب هذا الدعم دائما دورا خلفيا مساندا تماما ، فلم يتقدم ابدا الى دور امامي في مساعدة النضال الفلسطيني لا عسكريا ولا سياسيا . ونظرا لان احدا لا يقوم بهذا الدور الامامي، فقد بدا مع اطلالة ١٩٨١ ان الفلسطينيين محكومون ، طال الوقت ام قصر ، بالوقوع في شرك العجز الزمن الذي اصاب العالم العربي منذ مطلع ١٩٧٤ . ومن المفارقات العجيبة ان نقاط الحيوية الرئيسية بالنسبة للفلسطينيين على المستوى العربي بقيت كامنة في الاوضاع الداخلية لدولتين من دول المواجهة كان يأمل الاسرائيليون في مطلع ١٩٨٣ ان « يصالحوا » سكانهما ، وهما : مصر ام الدنيا ، ولبنان الصغير حيث استمرت المقاومة المحلية المسلحة للاحتلال الاسرائيلي تجيش وتغلي اكثر من نصف سنة بعد خروج مقاتلي منظمة التحرير من بيروت .

الفصل العاشر

العلاقات الدولية

منذ صدور وعد بلفور في ١٩١٧ وتبني عصبة الامم له بعد ذلك ، ايقن الزعماء الفلسطينيون العرب، شأنهم شأن بقية ضحايا الانظمة الاستعمارية ، ان فرصهم للتطوير السياسي سوف تبقى خاضعة الى قوى خارجية شديدة البأس . فالقرارات الاساسية المؤثرة في الميزان السياسي في يافا أو اللد او القدس تتخذ تبعا لذلك في لندن او في جنيف او (أخيرا) في واشنطن . وفهم هذه الحقيقة ايضا المستوطنون الصهاينة في فلسطين . إذ انه منذ ولادة الصهيونية السياسية المعاصرة ، سارت الجهود الصهيونية لبناء مجتمع يهودي في فلسطين جنبا الى جنب مع محاولات التأثير على عملية صنع القرار في مراكز القوة في الغرب . ولما كان الرواد الاوائل للصهيونية قبل ١٩٤٨ هم انفسهم من أصل اوروبي ، فقد كان بامكانهم ان يتنقلوا بسهولة في الدوائر البريطانية او غيرها من الدوائر الاستعمارية متكئين على شبكة واسعة من اليهود المحليين وغير اليهود لدعم جهودهم .

وفي المقابل كانت الجهود الديبلوماسية للعرب الفلسطينيين في تلك السنين ضعيفة وخجولة وتوسلية ، وقد اعاقها كون التوسلات العربية الفلسطينية للقوى الاستعمارية كانت دائما تأتي من مصادر خارجية . وبعجزهم عن رد التحدي الصهيوني ـ الامبريالي على الارض في فلسطين (مع انهم قاموا بمحاولة عنيدة وصلبة في ١٩٣٦ – ٣٩) ، او في مراكز القوى العالمية ، خسر الفلسطينيون ارضهم في عام ١٩٤٨ . ومع ان عديدين من الذين دعموهم ديبلوماسيا في السابق ظلوا يقدمون نداءات مستمرة الى الامم المتحدة او غيرها من الهيئات في السنوات التالية ، فقد تلاشت أصواتهم لأن سامعيهم يعرفون انهم لا يمثلون شيئا : لقد تحطم المجتمع السياسي الفلسطيني بفعل نكبة ١٩٤٨ .

ومع نشوء الحركة الفدائية بعد عقد ونصف من الزمن ، لم يكن مستغربا ان نرى الفدائيين من البداية يقرنون التركيز على الكفاح المسلح المباشر مع جهود تجريبية أولية في الديبلوماسية العالمية . وعندما قال هاني الحسن احد قدامى قادة فتح في ١٩٨٠ :

« يجب ألا ننسى في الساحة الفلسطينية ان الكفاح المسلح يزرع والكفاح السياسي يحصد »[١] ، انما كان يردد العنصر الاساسي في الايديولوجية التأسيسية للحركة . وكما ذكرنا في الفصل الثاني سابقا ، بعثت فتح بأول بيان مسجل الى الامين العام للامم المتحدة في حزيران (يونيو) ١٩٦٥ ، بعد اشهر قليلة فقط من اطلاق كفاحها المسلح . وطوال السنوات الثماني عشرة التالية كان قادة فتح يردون ردودا ايجابية خلاقة على اي مفاتحة لادخالهم في تسوية سياسية للمشكلة الفلسطينية ، كما سعوا ايضا الى اطلاق عدد من المبادرات الخاصة بهم للغاية ذاتها .

إن الايديولوجية المعلنة لقادة فتح ، كما سبق ان حددناها في الفصل الثاني ، كانت تقضي دائما باجتناب تمثل ايديولوجيات سياسية واجتماعية ذات طبيعة انقسامية في السعي الى القضية الوطنية ، وبقي هذا المنطلق اساسا للدخول الفلسطيني في السياسات العالمية . لكن نظرا لأن معظم الفلسطينيين يرون ان نكبتهم قد حلت بهم بفعل مداخلات القوى الغربية التعاقبة ، فان غالبية الفلسطينيين ، بمن فيهم قادة الحركة الوطنية المعاصرة ، اتخذوا في عمليتهم السياسية موقفا مسبقا معاديا للامبريالية ذا طبيعة راديكالية متطرفة الى حد ما ـ ولو انه ينبغي التأكيد هنا على ان ذلك لم يدفع بقادة فتح ، إلا في عدد ضئيل من الحالات ، الى تصور مؤيد للسوفيات او الى موقف « يساري » عموما . بل ان الموقف الاكثر انتشارا من ذلك ينسجم كلية مع التقاليد السياسية للمجتمع الاسلامي الذي يضم اغلبية الفلسطينيين ، هو الاتجاه نحو تأكيد صلاحية موقف ايديولوجي ثالث لا هو رأسمالي ولا هو شيوعي .

وفي العلاقات الدولية كما في العلاقات العربية كان رائد فتح دائما موقفا براغماتيا عمليا : « هل هم معنا أم ضدنا ؟ » كيف يمكن ان نستفيد من هذه العلاقة ؟ » هذه الاسئلة لا القضايا الايديولوجية المعقدة هي الاسئلة التي كان يسألها قادة فتح عند الولوج في المسائل الدولية . هذا المنطلق حمل ديبلوماسيتهم حول العالم مضيفا الى قاعدة الدعم السياسي الثابت لهم في

العالم العربي علاقات على مراحل متعاقبة مع جمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفياتي واوروبا الغربية ـ وبصورة أولية للغاية مع الولايات المتحدة ، جامعين في الطريق قاعدة واسعة من الدعم في بلدان العالم الثالث .

العلاقات مع الصين منذ ١٩٦٤

في ١٧ آذار (مارس) ١٩٦٤ سافر رجلان من مؤسسي فتح هما ياسر عرفات وخليل الوزير الى بكين تحت غطاء جزائري . وقد ارست زيارتهما اساس العلاقة مع جمهورية الصين الشعبية ، وهي علاقة اثبتت انها حيوية لفتح من الناحية الاستراتيجية طوال العقد التالي من الزمن . ومع ان الاهمية الاستراتيجية لعلاقة الصين بالنضال الفلسطيني قد خفت بعض الشيء في مطلع السبعينات بفعل تعدد الاتصالات الدولية الاخرى للحركة الفلسطينية ، إلا انها بقيت على الأقل موضع ارتياح عام لدى الفلسطينيين حتى مطلع الثمانينات . وفي تقدير أحد المصادر ان قيمة الاسلحة التي شحنتها الصين للفلسطينيين في فترة السنوات الاربع بين ١٩٦٥ و ١٩٦٩ لوحدها بلغت خمسة ملايين دولار .[٢] ويتذكر خالد الحسن أحد مؤسسي فتح بقوله في مطلع ١٩٨٣ ان المملكة العربية السعودية والصين مازالتا المصدرين الوحيدين لهبات الاسلحة التي وجد الفلسطينيون انهما موثوقان ومنتظمان تماما .[٣]

قام عرفات والوزير بزيارة بكين فيما كانت فتح تعد العدة للكفاح المسلح الذي اطلقته في شهر كانون الثاني (يناير) التالي . لكن الزائرين لم يتقدما من مضيفيهما بطلب مباشر للاسلحة ، بل اتفق الجانبان بعد محادثات مع لياو تشنغ تشيه رئيس اللجنة الصينية للتضامن الاسيوي ـ الافريقي على ان تقيم فتح تمثيلا دائما شبه رسمي في بكين كواسطة لاستمرار الاتصالات .[٤]

ولم تكن اتصالات الصين بالفلسطينيين محصورة في فتح . ففي شهر شباط (فبراير) ١٩٦٤ ، اي قبل شهر من وصول عرفات والوزير الى بكين ،

اتصل احمد الشقيري بالسفارة الصينية في القاهرة كجزء من استعداداته لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية . وعندما انعقد اول مجلس وطني فلسطيني في القدس في ايار (مايو) ١٩٦٤ بعثت له اللجنة الصينية للتضامن الاسيوي ـ الافريقي برسالة تحية وتهنئة . وفي آذار (مارس) ١٩٦٥ قام الشقيري ـ بصفته الان رئيسا لمنظمة التحرير ـ بأول زيارة للصين . وخلال وجوده هناك تمكن والوفد المرافق له من مقابلة الزعيم الصيني ماوتسي تونغ وغيره من كبار رجال الدولة والحزب . وجاء في بيان اذيع في ختام الزيارة ان الجانبين اتفقا على اقامة بعثة لمنظمة التحرير في بكين « لتعزيز التعاون المشترك » . ووعد الجانب الصيني « ببذل كل جهد ممكن لدعم شعب فلسطين العربي في كفاحه من أجل العودة الى وطنه بجميع الوسائل السياسية وغيرها » .[٥]

وخلافا لبعثة فتح السابقة الى بكين ، لم يتردد الشقيري في ان يطلب من مضيفيه مساعدة عسكرية لجيش التحرير الفلسطيني ، مع انه لم يكن مستعدا استعدادا جيدا في المجال التمويني لاستقبال شحنات مستقبلية من الاسلحة .[٦] غير ان بعض المعدات العسكرية الصينية وجدت طريقها فيما بعد الى جيش التحرير قبيل حرب الشرق الاوسط لعام ١٩٦٧ .[٧]

إن هزيمة دول المواجهة العربية في حرب ١٩٦٧ ، كما راينا سابقا ، قد اضعفت الموقف السياسي لتلك الدول ذاتها كما اضعفت التركيبة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فيما اتاحت فرصة نادرة للحركة الفدائية الفلسطينية لكي تنمو عددا وقوة . أما على الجانب الصيني فقد شهدت الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٠ ذروة « الثورة الثقافية » المتطرفة في الصين . وكان الصينيون طوال تلك السنوات يرون ان السوفيات والاميركيين يعملون معا في الشرق الاوسط دعما لوقف اطلاق النار الذي كرسه قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ . ولذلك فان القوة الجديدة للحركة الفدائية التي كان الصينيون قد اقاموا اتصالا معها قبل سنتين ، اتاحت لهم فرصة مهمة لمواجهة جهود القوتين العظميين في

المنطقة . فقد تركزت السياسة التي دعا اليها الزعماء الصينيون بالنسبة للشرق الاوسط على الشعب العربي ، وخاصة على الفلسطينيين ، لشن « حرب شعبية متواصلة حتى النصر » ضد اسرائيل والامبرياليين الاميركيين و « التحريفيين السوفيات » .

ولا شك في ان النمو الهائل في الحركة الفدائية قد دفع الصينيين الى اعادة النظر في ازدواجية علاقاتهم مع فتح ومنظمة التحرير وفي التوازن بينهما . ففي الذكرى الاولى لبداية الحرب في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٨ ، اشارت وكالة انباء الصين الجديدة علنا الى « قيادة فتح » للنضال الفلسطيني .[٨] والواقع ، كما يقول خالد الحسن ، ان بعض الاجتماعات الحاسمة التي تم خلالها التخطيط لاستيلاء فتح على جهاز منظمة التحرير في اواسط ١٩٦٨ قد عقدت في منزل السفير الصيني في القاهرة الذي أيد نظرية الحسن بوجوب قيام فتح بهذا الانقلاب السياسي وحدها من غير اشراك اي من التنظيمات الفلسطينية الأخرى في العملية .[٩] ثم اوفد الصينيون بعثة رفيعة المستوى برئاسة ديبلوماسي مرموق يدعى هوانغ هوا الى اعمال المجلس الوطني الفلسطيني الرابع (في تموز / يوليو ١٩٦٨) ، وهو المجلس الذي ظهرت فيه بوادر النجاح الاولى لخطوة فتح نحو الاستيلاء على المنظمة .[١٠] وكانت الصين الدولة الوحيدة غير العربية التي نوهت بها مقررات تلك الدورة المهمة للمجلس تنويها خاصا . وطوال فترة النمو الهائل لفتح في الاردن خلال ١٩٦٨ - ٧٠ ، شكلت امدادات السلاح الصيني المصدر الاساسي لتسليح التنظيمات الفدائية المتوالدة في الحركة .[١١]

كان اول اختيار رئيسي للسياسة الصينية القائلة « بالكفاح الشعبي المستمر » في الشرق الاوسط ، كما طبقها الفلسطينيون ، في الاردن في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ . على ان هناك بعض الدلائل التي تشير الى ان ما حبذه الجانب الصيني في الاردن من حيث الكفاح المسلح المستمر ، كان يختلف قليلا عما اراده قادة فتح الذين كانت غالبيتهم تحاول كبح جماح المقاتلين في محاولة لاجتناب مواجهة نهائية مع الملك . وتقول مصادر البهبهاني ان

احداث ايلول «سبتمبر) ١٩٧٠ دفعت الصينيين الى اعادة النظر في دعمهم الكلي السابق لفتح داخل الحركة الفلسطينية « لأنها لم تستطع إدامة الثورة الفلسطينية ووجودها في الاردن » .[١٢] لكن خالد الحسن ، أحد قدامى فتح ، نفي فيما بعد أن يكون الصينيون قد خففوا من دعمهم لفتح .[١٣]

وايا كانت صحة ذلك ، فان العلاقة بين الصين وفتح ، وقد كانت وثيقة للغاية في اعقاب حرب ١٩٦٧ مباشرة ، لم تعد لها الخصوصية نفسها بعد ١٩٧٠ - ٧١ . ذلك ان قادة فتح بدأوا يرون ان مصلحتهم موازية عموما لمصلحة دولتي المواجهة الرئيسيتين - مصر وسوريا - ويبدو ان معظم هذه الخطوط الموازية كانت في أواخر الستينات ومطلع السبعينات تؤدي الى موسكو . وفي غضون ذلك ، بدأ الصينيون في مطلع السبعينات يعودون الى موقف اكثر « مسؤولية » في السياسة الدولية ، بعدما بردت حرارة ثورتهم الثقافية ، وهو التطور الذي أدى الى قبولهم في الامم المتحدة في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧١ بعد مقاطعة اميركية لعضويتهم فيها دامت ٢٢ سنة . وعندما استتب لهم مقعدهم الدائم في مجلس الأمن الدولي ، لم يستعمل الصينيون ولومرة واحدة حق الفيتو المعطى لهم بموجب هذا العقد ضد اي قرارات عارضها الفلسطينيون .[١٤] وفي ١٩٧٢ توقف الصينيون عن العادة التي درجوا عليها منذ ١٩٦٥ باقامة اسبوع من الاحتفالات في شهر ايار (مايو) من كل سنة « تضامنا مع فلسطين » .[١٥]

في ١٧ تموز (يوليو) ١٩٧٢ وصل ياسر عرفات الى موسكو على رأس وفد فلسطيني في زيارته الرسمية الثانية الى هناك ، وبعد ذلك بفترة قصيرة ذكرت الانباء وصول اول شحنة من السلاح السوفياتي الى الفلسطينيين عبر الموانىء السورية . وكان الصينيون يراقبون تطور العلاقات بين فتح والسوفيات مراقبة دقيقة ، وفي تموز (يوليو) ١٩٧٣ وجهت « جمعية صينية للصداقة مع الشعوب » اول دعوة الى وفد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لزيارة بكين . وفي السنوات التالية استضافت العاصمة الصينية وفدا مستمرا من وفود التنظيمات الفلسطينية الأخرى غير فتح (على مختلف

المستويات) .[١٦] ويبدو ان قادة فتح قد اتخذوا قرارا يقضي بأن يكون عرفات هو الشخص المسؤول عن تطور العلاقات مع موسكو ، وانيطت المسائل المتعلقة بالصين بخليل الوزير .

وخلال حرب الشرق الاوسط لعام ١٩٧٣ ، لم يشترك ، ممثل الصين في مجلس الأمن الدولي ـ هوانغ هوا لاغيره ـ في التصويت على قرار وقف اطلاق النار (رقم ٣٣٨) . لانه كان يرى ان شروطه غير كافية للاحاطة بموضوع «اعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني».[١٧] وفي المناورات الديبلوماسية التي اعقبت تثبيت وقف اطلاق النار ، استطاع هنري كيسينجر ان يتجاهل اي مداخلة صينية في الوضع في الشرق الاوسط وهو يعالج مشكلة اكبر تتعلق بالحد من النفوذ السوفياتي في الشرق الاوسط او حتى الغاء هذا النفوذ .

إن القرار الذي اتخذته فتح مع بقية التيار الرئيسي في منظمة التحرير بعد حرب ١٩٧٣ باختيار الدخول في العملية الديبلوماسية التي اعقبت الحرب ، ربما احدث في البداية شيئا من القلق لصانعي القرار في الصين ، لأنه يقرب التيار الاساسي في الحركة الفلسطينية من تينك الدولتين العظميين، وقد كان ذلك ظاهرا للعيان في حالة واحدة على الأقل هي التقرب الفلسطيني من الاتحاد السوفياتي . لكن فتح اثبتت جدارتها بسرعة في استقطاب اغلبية واضحة في الصفوف الفلسطينية تأييدا لمبادرتها الديبلوماسية بحيث صرفت جانبا اية شكوك صينية عبرت عنها بكين بسكوتها الملحوظ عن كامل موضوع ظهور عرفات في الامم المتحدة في نيويورك في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ ، وظهور وفد من الجبهة الشعبية في بكين في اليوم ذاته ، بعد اعلان الجبهة عن معارضتها للمبادرة الديبلوماسية التي تبنتها منظمة التحرير .[١٨]

وبقيت العلاقات الصينية ـ الفلسطينية على مستوى منخفض طوال النصف الثاني من السبعينات . وقد لاحظ كاتب غربي ، مثلا ، انه خلال احداث صيف ١٩٧٦ في لبنان ، تجاهلت الصين تعابيرها المألوفة في دعم

الفلسطينيين ، وأثارت بدلا من ذلك زوبعة من التصريحات حول التدخل السوفياتي في لبنان ، ولم تعلق بشيء أبدا على التدخل السوري في لبنان ».[١٩] لكن قادة فتح ومنظمة التحرير اعربوا عن تفهمهم لمحدودية الدعم السياسي الذي يمكن ان تقدمه الصين للمنظمة . وحول ذلك قال خالد الحسن في مطلع ١٩٨٣ :

« من المؤكد انهم لم يقدموا لنا شيئا يذكر على المسرح السياسي لأنهم ليسوا فاعلين كقوة عظمى على هذا المسرح . لكنهم كانوا دائما يؤيدون موقفنا في مجلس الامن الدولي ، على سبيل المثال ... وعلى كل حال لم يلحقوا بنا اي ضرر ، وعندما امتنعوا عن التصويت فهمنا ان ذلك عائد الى علاقاتهم الثنائية مع السوفيات ».[٢٠]

إن الموقف الصيني من مبادرة السادات السلمية مع اسرائيل تركز اساسا على الفرص التي تتيحها لتقليص الدور السوفياتي في الشرق الاوسط، لا على تأثيراتها على الفلسطينيين والعرب الآخرين، وفي جميع المراحل التي مرت بها المبادرة حرص الصينيون حرصا شديدا على الامتناع عن اعلان تأييد صريح ان معارضة صريحة لها.[٢١] وقد شهدت الفترة التي اعقبت عقد اتفاقيات كامب دايفيد اول انتقاد علني للسياسة الصينية على لسان احد قادة فتح هو نمر صالح الذي اصدر بيانا في آذار (مارس) ١٩٧٩ ينتقد فيه بكين انتقادا صريحا، وبعد ثلاثة اسابيع نشرت المجلة الرسمية لمنظمة التحرير «فلسطين الثورة» مقالا بعنوان « الدعم الصيني الضمني للمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية »[٢٢] .

غير ان الصينيين عملوا جهدهم في تلك الاثناء لاقناع القيادة الفلسطينية بأن امتناعهم عن ادانة مبادرة السادات علنا لا يعني التخفيف من دعمهم للحركة الفلسطينية بحد ذاتها . ثم تضاعفت الاتصالات بين الصين ومنظمة التحرير في الفترة التي اعقبت عقد اتفاقيات كامب دايفيد ، إذ استقبلت العاصمة الصينية بين تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨ وآب (اغسطس) ١٩٨٠ ثلاثة وفود رئيسية من فتح ومنظمة التحرير .

وفي حزيران (يونيو) ١٩٧٩ القى رئيس الوزراء الصيني هوا كو ـ فنغ

(الذي كان يترأس ايضا اللجنة المركزية القومية للحزب الشيوعي) خطابا اساسيا في مجلس الشعب الصيني كرر فيه دعم بلاده للحقوق الوطنية للفلسطينيين التي تتضمن ، كما قال ، « حق العودة الى بيوتهم واقامة دولتهم الوطنية الخاصة بهم »[٢٣] وهذا يعني ، بكلام آخر ، ان الصين باتت الان تدعم علنا سعي قادة منظمة التحرير وراء تسوية سياسية ، ولو ان هذا الدعم كان محددا ومشروطا . وفي السنة التالية اعادت بكين الاحتفال السنوي بأسبوع فلسطين .

وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١ ، شدد ياسر عرفات على الاهمية التي تعلقها قيادة المنظمة على علاقاتها مع الصين ، وذلك عندما عاد الى زيارة بكين لاول مرة بعد انقطاع دام احدى عشرة سنة . وقابل عرفات في هذه الزيارة الرئيس الجديد للجنة المركزية للحزب الشيوعي دنغ جياو بينغ وغيره من كبار رجالات البلاد ، ويقال انه عقد معهم اتفاقيات جديدة للحصول على شحنات جديدة من الاسلحة .

وكما كان متوقعا ، لم تلعب الصين دورا مهما اثناء العملية الديبلوماسية التي احاطت بمعركة بيروت في ١٩٨٢ . لكن الصينيين في شهر شباط (فبراير) التالي كرروا دعمهم المستمر للقيادة الحالية لمنظمة التحرير ولتوجهاتها السياسية في رسالة بعث بها رئيس الوزراء جاو زيانغ الى المجلس الوطني الفلسطيني السادس عشر ، وقال فيها :

« إن الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي الوحيد ، قادر الان على بذل جهود جبارة جديدة لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة بعدما احبط مخطط السلطات الاسرائيلية في دحر القوات المسلحة الفلسطينية في السنة الماضية ... انني على ثقة بأن الشعب الفلسطيني سوف يحرص صفوفه لمواصلة النضال... واحراز نصر نهائي »[٢٤] .

ولابد ان تركيز جاو على الوحدة الداخلية لمنظمة التحرير قد لقي ترحيبا لدى قادة فتح الذين كانت هذه المسألة هاجسهم الاكبر في دورة المجلس الوطني .

العلاقات مع الاتحاد السوفياتي منذ ١٩٦٨

بدأت العلاقات الفلسطينية مع الاتحاد السوفياتي في اواسط ١٩٦٨ عندما قدم الرئيس المصري جمال عبد الناصر ياسر عرفات للسوفيات. ويقول محمد حسنين هيكل كاتم اسرار عبد الناصر في ذلك:

« اقترحت على عبد الناصر انه بالنظر الى ان مطلوب الفدائيين من السلاح يتعدى نطاق ما يمكن لمصر تقديمه لهم ، فان افضل خطة هي تقديمهم الى الروس لكي يفاوضوهم بانفسهم . وهكذا سافر عرفات مع عبد الناصر الى موسكو في تموز (يوليو) ١٩٦٨ »[٢٥] .

وفي العاصمة السوفياتية ، كما يقول هيكل ايضا ، قدم عبد الناصر عرفات الى كل من رئيس الوزراء اليكسي كوسيغين ، وزعيم الحزب الشيوعي ليونيد بريجنيف ، والرئيس نيقولاي بودغورني . وبعد اسبوعين او ثلاثة اسابيع من هذه المحادثات ابلغ السفير السوفياتي في القاهرة عبد الناصر ان « اللجنة المركزية السوفياتية قررت بناء على توصية عبد الناصر ، اعطاء حركة المقاومة الفلسطينية اسلحة بقيمة ٥٠٠ الف دولار »[٢٦] .

وبالرغم من تلك البداية الميمونة والمبشرة ، بقيت بين الجانبين شكوك جدية حول نوايا كل منهما ، سواء من قبل السوفيات ومن قبل بعض اعضاء قيادة فتح على الاقل . وما وصل من اسلحة سوفياتية الى الفدائيين الفلسطينيين على مدى السنوات الاربع التالية ، انما كان يصل تحت مراقبة مشددة من السلطات المصرية ، فبقي الصينيون منافسو السوفيات ، مدة بعد ١٩٦٨ اسخى المصادر غير العربية في تسليح الفدائيين .

وبالنسبة للجانب السوفياتي ، كانت هذه العلاقة المسبقة بين فتح والصينيين سببا مهما من اسباب شكهم بالحركة الفدائية الفلسطينية وعدم ثقتهم بها . ومن نماذج الراي السوفياتي بالحركة الفدائية في فترة ما قبل ١٩٧٠ ، هذا التعليق الذي نشرته مطبوعة سوفياتية باللغة الانكليزية في نيسان (ابريل) ١٩٦٩ :

« إن السياسة التي ينتهجها الماويون في العالم الثالث باثارة النزاعات وتشجيع التطرف في الدوائر الوطنية ، ظهرت جليا في الاقطار العربية حيث تحاول جماعة ماوتسي تونغ تقوية نفوذها في المنظمات الفلسطينية التي تقف

ضد التسوية السياسية لنزاع الشرق الاوسط »[٢٧] .

ومن جهتهم دعم السوفيات محاولة ايجاد تسوية سياسية على اساس قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . والحقيقة ان السياسة السوفياتية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي ربما كانت في السنوات التي تلت حرب الشرق الاوسط لعام ١٩٦٧ ، قد تحددت بموجب المقاييس التي وصفها في وقت لاحق العلامة الاسرائيلي (والخبير القديم في شؤون الكرملين) غاليا غولان بقوله : « إن كلفة هذا النزاع الدائم الانفجار ، وخاصة بالنسبة لمصالح السوفياتية العالمية ، تفوق كثيرا منافعه ... ولا سيما ازاء الدور الفرعي او الداعم الذي يلعبه الشرق الاوسط في السياسة السوفياتية العالمية »[٢٨] . وباختصار، فان السوفيات لا يجازفون بالانجرار الى مواجهة عالمية اكراما للفلسطينيين او غيرهم من العرب. وقد ثبتت صحة ذلك ثبوتا قاطعا خلال حرب ١٩٧٣.

وفي الوقت ذاته، قلما كانت هنالك اوهام في الجانب الفلسطيني الذي يعتبر ان المحرك الاساسي للدعم السوفياتي للحركة الفدائية هو المصلحة الذاتية الاستراتيجية للسوفيات (وبالتالي فان هذا الدعم محدود بها) . وقلة من الفلسطينيين سواء داخل حركة المقاومة او خارجها ، غاب عن ذهنهم ان الاتحاد السوفياتي كان من اوائل الدول التي اعترفت رسميا بدولة اسرائيل ، او ان الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي شكلت مصدرا مهما من مصادر تزايد عدد السكان اليهود طوال السبعينات ، وحتى صلاح خلف (الذي يعتبر يساريا بين قادة فتح) كان يتساءل في ١٩٦٩ : « اليس غريبا ان تكون وسائل الاعلام الغربية منفتحة على حركة المقاومة اكثر من وسائل الاعلام الاشتراكية مثلا » ؟[٢٩] وفي السنة ذاتها كان قائد آخر من قادة فتح المحسوبين على اليسار عموما هو فاروق القدومي يسجل اعتراضا على « رأسمالية الدولة » في النظام الحاكم في الاتحاد السوفياتي .[٣٠]

على ان هذه التحفظات المعلنة على الصعيد الايديولوجي لم تمنع قادة فتح في سنوات ارتقائهم الى الشهرة بعد ١٩٦٧ ، من السعي الحثيث لتقوية علاقاتهم السياسية مع الاتحاد السوفياتي . وقد اثمرت هذه الجهود في شباط (فبراير) ١٩٧٠ عندما قام عرفات بأول زيارة الى موسكو على رأس وفد

رسمي من منظمة التحرير الفلسطينية .

وفي البيان الذي اصدرته « تاس » في ختام تلك الزيارة كان لايزال واضحا ان التوجه الاساسي للسياسة السوفياتية هو ذاته من حيث التأكيد على ان الحل الوحيد المتاح (او ربما الضروري) في مرحلة ما بعد ١٩٦٧ هو « ازالة اثار » الهزيمة العربية لعام ١٩٦٧. لكن البيان في الوقت ذاته، وخلافا للتصنيفات السوفياتية السابقة للقائمين بالعمل الفلسطيني، مهر الحركة الفلسطينية بخاتم الشرعية الايديولوجية السوفياتية إذ وصفها بانها «حركة تحرير وطني ونضال ضد الامبريالية».[٣١] وفي الشهر التالي انشأت الاحزاب الشيوعية الموالية للاتحاد السوفياتي في العالم العربي مجتمعة تشكيلا عسكريا باسم «الانصار» مكرس لمعاونة الكفاح المسلح الفلسطيني، ويبدو ان السوفيات تلقوا ضربة من جراء عدم ادخال الانصار في البداية الى المجلس المركزي لمنظمة التحرير لأن برنامجهم لا يدعو إلا الى الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ من دون اي ذكر لتحرير بقية فلسطين . لكن الانصار ادخلوا الى المجلس في ١٩٧١ ، ثم حل هذا التشكيل جملة وتفصيلا في ١٩٧٢ . وفي ٨ تموز (يوليو) ١٩٧٢ اتخذ الرئيس المصري انور السادات قرارا فاجأ جميع المعنيين بالامر عندما ابلغ السفير السوفياتي في القاهرة ان ١٧ الف خبير سوفياتي من العاملين في بلاده ـ اي اكثر من ٨٠ بالمئة في المجموع ـ يجب ان يغادروا مصر خلال عشرة ايام . وكانت هذه الخطوة مسيئة جدا للسوفيات بالنظر الى الاستثمار الاستراتيجي الكبير الذي بذلوه في مصر . وفي اليوم الذي انتهت فيه المهلة التي حددها السادات كان ياسر عرفات في موسكو على رأس وفد كبير يمثل جميع التنظيمات الفدائية الفلسطينية ، باستثناء الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة وكان معنى ذلك واضحا : وهو ان السوفيات يضعون تركيزا جديدا على دعمهم للفلسطينيين نتيجة لخذلانهم في مصر .

واجرى وفد عرفات في موسكو محادثات مع بوريس بونوماريف العضو المرشح للمكتب السياسي للحزب الشيوعي . وفي البيان المشترك الصادر بعد الزيارة وعد السوفيات بزيادة مساعداتهم لحركة المقاومة. ويقال ان صفقة سياسية قد عقدت اثناء تلك الزيارة يتم بموجبها استيعاب فتح لتنظيم

الانصار الفدائي الشيوعي لقاء التنسيق السياسي بين مؤيدي فتح ومؤيدي الحزب الشيوعي داخل الاراضي المحتلة من اسرائيل في اطار جبهة وطنية فلسطينية.[٣٢] وفور اختتام عرفات لزيارته الى موسكو ترددت انباء عن وصول شحنات من الاسلحة السوفياتية الى الفلسطينيين عن طريق الموانىء السورية. وحلت سوريا الان محل مصر كعراب رئيسي للعلاقات السوفياتية ـ الفلسطينية.

ان المضمون الاساسي للتفاعل السوفياتي المتزايد مع الحركة الفدائية الفلسطينية ـ كنقيض لشكله الدبلوماسي ـ قد تم تفسيره بالتفصيل في مناقشة جرت في ايار (مايو) ١٩٧١ بين بونوماريف وكبير المنظرين السوفيات ميخائيل سوسلوف وزعيم الحزب الشيوعي السوري خالد بكداش ، نشرت وقائعها المقنعة في بيروت لاحقا . وتضمنت التعليقات التي اوردها الفريق السوفياتي حول المسألة الفلسطينية ما يلي :

« اسرائيل حقيقة واقعة . لم تكن هناك امة يهودية او قومية يهودية ـ وهذا بديهي . لكن امة اسرائيل تنشأ الآن ، لقد قامت اسرائيل على اسس مصطنعة ولا نريد ان نبرر ذلك تاريخيا . لكن ، فلنبدأ من الحقائق القائمة ...

« من الجائز النضال ضد عنصرية دولة اسرائيل ، وضد خصائصها الرجعية وطبيعتها الاستعمارية ، لكنه ليس من الجائز التحدث عن ازالة دولة اسرائيل » ..

« اسرائيل ، عن طريق الصهيونية ، هي اداة للامبريالية العالمية . الشيء المهم هو قطع هذه العلاقة ، وهذا يمكن ان يتم عبر تسوية سياسية للمشكلة تحرم اسرائيل من امكانية الاستنجاد بالرأي العام العالمي وتحرم اليهودية العالمية من انقاذها من الخطر المزعوم».[٣٤]

انسجاما مع هذا المنطق أخذ جانب من وسائل الاعلام السوفياتية على الاقل منذ ١٩٦٩ يقول انه من المستحسن اقامة دولة فلسطينية الى جانب اسرائيل.[٣٥]. لكن هذا النوع من الحل كان لايزال بعيدا عن فكرة «الدولة الديمقراطية العلمانية» التي دعت اليها فتح والتنظيمات الفدائية الاخرى منذ ١٩٦٨ ـ ٦٩. وهناك بعض الادلة في البحوث الموثقة جيدا التي اجراها

غاليا غولان وآخرون، تشير الى ان السوفيات حاولوا من الايام الاولى للعلاقات السوفياتية ـ الفلسطينية زحزحة الفلسطينيين باتجاه النظر في حل قائم على اساس وجود دولتين، مما يتضمن بطبيعة الحال استمرار وجود الدولة اليهودية.[٣٦]

ان التوازن الاقليمي الجديد الذي حملته حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣، اتاح فرصة نادرة لجميع اولئك الممثلين على مسرح الشرق الاوسط الذين يحاولون استدراج الصراع العربي ـ الاسرائيلي الى نوع من الحل السلمي. واذا كان هنري كيسينجر قد اثبت في النهاية انه كان اقدر من خصومه السوفيات على الافادة من هذه الفرصة، فان ذلك لا يعني ان السوفيات لم يحاولوا ايضا تحويل الحقائق الجديدة التي افرزتها الحرب نحو رؤياهم الخاصة للتسوية السلمية. ولذلك نجد ان السفير السوفياتي في بيروت بدأ منذ ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ يسلم رسائل مستعجلة الى ياسر عرفات وجورج حبش ونايف حواتمه يطلب فيها منهم توضيح المقاصد المعلنة لمنظمة التحرير في السعي الفلسطيني الى «الحقوق المشروعة»، ومقترحا عليهم فكرة المطالبة بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة.[٣٧]

وفي شهر تموز (يوليو) التالي صوت المجلس الوطني الفلسطيني فعلا على الخيار الدبلوماسي تحت شعار اقامة «سلطة وطنية فلسطينية» في الاراضي المحتلة. والجدير بالملاحظة انه خلال المناقشات الحامية التي سبقت التصويت على ذلك داخل منظمة التحرير تبين ان معظم التنظيمات التي يصفها السوفيات على انها «يسارية» و «ديمقراطية»، وفي طليعتها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الوطنية الفلسطينية، كانت تؤيد هذا الخيار بقوة.[٣٨]

كانت سنة ١٩٧٤ سنة الاتصالات الفلسطينية ـ السوفياتية المكثفة ، اذ اخذ عرفات معه الى موسكو وفدين كاملين من منظمة التحرير بدعوة رسمية من الحكومة السوفياتية هذه المرة . وفي نهاية الزيارة الثانية من هاتين الزيارتين في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ ، اعلن الجانب السوفياتي دعمه الصريح لفكرة اقامة دولة فلسطينية مستقلة . هذه الحرارة المستجدة التي

اظهرها السوفيات على مستوى اعلى تجاه التيار الرئيسي في منظمة التحرير طوال ١٩٧٤ ، لا يمكن فصلها تماما عن الخطر الذي لمحه القادة السوفيات قادما مع التطورات الجديدة في سوريا حيث كان الرئيس الاسد محط اهتمام الدكتور كيسينجر في الاسابيع الاخيرة من ١٩٧٣ ، بحيث ان الرئيس السوري سايره الى درجة القبول في حزيران (يونيو) ١٩٧٤ بأن يحذو حذو الرئيس السادات بتوقيع اتفاقية لفك الاشتباك مع اسرائيل تحت اشرافه . وربما خشي السوفيات في تلك المرحلة ان تخرج دمشق من فلكهم ايضا كما فعلت القاهرة قبل سنتين . وكما هو الحال في المناسبة السابقة ، كان الرد السوفياتي تكثيف الاتصالات مع الفلسطينيين .

يضاف الى ذلك ان السوفيات خافوا ان تكون الاتفاقات الثنائية المتلاحقة برعاية كيسينجر بمثابة رصاصة الرحمة على امكانية اعادة عقد مؤتمر جنيف الذي عقدوا عليه معظم آمالهم في الابقاء على نفوذهم في الساحة الديبلوماسية في الشرق الاوسط. لذلك كانوا، وسط كل هذا الاهتمام المستجد بضيوفهم الفلسطينيين، يمارسون المزيد من الضغوط عليهم للتساهل في موقفهم التفاوضي على امل ان يكون ذلك هو المفتاح السحري الذي يفتح ابواب جنيف.

على ان السوفيات وجدوا انفسهم ، قبل معالجة المشكلات المتصلة باستئناف مؤتمر جنيف ، امام معضلة اخرى نشأت من جراء القتال في لبنان في ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ، ولا سيما من جراء الصراع الذي نشأ بين منظمة التحرير وسوريا وهما اقرب حليفين الى السوفيات في المنطقة . ويتحدث صلاح خلف عن السياسة السوفياتية خلال الحرب اللبنانية بقوله :

« في البداية لم يفهم السوفيات بوضوح طبيعة الحرب الاهلية ، فاعتبروها صراعا طائفيا ... ونصحنا الزعماء السوفيات « بألا نتورط » في « خلاف عائلي » . ولم يفهموا ابعاد الصراع الا بعد مجازر ضبية والكرنتينا في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ . وبعد التدخل العسكري السوري في لبنان انضموا الى جانبنا علنا ، طبعا كانت انتقاداتهم للسوريين في بلاغاتهم وجرائدهم بالتلميح فقط . لكن الرئيس الاسد اسر لي ان موسكو توقفت عن تقديمه قطع الغيار للجيش السوري اعتبارا من حزيران (يونيو)

١٩٧٦ . وفي الوقت ذاته تلقى عددا من الرسائل من الحكومة السوفياتية تستحثه على اعادة ترميم جسوره مع اليسار اللبناني والمقاومة .

« لكن الاتحاد السوفياتي ، مع الأسف ، لم يفعل شيئا لفك الحصار البري والبحري الذي فرضته علينا اسرائيل والانعزاليون المسيحيون وسوريا ... واظن ان موسكو لم ترغب في التورط في النزاع خوفا من الانجرار الى مواجهة مع الولايات المتحدة . فلابد ان اعتبارات الامن والوفاق قد تقدمت على الرغبة في مساعدتنا » . (٣٩)

كان الهدف السوفياتي الرئيسي خلال صيف وخريف ١٩٧٦ وضع حد للقتال بين سوريا ومنظمة التحرير . ولا شك في انهم ارتاحوا عندما تحقق ذلك في قمة الرياض المصغرة في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦ ، ولو انهم ارتابوا في امكانية تأثير الدول التي حققت المصالحة ، وهي دول مؤيدة لاميركا ، على موقف الخصمين السابقين . على انه خلال اشهر قليلة اتضح ان التهديدات الاسرائيلية ـ الكتائبية للوجودين الفلسطيني والسوري في لبنان من شأنها ان تضمن اعتمادهما على اي مساعدة استراتيجية يقدمها لهما الاتحاد السوفياتي ، في حين ان المناورات الديبلوماسية حول اعادة عقد مؤتمر جنيف والتي رافقت صعود جيمي كارتر الى الرئاسة في واشنطن عام ١٩٧٧ ، كفلت عودتهما الى الاعتماد على الثقل الديبلوماسي للاتحاد السوفياتي .

وقد رحب القادة السوفيات بالالتزام المعلن للرئيس كارتر باستئناف مؤتمر جنيف ، لان تلك الاشارة الواضحة الى الوفاق كانت افضل لديهم من مناورات كيسينجر لابعادهم عن اي دور ديبلوماسي فعال في الشرق الاوسط . ويستدل من السلوك السوفياتي طوال ١٩٧٧ انه كان مدفوعا بنوع من التفاهم الضمني مؤداه انه اذا كان بوسعهم اقناع منظمة التحرير بتوضيح موقفها والتساهل فيه ـ ولا سيما بتقديم نوع من الاعتراف باسرائيل او على الاقل بالقرار ٢٤٢ ـ فانه من المتوقع ان تقنع الولايات المتحدة اسرائيل بالجلوس على المائدة ذاتها في جنيف مع ممثلين من منظمة التحرير لا مناصب محددة لهم . وفي الوقت ذاته كانت تبذل جهود للغاية العامة ذاتها من قبل حكومات عربية موالية لاميركا منها مصر والمملكة

العربية السعودية (وبصورة اختبارية عبر بعض العواصم الاوروبية) لكن قادة المنظمة كانوا يرون دائما حاجة واضحة للتنسيق الوثيق مع السوفيات في هذه العملية كلها نظرا لدورهم الخاص كرؤساء مشاركين لمؤتمر جنيف (مهما بدا بعيد المنال) .

وفي الاول من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧ ، كان السوفيات متفائلين باقترابهم من تحقيق هذا الهدف بعد الاتفاق الذي توصل اليه وزير خارجيتهم مع وزير الخارجية الاميركي في نيويورك (انظر الفصل الخامس سابقا) . لكن بعد اربعة ايام افسد وزير الخارجية الاسرائيلي موشي دايان ما حققه الوزير السوفياتي . فقد اصبحت الشروط المقدمة للمشاركة في جنيف مشددة الى درجة استبعدت معها امكانية حضور منظمة التحرير ولعله جدير بالاهتمام معرفة ما اذا كان السوفيات سيواصلون السعي الى استئناف جنيف ، حتى بشروط دايان ، وعلى حساب مشاركة منظمة التحرير . لكن التطورات السريعة في الاسابيع التالية اثر زيارة الرئيس السادات المفاجئة للقدس ، الغت تماما اي حديث عن مؤتمر جنيف ضمن الخطوط المتصورة منذ اواخر ١٩٧٣ .

جاء الاعلان عن مبادرة السادات ، بالنسبة للسوفيات ، يمثل مزيدا من الضربات المتلاحقة لموقفهم الاستراتيجي في الشرق الاوسط . إذ ان مصر ، اكبر الدول العربية وزنا ، اخذت منذ ١٩٧٢ تفك ارتباطاتها الوثيقة التي اقامتها مع موسكو منذ ١٩٥٥ ، لكن السادات بدأ الان ينقل بلاده الى علاقة استراتيجية واقتصادية مع الولايات المتحدة اوثق حتى من العلاقة المصرية ـ السوفياتية السابقة . وجاء تلخيص الرأي السوفياتي بمبادرة السادات السلمية بعد ثلاث سنوات من اطلاقها في مقال نشرته مجلة « شؤون دولية » في موسكو وصفت فيه المبادرة بانها « استسلام لم يحمل السلام الى شعوب الشرق الاوسط كما هو متوقع » . (٤٠)

وانسجاما مع النمط الثابت في سياستهم كان رد السوفيات على خطوات السادات توثيق علاقاتهم مع قيادة منظمة التحرير الى ان توج ذلك في نهاية ١٩٨١ بمنح مكتب المنظمة في موسكو صفة السفارة . وفي الفترة التي تلت بداية مبادرة السادات تركزت السياسة السوفياتية على تقوية جبهة

الصمود ، مع الاستمرار في التركيز على رغبة موسكو في عقد مؤتمر دولي للسلام يحضره جميع الفرقاء المعنيين ومن بينهم منظمة التحرير الفلسطينية التي ظلت تصفها بانها « الممثل الشرعي الوحيد للعرب الفلسطينيين » . (٤١)

وفي الحرب الاسرائيلية ـ الفلسطينية عام ١٩٨٢ تصرف السوفيات مرة اخرى على النمط الثابت لسياستهم ، فاصدرت الحكومة السوفياتية في ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ بيانا قالت فيه :

« ان الاتحاد السوفياتي يقف الى جانب العرب بالفعل لا بالكلام ، ويضغط لاخراج المعتدي من لبنان . ويجب الا يغيب عن بال صانعي السياسة الاسرائيلية الراهنة ان الشرق الاوسط منطقة قريبة من الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي ، وان التطورات هناك من شأنها ان تؤثر على المصالح السوفياتية . اننا نحذر اسرائيل من ذلك » . (٤٢)

كلمات شديدة اللهجة ! لكن في الايام التالية لم يقم اي دليل على خطوة سوفياتية ملموسة لتحدي الحصار المفروض على بيروت . ولم تصدر الحكومة السوفياتية اي تعليق آخر رفيع المستوى حول القتال حتى ٨ تموز (يوليو) عندما لاحت امكانية استخدام قوات اميركية في لبنان الامر الذي دفع بالزعيم السوفياتي المريض ليونيد بريجنيف الى تحذير الرئيس الاميركي من انه اذا استخدم قواته فعلا فان « الاتحاد السوفياتي سوف يقيم سياسته أخذا هذه الحقيقة بالحسبان » .

لكن في هذا البيان ذاته لم يملك بريجنيف سوى « مناشدة » الرئيس الاميركي « وقف الدمار البربري الذي تقوم به القوات الاسرائيلية ضد النساء والاطفال والشيوخ من اللبنانيين والفلسطينيين » . (٤٣)

وقال بريجنيف كلاما مشجعا للمدافعين عن بيروت في مقابلة مع جريدة « برافدا » في ٢٠ تموز (يوليو) كرر فيها السياسة السوفياتية السابقة بالتأكيد على ان مشكلات الشرق الاوسط « لا يمكن ان تحل الا نتيجة جهود مساعية من قبل جميع الاطراف المعنية ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وإذ نطلع الى المستقبل فاننا بهذا المنظار بالذات نرى قيمة الاقتراح المقدم من

قبلنا بشأن عقد مؤتمر دولي » . (٤٤) .

وتوسع الرئيس السوفياتي في هذه النظرية في ١٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ عندما قدم خطة للسلام في ست نقاط موازية تقريبا للخطة التي تبنتها القمة العربية قبل ايام (انظر الفصل السادس) . لكن الاجل وافى الزعيم السوفياتي البالغ من العمر ٧٥ سنة خلال اسابيع فتوفي في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) مؤذنا ببداية مرحلة يوري اندروبوف . وكان الرد الفلسطيني الاولي على مجيء الزعيم السوفياتي الجديد ايجابيا . فالزعماء الفلسطينيون الذين زاروا موسكو بعد تولي اندروبوف السلطة عادوا الى الشرق الاوسط متفائلين بأن ازمة الجمود التي شهدتها السنوات الاخيرة من حكم بريجنيف ، وخاصة خلال صراع الخلافة في الاشهر الاخيرة من حياته ، قد افلت لتحل محلها مرحلة اقوى واعنف للسياسة السوفياتية في الشرق الاوسط . (٤٥)

وبالرغم من احجام السوفيات عن التدخل في معركة بيروت ، فقد كرر المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في شباط (فبراير) ١٩٨٣ تعابيره السابقة من حيث الاعتراف الخاص بالدور السوفياتي . فقد اعلن المجلس « تقديره ودعمه » لخطة السلام التي اعلنها بريجنيف في ايلول (سبتمبر) . ووردت في مقدمة المقطع الخاص بالعلاقات الدولية في قرارات المجلس فقرة تدعو الى « تطوير وتعميق علاقات التحالف والصداقة بين منظمة التحرير والدول الاشتراكية وعلى راسها الاتحاد السوفياتي » . (٤٦)

ومن المفهوم ان يكون رد الفعل السوفياتي على دورة المجلس الوطني الفلسطيني متركزا في المقام الاول على التأييد الذي اعلنته الدورة للمواقف السوفياتية وعلى الموقف الانتقادي الذي اتخذته من مقترحات السلام التي اعلنها الرئيس الاميركي في مطلع ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ . لكنه كان ملفتا للنظر ان التعليقات السوفياتية ركزت في المقام الثاني على الانجازات التي حققتها الدورة من حيث محاولات قيادة منظمة التحرير للحفاظ على « الوحدة الوطنية الفلسطينية » (٤٧) . وبكلام آخر ، بقي السوفيات ، كالصينيين ، على دعمهم السياسي الثابت للقيادة الحالية لفتح والمنظمة ولاولوياتها .

العلاقات مع الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية منذ ١٩٧٠ .

رأينا في الفصل الثاني سابقا ، ان قادة فتح منذ مطلع ١٩٦٥ انتهجوا سياسة طرح قضيتهم على الامم المتحدة مباشرة . وبالنظر الى الحيوية التي بعثوها في منظمة التحرير عند استيلائهم على جهازها في ١٩٦٨ ، وبما لديهم من اتصالات واسعة مع الحكومات العربية وحكومات العالم الثالث ، استطاعت منظمة التحرير بقيادة فتح متابعة هذه الاتصالات بمفعول متزايد من ١٩٧٠ وصاعدا . ففي عام ١٩٧٠ ، مثلا ، شارك ممثل للمنظمة في مناقشة مسألة فلسطين في اللجنة السياسية الخاصة للجمعية العامة للامم المتحدة . وفي كانون الاول (ديسمبر) من تلك السنة تبنت الجمعية العامة قرارين يؤكدان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير .

القرار الاول هو القرار رقم ٢٦٤٩ ، ويقرن شجب إنكار هذا الحق على الفلسطينيين بشجبه انكار حقوق شعوب افريقيا الجنوبية . اما في القرار الثاني رقم ٢٦٧٢ فقد اعلنت الجمعية العامة « انها تعترف بأنه من حق الشعب الفلسطيني ان يقرر مصيره وان تكون له حقوق متساوية طبقا لميثاق الامم المتحدة . (٤٨) وقد اقر المقطع المتضمن لهذه الفقرة باغلبية ٤٧ صوتا ضد ٢٢ وامتناع ٥٠ صوتا عن التصويت . وضم فريق المؤيدين الدول العربية والكتلة الشرقية وبعض الدول الافريقية ، وضم فريق المعارضين اسرائيل والولايات المتحدة وتسع دول في اميركا الجنوبية وحفنة من الدول الاوروبية والافريقية ودول الكومنولث البريطاني.

وخلال السنوات التالية ظلت الجمعية العامة تكرر تأييدها لحق الفلسطينيين في تقرير المصير سنة تلو سنة . وفي غضون ذلك كانت منظمة التحرير تستميل قاعدة متسعة باستمرار من الدعم الدولي ، سواء عن طريق الاتصالات الثنائية مع الصينيين والسوفيات وغيرهم ، او عن طريق النشاط المتزايد في التجمعات الدولية خارج الامم المتحدة .

واول تجمع من هذا النوع يمنح تأييده لمنظمة التحرير هو المؤتمر الاسلامي الذي تبنى المنظمة في اجتماع له في لاهور في مطلع السبعينات ، بالرغم من العلمانية المعلنة في برنامجها . (٤٩) ثم بعد حرب تشرين (اكتوبر)

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

١٩٧٣ ، شاركت المنظمة في قمة الجزائر لحركة عدم الانحياز ، وبعد ذلك بفترة قصيرة اصبحت اول حركة تحرير وطني غير افريقية تتمتع بصفة مراقب في منظمة الوحدة الافريقية . ولم تكد تأتي السبعينات الى نهايتها حتى كان ديبلوماسيو منظمة التحرير ـ وكلهم تقريبا من رجال فتح ـ قد اكتسبوا خبرة واسعة في التوسط في مسلسل من القضايا العربية ـ الافريقية اوسع من القضايا الفلسطينية الخالصة . وفي تلك الاثناء ايضا نمت الروابط السياسية للمنظمة مع حركات الاستقلال الوطني في افريقيا الجنوبية واميركا اللاتينية ، بينما كانت اسرائيل توطد علاقاتها مع دول جنوب افريقيا العنصرية ومع حكومات دكتاتورية مثل نظام سوموزا في نيكاراغوا .

لقد اتسع تحالف الدعم الدولي لمنظمة التحرير وبرنامجها ، وهو ما تم لها بفعل جهود فلسطينية وعربية ، الى درجة انه عندما دعت الجمعية العامة في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤ المنظمة الى المشاركة في مناقشاتها حول فلسطين فاز هذا القرار باغلبية ١٠٥ اصوات ضد ٤ اصوات فقط . فلم يصوت ضد هذه الدعوة غير اسرائيل والولايات المتحدة وبوليفيا وجمهورية الدومينيك ، وكان ذلك هو اساس التمهيد لظهور ياسر عرفات امام الجمعية في الشهر التالي .[٥٠]

وبعد خطاب عرفات في الجمعية العامة في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ ، اقرت الجمعية القرار ٣٢٣٦ الذي اعتمدته منظمة التحرير دليلا لتحديد الحقوق الفلسطينية طوال السنوات التالية . ويقول هذا القرار الذي اتخذ باغلبية ٨٩ صوتا ضد ٧ اصوات ان الجمعية :

١ ـ تؤكد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتبديل في فلسطين ، بما في ذلك :

أ) حق تقرير المصير من غير تدخل خارجي

ب) حق السيادة والاستقلال الوطني

٢ ـ تؤكد ايضا حق الفلسطينيين غير القابل للتبديل في العودة الى بيوتهم وممتلكاتهم ... وتدعو الى عودتهم » [٥١]

وفي القرار التالي دعت الجمعية منظمة التحرير الى الاشتراك في اعمالها

اللاحقة ، بصفة مراقب » .

لقد قدمت الجمعية العامة للفلسطينيين منبرا ثمينا استطاعوا من خلاله شرح استراتيجيتهم لممثلي جميع دول العالم ، وساعدت قراراتها وعبارات دعمها لمنظمة التحرير على اعطاء منظمة التحرير في اواخر السبعينات مدخلا مهما الى الرأي العام في اوروبا الذي كان بشكل عام مؤيدا لفكرة الامم المتحدة كمنبر عالمي . غير ان الفلسطينيين كانوا يدركون انه ليست للجمعية العامة سلطة حقيقية في حل النزاعات الدولية ، وهو امر من اختصاص مجلس الامن المركب بشكل يعطي الاعضاء الاربعة الكبار الدائمين (اصبحوا خمسة بعد ١٩٧١) حق الفيتو لكل منهم ، فلا يسمح باقرار اي قرار مؤيد للفلسطينيين تعترض عليه الولايات المتحدة . وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ اعتبرت منظمة التحرير انها حققت نصرا ديبلوماسيا مرموقا عندما دعي ممثلها فعلا لمخاطبة مجلس الامن . لكن هذه المداخلة لم تؤمن اقرار القرار الذي ايده . وكما هو الحال دائما بالنسبة للفلسطينيين وحلفائهم العرب ، كان يجري الحساب عند كل نقطة حول ما اذا كان من الافضل اخذ ما امكن من فئات الدعم الاميركي في مجلس الامن ، او احراج الولايات المتحدة باظهار قوة تأييدها لاسرائيل عن طريق دفعها الى استعمال الفيتو . في حالات عديدة اختارت المنظمة وحلفاؤها الطريق الثاني ، لكن عندما وصل الامر الى قضايا امنية رئيسية وحيوية ، كما هو الامر بالنسبة للتصويت حول الاصطدامات العديدة مع الاسرائيليين في لبنان ، اختاروا على العموم مماشاة الولايات المتحدة للحصول منها على اي شيء تقدمه .

وفي رأي حسن عبد الرحمن الذي كان نائبا لرئيس بعثة المراقبة الفلسطينية في الامم المتحدة من ١٩٧٤ الى ١٩٨٢ ، « ان الامم المتحدة لا تكون فعالة حقيقة الا في فترة الوفاق بين الدول الكبرى » . وقال في مطلع ١٩٨٢ انه يعتبر ان فكرة الوفاق وجدت تطبيقا لها الى حد ما في قضايا الشرق الاوسط من مطلع السبعينات حتى عام ١٩٧٧ ، « اي الى حين صدور البلاغ الاميركي ـ السوفياتي المشترك حول الشرق الاوسط في تشرين الاول (اكتوبر) من تلك السنة (انظر الفصل الخامس سابقا) . وفي رأي عبد الرحمن ان رجوع ادارة كارتر عن تأييدها للبلاغ خط نهاية الوفاق

الدولي في الشرق الاوسط ، ومما أكد هذه الحقيقة الدعم الاميركي اللاحق لمبادرة السادات السلمية . فقد استنتج بقوله : « منذ ذلك الحين اصبحت فاعلية الامم المتحدة في الشرق الاوسط محدودة ، ولو ان هذا قد يتغير في اي وقت اذا استأنفت القوتان عملية الوفاق » [٥٢]

العلاقات مع اوروبا الغربية منذ ١٩٧٤

في اواسط السبعينات ، قام الزعماء الوطنيون الفلسطينيون بدافع من الزخم الذي احدثته حرب تشرين (اكتوبر) ١٩٧٣ بتحرك ديبلوماسي باتجاه عصب الدعم العالمي لاسرائيل ، فاستطاعوا مخاطبة الحكومات والراي العام في اوروبا الغربية كلها .

ويقول الباحث البريطاني دايفيد الين ان الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو الذي « صب جام غضبه على الدول العظمى » في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ لتجاهلها المصالح الاوروبية في حلها للازمة المباشرة ، دعا الى مؤتمر قمة للدول التسع الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة . وانعقد المؤتمر في كوبنهاغن، عاصمة الدنمارك، في شهر كانون الاول (ديسمبر) بحضور اربعة من وزراء الخارجية العرب. «ومع انه مازالت هناك شكوك حول من وجه الدعوة، فقد اضاف حضورهم الى الفوضى الضاربة بين الاعضاء التسعة المنقسمين على انفسهم باقتراحهم ارساء العلاقات بين الاسرة الاوروبية والعالم العربي على اساس جديد» [٥٣]

وفي تموز (يوليو) ١٩٧٤ تم اخيرا تحرك بالنسبة لاقتراح الوزراء العرب عندما انعقد اجتماع لوزراء خارجية اوروبا ووزراء الخارجية العرب في باريس . واسفر الاجتماع عن تشكيل هيئة اطلق عليها اسم « اللجنة العامة للحوار العربي ـ الاوروبي » تضم مبعوثين عن الدول الاعضاء في السوق الاوروبية ونظرائهم من دول الجامعة العربية .

وقد اصطدمت المبادرة الاوروبية من بدايتها بمعارضة لاتلين من وزير الخارجية الاميركي هنري كيسينجر في وقت كانت العلاقات الاوروبية ـ الاميركية متوترة منذ خريف عام ١٩٧٣ بعد انهيار المحادثات الرامية الى

وضع « ميثاق للحلف الاطلسي » . وتفاقم هذا التوتر كثيرا بفعل الارتفاع الحاد في اسعار نفط اوبك ، وهو ارتفاع اصاب الاوضاع الاقتصادية في اوروبا (واليابان) اكثر مما اصاب الاقتصاد الاميركي . إذ ان كيسينجر لم يكن راغبا في تعاطي الاوروبيين في اللعبة الاميركية في الشرق الاوسط ، وقد فسر ذلك لاحقا بقوله :

« المبادرة الاوروبية ... هددت بتخريب استراتيجيتنا الموضوعة بعناية ودقة . كنا نسير خطوة خطوة . اما الأسرة الاوروبية فقد الزمت نفسها علنا بحل شامل كنا نتعامل مع كل فريق رئيسي في الشرق الاوسط على حدة . الاوروبيون كانوا يهدفون الى تجمع يضم جميع البلدان العربية ، وهذا منبر اليد الطولى فيه ، حسب قناعتي ، ستكون للمتطرفين » . [٥٤]

ونجحت مناورات كيسينجر على الاوروبيين فابعد مبادرتهم الى الصفوف الخلفية في المسلسل الديبلوماسي . ثم نقل عنه في اذار (مارس) ١٩٧٤ تكهنه القائل : « لن يستطيع الاوروبيون تحقيق شيء في الشرق الاوسط في مليون سنة » [٥٥] وتأجل الاجتماع الاول للجنة العامة الى ايار (مايو) ١٩٧٦ ، وحتى في ذلك التاريخ استطاع الاوروبيون صرف النظر عن اقتراحات من المشاركين العرب بالسماح لمنظمة التحرير بالمشاركة . يضاف الى ذلك ان المضمون السياسي الذي يمكن ان يكون قد تصوره المشاركون الاصليون في هذه الندوة ، قد سبقته على جدول الاعمال الى حد كبير مسائل اقتصادية ومالية وتكنولوجية . غير ان البصيص الاول لاهتمام حكومات اوروبا الغربية بلعب دورها الخاص في الشرق الاوسط ، متحدة فيما بينها منفصلة عن الدور الاميركي ، نبه بعض قادة فتح ومنظمة التحرير الى الامكانيات الجديدة الكامنة في اجراء اتصال مباشر مع اوروبا .

لقد كان لفتح بحد ذاتها منذ اول التئام لها كحركة موحدة في اوائل الستينات قواعد تنظيمية خاصة بها بين الطلاب الفلسطينيين في الجامعات الاوروبية وبين « العمال الفلسطينيين الضيوف » في المعامل الاوروبية . وبعد عقد من الزمان تقدم كثيرون من هؤلاء الطلاب والعمال مهنيا ليحتلوا مراكز مرموقة ومأمونة كمحاضرين في الجامعات او كرجال اعمال في المجتمعات المضيفة لهم ، مما ساعدهم على توسيع دائرة اتصالاتهم (وفي

بعض الحالات حصلوا في طريقهم على جوازات سفر محلية او زوجات محليات او الاثنين معا) . وقد تعرض مركز الجاليات العربية في المانيا للخطر الى حين اثناء الطرد الجماعي للعمال والطلاب العرب في اعقاب عملية ايلول الاسود خلال الالعاب الاولمبية في ميونيخ ، لكن على العموم استطاعت الجاليات الفلسطينية في اوروبا في مطلع السبعينات ان تفعل الكثير للتخفيف من الغبن التاريخي اللاحق بالفلسطينيين ، بالمقارنة مع المبعوثين الصهاينة ثم الاسرائيليين فيما بعد ، في كونهم « غرباء » عند مخاطبة الجسم السياسي الاوروبي .

وفي ١٩٧٤ ارسل سعيد حمامي ، احد قدامى فتح ، الى لندن حيث ادار « مكتب معلومات لمنظمة التحرير » (بتساهل من الحكومة البريطانية) من المقر الرسمي لمكتب الجامعة العربية . وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٥ كانت الحكومة الفرنسية اول حكومة في اوروبا الغربية تعطي ترخيصا رسميا بفتح مكتب معلومات لمنظمة التحرير اداره عز الدين قلق . وقد اغتيل حمامي وقلق في مركزيهما في وقت لاحق على يد جماعة المنشقين عن فتح بقيادة صبري البنا والذين عارضوا بشدة الاتصالات الاوروبية للمنظمة . وتلى ذلك افتتاح مكاتب في جميع العواصم الاوروبية الرئيسية باستثناء امستردام . وفي اواسط ١٩٨٠ اتخذت الحكومة النمساوية خطوة جديدة ، نيابة عن اوروبا الغربية ، عندما منحت منظمة التحرير اعترافا ديبلوماسيا كاملا . وبعد ذلك تمسك قادة فتح والمنظمة بهذه السابقة في مفاوضاتهم لافتتاح مكاتب في البلدان الاوروبية الصغيرة الاخرى مطالبين بنوع من الاعتراف المماثل لممثلي منظمة التحرير .

كان ينسق كل هذا النشاط من مقر منظمة التحرير رئيس الدائرة السياسية فاروق القدومي الذي رأى في هذا التقدم الديبلوماسي للمنظمة في اوروبا وسيلة للتأثير على الحكومة الاميركية [٥٦] كذلك اتخذ سلفه في الدائرة السياسية خالد الحسن دورا خاصا في دفع المبادرة الاوروبية الى الامام بصفته رئيسا للجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني . بهذه الصفة حضر الحسن في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٥ اجتماعا في لندن عقده الاتحاد البرلماني الدولي ، وهو هيئة تضم اكثر من ثمانين برلمانا من مختلف

الدول . وطوال السنوات الثمان التي تلت ذلك ظل يروح ويجيء الى اوروبا مؤمنا حضورا فلسطينيا صريحا عالي المستوى في التجمعات البرلمانية وغيرها من التجمعات السياسية . وترافقت جهوده مع جهود الممثلين الدائمين لمنظمة التحرير في اوروبا - الذين كانوا كلهم من فتح باستثناء ممثل المنظمة في اسكندينافيا ثم ممثلها في النمسا - ومع شبكة الاتصالات السرية التي اقامها عصام السرطاوي (الذي اغتيل في مطلع ١٩٨٣) وهو من الذين انضموا متأخرين الى صفوف فتح . هذا ، بالاضافة الى وضعه السري داخل الحركة حتى بعد انضمامه اليها ، وكونه في ١٩٧٠ ابرز الفلسطينيين الذين ايدوا قرار الرئيس عبد الناصر بقبول خطة روجرز ، يعني انه لم يكن في وسعه ان تكون له في دوائر فتح الداخلية المنزلة التي كانت ، مثلا ، لسعيد حمامي الذي طرق هو الآخر اتصالات مماثلة عمل السرطاوي فيما بعد على رعايتها وتنميتها .

وفي ١٩ نيسان (ابريل) ١٩٨٠ خاطب الحسن اجتماعا للهيئة البرلمانية للتعاون العربي - الاوروبي ضم ٣٥٠ عضوا في قصر اوروبا في ستراسبورغ . وبعد اربعة ايام اتخذ المجلس البرلماني لاوروبا الذي مقره في القصر المذكور قرارا اعتبر فيه اتفاقيات كامب دايفيد اساسا غير كاف للوصول الى سلام شامل في الشرق الاوسط ، ودعا الى الاعتراف « بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني » ، وطالب بتعديل بعض جوانب قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ التي تعتبر المشكلة الفلسطينية مجرد مشكلة لاجئين ، ودعا الى الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية . [٥٧] وبعد شهرين اصدر مؤتمر قمة حكومات السوق الاوروبية المنعقد في البندقية اعلانا رسميا كرر فيه ذكر « حق تقرير المصير » للشعب الفلسطيني ، ودعا منظمة التحرير الى « الدخول » في مفاوضات السلام للشرق الاوسط [٥٨] .

بين ١٩٧٤ و ١٩٨٠ تغير ميزان العلاقات بين اوروبا والولايات المتحدة . إذ ان الرئيس جيمي كارتر ووزير خارجيته سايروس فانس فور مجيئهما الى السلطة اتخذا موقفا نحو اوروبا الغربية يختلف كثيرا عن الموقف الذي ساد ايام كيسينجر في السلطة ، وهو موقف الابتعاد الحاسد عن السباقات

الديبلوماسية . ولعلهما شعرا بالاسى حقيقة لعدم مشاركة الاوروبيين حماسهما لعملية السلام في كامب دايفيد . وعندما اتضح لواشنطن في مطلع ١٩٨٠ ان كامب دايفيد ليس بالفعل علاجا شافيا من اجل احلال الهدوء الشامل في الشرق الاوسط ، طلعت ايماءات متزايدة بان ادارة كارتر اعطت الزعماء الاوروبيين ضوءا اخضر غير رسمي لاستكشاف منطلقات بديلة ـ ولو انه ليس بالضرورة السير فيها . ومع ذلك ظل الحسن حتى منتصف ١٩٨٠ يرى ان هناك ضغطا اميركيا كبيرا على الاوروبيين . فقد قال في مقابلة في صيف ١٩٨٠ « ليس لان الدول الاوروبية لا تريد الاعتراف بمنظمة التحرير رسميا ، بل لأن ذلك نتيجة الضغط الاميركي عليهم » (٥٩) .

وفي غضون ذلك ، كان الرأي العام الاوروبي ايضا يتحول بعيدا عن المشاعر المؤيدة لاسرائيل عموما والتي سادت في اوروبا قبل ان يطلق الفلسطينيون مبادرتهم . ولا شك في ان تفهم الاوروبيين لمصالحهم الاقتصادية تفهما اكيدا قد لعب دورا في ذلك ، الا ان عوامل اخرى كانت في الصورة ايضا . وفي رأي الحسن ان من هذه العوامل تأثير القرارات المتلاحقة للامم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية على الاوروبيين ، ثم بعد ١٩٧٧ و ١٩٧٨ على التوالي ، تحرك ذكريات الماضي بالنسبة لتاريخ رئيس الوزراء الاسرائيلي الجديد مناحيم بيغن ، والاتصال اليومي لقوات حفظ السلام التابعة لثلاث دول اوروبية بالصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني في جنوب لبنان(٦٠).

وبحلول منتصف ١٩٨٢ ، كان جانب كبير من الرأي العام الاوروبي مستعدا للتعاطف العلني مع مأساة الفلسطينيين وحلفائهم اثناء حصار بيروت ، واعطت دولتان اوروبيتان على الاقل ، هما فرنسا واليونان ، دعما سياسيا خاصا لقادة منظمة التحرير في بحثهم عن حل . فالمبعوث الفرنسي الخاص في بيروت هو الذي كان واسطة رئيسية في المفاوضات الفلسطينية ـ الاميركية غير المباشرة بشأن الانسحاب ، كما اسهم الفرنسيون في الجهود الديبلوماسية الفلسطينية من خلال المبادرة التي اطلقوها مع المصريين في مجلس الامن الدولي . واثناء حصار بيروت بالذات اعلنت الحكومة

الاشتراكية في اليونان عن مدى دعمها لمنظمة التحرير بمنح المنظمة اعترافها الديبلوماسي . وتقديرا لهذا الدعم اليوناني ، وتعبيرا عن ابراز تخاذل الدول العربية بالمقابل ، اختار عرفات وقادة المنظمة ان تكون اثينا وجهتهم الاولى بعد مغادرة العاصمة اللبنانية .

ومع ان هاتين الدولتين كلتيهما هما من اعضاء السوق الاوروبية المشتركة ، الا ان دعمهما للمنظمة لم يتبلور على شكل مبادرة ديبلوماسية اوروبية كاملة . فقد حضر زعماء الاسرة الاوروبية مؤتمر قمة في بروكسل يوم ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ واصدروا بيانا دعوا فيه الى فك الاشتباك بين القوات في بيروت قبل اخلاء جميع القوى الغريبة . كذلك دعا البيان الى اشراك منظمة التحرير في المفاوضات من اجل تسوية سلمية شاملة في الشرق الاوسط ، واعرب المشاركون في القمة عن استيائهم من اسرائيل بتأجيلهم توقيع بروتوكول مالي معها بقيمة ٢٢ مليون دولار . (٦١)

لكن ايا من هذه الاجراءات لم يثن اسرائيل في النهاية عن موقفها ، ولا اقنع الولايات المتحدة بالعمل على التخفيف من التصلب الاسرائيلي . وقد فهم خالد الحسن دائما ، كنصير للمبادرة الاوروبية ، القيود (الاميركية في معظمها) على استقلالية التحرك الاوروبي ، لكنه في الاشهر التي تلت معركة بيروت اشار الى انه كان بوسع الاوروبيين ان يفعلوا اكثر مما فعلوا ، عندما قال :

« اننا نعرف ان الاوروبيين لا يستطيعون ان يفعلوا الكثير . لكنهم في الوقت ذاته لا يفعلون كل ما يستطيعون فعله . انهم قادرون ان يفعلوا شيئين : اولا ، يستطيعون استخدام علاقاتهم الاقتصادية والتسهيلات الممنوحة لاسرائيل من قبل السوق المشتركة . وهذا لم يستعملوه على الاطلاق . ثانيا ، ان اوروبا بصفتها اقرب الحلفاء الى الولايات المتحدة تستطيع التأثير على الولايات المتحدة بشكل او بآخر عن طريق الديبلوماسية الهادئة . انهم مازالوا ضعفاء في هذا المجال لانهم ليسوا متحدين عليه ... ومع ذلك فقد تطوروا كثيرا » . (٦٢)

العلاقات مع الولايات المتحدة

كما ذكرنا في الفصول ٣ الى ٦ سابقا ، نجد ان جزءا كبيرا من قصة

الحركة الفلسطينية في ١٩٧٠ وطوال الاثنتي عشرة سنة التي تلتها ، هو قصة العلاقات العدائية مع الولايات المتحدة ، نظرا لان الولايات المتحدة كانت في اواخر الخمسينات وصاعدا « معقل » اسرائيل ـ حسب التعابير المعادية للاستعمار. وبرغم المرارة والضغينة في ذلك، حاولت منظمة التحرير الفلسطينية من اواسط ١٩٧٣ وصاعدا ، وباعتراف هنري كيسينجر نفسه ، اقامة حوار مباشر مع واشنطن [٦٣] . وبعد عشر سنوات ، وبالرغم من نجاحاتهم الديبلوماسية الكثيرة في اماكن اخرى ، اخفق الفلسطينيون في تحقيق هذا الهدف الذي مازالوا يرون فيه مفتاح حل معضلتهم المزمنة من حيث عدم وجود دولة لهم خاصة بهم .

في ربيع ١٩٧٠ استمع كيسينجر بوصفة مستشار الامن القومي للرئيس نيكسون الى تقرير لمساعد وزير الخارجية جوزف سيسكو بعد جولة قام بها في الشرق الاوسط . وقد دعا سيسكو الى مراجعة اساسية للسياسة الاميركية ، وكتب كيسينجر انه يوافق سيسكو لان « الفرضيات الاساسية للاستراتيجية الاميركية في المنطقة كانت خاطئة على طول الخط » . ومن الفرضيات الاربع الخاطئة التي عددها كيسينجر : « لقد افترضنا انه من الممكن معالجة مشكلة الفلسطينيين ضمن تسوية تعتبرها مشكلة لاجئين لاغير . لكنهم ، بدلا من ذلك ، اصبحوا قوة شبه مستقلة لها اعتراض على سياسة الاردن وربما في لبنان » [٦٤] ولعل دور كيسينجر في وقت لاحق من تلك السنة بتشجيع الملك حسين على مقاتلة الفدائيين ، كما ذكرنا بالتفصيل في الفصل الثالث سابقا ، انما كان بدافع من رغبته في قلب هذا الوضع .

وبعد ثلاث سنوات ، اي في الظروف المقلقة التي واجهت اميركا في عز حرب الشرق الاوسط في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ استجاب كيسينجر مؤقتا (وقد اصبح وزيرا للخارجية في حكومة الرئيس نيكسون) للمفاتحات الديبلوماسية التي عرضها قادة منظمة التحرير في وقت سابق من السنة . ويقول كيسينجر في مفكرته ، وهو قول يوافق عليه كبار قادة فتح ضمنا بخطوطه العريضة ، ان اجتماعا اعقب ذلك يوم ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣ في الرباط بين فانون والترز نائب مدير وكالة المخابرات المركزية «ومساعد مقرب من عرفات». يقول كيسنجر انه بعد اجتماع آخر في شهر

اذار (مارس) التالي توقفت الاتصالات. وكتب يقول في مذكراته: «لم يكن هذا صدفة... لقد حقق اجتماع والترز غايته المباشرة وهي كسب الوقت ومنع الهجمات المتطرفة على عملية السلام في مرحلتها المبكرة». [٦٥]

وفي اجتماع له مع زعماء اليهود الاميركيين في حزيران (يونيو) ١٩٧٥ اعلن كيسينجر موقفه تجاه الفلسطينيين بقوله : « تركت المسألة الفلسطينية على حدة للعمل على مسائل جانبية املا في عزل الفلسطينيين في نهاية المطاف. وهذا يمكن ان ينجح». [٦٦] وبعد عدة اسابيع اي في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٥ ، اعطت الولايات المتحدة معنى جديدا لمفهوم « عزل » الفلسطينيين ، بوعد قطعته لاسرائيل بانها لن تتفاوض مع المنظمة طالما انها ترفض القرار ٢٤٢ وحق اسرائيل في الوجود (انظر الفصل الرابع سابقا) . ومع ان هذا الوعد في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٥ الغى الاتصالات السياسية رسميا مع المنظمة ـ وربما منع عنها امكانية تحقيق مكسب سياسي ـ فان الاتصالات الفنية السرية مع قيادة فتح والمنظمة على المستوى الامني استمرت على كل حال .

وعبر هذه « الاتصالات الامنية » تعاون الجانب الفلسطيني مع الاميركيين لضمان سلامة الدكتور كيسينجر خلال زيارته للبنان في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ . وخلال القتال اللبناني في ١٩٧٥ ـ ٧٦ قدم جهاز امن فتح حماية ضرورية للديبلوماسيين الاميركيين وغيرهم في المناطق التي يسيطر عليها الفلسطينيون والمعارضون اللبنانيون . واستمرت هذه الحماية الى ما بعد توقف القتال اللبناني في اواخر ١٩٧٦ ، وربما الى ان اصبح الفلسطينيون انفسهم محاصرين من الاسرائيليين في بيروت في حزيران (يونيو) ١٩٨٢ . والدور الذي قام به الفلسطينيون في حماية واخراج الاميركيين ورعايا الدول الغربية من بيروت عن طريق البحر في حزيران (يونيو) ١٩٧٦، لقي اعترافا صريحا من الرئيس فورد نفسه. [٦٧]

وفي الجانب الفلسطيني ، كانت السياسة الرسمية لمنظمة التحرير تجاه

الولايات المتحدة في الوقت الذي جرت فيه مفاتحة عرفات لكيسينجر في ١٩٧٣ ، هي تلك التي حددها المجلس الوطني الحادي عشر المنعقد في كانون الثاني (يناير) من تلك السنة . فقد اشار البرنامج السياسي الذي اقرته تلك الدورة الى استمرار « المشاريع الاميركية ـ والصهيونية ـ الهاشمية » ، واتهم الامبريالية الاميركية بنسج خطة واسعة من أجل احتواء وتصفية الثورة الفلسطينية والثورة العربية على السواء » . وتحت هذه الظروف الزم البرنامج المنظمة « بالتضامن مع الكفاح العالمي ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية ».[٦٨]

ظاهريا لم يترك هذا البرنامج متسعا لمبادرة ديبلوماسية كالتي اطلقها عرفات في وقت لاحق من تلك السنة ، ولو انه يجب الا ننسى ان جميع قادة حركات التحرير الوطني المعاصرة تقريبا ، والذين يعملون تحت شعارات مماثلة متشددة في العداء للامبريالية ، اجروا احيانا اتصالات مع « الامبرياليين » ، مما حمل في بعض الحالات مكاسب سياسية لقضيتهم . لكن الفلسطينيين في الواقع لم يضعوا قواعد اساسية ثابتة يمكن ان تجري بموجبها الاتصالات مع اميركا . ولذلك عندما علمت الجبهة الشعبية بقيادة جورج حبش بالمغازلة مع واشنطن في ١٩٧٣ ، رأت في تلك الاتصالات السرية سببا من اسباب عدم الثقة بقيادة المنظمة مما ادى الى استقالتها من اللجنة التنفذية في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤ .

لقد رأى كثيرون من الفلسطينيين في وصول جيمي كارتر الى السلطة في واشنطن في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ ، اشارة الى امكانية تغير الموقف الاميركي ، وبالفعل شهدت الاشهر التسعة الاولى من حكم كارتر نشاطا ديبلوماسيا كثيفا يهدف الى فتح الحوار الاميركي ـ الفلسطيني (انظر الفصل الخامس سابقا)

فالى اي حد اقتربت منظمة التحرير وادارة كارتر في ١٩٧٧ من كسر الحواجز أمام الاتصالات الديبلوماسية بينهما؟ لم يكن في وسع احد ان يحدد هذا الاقتراب في ذلك الوقت ، مع انه من الملفت للنظر ان وزير

الخارجية فانس بقي يعمل لعدة اسابيع بعد اطلاق مبادرة السادات باتجاه استئناف مؤتمر جنيف.[٦٩] مما يشير الى انه كان لا يزال يعتقد بان هذا الجزء من الاشكال الاميركي ـ الفلسطيني على الاقل، مازال مفتوحا للحل.

وبعد سنتين أعيدت الكرة لاحياء نشاطات ١٩٧٧ ، لكن بصورة اضعف كثيرا ، وذلك عندما حاول سفير الكويت لدى الامم المتحدة في نيويورك بالتعاون مع بعض المندوبين الاوروبيين ، الحصول على قرار جديد من مجلس الأمن يشتمل على العناصر الاساسية للقرار ٢٤٢ مع اشارة جديدة الى اقامة دولة فلسطينية . والفكرة من ذلك تأمين موافقة الطرفين الفلسطيني والاميركي على قرار جديد تتم فيه في وقت واحد مبادلة الاعتراف الفلسطيني بالعناصر الاساسية للقرار ٢٤٢ بالتزام اميركي بدولة فلسطينية . لكن السفير الاميركي لدى الامم المتحدة ، لندرو يونغ ، اضطر الى الاستقالة عندما تبين انه حاول انكار مشاركته في مناقشة للقرار الجديد حضرها كبير مراقبي منظمة التحرير في الامم المتحدة . ولما واجهت الدول العربية احتمال الفيتو الاميركي في مجلس الامن ، ارجأت المبادرة في البداية ثم اسقطتها بهدوء .

وعندما تبين بالتالي ان السوريين كانوا ايضا شديدي المعارضة للمبادرة الكويتية في ١٩٧٩ ، ظهر ان القيود المفروضة على الجانبين الفلسطيني والاميركي في ١٩٧٩ كانت اقوى من ان تسمح بالحوار ، وربما كانت القيود الحاصلة في ١٩٧٧ مساوية لها أو أشد منها ، على ان اعطاء حكم كهذا فيه تجاهل للدور الذي يمكن ان تلعبه بهذا الخصوص الحنكة السياسية كما يمارسها رئيس اقوى قوة في العالم . والظاهرة الجديرة بالانتباه على الاقل ، هي ان الرؤساء الاميركيين في السبعينات لم يدركوا الدور الذي يمكن ان تلعبه الحنكة السياسية في فتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية إلا بعدما خفت قبضتهم على عنان السلطة .

وفي وقت ظهور المبادرة الكويتية في ١٩٧٩ ، كما عند كل منعطف بدا فيه

الحوار الاميركي ـ الفلسطيني محتوما وقريب المنال من ١٩٧٧ الى ١٩٧٩ الى ١٩٨٢، كان قادة منظمة التحرير يعملون تحت وطأة هجمات اسرائيلية شرسة على شعبهم بأسلحة اميركية . ولذلك كان ياسر عرفات في آب (اغسطس) ١٩٧٩ ، أي في ذروة إثارة قضية اندرو يونغ في نيويورك ، وبالرغم من استمرار رغبة قادة المنظمة في فتح الحوار مع اميركا ، يصف القصف الشديد والمستمر لجنوب لبنان بأنه « ارهاب اميركي ـ اسرائيلي منظم» وانتهاج لسياسة «الارض المحروقة».[٧٠]

وفي تلك المناسبة في ١٩٧٩ ، كما في غيرها من المناقشات ، كان جوهرد عرفات على هذه السياسة التلميح المتكرر وبطرق مختلفة الى العلاقة بين الضحايا الفلسطينيين واللبنانيين وامدادات النفط العالمية . فكان يتساءل بقوله : « هل اصبح الدم اللبناني والفلسطيني أغلى لو مزج بالنفط ؟ » ويجيب قائلا : « بالتأكيد سيكون أغلى ... الاميركيون يزودون اسرائيل بكل شيء من الطحين الى طائرات الفانتوم : على اميركا ان تفهم ان فلسطين مرتبطة بالبترول».[٧١] لكن بالرغم من كل التورية في هذا الكلام، فان الدول العربية لم تقم هذه الرابطة التي يسعى اليها عرفات . فالسعوديون ضخوا طوال النصف الثاني من ١٩٧٩ مليون برميل في اليوم زيادة على المعدل السابق تعويضا عن فقدان الامدادات الايرانية في الاسواق العالمية . ومع انهم ربطوا بادرة حسن النية هذه ربطا اسميا « بتقدم » غامض المعالم في القضية الفلسطينية ، فانهم في الوقت الذي تأكد لديهم فيه ان مثل هذا التقدم لم يحصل ، كانت حركة اسواق النفط العالمية قد انقلبت ضدهم . وقد قال خالد الحسن مستنتجا في مطلع ١٩٨٣ : « علينا ان نقول ان « العرب » كقوة موحدة لا وجود لها ، ولذلك فان الاميركيين مرتاحون : ان مصالحهم لم تمس».[٧٢]

وفي رأي الحسن انه يمكن تشبيه العلاقة بين اميركا واسرائيل بعلاقة «العاشق الضعيف» (اميركا) مع صديقته. وفي هذا يقول:

« ان اسرائيل جزء من استراتيجية اميركا العالمية . فهي كقاعدة

عسكرية رخيصة وفعالة ... الان يعرف الاسرائيليون مدى اهميتهم في استراتيجية البنتاغون : ولذلك يلعبون . انهم يطالبون باشياء كثيرة ويلعبون العابا كثيرة بحيث لا يستطيع الاميركيون في النهاية ان يقولوا « لا » ـ لا لأنهم يوافقون ، بل يريدون اسرائيل . انهم مثل العاشق الذي يحب فتاته حبا جما ، وهي تعرف ذلك ، وتعرف ان عاشقها لا يستطيع ان يرد لها طلبا مهما طلبت . واخيرا تتحطم سمعته بينما هي تحصل على كل شيء منه » .[٧٣]

وكثيرا ما يلجأ ياسر عرفات الى تشخيص العلاقة الاميركية ـ الاسرائيلية الى مقارنة من الحياة العائلية ، فيمثل اسرائيل على انها « طفل مدلل » واميركا والدتها المتساهلة في الاغداق . فقد تساءل في ١٩٧٩ بقوله : « هل اغداق الادارة الاميركية على طفلها المدلل أهم من تطلعها الى مصالحها الخاصة ؟ »[٧٤] وتشتمل التشخيصات الفلسطينية الاخرى لهذه العلاقة على تحليلات ماركسية نموذجية من دراسات لينين عن الامبريالية (ولا سيما من التنظيمات الماركسية اسميا كالجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية) ، وعلى نعوت فظة للولايات المتحدة مثل « راس الافعى »

كل هذه التشخيصات تتضمن في ذاتها طبعا الطرق التي يسعى الفلسطينيون بها الى التعاطي مع العلاقة الاميركية ـ الاسرائيلية . فراس الافعى على سبيل المثال هو الذي يضرب لا رأسها ولا ذنبها ـ مع العلم ، وكما بينا سابقا ، ان قادة التيار الرئيسي في منظمة التحرير عملوا باستمرار من اواخر ١٩٧٣ الى ١٩٨٢ على حماية المصالح الاميركية الواقعة في دائرة نفوذهم من الهجمات المتقطعة التي شنها المتطرفون (الضعفاء نسبيا) داخل حركات اليسار الفلسطيني واللبناني . والواقع ان هذا النمط تحدد في ١٩٦٨ عندما اتخذ جورج حبش ما يعتبره بعض اليساريين الخطوة الفعالة الوحيدة ضد المصالح الاميركية في المنطقة بنسف خط التابلاين في سوريا ، فما كان من عرفات ، المسمى حديثا الناطق الرسمي باسم فتح ، إلا ان وصف هذا العمل بأنه « مناقض للمصالح العامة للعمل الفدائي

الحقيقي » . (٧٥)

ففي حالة « الطفل المدلل » ، أول تكتيك يتبعه الجار الذي يكسر ذلك الولد الشقي ، نافذته هو ، كما يفترض ، التحدث الى والديه عن المشكلة واقناعهم بالتعاون لتأديب الطفل (مع التلميح لهم بأن عليهم التخفيف من تدليله والاغداق عليه) . واذا فشل ذلك ، فان الجار المعتدى عليه يستدعي الشرطة (على اعتبار ان الولد أقوى جسديا من الجار ، وليس هناك مجال لتأديبه مباشرة). لكن اذا لم تستطع الشرطة ـ الامم المتحدة؟ ـ الوصول الى هناك في الوقت المناسب ، فليس أمام الجار من بديل سوى مواصلة توسل مساعدة والدي الولد المراهق .

أما «العاشق الضعيف» من جهة اخرى، فسيبقى موضع استغلال من معشوقه الى ان يحدث شيء يكسر هذا العشق ، وهذا في رأي خالد الحسن :

« يتوقف على فتاة جميلة أخرى ... هذه الفتاة هي السياسة العربية ... لكن العرب لا يستطيعون تقديم الولاء غير المحدود للشعب الى الاميركيين.

« ويعرف الاسرائيليون انهم يختنقون من دون الدعم الاميركي وتنتهي دولتهم كلها من غير ان تطلق عليها رصاصة واحدة ... ولهذا فان الاميركيين متأكدون ان ولاء شعب الدولة كله لن يتغير .

« لكن من يضمن الشعب المصري ؟ ... او العراقيين ؟ لأن هذين البلدين مكتفيان ذاتيا . يمكنهما العيش من دون الدعم الاميركي .

« الشيء الوحيد الذي نستطيع ان نوازن به هو المصالح الاميركية في المنطقة » . (٧٦)

وبهذا الصدد اعترف الحسن ان العرب حتى مطلع ١٩٨٣ كانوا لا يزالون عاجزين .

لقد كان قادة فتح ومنظمة التحرير يرون دائما ان اخفاق جهودهم في فتح محادثات مباشرة مع الادارات الاميركية المتعاقبة ، ناجم في النهاية من سوء نية الاميركيين او من النقص في فهمهم السياسي . وهم يعترفون ، سرا وجهرا ، انهم كانوا دائما يتصرفون تحت شيء من الضغط الذي يمارسه

المتطرفون منهم بعدم التنازل كثيرا في المفاوضات من غير مقابل ملموس ، وهم انفسهم ، قياسا على تجاربهم مع الاميركيين عبر السنين ، يشاركون المتطرفين في كثير من حذرهم بهذا الخصوص . وتلخصت المشكلة في النهاية بانها مسألة ثقة : فاذا اعطى الفلسطينيون الالتزامات التي يطلبها الاميركيون ، فهل يعطي الاميركيون مقابل ذلك شيئا ذا قيمة ؟ وظل الفلسطينيون يقولون في ١٩٧٧ ثم في ١٩٧٩ ، ان اتخاذهم الخطوة الجذرية بالاعتراف بالقرار ٢٤٢ ، بما يعنيه ذلك لهم ، لا يكفي ان يكافأ فقط بفتح « محادثات » غير محددة المعالم مع واشنطن . لكنهم يفعلون ذلك على اساس التزام اميركي بدعم مطالبهم بدولة فلسطينية مستقلة ، او على الأقل الالتزام بحق « تقرير المصير » للفلسطينيين . لكن من يتخذ الخطوة الاولى ؟ قياسا على تجربتهم الخاصة مع الاميركيين ، لا يرى قادة منظمة التحرير مبررا لاتخاذ هذه الخطوة من قبلهم ، وسرعان ما تبين لهم انه من غير الواقعي أن يطلبوا من الاميركيين ان يفعلوا ذلك . إذ ان ادارة كارتر ماكانت في النهاية لتتبنى الصيغ المطروحة التي تتيح تبادل الالتزامات في وقت واحد .

إن تجارب ١٩٧٧ ، وتجارب ١٩٧٩ الى حد أقل ، كانت تجارب مهمة لانها كشفت الكثير من تشابك الاشكال الفلسطيني ـ الاميركي ـ الاسرائيلي ـ العربي ، وساعدت على تنوير التوقعات الفلسطينية المتعلقة بالمبادرات المستقبلية حيال اميركا . وعندما تولت ادارة رونالد ريغان الجديدة السلطة في واشنطن عام ١٩٨١ ، انما جاءت بنوايا تجاه الفلسطينيين مختلفة عن تلك التي عبر عنها كارتر عند مجيئه الى الحكم قبل اربع سنوات . لكن اشكالات الوضع في الشرق الاوسط في اواسط ١٩٨٢ ، وضعت الادارة الاميركية أمام الاضطرار الى تحديد سياستها الخاصة تجاه الفلسطينيين بصورة أوضح . وكانت النتيجة خطة ريغان في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ (انظر الفصل السادس سابقا) . وخلال الاشهر السبعة الاولى من تحرك الديبلوماسي بعد اعلان الخطة ، برزت من جديد الحقائق والمشكلات

والغوامض في العلاقات الاميركية ـ الفلسطينية التي كانت قد برزت قبل ثلاث اوخمس سنوات .

هذه المرة استبعدت الخطة الاميركية من البداية امكانية اقامة دولة فلسطينية مستقلة . غير ان قادة منظمة التحرير تولوا جانبا كبيرا من التمهيد السياسي الاساسي الذي تتطلبه الخطة ـ بوضع صيغ لكونفدرالية مستقبلية مع الاردن ، وما الى ذلك . هادفين الى استكشاف فحوى الخطة ذاتها ، وايضا نوايا اصحابها الاميركيين . ومع ذلك لم يروا بارقة واحدة تدل على ان الاميركيين مستعدون ان يفعلوا شيئا لمتابعة تنفيذ خطتهم للسلام في وجه الرفض الفوري لها من قبل الحكومة الاسرائيلية . ولما حمل ياسر عرفات في نيسان (ابريل) ١٩٨٢ مقترحات الاعلان المشترك الذي اراد ان يوقعه مع الملك حسين تمشيا مع خطة ريغان، الى اللجنة المركزية لفتح في الكويت ، وقف رفاقه من قدامى قادة فتح في وجهه ومنعوه من المضي قدما في هذا الاتجاه . وفي حينه قال خالد الحسن عن الموقف الاميركي : « لا اظن ان هناك طريقا للتعامل معه ... كيف يمكننا ان نتعامل معه ؟ لا نستطيع ان نقبله ، هذا كل ما في الأمر . حتى عندما عرضنا الكونفدرالية مع الاردن ـ كانت تلك خطوة كبيرة من جانبنا . وما زالوا يقولون « لا » لتقرير المصير » .(٧٧)

إن الفجوات والتعقيدات والقيود والمقاييس الاسرائيلية والعربية والاميركية والفلسطينية مازالت هي هي لم تتغير منذ ١٩٧٧ .

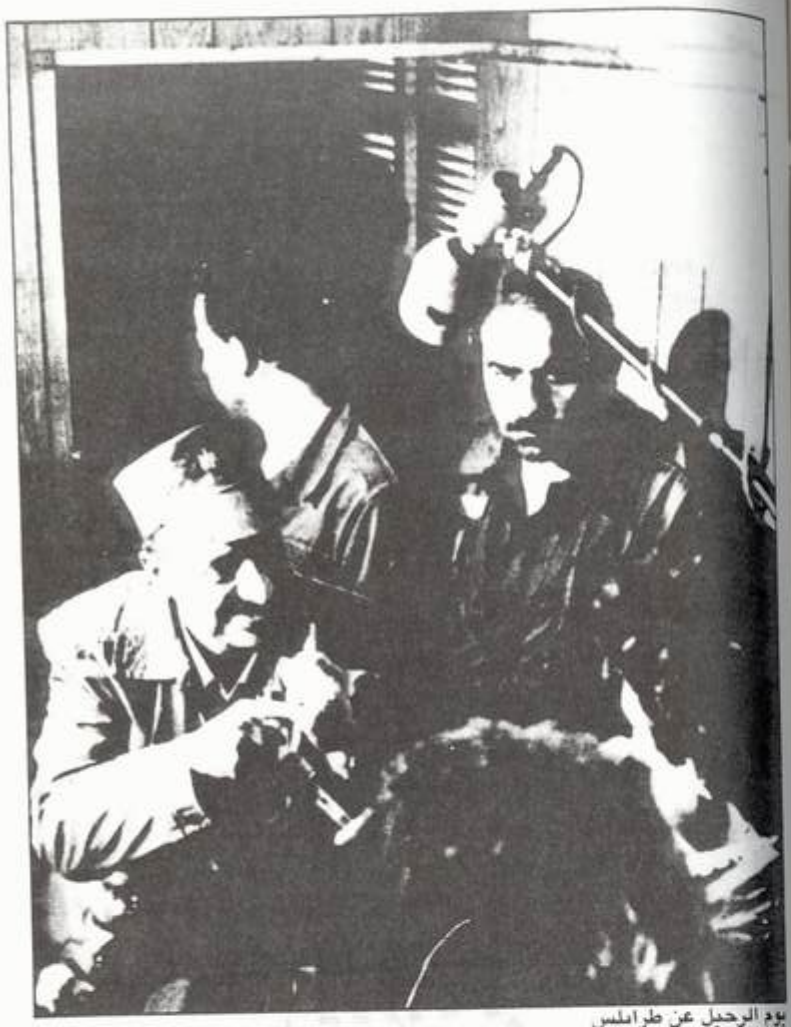

يوم الرحيل عن طرابلس

الخاتمة

الفصل الحادي عشر

قوة لا تقاوم
وعقبة لا تتزحزح

لو سألت اياً من قادة فتح في اواخر السبعينات او اوائل الثمانينات – بل اي عضو في تنظيم فلسطيني اخر ، او حتى اي فلسطيني على الاطلاق – ماذا حققت حركة المقاومة بعد عشرين سنة من النضال ؟ فان الجواب الاول الذي تسمعه بهذا الصدد هو ان حركة المقاومة قد اعادت احياء الهوية الفلسطينية . وقد قال ياسر عرفات في عام ١٩٧٩ : « كان جون فوستر دالس يقول في الخمسينات ان الجيل الجديد من الفلسطينيين لن يعرف فلسطين . لكنهم عرفوها ، المجموعة التي قامت بعملية آذار (مارس) ١٩٧٨ ضد اسرائيل جميع افرادها تقريبا ولدوا خارج فلسطين ، لكنهم مستعدون ان يموتوا من اجلها » .[١] وقال خالد الحسن : « الغيت فلسطين من الكتب والخرائط . الغي الشعب الفلسطيني . سميت المشكلة المشكلة العربية – الاسرائيلية : كانت مشكلة حدود بين دول ، لا مسألة شعب هضمت حقوقه . الان يوجد شعب فلسطيني معترف به – هناك اعتراف قوي به في كل مكان إلا في الولايات المتحدة واسرائيل . هذا كان انجازنا الاول » .[٢] . والواقع انه بحلول الثمانينات لم يكن هناك فقط اعتراف عالمي بوجوب معالجة « المسألة الفلسطينية » ، بل اصبح في داخل الجماعات الفلسطينية المختلفة ، سواء داخل فلسطين التاريخية او خارجها وعي من قبل الفلسطينيين بفلسطينيتهم – وهو وعي اعمق من وعيهم بانهم عرب او مسلمون او مسيحيون ، ولو انه غير مناقض له .

إن تأكيد الحركة الفلسطينية الراهنة على الهوية الفلسطينية كان في البداية موجهاً ضد ادعاءات الاسرائيليين والدول العربية على السواء . فالجيل الجديد من المناضلين الفلسطينيين شب في الخمسينات وهو يرى الاسرائيليين يغتصبون بيوته وارضه – والى جانب ذلك الجزء الاكبر من هويتهم اذا اخذنا بالاعتبار الاساس الزراعي الطاغي على المجتمع الفلسطيني قبل ١٩٤٨ .

وتأكيد الفلسطينيين على احياء فلسطينيتهم وفلسطينية الارض التي قام عليها مجتمعهم ، من شأنه ان يذكر بعض الاسرائيليين بالفترة القصيرة

التي مدوا فيها جذورهم الخاصة في اسرائيل/ فلسطين (مما يوحي بالهشاشة) ، وربما ايضا بالطريقة المليئة بالشوائب الاخلاقية التي حققوا بها ذلك . ولهذا عارض الاسرائيليون ذلك بشراسة ، وخاصة عبر الكلمة الشهيرة التي قالتها رئيسة الوزراء غولدا مائير في ١٩٦٩ : « ليس الامر وكأن هناك شعبا فلسطينيا جئنا والقيناه خارجا واخذنا بلاده منه . انهم لا وجود لهم» .[٣]

وفي غضون ذلك رأى المناضلون الفلسطينيون الجدد ان الدول العربية اسهمت في نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ . بل اكثر من ذلك ، رأوا انها حطمت القيادة القائمة سابقا للمجتمع الفلسطيني وكأنها تحاول اكمال عملية إخماد الهوية الفلسطينية سواء بالسيطرة على الاجزاء التي لم تأخذها اسرائيل من فلسطين ، او على جماعات اللاجئين الفلسطينيين المنتشرة في انحاء العالم العربي . والمنظرون القوميون العرب الذين جاءوا الى السلطة في الدول العربية في الخمسينات لم يكونوا ، في رأي فتح والفلسطينيين ، افضل من اسلافهم التقليديين . بل ان الفتحيين اعتبروهم اسوأ من اسلافهم في نواح كثيرة نظرا للجوئهم الى العنف الشديد ، والى الجاذبية الواسعة للقومية العربية ، وهو امر مناقض في معظم الحالات للخصوصية الفلسطينية باعتبارها انقسامية او انفصالية .

وبارتفاع موجة القومية العربية ضدهم طوال الخمسينات والستينات ، وجد مؤسسو فتح انهم عاجزون عمليا عن مواجهة دعاة القومية العربية في طبة مكشوفة . إذ لم تكن لديهم القاعدة الشعبية الموحدة للقيام بذلك نظرا لظروف تشتت الفلسطينيين القاسية . وبدلاً من المواجهة المكشوفة راحوا يبدون بصبر وطول اناة اللحمة الممزقة للكيان الاجتماعي – السياسي الداخلي الخاص بالفلسطينيين ، وهو ما اثبت انه اكبر إسهام في الاحياء الفلسطيني .

وعندما راح احمد الشقيري بحلول ١٩٦٤ ، يجري اتصالات تمهيدية لعقد المجلس الوطني الفلسطيني الاول ، وجد ان فتح قد سبقته الى تنظيم

زهرة المجتمع السياسي الفلسطيني (وهذا ما قال الحسن فيما بعد ان الشقيري نفسه قد اعترف به) . وبعد تسعة عشر عاما اثبتت الدورة السادسة عشرة للمجلس الذي تسيطر عليه فتح والذي تلقى رسائل تأييد مسجلة على الفيديو من الوجهاء الفلسطينيين في الارض المحتلة ، بالاضافة الى المشاركين مباشرة فيه من جميع انحاء المهاجر الفلسطينية ، ان هناك حقيقة جسما سياسيا فلسطينا خاصا . وبقي لفتح دور مستمر في هذا كما يستدل من الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني ، حتى ان غلاة المنتقدين مثل احمد جبريل شعر بالحاجة الى معانقة ياسر عرفات ، رمز فتح ، لكي يضفي شرعية على مداخلته .

ومما لا شك فيه ان ما ساعد قادة فتح على محاولة اقتطاع وتحديد « حيز فلسطيني » خاص ، هو انحسار موجة القومية العربية في السبعينات ، لكن نجاحهم يعود كذلك الى الجهود التنظيمية المتواصلة التي بذلوها . وكانت هذه الجهود ، بحلول الستينات ، قد امتدت واتسعت الى جميع انحاء المجتمعات الفلسطينية سواء في العالم العربي او خارجه ، ثم جاءت الظروف التي اعقبت هزيمة الدول العربية في ١٩٦٧ ، لتتيح لقادة فتح غزل كثير من الخيوط الجديدة في شبكة الدعم التابعة لهم على المستوى العربي . فقد حمتهم هذه الاتصالات ، وخاصة مع الانظمة العربية التي كانوا يخافونها ومع الحركة الوطنية الفلسطينية من الضربات المتلاحقة التي كيلت لهم في ١٩٧٠ و ١٩٧١ و ١٩٧٥ – ١٩٧٦ و ١٩٨٢ . كذلك استطاع قادة فتح في الستينات غزل اتصالات عالمية في شبكة الدعم بدءا من الصينيين ثم السوفيات والاوروبيين الشرقيين ومعظم العالم الثالث ، والى حد كبير في مطلع الثمانينات ، اوروبا الغربية .

ولما لم تكن للفلسطينيين قاعدة ارضية خاصة بهم ، فقد كانت شبكة الدعم الخارجية هذه (اي غير الفلسطينية) حيوية لادامة الحركة بعد بلوغها حجما معينا ودرجة من الظاهرية العلنية مما عرضها ايضا للخطر . وبينما كانت مساهمة كل قائد من قادة فتح في القيادة الجماعية تقاس اولا بما

يستقطبه من نفوذ ودعم داخل المجتمع الفلسطيني ، فان هذه المساهمة بعد اتساع نفوذ القيادة ، اصبحت تقاس ايضا بالنسبة لكل قائد فيها بمقدار دوره في الحفاظ على قواعد الدعم الخارجي .

ومع بداية السبعينات كان كل قائد منهم يجلب معه عمليا الى اللجنة المركزية لفتح سلسلة واسعة من الدعم الداخلي والاتصالات الخارجية على السواء . وعلى سبيل المثال نجد ان صلاح خلف الفلسطيني الشعبي المعدود يساريا ، قد حمل معه الى القيادة قاعدة عريضة من الدعم الشعبي من مخيمات اللاجئين واماكن اخرى ، بالاضافة الى اتصالات مع عديد من الانظمة العربية على اختلاف مناهجها السياسية من سوريا (احيانا) الى المغرب (بصورة اكثر استمرارا) . وخالد الحسن الذي ترى مساهمته من الخارج على انها « مقتصرة » على اتصالاته الممتازة مع السعوديين وغيرهم من انظمة الخليج ، حمل معه قاعدة ثابتة من الدعم والاحترام في صفوف الاجيال المتعاقبة من المثقفين الفلسطينيين على اختلاف مشاربهم السياسية . وجاءت مساهمة فاروق القدومي عبر سلسلة واسعة من الاتصالات الدولية بناها عن طريق منصبه « كوزير لخارجية منظمة التحرير » من ١٩٧٣ وصاعدا ، بالاضافة الى نفوذه الداخلي بصفته مشرفا على برنامج تدريب الكادر الداخلي في فتح . وخليل الوزير كانت له قاعدة دعم داخلي مزدوجة عن طريق مسؤولياته في القيادة العسكرية لفتح وعن طريق المناضلين في الضفة الغربية ، كما انه احتفظ باهميته في العلاقة الطويلة والمستقرة مع الصين ، واضاف اليها سلسلة مذهلة من الاتصالات الدولية الاخرى . اما ياسر عرفات فقد اسهم طبعا بموقعه الفريد كرمز للمقاومة الوطنية الفلسطينية داخليا وخارجيا على السواء .وجاء اعضاء اخرون الى اللجنة المركزية لفتح ومعهم دعم واتصال خاص داخليا وخارجيا ، لكن نجاح القيادة الجماعية في اقامة ساحة سياسية فلسطينية خاصة ، يدل على ان الدعم الفلسطيني الداخلي لكل منهم مازال يأتي في المقام الاول .

لقد نجح قادة فتح عبر السنين في اقامة تنظيمهم الخاص على سلسلة من

الشبكات المتداخلة المحكم ضبطها جمعت الدعم الداخلي والروابط الخارجية في اطار واحد موحد ومرن يقاد من المركز من مجموعة من القادة منتقاة جيدا ومتجانسة ولها خبرة طويلة في العمل مع بعضها البعض . فالاعضاء الخمسة عشر المنتخبون للجنة المركزية في ١٩٨٠ ينتمون جميعهم من دون استثناء الى « الجيل التاريخي » ممن عملوا في فتح بصورة مستمرة من قبل ان تبدأ الكفاح المسلح في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ . وفي المقابل ، فان احدا من القادة الاصليين المنتمين لهذا الجيل التاريخي لم يقر ابدا اي انشقاق علني ضد بقية قادة الحركة قبل ان يتبنى نمر صالح الموقف المؤيد لسوريا في اواخر ١٩٨٢ . وحتى عند وقوع هذا الانشقاق استطاعت قيادة فتح بسهولة ان تعزل وتحصر آثاره . وهكذا ظلت الاستمرارية بين الجيل التاريخي وقيادة فتح في مطلع الثمانينات قوية للغاية .

وفي رأي معظم قادة فتح ورأي مراقبي فتح ، ان الجيل الثاني من المناضلين يتكون من اولئك الذين انضموا الى الحركة بعد كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ وقبل معركة الكرامة في ١٩٦٨ . وعندما انعقد مؤتمر فتح في ١٩٨٠ ، كان بعض افراد هذا الجيل قد بدأ يصل الى المرتبة الثانية من قيادة الحركة في المجلس الثوري الذي ظلت السيطرة عليه حكرا على اعضاء الجيل التاريخي . ونظرا لطبيعة المرحلة التي انضموا فيها الى فتح ، فان الاسهام الاكبر الذي قدمه افراد هذا الجيل الثاني كان في مجال العمل العسكري بحيث اثبتت مشاركتهم في معركة بيروت عام ١٩٨٢ انهم كادر عسكري متمرس ومحنك . والجدير بالذكر ان جميع المندوبين العسكريين الى المجلس الوطني في ١٩٨٣ ، وعددهم ٢٣ مندوبا ، باستثناء حفنة قليلة منهم ، ينتمون الى فتح ، ومعظم هؤلاء من الجيل الثاني في فتح .

بعد معركة الكرامة في ١٩٦٨ دخل الى فتح ، كما رأينا في الفصل الثالث سابقا ، دفق من الاعضاء الجدد ، فكان هناك بالضرورة تساهل كبير في المقاييس والمستويات المطلوبة في الاعضاء الجدد وفي اجراءات توجيههم وتثقيفهم . ولهذا السبب ، بالاضافة الى الحذر المتأصل في افراد الاجيال

السابقة الذين حدث تكوينهم السياسي وهم يمارسون نضالهم في منتهى السرية ، تردد الجيلان الأولان في فتح في اعطاء كثير من السلطة والمسؤولية الى افراد جيل ما بعد الكرامة .

وبكلام آخر ، لم يكن هناك امل في ١٩٨٣ ، سوى لقلة قليلة جدا ، ان يكون لاحد سلطة فعلية داخل فتح ما لم يكن له سجل ثابت في الخدمة المتواصلة في الحركة تزيد على ١٥ سنة . ويقول خالد الحسن : « ليست لدينا داخل فتح مستويات ايديولوجية ، لان ذلك لا وجود له . ما لدينا فعلا هو مستويات من الخبرة » .[٤] وكانت النتيجة الصافية ان قيادة فتح ، وهي عصب الحركة الفلسطينية ، شهدت استقرارا كبيرا الى درجة التحجر بالمقاييس الغربية - وهذا خلافا لصورة الحركة ، كما اظهرتها وسائل الاعلام الغربية على انها منقسمة وابعد ما تكون عن الاستقرار - وقد اثبت ذلك انه شكل فعال ، وربما لازم ، من القيادة للفلسطينيين في مرحلة اعادة تأكيد هويتهم الوطنية .

لقد نمت الخلفيات الاجتماعية والثقافية لاعضاء الجيلين الاولين من فتح عن شرطين اساسيين للمهاجر الفلسطينية التي نضجوا فيها : قلب الطبقات الاجتماعية القائمة التي حملتها نكبة ١٩٤٨ الى المجتمع الفلسطيني ، والجوع الهائل الى التعليم ، اذ كان اللاجئون يرون ان العلم هو الطريقة الوحيدة للخروج من بؤسهم . ولذلك نجد ان قلة قليلة فقط من اعضاء الجيل التاريخي في فتح تنتمي الى العائلات « الكبيرة » صاحبة النفوذ في فلسطين قبل ١٩٤٨ . عرفات نفسه ينتمي الى فرع ثانوي من عائلة الحسيني - وعن طريق امه فقط - والاخوة الحسن ينتمون الى عائلة كان لها بعض النفوذ في حيفا . اما الاعضاء التاريخيون في فتح فينتمون عموما الى طبقة صغار التجار الذين تحطموا ماليا بفعل النكبة ، لا الى « الارستقراطية » التي انهارت منزلتها في المجتمع الفلسطيني لفشل قيادتها في ١٩٤٨ .

لكن المناضلين التاريخيين في فتح كانوا جميعا اناسا مدفوعين بدوافع

قوية الى « الصعود » من البؤس الذي عرفه اهلهم . وجميع قادة هذا الجيل ، باستثناء خليل الوزير يحملون شهادات جامعية ، وقد اخفق الوزير في اكمال دراسته الجامعية في جامعة الاسكندرية بسبب ابعاده من مصر عام ١٩٥٥ لانه قام بعملية فدائية غير مسموحة . ويقول خالد الحسن ان ما لايقل عن ٩٩ من اصل ١٢٠ مقاتلا من فتح سقطوا في معركة الكرامة كانوا من خريجي الجامعات . وبرز الدور القوي لطلاب الجامعات وخريجيها مرة ثانية في مطلع السبعينات عندما تولى طلاب وخريجو الجامعات الاوروبية قيادة المبادرة الديبلوماسية الفلسطينية في اوروبا ، ثم القتال في لبنان عام ١٩٧٦ عندما قدمت كتيبة الطلاب في فتح مساهمة مهمة في المعارك ضد الجيش السوري في الجبال خلف بيروت .

إن معظم القادة التاريخيين في فتح ، باستثناء عرفات ، كانوا يسعون ، او سعوا فعلا ، الى تأمين دراسة عليا لاولادهم في مطلع الثمانينات ، وكانوا دائما مدركين لدور التعليم في مهمة اعادة تكوين الكيان السياسي والاجتماعي للفلسطينيين . وما شعروا بانهم ليسوا بحاجة اليه هو ذلك النوع من الشبان المتهورين خارج الحركة والعائدين بالمقولات الايديولوجية القديمة التي سفكوا الدماء حولها وحلوها لمصلحتهم لسنوات خلت . وهذا يعني ، بالاضافة الى العمل الدقيق بما بيناه اعلاه عن « نظام الاجيال » انه كانت هناك قلة من « الاشياء الفلسطينية الشابة اللامعة » لم تشعر بان فتح هي موئلها . يضاف الى ذلك انه من مطلع ١٩٧٠ وصاعدا ، كان من الاسهل على اي شاب فلسطيني طموح ان يحصل لنفسه على لقب رفيع في تنظيم صغير بدل ان يأخذ مقعدا في المراتب الوسطى لفتح (وان كان هذا اقوى فعلا)[٥] . لكن فتح ظلت بشكل عام ، كما قال الشقيري في ١٩٦٤ ، تستقطب زهرة الشعب الفلسطيني.

وفي حين ان الاعضاء الخمسة عشر الذين انتخبهم المؤتمر العام لفتح في ١٩٨٠ الى اللجنة المركزية قدموا مساهمات مهمة في القيادة ، فقد بقي عصب هذا العصب ممثلا بالعلاقة الثلاثية المدهشة بين عرفات والحسن

والوزير . ومنذ ان بدأ التئام شمل مناضلي فتح في اواخر الخمسينات واوائل الستينات ، تمتنت العلاقة بين الحسن والوزير برباط وثيق دام اكثر من عقدين . وعلى اساس الخبرة التي اكتسبها الحسن في قاعدته الثابتة في الكويت ، استطاع ان يحول عقله التحليلي الحذق نحو تطوير ونشر ايديولوجية الحركة الصاعدة . اما الوزير الذي يصغره بثماني سنوات ، فقد ارسل قريبا من الخطوط الامامية في بيروت ليستعمل خبرته الفدائية التي اكتسبها في غزة في اواسط الخمسينات ، وليطور افكار العمل العسكري الآتي للحركة ، وليكون نقطة الارتكاز التنظيمية لفتح عن طريق صندوق بريد مجلة « فلسطيننا » .

لكن عرفات (الذي يقع في عمر متوسط بينهما) هو الذي ذهب في اواخر ١٩٦٧ الى الضفة الغربية محاولا اشعال نار الثورة . وبالرغم من فشله في ذلك ، فان مجرد قيامه بهذه المحاولة زاد من رسوخ مؤهلاته داخل الحركة . على ان فتح ابقت على سرية قيادتها وطبيعتها الجماعية الى ان شعرت القيادة في اوائل صيف ١٩٦٨ انها بحاجة الى تسمية ناطق رسمي ، فاختير عرفات ليكون في الاضواء – او كما يقال في لغة الحركات السرية كما كانت فتح حتى ذلك الوقت ، « وضع في الواجهة » بهذه التسمية .

في ١٩٦٨ وقع خلاف جوهري بين الحسن وعرفات حول كيفية قيام فتح بخطوة الاستيلاء على منظمة التحرير (انظر الفصل السابع سابقا) . فقد ارتأى عرفات انه لا يجوز لفتح ان تستولي على المنظمة لوحدها ، وايده في ذلك كل من خلف والقدومي . وحالما رجح هذا الرأي في مناقشات فتح ، كان من الطبيعي ان يسمى عرفات في شباط (فبراير) ١٩٦٩ مرشح فتح لرئاسة المنظمة . وخلال السنوات التي تلت ساعده هذا المنصب ، بما له من نفوذ وسلطة ، على ترسيخ وتقوية موقعه داخل قيادة فتح . وبالرغم من اختلاف الحسن مع رفاقه حول طريقة دخول فتح الى المنظمة ، فقد دخل مع ذلك في لجنتها التنفيذية عام ١٩٦٩ رئيسا للدائرة السياسية (وزارة الخارجية) لمدة اربع سنوات . لكن في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣ عجلت في استقالته

خلافات جوهرية حول البرنامج السياسي الذي تبناه المجلس الوطني الحادي عشر في ذلك الشهر . ثم واصل نشاطه في المنظمة من موقع ادنى نسبيا بصفته رئيسا للجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني ، بينما واصل نشاطه في قيادة فتح كالمعتاد .

وفي ١٩٧٦ وجد الحسن نفسه مرة اخرى على خلاف عميق مع عرفات وخلف واعضاء اللجنة المركزية ، لكن حول السياسة في لبنان هذه المرة . فقد شعر باليأس من المنهج الذي سار عليه الاخرون ، فاستقال من اللجنة المركزية لحركة فتح التي ارتبط ارتباطا وثيقا بولادتها وتطورها . ويروي الحسن نفسه انه لم يوافق على التدخل محاولا انقاذ الوضع في لبنان ، الا بعدما اتصل به الوزير من هناك [٦] . وبعدما نجح التدخل الديبلوماسي الذي اجراه الحسن (وكذلك نجاح الاستراتيجية العسكرية التي استخدمها الوزير في جبال لبنان كما اكد الحسن نفسه) في وقف العذاب في لبنان ، عاد رايه مسموعا داخل اللجنة المركزية لفتح (التي عاد اليها ، هذا اذا كان قد خرج منها فعليا) . وبحلول موعد المجلس الوطني الخامس عشر في نيسان (ابريل) ١٩٨١ ، اختارته كتلة فتح في المجلس بما يشبه الاجماع لكي يحتل المقعد الاضافي الذي انتزعته فتح خلال المفاوضات لتشكيل لائحة اللجنة التنفيذية . لكن احدا من قادة فتح الاخرين في المجلس الوطني لم يوافق على دخول اللجنة التنفيذية للمنظمة في مكان الحسن.[٧] وبعد مدة وافق محمد عباس الذي كان غائبا عن دورة المجلس الوطني واجتماعات الكتلة، على تسميته لهذا المنصب، ولم يوافق على ذلك إلا بعد التشاور مع الحسن.

عباس الذي كان غائبا عن دورة المجلس الوطني واجتماعات الكتلة ، على تسميته لهذا المنصب ، ولم يوافق على ذلك إلا بعد التشاور مع الحسن .

لقد اكدت النتيجة الصافية لما حدث في ١٩٨١ استمرار حيوية وسلطة القيادة الجماعية في فتح ، وعلاقات العصب الداخلي فيها ، بحيث انه بالرغم من الدعم الشخصي الكبير الذي كان عرفات يتمتع به في الحركة في مطلع الثمانينات ، فان القيادة للحركة الفلسطينية . ومما لا شك فيه ان مركز

عرفات الشخصي في الحركة في ١٩٨٢ تعزز كثيرا بفعل قيادته لمعركة بيروت . ومع ذلك فان القيادة الجماعية لفتح ، لا اي مجموعة اخرى ، هي التي اثنته عن الاتفاق الذي كان يأمل في الوصول اليه مع الملك حسين في مطلع نيسان (ابريل) ١٩٨٣ ، خلال المناقشات التي دارت حول خطة ريغان للسلام في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ .

و لايملك المرء سوى التكهن بالنتائج التي كان يمكن ان تحصل لو ان اغلبية قيادةفتح لم تقرر في ١٩٦٨ ان تأخذ التنظيمات الصغيرة الاخرى معها الى منظمة التحرير . لكنها بذلك ضمنت ليس فقط تأييد التنظيمات الصغيرة ، بل ضمنت ايضا ان يكون للدول العربية التي تقف وراء معظمها صوت « شرعي » داخل عملية صنع القرار الفلسطيني في السنوات اللاحقة .

ان الشرعية التي كسبتها هذه التنظيمات داخل منظمة التحرير ونموها تحت مظلتها ، احدثا مشكلات لا ريب فيها لقيادة فتح في الاردن في اواخر الستينات وفي عام ١٩٧٠ . فالشعارات المتطرفة التي اطلقتها تلك التنظيمات لقيت اذنا صاغية ، مما جعل من المستحيل على فتح في بعض الحالات ضمان التقيد بسياستها التقليدية القاضية بعدم التدخل في شؤون الدول العربية ، حتى في داخل قاعدتها هي . كما ان العمليات المتطرفة للتنظيمات الصغيرة ، والتي بلغت ذروتها في اختطاف الجبهة الشعبية لعدد من الطائرات في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ جرت قادة فتح الى المواجهة العلنية التي اعقبت ذلك مع قوات الملك حسين . وقد خلق المتطرفون الفلسطينيون مشكلات خطيرة اخرى لقادة فتح بمعارضتهم سعي منظمة التحرير الى تسوية ديبلوماسية . لكن جبهة الرفض ، كما رأينا في الفصل السابع سابقا ، ضعفت كثيرا في نهاية ١٩٧٦ ، ثم ماتت ودفنت في ١٩٧٨ . ومن بعد ذلك ، لم يظهر تحد يذكر لقيادة فتح في منظمة التحرير ، بل تحول جورج حبش زعيم الجبهة الشعبية ، في الواقع ، الى زينة سياسية بالنسبة لقادة فتح والمنظمة .

على انه اذا كانت التحديات الفلسطينية لقيادة فتح قد هزمت وتراجعت في نهاية السبعينات ، فان المداخلات العربية في شؤون منظمة التحرير بقيت قائمة في السنوات التالية ، وقد اتاحها لهم قرار القيادة الفلسطينية في ١٩٦٨ عبر « تنظيماتهم » الخاصة داخل منظمة التحرير ، بل داخل قيادة المنظمة ، فظل السوريون والعراقيون والليبيون قادرين بسهولة على التاثير في صنع القرار الفلسطيني . ومع ان القوة الفعلية للقيادة العامة التي يتزعمها احمد جبريل لا تتعدى حدود بضع عشرات من المقاتلين الذين شاركوا في معركة بيروت ، الا ان التبني السوري والليبي له يقضي بان تكون له كلمة في شؤون المنظمة إلا اذا اراد قادة فتح ان يجازفوا بمواجهة شاملة ربما عرضت امن المجتمعات الفلسطينية كلها في هذين البلدين للخطر . فالانتقاد العلني الذي وجهه قادة فتح الى جبريل والى ذينك النظامين في المجلس الوطني السادس عشر ، يدل على انهم مازالوا واثقين من انفسهم في معالجة الامر . لكن اغلبية قادة فتح كانوا غير راغبين في مواجهة شاملة - او على الاقل من غير ان يكون هناك في المقابل كسب ملموس .

ولعل مشكلة التدخل الخارجي هذه في الشؤون الفلسطينية غير قابلة للحل في النهاية ، طالما انه ليست للفلسطينيين ارض لهم يقفون عليها . وسيبقى المناضلون الفلسطينيون معتمدين دائما الى درجة او اخرى على علاقاتهم مع الانظمة المضيفة ، وخاصة تلك الواقعة على خط المواجهة مع اسرائيل ، بينما سيبقى المدنيون الفلسطينيون (حيثما وجدوا) وحتى لولم يكن لهم نشاط سياسي ، بمثابة رهائن حقيقيين في ايدي الانظمة للتحكم بتلك العلاقات . لكن الحقيقة الواقعة التي بقيت حتى مطلع ١٩٨٣ هي ان استمرار وجود « تنظيمات الانظمة » في قيادة المنظمة اعطى لتدخل الانظمة شرعية دستورية ادت الى وضع كانت فيه تلك الانظمة ، لا اي معارضة داخلية فلسطينية مهما كبرت ، الكابح الرئيسي لقدرة قيادة فتح والمنظمة على التصرف الحاسم .

ومن نافل القول ان مجرد تأكيد الهوية الفلسطينية لم يكن ابدا الهدف

الوحيد للمقاتلين الفلسطينيين . فلا احد انضم الى الحركة لينشد الاناشيد الوطنية فقط ، او ليستمتع بالاستعراضات الفنية ذات المغازى الفلسطينية والماثلة الى لون اشتراكي واقعي ، على اهمية هذه النشاطات بحد ذاتها . بل انضموا لاسترجاع ارضهم ، وهذا ما فشلوا فيه فشلا واضحا حتى مطلع ١٩٨٣ . فقد قال ياسر عرفات منذ ١٩٧٩ : « ان ثورتنا هي اصعب ثورة في العصر الحديث لانها ليست مجرد حركة للتحرير الوطني لكنها تقوم على شعب نصفه في المنفى »[٨]

لقد ادرك قادة فتح من البداية ان العمليات الفدائية للفلسطينيين لن تؤدي بذاتها وبصورة مباشرة الى انهيار دولة اسرائيل ، لكن حجتهم فيها انها جزء لازم من العملية بقدر استقطابها وجذبها للمجتمعات العربية الى الدخول في الصراع (انظر الفصلين الثاني والتاسع سابقا) . ولهذا لم تكن مصداقية العمل الفدائي تقاس ابدا بنتائجه العسكرية المباشرة بقدر ما تقاس بنتائجها السياسية البعيدة المدى سواء من حيث إسهامها في تأكيد الفلسطينيين لهويتهم السياسية ، او من حيث دفع المجتمعات العربية الاخرى الى مواجهة « مسؤولياتها التاريخية » تجاه القضية الفلسطينية . وبمعنى من المعاني يحار المرء لا حول حسن قيامهم بذلك ، بل حول ما اذا كانوا قد قاموا به على الاطلاق .

الواقع انهم قاموا به . ففي الفترة المؤدية الى ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ استطاع الفلسطينيون ادامة مستوى طويل الاجل من العمل الفدائي لم يكد الاسرائيليون ينجون من وطأته حتى وجدوا انفسهم عالقين في لبنان بعد اجتياحهم له في ١٩٨٢ . وباعتراف الاسرائيليين انفسهم ، انزل الفدائيون بهم طوال ١٩٦٩ و ١٩٧٠ معدلا عاليا من الضحايا يزيد على ٣٥ ضحية في الشهر . وانخفض هذا المعدل الى اقل من النصف بعدما اطلق الملك حسين جيشه ضد الفدائيين في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ [٩] . إلا ان هذا العمل الاردني لم يكن العامل الوحيد المسؤول عن هبوط فاعلية الفدائيين . فقد اسهمت فيه ايضا تلك الفوضى التنظيمية والايديولوجية التي ضربت اطنابها

في صفوفهم في تلك الفترة ، وكذلك طبعا الردود القاسية والسريعة التي سددها لهم الاسرائيليون . وفي اواخر السبعينات شهد خبير عسكري اميركي بقوله : « ان تحليل البرنامج الاسرائيلي المضاد للفدائيين من وجهة نظر مقاومة العصيان ، يؤدي الى الاستنتاج بانه كان ناجحا على وجه العموم »[١٠] .

وبعد مطاردتهم في الاردن وطردهم منه ، التفتت القوات الفلسطينية الى تعزيز قواعدها المساندة في جنوب لبنان وحولتها الى « خط جديد للمواجهة » . ومما عجل في هذا التطور حركة تفاعل الوضع في داخل لبنان الذي اصبح هدفا ثابتا للردود الاسرائيلية الانتقامية . وظل كثيرون من القادة الفلسطينيين يقولون حتى ١٩٨٢ ان الثقل الكبير للجهاز العسكري الفلسطيني في لبنان لازم لاغراض دفاعية بحتة ، لانه لا شيء غير ذلك يمكن ان يحمي مخيمات اللاجئين من الانتقام الاسرائيلي . وانطوت هذه الحجة على شيء من الاقناع ، على الاقل حتى اثبتت احداث ١٩٨٢ ان اي قدر من المدفعية الثقيلة تستطيع المنظمة تكديسه لا يحمي المخيمات من هجوم غادر مدبر ضدهم باحدث الاساليب التكنولوجية القذرة من البحر والبر والجو .

إن الاثر الاجمالي للتحصينات العسكرية المنيعة التي اقيمت بعناية حول مخيمات اللاجئين في لبنان طوال السبعينات ، لم يكن هو الشيء الذي توخاه المحصنون . فقد يكون ذلك اضفى عليهم شعورا نفسيا لازما بالامان (ولو انه تبين في النهاية انه امان كاذب) ، لكنه ايضا حول الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان من حركة فدائية اساسا الى شيء محير لا يقر له قرار حول ما اذا كان تشكيلا فدائيا او جيشا نظاميا . فقد وجد الفلسطينيون انفسهم مسمرين في مواقع دفاعية ثابتة في لبنان ، خلافا فاضحا للقانون العسكري الفدائي برمته . وربما كان ذلك وضعا مبشرا طالما ان هناك املا بالتحرك على الجبهة الدبلوماسية . لكن حالما اتضح ان ذلك لن يكون ، تركهم مكشوفين ومعرضين . ومهما كان شأن التحالفات المحلية التي اقاموها ، فهم مازالوا « ضيوفا » في بلاد غيرهم .

وبمعنى من المعاني ، وبالرغم من المآسي والآلام الحاصلة ، يمكن القول ان الاسرائيليين قد اسدوا خدمة للحركة الفلسطينية « بتنفيس بالون » تضخمها الى جيش شبه نظامي في لبنان . فقد اضطرت احداث ١٩٨٢ قادة فتح والمنظمة الى اعادة النظر في استراتيجيتهم ، واعادة النظر هذه ادت حتما لا الى نظريات عسكرية جديدة مذهلة ، بل الى العودة لاصول نظرية فتح التي تركزت دائما حول اهمية الفدائي الفلسطيني . وبمناسبة الذكرى الاولى للاجتياح الاسرائيلي في حزيران (يونيو) ١٩٨٢ ، كتب مراسل اجنبي مميز من اسرائيل يقول : « ان عصابات صغيرة من الفدائيين يمكن في النهاية ان تشكل خطرا على اسرائيل اكبر من جيش محدود لمنظمة التحرير ، ما يخسره في المخاطرة بمناوشات مكشوفة عبر الحدود من قاعدته في جنوب لبنان »[١١] وهذا الاستنتاج نادى به ايضا بعض كبار الاستراتيجيين في فتح – لا منذ احداث ١٩٨٢ – بل من قبل ذلك بسنوات عديدة .

إن التحدي العسكري في مرحلة ما بعد بيروت ، كان من شأنه تحويل القدرات والكفاءات والخبرات المعترف بها لمقاتلي منظمة التحرير البالغ عددهم ٨٠٠٠ مقاتل اخرجوا من بيروت في آب (اغسطس) ١٩٨٢ ، الى قوة فدائية فعالة ، وابتداع استراتيجية واقعية يمكنهم العمل بموجبها . وفي هذه النقطة الاخيرة تطل من جديد العقبات ذاتها التي واجهها قادة فتح في بداية اطلاقهم للكفاح المسلح في ١٩٦٥ ، وفي مقدمتها عدم وجود منطقة مجاورة للخطوط الامامية الاسرائيلية ومؤاتية سياسيا يمكنهم ان يقيموا فيها قواعدهم المتقدمة .

وبالمقارنة مع ١٩٦٥ اظهرت الامكانات العسكرية للفدائيين مواطن قوة جديدة كما برزت امامها مشكلات جديدة . بحلول ١٩٨٣ حصلوا على موارد جديدة من الخبرة العسكرية والسياسة والتنظيمية بالاضافة الى منافذ اكبر للحصول على السلاح والمال . في ١٩٦٥ كانوا يواجهون غضب وقهر الحكومات العربية المجاورة لاسرائيل . وفي ١٩٨٣ عمل الاهتمام بادامة

اساس هذه الاستراتيجية اقيم بنيان ديبلوماسي كامل وواسع يلامس مواقع القرار الحساسة في كل تلك المناطق.

ومع ذلك رفضت الحكومة الاميركية حتى التحدث الى قيادة منظمة التحرير ، فنشأت في العلاقات الفلسطينية – الاميركية ديبلوماسية سرية حافلة بالفروقات والاخطاء والوساطات العاثرة وحالة من الانعدام الكامل للثقة بين الطرفين . ومن الامثلة على ذلك انه في ١٩٧٧ ، وحتى عندما كان قادة فتح والمنظمة يستعدون لتنقيح ديبلوماسيتهم بعد نهاية القتال اللبناني ، علق القائد المسؤول عن الديبلوماسية الفلسطينية في فتح على المفاتحات الاولى لادارة كارتر بقوله : « اننا نعتقد ان الولايات المتحدة تمر عبر الاقتراحات مرور الكرام وليست عاكفة فعلا على العمل الجدي . اننا لا ننتظر شيئا من هذه العملية لأنها مناورة اميركية .[١٣]

وفي الجانب الاميركي من جهة ثانية اعرب المسؤولون في الادارات المتعاقبة في واشنطن عن عدم ثقتهم بان ينفذ ياسر عرفات الجانب المتعلق به من اي اتفاق سياسي معه . وحتى لو اراد تنفيذ ذلك ، فكيف يمكنه فرض تنفيذه على كافة الفروع الاخرى في الحركة الفلسطينية كما « عرفت » به من مشاكسة وعدم استقرار ؟

الجانب الاول من هذه المخاوف الاميركية حلله عالم النفس السياسي (غير الرسمي) هربرت كيلمان في دراسة عن عرفات وضعها في اواخر ١٩٨٢ . فقد اعتبر كيلمان ان « رفض عرفات حتى الان قطع تعهدات صريحة يجعل من الصعب الاستنتاج استنتاجا مؤكدا بانه يملك ارادة صنع السلام ، لكنه لا يشكل دليلا قاطعا على انه لا يملك الارادة . وقال كيلمان : « ان السياسة الاميركية يمكن ان تلعب دورا حاسما في تقديم اختبار معقول لارادة عرفات وطاقته على التفاوض للوصول الى تسوية » .[١٤]

لكن ما اغفله كيلمان هو ان قيادة فتح والمنظمة طوال النصف الثاني من السبعينات ووصولا الى حزيران (يونيو) ١٩٨٢ ، قد اخضعت فعلا الى سلسلة من الاختبارات حول قدرتها على تنفيذ تعهداتها المختلفة للولايات

المتحدة . فمن اواخر ١٩٧٣ وصاعدا عقد الجانبان سلسلة من الاتفاقات من طريق « الاقنية الامنية » السرية بينهما ، كما بينا في الفصل العاشر سابقا ، وفي كل تلك الحالات تقريبا اثبتت القيادة الفلسطينية انها قادرة على تنفيذ التزاماتها وتعهداتها . ثم في ١٩٧٨ قطعت قيادة المنظمة على نفسها ، عبر الولايات المتحدة ولها بصورة غير مباشرة، عهدا يأتي في مرتبة اعلى تماما في المراتب السياسية للاشياء: إذ انها لاول مرة في تاريخها الزمت نفسها رسميا وعلنا بوقف اطلاق النار مع اسرائيل. واتفاق وقف اطلاق النار هذا، كما بينا في الفصل الخامس سابقا، جاء بعد وساطة مشتركة من الامم المتحدة والولايات المتحدة. وفي تلك المناسبة اثبتت قيادة المنظمة انها مستعدة وقادرة على استعمال القوة ضد اولئك الفلسطينيين الذين حاولوا منع تنفيذ اتفاق وقف اطلاق النار. وبقي وقف اطلاق النار ساري المفعول مدة ثلاث سنوات الى ان قامت اسرائيل بغارتها الجوية المدمرة على الاحياء الآهلة بالفلسطينيين في قلب بيروت في تموز (يوليو) ١٩٨١ مما اضطر قادة المنظمة للرد.

كانت القفزة بعد التصعيد في لبنان عام ١٩٨١ عقد اول اتفاقية لوقف اطلاق النار يجريها قادة المنظمة مع اسرائيل تحت الاشراف المباشر لفيليب حبيب المبعوث الخاص للرئيس الاميركي – مع ان استمرار رفض الاميركيين للتحدث علنا مع الفلسطينيين يعني ان الاتفاقية المذكورة البست جزئيا لبوس الامم المتحدة . ومرة ثانية استطاع قادة المنظمة فرض تنفيذها من جانبهم ، وبالرغم من الخرق الاسرائيلي المتكرر والواسع النطاق لها فانهم لم يتخلوا عن وقف اطلاق النار في ١٩٨١ الا بعدما قامت اسرائيل بقصف بيروت في غارات واسعة قامت بها في مطلع حزيران (يونيو) ١٩٨٢ .[١٥]

لقد اتيحت للادارة الاميركية ، كما يبدو من ذلك ، فرصة متسعة للحكم على امانة قيادة المنظمة وفعاليتها في نهاية ١٩٨٢ ، لكنها مع ذلك لم تعط ادنى دليل عن رغبتها في القيام بالمفاتحات التي من شأنها استدراج منظمة التحرير الى العملية الديبلوماسية ولذا فان رفض الادارة الاميركية في مطلع

١٩٨٣ ان يكون لها اي تعامل سياسي مباشر مع منظمة التحرير ، لم يكن نتيجة تردد مفهوم في القيام بقفزة في الظلام نحو مصير مجهول ، بل كان بحد ذاته « عقبة سياسية كأداء لاتتزحزح » .

والسؤال الرئيسي الذي واجه قادة فتح في مطلع ١٩٨٣ كان يدور حول ما اذا كان عامل « خارجي » ما يمكن ان يتدخل لانقاذ الآمال التي عقدوها لمدة عقد من الزمن تقريبا على بلوغ حل للمشكلة الفلسطينية – الاسرائيلية يعطيهم دويلة خاصة بهم (اي قيام دولتين في فلسطين) – كأن يحدث تغيير سياسي جذري في مصر ؟ او العودة الى الوفاق بين الدولتين العظميين ؟

وفي غضون ذلك كان اعضاء الادارة الاميركية وغيرهم يعطون تلميحات واسعة الى ان استمرار زخم عمليات الاستيطان الاسرائيلية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ يعني ان الوقت يضيع من يد الفلسطينيين . وبالرغم من ذلك بقي الزعماء الفلسطينيون داخل الاراضي المحتلة وخارجها متمسكين معا برفض الدخول في عملية السلام بالشروط التي اعلنتها ادارة ريغان والتي يعتبرونها اساسا غير كاف لبدء المحادثات . اما بالنسبة لبعض الفلسطينيين على الاقل فان وتيرة استيطان اسرائيل للضفة الغربية لا يعني ان الوقت قد ضاع على الفلسطينيين في المطلق ، بل ضاع على الامال المعقودة على الحل القاضي بانشاء دولتين : فلسطين واسرائيل . ذلك ان الاختلاط المتزايد للشعبين في فلسطين التاريخية كلها (فلسطين الانتداب) وارتفاع المشاعر الوطنية والنشاط الوطني بين الفلسطينيين الباقين في اسرائيل عام ١٩٤٨ ، لم يتركا على مر الوقت سوى حل واحد قابل للحياة في وضع يشبه الى حد بعيد التشابك السكاني والسياسي في ايرلندا الشمالية ، الا وهو صيغة الدولة الواحدة – اي « الدولة الديمقراطية العلمانية » . ولعل ذلك هو الشعور المستمر لاقلية صامدة بان هذا الحل بالرغم من المآسي والعذاب المنتظر في غضون ذلك ، يبقى مفضلا في اية حال على خلق دولة فلسطينية « هزيلة » .

وسواء في اطار الحل القائم على الدولتين او في اطار حل الدولة الواحدة ،

لله بدا مؤكدا في مطلع ١٩٨٣ ان هناك دورا رئيسيا سوف تستمر حركة المقاومة داخل فلسطين الانتداب في ادائه في السنوات المقبلة .

ولذلك كان دور قادة فتح والمنظمة محكوما بالتغير فيما حولتهم الظروف الجديدة بعد مرحلة بيروت (لفترة على الاقل) بعيدا عن الهموم المباشرة لصراع اليومي ضد اسرائيل . فهم بالضرورة سوف ينتقلون ، بالمعنى العملي المباشر ، الى دور داعم لشعبهم داخل المناطق التي تحتلها اسرائيل ، يستبقى لهذا الدعم اوجهه السياسية والعسكرية على السواء . ذلك ان تحرر قادة فتح والمنظمة من القيود الاسرائيلية بحد ذاته يعطيهم دورا رئيسيا في تنسيق كافة الاجنحة والنواحي المختلفة في الكفاح الوطني الفلسطيني . بينما الارتباط الوثيق لقادة فتح التاريخيين بتأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية في العقود التي اعقبت ١٩٤٨ ، يضمن لهم دورا ايديولوجيا مستمرا في الحركة لا تدانيه اهمية .

إذ حول هذا التأكيد للهوية تكبد قادة فتح المشقات لاعادة بناء مجتمع اجتماعي – سياسي فلسطيني كامل بقيت شعبيته وقيادته وروابطه المالية سليمة حتى بعد الخسائر الجسيمة التي تكبدتها الحركة في معركة بيروت عام ١٩٨٢ . فقد ظل رجال الاعمال الفلسطينيون في الخليج والبلدان العربية الاخرى وفي اوروبا يقدمون المال للحركة والوظائف لمؤيديها . وظلت زوجاتهم يقمن بتنظيم برامج اجتماعية لعائلات اولئك الذين سقطوا في المعركة . وظلت العائلات الفلسطينية التي لها فروع داخل وخارج المناطق المحتلة تبحث عن طريق للخروج من معضلة التشتت الرهيبة بما يرضي مصالح الجميع . وظلت المدن في الارض المحتلة تردد اناشيد المتظاهرين بان « فلسطين عربية » وتنسج عبر كل هذه النشاطات شبكات اجهزة فتح حاضرة دائما لربط الجميع معا ضمن الدولة الفلسطينية المتكونة .

وبحلول عام ١٩٨٣ بدا ان حقيقة وحيوية هذا الشعور بقيام الدولة غير قابل للنقاش وكذلك دور قادة فتح والمنظمة في تحقيقه . فلم يعد هناك اي شك بالوجود المستمر للشعب الفلسطيني كشعب ، ولم تعد قيادته في خطر . إذ

وتعزيز الروابط السياسية مع تلك الحكومات في الاتجاه ذاته من حيث كبح جماح رغبة القادة الفلسطينيين في استعمال اراضيها كنقطة انطلاق للفدائيين . كذلك بحلول ١٩٨٣ امتلكت اسرائيل وبعض جيرانها العرب وسائل تكنولوجية اكثر تقدما ، لضبط السكان وردعهم عن العمل ضد اولئك الذين يعيشون تحت وصايتهم ، مما كان الامر في ١٩٦٥ .

هذه العوامل الاخيرة تقتضي ابتكارا في الاستراتيجية الفدائية بالمقارنة مع تلك المتبعة في ١٩٦٥ ، لكن هناك عبرة واحدة ثابتة في تفكير قادة فتح ، على الصعيدين العسكري والسياسي ، بعد مغادرة بيروت هي تشديدهم المستجد على تطوير النواحي العسكرية للنضال داخل الاراضي التي تحتلها اسرائيل . والجدير بالملاحظة ان الدعم الذي محضه لهم الوطنيون الفلسطينيون في تلك الاراضي بحلول عام ١٩٨٣ ، كان اكبر من اي وقت مضى . ومازالت تظهر أراء مختلفة داخل حركة المقاومة حول الاهمية التي يجب تعليقها على تطوير عملياتهم العسكرية الخاصة . إذ أن جميع افراد التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة يترقبون عمليات ابعاد واسعة النطاق كامكانية حقيقية في حال نشوء مقاومة عسكرية فعالة . لكن في حين اقنع ذلك بعض قطاعات حركة المقاومة بالحاجة الى التركيز على البدائل السياسية وتفضيلها على البدائل العسكرية ، فانه اقنع آخرين بان المطلوب هو التوقيت المناسب وصياغة استراتيجية عسكرية وسياسية واضحة وشاملة . وبصرف النظر عن النتيجة النهائية لهذه المناقشات ، فقد بدا منذ اواسط ١٩٨٣ ان التغيرات الهيكلية البعيدة المدى في التركيز السياسي للحركة الفلسطينية تشير الى ان قسطا كبيرا من خبرات الاعضاء السابقين في جيش المنظمة المصغر في لبنان سوف يستخدم في السنوات المقبلة في دور داعم للعمليات العسكرية التي تقرر داخل الاراضي المحتلة بدلا من اعادة تشكيله كجيش مصغر جديد في مكان اخر .

كانت خطة قادة فتح الاصلية تقضي باقامة شبكات سياسية اوسع من المؤيدين على المستويين الفلسطيني والعربي سواء بسواء قبل اطلاق

كفاحهم المسلح . لكن انشاء منظمة التحرير على يد الدول العربية في ١٩٦٤ اضطرهم ، بالرغم من كل اللامبالاة المدروسة التي اظهروها ازاء ذلك الحدث في حينه - الى القيام بعمل من نوع مثير يؤكدون به مراميهم الخاصة الى قيادة الحركة الفلسطينية المطلة ، فسارعوا الى الكفاح المسلح قبل ان يتاح لهم اقامة الشبكات السياسية التي تصوروها سابقا . وفور انطلاقه طبعا اتخذ الكفاح المسلح زخما خاصا به بحيث ان « الفكرة الفدائية » في اعقاب هزيمة الدول العربية في ١٩٦٧ كادت تطغى على اي تفكير اخر في المجال الفلسطيني ، بالرغم من ان القادة التاريخيين في فتح كانوا يدركون تماما حدود فعاليتها على المستوى العسكري البحت . ونظرا لان الغضبة الشعبية على الهزيمة العربية في ١٩٦٧ كانت تتطلب عمل شيء ما - اي شيء - احتجاجا على الهزيمة، لم يكن بوسع قادة فتح، وعينهم مفتوحة على الحالة النفسية الشعبية ، ان يقفوا مكتوفي الايدي ، فطلعوا بنظرياتهم اللاحقة لتأجيج شعلة الكفاح داخل الاراضي المحتلة حديثا ، وعندما فشلوا في ذلك ، اظهروا على الاقل ان العرب مازالوا قادرين على الصمود والقتال ، وهو ما فعلوه في معركة الكرامة .

إن المد الشعبي الذي كسبته فتح بوقفتها في الكرامة ، حمل الى الحركة ، كما رأينا ، مشكلاته الخاصة . فقد رتب على القيادة السياسية مسؤوليات واعباء جديدة وثقيلة ، مما اضطرها الى تحديد اهدافها السياسية بشكل ادق .

لقد بينا في الفصل الاول سابقا تطور التفكير السياسي لقادة فتح والمنظمة بالانتقال في تحديد هدفهم من « تحرير فلسطين » مرورا بفكرة « الدولة الديمقراطية العلمانية » وانتهاء الى « الدولة الفلسطينية المستقلة » . وكذلك تطور تحركهم الموازي في السعي الى تسوية سلمية لقضيتهم الوطنية (الفصل الرابع) . على انه جدير بالملاحظة انهم بعد الاعلان عن استعدادهم للمضي في التسوية السياسية ، اصروا على استبقاء « الخيار العسكري » ، مهما كان رمزيا ، طالما لم توجه اليهم دعوة لهذه الغاية ، بل

اصروا ، حتى بعد تبني فكرة الدويلة الفلسطينية ، على ان ذلك يجب الا يعني تصفية حق اللاجئين الفلسطينيين عام ١٩٤٨ في العودة الى بيوتهم وممتلكاتهم الاصلية .

كان قرار قادة فتح والمنظمة بالانضمام الى الدول العربية في عملية السلام التي اعقبت فترة ١٩٧٣ قائما على فكرة مؤداها ان جميع الاطراف العربية بالسوية تسعى الى تسوية سلمية شاملة في المنطقة . ولعل هذا الهدف كان ممكن التحقيق في الظروف الحاصلة في المنطقة بعد الحرب مباشرة . لكن الدكتور كيسينجر كان منهمكا حتى من قبل ان تخرس مدافع تشرين (اكتوبر) في تفتيت اساسات الموقف العربي الموحد وفكرة التسوية الشاملة . وكلما خطا خطوة للوصول الى اتفاق جزئي لفك الاشتباك ، كان العمل في الاستراتيجية السياسية الفلسطينية يسير من صعب الى اصعب . وكان من الممكن القول في مرحلة من المراحل ان الهدف السياسي الفلسطيني تغير تغيرا نوعيا من مجرد كونه صعب المنال الى كونه مستحيل التحقيق في الظروف السائدة . فلو انه لم يتم الوصول فعلا الى هذه المرحلة في اواخر ١٩٧٧ – وهناك بعض الدلائل على ان ذلك كان يمكن ان يحدث كما رأينا في الفصل العاشر – لكانت دقت تلك اللحظة حالما وطد السادات امره على اطلاق مبادرته السلمية من طرف واحد في نهاية تلك السنة

بل يمكن للمرء ان يغامر بالجزم عند هذه النقطة ، مع الاخذ بالاعتبار الحالة المحفوفة بالمخاطر في بقية العالم العربي ، بان فشل القيادة الفلسطينية في تقديم استراتيجية قابلة للتحقيق ، عسكريا او سياسيا ، لبلوغ اهدافها ، يعني ان الحركة الوطنية الفلسطينية كانت في طريقها الى الانضمام لقافلة القضايا الوطنية الضائعة في الشرق الاوسط لولا وجود وتصاعد حركة المقاومة في المجتمعات الفلسطينية داخل فلسطين التاريخية في تلك الفترة . ذلك ان الانجاز السياسي الاساسي للحركة الوطنية المسلحة لفلسطينيي المنفى ، هو على المدى البعيد ، دورها في بعث يقظة فلسطينية يستطيع الفلسطينيون الباقون في فلسطين التحلق والانتظام حولها . فمنذ

مطلع السبعينات وصاعدا انحلت تقريبا جميع الاشكالات ومواطن الغموض السابقة في تحديد هؤلاء الناس لهويتهم – هل هم « عرب » ام « فلسطينيون – اردنيون » ام « اردنيون – فلسطينيون » ام « عرب اسرائيليون » وما الى ذلك – وفضل كبير في ذلك يعود الى العمليات العسكرية والنشاطات السياسية للحركة الفدائية ، إذ انحلت تلك الاشكالات لمصلحة الانتماء المباشر الى فكرة فتح القوية والموحدة حول الهوية الفلسطينية .

لقد تميزت السنوات من ١٩٧٧ وصاعدا بتحول متسارع في مركز ثقل الحركة الفلسطينية من عناصرها العاملين خارج الاراضي المحتلة باتجاه اولئك الذين يقاومون اسرائيل من الداخل . والواقع ان الجزء الوحيد الاهم في الحركة الوطنية الفلسطينية في نهاية السبعينات لم يعد هو الجزء العامل خارج فلسطين التاريخية ، بل انتقل بالضبط الى سلسلة من نقاط الالتقاء السياسي بين جناحي الحركة داخل فلسطين التاريخية وخارجها – وهذه النقطة يبدو ان مناحيم بيلسون قد فهم جانبا منها . وبالرغم من الجهود التي بذلها بيلسون وزملاؤه في الادارة الاسرائيلية ، فان القوة الكامنة في نقاط الالتقاء هذه بين ١٩٧٤ ومطلع ١٩٨٣ على الاقل ، تعني انها كانت تفعل فعلها في تنسيق نشاطات الجناحين . بل ان واحدا من ابرز مؤسسي الحركة الوطنية الفلسطينية العاملة من الخارج هو خالد الحسن قال في ذلك : « اظن الان ان شعبنا في الداخل له وزن اكبر من وزننا . ان دعمهم لنا يعطينا الشرعية الدولية .. انهم المصدر الوحيد الباقي للمقاومة »[١٢]

وطوال سعيهم وراء تسوية سياسية في السنوات من ١٩٧٤ الى ١٩٨٣ ، كانت قادة فتح والمنظمة جهودهم في المقام الاول نحو اقناع الحكومة الاميركية باستعمال نفوذها الاكيد لدى اسرائيل لحمل الاسرائيليين الى طاولة التفاوض معهم . وفي هذه الاستراتيجية كثير من التفاصيل ، لكنها في خطها العريضة تتضمن محاولة استعمال ثلاثة ضغوط ديبلوماسية رئيسية – العرب والكتلة الشرقية واوروبا الغربية – لتحقيق ذلك . وعلى

ان الوطنية الفلسطينية صارت قوة لا تقاوم . وبقي انتظار تأكيد نتائج نزالها مع السياسة الاميركية التي تبدو عقبة كأداء لا تتزحزح .

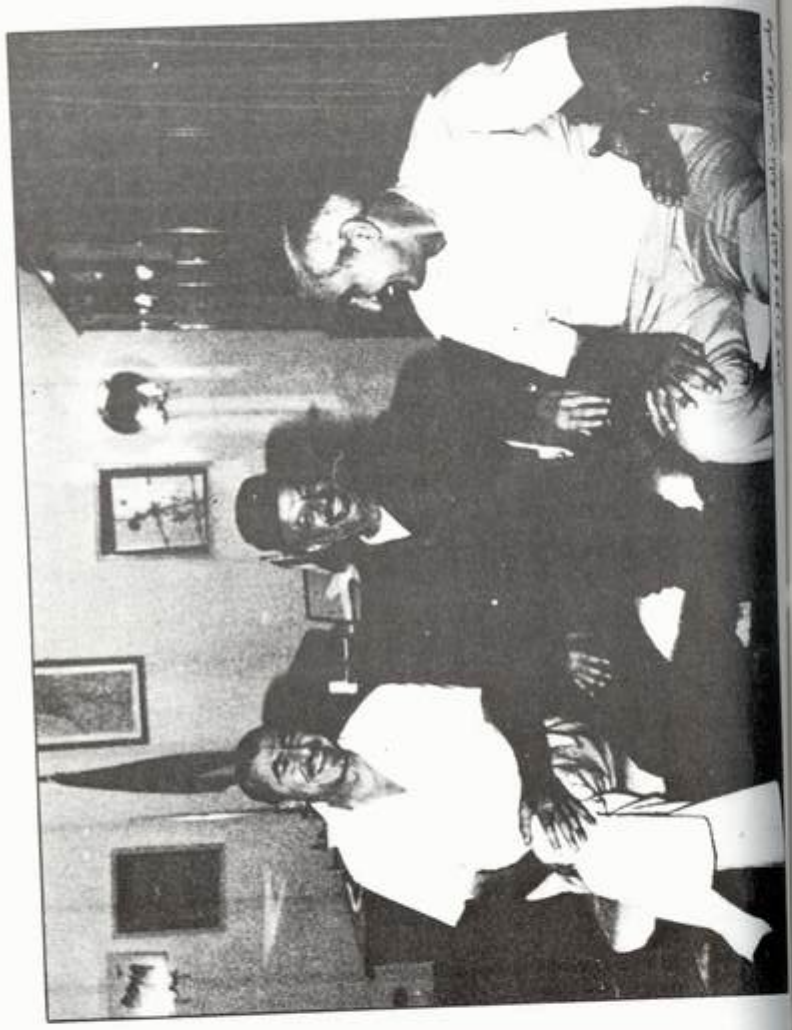

ملاحق

البرنامج السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني السادس عشر في الجزائر ٢٢ شباط (فبراير)١٩٨٣
(مقتطفات)

المصدر : دائرة الاستماع الى الاذاعات الخارجية ، ٢٣ و ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٨٣

الوحدة الوطنية الفلسطينية :

ان معركة الصمود والبطولة في لبنان تجسد الوحدة الوطنية الفلسطينية بأحسن اشكالها . وانطلاقا من هذه التجربة الفلسطينية الرائدة يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني الحاجة الى تعزيز الوحدة الوطنية بين فصائل الثورة .

القرار الفلسطيني المستقل :

يؤكد المجلس الوطني تمسكه المستمر بالقرار الفلسطيني المستقل وحمايته ومقاومة كافة الضغوط من اي جهة كانت للانتقاص من هذا الاستقلال .

الكفاح الفلسطيني المسلح

يؤكد المجلس الوطني الحاجة الى تطوير وتصعيد الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني . ويؤكد حق قوات الثورة الفلسطينية في القيام بالعمل العسكري ضد العدو الصهيوني من جميع الجبهات العربية . كما يؤكد الحاجة الى توحيد قوات الثورة الفلسطينية ضمن اطار جيش تحرير وطني واحد .

الوطن المحتل :

يحيي المجلس الوطني صمود جماهيرنا في الارض المحتلة في وجه الاحتلال والاستعمار والاقتلاع . كما يحيي وحدتها الوطنية والتفافها الكامل حول منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني داخليا وخارجيا على السواء . ان المجلس يدين ويشجب كل المحاولات الاسرائيلية والاميركية المشبوهة لضرب الاجماع الوطني الفلسطيني ويدعو جماهير شعبنا الى مقاومتها .

الاتصالات مع القوى اليهودية

تأكيداً للقرار رقم ١٤ من الاعلان السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشرة في ١٢ اذار (مارس) ١٩٧٧ ، يدعو المجلس اللجنة التنفيذية لدرس التحرك ضمن هذا الاطار وتمشيا مع مصلحة القضية الفلسطينية والمصلحة الوطنية الفلسطينية .

العلاقات العربية :

د . رفض كافة المشاريع الهادفة الى الانتقاص من حق منظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني بأي صيغة كانت كتفويض الصلاحيات او التصرف نيابة عنها او مشاركتها في حق التمثيل .

قرارات قمة فاس :

خطة السلام العربية :

يعتبر المجلس الوطني ان قرارات قمة فاس هي الحد الادنى للتحركات السياسية للدول العربية ، وهي خطوات يجب ان تكون مكملة للعمل العسكري بكل مستلزماته لتعديل ميزان القوى لصالح النضال من اجل الحقوق الفلسطينية والعربية . والمجلس ، تفهما منه لهذه القرارات ، يؤكد انها لا تتعارض مع الالتزام بالبرنامج السياسي وقرارات المجلس الوطني .

الاردن :

تأكيدا للعلاقات الخاصة والمميزة التي تربط الشعبين الاردني والفلسطيني ، وللحاجة الى تطويرها انسجاما مع المصلحة الوطنية للشعبين

والامة العربية ، ومن اجل احقاق الحقوق الوطنية التي تطالب بها منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني داخل وخارج الارض المحتلة على السواء ، يرى المجلس الوطني ارساء العلاقات المستقبلية مع الاردن على اساس كونفدرالي بين دولتين مستقلتين .

جبهة الصمود والتصدي :

يخول المجلس الوطني اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بأجراء محادثات مع اطراف جبهة الصمود والتصدي العربية للبحث في احيائها من جديد على اسس سليمة وواضحة وفعالة ، انطلاقا من التسليم بأن الجبهة لم تكن على مستوى المهام المطلوبة منها اثناء الغزو الصهيوني للبنان .

مصر :

... يدعو المجلس اللجنة التنفيذية الى تحديد علاقاتها مع النظام المصري على اساس تخليه عن سياسة كامب دايفيد .

على المستوى الدولي :

خطة بريجنيف :

يعرب المجلس الوطني عن تقديره ودعمه للمقترحات المتضمنة في خطة الرئيس بريجنيف بتاريخ ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ والتي تؤكد الحقوق الوطنية الراسخة لشعبنا ، بما في ذلك حق العودة وحق تقرير المصير واقامة دولة فلسطينية مستقلة بقيادة منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب .

خطة ريغان :

ان خطة ريغان في نهجها ومضمونها لا تحترم الحقوق الوطنية الراسخة للشعب الفلسطيني لأنها تنكر حق العودة وتقرير المصير واقامة دولة فلسطينية مستقلة وكذلك منظمة التحرير ـ الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ـ وبالتالي فانها تتناقض مع الشرعية الدولية . لذا فان المجلس الوطني يرفض البحث في هذه الخطة كأساس سليم لحل عادل ودائم لقضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني .

الملحق الثاني

الميثاق الوطني الفلسطيني كما عدل في المجلس الوطني الفلسطيني الرابع المنعقد في تموز (يوليو) ١٩٦٨ (مقتطفات)

المصدر : ليلى قاضي ، « وثائق سياسية اساسية لحركة المقاومة الفلسطينية المسلحة » ، منشورات مركز الابحاث الفلسطينية في بيروت ، ١٩٦٩ .

المادة الاولى : فلسطين هي وطن الشعب الفلسطيني العربي . انها جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ، والشعب الفلسطيني هو جزء لا يتجزأ من الامة العربية .

المادة الثانية : ان فلسطين بحدودها ايام الانتداب البريطاني هي وحدة اقليمية لا تتجزأ .

المادة الرابعة : ان الهوية الفلسطينية هي خاصية حقيقية وحيوية واصيلة . انها تنتقل من الاباء الى الاولاد . ان الاحتلال الصهيوني وتشتت الشعب العربي الفلسطيني بفعل النكبات التي حلت به لا يفقدانه هويته الفلسطينية وعضويته في المجتمع الفلسطيني ولا يناقضانهما .

المادة الخامسة : الفلسطينيون هم اولئك المواطنون العرب الذين عاشوا في فلسطين عادة حتى ١٩٤٧ بصرف النظر عما كانوا قد طردوا منها او بقوا فيها . واي شخص ولد من اب فلسطيني بعد هذا التاريخ ـ سواء داخل فلسطين او خارجها ـ هو فلسطيني ايضا .

المادة السادسة : اليهود الذين اقاموا في فلسطين عادة حتى بداية الغزو الصهيوني يعتبرون فلسطينيين ايضا .

المادة الثامنة : ان هذه المرحلة في تاريخهم التي يعيشها الفلسطينيون الان هي مرحلة كفاح وطني لتحرير فلسطين . لذا فان النزاعات بين القوى الوطنية الفلسطينية هي امور ثانوية ، ويجب انهاؤها من اجل الصراع

الاساسي القائم بين قوى الصهيونية والامبريالية من جهة ، والشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية .

المادة التاسعة : ان الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين . ولذلك فهو استراتيجية شاملة لا مرحلة تكتيكية . ان الشعب العربي الفلسطيني يؤكد تصميمه المطلق وعزمه الثابت على مواصلة كفاحه المسلح والعمل من اجل ثورة شعبية مسلحة لتحرير بلاده والعودة اليها ..

المادة العاشرة : يشكل العمل الفدائي نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية ...

المادة الثانية عشرة : يؤمن الشعب الفلسطيني بالوحدة العربية . ومن اجل القيام بنصيبه لبلوغ هذا الهدف ، على الفلسطينيين في هذه المرحلة من كفاحهم ان يحفظوا هويتهم الفلسطينية وتطوير وعيهم بهذه الهوية ، ومعارضة اي مخطط لتذويبها او فقدانها .

المادة الخامسة عشرة : ان تحرير فلسطين ، من وجهة نظر عربية ، هو واجب وطني يحاول رد العدوان الصهيوني والامبريالي ضد الوطن العربي ويهدف الى ازالة الصهيونية في فلسطين . وتقع المسؤولية المطلقة في هذا على الامة العربية ـ شعوبا وحكومات ـ والشعب العربي الفلسطيني في الطليعة ...

المادة التاسعة عشرة : ان تقسيم فلسطين في ١٩٤٧ واقامة دولة اسرائيل هو عمل غير شرعي تماما بصرف النظر عن مرور الزمن ، لانه مناقض لارادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ، ومناقض للمبادىء المتضمنة في ميثاق الامم المتحدة ، وخاصة حق تقرير المصير .

المادة العشرون : ان وعد بلفور والانتداب على فلسطين ، وكل ما قام عليهما يعتبر باطلا ولاغيا . ان المطالب القائمة على الروابط التاريخية والدينية لليهود في فلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ والمفهوم الصحيح لمقومات الدولة . فاليهودية كدين ليست قومية مستقلة . ولا اليهود يشكلون امة واحدة ذات هوية خاصة بها . انهم مواطنون في الدول التي ينتمون

اليها .

المادة الواحدة والعشرون : ان الشعب الفلسطيني العربي معبرا عن نفسه بالثورة الفلسطينية المسلحة ، يرفض جميع الحلول التي تشكل بديلا عن التحرير الكامل لفلسطين ..

المادة الثانية والعشرون : الصهيونية هي حركة سياسية مرتبطة ارتباطا عضويا بالامبريالية العالمية ومعادية لكل عمل من اجل التحرير وللحركات التقدمية في العالم . انها عنصرية ومتعصبة بطبيعتها ، وعدوانية وتوسعية واستعمارية في اهدافها ، وفاشية في اساليبها ...

المادة السابعة والعشرون : ان منظمة التحرير الفلسطينية سوف تتعاون مع جميع الدول العربية ، كل حسب امكانياتها ، وتنتهج سياسة حيادية بينها في ضوء متطلبات حرب التحرير . وعلى هذا الاساس ، فانها لن تتدخل في الشؤون الداخلية لاي دولة عربية .

المادة الثالثة والثلاثون : لا يجوز تعديل هذا الميثاق الا بأكثرية ثلثي مجموع اصوات الاعضاء في المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في دورة خاصة تنعقد لهذه الغاية .

الملحق الثالث

اعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير المنتخبون في شباط (فبراير) ١٩٨٣

		امين عام التنظيم
ياسر عرفات	فتح (رئيسا)	-
فاروق القدومي	فتح	-
محمود عباس	فتح	-
ياسر عبد ربه	الجبهة الديمقراطية	نايف حواتمة

احمد اليماني	الجبهة الشعبية	جورج حبش
محمد الخليفة	الصاعقة	عصام القاضي
طلال ناجي	القيادة العامة	احمد جبريل
عبد الرحيم احمد	جبهة التحرير العربية	عبد الرحيم احمد
عبد المحسن ابو ميزر	مستقل	-
حنا ناصر	مستقل	-
محمد النشاشيبي	مستقل	-
جمال الصوراني	مستقل	-
حامد ابوستة	مستقل	-
احمد صدقي الدجاني	مستقل	-

وهناك تنظيمان صغيران في المنظمة غير ممثلين في اللجنة التنفيذية هما :

جبهة تحرير فلسطين	طلعت يعقوب
جبهة النضال	بهجت ابو غربية

الملحق الرابع

جدول بالدورات العادية للمجلس الوطني الفلسطيني
من ايار (مايو) ١٩٦٤ الى شباط (فبراير) ١٩٨٣

	المكان	الزمان
الاول	القدس	ايار /حزيران (مايو/يونيو) ١٩٦٤
الثاني	القاهرة	ايار/حزيران (مايو/يونيو) ١٩٦٥
الثالث	غزة	ايار (مايو) ١٩٦٦

(حرب الشرق الاوسط)

الرابع	القاهرة	تموز (يوليو) ١٩٦٨	التنظيمات الفدائية
الخامس	القاهرة	شباط (فبراير) ١٩٦٩	تستولى على المنظمة
السادس	القاهرة	ايلول (سبتمبر) ١٩٦٩	
السابع	القاهرة	ايار /حزيران (مايو/يونيو) ١٩٧٠	
الثامن	القاهرة	شباط (فبراير) ١٩٧١	
التاسع	القاهرة	تموز (يوليو) ١٩٧١	
العاشر	القاهرة	نيسان (ابريل) ١٩٧٢	
الحادي عشر	القاهرة	كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣	

(حرب الشرق الاوسط)

الثاني عشر	القاهرة	تموز (يوليو) ١٩٧٤
الثالث عشر	القاهرة	آذار (مارس) ١٩٧٧
الرابع عشر	دمشق	كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩
الخامس عشر	دمشق	نيسان (ابريل) ١٩٨١
السادس عشر	الجزائر	شباط (فبراير) ١٩٨٣

الملحق الخامس

اللجنة المركزية لفتح المنتخبة في نيسان/ايار (ابريل/مايو) ١٩٨٠

اعضاء سابقون اعيد انتخابهم

ياسر عرفات (القائد العام للقوات المسلحة)

خليل الوزير (نائب القائد العام)
محمود عباس
هايل عبد الحميد
محمد غنيم
خالد الحسن
صلاح خلف
فاروق القدومي
نمر صالح [١]
سليم الزعنون

اعضاء جدد

سميح ابو قويق
ماجد ابو شرار [٢]
هاني الحسن
رفيق النتشة
سعد صايل [٣]

١ – عضوية صالح في اللجنة تجمدت في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ (انظر الفصل السادس)
٢ – قتل ابو شرار في روما في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١
٣ – قتل صايل في شرق لبنان في اواخر ١٩٨٢

صلاة التائر

حواشي وملاحظات

١- منظمة التحرير الفلسطينية في الثمانينات

١ - مثال على ذلك ما قاله اريل شارون في حزيران (يونيو) ١٩٨٢ ، كلما حطمنا البنية التحتية لمنظمة التحرير ، كلما أصبح العرب في الضفة الغربية وغزة اكثر استعداداً للتفاوض معنا لاقامة التعايش » (التايمس اللندنية) ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ . انظر ايضا مقالة دافيد شيبلر « اسرائيل تشدد حملتها ضد منظمة التحرير في الضفة الغربية » ، النيويورك تايمس ، ١١ تموز (يوليو) ١٩٨٢ ، ص ١٢ .

٢ - انظر مثلا مقالة دافيد شيبلر « القلق المتصاعد لدى الاسرائيليين » ، نيويورك تايمس ١٢ تموز (يوليو) ١٩٨٢ ، ص ١ و ٦ .

٣ - الواقع ان احداث لبنان في صيف ١٩٨٢ قد اطلقت موجة احتجاج واسعة ضد الاسرائيليين بين السكان الفلسطينيين في الارض المحتلة بمن فيهم اولئك الذين بقوا داخل حدود اسرائيل عام ١٩٤٨ . انظر مثلا النيويورك تايمس ، تموز (يوليو) ١٩٨٢ ، ص ٤ ، وتقرير السعدي ، ١٩٨٣ ، ص ٨٦ - ١١٥ .

٤ - انظر مثلا كتاب توماس كيرنان « عرفات الرجل والاسطورة » ، ١٩٧٦ ، ص ٣٣ ، فهو يحدد مسقط رأس عرفات اما في القاهرة او غزة ، غير ان معظم « الكشوفات » الاخرى في كتابه دحضها باحثون محترفون : انظر مثلا كتاب هاشم البهبهاني ، ١٩٨١ ، ص ٣٢ - ٣٧ ، و ٣٦٢ - ٦٤ . اما المصادر في عائلة عرفات نفسها فتقول ان العائلة لم تؤسس لنفسها بيتا في القاهرة قبل ١٩٣٢ .

٥ - من المظاهر العادية في المجتمع الفلسطيني ان يدعى الرجل باسم « ابو فلان » على اسم ابنه البكر . اما الرجل الذي ليس له ولد فمن دلائل الاحترام ان يدعى « ابو فلان » على الاسم الذي يمكن ان يختاره لو اعطي ولدا . فعرفات ليس متزوجا لكنه يدعى « ابوعمار » تيمنا باسم البطل الاسلامي الشهير في صدر الاسلام « عمار بن ياسر » . والفكرة انه لو رزق ياسر عرفات ولدا لكان بطلا مثل عمار الأول .

٦ - للوقوف على تفاصيل ادوار الدول العربية في حل القيادة السياسية

الفلسطينية في هذه الفترة ، انظر مقالة سميح شبيب « مقدمة المصادر الرسمية للشخصية الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ - ١٩٥٠ » في « شؤون فلسطينية » ، صيف - خريف ١٩٨٢ ، ص ٧٢ - ٨٨ .

٧ - تقرير المفوض العام لوكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للامم المتحدة في الشرق الاوسط ، تموز (يوليو) - ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ (الوثائق الرسمية للجمعية العامة للامم المتحدة : الدورة ٣٧ ، الملحق رقم ١٣ (١٣/٣٧/أ) ، ص ٤٧ .

٨ - للوقوف على مزيد من التفاصيل حول التركيب التنظيمي لفتح انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب . وفي الملحق الخامس توجد لائحة باسماء الاعضاء المنتخبين للجنة فتح المركزية في حزيران (يونيو) ١٩٨٢ . تلك اللجنة بقيت تسير شؤون الحركة حتى مطلع ١٩٨٣ على الاقل ولم يطرا سوى تغيير بسيط على اشخاصها .

٩ - توجد لائحة بدورات المجلس الوطني الفلسطيني حتى مطلع ١٩٨٣ في الملحق الرابع .

١٠ - ملف وثائق فلسطين ، الجزء الثاني ، ١٩٥٠ - ٦٩ (القاهرة : المركز العربي للمعلومات) ص ١٢٨٧ .

١١ - تعدادي الخاص في حضوري الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني .

١٢ - انظر الشكل ١

١٣ - في المناسبتين اللتين تعذر فيهما الاتفاق على لجنة تنفيذية جديدة (المجلسان الوطنيان الرابع والرابع عشر) اعيدت اللجنة القديمة مع تغييرات طفيفة . وقد حلت المشكلة العالقة في كل من الحالتين في الدورة التالية للمجلس : ففي المجلس الخامس عشر مثلا ، اتفق على شروط عودة الجبهة الشعبية التي يتزعمها جورج حبش الى اللجنة التنفيذية وانتخبت لجنة جديدة من غير اي خوف يذكر حول هذه المسألة .

١٤ - هناك لائحة باسماء اعضاء اللجنة التنفيذية ومهامهم في الملحق

الثالث .

١٥ - « ملفات العالم العربي » ، رقم ١٦٥٨ (٦ آب/اغسطس ١٩٨٠) . بعض التنظيمات الفلسطينية الصغيرة المقاتلة وخاصة القيادة التي يتزعمها احمد جبريل حصلت على اسلحة اكثر تقدما في السنتين التاليتين . لكن التيار الفلسطيني الرئيسي كان يشكو من ان القيادة العامة لم تسمح باستعمال تلك الاسلحة التي يقال انها تضمنت صواريخ « سام - ٩ » ارض - جو قدمتها ليبيا .

١٦ - مقابلة مع خالد الحسن ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢ .

١٧ - دلت على ذلك تصرفات حبش طوال معركة بيروت وفي المجلس الوطني السادس عشر وللمزيد من التفاصيل حول الجبهة الشعبية وجبهة الرفض انظر الفصل السابع من هذا الكتاب .

١٨ - ملاحظاتي من اجتماع عرفات مع وفد جيسي جاكسون في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩ .

١٩ - مقابلة مع صلاح خلف ، شباط (فبراير) ١٩٨٣ .

٢٠ - مقابلة مع خالد الحسن ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢ .

٢- طائر الفينيق يفرخ (١٩٤٨ - ٦٧)

١ - من القادة الاوائل في تنظيم طلاب القاهرة الذين لعبوا دورا مهما في تطور فتح ، سليم الزعنون وعبد الفتاح حمود وزهير العلمي (مقابلة مع الزعنون في نيسان / ابريل ١٩٨٣) .

٢ - ابو اياد ، ١٩٨١ ، ص ٢٠

٣ - المرجع ذاته ص ٢١

٤ - المرجع ذاته ص ٢٣

٥ - معظم مواد هذه الفقرة جاءت من مقابلتي مع خالد الحسن في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢ .

٦ - مقابلة مع صلاح خلف اجراها لطفي الخولي : « الطليعة » (القاهرة) حزيران /يونيو ١٩٦٩ ، ص ٥١ - ٨٧ . ترجمة فتح الرسمية

كما نشرت في « وثائق دولية حول فلسطين ١٩٦٩ » ، ص ٦٩٩ - ٧٣٣ .

٧ ـ انظر الحاشية ٥ للفصل الاول اعلاه.

٨ ـ ابو اياد ، ١٩٨١ ، ص ٢٩

٩ - مقابلة مع خالد الحسن ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢ .

١٠ - المرجع ذاته .

١١ - المرجع ذاته .

١٢ - الاعضاء الخمسة عشر في اللجنة المركزية كانوا بحكم مناصبهم اعضاء في المجلس الثوري ، وكذلك قادة الفرق الرئيسية في « العاصفة » ومدراء المؤسسات المهمة التابعة لفتح .

يضاف الى ذلك ان عرفات له الحق ، كما قيل ، في تعيين ١٥ عضوا في المجلس نفسه في لائحة تضم ٤٥ اسما يقدمها المؤتمر .

١٣ ـ المصدر الذي قدم هذا التحليل طلب عدم ذكر اسمه.

١٤ ـ علوش، ١٩٦٤، ص ١٨٠ ـ ١٨٢. مع ان علوش لم يكن عند تلك النقطة متبنيا لافكار « فلسطيننا » ، فقد نقلها في كتابه لانتقادها ، ويبدو انه كان امينا في نقلها ، وربما نقلها حرفيا . على ان علوش انضم فيما بعد الى فتح حيث اصبح شخصية رئيسية في جناحها اليساري وصعد بمعاونة فتح إلى رئاسة الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين . ثم في ١٩٧٨ اتهم بالدخول في مؤامرة ضد قيادة فتح نظمها ابو نضال المنشق عن فتح (انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب) .

١٥ - يعطي علوش المرجع التالي للعبارة التي نقلها : « فلسطيننا » العدد ٢٣ ، السنة الرابعة ، آذار (مارس) ١٩٦٢ ، ص ٣ .

١٦ - علوش ، ١٩٦٤ ، ص ١٨٠ - ٨٢

١٧ - في الواقع انعقد مؤتمران لرؤساء الدول العربية قبل قمة ١٩٦٤ ، الاول في ايار (مايو) ١٩٤٦ والثاني في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٦ . لكن قمة كانون الثاني في (يناير) ١٩٦٤ دخلت التاريخ على انها « القمة العربية الاولى » ورقمت القمم التالية بالتسلسل تبعا لذلك .

١٨ - ملف الوثائق ، ص ١٢٧٣ .

١٩ - انظر مثلا « الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ، ١٩٦٤ » ص ٩٥ و ٩٨ .

٢٠ ـ المرجع ذاته ص ٩٦. حركة القوميين العرب، انشأت فيما بعد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لتكون جناحها العسكري، انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

٢١ - مقابلة مع خالد الحسن ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .

٢٢ - ابو اياد ، ١٩٨١ ، ص ٢١

٢٣ - مقابلة مع خالد الحسن ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣ . كتب خلف انه هو الذي اجرى تلك الاتصالات مع الشقيري (ابو اياد ، ١٩٨١ ، ص ٤١)

٢٤ - مقابلة مع خالد الحسن ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .

٢٥ - للاطلاع على نص الميثاق الوطني كما برز بعد بعض التعديلات في ١٩٦٨ ، انظر الملحق الثاني في هذا الكتاب .

٢٦ - الملف ص ١٣٦٢ ، رفضت هذا الادعاء التنظيمات التي سيطرت على منظمة التحرير منذ ١٩٦٩ . لكن الملفت للنظر انه اعيد الى الذاكرة من قبل وزيرين للدفاع في اسرائيل هما موشي دايان واريل شارون . ففي منتصف عام ١٩٨٢ اعلن شارون بصوت عال ان الفلسطينيين لهم وطن جاهز في الاردن ولا يجوز لهم المطالبة بغيره (في الضفة الغربية وغزة) .

٢٧ - الملف ، ص ١٣٦٣ .

٢٨ - انظر مثلا حاشية « الوثائق الدولية حول فلسطين ، ١٩٦٧ » ص ٥٧٠ ، ومقالتي في « الدايلي ستار » بعنوان « الشقيري يرفض الحلول المتعلة في الشرق الاوسط ، بيروت ، ٢٢ آب (اغسطس) ١٩٧٥ .

٢٩ - الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ، ١٩٦٤ ، ص ١٠٢

٣٠ - المرجع ذاته ، ص ١٠٣

٣١ - يعاري ، ١٩٧٠ ، ص ٣٧ .

٣٢ – ابو اياد ، ١٩٨١ ، ص ٤٢

٣٣ – للمزيد من التفاصيل عن العلاقات الفلسطينية – الصينية انظر الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب .

٣٤ – ابو اياد ، ١٩٨١ ، ص ٤٢ .

٣٥ – انظر تعبيرا عن اراء سويداني في هذا الموضوع ، على سبيل المثال ، في « الوثائق العربية الفلسطينية » ، ١٩٦٦ ، ص ٢٠٩ .

٣٦ – بعض الاسرائيليين يعترفون بذلك ضمنا من جهتهم ، انظر مثلا كتاب يائير افرون « معاهدة دفاع اميركية – اسرائيلية » (تل ابيب مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ابيب، ١٩٨١ ص ٤٤، حيث يصف الكاتب اسرائيل بأنها « ضامن للاردن وللبنان » .

٣٧ – الوثائق العربية الفلسطينية ، ١٩٦٥ ، ص ١ .

٣٨ – الطليعة ، ١٩٦٩ عن الوثائق الدولية ١٩٦٩ ، ص ٧٠٩ .

٣٩ – مقابلة مع خالد الحسن في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢ .

٤٠ – الوثائق العربية الفلسطينية ، ١٩٦٥ ، ص ٣٥٣ .

٤١ – المرجع ذاته ، ص ٤٨٢ – ٤٨٣ . من الامثلة على « التعتيم الرسمي على الاخبار » المفروض حتى في لبنان « الديمقراطي » ، عندما وزعت نقابة الصحافة في لبنان على ناشري الصحف في مطلع ايلول (سبتمبر) ١٩٦٥ طلبا نسبته الى قيادة الجيش اللبناني باعتبار جميع الاخبار المتعلقة بالعاصفة اخباراً عسكرية لا يجوز نشرها . (المرجع ذاته ، ص ٤٦٧) .

٤٢ – في رأي خالد الحسن « ليس لنا علاقة البتة بحرب ١٩٦٧ » (مقابلة ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣) .

٣- فرحة التحليق (١٩٦٧ - ٧٣)

١ – ابو اياد ، ١٩٨١ ، ص ٥٢ .

٢ – اوسع تغطية لعمليات جماعة عرفات في الضفة الغربية هي التي اوردها يعاري ، ١٩٧٠ ، ص ١٢٥ – ٥٠ ، وهي تعطيهم اهمية اكبر بكثير

من الاساطير العربية اللاحقة . انظر ايضا ابو اياد ، ١٩٨١ ، ص ٥٥ – ٥٦ .

٣ – هذا الرجل، عزمي الصغير، ارسله الاسرائيليون فيما بعد الى الضفة الشرقية في مهمة تجسس ، لكنه سلم نفسه للفدائيين ، وبعدما اخذوا منه تفاصيل المعلومات التي يملكها الاسرائيليون عن عملياتهم ، دخل في صفوف الفدائيين بعد اعادة تأهيله وتثقيفه ، وخدم في مراكز عسكرية حساسة داخل القوات الفدائية الى ان قتل في جنوب لبنان في صيف ١٩٨٢ .

٤ – مقابلة مع ياسر عرفات ، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ .

٥ – يعاري ، ١٩٧٠ ، ص ١٣٣ .

٦ – المرجع ذاته ص ١٥٠ .

٧ – انظر مثلا كتاب ريموندا الطويل ، ١٩٧٩ ، ص ١٢٦ .

٨ – مجلة « روز اليوسف » (القاهرة) ٢٠ ايار (مايو) ١٩٦٨ ، ص ٣ .

٩ – انظر مثلا مقالة ارسكين تشايلدرز « الخروج الاخر » في مجلة « سبكتاتور» (لندن)، ١٢ ايار (مايو) ١٩٦١. ديمبلي ومك كالين ١٩٨٠ ص ٨٨ ـ ٩٠، كيمحي وكيمحي ١٩٦٠ ص ٢٢٧ ـ ٢٨. الصايغ، ١٩٧٩، ص ٦٤ ـ ٩٧.

١٠ – كتب الباحث الاميركي ايان لوستيك يقول : « في الموجة الكبرى الاولى من الهجرة اليهودية ، استطاع ٢٠٠ر٠٠٠ يهودي تقريبا ان يحصلوا على بيوت بالانتقال الى القرى والمدن العربية المهجورة » . (لوستيك ، ١٩٨٠، ص ٥٨). وللوقوف على لائحة شاملة باسماء ٣٨٥ قرية فلسطينية دمرتها اسرائيل بعد انشائها من اصل ما مجموعه ٤٧٥ قرية قبل ١٩٤٨) انظر «تقرير ساحاق» الذي وضعه الدكتور اسرائيل ساحاق رئيس الجمعية الاسرائيلية للحقوق الانسانية والمدنية في تل ابيب في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٧٣.

١١ – ينقل المستعرب الاسرائيلي يهو شافاط هركابي عن الاستاذ حاييم هليل بن ساسون قوله في وصف « شعور التيه » على انه « شعور بانك اجنبي في ارض غريبة ، تتوق الى ماض سياسي ووطني ، وتقلقك اسئلة عميقة حول اسباب ومبررات واغراض الحالة الراهنة » . ويضيف هركابي قائلا : « ولدى الفلسطينيين شعور من هذا النوع مع ان التيه الفلسطيني لايقارن بشيء مع التيه اليهودي » . (ماعوز ، ١٩٧٥ ، ص ٦٠) .

١٢ – روزماري الصايغ ، ١٩٧٩ ، ص ١٠٢ .

١٣ – هذه النظرية طبعا ، ككل النظريات الشمولية تضم ظاهريا تفاصيل متناقضة . يتألف صلب قيادة فتح في غالبيته من مثقفين « نجحوا » في صنع حياة جديدة في الخليج . لكن تجاربهم الاولى في تجمعات مخيمات اللاجئين في غزة وغيرها لا يمكن نسيانها . والدكتور جورج حبش احد هؤلاء المثقفين واحد مؤسسي حركة القوميين العرب والجبهة الشعبية ، تمتع بنفوذ شخصي كبير في مخيمات اللاجئين ، لكن حكم الصايغ العام له ايضا بعض القيمة على الاقل حتى الطفرة النفطية لعام ١٩٧٤ عندما انجرفت اعداد اضافية كبيرة من سكان مخيمات اللاجئين الى الاقتصاد النفطي مباشرة .

١٤ – مقابلة مع فدائي فلسطيني ، اواخر ١٩٧٩ .

١٥ – الشرابي ، ١٩٧٠ ، ص ٢١ .

١٦ – للاطلاع على نص البيان ، انظر الوثائق الدولية حول فلسطين ١٩٦٧ ، ص ٧٢٣ – ٢٦ . ولتفاصيل نشوء الجبهة الشعبية انظر الفصل السابع من هذا الكتاب .

١٧ – ابو اياد ، ١٩٨١ ، ص ٥٧ .

١٨ – المرجع ذاته ص ٥٨

١٩ – لرواية اخرى عن المعركة تتضمن رواية خلف الى حد كبير ، انظر كتاب جون كولي «أذار الاخضر ايلول الاسود» ، ١٩٧٣ ، ص ١٠٠ – ١٠١

٢٠ – نقلا عن الشرابي ، ١٩٧٠ ، ص ٨

٢١ – مقابلة مع خالد الحسن ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢ ونيسان (ابريل) ١٩٨٣ .

٢٢ – راشد حامد ، « ما هي منظمة التحرير الفلسطينية » في مجلة دراسات فلسطينية ، صيف ١٩٧٥ ، ص ٩٩ – ١٠٠ . وللمزيد من التفاصيل عن هذه التطورات السياسية انظر بقية مقالة حامد ومقالة كوانت والآخرين ، ص ٦٧ – ٧٣ . واشكر ايضا جوديت بيريرا لمشاركتي بعض موادها حول هذه الفترة .

٢٣ – القاضي ، ١٩٦٩ ، ص ١٣٨ . كل المقاطع المنقولة المستعملة هنا في الميثاق الوطني الفلسطيني تعتمد هذا النص الذي نشره مركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير . وللاطلاع على نص الميثاق الوطني المعدل الذي بقي على حاله حتى مطلع ١٩٨٣ ، انظر الملحق الثاني .

٢٤ – ملفات العالم العربي ، رقم ١٩٠١ (ايار/مايو ١٩٨١) .

٢٥ – استقال الحسن من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣ بعد فشله في اقناع قيادة فتح والمنظمة بانتهاج استراتيجية ديبلوماسية اكثر واقعية . واخذ مكانه في « وزارة الخارجية » محمد يوسف النجار . وفي نيسان (ابريل) ١٩٧٣ قتل النجار في بيروت على يد الاسرائيليين فخلفه في هذا المركز فاروق القدومي .

٢٦ – مقابلة خلف في « الطليعة » (القاهرة) حزيران/يونيو ١٩٦٩ .

٢٧ – المصدر الرئيسي لهذه الفقرة والفقرتين التاليتين هو ابو اياد ، ١٩٨١ ، ص ٥٣ – ٥٥ و ٦٢ – ٦٣ . وللمزيد من تحليل تطوير علاقات فتح مع الانظمة العربية في هذه الفقرة انظر الفصل التاسع من هذا الكتاب .

٢٨ – مقابلة مع خالد الحسن ، نيسان/ابريل ١٩٨٣ .

٢٩ – ابو اياد ، ١٩٨١ .

٣٠ – هيكل ، ١٩٧٥ ، ص ٦٤ « الطريق الى رمضان »

٣١ – المرجع ذاته .

٣٢ – كولي ، ١٩٧٣ ، ص ١٠٤

٣٣ - ابو اياد ، ١٩٨١ ، ص ٤٧ . وجاء في روايات اخرى ان زميل عرفات في فتح ، ابو علي اياد اعتقل معه ايضا في هذه المناسبة .

٣٤ - للترجمة الانكليزية لهذا النص انظر الوثائق الدولية ١٩٦٩ ، ص ٨٠٤

٣٥ - « الفاينانشال تايمز » (لندن) ٢٥ آذار/مارس ١٩٦٨ .

٣٦ - انظر ابو اياد ، ١٩٨١ ، ص ٧٧ . يتذكر خلف انه في اجتماع للمجلس المركزي للمنظمة في تموز (يوليو) ١٩٧٠ ضم ممثلين عن جميع التنظيمات الفدائية « قلة فقط من مندوبي المنظمات الاخرى خارج فتح وافقوا على اقتراحه بان يتفاوض الفدائيون على تسوية مؤقتة مع الملك حسين » .

٣٧ - مقابلة مع خالد الحسن ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢ .

٣٨ - كيسينجر ، ١٩٧٩ ، ص ٥٩٥ - ٩٦ .

٣٩ ـ المرجع ذاته ص ٥٩٦ ـ ٩٧.

٤٠ - المرجع ذاته ص ٦٠٦ . كتب سيمور هيرش يقول : « عمليات الخطف احدثت اكثر من توتر اعصاب في واشنطن . إذ قرر نيكسون ان الوقت قد حان لتحطيم الفدائيين فأمر طائرات الاسطول السادس الاميركي في المتوسط بقصف مخابيء الفدائيين ... وليس هناك دليل على ان كيسينجر ابدى اي اعتراض على هذا الامر الذي اعطاه الرئيس نفسه شفهيا الى ليرد. لكن ليرد اعترض. ويتذكر ليرد بعد سنوات قائلا باستهزاء «الطقس المرتقب سيء لمدة ٤٨ ساعة » . ويستطيع وزير الدفاع دائما ان يجد عذرا لعدم القيام بشيء . هناك دائما الطقس السيء » ... وليس معروفا بالضبط تاريخ اعطاء نيكسون للأمر ، لكن الدلائل - وذكريات ليرد - تشير الى ان اللحظة الحرجة كانت في يوم ٨ ايلول (سبتمبر) او قبله ، اي بعد يومين من الخطف الاول ، وقبل انتهاء المهلة لاطلاق السجناء من اعضاء المنظمة » . (هيرش ، ص ٢٣٥ - ٣٦) .

٤١ - الجدير بالملاحظة ان كيسينجر نظر الى ازمة الاردن برمتها على

انها بالدرجة الاولى اختبار للنوايا مع موسكو، ويبدو انه اعتبر الفدائيين الفلسطينيين بكل مشاربهم واتجاهاتهم « عملاء » لموسكو - بصرف النظر عن اعتراض موسكو العميق على تكتيكات الجبهة الشعبية وتحفظاتها المستديمة حتى على فتح (انظر الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب) . ومع ذلك يبقى فصل كيسينجر عن ازمة الاردن جديرا بالقراءة على الاقل للاحظة فروقات رايه حول النظام الهاشمي .

٤٢ - كيسينجر ١٩٧٩ ، ص ٦٠٩

٤٣ - الوثائق الدولية ، ١٩٧٠ ، ص ٩٠٧

٤٤ - ملفات العالم العربي رقم ٥٤ (٢١ آب/اغسطس ١٩٧٤) .

٤٥ ـ كالب وكالب في كتابهما عن كيسينجر، ١٩٧٤، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠ . يقول كيسينجر نفسه انه لم يعلم بالاشتباك إلا يوم ١٩ ايلول/سبتمبر (كيسينجر ١٩٧٩ ، ص ٦١٨) .

٤٦ - كالب وكالب ١٩٧٤ ، ص ٢٠٠

٤٧ - المرجع ذاته . الكاتبان لا يقولان هنا ماذا كان يفعل الاسرائيليون حتى اثاروا قلق الملك حسين .

٤٨ - المرجع ذاته ، ص ٢٠٢

٤٩ - كيسينجر ، ١٩٧٩ ، ص ٦٢٣

٥٠ - للوقوف على تفاصيل هذه التطورات انظر « ملفات العالم العربي » رقم ٨٢٦ (١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧) .

٥١ - لا يجوز التقليل من شأن قوة تأثير التطورات المتعلقة بالفلسطينيين في شؤون الدولة في اماكن اخرى في انحاء العالم العربي . إذ ربما تكون احداث الاردن في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ قد اسهمت اسهاما كبيرا في وفاة الرئيس جمال عبد الناصر بنوبة قلبية يوم ٢٨ من الشهر ذاته . لم يستمع عبد الناصر الى نصيحة اطبائه بالخلود الى الراحة فارهق نفسه بالجهود الرامية الى ايجاد تسوية سلمية بين الجانبين ، وفي يوم وفاته قضى ست ساعات واقفا على قدميه في مطار القاهرة يودع المشاركين في القمة

الطارئة التي دعا اليها (هيكل ، ١٩٧٥ ، ص ١٠٣ - ١٠٤) . وعندما سمعوا بموت خصمهم القديم « انفجر عرفات والوزير ومحمود عباس ثلاثتهم بالبكاء » (ابو اياد ، ١٩٨١ ، ص . ٩) . ومما لا شك فيه ان موت الزعيم المصري وخلافة انور السادات له كانا نذيراً بمرحلة من التغيير في الشرق الاوسط كله .

٥٢ - كولي ، ١٩٧٣ ، ص ١٣١ - ٣٢ .

٥٣ - ابو اياد ، ١٩٨١ ، ص ٩٨ .

٥٤ - « ميدل ايست مونيثور » ، المجلد ٣ ، رقم ٨ (١٥ نيسان/ ابريل ١٩٧٣) ص ٧ - ٨ منقول في كتاب جون اموس عن المقاومة الفلسطينية ، ١٩٨٠ ، ص ٣١٦ .

« لقد ظلت سيرة عودة بعد اطلاق الاردنيين سراحه في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٣ سيرة متحركة . سافر الى باريس في عمل رسمي للمنظمة مع الخارجية الفرنسية في مطلع ١٩٧٧ فاعتقله البوليس السري الفرنسي بطلب من الاسرائيليين الذين قدموا طلبا لاسترداده . واطلق مرة ثانية وسط وجوه محمرة خجلا في باريس فعاد الى مقر المنظمة في بيروت . لكنه في ١٩٧٨ دخل في الحركة العراقية داخل فتح ، وهي حركة ناجي علوش (انظر الفصل الثاني والحاشية رقم ١٤ اعلاه) . لكنه في شباط (فبراير) ١٩٨٣ عاد مؤيداً قيادة فتح التي تبنت اعادة انتخابه في المجلس الوطني الفلسطيني .

وسلامة ايضا كان شخصية جديرة بالاهتمام. زوجته الاولى من عائلة الحسيني ، وزوجته الثانية « ملكة جمال الكون » اللبنانية لعام ١٩٧٠ . قتل بانفجار سيارة اسرائيلية مفخخة في بيروت في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ .

٥٥ - ملفات العالم العربي ، رقم ٢٦ (٢٤ تموز/ يوليو ١٩٧٤) .

٥٦ ـ من ١٩٧٨ وصاعدا تعاون البنا مع العراقيين، واحيانا مع السوريين ، في الحملة التأديبية ضد الممثلين الدبلوماسيين لمنظمة التحرير في اوروبا الغربية (انظر الفصل الخامس) ، بالاضافة الى محاولات

متكررة لاختراق الجهاز الامني لفتح والمنظمة . وفي حزيران /يونيو ١٩٨٢ ذكر ان احد عملائه هو الذي اطلق النار على السفير الاسرائيلي في لندن مما اعطى الذريعة للاجتياح الاسرائيلي للبنان (انظر الفصل السادس) .

٥٧ - ابو اياد ، ١٩٨١ ، ص ١٢١ - ٢٢

٥٨ - المرجع ذاته ، ١٢٢ - ٢٣ . منظمة التحرير ، بالرغم من كل معاناتها الداخلية في البحث عن الذات حول هذه القضية ، هي الفريق الوحيد في هذه اللائحة الذي لم يدع ابدا الى جنيف (انظر الفصل الرابع) .

٥٩ - هيكل ، ١٩٧٥ ، ص ٢٨

٦٠ - ابو اياد ، ١٩٨١ ، ص ١٢٦

٦١ - هيكل ، ١٩٧٥ ، ص ٢٢١ و ٢٣٦ .

ب- الوقوع في الشرك اللبناني (١٩٧٣ - ٧٦)

١ - كسينجر ، ١٩٨٢ ، ص ٦٠٢

٢ - ابو اياد ، ١٩٨١ ، ص ١٢٩

٣ - المرجع ذاته ص ١٣٢

٤ - المرجع ذاته

٥ - المرجع ذاته ، ص ١٢٧

لاذكر في مذكرات رئيس الاركان المصري السابق سعد الشاذلي للاختراق سرائيلي في الدفرسوار قبل ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) . لكنه كتب انه طي اوامر في ١٢ منه بعد احتجاجات منه للقيام بمرابطة امامية مما جرد طقة الحرب المصرية من كل احتياطي سوى كتيبة دبابات واحدة . وكتب ول : « كان ذلك خطأ فادحا »(الشاذلي ، ١٩٨٠ ، ص ١٦٧ و ١٧٠) .

٦ - تقارير من دراسات الشرق الاوسط حول فلسطين رقم ٩٦ (ايار/ يو ١٩٨١) ، « وثيقة : عزل الفلسطينيين » ، ص ٢٧ . للاطلاع على

المزيد من اراء كسينجر حول منظمة التحرير انظر الفصل العاشر من هذا الكتاب .

٧ – للمزيد من الضوء على اراء كسينجر حول الملك حسين انظر شيهان ، ١٩٧٦ ، ص ٩٩ .

٨ – كيسنجر ،١٩٨٢ ، ص ٩٧٦ .

٩ – وثائق دولية حول فلسطين ، ١٩٧٤ ، ص ٥٢٥ . دعت القمة العربية السابقة (الجزائر . تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣) الى الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني طبقا لقرارات منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني » . لكن الملك حسين تمكن من تسجيل تحفظاته حول هذه النقطة في النص الرسمي (السري) لقرارات القمة (الوثائق الدولية، ١٩٧٣، ص ٥٢٥). في ١٩٧٤ اضطر الملك حسين الى القبول بنص قرار القمة بكل ما استطاع استجماعه من وقار .

١٠ – كسينجر ١٩٨٢ ، ص ٨٤٧ .

١١ – ابو اياد ، ١٩٨١ ، ص ١٣٨ ، للاطلاع على تركيبة فتح الداخلية انظر الفصل الثاني من الكتاب .

١٢ – ابو اياد ، ١٩٨١ ، ص ١٣٩ – ٤٠

١٣ – مقابلة مع خالد الحسن ، نيسان / ابريل ١٩٨٣ .

١٤ – الوثائق الدولية ، ١٩٧٤ ، ص ٤١١ .

١٥ – المرجع ذاته ص ٤٤٩ .

١٦ – التنظيمات التي شكلت جبهة الرفض هي الجبهة الشعبية والقيادة العامة وجبهة التحرير العربية وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني .

١٧ – الوثائق الدولية ، ١٩٧٤ ، ص ١٤٣

١٨ – للاطلاع على رواية جيدة لتاريخ لبنان الحديث بالانكليزية ، انظر الصليبي ، ١٩٦٥ .

١٩ – ملفات العالم العربي رقم ١٦٩٩ (٢٤ ايلول / سبتمبر ١٩٨). الارقام المنقولة هنا هي التي وضعها ي. كرباج والمبينة على قفا بطاقة . ويبدو ان هذه الارقام لاتشمل الارمن اللبنانيين الذين منحوا جنسية اللبنانية جميعا والذين ربما بلغ عددهم في ١٩٧٥ حوالي ٣٠٠ الف ، او اليهود الذين في ١٩٦٨ كان عددهم ٦٢٠٤ ، او الملحدين ، أو مذاهب الباطنية وما الى ذلك لان النظام البناني لا يسمح بامكانية وجودها ، ولا يشمل بالطبع ، الفلسطينيين .

٢٠ – المجتمعات العربية السنية فيها نزعة الى الوحدة السنية من مخلفات ايام الخلفاء السنة وامجاد الامبراطوريات الاسلامية العربية الكبرة . وهذا غالبا ما يتحول الى نوع من العروبة الموحدة . والروم الارثوذكس (وهذا الاسم لجماعة دينية لا لجماعة عرقية) هم المنحدرون من اتباع المسيح الاوائل الذين بقوا في المنطقة منذ ذلك الحين ، يقاومون كل اغراءات التحول سواء من الحكام المسلمين الى الجنوب والشرق ، او من البابوات الكاثوليك والكنائس البروتستانتية في الغرب . وهم يصفون انفسهم بانهم سكان البلاد الاصليون ، ومجتمعاتهم في الشرق العربي مايلة الى القومية العربية : مؤسس حزب البعث ميشيل عفلق ارثوذكسي ، وكذلك حبش زعيم الجبهة الشعبية ، وحواتمه زعيم الجبهة الديمقراطية . اما الموارنة ، وهم في الاصل اتباع مذهب مونوليتي غامض فقد انتسبوا الى روما في القرن الخامس عشر . وكنيسة الروم الكاثوليك هي انشقاق عن الارثوذكسية نقلت ولاءها الى الفاتيكان .

٢١ – لتفاصيل النظام الامني داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينين في لبنان حتى ١٩٦٩ ، انظر الصايغ ، ١٩٧٩ ، ١٣٠ – ٣٦ . ولتفاصيل اتفاقية القاهرة انظر الفصل الثالث من الكتاب .

٢٢ – مسألة عدد الفلسطينيين الذين كانوا في لبنان فعلا عام ١٩٧٥ مثيرة للجدل بحد ذاتها ، إذ يضخم الناطقون بلسان اليمين اللبناني احيانا « الخطر السكاني » الفلسطيني الى ٧٥٠ الف نسمة . أما الرقم الوارد هنا

وهو ٤٠٠ الف رقم وزارة الخارجية الاميركية في ١٩٨٢ (على افتراض انه لم تطرأ سوى تغيرات طفيفة بين ١٩٧٥ و ١٩٨٢) . ولما كانت اعداد كبيرة منهم ، وخاصة من الفلسطينيين المسيحيين ، قد اكتسبوا الجنسية اللبنانية واندمجوا في المجتمع اللبناني حتى السبعينات ، فان جميع الارقام المعتمدة يجب ان تأخذ بالحسبان ما يعرف به هؤلاء الناس انفسهم بالنسبة للجنسية .

٢٣ ـ مايكل هادسون ، «تطورات ونكسات في حركة المقاومة الفلسطينية ١٩٦٧ – ٧١ » ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، ربيع ١٩٧٢ ، ص ٦٤ – ٨٤ .

٢٤ – الخالدي ، ١٩٧٩ ، ص ٨١

٢٥ – مقابلة مع خالد الحسن ، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢

٢٦ – لا أحد يستطيع اجتراح مجموعة من التسميات مقبولة من كافة المشاركين في الصراع اللبناني . وقد حاولت اعتماد ما يجمع بين المحاولة النزيهة في توخي الدقة مع الاختصار المناسب . بعض اعضاء حزب الكتائب يدعون ان حزبهم ليس مسيحيا ولا يمينيا . وانا اعتبر بصورة عامة انه يجمع الصفتين .

٢٧ – الوثائق الدولية ، ١٩٧٥ ، ص ٢٦٧ – ٦٨ .

٢٨ – هلينا كوبان ، « مسلحون في منطقة الفنادق » ، الديلي ستار (بيروت) ، ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ .

٢٩ ـ هلينا كوبان ، مقابلة مع ابو اياد ، المرجع ذاته ، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ .

٣٠ ـ ملفات العالم العربي ، رقم ١٧٧٤ (٢٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠) . يقدر هذا الملف ان بين ٦٠٠ و ١٠٠٠ من سكان الكرنتينا قد قتلوا خلال هذه العملية . ويذكر الملف ٥٠٠ قتيل اثناء الاجتياح الفلسطيني / اليساري للدامور .

٣١ – مقابلة مع خالد الحسن ، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ .

٣٢ – لتفاصيل الاصلاحات انظر الملفات رقم ١٧٨١ (٣١ كانون

الاول / ديسمبر ١٩٨٠) .

٣٣ – ابو اياد ، ١٩٨١ ، ص ١٨١ .

٣٤ – الخطة السورية الاصلية اعتمدت ، كما هو مفترض ، على التنظيمات اللبنانية والفلسطينية الموالية لسوريا لمساعدة تقدم الدبابات . لكن هذه التنظيمات دحرت اندحارا شنيعا في اليوم السابق ، ويبدو ان قادة العسكريين السوريين لم يكونوا راغبين في تعريض رجالهم لاخطار عمليات المشاة .

٣٥ – بعض المراسلين الصحفيين الذين تخطوا حصار تل الزعتر من غرفة عمليات القوات اليمينية لاحظوا حضور اللواء علي مدني قائد القوات السورية في لبنان في ذلك الوقت ، بين حين وآخر .

٣٦ – هلينا كوبان ، « رحلة رعب الى مخيم الجثث » ، الصنداي تايمز (لندن) ، ١٥ آب / اعسطس ١٩٧٦ .

٣٧ – شحن المصريون بعض الامدادات العسكرية للفلسطينيين في هذه الفترة ، بالاضافة الى ترتيبات نقل بعض « المتطوعين » العراقيين الى الوحدات الفلسطينية المقاتلة . (كان هناك تساؤل حول ما اذا كانت هذه التعزيزات عراقية او مجرد فلسطينيين نشأوا وتدربوا في العراق . الاسيران من هذه القوة اللذان استجوبتهما باشراف الكتائب في بيروت الشرقية وصفوا انفسهم بانهم عراقيون) .

٣٨ – في هذه المرحلة حاول السوريون تشجيع انشقاق فتح المعروف باسم « فتح الثورة » بقيادة شخص يدعى أبو سعيد .

٣٩ ـ هذه العبارة استعملها الوزير في الاصل ليصف الاستراتيجية التي أزمع على تنفيذها . للوقوف على رواية خلف لهذه الاحداث ، انظر ابو اياد ، ١٩٨١ ، ص ١٩٥ – ٩٦ .

٤٠ – المرجع ذاته ، ص ١٩٦

٤١ – للاطلاع على نص قرارات قمة الرياض المصغرة انظر الوثائق الدولية ، ١٩٧٦ ، ص ٤٩٢ – ٩٣

٤٢ – انظر الحاشية ٣٧ اعلاه .

٤٣ – قتل محسن على يد مجهول في كان في تموز / يوليو ١٩٧٩ . للمزيد من التفاصيل عن الصاعقة انظر الفصل السابع من الكتاب .

٤٤ – للاطلاع على الصيغة الاولى لهذا التحليل ، انظر رسالتي الى «كريستشين سيانس مونيتور (بوسطن)، ١٢ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٦.

٥- تضييق الخناق (١٩٧٧ - ٨٠)

١ – رسم الاسرائيليون هذا « الخط الاحمر » في الاصل ليكون حدا للقوات السورية التي دخلت لبنان في مطلع ١٩٧٦ . وظلوا يطبقون هذا المفهوم حتى بعد تحويل هذه القوات الى قوة ردع عربية ، مع ان الحدود الجغرافية الصحيحة للخط الأحمر لم تحدد علنا ، فبقيت مفتوحة لاي تفسير يقول به الاسرائيليون في اي وقت يشاءون . انظر ، على سبيل المثال ، راندال ، ١٩٨٣ ، ص ١٩٥ .

٢ – منذ مطلع السبعينات اطلق الاسرائيليون على هذه المنطقة اسم « أرض فتح » .

٣ – رسالة الى « المونيتور » ، ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٧٧ .

٤ – انظر ، مثلا المرجع ذاته ، ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧ .

٥ – انظر ، مثلا مقابلة فاروق القدومي في « شؤون فلسطينية » ، عدد حزيران / يونيو ١٩٧٧ ، كما ورد في ترجمة الوثائق الدولية ، ١٩٧٧ ، ص ٣٦٧ .

٦ – انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب . كان اعضاء اللجنة يمثلون سوريا ومصر والكويت والمملكة العربية السعودية .

٧ – الوثائق الدولية ، ١٩٧٧ ، ص ٣٣٧ . ربما اختلف بعض قادة

نع مع جزء من هذا الكلام . القرار ٣٢٣٦ اقرته الجمعية العامة في تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ بعد خطاب عرفات فيها .

٨ ـ رسالة الى « المونيتور » ١٣ «آذار / مارس ١٩٧٧ .

٩ – الوثائق الدولية ، ١٩٧٧ ، ص ٣٤٩ .

١٠ – المرجع ذاته ، ص ٣٦٤

١١ – رسالة الى « المونيتور » ، ٢٠ آذار / مارس ١٩٧٧

١٢ – الوثائق الدولية ، ١٩٧٧ ، ٣٤٣

١٣ – المرجع ذاته ، ص ٣٦٦

١٤ ـ رسالة الى «المونيتور»، ٢٤ آذار/ مارس ١٩٧٧

١٥ – مقابلة مع خالد الحسن ، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢ .

١٦ – لتفاصيل التزام كسينيجر انظر الفصل الرابع من الكتاب .

لمزيد من التفاصيل عن العلاقات الاميركية ـ الفلسطينية في هذه الفترة ظر الفصل العاشر .

١٧ – محادثة مع وليام كوانت، نيسان/ ابريل ١٩٨٣ .

١٨ – الوثائق الدولية ، ١٩٧٧ ، ص ١٧٢

١٩ – مقابلة مع خالد الحسن ، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢

٢٠ – المرجع ذاته .

٢١ – رسالة الى « المونيتور » ، ١٤ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧

٢٢ – الوثائق الدولية ، ١٩٧٧ ، ص ٢٤٤

٢٣ – رسالة الى « المونيتور » ، ٢٥ ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ .

٢٤ – المرجع ذاته .

٢٥ – لنص البيان انظر نشرة وزارة الخارجية (واشنطن ـ ٧ تشرين

الثاني / نوفمبر ١٩٧٧) ص ٦٣٩ - ٤٠ ، اعيد نشره في الوثائق الدولية ، ١٩٧٧ ، ص ٢٥٥ ـ ٥٦ .

٢٦ - رسالة الى « المونيتور » ، ٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ .

٢٧ - دايان ، ١٩٨١ ، ص ٦٥ .

٢٨ - الوثائق الدولية ، ١٩٧٧ ، ص ٢٥٨ . للمزيد من الضوء على تفكير دايان حول هذه النقاط انظر كتاب دايان ، ١٩٨١ ، ص ٦٧ ـ ٧١ .

٢٩ - انظر دايان ، ١٩٨١ ، ص ٧٠ - ٧١

٣٠ - محادثة مع وليام كوانت ، نيسان / ابريل ١٩٨٣ .

٣١ - رسالة الى « المونيتور » ، ١٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ .

٣٢ مقابلة مع خالد الحسن، تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٣ .

٣٣ - دايان ، ١٩٨١ ، ص ٤٣

٣٤ - انظر ، مثلا ابو اياد ، ١٩٨١ ، ص ٢٠٢ .

٣٥ - المرجع ذاته ، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧ .

٣٦ - الوثائق الدولية ، ١٩٧٧ ، ص ٤٤٤ .

٣٧ - يمكن الاطلاع على تحليل خاص لتاثير خروج مصر من الجانب العربي في الميزان العسكري للشرق الاوسط على هذا الميزان بعد ١٩٧٧ في مقالة هيلينا كوبان « الميزان الاستراتيجي في الشرق الاوسط » ، « المونيتور » ، ٢٠ ، ٣ آذار / مارس ١٩٨٢ .

٣٨ - حاول الرئيس معمر القذافي في البداية وضع جورج حبش زعيم الجبهة الشعبية في محادثات طرابلس على قدم المساواة مع عرفات ، لكن رئيس منظمة التحرير استطاع احباط هذه الخطة .

٣٩ - « الحوادث » ، (لندن) ٧ - ١٣ تموز / يوليو ١٩٧٨

٤٠ - ملفات العالم العربي ، رقم ٩٥١ (١٠ ايار / مايو ١٩٧٨) .

٤١ - رسالة « المونيتور » ، ٢٠ آذار / مارس ١٩٧٨ .

٤٢ - للمزيد من التفاصيل عن العودة انظر الفصل الثالث والحاشية ١ ادناه .

٤٣ - استمرار هذه الحالة في ١٩٨٢ اشارت اليه ادلة محاكمة المسلحين في لندن الذين حاولوا اغتيال السفير الاسرائيلي هناك في حزيران / يونيو ١٩٨٢ ، من حيث ان العملية نظمتها أجهزة سرية تابعة للعراق (واشنطن بوست / واشنطن) ، ٨ آذار / مارس ١٩٨٣ ، ص ١ - ١٠) والرد الاسرائيلي على تلك المحاولة كان غزو لبنان في ١٩٨٢ مما أضعف السوريين إضعافا خطيرا .

٤٤ - اتصالاتي مع الدبلوماسيين الايرلنديين والنرويجيين في بيروت . نال عديدون من الدبلوماسيين غير الايرلنديين ان هذا التأثير كان ملحوظا بشكل خاص في هولندا حيث كان الراي السائد سابقا مؤيدا لأسرائيل .

٤٥ - كل القصد من مرور الجيش في الخيام ومرجعيون هو تأكيد للمسلمين واليساريين اللبنانيين بالاضافة الى حلفائهم السوريين والفلسطينيين بأن حكومة سركيس ما تزال تنوي تأكيد سلطتها على تلك المناطق التي يسيطر عليها حداد، مع ان قيادة الجيش (ولها اسبابها الوجيهة) لم تكن تشعر بالثقة في تحدي حداد الى درجة السعي الى اقامة مواقع ثابتة داخل قطاعه.

٤٧ - رسالة الى « المونيتور » ، ٣١ تموز (يوليو) ١٩٧٨ .

٤٨ ـ يمكن الاطلاع على الاتفاقيات في كتاب دايان، ١٩٨١ ص ٣٢١ - ٣١ .

٤٩ ـ رسالة الى « المونيتور » ١٩ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٨ .

٥٠ – المرجع ذاته .

٥١ – « ملفات العالم العربي » رقم ١١١٨ (١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨ .

٥٢ – رسالة الى « المونيتور » ، ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨ .

٥٣ – « مزاج الضفة الغربية » ، مجلة دراسات فلسطينية ، خريف ١٩٧٩ ص ١١٤ .

٥٤ ـ رسالة الى «المونيتور»، ١٩ آذار (مارس) ١٩٧٩.

٥٥ – الوثائق الدولية ، ١٩٧٩ ص ٢٦ .

٥٦ – كان هناك شعور فيه شيء من السخرية من بعض الفلسطينيين الذين تذكروا شعار ١٩٧٥ : « اليوم فيتنام وغدا فلسطين ! » .

٥٧ – انظر راندل ، ١٩٨٣ ص ٢٢٠ .

٥٨ – لخلاصة ممتازة عن الوضع الأمني في لبنان من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ الى آذار (مارس) انظر «أرشيف كيسنغ المعاصر»، ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٨١ ص ٣٠٩١٧ – ٢٧ .

٥٩ البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر العام الرابع لحركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » ، أيار (مايو) ١٩٨٠ ص ٣ و ٥ و ٧

٦- الجناح المكسور (١٩٨١ - شباط (فبراير) ١٩٨٣

١ – القوات المشتركة هي القيادة العسكرية المشتركة التي اقيمت في لبنان عام ١٩٧٦ من منظمة التحرير الفلسطينية وميليشيات الحركة الوطنية

اللبنانية (انظر الفصل الرابع من الكتاب) .

حلول ١٩٨١ كان هناك عدد من الوزراء في الحكومة اللبنانية يتعاطفون مع الحركة الوطنية ، لكن السلطة الحكومية كما هي ممارسة في البلاد كانت لا تزال بعيدة عن متناولهم .

٣ – رسالة الى « المونيتور » (بوستن ٢٣ نيسان (ابريل) ١٩٨١) .

٣ – مقالة جان جيراس في الغارديان الاسبوعي بعنوان بيروت تبحث عن اجماع (لندن ٧ حزيران (يونيو) ١٩٨١) .

٤ – رسالة الى « المونيتور » ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٨١ .

٥ – التدخل الاميركي في لبنان عام ١٩٥٨ كان يهدف الى دعم رئاسة كميل شمعون خلال الحرب الاهلية الناشبة هناك ، لكن من الاعتبارات المهمة الاخرى وراء نزول المارينز محاولة وضع الولايات المتحدة نفسها في وضع يمكنها من التأثير على الاحداث في كل المنطقة بعد الانقلاب العراقي الاخير . مالكولم كير ، « الحرب الاهلية اللبنانية في كتاب ايفان ليوارد، التنظيم الدولي للحروب الاهلية » لندن ١٩٧٢ ص ٧٨) .

٦ – في تموز (يوليو) ١٩٨١ حدد قائد القوة الجوية الاسرائيلية دايفد يفري هذا الخطر بقوله : « اليوم هناك جزء من الاجواء اللبنانية محظور علينا. ونتيجة لذلك فان قدرتنا محدودة ايضا بالنسبة لعمليات التجسس وبالنسبة لقابليتنا الهجومية ضد الارهابيين » (هارتس تل ابيب ، ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٨١) .

٧ – ربما كان كارتر سوف يرضى بقبول مشروط من المنظمة للقرار ٢٤٢ بما يتفق مع شروطه لفتح الحوار (انظر الفصل الخامس من الكتاب) .

٨ – بن زفي ، ١٩٨٢ ص ١٤ – ١٥ .

٩ – حقائق في الملف ، ١٩٨١ ص ٣٢٤ .

١٠ – بن زفي ، ١٩٨٢ ، ص ١٦ .

١١ ـ للاطلاع على هذه الحوادث من قبل الامين العام للامم المتحدة انظر وثيقة مجلس الامن الدولي س/ ١٤٧٨٩ (١١ كانون الاول (ديسمبر)

١٩٨١ ، ص١٢ – ١٣ . اما ارقام الضحايا الواردة هنا فهي ماخوذة من « ملفات العالم العربي » ، الترتيب الزمني لشهر تموز (يوليو) ١٩٨١ . لتفاصيل الضحايا في غارة بيروت انظر مقالة هيلينا كوبان بعنوان « المبنى المسمى رحمة » في مجلة نيوستيتسمان لندن ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٨١ . ص٨ . نقل عن مصادر لبنانية انها قدرت مجموع الضحايا في ذلك اليوم بحوالي ٣٠٠ . واما المصادر الفلسطينية التي هي على الأرجح اقرب الى مصدر الاحداث ، فقد ابلغتني ان الرقم يزيد على ٤٠٠ .

١٢ – صوت فلسطين ، ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٨١ .

١٣ – الملفات ، احداث تموز (يوليو) ١٩٨١ .

١٤ – راديو القدس المحلي ، ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٨١ .

١٥ – صوت فلسطين ، ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٨١ .

١٦ – جريدة السفير ، بيروت ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٨١ ، وصوت فلسطين ٢٨ تموز (يوليو) ١٩٨١.

١٧ – احتسبت من وثائق مجلس الامن الدولي س/١٤٧٨٩ ، ص٩ – ١٣ ، وس/١٥١٩٤ ص٩ – ١١ .

١٨ – نص خطة فهد مطبوعة في نشرة الاستماع الى الاذاعات الخارجية ، ١٠ آب (اغسطس) ١٩٨١ .

١٩ – الاذاعة العربية لراديو مونت كارلو ٨ آب (اغسطس) ١٩٨١ .

٢٠ – وكالة انباء الشرق الاوسط القاهرة ، ١٣ آب (اغسطس) ١٩٨١ .

٢١ – وكالة الانباء الكويتية (كونا) ، ١٣ آب (اغسطس) ١٩٨١ .

٢٢ – الملفات ، احداث آب (اغسطس) ١٩٨١ .

٢٣ – مقابلة مع خالد الحسن ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .

٢٤ – كونا ، ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ .

٢٥ – كونا ، ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ .

٢٦ – البيس ، مدريد ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١ ص٦ .

٢٧ – محادثة مع خالد الحسن ، آذار (مارس) ١٩٨٣ .

٢٨ – انظر نشرة الاستماع، ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ ص١ . يمكن للمرء ان يفترض ان المصدر المسؤول لم يكن بعيدا عن مكتب عرفات في ذلك الوقت .

٢٩ – عاد الى الانعقاد في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ .

٣٠ – انظر مثلا مقالة ايريك رولو « الخطة السعودية للتسوية في الشرق الاوسط » لوموند ، باريس ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ .

٣١ – محادثة مع خالد الحسن : آذار (مارس) ١٩٨٣ . كذلك عبر الحسن عن اعتقاده ان الاميركيين في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ لم يكونوا فعلا يريدون قرارا من فاس . وشبه موقف اميركا حينئذ بموقفها في ١٩٦٩ عندما قال ان الولايات المتحدة قد عارضت سرا انعقاد اي قمة عربية لبحث خطة روجرز للسلام .

٣٢ – المندي مورنينغ ، بيروت ١٩ – ٢٥ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١ ،ص٦٠ .

٣٣ – المرجع ذاته ، ١٢ – ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١ ص١٩

٣٤ – الجزء الوحيد من سيناء الذي كان لا يزال بيد اسرائيل بعد نيسان (ابريل) ١٩٨٢ هو شريط ساحلي مجاور لايلات كان المقاولون الاسرائيليون يبنون عليه مرافق سياحية وبحرية .

٣٥ – نص امر الحكم العسكري الاسرائيلي رقم ٩٤٧ الذي اقيمت بموجبه الادارة المدنية وارد في كتاب جوناثان كوتاب ورجا شحادة « الادارة المدنية في الضفة الغربية المحتلة : تحليل الامر رقم ٩٤٧ للحكم العسكري الاسرائيلي . ١٩٨٢ ، ص٢٣ – ٢٦ .

٣٦ – انظر مقالة مناحيم ميلسون ، « كيف يتحقق السلام مع الفلسطينيين » مجلة كومانتاري : أيار (مايو) ١٩٨١ ص٢٥ – ٣٥ ، ومقالة « الفلسطينيون وعملية السلام » مجلة فورام العددان ٤٢ و٤٣ (شتاء ١٩٨١) ص١١٩ – ٢٧ .

٣٧ – للمزيد من التفاصيل عن تطورات حركة المقاومة داخل الارض

المحتلة انظر الفصل الثامن من الكتاب .
٣٨ – الملفات احداث آذار (مارس) ١٩٨٢ ص٩ .
٣٩ – حقائق ، ١٩٨٢ ص١٢١ .
٤٠ – الملفات احداث نيسان (ابريل) ١٩٨٢ .
٤١ – حقائق ١٩٨٢ ص٢٧٩ .
٤٢ – القاتل المفترض اعتقل وعرف بأنه شاب فلسطيني من الضفة الغربية ، لقد ظن محامو الادعاء في المحاكمة التي تلت ذلك ان هذا الشاب وشابا فلسطينيا آخر اعتقل بالقرب من المكان كانا يعملان بأوامر من رجل ثالث اكبر سناًاعتقل هو الآخر . هذا الرجل الثالث هو رجل اعمال عراقي حكم عليه بمدة اطول من الحكم على الشابين . والمحت مصادر بريطانية مسؤولة لم تذكر هويتها الى ان رجل الاعمال المسؤول يعمل لدى جهاز المخابرات في بلاده (الواشنطن بوست ، ٨ آذار (مارس) ١٩٨٣ ص١٠) .
٤٣ – ان تفاصيل الحرب الاسرائيلية – الفلسطينية في لبنان في صيف ١٩٨٢ هي خارج نطاق هذا الكتاب .
٤٤ – « لبنان ١٩٨٢ : يوميات الغزو الاسرائيلي » (اليوميات من الآن وصاعدا) بيروت دار الاندلس ١٩٨٢ ص٦٦ – ٦٧ .
٤٥ ـ كثيرون من اتباع الصدر يضعون اللوم على الزعيم الليبي العقيد القذافي بشأن اختفاء الصدر .
٤٦ – هذا المصدر مع الاسف أصر على عدم ذكر اسمه لكن المولفة شاكرة له لكثير من المواد التي وردت في هذا الجزء والجزء التالي من هذا الفصل .
٤٧ – لبعض التفاصيل الجديدة حول درجة الدعم الذي قدمه سركيس لبشير الجميل قائد ميليشيا الكتائب منذ مطلع ١٩٨٢ على الاقل انظر راندال ١٩٨٣ ص١٤٣ و١٤٥ و٢٣٦.
٤٨ – اليوميات ص ٦٩ .
٤٩ – مقالة كارول كولينز « احداث الغزو الاسرائيلي للبنان حزيران

(يونيو) – آب (اغسطس) ١٩٨٢ » . مجلة دراسات فلسطينية ، العددان ٤٣/٤٥ ، صيف/ خريف ١٩٨٢ ص١٤٦ .
٥٠ – الواقع ان اميركا هددت بالفيتو ولم تستعمله ابدا ضد هذا الاقتراح . وفي ٢٤ تموز (يوليو) قرر اعضاء مجلس الامن تأخير عقد الاجتماع لبحث الاقتراح الفرنسي – المصري لتجنب الاحراج العلني من استعمال الفيتو الاميركي .
٥١ – انظر الحاشية ٤٦ اعلاه .
٥٢ – وزارة الخارجية الاميركية ، مكتب الشؤون العامة ، « لبنان : خطة لاخلاء منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت الغربية » مجلة السياسة الراهنة رقم ٤١٥ آب (اغسطس) ١٩٨٢ ص٨ – ١٠ .
٥٣ – انظر الحاشية ٤٦ اعلاه .
٥٤ – محادثة مع قائد فتح ، الجزائر شباط (فبراير) ١٩٨٢ . للاطلاع على مفاجأة الجنود الاسرائيليين بالكفاءة العسكرية للفلسطينيين في بيروت انظر مقالة امنون كابليوك « بيغن والوحوش » مجلة نيو ستيتسمان لندن ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ .
٥٥ – ترأس صايل اللجنة العسكرية العليا منذ اواخر السبعينات ويعترف له معظم المقاتلين الفلسطينيين بانه حمل معه حماسا جديدا وشعورا بالهدف الى بنيانها السابق المهزوز . قتل في كمين في شرق لبنان في اواخر ١٩٨٢ .
٥٦ – اليوميات ص٢٠٣ .
٥٧ – لنص الخطة انظر نيويورك تايمز ، ٢ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ .
٥٨ – اليوميات ص ٢٣٦ و٢٣٧ ، ذكر ان منظمة التحرير قد ابلغت مسبقا بمضمون خطاب ريغان في الأول من ايلول (سبتمبر) (تعليق وليم كوانت حزيران (يونيو) ١٩٨٢ .
٥٩ – نيويورك تايمز ، ١٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ ، يوميات ص ٤٤٢ – ٤٤٣ .
٦٠ ـ حسب تعابير وكالة غوث اللاجئين التابعة للامم المتحدة ليس هناك

مخيم باسم صبرا، هذا الاسم في الواقع يطلق على حي لبناني فقير مجاور لمخيم اللاجئين في شاتيلا ، لكن سكان المنطقتين من لبنانيين وفلسطينيين اختلطوا على مر السنين.

٦١ – كبليوك ، ١٩٨٢ ص٣٤ .

٦٢ – المرجع ذاته ص٣٥ .

٦٣ – القوات اللبنانية هي القيادة العسكرية المشتركة المجتمعة حول ميليشيا الكتائب منذ ١٩٧٦. كان بشير الجميل اول قائد لها. وعين فادي فرام خليفة له بعد مدة قصيرة من انتخابه رئيسا للجمهورية .

٦٤ – كبليوك ١٩٨٢ ص٣٨ .

٦٥ – المرجع ذاته ص ٤٧ – ٤٨ . كتاب كبليوك يجب ان يقرا بكامله للأهوال التي يتضمنها والمعنى السياسي المستشف منه.

٦٦ – المرجع ذاته ص٦١ .

٦٧ – المرجع ذاته ص٩٤ .

٦٨ ـ لنص خطاب خلف انظر نشرة الاستماع ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٨٣ ص١ – ١٢ .

٦٩ – المرجع ذاته ص٦ .

٧٠ – كثيرون من المقاتلين الفلسطينيين اوجزوا الفارق بين دعم الحكومة الاشتراكية في اليونان لمنظمة التحرير اثناء معركة بيروت وبين ما راوه من تخاذل الانظمة العربية بوصفهم اتينا بانها « العاصمة العربية الحقيقية الوحيدة الباقية » .

٧١ – القبس ، الكويت ٤ شباط (فبراير) ١٩٨٣ ص١٠و١٧ .

٧٢ – لوصف اشمل لعلاقات منظمة التحرير مع سوريا والاردن اعتبارا من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ انظر مقالة هيلينا كوبان . « الفلسطينيون يجدون مخاوف جديدة في سوريا»، بوستن كلوب، بوستن، ٧ شباط (فبراير) ١٩٨٣ ص١، ومقالة نمو الصداقة بين منظمة التحرير والاردن، المرجع ذاته

٨ شباط (فبراير) ١٩٨٣ ص١ .

٧٣ ـ رسالة للاسوشييتد برس من دمشق، ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ .

٧٤ – نشرة الاستماع ، ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٨٣ ص ٢و٤ .

٧٥ – المرجع ذاته ص٩ .

٧٦ – المرجع ذاته ص١٠ .

٧٧ – المرجع ذاته ص١١

٧٨ – المرجع ذاته ص١٦ .

٧٩ – من التقارير الاولى عن رد فعل الضفة الغربية على معركة بيروت انظر مقالة كريستوفر ووكر . « رذاذ الغزو يصيب الضفة الغربية » . التايمز لندن ، ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ انظر ايضا الفصل الثامن من الكتاب .

٧- تنظيمات فدائية خارج فتح

١ – جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية .

٢ – بالنسبة للجبهة الشعبية التي كانت في طليعة جبهة الرفض هناك ادلة قوية بان همها لم يكن استبدال قيادة فتح لمنظمة التحرير بقدر ما كانت غايتها من تشكيل جبهة الرفض الضغط على قيادة فتح من اجل عدم الذهاب الى جنيف .

٣ ـ عمل القبيسي مع حبش من اواخر الخمسينات الى اواسط الستينات على الأقل وفي ١٩٧١ قدم اطروحة للدكتوراه في الجامعة الاميركية في واشنطن لم تنشر بالانكليزية حتى الآن لكنها تبقى افضل دراسة اصلية عن اصول منظمة حبش . معظم مواد هذه الفقرة والفقرات الخمس التالية مأخوذة من تلك الاطروحة ص ٤٨ – ٧٧ .

٤ ـ اطروحة القبيسي ص ٥٤ الواقع ان حركة القومية العرب في اوائل ايامها كانت ابعد ما تكون عن اي عواطف يسارية بحيث ان احد الحركيين في

الخمسينات ومطلع الستينات قال لي ان اعضاء الحركة في تلك السنين كانوا يحاولون تفريق مظاهرات الحزب الشيوعي في دمشق بالعنف .

٥ – انظر مثلا قزيحا ، ١٩٧٥ ص ٧٥ – ٨١ . معظم معلومات هذه الفقرة والفقرات التالية تأتي من محادثاتي مع مشارك في الاحداث المذكورة رغب في عدم ذكر اسمه .

٦ – قزيحا ١٩٧٥ ص ٧٩ .

٧ – خورشيد ١٩٧١ ص ١١١ . الترجمة الانكليزية للبيان السياسي الاول الصادر عن الجبهة الشعبية واردة في الوثائق الدولية حول فلسطين ، ١٩٦٧ ، ص ٧٢٣ – ٧٢٦ .

٨ – مصادري الخاصة .

٩ – الوثائق الدولية ١٩٦٧ ص ٧٢٤ .

١٠ – معظم المعلومات في هذه الفقرة تأتي من مصادري الخاصة للاطلاع على هذه التطورات على المستوى الرسمي . انظر مقالة راشد حامد « ما هي منظمة التحرير الفلسطينية؟ » مجلة دراسات فلسطينية ، صيف ١٩٧٥ ص٩٨ – ١٠١ .

١١ – في ١٩٧٩ ابلغني ياسر عرفات انه « من اصل ٥٢ ممثلا للمنظمات الشعبية في المجلس الوطني الفلسطيني في ذلك الوقت كان ٤٤ او ٤٥ ينتمون الى فتح » (مقابلة مع عرفات تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩)

١٢ – في الدورة التالية للمجلس الوطني المنعقدة في شباط (فبراير) ١٩٦٩ قررت الجبهة الشعبية عدم المجازفة بتكرار هذه الضجة فقررت البقاء بعيدا ، لكن فتح استطاعت الى حد ما استعمال هذا الامتناع كسلاح سياسي ضدها .

١٣ – لنص البيان ، انظر الوثائق الدولية ١٩٦٨ ص٤٢٥ .

١٤ – انظر قرار المؤتمر حول هذه القضية في الوثائق الدولية ، ١٩٦٩ ص٦٢١ .

١٥ – هناك عرض للتاريخ القصير لهذه المنظمة في كتاب أموس ١٩٨٠

ص٨٧ – ٨٨ .

١٦ – انظر مثلا خالد ، ١٩٧٣ ص١١٢ و١١٦ . علق كذلك شهود عيان مستقلون حول شعبية عمليات الخطف الاولى التي قامت بها الجبهة الشعبية في الاوساط الفلسطينية .

١٧ – لتفاصيل عمليات الجبهة الشعبية ضد الطيران الاسرائيلي والرحلات المتجهة لاسرائيل وكذلك التدابير الاسرائيلية المضادة ، انظر فيليبس ١٩٧٣ ص١٣٠ – ٧٣ او كولي ، ١٩٧٣ ص١٤٦ – ١٥٥ .

١٨ – هذا العمل الاسرائيلي ساهم كثيرا ايضا في تفاقم الاستقطاب السياسي داخل لبنان في حينه (انظر الفصل الثالث من الكتاب) .

١٩ – فيليبس ، ١٩٧٣ ص١٣٨ .

٢٠ – لعرض كامل لتلك التطورات انظر كولي ١٩٧٣ ص١١١ – ١١٤ .

٢١ – الوثائق الدولية ١٩٧٢ص٢٨٨ .

٢٢ – الوثائق الدولية ١٩٧٤ ص٥٠٠ .

٢٣ – المرجع ذاته ٥٠١ .

٢٤ – المرجع ذاته ص٥٠٣ . جاء تكرار لهذه التهمة من الدكتور كيسينجر (كيسينجر ١٩٨٢ ص٥٠٣ وص ٦٢٦ – ٢٩) . انظر الفصل العاشر من الكتاب .

٢٥ – الوثائق الدولية ١٩٧٤ ص٥١٣ .

٢٦ – هناك وصف جيد بالعربية للظروف المحيطة بتأسيس جبهة الرفض في الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤ ص٢٧ – ٢٩ .

٢٧ – رسالتي الى المونيتور بوستن ٧ آب (اغسطس) ١٩٧٨ .

٢٨ – المرجع ذاته ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٨ .

٢٩ – ارشيفي الخاص .

٣٠ – الاسم الاصلي للجبهة الديمقراطية كان الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين لكن كلمة « الشعبية » اسقطت منه في ١٩٧٤ .

٣١ – الوثائق الدولية ١٩٦٩ ص٧٧٧ .

٣٢ - المرجع ذاته ص٨٠٦ .
٣٣ - الوثائق الدولية ١٩٧٠ ص ٨٩٧ . استمر النقاش حول الموقف الواجب اتخاذه تجاه الاردن في صفوف منظمة التحرير لعدة سنوات وفي ١٩٧٢ بعدما اعلن الملك حسين خطته لاعادة الضفة الغربية تحت حكمه . رد المجلس الوطني الفلسطيني بالدعوة الى تشكيل جبهة تحرير وطني فلسطينية - اردنية مشتركة . (الفصل الرابع من الكتاب) لكن بعدما وافق الملك حسين في ١٩٧٤ على قرار القمة العربية بتسمية منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني الغيت تلك الدعوة . لكن مسألة العلاقات الفلسطينية - الاردنية اثيرت من جديد مع اعلان خطة الرئيس ريغان للسلام في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ . انظر الفصل الاول من الكتاب .
٣٤ - مقابلة مع خالد الحسن نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .
٣٥ - ملفات العالم العربي رقم ١٢٤٦ (١٨ نيسان/ابريل ١٩٧٩ .
٣٦ - للترجمة الانكليزية لهذا النص انظر الوثائق الدولية ١٩٧٤ ص ٤١٩ .
٣٧ - الملفات رقم ١٢٤٦ ، ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٧٩ .
٣٨ - الاسم الكامل لحزب البعث الذي انقسم الى جناح سوري وجناح عراقي منذ ١٩٦٣ هو حزب البعث العربي الاشتراكي .
٣٩ - خورشيد ١٩٧١ ص ٨٥ .
٤٠ - راشد « ما هي منظمة التحرير الفلسطينية ؟ » ص ٩٩ . لمزيد من التفاصيل حول هذه الفترة انظر الفصل الثالث من الكتاب .
٤١ - بتران ١٩٧٢ ص ٨٥ .
٤٢ - المرجع ذاته ص ٢٥٣ .
٤٣ - الوثائق الدولية ١٩٧٤ ص ٤٢١ .
٤٤ - انظر على سبيل المثال تعليقات محسن في مقابلة مع مجلة الطليعة الدمشقية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ . اما تفسير محسن الخاص

لدور الصاعقة في الحرب اللبنانية حتى آب (اغسطس) ١٩٧٦ فيمكن الاطلاع عليه في الوثائق الدولية ١٩٧٦ ص ٤٦٣ - ٦٦ .
٤٥ - اذاعة راديو دمشق بالعربية ٢٥ آذار (مارس) ١٩٧٥ .
٤٦ - بعض المنشقين على الاقل تسللوا الى الصاعقة من التنظيمات الاخرى في الاسابيع التي سبقت انهيار حزيران (يونيو) وربما كان في نيته مثل هذا الانشقاق . وبالنظر الى الاموال الكثيرة التي كانت لدى الصاعقة لتجنيد المنتسبين الجدد في النصف الاول من ١٩٧٦ ، كان من الصعب على قادة الصاعقة ان يدققوا في هويات جميع المنتسبين . (ابلغني احد المصادر ان قادة الصاعقة في لبنان في الاشهر السابقة لشهر حزيران « يونيو » ١٩٧٦ كانت لديهم مخصصات شهرية من دمشق تكفي لتجنيد ٣٠٫٠٠٠ متفرغ من الاعضاء والمقاتلين) .
٤٧ - اتهمت وحدات الصاعقة في تل الزعتر بالانسحاب المسبق من موقع مضاد للطائرات في تلة المير المشرفة على المخيم كله .
٤٨ - رسالتي الى المونيتور ١٥ آذار (مارس) ١٩٧٧ .
٤٩ - ربط هذا القتل على ما يبدو بعملية قبل بضعة ايام قام بها تنظيم متقدم للصاعقة يدعى نسور الثورة الفلسطينية ضد القنصل المصري في تركيا .
٥٠ - انظر خورشيد ١٩٧١ ص١٩٧ .
٥١ - لتفاصيل هذا الموضوع وحول دور جبريل في المجلس الوطني السادس عشر انظر الفصل السادس من هذا الكتاب .
٥٢ - مقابلة مع خالد الحسن نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .
٥٣ ـ لعرض بالعربية لتأسيس جبهة التحرير العربية وتطورها الاول انظر خورشيد ١٩٧١ ص ١٩٧٣ ـ ٩٤.
٥٤ ـ ترك الكيالي فيما بعد العمل السياسي وأسس دار نشر ناجحة. قتل في بيروت في ١٩٨١.
٥٥ - لعرض بالعربية لتأسيس جبهة النضال الشعبي وتطورها الاول انظر

خورشيد ١٩٧١ ص ٢١٥ ـ ٢٦.
٥٦ – مقابلة مع خالد الحسن نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .
٥٧ – المرجع ذاته .
٥٨ – المرجع ذاته .
٥٩ – المرجع ذاته .
٦٠ – مقابلة مع صلاح خلف نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .
٦١ ـ القاضي، ١٩٦٩، ص ١٢٨.
٦٢ – مقابلة مع خالد الحسن نيسان ١٩٨٣ .
٦٣ – مقابلة مع ياسر عرفات تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ .

٨- الحركة داخل فلسطين التاريخية

١ – للمزيد من التفاصيل حول هذه الفترة انظر مقالة امنون كوهين « احزاب سياسية في الضفة الغربية تحت النظام الهاشمي » في معوز ١٩٧٥ . ركز كوهين عمله على ارشيف المخابرات الاردنية الذي صادره الاسرائيليون في ١٩٦٧ .

٢ ـ مقابلة مع محمد ملحم، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣. كتبت ريموندا الطويل تقول : « كل عواطفنا هي مع الفدائيين . فقد ظهروا في وقت كانت فيه معنوياتنا منخفضة ، اذ كنا قد فقدنا احترام النفس . (الطويل ١٩٧٩ ص ١٢٦) .

٣ – هدمت بيوت كثيرة في حي المغربية في القدس الشرقية بعد حزيران (يونيو) ١٩٦٧ مباشرة لتمهيد المكان لاقامة ساحة واسعة ارادها الاسرائيليون امام حائط المبكى .

٤ – مقالة أن ليخ ، « الابعاد الاسرائيلي للفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٦٧ – ١٩٧٨ » في مجلة دراسات فلسطينية ، شتاء ١٩٧٩ ص ١٠١ – ٣١ ، وربيع ١٩٧٩ ص ٨١ – ١١٢ . الرقم

وارد هنا هو مجموع مناطق الضفة الغربية المدرجة في الجدول ٢ (المرجع
ع ، شتاء ١٩٧٩ ص ١٠٣ . على ان ارقام ليخ لا تأتي على ذكر عمليات
بعاد الاجتماعية من غزة في اعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ مباشرة.
٥ ـ المرجع ذاته شتاء ١٩٥٩ ص ١٠٥. قمت انا بحساب النسب
ئوية من الارقام الواردة في ليخ .
٦ – مقالة شاوول ميشال ، « الوطنية من خلال المحلية : بعض
لاحظات على النخبة السياسية في الضفة الغربية » مجلة دراسات الشرق
لاوسط تل ابيب ، المجلد ١٧ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨١ – ص
٤٧ ـ ٩١. هذا المقطع مأخوذ من الصفحات ٤٨٥ و٤٨٦.

– مقالة الجنرال شلومو غازيت ، (المحاولات الاولى لاقامة الحكم الذاتي
الضفة الغربية) مجلة هارفرد للقانون والسياسة العامة للمجلد ٣ صيف
١٩٨ ص ١٤٣.
٨ – المرجع ذاته ص ١٤٨ – ٥٠
٩ – الوثائق الدولية حول فلسطين ١٩٧٣ ص ٤٥٩ .
١٠ – الوثائق الدولية ١٩٧٤ ص ٤٤٩ .

١١ – معظم مواد هذه الفقرة والفقرات الاربع التالية مأخوذة من
راسة أن ليخ الموثقة جيدا بعنوان تصورات سياسية للفلسطينيين حول
لضفة الغربية وقطاع غزة (ليخ ١٩٨٠) .
١٢ – المرجع ذاته ص ٦٠
١٣ – مقالة سليم تماري بعنوان « مطلب الاستقلال الفلسطيني لا
يمكن تأجيله الى ما لا نهاية... تقارير معهد بحوث الشرق الاوسط حول
لسطين ، المجلد ١١ تشرين الاول (اكتوبر) – كانون الاول (ديسمبر)
١٩٨١ ص ٢٩
١٤ – وارد في ليخ ١٩٨٠ ص ٨٣
١٥ – و . ف . عبوشي ، في كتاب نخلة ، ١٩٨٠ ص ٧ – ٨

١٦ – المرجع ذاته ص ٨

١٧ ـ الاستشهادات مأخوذة من مقال «مزاج الضفة الغربية» مجلة دراسات فلسطينية ، خريف ١٩٧٩ ص ١١٤ .

١٨ – مقابلة مع محمد ملحم كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ .

١٩ – بنفينيستي ، ١٩٨٢ ص ٦٦

٢٠ – مقالة مناحيم ميلسون ، « كيفية اقامة سلام مع الفلسطينيين » مجلة كومونتاري المجلد ٧١ ايار (مايو) ١٩٨١ ص ٣٠ و ٣٤ و ٣٥ .

٢١ – مقالة مايكل براكار ، « مسؤول قرية في الضفة الغربية يصدم منظمة التحرير » ، بوستن كلوب ، ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ ص ٢

٢٢ ـ سعدي ١٩٨٣ ص ١٨٥ و١٨٦ .

٢٣ – مقابلة مع محمد ملحم كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ .

٢٤ – تماري ، « المطلب الفلسطيني » ص ٣٠

٢٥ – مقابلة مع محمد ملحم كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣ .

٢٦ – محادثة مع ريموندا الطويل حزيران (يونيو) ١٩٨٣ .

٢٧ ـ للاطلاع على عرض صلاح خلف لتجاربه في غزة في ١٩٥٧ – ١٩٥٩ انظر ابو اياد ١٩٨١ ص ٢٥ – ٢٨ .

٢٨ – مقابلة مع سليم الزعنون نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .

٢٩ – كنيت لاف ، وارد في نيف ، ١٩٨١ ص ٤٢٠ – ٢١

٣٠ – مقابلة مع سليم الزعنون نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .

٣١ – وارد في نيف ١٩٨١ ص ٤٢١ . بعد ستة ايام ذكر بيارد ان الاسرائيليين استدرجوا بالقوة اربعة وجهاء من غزة لتوقيع بيان يدعوا اسرائيل الى « تسلم قطاع غزة وادارته » .

٣٢ – مقابلة مع سليم الزعنون نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .

٣٣ – الوثائق الدولية ١٩٧١ ص ٦٤٩ .

٣٤ – ليخ ١٩٨٠ ص ٢١

٣٥ – لوستك ١٩٨٠ ص ١٣٨ . هذه الدراسة الموثقة جيدا بقلم كاتب صهيوني قاتلا « كنت كل حياتي منغمسا ومشاركا وقائدا ورجل اسهام في المنظمات اليهودية والصهيونية » (المرجع ذاته ، المقدمة) تتضمن كمية كبيرة من التفاصيل حول كيفية سيطرة الدولة الاسرائيلية على الاقلية العربية فيها .

٣٦ – المرجع ذاته ١٣٩ .

٣٧ – للمزيد من التفاصيل حول هذا الوضع السكاني وقضايا السكان والاملاك انظر المرجع ذاته ص ٥١ – ٦٤

٣٨ – مقالة ادوارد وولش « بالرغم من مخاوف المسؤولين من العنف ، يوم الارض لعرب اسرائيل يمضي بهدوء » واشنطن بوست ٣١ اذار (مارس) ١٩٨١ ص ٢٥ . تفاصيل الاراضي التي فقدها العرب في اسرائيل حتى ١٩٧٠ واردة في مقالة توفيق زياد « مصير العرب في اسرائيل » ، مجلة دراسات فلسطينية خريف ١٩٧٦ ، ص ٩٦

٣٩ – جريس ١٩٦٨ ص ١٥٤ . هذا الكتاب يعطي صورة واضحة وشاملة عن كيفية تأثير الحكم العسكري على حياة عرب اسرائيل بين ١٩٤٨ و ١٩٦٦ . غادر جريس اسرائيل فور كتابته هذا الكتاب واصبح فيما بعد مديرا لمركز الابحاث الفلسطيني في بيروت .

٤٠ المرجع ذاته ص ١٥٥

٤١ ـ مقالة مارك تسلر «عرب اسرائيل والمشكلة الفلسطينية» مجلة الشرق الاوسط ، واشنطن المجلد ٣١ صيف ١٩٧٧ ص ٣١٧

٤٢ – مثل هذه الخارطة لعام ١٩٧٩ واردة في مقالة جون ستيبنغ « التأرجح السكاني في شمال اسرائيل والضفة الغربية » ، مجلة العلاقات الدولية ، لندن المجلد ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠ ص ٩٢٦ .

٤٣ – نص مذكرة كوننغ مطبوع في مجلة دراسات فلسطينية مجلد ٢١ خريف ١٩٧٩ . لبحث المذكرة في اطار تقريرها للسياسة الاسرائيلية انظر لوستيك ١٩٨٠ ص ٢٥٥ ـ ٥٧ .

٤٤ – انظر كذلك نظرة شعر عرب اسرائيل كما عبر عنها صلاح خلف من قادة فتح ـ وهـو نفسه اديب سـابق في الوثائق الدوليـة ١٩٦٩. ص ٧١٧ – ١٨ فقد قال « كل واحد منهم اغنى الثورة العربية عموما والثورة الفلسطينية خصوصا » .

٤٥ – مقالة اوري ستندل « التيارات السياسية بين عرب اسرائيل » في معوز ١٩٧٥ ص ١٢٧ .

٤٦ – صالح برانسي « كنـا وحدنـا كل هـذا الوقت » تقارير معهد دراسات الشرق الاوسط حول فلسطين رقم ٩٦ ايار (مايو) ١٩٨١ ص ١٨ .

٤٧ – المرجع ذاته

٤٨ ـ المرجع ذاته ص ١٩ و٢٠.

٤٩ ـ المرجع ذاته ص ٢٠.

٥٠ – ستندل « التيارات السياسية » ص ١١٧ .

٥١ – مقالة توفيق زياد « مصير العرب في اسرائيل » مجلة دراسات فلسطينية خريف ١٩٧٦ ص ١٠٣

٥٢ – اسماء بعض هذه التجمعات يمكن العثور عليها في مقالة محمد كيوان « ابناء القرية يؤكدون الهوية الفلسطينية في اسرائيل » تقارير معهد دراسات الشرق الاوسط رقم ٦٨ ص ١٥

٥٣ – المرجع ذاته ص ١٦

٥٤ – المرجع ذاته .

٥٥ – مقالة ادوارد وولش « بالرغم من مخاوف المسؤولين من العنف » واشنطن بوست ٣١ آذار (مارس) ١٩٨٣ ص ٢٥

٥٦ ـ هذه الارقام من سعدي، ١٩٨٣ ص ٨٩.

٥٧ – المرجع ذاته الصفحات ٩١ و ١٠٦و ١١٠ .

٥٨ – تسلر « عرب اسرائيل » ص ٣٢٥

٥٩ – برانسي ، « كنا وحدنا كل هذا الوقت » ص ٢١

٦٠ ـ سعدي ١٩٨٣ ص ٨٧.

٦١ – لوستيك ١٩٨٠ ص ٢٦٩ و ٢٧١

٩- العلاقات العربية

١ – صايغ ١٩٧٩ ص ٩٨ – ١٣٦ . اقـرأ بشكل خـاص تحليلها المتعمق جـدا للفروقـات في المواقف من العـروبـة بـين مختلف الطبقـات الاجتماعية في المهاجر الفلسطينية ص ١٠٢ .

٢ – روز ميري صايغ ، « مصادر الوطنية الفلسطينية : دراسة لمخيم فلسطيني في لبنان » ، مجلة دراسات فلسطينية صيف ١٩٧٧ ص ٢١ .

٣ – مقابلة مع خالد الحسن تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢ .

٤ – المرجع ذاته .

٥ – القاضي ١٩٦٩ ص ١٠٢

٦ – لتفاصيل غارة غزة انظر نيف ١٩٨١ ص ٣٠ – ٣٣ . لتفاصيل الوضع على طول الحدود المصرية – الاسرائيلية في ١٩٥٥ و ١٩٥٦ وخاصة في ما يخص الفلسطينيين انظر الحاشية المهمة رقم ٤٣ في كتاب ليفيا روكاخ بعنوان « ارهاب اسرائيل المقدس » ص ٥٨ – ٥٩ .

٧ – مقابلة مع خالد الحسن نيسان (ابريل) ١٩٨٢ .

٨ – المرجع ذاته .

٩ – ابن حيفا « نظرة للوضع العربي من خلال نقطة الانطلاق في معركة التحرير والعودة » فلسطيننا تشرين الثاني (نوفمبـر) ١٩٦٤ ص ١١ .

١٠ ـ للمزيد من التفاصيل عن جبريل انظر الفصل السابع من الكتاب.

١١ – المرجع ذاته نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .

١٢ – للاطلاع على عرض صلاح خلف لدوره في هذه الاتصالات انظر ابو اياد ، ١٩٨١ ، ص ٥٣ – ٥٥ و ٦١ – ٦٤ .

١٣ – من التعابير المكشوفة عن هذا التعبير في الانكليزية ، وهو يمثل ما

اطلق كثيرا على مر السنين بالسر ، ما ورد في مقالة سمير فرنجية « مدى ثورية المقاومة الفلسطينية تفسير ماركسي » مجلة دراسات فلسطينية شتاء ١٩٧٢ ص ٥٢ - ٦ .

١٤ - الاستثناء الوحيد المهم لهذه القاعدة هو ما قدمته من اواخر السبعينات فصاعدا فئة كبيرة من المسيحيين الموارنة في لبنان البالغ عددهم ٧٠٠,٠٠٠

١٥ - مقابلة مع خالد الحسن نيسان (ابريل) ١٩٨٢ .

١٦ - بعد استيلاء فتح على منظمة التحرير في اواخر الستينات استطاعت ان تقيم ما يدعى الجبهة العربية المشاركة بالثورة الفلسطينية ، لكن خالد الحسن وصف هذه الجبهة بانها « صورة شاحبة جدا للفكرة الاصلية باهتة جدا وهي غلطة كبيرة» . مقابلة نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .

١٧ - طاهر عبد الحكيم ، « فتح : المولد والمسيرة ، مناقشة مع كمال عدوان » شؤون فلسطينية رقم ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣ ص ٤٩ - ٥٠ . عدوان هو احد قادة منظمة التحرير الثلاثة الذين قتلهم الاسرائيليون في بيروت في نيسان (ابريل) ١٩٧٣ (انظر الفصل الثالث من الكتاب)

١٨ - ابو اياد ١٩٨١ ص ٢٢١ .

١٩ - مقابلة مع خالد الحسن تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢ .

٢٠ - موقف صلاح خلف ١٩٦٩ كما وصفه منح الصلح في محادثة في الجزائر ، شباط (فبراير) ١٩٨٣ .

٢١ - مقابلة مع خالد الحسن نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .

٢٢ - الاهرام ، القاهرة ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٧١ .

٢٣ - مقابلة مع خالد الحسن نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .

٢٤ - الوثائق الدولية حول فلسطين ١٩٧٠ ص ٩٣٢

٢٥ - المرجع ذاته ص ٩٤٧ .

٢٦ - المرجع ذاته ص ٩٤٨

٢٧ - المرجع ذاته ص ٩٥٥

٢٨ - مقالة بلال الحسن « المقاومة الفلسطينية والرد على خطة الملك حسين» شؤون فلسطينية رقم ٩ ايار (مايو) ١٩٧٢ ، ص ٢٤٩ - ٥٠

٢٩ - مقابلة مع خالد الحسن نيسان (ابريل) ١٩٨٣

٣٠ - المرجع ذاته .

٣١ - الجميل لم يتسلم الرئاسة لكنه قتل بانفجار قنبلة في ١٤ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٢ . انظر الفصل السادس من الكتاب .

٣٢ - في ايار (مايو) ١٩٨٣ حاول السوريون وحلفاؤهم الليبيون إحداث انشقاق اخر داخل فتح ، هذه المرة بين عسكريي فتح في شرق لبنان . بعض الشخصيات ذاتها ممن دخلوا في ذلك كانوا قد تزعموا حركة في داخل فتح في ١٩٧٦ لاتخاذ موقف متصلب تجاه السوريين. في ١٩٨٣ كما في ١٩٧٦ كان اجماع القيادة السياسية في فتح هو لعزلهم .

٣٣ - تعليق من صلاح خلف نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .

١٠- العلاقات الدولية

١ - هاني الحسن ، « نظرة على الذكرى الخامسة عشر للثورة الفلسطينية » . شؤون فلسطينية رقم ٩٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠ ، ص ٣٢

٢ - مقالة ليليان كريغ هريس ، « علاقات الصين مع منظمة التحرير الفلسطينية » مجلة دراسات فلسطينية خريف ١٩٧٧ ، ص ١٢٣ - ٥٤

٣ ـ مقابلة مع خالد الحسن نيسان (ابريل) ١٩٨٣.

٤ - البهبهاني ١٩٨١ ، ص ٣٤ - ٣٥ اعتمدت في كثير من مواد هذا المقطع من الفصل على هذا العمل للباحث الكويتي الدكتور هاشم البهبهاني الذي يجمع طلاقة غير عادية باللغات العربية والصينية والانكليزية .

٥ - المرجع ذاته في الصفحات ٣٨ و ٤٠ و٤٥ .

٦ – المرجع ذاته ص ٤٦

٧ – مقالة جون كولي ، « الصين والفلسطينيون » ، مجلة دراسات فلسطينية شتاء ١٩٧٢، ص ١٩ ـ ٣٤.

٨ – تعليق وكالة انباء الصين الجديدة (شينخوا) « عاصفة نضال الشعب العربي ضد الامبريالية الاميركية » ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٨ ، وارد في البهبهاني ، ١٩٨١ ص ٦٤

٩ ـ مقابلة مع خالد الحسن نيسان (ابريل) ١٩٨٣.

١٠ ـ في ذلك الوقت كان هوانغ يتمتع بمسؤوليات واسعة عن السياسة الصينية في افريقيا . وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ عين سفيرا في القاهرة وفي ١٩٧١ كان اول سفير للصين لدى الامم المتحدة ، وبعد خمس سنوات اصبح وزير خارجية اكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان .

١١ – بعض تفاصيل هذه الشحنات وارد في كولي « الصين والفلسطينيون » ص ٢٦ – ٢٧

١٢ – البهبهاني ١٩٨١ ص ٨٧

١٣ – مقابلة مع خالد الحسن ، نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .

١٤ – هاريس « علاقات الصين مع منظمة التحرير الفلسطينية » ، ذكر البهبهاني ان الصين بين كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١ وتشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ ، صوتت في مجلس الامن على ثمانية قرارات تدين اسرائيل بينما امتنعت عن التصويت في سبعة قرارات اخرى (البهبهاني ١٩٨١ ، ص٩٨)

١٥ – مسلم ١٩٨٢ ،ص٢٧

١٦ – البهبهاني ١٩٨١ ص ١٠٩ و ٣٢

١٧ ـ الوثائق الدولية حول فلسطين ١٩٧٣ ص ١٦٣.

١٨ – البهبهاني ١٩٨١ ص ١٢٠ – ١٢١ .

١٩ – هاريس « علاقات الصين مع منظمة التحرير الفلسطينية » .

٢٠ – مقابلة مع خالد الحسن نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .

٢١ – لتفاصيل رد فعل الصين على مبادرة السلام ، انظر مسلم ، ١٩٨٢ ، ص ٨ – ١٥

٢٢ – بعض المقاتلين الفلسطينيين اقلقهم في هذه الفترة تقارير تفيد ان مصر تحصل على محركات وقطع غيار لاسطولها القديم من الطائرات السوفياتية من الصين بعد قرار الكتلة السوفياتية بقطع الامدادات العسكرية عن نظام السادات .

٢٣ – مسلم ١٩٨٢ ص ٢٥ . مواد الفقرة التالية من المرجع ذاته ص ٢٨ .

٢٤ – شينخوا بالانكليزية ، ١٤ شباط (فبراير) ١٩٨٢ كما اعيد طبعها في نشرة استماع (قسم الصين) ١٥ شباط ١٩٨٣ ص ١ ، لنص التعليق في رنمين ريباو (بكين) حول نتائج المجلس الوطني السادس عشر انظر نشرة الاستماع (قسم الصين) ، ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٨٣ ، ص – ٢

٢٥ – هيكل ١٩٧٥ ص ٦٤

٢٦ – المرجع ذاته ص ٦٥ و ٨٢

٢٧ – الانباء السوفياتية ، لندن ، ٢٩ نيسان (ابريل) ١٩٦٩ ، كما ورد في الوثائق الدولية ١٩٦٩ ، ص٧٤ .

٢٨ – كولان ، ١٩٧٧ ، ص ١٩ .

٢٩ – مقابلة لطفي الخولي في الطليعة القاهرية مع صلاح خلف في حزيران (يونيو) ١٩٦٩ .

٣٠ – القاضي ١٩٦٩ ص ١٠٥ .

٣١ – الوثائق الدولية ١٩٧٠ ص ٤٦ – ٤٧ .

٣٢ – ملفات العالم العربي ، ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٧٤ (رقم ٢٥) للمزيد عن مصير الجبهة انظر الفصل الثامن من الكتاب .

٣٣ – كولان ١٩٨٠ ص ١٤ .

٣٤ – مجلة دراسات فلسطينية رقم ٥ (خريف ١٩٧٢)

٣٥ – انظر مثلا كولي ١٩٧٣ ص ١٦٩

٣٦ – لكن خالد الحسن نفى ان يكون السوفيات قد حاولوا دفع قيادة منظمة التحرير نحو اي موقع سياسي معين . مقابلة نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .

٣٧ – كولان ١٩٨٠ ص ٥٣

٣٨ – الجبهة الشعبية بقيادة جورج حبش التي اعلنت نفسها ايضا صديقة للاتحاد السوفياتي لم تكن تحبذ تحول منظمة التحرير الى الديبلوماسية . لكن السوفيات كانوا منذ مدة طويلة على خلاف مع حبش يعود الى انتقاداتهم العلنية لعمليات الخطف الجوي التي قامت بها الجبهة . وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٧٤ اتهموا حبش علنا (بالتعاون مع الامبرياليين) في جهوده لثني منظمة التحرير عن المشاركة في مؤتمر جنيف (المرجع ذاته ص ١١٥) .

٣٩ – ابو اياد ١٩٨١ ص ١٩٣ – ١٩٤ . اضاف خلف « اذا كان السوفيات قد ابطأوا في فهم كافة ملابسات النزاع اللبناني ، فان اصدقاءنا الصينيين لم يفهموا قط اي شيء عنه (المرجع ذاته ص ١٩٤) .

لتقويم آخر للدور السوفياتي في القتال اللبناني انظر مقالة روبيرت فريدمان « الاتحاد السوفياتي والحرب الاهلية اللبنانية ١٩٧٥ و ١٩٧٦ » ، مجلة القدس للعلاقات الدولية ، المجلد ٣ ص ٩٠ – ٩١ .

٤٠ – مقالة قسطنطينوف ، « المشكلة الفلسطينية وتسوية ازمة الشرق الاوسط » مجلة الشؤون الدولية ، موسكو ، المجلد ٧ تموز (يوليو) ١٩٨٠ ص ٥٠

٤١ – انظر مثلا المرجع ذاته ص ٥٥

٤٢ – نشرة الاستماع (الاتحاد السوفياتي) ، ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ ص ١

٤٣ – المرجع ذاته ٨ تموز (يوليو) ١٩٨٢ ص ١

٤٤ – المرجع ذاته ٢١ تموز (يوليو) ١٩٨٢ ص ١ – ٢

٤٥ – محادثة مع صلاح خلف شباط (فبراير) ١٩٨٣

٤٦ – نشرة الاستماع (الشرق الاوسط) ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٨٣ ص ١٦ – ١٧ . الجدير بالملاحظة ، كما هو الحال في عدد من دورات سابقة مباشرة للمجلس الوطني ، لم يكن هناك ذكر صريح للصين في قرارات المجلس الوطني السادس عشر .

٤٧ – انظر مثلا تعليق راديو موسكو بالعربية في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٨٣ .

٤٨ ـ طعمة ١٩٧٥، ص ٧٨ و ٨٠.

٤٩ – يقول خالد الحسن ان تبني منظمة التحرير في المؤتمر الاسلامي من قبل الحاج امين الحسيني لعب دورا في كسب دعم المؤتمر للمنظمة بالرغم من برنامجها العلماني الصريح (مقابلة نيسان « ابريل » ١٩٨٣) .

٥٠ – طعمة ١٩٧٥ ص ١٠٩

٥١ – المرجع ذاته ص ١١١

٥٢ – محادثة مع حسن عبد الرحمن نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .

٥٣ ـ مقالة ديفيد الن «الحوار العربي الاوروبي» مجلة دراسات السوق المشتركة ، المجلد ١٦ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٨ ص ٣٢٥ . يقول الن ان فرنسا وبريطانيا هما اللتان دعتا الوزراء العرب الى القمة . في مجلة الشرق الاوسط « واشنطن » كتب الن تايلر مقالة بعنوان « الحوار العربي الاوروبي : بحث عن شراكة اقليمية » ، المجلد ٣٢ ، خريف ١٩٧٨ ص ٤٣١ قال فيه ان الوزراء العرب المعنيين في هذا الاجتماع يمثلون الجزائر وتونس والسودان والامارات العربية المتحدة .

٥٤ – كيسنجر ١٩٨٢ ص ٩٠٠ . للمزيد من التفاصيل عن حرب كيسنجر على الحوار العربي ـ الاوروبي اقرأ ص ٨٩٨ – ٩٠٠ و ٩٢٦ – ٣١ من كتابه .

٥٥ – جريدة ديلي تلغراف اللندنية ٨ آذار (مارس) ١٩٧٤ .

٥٦ – محادثة مع فاروق القدومي في اواسط ١٩٧٧ .

٥٧ – المجلس الاوروبي نصوص تبنتها الجمعية ، ، الجمعية

البرلمانية ، الدورة العادية ٣٢ (ستراسبورغ : المجلس الاوروبي ١٩٨٠) الوثيقة ١٧ ٧٤٩ (القرار ٧٢٨ ص ٢ و٣) . يجب عدم الخلط بين المجلس الاوروبي والبرلمان الاوروبي المنتخب مباشرة والذي مقره ايضا في قصر اوروبا .

٥٨ – نص اعلان البندقية وارد في جريدة نيويورك تايمز ، ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٨٠ ص ٤ ، لنص خطاب الحسن في ستراسبورغ بالعربية ، انظر الحسن ١٩٨١ ص ٧٣ – ٨١

٥٩ – مقالة فيصل حوراني « حوار مع خالد الحسن » شؤون فلسطينية ، تموز (يوليو) ١٩٨٠ ص ٤٨ .

٦٠ – مقابلة مع خالد الحسن تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢ ونيسان (ابريل) ١٩٨٣

٦١ – لبنان ١٩٨٢ : يوميات الغزو الاسرائيلي ص ٣٩٨ ، نشرة الاستماع (اوروبا الغربية) ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٨٢ ص ٢ ومقالة كارول كيلينز احداث الاجتياح الاسرائيلي للبنان ١٩٨٢ في مجلة دراسات فلسطينية ، المجلد ٤٤/٤٥ (صيف / خريف ٨٨) ص ١٥٦ .

٦٢ – مقابلة مع خالد الحسن نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .

٦٣ – كيسنجر ١٩٨٢ ص ٥٠٣ و ٦٢٦ – ٦٢٧

٦٤ – كيسنجر ١٩٧٩ ص ٥٧٣

٦٥ – كيسنجر ١٩٨٢ ص ٦٢٩ . للاطلاع على كامل عرض كيسنجر لهذه المرحلة انظر المرجع ذاته ص ٥٠٣ و٦٢٤ ـ ٢٩، والذي يلقي كثيرا من الضوء على نظرة وزير الخارجية الى منظمة التحرير في ذلك الوقت .

٦٦ – « وثيقة : عزل الفلسطينيين » تقارير معهد دراسات الشرق الاوسط رقم ٩٦ ايار (مايو) ١٩٨١ ص ٢٧

٦٧ – جريدة نيويورك تايمز ، ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٧٦ ص ١٣ . للمزيد من التفاصيل عن الاتصالات الامنية الإميركية – الفلسطينية من

١٩٧٢ وصاعدا انظر مقالة دويل ماكمانوس، «اميركا ومنظمة التحرير: سبع سنوات من الاتصالات السرية » جريدة لوس انجلوس تايمز ٥ تموز (يوليو) ١٩٨١ ، ومقالة ديفد اغناتيوس « مسؤول في منظمة التحرير قتله الاسرائيليون كان يساعد الولايات المتحدة » جريدة وول ستريت جورنال ١٠ شباط (فبراير) ١٩٨٣ .

٦٨ – الوثائق الدولية ١٩٧٣ ص ٤٠٤ – ٤٠٥ و ٤٠٧ .

٦٩ – محادثة مع وليام كوانت نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .

٧٠ – مقابلة مع ياسر عرفات آب (اغسطس) ١٩٧٩ . (شارك في هذه المقابلة ايضا الزميلان من المونيتور جون كولي وند تيمكو)

٧١ – المرجع ذاته .

٧٢ ـ مقابلة مع خالد الحسن نيسان (ابريل) ١٩٨٣.

٧٣ – المرجع ذاته تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢ .

٧٤ – مقابلة مع ياسر عرفات آب (اغسطس) ١٩٧٩ .

٧٥ – جريدة الحياة البيروتية ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٦٩ ، وردت في مقالة فؤاد جابر بعنوان «الانظمة العربية والثورة الفلسطينية ١٩٦٧ ـ ١٩٧١» مجلة دراسات فلسطينية شتاء ١٩٧٣ ص ٨٠.

٧٦ – مقابلة مع خالد الحسن تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٢ .

٧٧ – المرجع ذاته نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .

١١- قوة لا تقاوم وعقبة لا تتزحزح

١ ـ مقابلة مع ياسر عرفات تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ .

٢ ـ مقابلة مع خالد الحسن نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .

٣ ـ الصانداي تايمز اللندنية ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٩ نقلها هيرست في كتابه، ١٩٧٧ ص ٢٦٤. انظر كذلك الامثلة الاخرى التي يضربها هيرست هنا.

٤ ـ مقابلة مع خالد الحسن نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .

٥ ـ علق صلاح خلف مرة على قائد تنظيم صغير في المنظمة : « امين عام ! لا يستحق ان يكون نائب امين اقليم في فتح ! » (محادثة مع خلف في اواسط ١٩٧٩ .

٦ ـ مقابلة مع خالد الحسن نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .

٧ ـ رسالتي الى المونيتور بوستن ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٨١. تفسير الحسن الخاص لاحقا لموقف عرفات في ١٩٨١ كان اكثر دبلوماسية منه في ملاحظاتي الاصلية المشار اليها هنا والتي جاءت من مصدر مختلف .

٨ ـ مقابلة مع ياسر عرفات تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩ .

٩ ـ اونيل ١٩٧٨ ص ٢٤٢ .

١٠ ـ المرجع ذاته ص ٩٩ .

١١ ـ مقالة ادوارد وولش « قيمة الحرب تشق اسرائيل بعد سنة » واشنطن بوست ، ٥ حزيران (يونيو) ١٩٨٣ ص ٢٠ .

١٢ ـ مقابلة مع خالد الحسن نيسان (ابريل) ١٩٨٣ .

١٣ ـ فاروق القدومي كما نقل عنه في الوثائق الدولية حول فلسطين ، ١٩٧٧ ص ٣٣٧. انظر الفصل الخامس من الكتاب.

١٤ ـ مقالة هربرت كلمان « حديث مع عرفات » مجلة السياسة الخارجية واشنطن رقم ٤٩ ، شتاء ٨٢ ـ ٨٣ ص ١٣٦ ـ ١٣٧ و ١٣٨ .

١٥ ـ خلافا للحالات المدرجة هنا عن تمسك قيادة منظمة التحرير بالالتزامات التي قطعتها للولايات المتحدة في ١٩٧٧ ومطلع ١٩٨٣ قيل انها فشلت على ما يبدو في انجاز نتيجة دبلوماسية . اما انا فأقول ان هاتين الحالتين هما من طبيعة مختلفة تماما : فقد وقعا خلال العملية السابقة للمفاوضات ذاتها لا بعد اتفاق رسمي علني (ولو غير مباشر) كما كان الحال في اتفاقيات وقف النار لعامي ١٩٧٨ و ١٩٨١ . ففي ١٩٧٧ ومطلع ١٩٨٣ انحى كل جانب باللائمة على الآخر للانهيار . والطبيعة غير المباشرة للعملية جعلت من المستحيل في النهاية تحديد نصيب كل منهما من المسؤولية .

DS
119.2
.K8
1964

للمزيد من التفاصيل عن المغازلات الدبلوماسية غير المباشرة في ١٩٧٧ و ١٩٧٩ انظر الفصل العاشر من الكتاب .